

رسالة دكتوراه

نتائج الفكرة في النحو

لرأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السبلي
٥٠٨ - ٥٨١ هـ

تحقيق

أ. د. محمد إبراهيم البنا

الاستاذ بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر
وعيد كلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر سابقاً
رجه الله تعالى

دار السبلي

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

نتائج الفكر

في النجوى

لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السرياني

٥٠٨ - ٥٨١ هـ

تحقيق

أ. د. محمد إبراهيم البنا

الأستاذ بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر
وعهد كلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر سابقاً
رحمه الله تعالى

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

كافة حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة

للمنشر

دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والتجارة

لصاحبها

عبدلغادر محمود البكار

الطبعة الأولى

لدار السلام

١٤٣٩ هـ / ٢٠١٨ م

السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد

الختنمي السهيلي، ١١١٤ - ١١٨٥

نتائج الفكر في النحو/ لأبي القاسم عبد الرحمن

ابن عبد الله السهيلي؛ تحقيق محمد إبراهيم

البناء. - القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع

والترجمة، ٢٠١٨ م.

٥١٢ ص؛ ٢٤ سم.

تدمك ٨ - ٣٦٩ - ٧١٧ - ٩٧٧ - ٩٧٨

١ - اللغة العربية - النحو.

أ - البناء، محمد إبراهيم (محقق).

ب - العنوان

٤١٥، ١

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة لدار

الكتب والوثائق القومية - إدارة الشؤون الفنية

أَصْلُ هَذَا الْكِتَابِ

رسالة علمية نال بها صاحبها درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية جامعة الأزهر، عام (١٩٧١ م)، وكان ذلك بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف، مع التوصية بطبع الرسالة على نفقة الجامعة.

جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية

الإدارة: القاهرة: ٤٠ شارع أحمد أبو العلا - المتفرع من شارع نور الدين بهجت -

الموازي لامتداد شارع مكرم عبيد - مدينة نصر

هاتف: ٢٢٨٧٣٢٤٦ - ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ (٢٠٢ +)

فاكس: ٢٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢ +)

المكتبة: فرع الأزهر: ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف: ٢٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢ +)

المكتبة: فرع مدينة نصر: ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع

مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف: ٢٠٨٠٢٨٧٦ (٢٠٢ +)

فاكس: ٢٠٨٠٢٦٨٠ (٢٠٢ +)

المكتبة: فرع الإسكندرية: ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطبي بجوار جمعية الشبان المسلمين

هاتف: ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس: ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣ +)

بريدياً: القاهرة: ص.ب ١٦١ الغورية - الرمز البريدي ١١٦٣٩

البريد الإلكتروني: info@daralsalam.com

موقعنا على الإنترنت: www.daralsalam.com

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

ش.م.م

تأسست الدار عام ١٩٧٣ م وحصلت

على جائزة أفضل ناشر للتراث لثلاثة

أعوام متتالية ١٩٩٩ م، ٢٠٠٠ م،

٢٠٠١ م هي عمر الجائزة تنويعاً لعقد

ثالث مضي في صناعة النشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَهْرَسُ الْمَحْتَوَيَاتِ

الموضوع	الصفحة
تصدير	١١
مقدمة الطبعة الثانية	١٩
مقدمة التحقيق	٢١
مقدمة المؤلف	٤٧
الافتتاحية	
١ - مسألة في إضافة الاسم إلى الله ﷻ	٤٩
- فصل في حقيقة الإضافة في « بسم الله »	٥١
- فصل في الاسم والمسمى	٥٢
- فصل في شبه القائلين بأن الاسم هو المسمى	٥٣
- فصل في أدلة القائلين بأن الاسم هو المسمى	٥٥
٢ - مسألة في لفظ الجلالة « الله »	٥٧
٣ - مسألة في إعراب « الرحمن » في البسملة	٦٤
٤ - مسألة في مُتَعَلِّقُ الْبَاءِ مِنْ « بِسْمِ »	٦٦
٥ - مسألة في الواو من « وصلى الله على محمد »	٦٨
٦ - مسألة في معنى « الصلاة »	٦٩
باب أقسام الكلام	
٧ - مسألة في أقسام الكلام	٧٠
٨ - مسألة في الاسم	٧٥
٩ - مسألة في الفرق بين « كان » التامة والناقصة	٧٧

- ١٠ - مسألة في دلالة الفعل على الزمان ٨٢
- فصل في سر اشتقاق الفعل من المصدر ٨٣
- فصل في اختلاف صيغ الفعل ٨٥
- ١١ - مسألة في المصدر ٨٨
- ١٢ - مسألة في الحروف ٩٠
- فصل في عمل الحروف الناصبة والجازمة للمضارع ٩٣
- ٩٧
- باب الإعراب**
- ١٣ - مسألة في وقوع الإعراب في آخر كلمة ٩٩
- ١٤ - مسألة في الحرف والحركة ١٠٠
- ١٥ - مسألة في التنوين ١٠٣
- ١٦ - مسألة في التصغير ١٠٦
- ١٧ - مسألة في اختصاص الجزم بالأفعال، والخفض بالأسماء ١٠٨
- ١٨ - مسألة في الإضافة ١٠٩
- ١٩ - مسألة في باب معرفة علامات الإعراب ١١٣
- ٢٠ - مسألة في المثني وجمع المذكر والمؤنث ١٢١
- ٢١ - مسألة في علامات الإعراب ١٢٦
- ١٢٧
- باب الأفعال**
- ٢٢ - مسألة في: « أمس، وغد، واليوم » ١٢٩
- ٢٣ - مسألة في أحرف المضارعة ١٢٣
- ٢٤ - مسألة في دلالة المضارع على الزمان ١٣٥
- فصل ١٣٥
- ٢٥ - مسألة في: « أَنْ، وَلَكِنْ » ١٤٠
- ٢٦ - مسألة في: « إِذَنْ » ١٤٧

- ٢٧ - مسألة في: «لام كي، ولام الجحود» ١٥١
- ٢٨ - مسألة في «لم» والفعل الماضي والمضارع ١٥٤
- ٢٩ - مسألة في صيغة الفعل بعد الجوازم ١٥٨
- ٣٠ - مسألة في التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية ١٦٤
- فصل: ما لا يُجمع جمع السلامة ١٧٣
- ٣١ - مسألة في: إضمار الفاعل ١٧٦
- ٣٢ - مسألة في إلحاق علامة التأنيث بالفعل ١٧٨
- ٣٣ - مسألة في تقديم الفاعل ١٨٤
- ٣٤ - مسألة في الأسماء النواقص ١٨٧
- فصل في وقوع «ما» على المصدر ١٩٥
- فصل في «ما» الموصولة ١٩٨
- ٣٥ - مسألة في ياء المتكلم والنون ٢٠٢
- ٣٦ - مسألة في «ما» و «أيّ» الاستفهاميتين ٢٠٥
- فصل في تحقيق معنى «أي» ٢٠٩
- باب النعت** ٢١٣
- ٣٧ - مسألة في النعوت ٢١٥
- فصل في أنواع الصفات ٢١٦
- فصل فيما يُنعتُ به ٢١٨
- فصل في نعت النعت ٢١٩
- فصل في حذف المنعوت ٢٢٠
- فصل وهو الموعود به في آخر باب الفاعل والمفعول ٢٢٢
- ٣٨ - مسألة في عدم نعت الضمير ٢٢٤
- ٣٩ - مسألة في التعريف بالإضافة ٢٢٦

- ٤٠ - مسألة في تفسير المضمرات ٢٢٩
- ٤١ - مسألة في المبهات ٢٣٨
- ٤٢ - مسألة في العامل في النعت والحال من النكرة ٢٤٢
- فصل في الحال من النكرة ٢٤٤
- ٤٣ - مسألة في قطع النعت ٢٤٨
- ٤٤ - مسألة في عطف النعوت بعضها على بعض ٢٤٩
- ٤٥ - مسألة في العلم المنقول من اسم الجنس ٢٥٢
- ٤٦ - مسألة في إعراب المضاف إلى ياء المتكلم ٢٥٤
- ٤٧ - مسألة في تحليل بيتي الخرنق بنت هفان: « لا يبعدن قومي » ٢٥٦
- ٢٥٩ **باب العطف**

- ٤٨ - مسألة في العامل في المعطوف ٢٦١
- فصل في دلالة الفاء العاطفة ٢٦٢
- ٤٩ - مسألة في « حتى » العاطفة ٢٦٤
- ٥٠ - مسألة في دلالة « أو » العاطفة ٢٦٥
- ٥١ - مسألة في « لكن » العاطفة ٢٦٧
- فصل في إلغاء « لكن » ٢٦٨
- فصل في دخول الواو على « لكن » ٢٦٩
- فصل في « لا » العاطفة ٢٦٩
- ٥٢ - مسألة في « أم » العاطفة ٢٧٢
- ٥٣ - مسألة في حذف حروف العطف ٢٧٥
- ٥٤ - مسألة في العطف بالواو ٢٧٧

باب التوكيد

- ٢٨٥
- ٥٥ - مسألة في مواقع « كل » في الكلام، وأصل « كِلا » ٢٨٧

٧	فهرس المحتويات
٢٩٥	٥٦ - مسألة في التوكيد بـ « أجمع » و « أجمعين »
٢٩٩	٥٧ - مسألة في التوكيد بـ « النفس » و « العين » و « الذات »
٣٠٥	باب البدل
٣٠٧	٥٨ - مسألة في بدل النكرة من المعرفة
٣٠٩	٥٩ - مسألة في أسرار النظم في آيتي الفاتحة (٦، ٧)
٣١٦	٦٠ - مسألة في بدل البعض والاشتمال
٣١٨	٦١ - مسألة في أسرار النظم في آية آل عمران (٩٧)
٣٢١	٦٢ - مسألة في أسرار النظم في آية البقرة (٢١٧)
٣٢٣	٦٣ - مسألة في الحال من المضاف إليه، وعطف الفعل على الاسم
٣٢٩	باب أقسام الأفعال
٣٣١	٦٤ - مسألة في الفعل اللازم
٣٣٤	- فصل في بعض صيغ الفعل اللازم
٣٣٥	- فصل في صيغتي « افْعَلْ، وافْعَالٌ »
٣٣٧	٦٥ - مسألة في التعدية
٣٤٠	٦٦ - مسألة في ترتيب مفعولي « اختار »
٣٤٢	٦٧ - مسألة في إثبات الجار وحذفه مع « غفر » و « استغفر »
٣٤٤	- فصل من مسألة النقل والتعدية
٣٤٦	٦٨ - مسألة في حذف الجار
٣٤٨	٦٩ - مسألة في « عرفتُ » و « علمتُ » وعمل النواسخ
٣٥٤	- فصل في حكم « إنَّ » وأخواتها من حيث الصدارة
٣٥٧	- فصل في وقوع « أنَّ » بعد « لو »
٣٥٩	٧٠ - مسألة في الاقتصار على المفعول الأول مع « أعملتُ »
٣٦١	٧١ - مسألة في تعدية الفعل

- ٧٢ - مسألة في تعدي الفعل إلى المصدر ٣٦٥
- ٧٣ - مسألة فيما يُؤكّد من الأفعال بالمصادر وما لا يُؤكّد ٣٦٩
- فصل في الحال من المصدر ٣٧٦
- فصل فيما يُحدّد من المصادر بالهاء ٣٧٨
- ٧٤ - مسألة في عدم صرف « سَحَر » وما لا يتمكن من الظروف ٣٨٣
- فصل فيما لا يتمكن من الظروف ٣٨٥
- فصل في الظروف الأعلام ٣٨٧
- ٧٥ - مسألة تشتمل على فصول من الباب ٣٩٤
- فصل: ما الذي يدل عليه الفعل ؟ ٣٩٤
- فصل في تعدي الفعل إلى الظرف ٣٩٦
- فصل آخر في تعدي الفعل إلى الظرف ٣٩٨
- فصل في علاقة الفعل بالحال والمفعول لأجله ٤٠١
- ٧٦ - مسألة من باب الحال ٤٠٦

باب الابتداء

- ٧٧ - مسألة في باب الابتداء ٤١٥
- فصل: العامل في المبتدأ وحرّكه ٤١٥
- فصل في تقديم الخبر ٤١٥
- فصل في مسوِّغات الابتداء بالنكرة ٤١٧
- فصل في المسوِّغات، والمصادر النائية عن أفعالها ٤١٩
- فصل في إعجاز آية الذاريات ٤٢٣
- فصل في مواطن تعريف كلمة « السلام » ٤٢٣
- فصل في استتار الضمير في الاسم المشتق ٤٢٦
- فصل في مُتعلّق الخبر إذا كان ظرفاً ٤٢٨

- ٤٣٠..... فصل في إعراب الاسم المرفوع بعد الظرف
- ٤٣٢..... فصل في إعراب الوصف غير المعتمد
- ٤٣٣..... فصل في إعراب الوصف المعتمد
- ٤٣٣..... فصل في عدم الإخبار بالزمان عن اسم العين
- ٤٣٥..... فصل في دلالة نحو: « سواء عليّ أقمت أم قعدت »
- ٤٣٧..... فصل في توضيح هذه الدلالة
- ٤٣٩..... فصل في دلالة الاستفهام في هذا التركيب
- ٤٤٠..... فصل في سرّ التعبير بالفعل الماضي في هذا التركيب
- ٤٤٢..... فصل في مسألة من باب الاشتغال
- ٤٤٣..... فصل من باب الاشتغال أيضًا
- ٤٤٥..... ختام المخطوطتين

الفهارس العلمية

- ٤٤٧
- ٤٤٩..... ١ - فهرس الآيات القرآنية
- ٤٥٦..... ٢ - فهرس الأحاديث
- ٤٥٧..... ٣ - فهرس أقوال الصحابة
- ٤٥٧..... ٤ - فهرس الأمثال
- ٤٥٨..... ٥ - فهرس كلام العرب
- ٤٥٩..... ٦ - فهرس الشعر والرجز
- ٤٦٥..... ٧ - فهرس الأعلام
- ٤٦٨..... ٨ - فهرس القبائل والأمم والجماعات
- ٤٦٨..... ٩ - فهرس الأماكن
- ٤٦٨..... ١٠ - فهرس الكتب الواردة في النص
- ٤٦٩..... ١١ - الفهرس الموضوعي

٤٦٩.....	(أ) النحو
٤٨١.....	(ب) الأدوات
٤٨٨.....	(ج) التصريف والأبنية والأصوات
٤٩٠.....	(د) اللغة والاشتقاق والدلالة
٤٩٢.....	(هـ) الحذف والزيادة
٤٩٣.....	(و) الإعجاز
٤٩٥.....	١٢ - فهرس مراجع التحقيق
٥٠١.....	السيرة الذاتية للمحقق



تصدير

رأيتُ أن أذكر بين يدي هذا الكتاب تقريراً عن نشرة كتاب « نتائج الفكر في النحو » لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي المتوفى سنة (٥٨١ هـ)، والتي نُسبَ تحقيقها والتعليق عليها إلى الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، والصادرة عن: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص ب (١١ / ٩٤٢٤)، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م).

أولاً: النشرة الأولى للكتاب:

حققتُ « نتائج الفكر في النحو » ضمن رسالتي للدكتوراه، وكان عنوانها: « أبو القاسم السهيلي مع تحقيق كتاب: نتائج الفكر في النحو »، وتمت مناقشتها في كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، بالقاهرة في (٢٦) يناير (١٩٧١ م)، ونلتُ بها درجة الدكتوراه بمرتبة الشرف الأولى مع التوصية بالطبع.

وقد قامت دراستي على التعريف بتراث الإمام السهيلي وآرائه في النحو واللغة، وكنتُ أول مَنْ عقد الصلة بين كتاب « بدائع الفوائد » لابن قيم الجوزية، وبين « نتائج الفكر » للسهيلي، فبيّنتُ أن ابن القيم قد أفاد من كتاب السهيلي، بما نقلَ عنه من مسائل وفصول بلفظها. ولذلك كان كتاب « البدائع » بمثابة نسخة من نسخ كتاب « النتائج »، فأفدتُ من « البدائع » في تقويم نصّ « النتائج » وتحقيقه.

قد اعتمدتُ في تحقيق كتاب « النتائج » على نسختين مصورتين له محفوظتين بمعهد المخطوطات في جامعة الدول العربية؛ وأولاهما عن مكتبة فيض الله بتركيا، والأخرى عن مكتبة جامع الشيخ إبراهيم باشا بالإسكندرية. وكان عنوان الأولى: « نتائج الفكر في علل النحو »، وعنوان الثانية: « كتاب نتائج الفكر في النحو ». وقد اخترتُ عنوان المخطوطة الثانية؛ لأنها أقرب إلى موضوع الكتاب، وعللتُ في دراستي لهذا الاختيار، وضبطتُ كلمة « الفكر » في العنوان - بكسر فسكون - وكنت في هذا الضبط معتمداً على نصّ لابن قاضي شبة، وعلى نصوص للسهيلي تقتضي هذا الضبط (انظر ص ٣٣، ٣٤).

وقد طُبِعَ الكتاب بتحقيقي ثلاث طبعات:

الأولى: ضمن منشورات جامعة قاريونس سنة (١٣٩٨ هـ / ١٩٨٧ م) بمطابع دار الشروق في بيروت.

والثانية: في دار الرياض للنشر والتوزيع بالمملكة العربية السعودية، وقد زيد فيها فهرس علمية متعددة في نحو سنة (١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م).

والثالثة: في دار الاعتصام بالقاهرة.

ثانيًا: نشرة دار الكتب العلمية ببيروت، لبنان:

هذا وقد ظهرت طبعة دار الكتب العلمية بالعنوان الذي اخترته، وباسم المؤلف كما أثبتته على نشرات طبعتي. وقد نهج هذان الرجلان اللذان ادّعى تحقيق الكتاب أن يُحدّثا دائماً نوعاً من الخلاف، ولو كان على حساب الحقيقة، إظهاراً للتمايز، وأنها قد أخرجتا الكتاب إخراجاً جديداً. وكان مما خالفنا فيه في العنوان أن ضبطاً « الفكر » بكسر ففتح. وهو ضبط يخالف ما أثبتته من ضبط مُدعّمًا بدليل من التراث، ومن أسلوب السهيلي، ثم إن التركيب يأباه.

هذا ما كان في العنوان. أما تقديم الرجلين فإظهاراً للتمايز أيضًا قدّمًا بمقدمة لا صلة لها بالكتاب من الحديث عن اللحن، ونشأة النحو، ومدرسة البصرة والكوفة إلى أن انتهيا إلى (ص ١٥)، فوجدتهما يتحدّثان عن منهج المؤلف في الكتاب، وهما في هذا قد أفادا بما ذكرته في (ص ٣٤).

وفي (ص ١٦) وجدتهما يعقدان الصلة بين « نتائج الفكر » للسهيلي و « بدائع الفوائد » لابن القيم - وقد ذكرتُ أنني أول مَنْ نَبّه على ما أفاده ابن القيم من السهيلي. وإذا بالرجلين لا يخرجان عما قلتُ في مقدمتي (ص ٢١).

وقد أرادا أن يوثقا الكتاب، وكلامهما في (ص ١٧) لا يخرج عما ذكرته في مقدمتي (ص ٣٧).

وفي (ص ١٨) وصفا النسختين، فذكرنا فيهما ما ذكرتُ في مقدمتي (ص ٣١)، (٣٢) حتى منهج التحقيق لم يَعْدُوا فيه ما قلت، انظر ما قالا (ص ١٩)، وقارنه بما عندي في المقدمة (ص ٣٨).

ثالثاً: سرقة تحقيقي:

يعرف المعنيون بالتحقيق مدى ما يلاقيه مَنْ يتصدَّى لإخراج نصوص تراثنا العربي، وهي معاناة تفرضها الأمانة والالتزام بأصول صناعة التحقيق، وإحساس المحقق بالمسئولية أمام القارئ، فهو من زمان غير زمان المؤلف صاحب النص المحقق. ومن هنا يجب تحديث النص للقارئ بإيضاحه، ولهذا الإيضاح وسائل متعارف عليها. ومنها علامات الترقيم، والضبط، والتعليق على النص بما يكشف عن غوامضه، وبيان مراد المؤلف.

وهذه الأمور السابقة قد يُظنُّ أنها هيئنة، ولكنها ذات أثر كبير في الكشف عن المعنى. فقد يُستهان بعلامات الترقيم، ولكن وضع كل علامة في موضعها، - ولا يقوم بهذا إلا صاحب الخبرة بوصل الكلام وفصله - لا نغالي إذا قلنا: إنها من أهم ما يكشف عن المعنى في النص، ثم إن تحرير النص وإزالة إبهاماته وتخليصه من التحريف والتصحيف لا يتهيأ ذلك إلا لمن عاش النص العربي، وأدرك الأمور التي تنحو بناسخه عن جادة الصواب.

هذا وإن المحقق مطالب بأن يُخرِّج النصوص التي اقتبسها المؤلف، وأن يُخرِّج كذلك الآراء التي يُوردها، لكن أخطر ما يُجابه المحقق هو المقابلة بين نسخ الكتاب المحقق، واختيار ما يشبه منها عند الخلاف، ثم إنه قد يجمع النسخ عند التصحيف أو التحريف والسقط. وهنا يكون اجتهاد المحقق ذي البصيرة، وتتضح قمة المعاناة. وسأبين فيما يأتي وسائل التي أخذها هذان الرجلان(*):

أولاً: علامات الترقيم:

إن مَنْ يُقارن علامات الترقيم في شرقي طبعة هذين الرجلين يأخذ دليلاً جازماً على أنهما لم يرجعا أبداً إلى مخطوطة، ولم يُحقِّقا هذا الكتاب، ولم يطلَّعا على شيء من نسخته، فنقل هذه العلامات دليل على أنهما دفعا بصلب النص الذي حققته إلى المطبعة التي نقلته نقلاً أميناً. ولو أنه كانت لهما محاولة في التحقيق لتغايرت العلامات عندهما وخالفت ما في تحقيقي. وكل ما كانت لهما من مخالفة أنهما فرجا بعض الفقرات ببعض، فما جعلته بداية سطر وصلاه بما قبله.

(*) مع ملاحظة أن أرقام الصفحات المثبتة هي حسب طبعة دار السلام بالقاهرة. [الناشر].

ثانيًا: عناوين الفصول والمسائل:

وأعني بها تلك العناوين التي وضعتها بين الأقواس المعكوفة [] لتكشف عن مضمون المسائل والفصول. وقد كانت للرجلين في أخذهما عني الطرق الآتية:

أ - نَقَلْهَا كما هي دون تغيير، ومن ذلك:

- (ص ٣٠) وهي عندي (ص ٥٣).

- (ص ٤٣) وهي عندي (ص ٦٨).

- (ص ٤٤) وهي عندي (ص ٦٩).

ب - نَقَلَ العناوين التي وضعتها مع تغيير أو حذف، ومن ذلك:

- قال (ص ٢٥): مقدمة المصنف، وقلت (ص ٤٧): مقدمة المؤلف.

- قال (ص ٢٩): في الإضافة في بسم الله، وقلت (ص ٥٢): في حقيقة الإضافة في بسم الله.

- قال (ص ٥٣): في اشتقاق الفعل من المصدر، وقلت (ص ٨٣): في سر اشتقاق الفعل من المصدر.

- قال (ص ٣١٩): في سر آية من سورة الذاريات، وقلت (ص ٤٢٣): في إعجاز آية الذاريات.

- قال (ص ٣٢٠): في مواضع تصريف كلمة السلام، وقلت (ص ٤٢٣): في مواطن تعريف كلمة السلام.

ج - حَذَفَ العناوين التي بين الأقواس، ولا أرى سببًا لذلك إلا إحداث نوع من المخالفة بين العاملين وسأكتفي بذكر الصفحات لبعض منها:

- انظر عندهما (ص ٣٢)، وعندي (ص ٥٥).

- انظر عندهما (ص ٦٦)، وعندي (ص ٩٩).

- انظر عندهما (ص ١٠٣)، وعندي (ص ١٤٧).

ثالثًا: تعليقاتي على النص:

أما تعليقاتي على النص، وهي الكاشفة عن أسلوب السهيلي، والشارحة لغريب

نصه، والتي أُخْرِجَ فيها نصوصه من القرآن الكريم، والحديث النبوي، والآثار، والآراء، والأشعار، والتي أُعْرِفَ فيها بالأعلام - فقد أفادا مني فوائد تمتد من أول الكتاب حتى آخره، وسوف أشير إلى بعض هذه التعليقات:

- (ص ٦١): التعليق الثاني: كشفتُ فيه عن يقصده السهيلي بقوله: « وقد أجاب بعض الحذاق ». فأخذنا مقالتي ومرجعي، ولم يُشير. انظر عندهما (ص ٣٨) التعليق الرابع.

- (ص ٨٦): التعليق الثالث: عرَّفْتُ بشيخ السهيلي ابن الطراوة، فكان لا بُدَّ أن يُعرِّفا، ورجعا إلى مرجع حديث. انظر عندهما (ص ٥٧)، التعليق الثالث.

- (ص ٩٥): التعليق الأول: عرَّفْتُ فيه بآراء النحاة في ناصب المستثنى بإلا، فأفادا مما قلتُ، واكتفيا بمرجع واحد من مراجعي، انظر عندهما (ص ٦٣)، التعليق الثاني.

وهذه التعليقات سردها يطول جدًّا، والذي خرجتُ به من صنيع الرجلين أنهما ما زادا شيئاً على ما ذكرته من التعليقات، بل إن تعليقاتي تزيد كثيراً، فكانا يعمدان إلى اختيار بعضها إما بنصها، أو بإضافة ما لا غنى فيه إلا التزيد قصداً للمخالفة.

رابعاً: مقابلة النسخ:

مقابلة النسخ عمل أساسي في التحقيق، فعلى المحقق أن يبحث عن نسخ الكتاب وأن يتخذ إحداها أصلاً. وهذا ما صنعه عند بداية عملي في تحقيق « نتائج الفكر »، ولم يكن قد توافر لي منها إلا نسختان مصورتان في معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، وقد صوّرتُهما، وأشرتُ إليهما في بداية تحقيقي، وجعلتُ نسخة فيض الله هي الأصل، ونسخة جامعة الشيخ إبراهيم باشا هي الثانية، وقابلتُ بينهما مقابلة مضمّنية، واستعنتُ بكتاب « الفوائد » لابن القيم في تقويم النص إذا لم تسعفني هاتان النسختان.

فماذا صنع هذان الشيخان المدّعيان لتحقيق النتائج؟

قالا: إنها رجعا إلى النسختين نفسيهما، وأتيا في صدر عملهما بصورة لغلاف مخطوطة فيض الله، والورقة الأولى منها (ص ٢٣، ٢٤). ولم يُثبتا فيه مصورات لنسخة جامع الشيخ إبراهيم باشا، والشواهد التي أسوقها - إن شاء الله - تشهد بأنهما لم يقرأ أبداً هاتين النسختين، ولم يطلّعا عليهما، ولكنهما أخذتا مقابلاتي ونسباها

لأنفسهما، فإذا قلت: سقط من (ب)، فقد يقولان ذلك، وقد يقولان عن (أ)، وإذا قلت عن (ب)، فقد يقولان ذلك أيضًا، وقد يخالفان فيقولان: سقط من (أ)، وأذكر الآن نماذج من ذلك؛ لأن نقل المقابلات كلها شيء متعذر في هذا المقام:

- (ص ٤٧) من تحقيقي: الهامش رقم (٣)، بينت فيها ما في النسختين، وقد أفادا من تعليلي، ولم يشيرا إلى ما قلت، انظر (ص ٢٥)، التعليق الثاني عندهما.

- (ص ٥١) من تحقيقي: التعليق رقم (٢) بيّنت فيه أن (أ) انفردت بالمقدمة والنص حتى موضع الرقم، ثم ذكرت بداية النص في (ب)، وبداية التقائهما، ولم يقل الرجلان شيئاً من ذلك، وهو دليل على أنهما لم يقابلا النسخ. انظر (ص ٢٨) من طبعتهما.

- (ص ٥٢) من تحقيقي: المقابلة التي في التعليق رقم (٢) نسبها لأنفسهما (ص ٢٩) برقم (٢).

- (ص ٥٣) من تحقيقي: الهامش رقم (٢) بيّنت فيها تحريفاً في (ب)، فأثبت ما أثبت في صلب النص (ص ٣٠)، السطر (١٣)، ولم يشيرا إلى شيء.

خامساً: تصويبات النص:

هذا عمل آخر يُقدّم به المحقق عندما تجتمع النسخ على التحريف أو التصحيف، والمحقق في تصويباته يعتمد إما على مصادر أخذ عنها المؤلف صاحب الكتاب، أو على سياق النص الذي يأبى أن يكون النص مستقيماً على النحو الذي صورته في النسخ، فيجتهد في إصلاحه وتقويمه. وقد صادفتُ في تحقيق هذا الكتاب « نتائج الفكر » (١٧٤) نصّاً عانيتُ في سبيل إقامته، وقد قام هذان الرجلان بنقل ما صنعتُ في جراحة عجيبة إلا في بعض النصوص لإحداث نوع من المخالفة، وهي نصوص محدودة، وأذكر فيما يلي بعضاً من ذلك:

- (ص ٤٨) : في التعليق الثالث: بيّنتُ أن في الأصل - وأعني به (أ) و كانت (أ) قد انفردت بالنص من أول الكتاب - (حرص)، وأثبتُ أنا (مرض). وقد أثبتَ الرجلان ما أثبت (ص ٢٦) السطر الرابع من أسفل. ولم يُعلّقَا بشيء. ولو كان لهما شيء من الاجتهاد لأثبتا (حَرَضَ) بالضاد، ولكنهما تابعا لي.

- (ص ١٠١) : في التعليق الخامس: بيّنتُ نص (أ، ب) والبدائع، وذكرتُ

في الصلب ما يمكن أن يستقيم عليه النص. وقد أثبتنا في (ص ٦٨) السطر الثامن ما أثبت، ولم يُعلّق.

- (ص ١١٢) : في التعليق الرابع: يَبْنُ نص (أ، ب)، والبدائع. وأثبتنا (ص ٧٥) السطر التاسع من أسفل ما أثبت، ولم يُعلّق.

- (ص ١١٥) : في التعليق الرابع: يَبْنُ ما يصلح عليه نص النسختين وقد أخذنا بعض ما علق به، وأثبتنا ما أثبت. انظر عندهما (ص ٧٨)، السطر الثالث من أسفل، والتعليق الرابع.

- (ص ٢٨١) : التعليق الخامس: كنت آمل أن يستدركا عليّ ما وهمت فيه من نصّ الحديث، فصوابه: « وأزَعَبُ لك زَعْبَةً » لا: أرغَبُ لك رغبةً، كما أثبت، ولكنهما نقلًا عني وهُمِي، انظر (ص ٢١٣) السطر الثاني والثالث (*).

قلت: لقد قمتُ بِحَصْر (١٧٤) نَصًّا وَرَدَتْ محرفة في النسختين اللتين اعتمدتُ عليهما في التحقيق. وقد نقلها هذان الرجلان - سامحهما الله - في جراءة عجيبة، ولم يذكرنا في الغالب على أي شيء اعتمدا في إثبات ما أثبتا. وأكرر ما سبق ذكره أنني لم أجد لهما استدراكًا عليّ في النص المحقق، مما يؤكد أنهم لم يقرأ ما ادعياه من نسخ هذا الكتاب!! ولو أنهما كانت لهما معاناة في قراءة هاتين النسختين لكانت لهما إضافة في تحقيق النص؛ لأن الاستدراك على أي عمل متقدم وارد، لكنني لم أر لهما شيئًا.

سادسًا: زياداتي على النص:

قد يلجأ المحقق إلى أن يزيد كلمة في النص المحقق، أو جملة أو فقرة، حتى يستقيم السياق، وقد يكون في ذلك معتمدًا على مرجع متأخر نقل عن الكتاب المحقق أو على مصدر سابق اعتمد عليه صاحب النص المحقق، لكن صاحب الكتاب المحقق سها في نقله عن هذا المصدر، وهنا يرجع المحقق إلى هذا المصدر، فيكمل منه النص. وقد يرجع السقط إلى نساخ الكتاب، فيُسقطون لأسباب متعددة؛ منها انتقال النظر أو غير ذلك مما يعرفه المحققون. وقد وقعت في نص « نتائج الفكر » من نسخته أسقاط كثيرة بلغت (٦٢) سقطًا، وقد أثبتتها،

وجاء هذان الرجلان مُدَّعِيَا التَّحْقِيقِ، فأثبتنا ما أثبتته، ومن ذلك:

- (ص ٤٧): السطر الثاني: زدْتُ بين القوسين [أحمد ابن أبي]، وذلك في نسب السهيلي، ورجعتُ في هذا إلى « المطرب » لابن دحية، وإلى « الروض الأنف » للسهيلي نفسه. وقد أخذها هذان الرجلان، ووضعاها بين قوسين، ولم يُعلِّقا بشيء. انظر عندهما (ص ٢٥) السطر الثاني.

- (ص ٩٥): السطر السابع: زدْتُ [لو] عن « البدائع ». فزادها في (ص ٦٤) السطر الثالث، ولم يثبتها.

- (ص ١٥٥): السطر الخامس من أسفل: زدْتُ [أ] همزة الاستفهام بين القوسين عن « البدائع »، فزادها (ص ١٠٩). وقالوا: « زيادة يستقيم بها المعنى »، ولم يُثبتا مصدرها.

- (ص ١٦٠): الفقرتان الأخيرتان: زيادتان أفدتهما عن « البدائع »، وقد أثبتتهما في صلب النص، وقد وضعاهما في الحاشية. انظر عندهما (ص ١١٣). التعليق السابع.

وبعد، فماذا يتبقى من التحقيق إذا كان هذان الرجلان قد سَطَّوا على أساسياته من الضبط، ووضع علامات الترقيم في مواضعها، ووضع عناوين للمسائل، والمقابلة بين النسخ، واقتباس التعليقات، وسدَّ ما يعترى النص من سقط. لقد أخذنا هذا كله. ولقد كشفتُ متابعتي لعملهما عن جهد بذلته في تحقيق هذا الكتاب، وأنسانيه الزمن، وقد حاولتُ أن أقدم إحصاءً لبعض هذا الجهد، وأضعه بين يدي العدالة لتقول كلمتها، والله حسبي، ونعم الوكيل.

أ. ر. مُحَمَّدُ إِبْرَاهِيمُ النَّاسِ

محقق الكتاب

والأستاذ المتفرغ في قسم اللغويات
بكلية اللغة العربية - جامعة الأزهر

مقدمة الطبعة الثانية

خرجت النشرة الأولى من كتاب « نتائج الفكر في النحو » والسهيلي لا يكاد يعرفه جمهور العلماء والدارسين إلا بكتابه الفريد « الروض الأنف »، فتلقى العلماء والنحاة « نتائج الفكر » بالقبول، وأحلّوه منزلاً كريماً، وعرفوا أنه من نفس المنزَع الذي عُرف به السهيلي؛ فهو يجمع بين الجِدَّة في التناول، والعمق في البحث، والغوص في غير علم وفن، فليس كتاب « النتائج » مقصوراً على النحو وحده، بل ترى فيه حديث الإعجاز يحتل مكاناً كبيراً، وترى فيه السهيلي المفسر، والمحدث، والفقيه، وعالم الكلام، والأديب، واللُّغوي، والإخباري، والنسابة.

وبهذه القُدَّرات والاستعدادات المتعددة أخذ السهيلي مكانته بين الأعلام في تاريخ الإسلام والعربية، ولا يزال السهيلي ينفذ من خلال التاريخ مضيئاً كالنجم الثاقب باجتهاداته المتعددة، فإذا كانت كتبه تراثاً فإنَّ هذا التراث جديدٌ دائماً، معاصر يخاطب المُحدثين من خلال الرؤية النافذة التي لا تنتمي لبيئة، ولا زمن بعينه.

وللسهيلي غير كتاب، أُلِّف أولاً هذا الكتاب « النتائج »، ثم كتاب « الفرائض وشرح آيات الوصية »، وبعده كتاب « التعريف والإعلام بما أُبهم في القرآن من الأسماء والأعلام »، وكان ختام كتبه « الروض الأنف والمشرع الرَّوَّى في تفسير ما اشتمل عليه حديث السيرة واحتوى »، على أن له أمالي متناثرة؛ بعضها متقدِّم، وبعضها متأخر، وقد جُمعت بعض هذه الأمالي في كتاب، وقد سَمَّيْتُهُ كتاب « أمالي السهيلي ».

وقد أخرجتُ له على الترتيب الكتب التالية: « أمالي السهيلي » في عام (١٩٧٠ م)، و « النتائج » في طبعته الأولى عام (١٩٧٨ م)، و « الفرائض » عام (١٩٨٠ م)، وأعد الآن للنشر - إن شاء الله - كتاب « التعريف والإعلام ». وكل هذه الكتب مقدمات يجب أن تسبق عند النشر « الروض الأنف »؛ فالسهيلي كثير الإحالة عليها.

وإني لأرجو أن يهَيِّ لي الله - تعالى - الوقت والفراغ؛ فأحقق كتاب « الروض الأنف » الذي يُمثِّل جهرة معارف أبي القاسم السهيلي، وهو المأمول أن يحقق طلبتنا بمَنِّه وكرمه.

والآن أقدم هذه النشرة الثانية من كتاب « النتائج »، وهي تتميز بالفهارس العلمية

التي حالت الظروف دون أن تخرج مع الطبعة الأولى، وهي فهارس رجوت أن تكون معبرة عما في الكتاب من البحوث العلمية في النواحي التي عرض لها السهيلي، بحيث يجد الدارس فيها غايته، كما تمتاز هذه الطبعة أيضًا بأن فيها استدراقات على الطبعة الأولى.

والله نسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يحقق به النفع، إنه سميع مجيب، والحمد لله رب العالمين.

مكة المكرمة لليلتين خلتا من شهر صفر من عام ١٤٠٤ هـ، الموافق ٦ من شهر نوفمبر من عام ١٩٨٤ م.

أ. ر. مُحَمَّدُ إِبْرَاهِيمُ النَّشَّ

مَقْدَمَةُ التَّحْقِيقِ

يُعَدُّ أبو القاسم السهيلي أحد الأعلام البارزين الذين شاركوا في نهضة تراثنا الإسلامي وإنهائه، فما من فنٍّ من فنون هذا التراث إلا وهو بين رجاله مقدَّم، وصاحب رأي فيه.

ولقد عرفتُ السهيلي أول الأمر - كما عرفه غيري - اسمًا يتردد في كتب النحو، إلى أن وقع في يدي كتاب « بدائع الفوائد » لابن القيم، فوجدتُ اسم السهيلي يتردد فيه كثيرًا، ووجدتُ له من الآراء والاجتهادات ما حدا بي إلى البحث عن آثاره ومصنفاته، إلى أن هُدِيتُ إلى هذا المخطوط « نتائج الفكر »، وبالموازنة بين « بدائع الفوائد » وبينه تبَيَّن لي أن ابن القيم قد استطاع أن يدَّعي نحو السهيلي لنفسه، بتضمينه كتاب « النتائج » كتابه، بعد أن حذف مقدمته، وقَدَّمَ وأخَّر، وزاد قليلًا واختصر، حتى ليظن القارئ أن النحو الذي يسوقه ابن القيم في كتابه من بدائعه، والحق أنه ليس له فيه نصيب من قريب أو بعيد، وأن البدائع المسطورة في كتابه هي « نتائج الفكر » التي نقدمها الآن لصاحبها أبي القاسم السهيلي.

ولقد تبَيَّن لي كذلك أنه ليس ابن القيم وحده هو الذي قام بهذا العمل، بل سبقه إلى هذا عالم مشرقِي هو كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم (ت ٦٥١ هـ)، وهو المعروف بابن الزمِّلَكَاني؛ فقد نقل في كتابه « التبيان في علم البيان، المُطَّلَع على إعجاز القرآن » ثلاثة مباحث^(١) من « نتائج الفكر » دون أن يشير إلى السهيلي أو إلى كتابه، حتى دُعِيت له، وذُكِر بها! والحق أن هذه المسائل غريبة عن كتاب « التبيان »، بل هي غريبة أيضًا عن ملكات صاحبه ابن الزمِّلَكَاني!

ومن هنا ينبغي أن يُعاد النظر في هذين الرجلين؛ فقد نُسِب إلى الأول من الآراء ما أدخله في عداد النحاة، وإلى الثاني من الاجتهادات البلاغية ما جعل بعضهم يُعَدُّه أحد أعلام فنِّ البلاغة! وما هذه الآراء وهذه الاجتهادات إلا بعضُ نتاج صاحبنا أبي القاسم السهيلي.

(١) هذه المباحث هي: سر تنكير لفظ « سلام » وتعريفه في القرآن، والفرق بين « لن » و « لا »، وأسباب التقديم والتأخير في القرآن الكريم. انظر: التبيان (ص ٥٢ - ٥٤، ٨٤، ١٤٧ - ١٥٣).

ولقد كان كسفي لهذه الحقيقة أحد البواعث على المضي في دراستي لهذا الرجل، وعلى تحقيق هذا الأثر الفريد « نتائج الفكر »، حتى يقف الدارسون على ما قدمناه.

السهيلي، نسبه وحياته:

ذكر ابن دحية في كتابه « المطرب » نسبه، فقال: « أبو القاسم السهيلي، أبو زيد: عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أبي الحسن - واسمه أصبغ - بن حسين ابن سعدون ابن رضوان بن فتوح، وهو الداخل إلى الأندلس »^(١). ويقول ابن دحية: « هكذا أُملي عليّ نسبه، وقال: إنه من ولد أبي رويحة الخثعمي الذي عقد له رسول الله ﷺ لواء عام الفتح، ذكره أهل السير »^(٢).

هذا ما ذكره ابن دحية، وعنه نقل ابن خلكان^(٣)، ولا تكاد المصادر المتأخرة تزيد شيئاً.

وقد عُرف السهيلي بثلاث كُنًى؛ ثنتان ذكرهما ابن دحية، فأما الثالثة فهي أبو الحسن^(٤)، ولا ندري السر في تعدد هذه الكنى، ولعله كُنًى بأسماء أولاده، وإن كنا لا نعرف عنهم شيئاً. على أن أعرف هذه الكنى هي أبو القاسم، فهي أشهر من الكنيتين الأخريين، وهو بها أكثر ذكراً في كتب النحو.

هذا، ولم يُحدثنا من ترجم للسهيلي عن شيء من خاصّة حياته: أتزوج أم لا؟ وكذلك لم أجد له في ثنايا كتبه التي وصلت إلينا ما يشير إلى هذه الحياة، فأما عن أسرته التي نشأ فيها فقد وجدتُ ابن قاضي شعبة يقول: « وهو من بيت علم وخطابة »^(٥)، وكذلك قال الذهبي: « ولد الخطيب أبي محمد، ابن الإمام الخطيب أبي عمر »^(٦). ولقد أشار السهيلي إلى أبيه وهو يذكر شيوخه - ومنهم أبو داود سليمان بن يحيى - فقال عن هذا: « كان يُجَلّ أبي رحمهما الله »^(٧). كما ذكر جدّه فقال: « ورؤي حديث غريب، لعله أن يصح، وجدته بخط جدي أبي عمران [كذا] أحمد بن أبي الحسن القاضي رحمه الله »^(٨).

(١) المطرب من أشعار أهل المغرب (ص ٢٣٠).

(٢) وفيات الأعيان (٢/ ٢٢٣، ٢٢٤). (٤) التكملة لكتاب الصلة (٢/ ٥٧٠).

(٥) طبقات ابن قاضي شعبة (٢/ ١٨٤). (٦) تذكرة الحفاظ للذهبي (٤/ ١٤٢).

(٧) المطرب (ص ٢٣١). ونص المطرب: « يحمل أبي »، ولا معنى له.

(٨) الروض الأنف (١/ ١١٣).

ومما سبق يتبين أنه قد نشأ في بيت علم وخطابة، وقد هيأت له هذه النشأة - مع ما حباه الله إياه من الاستعداد العقلي والروحي - أن يحظى من العلم بنصيب كبير، وأن يبلغ فيه من الفقه لأسراره ما بَدَّ به أقرانه، ونَبَّه إليه شيوخه.

ويتفق المؤرخون على أن أبا القاسم ينتسب إلى « سُهَيْل »، وهي بلدة إسبانية قديمة يرجع تاريخها إلى عهد الرومان، وكانت تُدعى Selitana فغَيَّر المسلمون اسمها إلى « سُهَيْل »، وأحسب هذا الاسم الإسلامي نشأ عن تحريف لاسمها الروماني، وما زالت هذه المدينة قائمة، وتُدعى الآن Fuengirola وتقع على البحر الأبيض مباشرة، وتبعد عن « مالقة » بنحو ثلاثين كيلو متراً من ناحية الغرب^(١). وقد يُظَنُّ من هذه النسبة أن السهيلي قد وُلِدَ في هذه المدينة، لكنني وجدتُ ابنَ خَلِّكان يقول: « ومولده سنة ثمانٍ وخمسمائة بمدينة مالقة »^(٢).

وربما كان هذا صحيحاً، ولا يستغرب مع ذلك انتسابه إلى « سُهَيْل »، فلعله كان من آبائه مَنْ ينتسب إليها نسبة ميلاد، ومنه انتقلتُ إلى صاحبنا، فأما هو فيكون قد وُلِدَ بمالقة التي كانت تتبعها « سُهَيْل ». أما ما ذكره الذهبي في « تذكرة الحفاظ » من أنه وُلِدَ بإشبيلية معتمداً على ما وجدته مكتوباً على ظهر كتاب « الفرائض » للسهيلي^(٣)، فليس له سند ولا أساس.

فأما نشأته في « مالقة » فهذا أمر مؤكد، يقول ابن دحية تلميذه: « نشأ بمالقة، وبها تَعَرَّفَ، وفي أكنافها تَصَرَّفَ، حتى بزغتُ في البلاغة شمسُه، ونزعتُ به إلى مطامح الهمم نفسه »^(٤).

الحياة العلمية في عصره:

وقد عاش السهيلي بين سنة (٥٠٨ - ٥٨١ هـ)، وهي فترة من عمر الأندلس شهدت دولتين عظيمتين، هما دولة المرابطين (٤٩٣ - ٥٤١ هـ)، ودولة الموحدين (٥٤١ - ٦٦٨ هـ).

وقد خلف المرابطون أمراء الطوائف (٤٢٢ - ٤٩٣ هـ) الذين بلغت

(١) انظر: الآثار الأندلسية الباقية في إسبانيا والبرتغال (ص ٢٥٧).

(٢) وفيات الأعيان (٢/ ٣٢٤). (٣) تذكرة الحفاظ للذهبي (٤/ ١٤٣).

(٤) المطرب (ص ٢٣٠).

الأندلس على عهدهم نهضة فكرية لم تبلغها في عصورها المختلفة، وذلك على الرغم من أن عصرهم كان عصر التمزق السياسي لهذه المملكة الإسلامية. ونعتقد أن النشاط الفكري الذي عرفه عصر المرابطين ما هو إلا امتداد طبيعي لهذه النهضة. وإذا كان أهم ما ينبغي أن نُعرِّف به هو النشاط اللغوي؛ فإننا نقول: إنه في هذا العصر - عصر الطوائف - بدأت تتضح معالم الدراسة اللغوية وتكتمل، وأصبح الأندلسيون مقصد الطلاب، وغدا من النادر أن نجد أندلسياً يطلب العلم في المشرق؛ ولا أدل على ذلك من أن أعلام اللغة والأدب مثل ابن سيدة (ت ٤٨٥ هـ)، وابن الأفلح تلميذ الزبيدي (ت ٤٤١ هـ)، وابن سراج (ت ٤٨٩ هـ)، وأبي الوليد القشبي (ت ٤٨٩ هـ)، والأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦ هـ)، كل هؤلاء لم يخرجوا من الأندلس، بل تلقوا العلم عن شيوخها.

ومن معالم هذه الدراسة اللغوية: نشاط حركة التأليف في النحو واللغة والقراءات، وإقبال الطلبة على تعلم العربية على نحو يُلَفِّتُ النظر، وعكوفهم على كتاب سيبويه حتى حفظه بعضهم، هذا إلى عنايتهم بتراث المشاركة، فكتب السيرافي، والرماني، والمبرد، وابن السراج، وابن ولّاد، والنحاس، والفارسي، وابن جني - قد نظرها علماء الأندلس، وعرضوها على ميزان النقد.

فإذا انتقلنا إلى عصر المرابطين - وهو العصر الذي أظّل السهيلي في مرحلة الطلب - فإننا نجد الأندلس مضطربة بالثورات والحروب ضد النصارى، ومن ثم لم تعرف الأندلس الاستقرار على عهدهم إلا أعواماً قليلة. وهذا ما قد يفسر لنا هجرة العلماء إلى خارج الأندلس، وذلك إذا أضفنا إليه أنهم فقدوا ما لمسوه بأنفسهم على عهد الطوائف من تشجيع الأمراء وتكريمهم. هذه الهجرة لم تَبْدُ من قبل كما بدت في هذه الفترة، وأصبحت بعد ذلك سنة متبعة.

وبالرغم من ذلك فقد عرفت الأندلس جماعة من أعلام النحو واللغة، عبرت عليهم الدراسة اللغوية بين عصرين زاهرين، فأدركهم عصر المرابطين وقد فرغوا من الطلب، وقاموا بواجب التدريس والرواية والتأليف، وتخرج عليهم أعلام النحو واللغة في عصر الموحدين، وتُمثِّل هذه الجماعة طبقة شيوخ أبي القاسم السهيلي، ومن هؤلاء: ابن السيد البطليوسي (٤٤٤ - ٥٢١ هـ)، وابن الطراوة أستاذ السهيلي (ت ٥٢٨ هـ)، وابن الباذش (ت ٥٢٨ هـ)، وابن خَلَصَة (ت ٥٢١ هـ)،

وابن الرَّمَّاء أستاذ السهيلي (ت ٥٤١ هـ)، وابن الأبرش (ت ٥٣٢ هـ) وغيرهم. ولقد كانت حلقات هؤلاء مزدهرة نشطة، ومن يرجع إلى فهرسة ابن خير يجد صورة زاهية لنشاط هذه الطبقة من العلماء، وسيرى أنه كان يدور في هذه الحلقات من المرويات ما يمثل مختلف ألوان الدراسة الأدبية واللغوية، ذلك أن النحوي - كما عَهِدَتْهُ الأندلس من مُتَنَصِّف القرن الرابع - لم تكن دراسته وقفًا على كتب النحو واللغة، بل كانت تشمل إلى جانب ذلك كتب الأدب والشعر، والشروح الأدبية، ومن ثم كانت دراسة النحو واللغة في حلقات هؤلاء الشيوخ ممزوجة بالدراسة النقدية؛ وقد تنبه إلى طبيعة هذه الدراسة من قبل ابن خلدون^(١). ويُعَدُّ «نتائج الفكر» الذي نقدّمه الآن خير معبر عن اتجاه الأندلسيين وفهمهم للنحو واللغة.

ومن مظاهر هذا النشاط ما استطعتُ أن أتبينه من قيام اتجاهين متعارضين؛ أولهما أميلُ إلى دراسة كتاب سيبويه، والجمل للزجاجي، والكافي لابن النحاس، وكان يحمل أشدَّ ما يكون على كتب الفارسي وابن جني، وكانت حديثة العهد بالأندلس، وصاحب هذا الاتجاه هو ابن الطراوة الذي يقول: «وَعَبَّرَ رَأْيَهُ مَنْ عَدَلَ عَنِ التَّوَالِيفِ الْمُسَنَّدَةِ، وَالْقَوَائِنِ الْمُقَيَّدَةِ، كَالْجُمْلِ وَالْكَافِي، وَكِتَابِ سَبْيُوهِ الشَّافِيِّ، وَفَرَّغَ لِلْإِيضَاحِ وَالشِّيرَازِيَّاتِ، وَالْخَصَائِصِ وَالْحَلِيَّاتِ، تَرْجُمَةً تَرُوقُ بِلا جِسْمٍ، إِلَّا تَشْدُقًا بِالْكَتَبِ، وَإِحَالَةً عَلَى الصَّحَفِ، وَإِنْ هَذَا لَهُوَ الْخُسْرَانُ الْمَبِينُ»^(٢).

وقد كان ابن الطراوة يُعَرِّضُ بابن الباذش الذي كان كَلِيفًا بكتب الفارسي وابن جني، مكثراً من النقد لما اعتد به معاصره ابن الطراوة، وإذا استعرضت كتبه فستجد أغلبها نقوداً على هذه الكتب^(٣).

هذه صورة للحياة العلمية التي عاشها السهيلي في مرحلة الطلب.

فإذا انتقلنا إلى الحياة العلمية في عصر الموحدين - وهو العصر الذي شارك فيه صاحبنا أستاذاً مرموقاً - فإننا نجد الأندلس وقد استعادت مكانتها العلمية التي كانت عليها في عصر الطوائف، ويرجع ذلك إلى أن الموحدين كانوا يَقْدُرُونَ العلوم والفنون، حتى كانت الدعوة إلى العلم أصلاً من أصول داعيتهم: محمد بن تومرت،

(١) انظر: المقدمة (٤ / ١٢٧٨).

(٢) انظر دراستنا عن السهيلي (ص ١٩).

(٣) انظر: الديباج المذهب لابن فرحون (ص ٢٠٥، ٢٠٦).

هذا إلى أنهم أطلقوا حرية الفكر، فلم يشهد عهدهم الطويل (٥٤١ - ٦٦٨ هـ) ما حدث في عهد المرابطين من محاربة للفلسفة وكتب الأصول، وسطع في عصرهم من الفلاسفة: ابن طُفَيْل، وابن زُهر، وابن رُشد، وابن الرومية، وابن البيطار. واشتهر من الشعراء: الرُّصافي، وصفوان بن إدريس، وحفصة شاعرة غرناطة، وكثر الشعراء بإشبيلية، وكأنها استعادت أيام بني عبَّاد. وكان في هذا العصر من العلماء والمحدثين ما لم تعرفه الأندلس من قبل ولا من بعد.

وقد كان للنحو واللغة نصيب وافر من هذه الحركة العلمية، فقد شهدت معاهد الأندلس نشاطاً لغوياً متعدد الجوانب، أقبل فيه العلماء على التدريس والرواية والإجازة، وأُضيف به إلى التراث اللغوي نصيبٌ وافرٌ من المصنَّفات يتَّسم بالأصالة والجِدَّة، وينطق بأستاذية علماء هذا العصر وجدارتهم. ويضيق المقام لو عَمَدنا إلى حصر هؤلاء العلماء، ولكننا نقول: إنه كان من بينهم: أبو بكر بن طاهر (ت ٥٨٠ هـ)، وابن مَلَكُون (ت ٥٨١ هـ)، وابن مَضَاء (ت ٥٩٢ هـ)، وأبو ذَرَّ الخُسَني (ت ٦٠٤ هـ)، وابن خُرُوف (ت ٦٠٩ هـ)، وأبو علي الرُّندي (ت ٦١٦ هـ).

ويمكن أن نتبين اتجاهات الدراسة اللغوية في هذا العصر فيما يلي:

١ - ميل النحاة إلى الشرح، حيث شرحوا كتاب سيبويه، والجمل، والتبصرة للصيمري، وفصيح ثعلب، والإيضاح للفارسي، وشرحوا غريب السيرة. وقد كان هذا المظهر بادياً في العصور المتقدمة، ولكنه برز في هذا العصر بروزاً غير مألوف، واتَّسم بالإطناب والإفاضة، فمن ينظر كتاب الجمل للزجاجي، أو التبصرة للصيمري، أو الإيضاح للفارسي، يَجِدُها مختصرات أُعِدَّت للشاِدين في العربية، وقد شرحوها فأطنبوا، وكأنهم أرادوا أن يَدُلُّوا على ثبات قدمهم ونَفَازِ خاطرهم في العلم. ويمكن أن يُعَدَّ « نتائج الفكر » للسهبلي - وقد قيل إنه يَدُور حول جمل الزجاجي - صورةً لشرح الأندلسيين وميلهم إلى الإطناب.

٢ - الاتجاه إلى النقد، وقد وضح أيضًا في هذه الفترة، ويمكن تقسيمه إلى ناحيتين:

أ - ناحية عُنِيَتْ بالنقد العامِّ لمنهج النحاة، ويُمَثِّلُها ابن مَضَاء، صاحب كتاب « الردَّ على النحاة »، وكتاب « تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان »، والذي ناقضه

أبو الحسن ابن خروف بكتابه: « تنزيه أئمة النحو عما نُسِبَ إليهم من الخطأ أو السهو ».

وقد كان ابن مضاء في نقده متأثراً بالمذهب الظاهري الذي كان مذهب الدولة آنذاك، يقول صاحب الإشارة: « وله آراء في العربية، وشذوذ على غير مألوف أهلها، ظاهري في النحو »^(١).

وقد قدّم ابن مضاء لكتاب « الرد على النحاة » بقوله: « قصدتُ من هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه »^(٢). ولعل ابن مضاء قد تأثر بما قاله ابن حزم من قبل، فقد قال: « وأما علم النحو فإلى مقدمات محفوظة عن العرب، الذين تزيد معرفة تفهّمهم للمعاني بلغتهم. وأما العلل فيه ففسادة جداً »^(٣).

ولم تستطع دعوة ابن مضاء أن تبلغ شيئاً مما أراد، بل قابلها الناس بالرفض، ووُصِفَتْ - كما رأينا - بالشذوذ والخروج على المألوف، كما لم يستطع مذهب داود الظاهري (٢٠٢ - ٢٧٠ هـ) أن يُثَبِّتَ دعائمه في الأندلس والمغرب.

وإذا كان ابن مضاء قد عُني بتجريد النحو عن القول بالعامل والعلة والحدق والتمارين غير العملية، فإن أبا الوليد بن رشد (٥٢٠ - ٥٩٥ هـ) قد شغله أمر النحو والنحاة، وما رآه من استغراقهم في مسائله وبحوثه، وصرفهم الجهود إلى درسه، حتى صار لكل شيخ مذهب ينافح عنه، وقد رأينا له كتاباً يُدعى « الضروري في النحو »^(٤)، وهو عنوان دال على مضمونه، ولعله دعا فيه إلى القصد والاعتدال، صنيع أبي محمد ابن حزم الذي عرفناه في عهد الطوائف.

ب - أما الوجه الثاني من وجهي النقد، فهو ما كان بين النحاة أنفسهم، حيث ينتصر كل منهم لرأيه مُعرّضاً برأي غيره. وفي هذا الوجه لا يتقابل منهج ومنهج، وإنما يتناول النقد الفروع والمسائل التطبيقية لا الأصول العامة. وقد عرفت مدارس الأندلس من قبل هذا اللون الذي لا يقتصر على المتعاصرين، بل يتناول آثار المتقدمين، فابن السّيد ينقد الزجاجي في كتابه « الجمل »، ويُسمّي كتابه « إصلاح الخلل الواقع

(١) إشارة التعيين، ورقة (٩).

(٢) الرد على النحاة (ص ٨٥).

(٣) التقريب (ص ٢٠٢).

(٤) توجد نسخة منه بمكتبة الإسكوريال.

في الجمل»، وابن الطراوة يُصنّف «الإفصاح في بيان ما وقع فيه الفارسي من الخطأ في الإيضاح»، وابن الباذش ينقد ابن النحاس في كتابه «الكافي»، ويخطئه في مائة موضع. ولا شك في أن يُحدث هذا أثره في نفوس التلاميذ، وأن يُنمي فيهم روح النقد. وسرى هذا بادياً في مصنفات السهيلي، فهو لا يتردد أن يعلن مأخذه على أعلام النحو كسيبويه والفارسي وغيرهما، مُحْتَكِماً في ذلك إلى الأصول التي ارتضوها، وإلى المأثور من كلام العرب. وقد دارت بين السهيلي وابن خروف مناظرات حامية؛ منها ما حفظه السيوطي في «الأشباه والنظائر». وكان كلا الرجلين يعتمد في توجيه مذهبه القياس والسماع.

٣ - ومن ملامح الحركة اللغوية في هذا العصر ظهور الاستشهاد بالحديث؛ فقد استفاض بين النحاة، وكان من أعلامهم في هذا المجال السهيلي وابن خروف اللذان أكثرا من الاستشهاد بالحديث. ولم يكن ذلك بدعاً، فقد اعتمد الأندلسيون الحديث أصلاً من أصولهم منذ كانت لهم مدرسة نحوية، وكان من المشاركة من سبق إلى ذلك أيضاً كابن السكيت في «إصلاح المنطق» وابن جني وابن فارس. على أن الأمر لم يكن بارزاً بروزه في هذا العصر الذي أقبل الناس فيه على الحديث يدرسونه ويحفظونه، لا يتخلف عن ذلك واحد منهم.

ومن الأندلس ظهرت مشكلة الاستشهاد بالحديث، ولم يُعَهد قبل هذا العصر لا في الأندلس ولا في المشرق من أثار قضية الحديث، أَيْسْتَشْهَد به أم لا؟ وقد كان أول من أثار ذلك هو ابن الضائع (ت ٦٨٠ هـ)، فهو - فيما يبدو لي - أول من ردّ الاستشهاد بالحديث، وكان لهذا الرد أسبابه؛ ذلك أن الرجل كان معنياً بتتبع ابن الطراوة شيخ السهيلي، وإذا رجعنا إلى قائمة كتبه وجدنا بينها: رد اعتراضات ابن الطراوة على الفارسي، واعتراضاته على سيبويه^(١).

وكان ابن الطراوة يعتمد الحديث ويردّ به على سيبويه، كان يستشهد بالحديث على جواز وقوع الحال من النكرة، وكان يأخذ على النحاة تضعيفهم لهذه الحال، وكان مما يستشهد به الحديث: «وصلّى خلفه رجالاً قياماً»^(٢).

(١) انظر: بغية الوعاة (٢ / ٢٠٤).

(٢) انظر: النتائج، المسألة رقم (٤٢)، فصل في الحال من النكرة.

وكان يرى أن الأحسن وصل الضمير مع الفعل الناسخ، وهي من مسائله التي خالف فيها سيبويه، وكان سيبويه قد تعرض لوصل الضمير مرتين؛ مرة في أول كتابه من غير أن يحكم عليه بقلّة ولا ندور، ومرة أخرى صرح فيها بأن ذلك قليل^(١)، فيخالفه ابن الطراوة، ويصرح بأن الأفصح ما ذكره في أول الكتاب، وحينئذ يقول ابن الضائع: «وزعم ابن الطراوة أن الأجود الوصل، وهذا تكذيب لسيبويه، واحتج بما ورد في الحديث من قوله عليه السلام: «كُنْ أَبَا خَيْثَمَةَ، فكَانَ»^(٢).

ثم قال: «وقد تقدم غير مرة أن الحديث وقع في روايته تصحيف كثير ولحن، هذا مع أنهم يُجَوِّزون النقل بالمعنى، وعليه حُذِّقَ الأئمة، وإن كان المحدثون أخيراً قد تجنبوا هذا كثيراً وحافظوا عليه. ولكن لم تبقَ ثقة مع تجويز مَنْ تقدم ذلك!»^(٣).

وقد كرر ابن الضائع في موضع آخر ما قاله هنا، ورتب عليه أن هذا «هو السبب عندي في ترك الأئمة كسبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب...»^(٤).

ثم ينتقل من نقد ابن الطراوة إلى نقد ابن خروف، فيقول: «وابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً، فإن كان على معنى الاستظهار والتبرك بما روي عنه ﷺ فحسن، وإن كان يرى أن مَنْ قبله أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه، فليس كما رأى»^(٥).

فلم تظهر حملة ابن الضائع على الاستشهاد بالحديث إلا مقرونة بالانتصار لسيبويه من ابن الطراوة، وجاء نقده لابن خروف تبعاً لا قصداً. ثم رأينا هذه القضية موضع جدل ونقاش منذ ذلك الحين حتى عصرنا هذا.

تلك صورة الحياة العلمية في العصر الذي كان السهيلي أحد رواده.

مؤلفات السهيلي:

حفظ الزّمن أهم آثار السهيلي، أما ما غاب منها فلا يعدو أن يكون مسائل مفردة، ولقد كانت هذه المسائل تسهم من غير شك في التعرف الكامل على شخصية السهيلي، ومع ذلك فإن ما انتهى إلينا من مؤلفاته كفيل بإجلاء هذه الشخصية، وهذه هي مؤلفاته مرتبة ترتيباً زمنياً:

(١) انظر: الكتاب (١ / ٢١)، (٢ / ٣٨١).

(٢) شرح الجمل لابن الضائع (١) ورقة (٣٤).

(٣-٥) المرجع السابق (٢) ورقة (٩٦).

- ١ - « نتائج الفكر »، وهو الكتاب الذي نقدمه، وسنعرّف به بعد قليل.
 - ٢ - « أمالي السهيلي »، وقد حققته عن أصله المخطوط في مكتبة الإسكوريال، وطُبع في مطبعة السعادة بالقاهرة سنة (١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م).
 - ٣ - « كتاب الفرائض وشرح آيات الوصية ». وقد حصلتُ على ميكروفيلم له من المتحف البريطاني، وحققته وهو مُعدّ للطبع.
 - ٤ - « التعريف والإعلام بما أُبهم في القرآن من الأسماء والأعلام ». وقد طُبع في مصر بمطبعة الأنوار سنة (١٣٥٦ هـ / ١٩٣٨ م).
 - ٥ - « الروض الأنف والمشرع الرّوى، في تفسير ما اشتمل عليه حديث السيرة واحتوى »، وقد طُبع سنة (١٣٣٢ هـ / ١٩١٤ م).
- هذه هي مؤلفاته التي وصلت إلينا. وللسهيلي عدا ذلك أمالٌ متناثرة، كان يُسمّيها « المسائل المفردة »، وقد استطعتُ أن أحصي سبع مسائل منها في النحو، وسبع عشرة مسألة في التفسير والحديث^(١).

معالم هذا التأليف:

من يتتبع مؤلفات السهيلي فإنه سوف يخرج بالنتائج التالية:

- ١ - لم يقتصر السهيلي على فن واحد، فقد كتب في النحو واللغة، والتفسير والفقه، والأخبار والأنساب.
- ٢ - امتاز كل تصنيف وإملاء بوحدة الموضوع؛ فـ « نتائج الفكر » مثلاً تدور حول النحو، وإن امتزجت بثقافته المتعددة التي كان يتوسل بها إلى تقرير ما يهدف إليه من الآراء، لا أن هذه الثقافة المتعددة كانت غرضاً من أغراض الكتاب. وكتاب « الفرائض » لا يتجاوز الحديث عن مصادر المواريث وأصولها، وأصحاب الفرائض، وتوزيع السهام. وكتاب « التعريف والإعلام » محدد الموضوع، حيث يتناول المبهات في القرآن الكريم. و « الروض الأنف » شرح للسيرة النبوية.
- ٣ - امتازت كذلك تصانيف أبي القاسم بالجِدَّة؛ إما في اختيار الموضوع، وإما في تناوله، فهو لم يُسبق إلى التأليف في مبهات القرآن، وكان أول من تعرض إلى شرح

(١) انظر هذه المسائل في دراستي عن السهيلي (ص ١٦٩ - ١٧٨).

السيرة النبوية، وأما الجِدَّة في التناول فواضحة من اجتهاده في كل مسألة عرض لها في النحو أو الفقه أو التفسير.

٤ - أما أسلوبه العلمي فهو أسلوب العالم الأديب القادر على معالجة الفكرة - وإن دقَّت - مع حسن التأيي والنفاذ.

نتائج الفكر في النحو

١ - أصول هذا الكتاب:

لم يتيسَّر لي إلا الحصول على نسختين مصوَّرتين له؛ أولاهما عن مكتبة فيض الله بتركيا، والأخرى عن مكتبة جامع الشيخ إبراهيم باشا بالإسكندرية، وقد صوَّرها معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية.

النسخة الأولى:

أ - خطها: كُتِبَتْ بخط نسخ صغير، وتتكون من (١١٠) لوحة عدا الغلاف، وتشتمل كل لوحة في جانبيها على خمسين سطراً.

ب - عنوانها: كُتِبَتْ على غلافها النصوص التالية:

١ - كتاب نتائج الفكر للسهيلي رحمته الله.

٢ - خاتم يحوي النص التالي: « وقف شيخ الإسلام السيد فيض الله أفندي، غفر الله له ولوالديه، بشرط أن لا يخرج من المدرسة التي أنشأها بقسطنطينية سنة ١١١٣ ».

٣ - يلي ذلك عنوان الكتاب، واسم المؤلف، وهو: « نتائج الفكر في علل النحو، للشيخ الإمام أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي السهيلي الأندلسي، رُتِّبَ على ترتيب أبواب كتاب الجمل، لميل قلوب الناس إليه رحمته الله ».

ج - بدايتها ونهايتها: وتبدأ هذه المخطوطة بقوله: « بحمد الله نفتح كلامنا... ».

وكان ختامها هذا النص: « انتهى الكلام في نتائج الفكر، والحمد لله حمداً كثيراً كما هو أهله، والصلاة والسلام الأطيبان الأكملان على سيد سائر خلقه، سيدنا محمد، صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وأزواجه وذريَّته، وسلم تسليماً كثيراً، والحمد لله رب العالمين ».

د - قيمتها: وهذه النسخة - على الرغم من تمامها - حافلة بتصحيح وتحريف بالغ، وتكرار، وقد نبهنا أثناء التحقيق على هذا التكرار، وقد كنا نركب الشطط لو نبهنا على كل تصحيقات هذه المخطوطة وتحريفاتها.

وهذه النسخة هي معتمدي الأول، وذلك نظرًا لتامها، ثم هي - فيما يبدو - أقدم من الثانية، وقد رمزتُ لها بحرف (أ).

النسخة الثانية:

أ - خطها: كُتِبَ بقلم نسخ معتاد، وتتكون من (١٤٩) لوحة عدا الغلاف، وتشتمل كل لوحة في جانبيها على (٤٢) سطرًا.

ب - عنوانها: كُتِبَ على غلافها النص التالي: « كتاب نتائج الفكر في النحو، للإمام السهيلي الخثعمي، رحمه الله تعالى ».

ج - بدايتها ونهايتها: سقط من بداية هذه المخطوطة ورقة كانت تشتمل على المقدمة وبضعة أسطر من نص الكتاب، وتبتدئ بالنص التالي: « أقسام مما رجع عنه؛ إذ الإضافة تنحصر أقسامها، ومآلها كلها إلى تخصيص شيء بشيء، لوجه من وجوه الملازمة والمصاحبة؛ ليتخصص عند المخاطب ويتميز ».

ولا مقابل لهذا النص في النسخة الأولى، ولكنها يلتقيان فيما يلي ذلك مباشرة من قوله: « وهو أن تخصص الاسم ... ».

وتنتهي هذه النسخة بقوله: « ... والله أعلم. انتهى الكلام في نتائج الفكر، والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ».

ويقول الناسخ: « وكان الفراغ منها في ربيع الأول من شهور سنة خمس وسبعين وثمانمائة، بصاحبة دمشق المحروسة، وكتبه حسن بن علي بن عبيد بن أحمد... المقدسي الحنبلي... عفا الله عنه ».

د - قيمتها: سقط من هذه النسخة ورقتان: ورقة في المقدمة، وقد نبهنا عليها، وورقة في أواخرها انفردت بها النسخة الأولى، وذلك السقط من اللوحة (١٣٢) في السطر (١٧) من الصفحة اليمنى، بعد قوله: « والثاني أن لا يكون ... ».

ومع ما في هذه النسخة من سقط فهي أضبط من الأولى، وأقرب منها إلى التحقيق، وقد رمزتُ لها بحرف (ب).

هذا، وإني أرجح - نتيجة اتفاق النسختين في السقط في غير مرة - أن يكون قد اعتمد في نسخهما على أصل واحد.

٢ - تحقيق عنوان الكتاب:

أحال السهيلي في كتبه الأخرى على هذا الكتاب، وفي جميع إحالاته لم يزد على أن سمى كتابه بـ « نتائج الفكر »؛ قال في « الروض الأنف »: « ... كل هذا مُبَيَّن في كتاب نتائج الفكر »^(١).

وقال في « الفرائض » عند الحديث عن العدد المركب: « وقد ذكرنا في نتائج الفكر سرَّ هذا التركيب »^(٢).

وفي هذا الكتاب نفسه، في باب الابتداء، قال: « ... قد أصَّلنا في نتائج الفكر أصلاً... ».

بل إنه يذكر في المقدمة سرَّ تسميته، فيقول: « وقد عَزَم لي بعد طول مطالبة من الزمان ... على جمع نُبَذٍ من نتائج الفكر، اقتنيئُها في خُلُسٍ من الدهر ».

هذا كلام السهيلي، لا نجد فيه ما يدل على أن عنوان الكتاب يزيد شيئاً على « نتائج الفكر ». وكذلك قال تلميذه ابن دحية: « وأملَى عليَّ ﷺ كتاب « نتائج الفكر »، وهو من عجائب الدهر »^(٣). ولم تزد التراجم بعد ابن دحية على هذا العنوان شيئاً؛ ذكرتُ هذا لأقول: إن ما أُلْحِق بهذا العنوان على عنوان المخطوطتين السابقتين زيادةٌ من الناسخ، فعنوان الأولى: « نتائج الفكر في علل النحو »، وعنوان الثانية: « نتائج الفكر في النحو »، واختلافهما في الزيادة أبين شيء على أنها ليست من العنوان؛ وربما أخذها الناسخ من المقدمة، فقد ذكر السهيلي فيها أن هذه النتائج معظمها من علل النحو اللطيفة، وأسرار هذه اللغة الشريفة. وأعتقد أن صاحب « كشف الظنون » قد اعتمد على النسخة الأولى؛ فقد ذكر عنوان الكتاب كما هو مثبتٌ على غلافها^(٤).

الفكر (بكسر وسكون):

وقد كان الظاهر أن يكون ضبط « الفكر » بكسر ففتح؛ جمع « فكرة ». ولكن رجَّح

(١) الروض الأنف (١ / ١٥٨)، (٢ / ١٣٤، ١٦٤).

(٢) الفرائض، ورقة (١٦).

(٣) المطرب (ص ٢٣٧).

(٤) كشف الظنون (١ / ١٩٢٤).

الأفراد - أعني أن تكون « الفِكر » بكسر فسكون - ما ذكره السهيلي في المقدمة، وما نقلته من نص ابن دحية؛ ففيها سجعة لا يحسن معها أن تكون الكلمة جمعاً، وقد ظلمتُ أرجح هذا إلى أن ظفرتُ بنص أيد ما رجحته، ذكره ابن قاضي شعبة في طبقاته، قال في ترجمة السهيلي: « ... وكتاب « نتائج الفكر في النحو »، وهو بكسر الفاء وسكون الكاف. كذلك قيده قاضي القضاة أبو البقاء الشبلي^(١) ».

ثم يقول ابن قاضي شعبة: « وكثير من الناس يقولون بفتح الكاف، وليس بجيد؛ لأن المصدر لا يُجمع »^(٢).

وغير الجيد هو ما ذكره ابن قاضي شعبة، فلغائل أن يقول: إن « فكر » - بكسر ففتح - جمع فكرة، وليس جمع فكر.

هذا، ولا يستقيم من جهة المعنى أن تكون « الفكر » بكسر ففتح؛ لأنها حينئذ جمع « فكرة »، والفكرة نتيجة من نتائج الفكر، ومن ثم لا يكون لإضافة « نتائج » إلى « فكر » علاقة ولا معنى؛ لأن النتائج هي الفكر.

على أن السهيلي كثيراً ما يردد في عباراته كلمة « الفكر » - بكسر فسكون - ويعني بها التأمل والتدبر وإعمال النظر، ومن أوضح ما يذكر في هذا المقال قوله في مقدمة « الروض الأنف » بعد أن ذكر مصادره فيه: « ... سوى ما أنتجه صدرِّي، ونَفَحَه فِكْرِي، وَتَتَجَه نظري »^(٣).

وقد لحق عنوان الكتاب بعض التحريف؛ ففي إحدى التراجم ذكر أنه: « نتائج النظر »^(٤)، وفي أخرى قيل إنه: « نتائج الأفكار »^(٥).

٣ - حول الكتاب ومنهجه:

أ - هل هو شرح لجمل الزجاجي؟

قال السهيلي في مقدمته: إنه عَزِمَ له « على جمع نُبذ من نتائج الفكر »، وأنه اقتناها

(١) هو محمد بن عبد الله الشبلي الدمشقي، بدر الدين. كان فقيهاً محدثاً مؤرخاً. ولد سنة (٧١٢ هـ)، وتوفي سنة (٧٦٩ هـ). انظر: معجم المؤلفين (١ / ٢١٩).

(٢) طبقات ابن قاضي شعبة (٢) ورقة (١٨٤).

(٣) الروض الأنف (٣ / ١).

(٤) شذرات الذهب (٤ / ٢٧١).

(٥) مجلة الهدى الإسلامي، ليبيا، العدد الثالث، السنة الخامسة، في مقال للشيخ أبي الوفا المراغي (ص ١٩).

في خُلّس من الدهر. وقال: « ومقصدا أن نرتبها على أبواب كتاب « الجمل » لئلا
قلوب الناس إليه ».

وما سقته يمكن أن نستنتج منه الآتي:

١ - أن السهيلي كانت له أُمَالٍ متفرقة.

٢ - وأنه أراد أن يجمع من هذه الأُمالي نسخاً.

٣ - وأنه سيرتب هذه الأُمالي على ترتيب أبواب « الجمل ».

ومعنى هذا أنه غير عازم بكتابه هذا على شرح جُمَل الزجاجي، وإنما هو يرتب
مسائله وأُماليه التي أملاها منذ زمن، على ترتيب أبواب « الجمل »، حتى يستفيد
بها من يريد أن يدرس الكتاب.

وقد تعرضتُ لهذا؛ لأن بعض التراجم نسبتُ إليه كتاباً في شرح « الجمل »،
وأقدم ما وجدته في ذلك ما ذكره ابن الأَبار؛ قال: « و [له] شرح في الجمل أظنه
لم يستوفه »^(١). وهي عبارة قد يُفهم منها أنه لم ير كتاب السهيلي، ولا يذكر ابن
الأَبار أن له كتاباً يدعى « نتائج الفكر »، وقد تأكدتُ أن ابن الأَبار يعني بشرح الجمل
كتاب « نتائج الفكر »، معتمداً على ما يأتي:

١ - أن السهيلي لم يُشر في كتبه - وهو الحريص على ذلك - إلى أن له كتاباً
يدعى « شرح الجمل »، كما أن تلميذه ابن دحية لا يذكر في مؤلفات شيخه هذا
الكتاب.

٢ - أن « نتائج الفكر » مرَّتب على أبواب « الجمل »، فلعل ابن الأَبار ظن من هذا
أنه شرح للجمل، وقد جاء بعده مَنْ نسب إليه « نتائج الفكر » و « شرح الجُمَل »،
ففي إشارة التعيين: « ... وكتاب نتائج الفكر، وله على الجُمَل شيء لم يُتَمَّه »^(٢).

ب - ما يشتمل عليه الكتاب:

يشتمل هذا الكتاب على (٧٧) مسألة تتردد بين الطول والقصر، وبعضها يشتمل
على عدة فصول.

(١) التكملة (٢ / ٥٧١).

(٢) إشارة التعيين، ورقة (٢٧). وانظر: نكت الهميان (ص ١٨٧).

ج - طريقة تناوله للمسائل :

لم يُعَنَّ السهيلي بذكر الآراء والتوجيهات، كما فعل غيره من النحاة أمثال أبي البركات الأنباري والعُكْبَرِيّ، وإنما كان السهيلي أولاً صاحب نظرة ذاتية في كل ما عَرَضَ له من مسائل الكتاب، وقد يخرج من هذه النظرة برأي مبتكر، أو باختيار آراء سُبِقَ بها، ولكنها تقوم على مقدمات تُمثِّلُ موقفه من اللغة ورأيه فيها، حتى لتحسَّ أن هذه الآراء المختارة من صُنْعِهِ، وكأنها ينبغي أن تُنسب إليه، وهذا ما عنيناه من قبل بالجلدة في التناول.

ولما كانت مسائله تمثل نتائج انتهى من تقريرها، فقد بدا واضحاً فيها طريقة المدرِّس الذي يكثر من الاعتراضات تمهيداً للرد عليها، ولذلك غلب عليها أن يقول: «فإن قيل...» «قلنا»، كما بدا فيها جانب آخر، وهو حشد النظائر وضرب الأمثلة؛ رغبةً في التوكيد والتقوية. ولذلك فإنه يمكنك أن ترى تفنيئاً لظواهر لغوية تختلف فيها النحاة دون أن يُحدِّدوا الظاهرة.

وأضرب المثل الآن بالمسألة الأولى: فقد اختلف فيها النحاة في إضافة الاسم إلى الوصف، أما هو فقد قلب الأمثلة الواردة عن العرب في هذا الشأن، ثم قال لك: «إنما فعَلَتِ العربُ هذا في الوصف المعرفة اللازم للموصوف لزوم اللقب في الأعلام»، وهو بهذا يضع قاعدة، ويقول لك: إن كان الوصف بهذه المثابة فأضِفْ الاسم إليه، ولا أعتقد أنه قد سُبِقَ إلى هذا.

وانظر إلى المسألة الأولى أيضاً؛ فقد ترى من عنوانها أنها مقصورة على الإضافة، ولكنك ما إن تمضي في قراءتها حتى تراه يتحدث عن قضية الاسم والمسمى والتسمية، وتراه متكلاً مع المتكلمين، مفسراً مع المفسرين، متحدثاً عن أسرار زيادة بعض الحروف، وعن العلاقة بين الدعاء والزمان. وكذلك ترى المسألة الواحدة أبواباً مختلفة من النحو، وثقافة متعددة الجوانب.

د - موضوعات النتائج :

لن نتحدث بالتفصيل عن آراء السهيلي، فلذلك موضعه من الدراسة. وإنما غرضنا أن نشير إلى البحوث التي عني بها في هذه المسائل. ويمكن أن يُقال: إنه قد عني بهذه الجوانب الخمسة: الدلالة، العلة، العامل، نظم القرآن، نقد المصطلحات والتعريفات.

٤ - توثيق « نتائج الفكر »:

يُقصدُ بالتوثيق تحقيق نسبة الكتاب إلى السهيلي، وأن هذا النص الذي نقدّمه هو « نتائج الفكر »، وأقوى الأدلة أن ثبت هذا من نص السهيلي نفسه؛ قال في الروض: « وفي قوله تعالى: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾ [البقرة: ١٨٥]، فذكر الشهر مضافاً إلى رمضان. واختار الكتابُ والموثّقون النطق بهذا اللفظ دون أن يقولوا: كُتب في رمضان. وترجم البخاري والنسوي على جواز اللفظين جميعاً، وأوردا حديث رسول الله ﷺ: « مَنْ صَامَ رَمَضَانَ » « وَإِذَا جَاءَ رَمَضَانُ »، ولم يقل: شهر رمضان. وقد بينتُ أن لكل مقام مقالاً، ولا بد من ذكر شهر في مقام، ومن حذفه في مقام آخر، والحكمة في ذكره إذا ذُكر في القرآن، والحكمة أيضاً في حذفه إذا حُذف من اللفظ، وأين يصلح الحذف ويكون أبلغ من الذكر، كل هذا مُبين في كتاب نتائج الفكر^(١).

وهذا البحث ذكره السهيلي في المسألة الرابعة والسبعين من « نتائج الفكر ».

ومما يوثّق به هذا الكتاب أن تتفق نصوصه مع نقل السابقين عنه. وقد أكثر الزركشي من النقل عنه، وصرّح بعنوانه أحياناً، ومن ذلك: « وقال السهيلي في « نتائج الفكر »: إذا قُطعت (كُلُّ) عن الإضافة فيجب أن يكون خبرها جمعاً؛ لأنها اسم في معنى الجمع، تقول: كل ذاهبون، إذا تقدم ذكر قوم^(٢) ».

وهذا النقل قد تصرّف فيه الزركشي، أما مبحث (كل) فقد أقام له السهيلي مسألة في باب التوكيد، هي المسألة الخامسة والخمسون.

هذا، وقد نقل الزركشي عن السهيلي نصوصاً من « النتائج » دون أن يشير إلى مصدرها، مكتفياً بأن ينسبها إلى السهيلي^(٣). وقد غفل الزركشي مرة، فنسب إلى « النتائج » نصّاً ليس منها، وإنما هو من كتاب « الفرائض »، قال عند قوله تعالى: ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ ﴾ [النساء: ١١]: « وقال السهيلي في « النتائج »: إنما قدّمت الوصية لوجهين؛ أحدهما: أنها قرينة إلى الله - تعالى - بخلاف الدّين الذي تعوّد الرسل منه، فبدئ بها للفصل. والثاني: أن الوصية للميت، والدّين

(١) الروض الأنف (١ / ١٥٨).

(٢) البرهان (٤ / ٣٢٣). وانظر كذلك (٤ / ٣١٩).

(٣) انظر: البرهان (٢ / ٨٥ - ٨٨)، (٤ / ٣٩٨ - ٤٠٠).

لغيره، ونفسك قبل غيرك...»^(١). ولم يَسُقِ السهيلي هذا في « النتائج »، وإنما هو في « الفرائض »^(٢).

وممن نقل عن « النتائج » البغداديُّ، ذكر في الخزانة: « قال السهيلي في كتاب « النتائج »: ومما قُدِّمَ للفضل والشرف تقدُّم « الجن » على « الأنس » في أكثر المواضع؛ لأن « الجن » تشتمل على الملائكة وغيرهم مما اجتنَّ عن الأبصار؛ قال تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ نِجَابًا ﴾ [الصفات: ١٥٨]. وقال الأعشى:

وَسَخَّرَ مِنْ جِنِّ الْمَلَائِكِ سَبْعَةً قياماً لديه يعملونَ بلا أجر^(٣)

وهذا من نص أبي القاسم في المسألة الرابعة والخمسين.

هذا، وسيأتي - إن شاء الله - عند الحديث عن آرائه اللغوية والنحوية ما فيه توثيق لهذا الكتاب.

٥ - منهج التحقيق (*):

عنيتُ في تحقيق هذا الكتاب بالجوانب الآتية:

١ - ضَبُّ النص، فقد قابلتُ بين نسختي هذا الكتاب، وكنتُ حريصاً على الرجوع إلى المصادر التي نقل عنها السهيلي، ثم إلى الكتب التي أفادت من « النتائج » بغيةً ضبط النص. ولما كان ابن القيم في « بدائع الفوائد » معتمداً أتم الاعتماد على « النتائج » فقد أهدتُ منه كثيراً في هذه الغاية.

٢ - تخريج الأحاديث والأشعار والأمثال.

٣ - بيان الجديد الذي يُذكر لأبي القاسم، ومختاراته من الآراء السابقة.

٤ - التعريف بالأعلام.

٥ - وضعتُ ترقيمًا للمسائل وعناوين لها وللفصول، وتراها بين القوسين المعقوفين [].

(٢) الفرائض، ورقة (٥).

(١) البرهان (٣ / ٢٦٥).

(٣) خزانة الأدب (٢ / ٦٥٠).

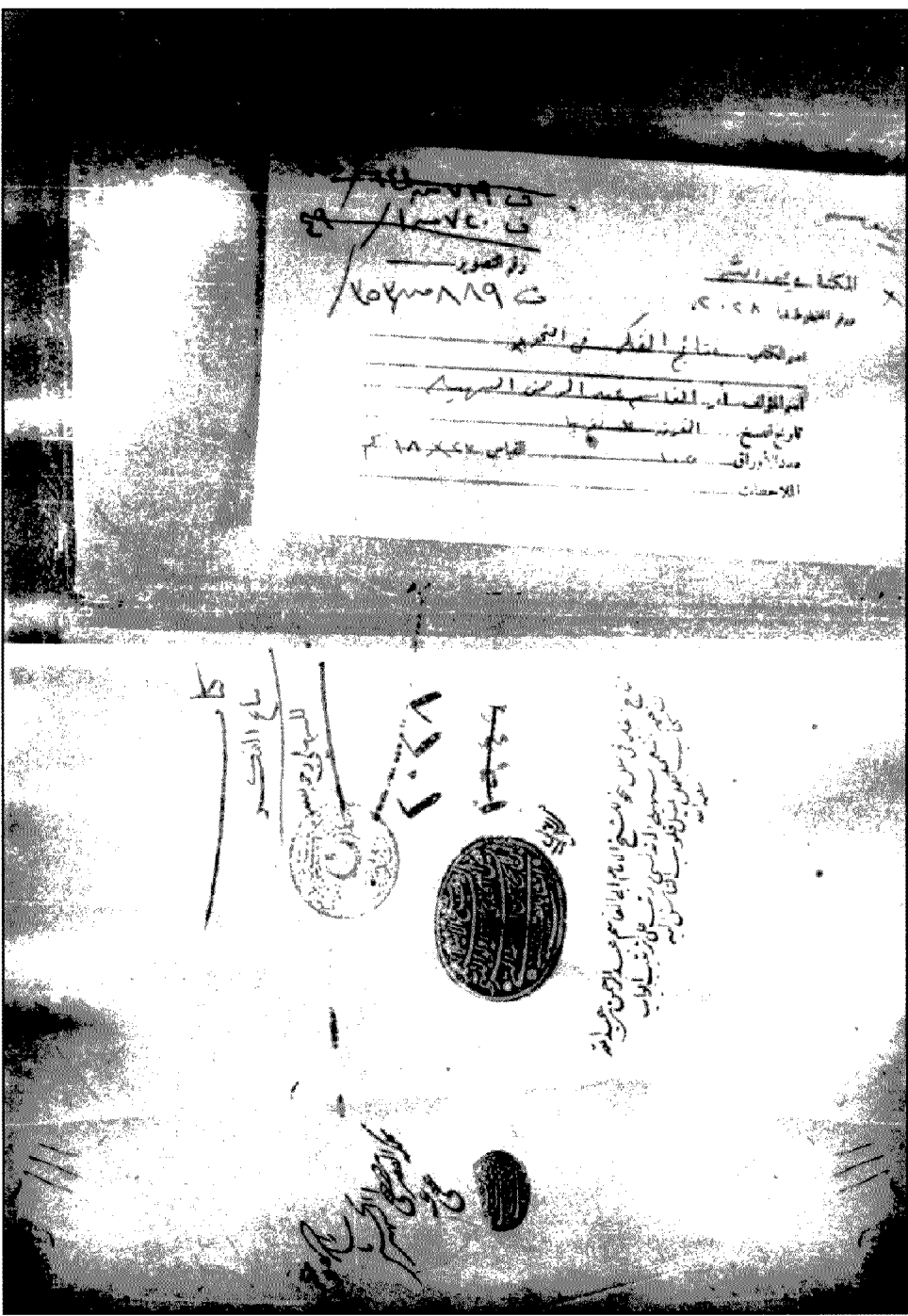
(*) قمنا بتخريج وتوثيق النقول والشواهد غير المخرجة أو غير الموثقة، بالاستعانة ببعض المراجع، والتي أثبتناها مراجع إضافية ملحقة بقائمة مراجع المحقق. [الناشر].

هذا، وقد كان لصحبة السهيلي في كتبه الأخرى، أثرها في تقديم هذا النصّ على الصورة التي أرجو أن تكون قد شارفت الكمال، والحمد لله.

وفيما يلي نماذج

من صور المخطوطتين:

أولاً: المخطوطة (أ)



کتابخانه ملی افغانستان

۱-۲-۳

2.

6

9

مجلس الشورى

1

تم تصوير هذا الكتاب عليه بواسطه الشيخ ابراهيم بابا -
في حرم الرشيد في حدود اول ١٢٨٧ هـ المرافقه ٢٧ -

72

٥١

10

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسِّرْ يَا كَرِيم

[مُقَدِّمَةُ الْمُؤَلِّفِ]

[١] قال الشيخ الفقيه الأستاذ العلامة، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أبي [١] الحسن الخثعمي ثم السهيلي - رحمة الله تعالى عليه، آمين -:

بحمد الله نفتتح كلامنا، وبنعمته نستديم سلامتنا وإسلامنا، وإليه بتوفيقه نوجه رغبتنا واستسلامنا، لعله أن^(٢) يحفظ بمنه من فضول البطالة ألسنتنا وأقلامنا، ويغسل من غباوة الجهالة وغُبَرَات^(٣) الضلالة آراءنا وأحلامنا. ونسأله أن يصلي على محمد نبيه الذي نور بحبه قلوبنا، وشحد بنوره أفهامنا، كما شَرَّفَ بدينه عوامنا، وفضَّلَ باتباع آثاره أعلامنا.

أما بعد، فإني رأيت اقتباس أنوار الحكم أولى ما صُرفت إليه حَكَمَات^(٤) الهمم، وأشرف ما عُنيَتْ به الأمم، وأنفس ما تُنِيت إليه سواف الآمال من بُعد ومن أَمَم؛ فكن أيها الطالب للشرف ممن كرع^(٥) في بحره وغرف، وإلا كنتَ قمامة لغرف؛ فقيمة كل امرئ ما يحسنه، وذو العلم رفيع وإن مُني بحاسد يَلْسُنُهُ^(٦). فَبَدَارِ بَدَارِ قبل الفوت، فإنما العلم حياة والسجمل موت؛ قال الله سبحانه وتعالى: ﴿أَوَمَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ [الأنعام: ١٢٢]. ثم قال مَنْ سُدَّدَ في المقال^(٧):

(١) عن المطرب لابن دحية (ص ٢٣٠). وقد ذكر السهيلي جدّه هذا في الروض (١/ ١١٣)، فقال: «وروي حديث غريب، لعله أن يصح، وجدته بخط جدي أبي عمران [كذا] أحمد بن أبي الحسن القاضي رحمه الله».

(٢) مما التزمه السهيلي في تعبيراته أنه يقرن خبر لعل بـ «أن»؛ وسيبويه لا يبيّزه إلا في الشعر. انظر: الكتاب (١/ ٤٧٨). وقد ذكر ابن هشام في المغني: (ص ٣٧٩): أن خبرها يقترن بـ «أن» كثيرًا أحملًا على «عسى».

(٣) في صلب النص: غبار. وفي الهامش: غبرات. وهي جمع «غبر»، وغُبر جمع غابر؛ أراد: بقايا الضلالة وآثارها. انظر: النهاية لابن الأثير: غير.

(٤) الحكيمات - بفتحات - جمع حَكَمَة، وهي حديدة في اللجام، تكون على أنف الفرس وحنكه، تمنعه من مخالفة راحته.

(٥) كرع في الماء كرعًا - كنفع - وكروغًا: شرب بفيه من موضعه.

(٦) لسنه: أخذه بلسانه. انظر: أساس البلاغة، والنهاية لابن الأثير.

(٧) البيتان في (الفلاكة والمفلوكون)، ط. الشعب (ص ١٤١)، ولم يُنسب لأحد، وروايتها فيه:

وفي الجهل قبل الموت موتٌ لأهلِهِ وليس لهم حتى النشورِ نشورٌ =

وفي الجهلِ قبلَ الموتِ موتٌ لأهله
وإنَّ امرأَ لم يَحْيَ بالعلمِ مَيِّتٌ
فأجسادُهم قبلَ القبورِ قبورٌ
فليس له حتى النشورِ نُشورٌ

وكل علم - وإن تميَّز حامله عن البهيمية - فليس العلم الذي يُلبس طالبه أكرم شيمة، ويُحيي فؤادَ صاحبه كما تُحيي الدِّيمةُ الهشيمةَ - إلا ما أودع الله ﷻ كتابه العليّ من أنوار المعارف، وتضمنه كلام النبي ﷺ من الفوائد واللطائف؛ فذلك العلم الذي يُنهضُ حامله إلى أعلى المراتب، ويأخذ بضُبع طالبه حتى يقعدَه على هامِ الكواكب، ويكشف عن بصر فؤاد صاحبه، فينزّهه في رياض البدائع والعجائب. ثم لا يطمع في الاستبصار والاستكثار من فوائده وتُضاربه، والاستبحار في فنون فوائده ومباحث أغواره، إلا بعد معرفة باللسان الذي أنزل به القرآن، ولغة النبي الذي أُحِلنا عليه في البيان؛ فإنه سبحانه وتعالى يقول: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾ [إبراهيم: ٤]، وقال سبحانه: ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ [الشعراء: ١٩٥]. فإذا كانت صناعة الإعراب مَرَقاة إلى علوم الكتاب، لا يُتَوَلَّج فيها إلا من أبوابها، ولا يُتَوَصَّل إلى اقتطاف زهراتها إلا بأسبابها؛ فواجبٌ على الناشئين تحصيل أصولها، وحتمٌ على الشادين البحث عن أسرارها وتعليقها.

وقد عزم^(١) لي بعد طولِ مطالبة من الزمان، ومجاذبة لأيدي الحَدَثان، وأمراضِ همة لا تَغِب^(٢)، وزمانةٍ مرض^(٣) تنيم الخاطر فلا يَهْبُ - على جمع نبيذ من نتائج الفكر، اقتنيتها في خلس من الدهر، معظمها من علل النحو اللطيفة، وأسرار هذه اللغة الشريفة. فالآن حين أردت زفافها إلى أسماع الطالبين، وإن لم يكونوا لأبكارها خاطبين، ولا في نفائسها بحكم هذا الزمن النائم أهلُه راغبين. ومقصدا أن نرتبها على أبواب كتاب « الجمل »^(٤) ليل قلوب الناس إليه، وقصّرهم الهمم عليه. والله المعين على ما يقرب منه ويزلف لديه، وإياه في كل حال نستخير، وبوجهه من كل ما يسخطه ويباعد منه نستجير، وهو حسبي، ونعم الوكيل.

= وأرواحُهم في وَحْشَةٍ من جُسومهم وأجسادُهم قبلَ القبورِ قبورٌ

(١) أي، قدَّر لي. وعزم الله لفلان: خلق له قوةً وصبراً.

(٢) أي: لا تنقطع.

(٣) في الأصل: « حرص ».

(٤) هو كتاب « الجمل » لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، وقد حظي هذا الكتاب بإقبال المغاربة عليه حظوة تداني كتاب سيبويه عند المشاركة، فتصدى كثير منهم لشرحه وشرح شواهد.

القول في الافتتاحية:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً (*)

(*) هذه السطور الثلاثة إضافة من عندنا. والمقصود بالافتتاحية: افتتاحية الزجاجي لكتابه. [الناشر].

(١)

مسألة

في إضافة الاسم إلى الله ﷻ^(١)

والإضافة ثلاثة أقسام:

- إضافة ملك: كقولك: « غلامٌ زيدٌ ».
- إضافة ملابس ومصاحبة: كقولك: « سرجُ الداية » ونحوه.
- إضافة تخصيص: [١ب] وهو^(٢) أن تُخصَّص الاسم بإضافته إلى وصفه أو إلى لقب علم، كقولهم: « زيدٌ بطّةٌ ». وفي الوصف: « مسجد الجامع »، و « جَانِبُ الْغَرْبِيِّ » [القصص: ٤٤]. وفي الحقيقة إضافة الشيء إلى نفسه محال، لا بد أن يكون المضاف غير المضاف إليه، ولكن الصفة أفادت معنى ليس في الموصوف، فصرت كأنك تضيف إلى ذلك المعنى، وفي اللقب إنما تضيف المسمّى إلى الاسم الثاني، وهو اللقب، فمعنى « زيدٌ بطّةٌ »؛ أي: صاحب هذا اللقب^(٣).
- فإن قيل: فهلاً جاز ذلك في جميع [٢أ] النعوت حتى يُقال: « زيدٌ القائمُ »، كما تقول: « مسجدُ الجامعِ »؟

قلنا: إنما فعلت العربُ هذا في الوصف المعرفة اللازم للموصوف لزوم اللقب في الأعلام، وأما الوصفُ الذي لا يثبتُ كـ « القائم والقاعد » ونحوه فلا يُضاف الموصوف إليه، لعدم الفائدة التي قدمنا ذكرها في « زيدٌ بطّةٌ »، وهي أنك تريد إضافة المسمّى بالاسم الأول إلى الاسم الثاني لتُعرفه بإضافته إليه؛ فإن كان غير لازم لم تُفدْ إضافته إليه شيئاً، نحو: « زيدٌ الضاحكُ »، وكذلك إن كان لازماً، ولم يكن معرفة، نحو: « رجلٌ قرشيٌّ ». فإن قلت: « زيدٌ القرشيُّ »، كان مثل « جَانِبِ الْغَرْبِيِّ »؛ لأنه لازم ومعرفة، وكذلك: « عمرو قُفَّةٌ ».

- (١) افتتح الزجاجي كتابه بقوله: « بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً ». وقد أقام السهيلي حول هذه الافتتاحية المسائل الست الأول من كتابه هذا.
- (٢) انفردت (أ) بالمقدمة والنص إلى هنا، وأما (ب) فقد ابتدأت بهذا النص: « أقسام مما رجع عنه؛ إذ الإضافة تنحصر أقسامها، ومآلها كلها إلى تخصيص شيء بشيء، لوجه من وجوه الملابس والمصاحبة؛ ليتخصص عند المخاطب ويتميز ». ثم تلتقي النسختان.
- (٣) انظر: أمالي السهيلي (ص ٦٣، ٧٠)، والروض الأنف (١٥/١).

فصل

[في حقيقة الإضافة في « بسم الله »]

فإذا ثبت ذلك رجعنا إلى مسألتنا فنقول:

إضافة « بسم الله » أهي إضافة ملك، أم إضافة استحقاق^(١)، أم إضافة تخصيص؟

فالجواب أن نقول:

هذه المسألة تبني على أصل القوم في الاسم والمسمى؛ أهو هو أم هو^(٢) غيره؟ وهي مسألة طال فيها التنازع، وكثر فيها القول بين الأصوليين والمتفلسفين، وشاركهم فيها طائفة من النحويين، حتى ألفوا فيها التواليف، وصنّفوا فيها التصانيف^(٣)، وشنّع كل فريق على مخالفه بأنواع من التشنيع والتعنيف، وبدّع بعضهم بعضاً أو كاد يُكفّره.

والأمر في ذلك - إن شاء الله - سهل المسلك، قريب المُدرَك، لمن شرح الله صدره ونور بصيرته. وإن كان « أبو حامد »^(٤) قد زعم أنها طويلة الدليل، قليلة النيل^(٥). وليس الأمر عندي كما ذكر، بل نيلها كثير لمن نظر واستبصر، وذلك أنها مسألة إذا انفتح ما استغلق منها، انفتح بذلك على الناظر كثير من المشكلات في كتاب الله ﷻ، وفي حديث رسول الله ﷺ، وكلام العرب الذين بفهم كلامهم يُفهم عن الله ﷻ وعن رسوله ﷺ، ويُتوصّل إلى فهم الكتاب وتأويله.

(١) يعني بها إضافة الملابس والمصاحبة، نحو: « سرج الدابة، وحصير المسجد ».

(٢) سقط من (ب).

(٣) في البحر المحيط (١/١٦): « وقد صنف في ذلك [الاسم والمسمى] الغزالي، وابن السّيد، والسهيلي وغيرهم ». ونسب السيوطي لابن الطراوة مقالة في الاسم والمسمى. انظر: بغية الوعاة (١/٦٠٢).

(٤) يريد الإمام الغزالي.

(٥) قال الغزالي في كتابه: المقصد الأسنى (ص ١٧): « فهذا القدر يكفيك في كشف هذه المسألة، وإن كانت المسألة لقلّة جدواها لا تستحق هذا الإطناب ». وذلك بعد أن ناقش في القسم الأول من كتابه جميع الآراء، ثم قال: « والحق أن الاسم غير التسمية وغير المسمى، وأن هذه ثلاثة أسماء متباينة غير مترادفة ». انظر (ص ٤).

فصل

[في الاسم والمسمى]

* الاسم الذي هو « السين » و « الميم »: عبارة عن اللفظ الذي وُضع دلالة على المعنى، والمعنى هو الشيء الموجود في العيان - إن كان من المحسوسات - كزيد وعمر - وفي الأذهان - إن كان من المعقولات - كالعلم والإرادة. فذلك الموجود الذي في العيان، أو الموجود الذي في الأذهان وُضعت له عبارة في اللسان بها يُترجم عنه، ويُتوصّل إلى فهمه والكشف عن حقيقته.

ثم ذلك الشيء المُعَبَّر عنه - وهو الشخص مثلاً - كما استحق أن يكون له عبارة بين المخاطبين يُترجمون بها عنه، وهي « الزاي » و « الياء » و « الدال » من قولك: « زيد » مثلاً، فكذلك استحق هذا اللفظ المُؤَلَّف من هذه الحروف أن يُعَبَّر عنه بعبارة أخرى يُعَبَّر بها عنه^(١)؛ لأنه شيء موجود في اللسان، مسموع في الآذان^(٢).

فاللفظ المُؤَلَّف من « ألف » الوصل، و « السين » و « الميم » عبارة [ب] عن اللفظ المُؤَلَّف من « الزاي » و « الياء » و « الدال » مثلاً. واللفظ المُؤَلَّف من « الزاي » و « الياء » و « الدال » عبارة عن الشخص الموجود في العيان والأذهان، وهو المسمى، واللفظ الدالّ عليه الذي هو « الزاي » و « الياء » و « الدال » هو الاسم، وقد صار أيضًا ذلك اللفظ مُسَمًّى، من حيث كان اللفظ الذي هو « السين » و « الميم » عبارة عنه.

* فقد تبين لك في أصل الوضع أن الاسم ليس هو المسمى، وذلك أنك تقول: سَمَّيْتُ هذا الشخص بهذا الاسم، كما تقول: حَلَّيْتُ بهذه الحلية، والحلية لا محالة غير المُحَلَّى، فكذلك الاسم أيضًا غير المسمى. وقد صرح بذلك سيبويه، وقد أخطأ من ادّعى غير هذا عليه، ونسب القول باتحاد الاسم والمسمى إليه؛ وإن كانوا قد احتجوا بقوله: « فأما^(٣) الأفعال فأمثلة أُخِذَتْ من لفظ أحداث الأسماء^(٤) ».

(١) هنا يصرح بأن العلاقة بين اللفظ واسمه علامة استحقاق، وهو ما يريد أن يقرره في إضافة الاسم إلى لفظ الجلالة.

(٢) في (ب): « الأذهان ». وهو خطأ. (٣) في (ب): « أما ».

(٤) عبارة الكتاب (٢/١): « وأما الفعل فأمثلة ». وقال السيرافي في شرحه للكتاب (١)، ورقة (٦): « وقوله: (أمثلة) أراد به أبنية؛ لأن أبنية الأفعال مختلفة... » وقال: « أخذت من لفظ أحداث=

فقوله^(١) «هنا مُحتمِل، والمُحتملات لا تُعَارَضُ بها النصوص»^(٢). وقد نصّ - رحمه الله تعالى - قبل هذا الكلام بسطر واحد على أن الاسم غير المسمى لو تأمّلوه، ولكنهم تعاموا عنه وأغفلوه، فقال رحمه الله تعالى: «الكَلِم»^(٣): اسم وفعل وحرف». فقد صرح أن الاسم كلمة، فكيف تكون الكلمة هي المسمى، والمسمى إنما^(٤) هو شخص؟ فهذا بيان ونصّ، لاسيما مع قوله فيما بعد: «تقول: سمّيتُ زيدًا بهذا الاسم، كما تقول: علّمتُهُ بهذه العلامة»^(٥).

وكذلك نصّ في أكثر من ألف موضع في كتابه على: أن الاسم هو اللفظ الدال على المسمى؛ لأنه متى ذكر الخفض أو النصب أو التنوين أو الألف واللام، وجميع ما يدخل على الأسماء ويعتريها من الزيادة والحذف، حتى يكون بعضها ثلاثيًا، وبعضها رباعيًا، وبعضها خماسيًا، إلى غير ذلك مما يذكر سبويه وجميع النحويين أنه يعتري الاسم، ويخص به - فلا تعلق لشيء من ذلك بالمسمى الذي هو الشخص. فسبحان الله! كيف لا يستحي من عرف هذا من مذهب النحويين أجمعين، ومن مذاهب العرب، ثم يُخبر عن أحد منهم بأن الاسم هو المسمى؟! ما أشار إلى ذلك نحوي قط، ولا اعتقده عربي! ألا ترى أنهم يقولون: «أجل مُسمّى»، ولا يقولون: «أجل اسم»، ويقولون: «هذا الرجل [٣] مُسمّى زيد»، ولا يقولون: «اسم زيد»، وتقول: «باسم الله»، ولا تقول: «بمسمى الله»؟!

ولو كان الاسم بمعنى المسمى ما امتنع شيء من هذا، فهذا غاية العجب، ونهاية الكذب على العرب! نعم، وعلى الكتاب الذي نزل بلسانهم، نعم، وعلى الرسول الذي يقول: «لي خمسة أسماء»^(٦)، و«سمّوا باسمي، ولا تَكُنُوا بِكُنيتي»^(٧).
* وإذا ثبت حقيقة «الاسم» وحقيقة «المسمى»، فلم يبق إلا حقيقة

= «الأسماء» يعني أن هذه الأبنية المختلفة أخذت من المصادر التي تُحدِثُ الأسماء، وإنما أراد بالأسماء أصحاب الأسماء، وهم الفاعلون.

(١) في (أ، ب): «وقوله».

(٢) يريد السهيلي أن قول سبويه مُحتمِل لتقدير مضاف، كما قدّر السيرافي.

(٣) (أ، ب): «الكلام»، وما أثبتّه عن الكتاب (٢/١)، ويوافق نقل السهيلي الآتي.

(٤) عن (ب).

(٥) عبارة الكتاب (١/١٧): «وسمّيته بفلان، كما تقول: عرفته بهذه العلامة، وأوضحته بها».

(٦) أخرجه البخاري في كتاب المناقب (٤/٢٢٥).

(٧) أخرجه البخاري في كتاب الأدب (٨/٥٤).

« التسمية » التي بها مَوَّه^(١) كثير من الناس، وبها يقع الغلط والالتباس، فنقول: التسمية عبارة عن فعل المسمَّى ووضع الاسم عبارة عن الشيء المسمَّى به^(٢)، كما أن التحلية عبارة عن فعل المحلِّي، وهو وضع الحلي على المحلَّى به.

فهذه ثلاثة ألفاظ: اسم، ومسمَّى، وتسمية، ولكل لفظ معناه، ولا سبيل إلى جعل لفظين مترادفين على معنى واحد إلا بدليل واضح، ولا دليل هنا؛ فثبت أنه لكل لفظ من هذه الألفاظ معنى غير الذي للآخر، وإذا جعلت الاسم هو المسمَّى بطل أحد المعاني الثلاثة التي قدّمنا بيان وجودها واستحالة بطلانها، وبالله تعالى التوفيق.

فصل

[في شُبّه القائلين بأن الاسم هو المسمى]

فإن قيل:

فمن أين مثار الغلط في هذه المسألة من العلماء؟ وكيف غاب ما قلموه عن بعض الحِلَّة القدماء كالباقلائي^(٣) ومن تبعه من الأشعرية^(٤)، وهم أرباب التحقيق، والمؤيّدون بالتسديد والتوفيق؟!

والجواب:

أن ماثرات الغلط في ذلك كثيرة، منها شُبّه داخله في النظر، ومنها ظواهر من القرآن والأثر، وأبيات من كلام العرب خفي المقصد فيها عن كثير من أهل البَصَر، ولا توفيق إلا بالله تعالى.

(١) « مَوَّه الخبر عليه تمويهاً »: إذا أخبره بخلاف ما سأله، ومنه « حديث مَمَوَّه »: أي: مزخرف. ويقال: « التمويه »: التلبيس. انظر: تاج العروس « موه ».

(٢) سقط من (ب).

(٣) هو أبو بكر محمد بن الطيب بن جعفر البصري، المتكلم المشهور، صاحب المصنّفات في علم الكلام وغيره، ومنها: إمعاز القرآن. أخذ عن أبي عبد الله بن مجاهد الطائي صاحب الأشعري، وانتهت إليه الرياسة في مذهب الأشاعرة. توفي في ذي القعدة ببغداد سنة (٤٠٣ هـ). انظر: الوفيات (٤٠٠/٣)، والعبر للذهبي (٨٦/٣)، والأعلام للزركلي (٤٦/٧).

(٤) قال البغدادي في أصول الدين (ص ١١٤، ١١٥): « اختلفوا في الاسم، فقال أكثر أصحابنا: إن المسمى والعبارات عنه تسميات له، وقد نص أبو الحسن الأشعري على هذا القول في كتاب تفسير القرآن ». وذكر الألوسي في روح المعاني (٥٢/١): « وقد طال التشاجر في أن الاسم هل هو عين المسمى أو غيره؟ فالأشاعرة على الأول، والمعتزلة على الثاني ».

* فمن أقوى الشبه الداخلة في النظر: إجماع المسلمين واعتقاد كافة^(١) الموحدين أن الله - جل ثناؤه وتقدّست أسماؤه - لم يزل بجميع صفاته وأسمائه، تعالى أن تكون أسماؤه مخلوقة أو صفاته محدثة. وهذه عقيدة، من زلت عنها قدمه أريق دمه. والجواب عن هذا السؤال، وحلُّ هذا الإشكال: أن الله ﷻ لم يزل بجميع صفاته وأسمائه، ونحن إذا قلنا: «الاسم غير المسمى»، فليس يلزمنا من ذلك حدوث أسمائه تعالى، وإن كان كل غير الله - تعالى - مخلوقاً ومحدثاً؛ لأنه - جل ثناؤه - هو المسمّى نفسه بكلامه القديم، الذي هو صفة ذاته؛ لأن القرآن قديم لا محالة، وتعمّسا لمن يخالف فيه من فرق الضلالة^(٢).

ثم القرآن متضمّن لأسماء الله الحسنى، فثبت أنه لم يزل بجميع أسمائه كما اعتقدناه، وثبت بما قدمناه من البرهان أن الاسم هو اللفظ الدال على المسمّى، وأنه غيره، فرجع الحدوث إلى عبارات المخلوقين وألفاظهم، دون كلام رب العالمين، المتقدّس عن الصوت والحرف اللذين منهما يتنظم اللفظ، فإنه مسمّى^(٣) نفسه في الأزل بكلامه^(٤) الذي لم يزل صفة له، والمنطق عبارة فيما^(٥) لا يزال بقدرته التعبير بالعبارة الحادثة عما تضمنه كلامه القديم.

فقد حصّص الحق، وانحسم الإشكال، وآل المعنى إلى أن اسمه - سبحانه - إذا تلقّيته من كلامه فلا تقل: هو هو، ولا تقل: هو غيره؛ لأنه حيثئذ من (كلامه القديم، وإذا تلقّيته من)^(٦) كلام غيره فهو لا محالة غير المسمى؛ إذ الاسم كلمة، فحكمها حكم الكلام الذي هي منه، والقاتل: إن الاسم هو المسمّى على الإطلاق مخالف لمذاهب أهل السنة؛ لأن أصلهم في الكلام أن لا يُقال: هو هو. وقد قال هذا في الاسم: إنه المسمّى، والمسمّى هو المتكلم بالكلام، الذي الاسم كلمة منه، فقد قال ما لا يقوله أحد؛ لأنه لم يذهب أحد من الناس إلى أن الكلام هو المتكلم؛ فلا هو مع المعتزلة، ولا هو^(٧) مع السنة.

(١) قالوا: إن «كافة» لم ترد في نظم الكلام إلا حالاً. انظر: المصباح المنير، مادة: «كف».

(٢) يشير إلى المعتزلة الذين اتفقت كلمتهم على أن كلامه - تعالى - محدث مخلوق، وأنه حرف وصوت كُتب أمثاله في المصاحف حكايات عنه. انظر: الملل والنحل للشهرستاني (١/٤٩).

(٣) في (أ): «مسمى». وفي (ب): «مسمى في».

(٤) في (ب): «فكلامه».

(٥) في (ب): «عما».

(٦، ٧) سقط من (ب).

وأصلنا المتقدم موافق للغة، موافق لمذهب أهل السنة، مخالف لمذهب أهل المعتزلة؛ لأنهم لا^(١) يقولون بقدّم الكلام، فالاسم على مذهبيهم غير^(٢) المسمّى، كان من كلام الخالق أو من كلام المخلوق، وهذا باطل وبدعة، نعوذ باللّٰه منها، فقد حصّص الحق، وتبيّن القصد، والحمد لله.

فصل

[في أدلة القائلين بأن الاسم هو المسمى]

* وأما مثار الغلط من ظواهر القرآن: فأقواها عندهم قوله ﷻ: ﴿بَرَكَ أَسْمُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٧٨]، ﴿وَأَذْكُرْ أَسْمُ رَبِّكَ﴾ [المزمل: ٨] و ﴿سَبِّحْ أَسْمُ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]. ولا يجوز التسبيح لغير الله، ولا أمر عليه السلام أن يذكر غير الله. وهذه الحجة - لمن تأملها - عليهم لا لهم؛ لأن رسول الله ﷺ كان من أشد الناس امتثالاً لأوامر ربه، فلو فهم منها الذي قاله لقال في تسبيحه: «سبحان اسم ربي!» ولم يقل ذلك قط، ولا روي عنه، على كثرة تسبيحه لمولاه ﷺ.

ومن أقرب ما يُعارضون به: إجماع الأمة على أن لا يقول أحد: «اسم الله أكبر»، يريد: الله أكبر، ولا يقول أحد: «سجدت لاسم ربي»، ولا: «خفت اسم ربي»، ولا: «يا اسم ربي، ارحمني»؛ فدل ذلك كله على أن الاسترحام والاستعطاف والسجود والخوف لا تعلّق له بالاسم الذي هو عبارة عن المسمّى ﷻ وأن (المسمّى هو)^(٣) المقصود بذلك كله، ولو كان الاسم [ب] هو المسمى لما امتنع شيء من ذلك.

فإن قيل: كيف جاز ﴿سَبِّحْ أَسْمُ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١] و ﴿وَأَذْكُرْ أَسْمُ رَبِّكَ﴾ [المزمل: ٨] والمقصود [٤] بالذكر والتسبيح هو الرب تبارك وتعالى، لا اللفظ الدال عليه؟

قلنا: هذا سؤال قد كع^(٤) عنه أكثر المحصلين، ونكتة عجز عنها أكثر المتأولين، وقد أجاب عنها أبو حامد في كتابه «المقصد الأسنى»^(٥) بجواب غير شافٍ ولا كافٍ، فقال: إنما تعلق التسبيح والذكر بالاسم، وإن كان غير المسمى؛ لأن التعظيم

(١) عن (ب). (٢) في (أ): «هو المسمى».

(٣) سقط من (ب). (٤) أي: جبن وضعف.

(٥) هو: «المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى». انظر: وفيات الأعيان (٣/ ٣٥٤).

والتنزيه إذا وجب للمعظم، فقد تعظم ما هو من سببه لأجله، كما يُقال: « السلام على حضرة المَلِك »^(١) ونحو هذا من الكلام. وهو وإن كان من أهل التحقيق، فقد غابت عنه نكتة المسألة، وبالله التوفيق! وإنما ضعف جوابه رَحِمَهُ اللهُ من وجهين:

- أحدهما: ما تقدم من أن رسول الله ﷺ لم يُؤثر عنه، ولا عن أحد من المُقتدين به أنه قال في تسميته: « سبحان اسم ربي »، فدلَّ ذلك على أنهم لم يعتقدوا ما قال من أن التسبيح في قوله: ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ [الأعلى: ١] مُتَعَلِّقٌ بالاسم، بل المقصود به المسمَّى، والاسم مذكور لحكمة أخرى.

- والوجه الثاني: أنه يلزمه أن يطلق على الاسم التكبير والتحميد^(٢) والتنزيه والتقديس، وغير ذلك من المعاني المقصود بها الله تعالى، فيقول: « كَبَّرْتُ اسم ربي، واسمُ ربي أكبر »، وغير ذلك مما أجمع المسلمون على تركه، ولم يُؤثر عن أحد من السلف والخلف، رحمة الله عليهم.

والقول السديد في ذلك - والله المستعان - أن نقول: الذكر على الحقيقة محله القلب؛ لأنه ضد النسيان، والتسبيح نوع من الذكر، فلو أُطلق الذكر والتسبيح لَمَّا فُهِمَ منه إلا ذلك، دون اللفظ باللسان، والله ﷻ إنما تَعَبَّدْنَا^(٣) بالأمرين جميعاً، ولم يتقبل من الإيمان إلا ما كان قولاً باللسان، واعتقاداً بالجنان، فصار معنى الآيتين على هذا: اذْكُرْ ربك (وسَبِّحْ ربك)^(٤) بقلبك ولسانك؛ ولذلك أقحم الاسم تنبيهاً على هذا المعنى حتى لا يخلو الذكر والتسبيح من اللفظ باللسان؛ لأن الذكر بالقلب مُتَعَلِّقُهُ المسمَّى المدلول عليه بالاسم دون ما سواه، والذكر باللسان مُتَعَلِّقُهُ اللفظ مع ما يدل عليه؛ لأن اللفظ لا يُراد لنفسه.

فلا يتوهم أحد أن اللفظ هو المُسَبِّح دون ما يدل عليه من المعنى، هذا ما لا

(١) عبارة الغزالي في المقصد الأسنى (ص ١٥، ١٦): « ولا يبعد أيضاً أن يكنى عن المسمى بالاسم إجلالاً للمسمى، كما يكنى عن الشريف بالجناب والحضرة والمجلس، فيقال: السلام على حضرته المباركة، ومجلسه الشريف. والمراد به السلام عليه، لكن يكنى عنه بما يتعلّق به نوعاً من التعليق إجلالاً. وكذلك الاسم - وإن كان غير المسمى - فهو متعلق بالمسمى ومطابق له ».

(٢) في (أ، ب): « التحميد ». وفي هامش (أ): « التمجيد ». وفي الأساس « حمد »: « وحمدت الله ومجّدته، وهو: أهل التحميد والتحاميد ».

(٣) أي: دعانا إلى الطاعة. انظر: المصباح المنير. (٤) سقط من (ب).

يذهب إليه خاطر، ولا يتوهمه ضمير! فقد وضحت تلك^(١) الحكمة التي من أجلها أُقحم ذكر الاسم، وأنه به كملت^(٢) الفائدة، وظهر الإعجاز في النظم والبلاغة في الخطاب. فهذه نكتة لمتدبرها خير من الدنيا بحذافيرها، والحمد لله على ما فهم وعلم.

ومما غلطوا من أجله: قوله ﷺ: ﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ سَمَيْتُمُوهَا ﴾ [يوسف: ٤٠]؛ والمعبود هو المسمى (دون الاسم)^(٣).

والجواب: أنهم ما عبدوا المسميات، ولكنهم عبدوها من أجل الأسماء المفخمة الهائلة التي اخترعوها لهم، كاللآت والعزى^(٤)، وتلك أسماء كاذبة غير واقعة على حقيقة، فكأنهم لم يعبدوا إلا الأسماء التي اخترعوها. وهذا من المجاز البديع الغريب، وبذلك قامت الحجة عليهم، ولو كانت الأسماء ههنا هي المسميات لقلت فائدة الكلام، ولخلا عن الإعجاز والبلاغة هذا النظام.

زيادة فائدة:

إن قيل: ما فائدة دخول الباء في ﴿ فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ ﴾؟ [الواقعة: ٧٤] ولم [لم] ^(٥) تدخل في ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ [الأعلى: ١]؟

فالجواب: أن التسييح ينقسم قسمين:

— أحدهما: أنه يُراد به التنزيه والذكر دون معنى يقترون به.

— والثاني: أن يُراد [بـه] به الصلاة، وهي ذكر مع عمل، ومنه سُميت «سُبْحَة»^(٦)، وهو في القرآن، قال الله تعالى: ﴿ فَسَبِّحْنَا اللَّهَ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ [الروم: ١٧]. وأشار به^(٧) إلى الصلوات الخمس^(٨). وقيل في قوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ ﴾

(١) في (ب): وضحت لك.

(٢) في (ب): وإن «تكملت به». وفي (أ): «وإن به».

(٣) عن (ب). (٤) انظر: الأصنام للكليبي (ص ١٦، ١٧، ١٨).

(٥) زيادة ليستقيم النص.

(٦) في النهاية «سبح»: ويقال أيضاً للذكر ولصلاة النافلة: سُبْحَة، يُقال: قضيتُ سُبْحَتِي.

(٧) عن (ب).

(٨) ذكر الزمخشري عند هذه الآية في الكشاف (٣/ ٣٧١): «وقيل لابن عباس ؓ: هل تجد الصلوات الخمس في القرآن؟ قال: نعم، وتلا هذه الآية».

كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ ﴿ [الصافات: ١٤٣] ؛ أَي: الْمُصَلِّينَ ^(١) .

فإذا ثبت ذلك وأردت التسييح المجرد فلا معنى للباء؛ لأنه لا يتعدى بحرف جر، لا تقول: « سَبَّحْتُ بِاللَّهِ »، وإذا أردت المتضمن لمعنى الصلاة دخلت « الباء » تنبيهاً على ذلك المعنى، فتقول: « سَبَّحَ بِاسْمِ رَبِّكَ »، كما تقول: « صَلِّ بِاسْمِ رَبِّكَ »؛ أَي: مَفْتَتِحًا بِاسْمِهِ.

وكذلك أيضاً دخلت اللام في قوله: ﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ ﴾ [الحشر: ١] ... الآية؛ لأنه ^(٢) أراد التسييح الذي هو السجود والطاعة، كما قال الله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ [النحل: ٤٩]، فهذا يُقَوِّي ما تقدم من أن ذكر الاسم ههنا تنبيه على الذكر بالقلب واللسان؛ ألا ترى أن ^(٣) الصلاة لا بد فيها من اللفظ باسم الله عند التكبير؟! ولذلك لم يقل: « سَبَّحَ بِرَبِّكَ » تنبيهاً على ما تقدم، والله تعالى أعلم.

* وأما مثار الغلط من جهة أبيات الشعر: فقول لييد^(٤):

إِلَى الْحَوْلِ، ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا
وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَذَرَ^(٥)
وقول ذي الرمة^(٦):

لَا يَنْعَشُ الطَّرْفَ إِلَّا مَا تَحَوَّنَهُ
دَاعٍ يُنَادِيهِ بِاسْمِ السَّمَاءِ مَبْغُومٌ^(٧)

(١) قال الزمخشري أيضاً في تفسير هذه الآية في الكشف (٧ / ٤) : « من الذاكرين الله كثيراً بالتسييح والتقديس . وقيل : من الْمُصَلِّينَ » .

(٢، ٣) سقط من (ب) .

(٤) هو لييد بن ربيعة العامري الشاعر، كان شريعاً في الجاهلية والإسلام، قَدِمَ على النبي ﷺ مع وفد قومه، فأسلم وحسن إسلامه . انظر: الاستيعاب (ص ١٣٣٥) .

(٥) من أبياته التي مطلعها:

تَمَنَّى ابْتِغَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا
وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رِبِيعَةٍ أَوْ مُضَرٍّ؟!

يوصي ابنتيه حين حضرته الوفاة أن تذكراه وترثياه، من غير خمش الوجه ولا حلق الشعر، وتظلا كذلك إلى الحول . انظر: ديوانه ط . ليدن (١) ، وشرح ديوان لييد ط . الكويت (ص ٢٤٨) ، والخصائص (٣ / ٢٩ ، ٣٠) ، وخزانة الأدب (٢ / ٢١٧ ، ٢١٨) .

(٦) هو أبو الحارث غيلان بن عقبة، أحد عشاق العرب، وصاحبته مَيَّة، وكان كثير التشبيب بها في شعره، توفي سنة سبع عشرة ومائة .

(٧) ديوانه ط . كمبريدج (ص ٥٧١) ، واللسان، مادة (بغم) ، وشرح المفصل (٣ / ١٤) ، وخزانة الأدب (٢ / ٢٢٠) .

[٥] وقول الآخر^(١):

تَدَاعَيْنَ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُتَثَلِّمٍ جَوَانِبُهُ مِنْ بَصْرَةٍ وَسَلَامٍ

يريد صوت جَزْع^(٢) الماء في الحوض؛ لأنه يشبه قولك: «شَيْب. شَيْب»، والداعي في البيت قبل هذا هي الظبية؛ وإنما دعت ولدها بهذا الصوت، يعني «ماء. ماء»، لا بلفظ دالٍّ عليه، وهذا كله يدل على أن الاسم هو المسمى.

وقد أجاب بعض الحُذَّاق^(٣) عن هذا بجواب لا يقوم على ساق، ولا يكاد يفهم لشدة التكلف والاستغلاق. وكان هذا الرجل قد ألَّف في الاسم والمسمى كتابًا، ذهب فيه إلى أن الاسم غير المسمى كما قدمناه، ولكنه تكلف وتَعَسَّف، وَمَنْ أَلَّف فقد استُهْدِف^(٤).

وهذه الأبيات التي احتجوا بها عندي أبين شيء في الرد عليهم، وأدُلُّ شيء على أن الاسم غير المسمى.

- وذلك أنه قال: «باسم الماء» ولم يقل: «باسم ماء. ماء». والماء - بالالف واللام - ليس إلا الماء المشروب، فكيف يريد بها^(٥) حكاية صوتها؟! ولكن الشاعر ألغز حيث رفع الاشتراك بين لفظ الماء وصوتها، فصار صوتها كأنه هو اللفظ المعبر به عن الماء المشروب، فأَيُّ شيء أبين من هذا في أن الاسم غير المسمى؟!

= ونعشه: رفعه. وتخونه: تعهده. وبغمت الظبية بغامًا وبغومًا: صاحت إلى ولدها بأرخم ما يكون من صوتها، وهي بغوم. ومبغوم: اسم مفعول وُضع مكان اسم الفاعل، والمبغوم الولد فأمه تبغمه. يقول: لا يرفع طرفه إلا أن يسمع صوت أمه تتأديه، تقول: ماء، ماء، وهو حكاية صوتها.

(١) وهو ذو الرمة أيضًا، والبيت في ديوانه (ص ٦٠٩)، وشرح المفصل (١٤/٣)، وخزانة الأدب (٥٠/١)، واللسان، مادة (شيب).

والمتثلّم: الحوض. والبصرة: حجارة رخوة فيها بياض. وسلام - ككتاب -: حجارة. (٢) سقط من (ب).

(٣) يعني ابن السِّيد، وهو: أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطلوسي، أحد أعلام اللغة والنحو في الأندلس، وقد عاش فيها بين (٤٤٤ - ٥٢٤ هـ).

يقول البغدادي في الخزانة (٢/٢١٨): «وقال ابن السِّيد البطلوسي في تأليف ألفه في الاسم والمسمى، تقديره: ثم مسمى السلام عليكما؛ أي: ثم الشيء المسمى سلامًا عليكما، فالاسم هو المسمى بعينه، وهما يتواردان على معنى واحد... ورد عليه الإمام السهيلي في كتابه المعبر، فقال: هذا جواب لا يقوم على ساق...».

(٤) أي: انتصب كالغرض يُرمى بالأقاول. (٥) سقط من (ب).

- وأما قوله: « تداعين باسم الشيب » فهو كذلك؛ لأنه لم يقل: « باسم شيب، شيب ». وإنما قال: « الشيب » - بالألف واللام - ولفظ الألف واللام غير موجود في صوت الإبل؛ وإنما أراد: تداعين بصوت يُشبه في اللفظ اسم الشيب، يعني جمع « أشيب »، كما في البيت الأول.

- وأما قول لييد: « اسم السلام عليكما » فـ « السلام » اسم من أسماء الله تعالى، والسلام عبارة عن التحية، و^(١) هذا الذي أراد، ولكنه شَرَّفه بأن أضافه إلى الله ﷻ؛ لأنه أبلغ في التحية، كأنه يقول: لو وجدتُ سلامًا أشرف من هذا لحيتكم به، ولكن لا^(٢) أجده؛ لأنه اسم السلام، والحمد لله.

ووجه آخر، وهو أحسن في المعنى، وذلك أن لييدًا لم يرد إيقاع التسليم عليهم لحينه، وإنما أراد به الحَوْل، ولو قال: « ثم السلام عليكما » لكان مُسَلِّمًا في وقته الذي نطق فيه بالبيت، فلذلك ذكر الاسم الذي هو عبارة عن اللفظ؛ أي: إنما اللفظ بالتسليم بعد الحَوْل؛ وذلك أن^(٣) السلام دعاء، فلا يتقيد بالزمان المستقبل وإنما [٦ب] هو لحينه؛ ألا ترى أنه لا يُقال: « بعد الجمعة اللهم ارحم زيدًا »، ولا: « بعد الموت اللهم اغفر لي »؛ إنما تقول: « اللهم اغفر لي بعد الموت »؟! فيكون « بعد » ظرفًا للمغفرة، والدعاء واقع لحينه.

فإن أردت أن تجعل الوقت ظرفًا للدعاء صرَّحتَ بلفظ الفعل، فقلت: « بعد الجمعة أدعو بكذا، أو أسلِّم، أو أَلْفِظ بكذا^(٤) »؛ لأن الظروف إنما تقيد بها الأحداث الواقعة فيها خبرًا أو أمرًا أو نهياً، وأما غيرها من المعاني كالعقود، أعني عقد الطلاق وعقد اليمين، وكالدعاء والتمني والاستفهام وغير ذلك من المعاني فإنما هي واقعة لحين النطق بها، ولذلك يقع الطلاق لمن قال: « بعد يوم الجمعة أنتِ طالق يا فلانة »، فهو مُطَلَّق لحينه، ولا ينفعه^(٥) ذكر الوقت.

وكذلك القَسَم إذا قال: « بعد الحول والله لأخرجن » فقد انعقد اليمين عليه^(٦) حين نطق به، ولا ينفعه أن يقول: أردتُ أن لا أوقع اليمين إلا بعد الحول. فإنه لو أراد ذلك لقال: بعد الحول أحلف أو أَلْفِظ باليمين.

(٣) عن (ب)

(١) سقط من (ب).

(٥) في (ب): « ولا ينعقد ».

(٤) سقط من (ب).

(٦) سقط من (ب).

فأما الأمر والنهي والخبر فإنما تقيدت بالظروف؛ لأن الظروف في الحقيقة إنما يقع فيها الفعل المأمور به أو المُخْبَر به، دون الأمر والخبر، فإنهما واقعان لحين النطق بهما؛ فإذا قلت: «اضرب زيدًا يوم الجمعة»، فالضرب واقع في اليوم، وأنت من الآن أمرٌ. وكذلك في الخبر إذا قلت: «سأقوم يوم الجمعة» فالقيام في اليوم وأنت من الآن مُخْبَرٌ. فلا تعلق للظروف إلا بالأحداث، فقد رجع الباب كله بابًا واحدًا.

فلو أن ليبدأ قال: «إلى الحول ثم السلام عليكم»، لكان مُسَلِّمًا لحينه، ولكنه أراد أن لا يُوقِع اللفظ بالتسليم والوداع إلا بعد الحول، (ولذلك ذَكَرَ الاسم الذي هو بمعنى اللفظ؛ ليكون ما بعد الحَوْل) ^(١) ظرفًا له، فافهم ذلك، والحمد لله.



(٢)

مسألة

وهي القول في الاسم الذي هو عبارة عن الله ﷻ

وقد تكلم الناس فيه قديمًا وحديثًا، تكلموا في « الألف واللام » أهى للتعريف أم للتعظيم؟^(١) أم هي على معنى آخر؟ أم هي من^(٢) نفس الكلمة؟
وتكلموا في اشتقاقه أهو مُشتَقٌّ أم لا؟ وإذا كان مشتقًا فمن أي شيء اشتقَّ؟ وكثر في ذلك نزاعهم وتباينت أقوالهم.

والذي نُشير إليه من ذلك ونؤثِّره: ما اختاره شيخنا ﷺ وهو الإمام الحافظ^(٣) أبو بكر محمد بن العربي^(٤)، قال: الذي اختاره من تلك الأقوال كلها هذا: أن « الاسم » غير مشتق من شيء، وأن الألف واللام من نفس الكلمة، إلا أن الهمزة وُصِلت لكثرة الاستعمال، على أنها فيه^(٥) جاءت مقطوعة في القسم؛ (حكى سيبويه)^(٦): « أَفَاللَّهِ لِأَفْعَلَنَّ »^(٧)، وفي النداء نحو قولهم: « يَا لِلَّهِ ». فهذا يُقوِّي أنها من [٦] نفس الكلمة.

ويدللك على أنه غير مشتق أنه سبق الأشياء التي زعموا أنه مشتق منها، لا نقول: إن اللفظ قديم، ولكنه مُتقدِّم على كل لفظ وعبارة. ويشهد بصحة ذلك قوله تعالى: ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾ [مریم: ٦٥] فهذا نص في عدم المسمى، وتنبیه على عدم المادة المأخوذ منها الاسم.

مع أننا إذا قلنا بالاشتقاق فيه تعارضت علينا الأقوال:
فمن قائل يقول: من « أَلِهَ » إذا عُبِدَ، فـ « إله » هو المعبود.

(١) انظر: شرح المفصل (٣/١).

(٢) سقط من (ب).

(٣) عن (ب).

(٤) التقى السهيلي بشيخه ابن العربي في إشبيلية. وقد ولد ابن العربي سنة (٤٦٨ هـ)، وكانت له رحلة إلى المشرق، عاد منها بعلم كثير. ويُعدُّ ختام علماء الأندلس وآخر أئمتها وحفاظها. وقد تولى قضاء إشبيلية.

توفي ﷺ قرب مدينة فاس سنة (٥٤٣ هـ). انظر: بغية الملتبس (ص ٨٢) وما بعدها.

(٥) عن (ب).

(٦) سقط من (ب).

(٧) الكتاب (١٤٥/٢).

ومن قائل يقول: من «الْوَلِّهِ»، وهي الحَيْرَةُ، يريد أن العقول تحار في عظمتها، وهمزة «الإله» عند هؤلاء بدل من واو.

ومن قائل يقول: إنه من «لَاة» إذا عَلَا.

وسائر الأقوال^(١) قريبة من هذه، وإن لم تكن هي هي في الحقيقة، ولكل قول شاهد يطول ذكره، وإذا تعارضت الأقوال لم يكن بعضها أولى [٧ب] من بعض، فرجعنا إلى القول الأول لما عَصَّدَهُ من الدليل، واللَّه الموفق إلى خير قِيلٍ.



(١) انظر هذه الأقوال في: البحر المحيط لأبي حيان (١/ ١٤).

(٣)

مسألة أخرى

إعراب « الرحمن » من قوله: « بسم الله الرحمن الرحيم »

ذهب قوم إلى أنه نعت، وذهب آخرون إلى أنه بدل من « الله »^(١)، واستبعدوا النعت فيه؛ لأنه علم، وإن كان مشتقاً من « الرحمة »، ولكنه ليس بمنزلة « الرحيم » ولا « الراحم »، وغير ذلك مما يطرد القياس فيه، ويكثر في النعوت مثله. وأما « الرحمن » فإنه مختص بالعلمية ومصوغ لها، كما أن « الدبران »^(٢) وإن كان مشتقاً من « دبرت » ولكنه صيغ للعلمية، فجاء على بناء لا يكون في النعوت.

وبذلك على أنه علم^(٣) وروده في القرآن غير تابع لاسم قبله، كما ورد غيره من الأسماء التي لا تجري مجرى الأعلام. فلما ثبت أنه علم امتنع أن يكون نعتاً؛ لأن العلم يُنعت، ولا يُنعت به، وإذا امتنع أن يكون نعتاً لم يبق إلا أن يكون بدلاً من « الله ». هذا منتهى قولهم، وإليه ذهب الأعلام^(٤).

والبدل عندي فيه ممتنع، وكذلك عطف البيان؛ لأن الاسم الأول لا يفتقر إلى تبيين؛ لأنه أعرف الأسماء كلها وأبينها؛ ألا ترى أنهم قالوا: ﴿ وَمَا الرَّحْمَنُ ﴾ [الفرقان: ٦٠] ؟ ولم يقولوا: وما الله؟ ولكنه - وإن كان يجري مجرى الأعلام - فإنه مشتق من « الرحمة »، فهو وصف^(٥) يُراد به الشاء.

(١) انظر: مُعْنِي اللَّيْبِ، الباب الرابع: ما افترق فيه الحال والتمييز (ص ٥١٤) ط. بيروت.

(٢) الدبران: نجم بين الثريا والجوزاء. وفي المخصص (١٠/٩): « وسمي دبراً لدوره الثريا ».

(٣) سقط من (ب).

(٤) هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان، من أهل شتمرية. وهو من أعلام النحو واللغة في الأندلس، وكانت إليه الرحلة في زمانه. ومن تلاميذه ابن الطراوة شيخ السهيلي. توفي رحمه الله سنة (٤٧٦ هـ). انظر: بغية الوعاة (٣٥٦/٢).

(٥) يلاحظ أن أبا القاسم أعرب « الرحمن » نعتاً، وإن كان علماً، نظراً لاشتقاقه من الرحمة، وقد ذهب تلميذه أبو علي الرندي إلى أن « الرحمن » صفة، وليس علماً، وردَّ على من قال: إنه قد ورد غير تابع، بأن الصفة قد تحل محل الموصوف، فيستغنى عن ذكره، كما استدل بجريانه على اسم الله تعالى. انظر: التكميل لابن عسكرو، ورقة (٣٠).

وكذلك « الرحيم »، إلا أن « الرحمن » من أبنية المبالغة كـ « غضبان »^(١) ونحوه، وإنما دخله معنى المبالغة من حيث كان في آخره ألف ونون كالتثنية؛ فإن التثنية في الحقيقة تضعيف، وكذلك هذه الصفة، فكأن « غضبان » و « سكران » حامل لضعفين من الغضب والسُّكْر، فكان اللفظ مضارعاً للفظ التثنية؛ لأن التثنية ضعفان في الحقيقة؛ ألا ترى أنهم أيضاً قد شبهوا التثنية بهذا البناء إذا كانت لشيئين متلازمين؟! فقالوا: « الجَلَمَان » و « القَلَمَان »^(٢)، فأعربوا « النون » كأنه اسم لشيء واحد؛ فقد اشترك « فَعْلَان » وباب التثنية.

ومنه قول عائشة: « إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ حَرَّمَ الْجُحْرَانُ »^(٣) بالرفع. وهو قول طائفة من أهل العلم غير « الْقُتَيْبِي »^(٤). ومنه قول فاطمة عليها السلام: « يَا حَسَنَانُ، يَا حُسَيْنَانُ ». هكذا روته الرواة^(٥) برفع النون. ولمضارعة التثنية امتنع جمعه، فلا يقال في غضبان: « غضبانين »، وامتنع تأنيثه بالهاء، فلا يُقال: « غضبانة »، وامتنع تنوينه كما لا ينون « نون » الاثنين. فجرت عليه كثير من أحكام التثنية لمضارعة إياها لفظاً ومعنى.

وفائدة الجمع بين الصفتين - أعني « الرحمن الرحيم » - وإن كانتا جميعاً من « الرحمة » - الإنباء عن « رحمة » - عاجلة، ورحمة آجلة^(٦)، أو عن رحمة عامة وأخرى خاصة، حاصلتين لقارئ القرآن، والله أعلم.



(١) انظر: البحر المحيط (١/١٦، ١٧)، والتسهيل (ص ١٤١)، وحاشية يس علي الألفية (١/٤٣٤، ٤٦٦).

(٢) الجلمان: المقرضان. ويقال للمقراض: القلام. والقلم: الجلم، والقلمان: الجلمان، بمعنى.

(٣) في غريب الحديث لابن قتيبة (٢/٤٥٤): « الجحران، بضم النون على لفظ الواحد. والجحران: القَرْج » [الناشر].

(٤) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، صاحب التصانيف. توفي ببغداد سنة (٢٧٦ هـ) عن (٣٦) سنة. انظر: العبر للذهبي (٢/٥٦).

(٥) انظر: الروض الأنف (٢/٢٨٩). (٦) انظر: البحر المحيط (١/١٧).

(٤)

مسألة

[في مُتَعَلِّقِ الْبَاءِ مِنْ « بِسْمِ »]

وأما ما تعلّق به الباء من « بسم » فمحذوف، لا لتخفيف اللفظ كما زعموا؛ إذ لو كان كذلك لجاز إظهاره وإضماره، كما يجوز في كل ما يُحذف تخفيفاً، ولكن في حذفه فوائد ومعانٍ:

- منها: أنه موطن ينبغي أن لا يُقدّم فيه سوى ذكر الله، فلو ذكرت الفعل - لا سيما وهو لا يستغني عن فاعله - كان ذلك مناقضاً للمقصود، فكان في حذفه مشكلة اللفظ للمعنى، كما تقول في الصلاة: « الله أكبر »، ومعناه: من كل شيء، ولكن لا تقوله ليكون اللفظ في اللسان مطابقاً لمقصود الجنان، وهو أن لا يكون في القلب ذكر إلا [٨ب] لله وحده.

- وفائدة أخرى في حذف الفعل: وهو أن إضمار الفعل وحذفه أكثر ما يكون في الأمر نحو: « إياك والطريق »، « الطريق »^(١) ونحو ذلك. والمتكلم بـ « بسم الله الرحمن الرحيم » هو الله سبحانه، وهو أمر عباده بالابتداء بها في كل سورة من القرآن^(٢).

- وفائدة ثالثة: وهو أنه إذا حُذف الفعل صلح الابتداء في كل عمل أو شغل؛ فليس فعلٌ أولى بها من فعل؛ فكان الحذف أعمّ من الذكر وأبلغ، مع^(٣) الاستغناء عنه بالمشاهدة، والله - سبحانه - أعلم.



(٢) انظر: الروض الأنف (١/١٥٤).

(١) سقط من (ب).

(٣) في (ب): « من ».

(٥)

مسألة أخرى

[في الواو من : وصلى الله على سيدنا محمد]^(١)

الواو من قولك: « وصلى الله على سيدنا محمد » مختلف في إثباتها وطرحها^(٢):

- وُحْجَةٌ مِّنْ طَرَحِهَا: أن الفعل بعدها دعاء، والدعاء لا يُعْطَفُ على الخبر، لو قلت: « مررتُ بزيدٍ، وأكرمَ اللهَ عمرًا »، لكان كلامًا غثًا وقولًا مُسْتَرْتًا^(٣)، وقولنا: « باسم الله » في معنى الخبر؛ لأنه متعلق بفعل مضمَر تقديره: أبدأ.

- وُحْجَةٌ مِّنْ أَثْبَتِهَا، مع الاقتداء بالسلف: أن هذه [٧أ] الواو لم تعطف دعاءً على خبر، ولكنها عطفَتْ كلامًا محكيًا، والمحكي يُنَزَّلُ منزلة الاسم المفرد؛ ألا ترى أنك تقول: « بدأتُ بالحمد لله، وختمتُ بصلى الله على محمد »؛ أي: بهذا القول؟! فكذلك تقول: « بدأتُ باسم الله، وصلى الله على محمد »، كأنك قلت: بدأتُ بذكر هذا الاسم وبهذا القول بعده، أعني الدعاء لمحمد ﷺ، وهذا غير بعيد فيه العطفُ، والله المستعان.

* * *

(١) انظر أول تعليق على « المسألة الأولى ».

(٢) شاع بين الأندلسيين في القرن الخامس القول بحذف هذه الواو، للمعنى الذي يذكره السهيلي بعد، فسارع بعضهم إلى طرحها من كلامه. وقد حمل أبو الحسين بن الطراوة - شيخ السهيلي - على القائلين بهذا، ونقل لنا ابن مكتوم في تذكرته كلامه من كتابه « المقدمات »، يقول ابن الطراوة في معرض بيان غفلة هؤلاء القوم: « وهذه الحال نفسها هي أوقعت خواص أهل الأندلس في طرح (الواو) من قولك: (وصلى الله على محمد)؛ إذ توهموها عاطفة، فاختلفت آراؤهم فيها وضعوا مكانها، واتفقوا على إسقاطها، تقصيرًا بالسلف، وغمرًا بالخلف، مع العجب بأنفسهم، والغفلة عما تورطوا فيه من جهلهم! ومن الحق على من لا يعلم أن يقتدي بمن تقدمه، ولا يرسل في الباطل قدمه، لا سيما فيما نقلته الكافة، وأجمعت عليه الأمة ». انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي (٣ / ١٤٤، ١٤٥).

(٣) كلام غثٌ رثٌّ: سخيّف. ولم أجِد استفعال من الرثاءة، وقد استعمله السهيلي أيضًا في كتابه الفرائض، ورقة (١٣).

(٦)

مسألة أخرى

في معنى الصلاة على محمد ﷺ

قال أهل اللغة:

الصلاة تنقسم أقسامًا: الصلاة بمعنى الدعاء، والصلاة بمعنى الرحمة، والصلاة التي فيها الركوع والسجود.

فصلاة الله - تعالى - على أنبيائه - عليهم الصلاة والسلام - رحمة، وصلاتنا نحن عليهم دعاء. وقالوا في الصلاة التي فيها (الركوع والسجود: إنها) ^(١) مشتقة من « الصَّلَوين »، وهما عرقان في كَفَلِ الإنسان ينحنيان عند انحنائه، ف قيل: « صَلَّيْتُ »؛ أي: انحنيت راعيًا أو ساجدًا.

وقيل: « صَلَّيْتُ الفرس »؛ أي: جاء بعد السابق، وكان رأسه عند صَلاه؛ ولذلك جاء في الأثر: « سَبَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ » ^(٢) إنما هو من هذا. وقال:

كَأَنَّ صَلَا جَهِيْزَةً حِينَ تَمْشِي حَبَابُ الْمَاءِ يَتَّبِعُ الْحَبَابَا ^(٣)

وقال آخر:

تَرَكْتُ الرَّمْحَ يَعْمَلُ فِي صَلَاةٍ كَأَنَّ سِنَانَهُ خُرْطُومُ نَسْرِ ^(٤)

هذا منتهى كلامهم وأقصى مرامهم، لم ينبهوا على هذه الألفاظ؛ أهي ألفاظ اشتراك أم هي مستعارة في بعضها من بعض؟ ولاذكروا اشتقاقًا للصلاتين اللتين هما الدعاء والرحمة.

(١) عن (ب).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (١/ ١١٢، ١٣٢، ١٤٧). وفي النهاية « صلا »: « المصلي في خيل الحلبة هو الثاني، سمي به؛ لأن رأسه يكون عند صلا الأول ».

(٣) رواية اللسان « جهز »:

كَأَنَّ صَلَا جَهِيْزَةً حِينَ قَامَتْ

(٤) البيت في الكامل للمبرد (١/ ٦٧).

وتدخل عليهم سؤالات واعتراضات:

- منها (أن يقال)^(١): إن كانت « الصلاة » التي هي بمعنى الرحمة أصلاً في بابها، فمن أي شيء اشتقاقها؟ وإن كانت مستعارة عن الأخرى ومجازاً لها، فأى نسبة بين الرحمة والدعاء؟ أو بين الرحمة والمعنى الآخر الذي هو الانحناء، حتى ينقل اللفظ منه إليها مجازاً أو اتساعاً^(٢)؟

- ومما يسألون عنه في قولهم: « الصلاة » هي الدعاء (أن يقال لهم: الدعاء)^(٣) يكون بالخير والشر؛ قال الله ﷻ: ﴿ وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ بِالشَّرِّ دُعَاءُهُ بِالْخَيْرِ ﴾ [الإسراء: ١١]، ولم يوجد في كلام العرب « صَلَّيْتُ »؛ أي: دعوتُ بالشر؛ بل تقول: « دعوتُ على الظالم والعدو » ونحوهما، ولا تقول: « صَلَّيْتُ »!

- ومما يسألون عنه: « دعوتُ » يتعدى باللام إذا كانت في الخير، تقول: « دعوتُ للمريض بالشفاء »، ولا تقول: « دعوتُ عليه بالشفاء ». « وصلَّيتُ » [٩ب] يتعدي بـ « على » على كل حال. قال الأعشى:

عليك مثل الذي صَلَّيْتُ فَاغْتَمِضِي
نوماً، فإن لَجَنِبِ المرءِ مُضْطَجِعاً^(٤)
وقال آخر^(٥):

وَقَابَلَهَا الرِّيحُ فِي دَنْهَا وَصَلَّى عَلَى دَنْهَا وَارْتَسَمَ

فكيف يكون معناهما واحداً ومواطنهما مختلفة؟! هذه تُستعمل في الخير والشر، وهذه لا تُستعمل إلا في الخير، وإحداهما تقتضي مفعولاً، وهو المدعو، والثانية لا تقتضي مفعولاً، ولا تطلبه، وهي « صَلَّيْتُ »، وإحداهما موصولة باللام

(١) سقط من (ب).

(٢) قال يحيى العلوي في الطراز (١٩٧ / ١) : « اعلم أن التوسع اسم يقع على جميع الأنواع المجازية كلها... وهكذا اسم المجاز، فإنه شامل لأنواعه من الاستعارة والكناية والتشليل، فهذا سيان - كما ترى - في إفادة ما تحتها من هذه الأنواع، وليسوا مختصين بنوع من المجاز دون بعض ».

(٣) سقط من (ب).

(٤) ديوانه (ص ١٠١). وفي اللسان، مادة « صلا » : « معناه: أنه يأمرها بأن تدعو له مثل دعائها؛ أي يقيد الدعاء له. ويروى:

يوماً، فإن لَجَنِبِ المرءِ مُضْطَجِعاً

(٥) هو الأعشى. انظر: ديوانه (ص ٣٥)، واللسان « صلا »، وقبله:

وصهباء طاف يهوديها وأبرزها، وعليها ختم

إذا كانت في الخير، وموصولة بـ « على » إذا كانت في الشر، والأخرى موصولة بـ « على » ولا تكون إلا في الخير كما تقدم، فأَي تباين في المعنى أعظم من هذا لمن أنصف؟!

والجواب عن هذه السؤالات كلها، وبالله التوفيق، وهو المستعان على سلوك سبيل التحقيق، أن نقول:

الصلاة كلها - وإن توهّم اختلاف معانيها - راجعة (في المعنى) ^(١) والاشتقاق إلى أصل واحد، فلا تظنها لفظة اشتراك ولا استعارة، إنما معناها كلها الحنو والعطف ^(٢)، إلا أن الحنو والعطف يكون محسوسًا ومعقولًا، فيضاف إلى الله - تعالى - منه ما يليق بجلاله، ويُنفى عنه ما يتقدس عنه، كما أن « العلو » محسوس ومعقول؛ فالمحسوس منه صفة الأجسام والأجرام، والمعقول منه صفة ذي الجلال والإكرام.

وهذا المعنى كثير موجود في الصفات وغيرها؛ ألا ترى أن « الكبير » يكون صفة للمحسوسات وصفة للمعقولات؟! وهو من أسماء الله عز وجل، وقد تقدّس - سبحانه - عن مضاهاة الأجسام، وتنزّه عن إدراك الأوهام ومشابهة الأنام، فجميع ما يُضاف إليه من هذه المعاني معقولة غير محسوسة. وهذا واضح لا خفاء به.

وإذا ثبت هذا فالصلاة - كما قلنا - حنوٌ وعطفٌ، من قولك: « صَلَّيْتُ »؛ أي: حنيتَ صَلَاكَ وعطفته، فأخِلِقْ بأن تكون « الرحمة » صلاةً أيضًا! كما ^(٣) تُسمّى عطفًا وحنوًا، تقول: « اللهم اعطف علينا »؛ أي: [أ٨] ارحمنا؛ قال الشاعر ^(٤):

وَمَا زِلْتُ فِي لَيْنِي لَهُ وَتَعَطُّفِي عَلَيْهِ، كَمَا تَحْنُو عَلَى الْوَلَدِ الْأُمُّ

أي: ترحمه، وتعطف عليه. ورحمة العباد: رقة في القلب إذا وجدها الراحم من نفسه انعطف على المرحوم، وانثنى عليه، ورحمة الله للعباد: جود منه ^(٥)

(١) سقط من (ب).

(٢) يبدو أن ابن هشام في مغني اللبيب قد أفاد مما ذكره السهيلي هنا، انظر الباب الخامس، الجهة العاشرة (ص ٦٧٢).

(٣) سقط من (ب).

(٤) هو معن بن أوس، من قصيدته التي مطلعها:

وَذِي رَحِمٍ قَلَمْتُ أَظْفَارَ ضَغْنِهِ بِحَلَمِي عَنْهُ، وَهُوَ لَيْسَ لَهُ جِلْمٌ

انظر: زهر الآداب للحصري (٢٤٦/٣).

(٥) عن (ب).

وفضل، فإذا صلى عليه فقد أفضّل عليه وأنعم.

وكل هذه الأفعال - كانت من الله ﷻ، أو من العبد - فهي متعدية بـ « على »^(١) ومخصوصة بالخير، لا تخرج عنه إلى غيره، فقد رجعت كلها إلى معنى واحد، إلا أنها في معنى الدعاء والرحمة صلاة معقولة؛ أي: انحناء معقول غير محسوس، ثمرته من العبد الدعاء؛ لأنه لا يقدر على أكثر منه، وثمرته من الله - تعالى - الإحسان والإنعام، فلم تختلف الصلاة في معناها؛ إنما اختلفت ثمرتها الصادرة عنها.

والصلاة التي هي الركوع والسجود انحناء محسوس، فلم يختلف المعنى فيها إلا من جهة المعقول والمحسوس، وليس ذلك باختلاف في الحقيقة، ولذلك تعدّت كلها بـ « على »، واتفقت في اللفظ المشتق من « الصلاة »، ولم يَجْزُ « صليتُ على العدو »؛ أي: دعوتُ عليه؛ فقد صار معنى « الصلاة » أرق وأبلغ من معنى « الرحمة »، وإن كان راجعاً إليه؛ إذ ليس كل راحم ينحني على المرحوم، ولا ينعطف عليه من شدة الرحمة.

فهذا غاية الكشف عن المسألة، فلا يُزهدَنَّك فيها طولُ العبارة، فقد [١٠ب] يُدْرِكُ هذا المعنى بأدنى إشارة، ولكنها لما كانت مسألة لم يوجد لأحد فيها كلام يُوصل إلى التحقيق، أطلنا الكلام رغبة في البيان وحرصاً على الإفهام، والله ولي التوفيق.

وهذه النكتة يجب من^(٢) الاعتناء بها ما لا يجبُ لغيرها؛ لكثرة دورها على الألسنة، ولأنه لا يتم الإيمان ولا يكمل^(٣) الدين لمن لا يُصَلِّي على نبيه ﷺ، ولا يكون مُصَلِّياً عليه في الحقيقة إلا مَنْ فهم الصلاة عليه ﷺ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب أقسام الكلام

(٧)

مسألة

[نقد تقسيم الزجاجي للكلام]

قال فيه أبو القاسم ^(١) رحمه الله: « أقسام الكلام ثلاثة ^(٢): اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ » ^(٣). وهذه العبارة - على طولها - واهية مردودة، وعبارة سيويه - على إيجازها - صحيحة مفيدة؛ قال سيويه: « الكَلِم: اسم وفعل وحرف » ^(٤).

ووجه الرد على أبي القاسم في عبارته من وجهين:

- أحدهما: أنه عَبَّرَ بـ « الكلام » عن « الكَلِم » الذي هو جمع « كلمة »؛ إذ الاسم والفعل والحرف، كل واحد ^(٥) منها كلمة، وجمعُ الكلمة كَلِمٌ ^(٦)، كما تقول: « لَبِنَةٌ وَلَبِنٌ ». وأما الكلام فهو اسم مفرد يُعَبَّرُ به عن المعنى القائم في النفس الذي تدل عليه العبارات، وما يُصطَلَح عليه من الإشارات ^(٧). ثم قد يُسمَّى اللفظ الدال عليه كلامًا، على مذهب العرب في تسميتهم الشيء باسم الشيء إذا اتصل به أو كان سببًا له.

- والوجه الثاني: أنه قال: « أقسام الكلام ثلاثة »، فنَوَّعَ الكلام ثلاثة أنواع، وجعل الكلام جنسًا جامعًا لها، فخرج من مضمون ذلك أن الاسم على حَدِّته يُسمى كلامًا، وكذلك الحرف والفعل؛ كما أنك لو قلت: « الحيوان ينقسم قسمين: إنسانًا وبهيمة »، لكان كل قسم من الحيوان يُسمى حيوانًا، وكذلك جميع الأنواع الواقعة تحت الأجناس ^(٨).

وليس كذلك مسألتنا، فإن « زيدًا » ليس كلامًا على حَدِّته، ولا « من »، و « عن »، ولا « قام »؛ بل كل واحدة منهن كلمة، وليست بكلام؛ قال سيويه: « وإنما نحكي

(١) هو الزجاجي: عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي. قدم بغداد فأخذ عن ابن السراج والأخفش علي بن سليمان، ولزم الزجاج، فنُسب إليه. واشتغل ببغداد، ثم بحلب وبدمشق. ومات بطبرية سنة (٣٤٠ هـ) انظر: نزهة الألباء (ص ٣٧٩)، والإنباء (١٦٠/٢)، والعبر (٢٥٤/٢).

(٢) الجمل للزجاجي (ص ١٧).

(٣) سقط من (ب).

(٤) في (أ، ب): « كل واحد منهم ».

(٥) الكتاب (٢/١).

(٦) انظر: الخصائص لابن جني (٢٥/١).

(٧) انظر أيضًا: المصباح، مادة: كلم.

(٨) يعني السهيلي أن هذا من تقسيم الكلّي إلى جزئياته، وفيه يجوز الإخبار بالمقسم عن كل فرد.

ما كان كلامًا لا قولًا، وما لم يكن هكذا سقط القول عليه ^(١).

وأصح من هذه العبارة عبارة من قال: «الكلام ما ^(٢) يتألف من ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف»، إلا أنها أيضًا ^(٣) مُعْتَرِضة من وجه واحد، وهو أنه قد يوجد في الكلام ما يتألف من شيئين، نحو: «قام زيد»، فليس الكلام كله يتألف من هذه الثلاثة، بل أكثره.

فإن قيل: فما تصحيح عبارة من قال: «الكلام ينقسم ثلاثة أقسام»؟
فالجواب أن يُقال: تصحيحها أن يُقال: ثلاثة أقسام: خبر ^(٤)، واستخبار، وطلب ^(٥)؛ فكل واحد من هذه كلام، وليس كذلك الاسم والفعل والحرف.



(١) عبارة الكتاب (١/ ٦٢): «واعلم أن (قلت) في كلام العرب إنها وقعت على أن يُحكى بها، وإنها يحكى بعد القول ما كان كلامًا لا قولًا».

وفي الخصائص (١/ ١٩) قال ابن جني بعد نص سيبويه المتقدم: «ففرّق بين الكلام والقول كما ترى، نعم وأخرج الكلام هنا مخرج ما قد استقر في النفوس، وزالت عنه عوارض الشكوك».

(٢، ٣) سقط من (ب). (٤) في (أ، ب): «خبرية».

(٥) انظر: الصحابي لابن فارس (ص ١٥٠)، والاقتضاب لابن السيد (ص ١٩، ٢٠). هذا، وما أخذه السهيلي على الزجاجي في تقسيم الكلام، قد سبقه إليه أستاذه ابن الطراوة في كتابه الإفصاح، عندما ذكر تسامح النحويين في العبارة، قال: «...وكذلك قولهم: الكلام ينقسم إلى ثلاثة: اسم وفعل وحرف. إنما ينقسم الكلام إلى ثلاثة: الدعاء، والسؤال، والخبر. وكل واحد من هذه الثلاثة إذا وصفته كلام». الإفصاح، ورقة (٣).

(٨)

مسألة

[في الاسم]

قوله: « الاسم: ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً »^(١).

لا يخلو أن يكون أراد بالاسم المسمى، أو أراد به اللفظ الدال عليه:

- فإن كان أراد بالاسم المسمى - على مذهب من يقول ذلك - فعبارة صحيحة، إلا قوله: « أو أدخل عليه حرف من حروف الخفض »^(٢). فإن حرف الخفض لا يدخل على المسمى، وإنما يدخل على اللفظ الدال عليه، وهو الاسم.

- وإن كان أراد بالاسم اللفظ الدال على المسمى، فظاهر عبارته أيضاً الفساد؛ لأن الذي يكون فاعلاً أو مفعولاً في الحقيقة إنما هو المسمى دون الاسم.

والعذر له - رحمه الله تعالى - أنه تسامح؛ إرادةً للتقريب، ولم يقصد إحراز ألفاظه من اعتراض [١١ ب] الطاعن، وتلك عادته في أكثر هذا الكتاب [٩ أ]، وليس مذهباً له ولا لأحد من النحويين أن يريد بالاسم المسمى، و^(٣) لكنه أراد به الكلمة الدالة.

وقولهم في الكلمة: فاعل أو مفعول، لفظ اصطلاحوا عليه، ومعناه ارتفع؛ لأنه عبارة عن فاعل، وانتصب؛ لأنه عبارة عن مفعول به. فقوله إذاً في الاسم: « ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً »، قول صحيح في صناعة النحو، ولا يلتفت إلى غيرها^(٤).

فإن قيل: ما بال سيبويه قد حدّ الفعل والحرف ولم يحدّ الاسم حين قال: « فالاسم زيد وعمرو »^(٥)؟

فالجواب: أن الاسم وقع في عبارة النحويين على ما هو في كلام العرب، فلم

(٣) سقط من (ب).

(٢، ١) الجمل (ص ١٧).

(٤) انظر في حد الاسم: المقتضب للمبرد (٣ / ١)، والإيضاح للزجاجي (ص ٤٧) وما بعدها، والصاحبي لابن فارس (ص ٤٩ - ٥١)، وأسرار العربية لابن الأنباري (ص ٩، ١٠)؛ قال ابن الأنباري: « وقد ذكر فيه النحويون حدوداً كثيرة تنيف على سبعين حدّاً، ومنهم من قال: لا حدّ له؛ ولهذا لم يحده سيبويه ». وانظر أيضاً: الأشباه والنظائر (٤ / ١٣٧، ١٣٨).

(٥) عبارة الكتاب (٢ / ١): « فالاسم: رجلٌ وفرسٌ وحائطٌ ».

يَحْتَجُّ إِلَى تَنْبِيهِ بِحَدِّ وَلَا رِسْمٍ^(١). وَأَمَّا الْفِعْلُ وَالْحَرْفُ فَعِبَارَتَانِ مُصْطَلِحَتَانِ عَلَيْهِمَا عِنْدَ النُّحَوِيِّينَ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ عِنْدَ الْعَرَبِ هُوَ الْحَدَثُ، وَعِنْدَ النُّحَوِيِّينَ هُوَ: الْفِعْلُ الدَّالُّ عَلَى الْحَدَثِ وَالزَّمَانِ. وَالْحَرْفُ عِنْدَ النُّحَوِيِّينَ: مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ. وَلَيْسَ يَفْهَمُ الْعَرَبُ مِنَ الْحَرْفِ ذَلِكَ الْمَعْنَى.

وجميع ألفاظ النحويين ينقسم إلى قسمين:

- منها: ما تواضعوا واصطلحوا عليه، ولا يُعَبَّرُ الْعَرَبُ بِهِ إِلَّا عَنْ مَعْنَى آخَرٍ، نحو: «الظرف»، و«الحرف»، فهذا لا بد من تبيينه للمبتدئ بالحدِّ والرسم.
- ومنها: ما هو على أصل موضوعه في كلام العرب، نحو: «الاسم» و«الفاعل» و«المفعول به». فهذا لا إشكال فيه على ناظر في صناعة النحو، والله أعلم.



(١) الحدُّ: ما كان مؤلفاً من الجنس والفصل، نحو: «الإنسان حيوان ناطق». وأما الرسم فما تألف من الجنس والخاصة الملازمة، نحو: «الإنسان حيوان ضاحك».

(٩)

مسألة

[في الفرق بين « كان » التامة والناقصة]

قوله: « ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً ».

قوله: « فاعلاً » ههنا حال وقع فيها الفعل، والفعل العامل فيه « كان »؛ لأنها ههنا تامة، وليست « كان » الناقصة التي هي عبارة عن الزمان؛ لأن تلك لا يجوز أن تعمل في الحال، على ما سيأتي بيانه، إن شاء الله تعالى.

فصل^(١)

فإن قيل: ولم لا يجوز أن يكون « فاعلاً » ههنا خبراً لـ « يكون »، وتجعلها ناقصة؟ فالجواب أن يُقال: يمنع من ذلك أمران: المعنى، وسياقة الكلام؛ فإن الكلام ورد في معرض التبيين لماهية الاسم وحقيقته، فوجب أن يكون تأويله: ما جاز أن يوجد فاعلاً أو مفعولاً؛ لأن « كان » التي هي عبارة عن الزمان إنما هي داخلة على المبتدأ والخبر؛ فلا تدخل إلا على ما ثبت معناه، وعُرف وجوده، والأمر هنا بخلاف ذلك.



(١) في (أ، ب): « مسألة ». وقد وضعت مكانها: « فصل » لاتصال الموضوع.

(١٠)

مسألة (١)

[في دلالة الفعل على الزمان]

قوله: « والفعل: ما دلَّ على حَدَثٍ وزمانٍ »^(١).

دلالة الفعل على الحدث بالتضمن لا بالمطابقة، كنحو دلالة « البيت » على « السقف ».

وأما دلالته على الزمان: فقال النحويون: بالبنية^(٢). وهو لا يدل على الزمان البتة، وإنما يدل اختلاف أبيته على اختلاف أحوال الحدث من الماضي والاستقبال والحال. وأما الزمان الذي هو حركة (الفلك، فلا يقتضيه الفعل الذي هو حركة)^(٣)، والفاعل، وإن كان مقارناً له؛ لأن حركة فاعل لا تدل على حركة فاعل آخر، وكذلك قال سيبويه في أول الكتاب: « أَخَذْتُ من لفظ أحداث الأسماء وَبُنِيَتْ لما مضى، ولما يكون ولم يَقَعْ، ولما^(٤) هو كائن لم ينقطع ». يعني لما مضى من الحدث، ولما هو كائن منه؛ لأنه لم يتقدم غير ذكر الأحداث^(٥).

(١) سقط من (ب).

(٢) الجمل (ص ١٧). وانظر: في حدَّ الفعل: الإيضاح للزجاجي (ص ٥٢)، والصاحبي (ص ٥٢)، وأسرار العربية (ص ١١)، وشرح المفصل (٢ / ٧).

(٣) انظر: الخصائص (٩٨ / ٣).

(٤) عن (ب).

(٥) في الكتاب (٢ / ١): « وما ».

(٦) يريد أن يقول: إن الفعل ينقسم باعتبار أحوال الحدث من حيث الوجود والعدم، وهو مذهب شيخه ابن الطراوة؛ في كتابه الإفصاح نقد للفارسي في قوله: « والفعل ينقسم بانقسام الزمان »، يقول ابن الطراوة: « ولو قال: والفعل ينقسم بانقسام الحدث كان مصيباً؛ قال سيبويه رحمته الله: (وأما الفعل فأتملة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنِيَتْ لما مضى، ولما يكون ولم يَقَعْ، و [ما] هو كائن لم ينقطع)، يعني: لما مضى من الحدث، وما يُنتظر، وما هو كائن في حال الخبر. ولم يَجْرِ للزمان هنا ذكر؛ فقولك: (قعد) دليل على قعود انقضى بعد وجود، و « سيقعد » دليل على قعود يأتي، وهو الآن في العدم، و (يقعد) دليل على قعود في حال حديثك. ولم يجر للزمان ذكر في شيء من هذا النص، فللحدث ثلاثة أحوال: عدمان، ووجود. وأمس وغد واليوم منجرة مع هذه الأحوال الثلاثة انجرار الشكل والصورة مع اللون في قولك: رأيتُ الحائط، ونحوه من الأجسام، وقد علمنا أن محسوس البصر اللون، وهو ما يقابله الجسم من نور الشمس والكواكب والنيران. فالنور إذا موضوع الألوان، فلا ترى إلا ملوئاً، ونحن ندرك المثلث والمربع وغيرهما من الأشكال بانجرارهما مع اللون... ». الإفصاح (ص ٥٣).

فصل

[في سرِّ اشتقاق الفعل من المصدر]

وفائدة اشتقاق الفعل من المصدر^(١): أن المصدر اسم كسائر الأسماء يُخبر عنه كما يُخبر عن سائر الأسماء، نحو قولك: « أعجبني خروجُ زيد »، و « سرني قدومُ بكر »؛ فإذا ذُكر هو وأُخبر عنه كان الاسم الذي هو فاعل له مخفوضاً [١٢ب] مضافاً إليه، والمضافُ إليه تابعٌ للمضاف، ومستحقٌ للخفض لما سذكروه بعد.

فإذا أرادوا أن يُخبروا عن الاسم الفاعل للحدث، لم يمكن الإخبار عنه، وهو مخفوض تابع في اللفظ لغيره، وحق المخبر عنه^(٢) أن يكون مرفوعاً مبدوءاً به للحكمة المذكورة في باب المبتدأ^(٣)؛ فلم يبقَ إلا أن يُدخلوا عليه حرفاً يدل على أنه مخبر عنه كما تدل الحروف على معانٍ في الأسماء، و^(٤) هذا لو فعلوه لكان الحرف حاجزاً بينه^(٥) وبين الحدث في اللفظ، والحدث - الذي هو حركة الفاعل في المعنى - يستحيل انفصاله عن الفاعل، كما يستحيل انفصال الحركة عن محلها؛ فوجب أن يكون اللفظ غير منفصل؛ لأنه تابع للمعنى^(٦).

ولما بطل جعل الاسم مخبراً عنه مع بقاء لفظ الحدث على حاله، وبطل إدخال حرف يدل على كونه مخبراً عنه، لم يبقَ إلا أن تشتقَّ من لفظ الحدث لفظاً يكون كالحرف في النيابة عنه، دالاً على معنى في غيره، ويكون متصلاً اتصال المضاف بالمضاف إليه، وهو الفعل المشتق من لفظ الحدث؛ فإنه يدلُّ على الحدث بالتضمن، ويدل على أن الاسم مخبر عنه لا مضاف إليه؛ (إذ يستحيل إضافة لفظ الفعل إلى الاسم)^(٧)، كما يستحيل إضافة الحرف؛ لأن المضاف هو الشيء بعينه، والفعل ليس هو الشيء بعينه،

(١) واضح أن المؤلف قد مال إلى رأي البصريين في أن المصدر أصل المشتقات. انظر هذه المسألة في: الإيضاح للزجاجي (ص ٦١)، والإنصاف (ص ٢٣٥)، وأسرار العربية (ص ١٧١).

(٢) عن (ب).

(٣) قال هناك: « الرفع للاسم المبتدأ كونه مخبراً عنه؛ لأن كل مخبر عنه مقدّم في الرتبة، فاستحق من الحركات أثقلها؛ لأن أوائل الألفاظ والكلام أولى بالثقل وأحمل له ».

(٤) سقط من (ب).

(٥) عن (ب).

(٦) عن (ب).

(٧) في (ب): « في المعنى ».

ولا يدل على معنى في نفسه، (وإنما يدل على معنى في الفاعل، وهو كونه مخبراً عنه.

فإن قيل: كيف لا يدل على المعنى في نفسه ^(١) وهو يدل على الحدث؟

قلنا: إنما يدل عليه بالتضمن كما سبق، دلالة « الفرس » على « القوائم »، ودلالة « البيت » على « السقف » ^(٢). واللفظ الذي يدل على الحدث بالمطابقة إنما هو « الضرب » و« القتل »، وأما [١٠] « ضرب » و« قتل » فلا. وإذا ثبت أنه لا يدل على معنى في نفسه بالمطابقة، فمن ثم وجب أن ^(٣) لا يُضاف ولا أن يُعرف بشيء من آلات التعريف؛ إذ التعريف يتعلق بالشيء بعينه لا بلفظ يدل على معنى في غيره، (ومن ثم وجب أن لا يُثنى ولا يُجمع، كما لا يُثنى الحرف ولا يُجمع) ^(٤)، ومن ثم وجب أن يُبنى كما تُبنى الحروف لمضارعه لها، من حيث دل على معنى في غيره كالحرف ^(٥)، ومن ثم وجب أن يكون عاملاً في الاسم، كما أن الحرف لما دل على معنى في غيره وجب أن يكون له أثر في لفظ ذلك الغير ^(٦)، كما له أثر في معناه.

وإنما أُعرب المستقبل الذي في أوله الزوائد؛ لأنه تضمن معنى الاسم؛ إذ « الهزمة » تدل على المتكلم، و« التاء » على المخاطب، و« الياء » على الغائب؛ فلما تضمن بلفظه معنى الاسم ضارع الاسم فأُعرب، كما أن الاسم إذا تضمن معنى الحرف بُني ^(٧).

وأما الماضي وفعل الأمر فإنهما - وإن تضمنتا معنى الحدث، وهو اسم - فما شاركا فيه الحرف من الدلالة على معنى في غيره، وهي حقيقة الحرف، أوجب بناءهما، حتى إذا ضارع الفعل الاسم من وجه آخر غير التضمن للحدث، خرج عن مضارعة الحرف وكان أقرب شبهاً بالأسماء كما تقدم.

(١) سقط من (ب). (٢) في (أ، ب): « ودلالة السقف على البيت ».

(٣) سقط من (ب). (٤) عن (ب).

(٥) المؤلف في هذا يميل إلى مذهب البصريين، قال الزجاجي في الإيضاح (ص ٧٧): « وقال الخليل وسيبويه وجميع البصريين: المستحق للإعراب من الكلام الأسماء، والمستحق للبناء الأفعال والحروف ». ثم قال في (ص ٧٨): « وقال الكوفيون: أصل الإعراب للأسماء والأفعال، وأصل البناء للحروف ». وانظر: أسرار العربية (ص ٢٥).

(٦) عرف السهيلي « غير » ب « أل »، وكثير من اللغويين يمنع ذلك؛ انظر: المصباح المنير، مادة: غير. (٧) في أسرار العربية (ص ٢٨، ٢٩): « وأما الكوفيون فذهبوا إلى أنه يرتفع [أي: المضارع] بالزوائد التي في أوله، وهو قول الكسائي »، ثم قال: « فأما قول الكسائي فظاهر الفساد؛ لأنه لو كان الزائد هو الموجب للرفع لوجب أن لا يجوز نصب الفعل ولا جزمه مع وجوده ». ويبدو أن السهيلي قد نقل توجيه الكسائي من الرفع إلى الإعراب، حتى يسلم من الاعتراض عليه.

ولما قدمناه من دلالة الفعل على معنى في الاسم - وهو كونه مخبراً عنه - وجب أن لا يخلو عن ذلك الاسم مضمراً أو مظهرًا، بخلاف الحدث فإنك تذكره، ولا تذكر الفاعل مضمراً ولا مظهرًا، نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾^(١) يَتِمًّا ذَا مَقْرَبَةٍ [البلد: ١٤، ١٥]، ونحو قوله تعالى: ﴿وَلِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣]^(٢)، وغير ذلك. والفعل لا بُدَّ من ذكر الفاعل بعده، كما لا بُدَّ بعد الحرف من ذكر الاسم الذي دخل لمعنى فيه.

فصل^(٣)

[في اختلاف صيغ الفعل]

فإذا ثبت المعنى في اشتقاق الفعل من المصدر، وهو كونه دالاً على معنى في الاسم، فلا يحتاج من الأفعال الثلاثة إلا إلى صيغة واحدة، وتلك الصيغة هي لفظ [١٣ب] الماضي؛ لأنه أخفُّ وأشبه بلفظ الحدث، إلا أن تقوم الدلالة على اختلاف أحوال الحدث فتختلف حينئذ صيغة الفعل؛ ألا ترى كيف لم تختلف صيغته بعد «ما» الظرفية من قولهم: «لا أفعله ما لاح برق»، وما طارَ طائرٌ؟! لأنهم يريدون الحدث مخبراً به^(٤) على الإطلاق من غير تعرُّض لزمان ولا حال من أحوال الحدث، فاقترضوا على صيغة واحدة، وهي أخفُّ أبنية الفعل.

وكذلك فعلوا بعد التسوية نحو قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، ونحو قوله تعالى: ﴿أَدْعَوْهُمْهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَمِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣]^(٥)؛ لأنه أراد التسوية بين الدعاء والصمت على الإطلاق من غير تقييد بوقت ولا حال؛ فذلك لم يُحتجْ إلا إلى^(٥) صيغة واحدة، وهي صيغة الماضي، كما سبق.

فالحديث إذاً على ثلاثة أضرب:

- ضرب يُحتَاجُ إلى الإخبار عن فاعله، وإلى اختلاف أحوال الحدث، فيُشتَقُّ منه الفعل دلالةً على كون الفاعل مخبراً عنه، وتختلف أبنيته دلالةً على اختلاف أحوال الحدث.

(١) في (أ، ب): ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣].

(٢) عن (ب).

(٤) والآية: ﴿وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لَا يَسْتَجِيبُوا سِوَاكَ عَلَيْهِمْ أَدْعَاؤُهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَمِتُونَ﴾.

(٥) سقط من (ب).

- وضرب يُحتاج إلى^(١) الإخبار عن فاعله على الإطلاق من غير تقييد بوقت ولا حال، فيشتق منه الفعل، ولا تختلف أبنيته، نحو ما ذكرناه من الفعل الواقع بعد التسوية، وبعد « ما » الظرفية.

- وضرب لا يُحتاج إلى الإخبار عن فاعله (ولا إلى اختلاف أحوال الحدث)^(٢)، بل يُحتاج إلى ذكره خاصة على الإطلاق مضافاً إلى ما بعده، نحو: ﴿سُبْحَنَ اللَّهُ﴾ [الصفات: ١٥٩]؛ فَإِنَّ « سبحان » اسم يُنبئ عن العظمة والتزويه، فوقع القصد إلى ذكره مُجَرِّداً عن التقييدات بالزمان أو بالأحوال. ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصود إليه بالذكر، نحو « إياك »، ونحو: « ويل زيد وويحه »، وهما أيضاً مصدران لم يُشتق منهما فعل؛ حيث لم يحتاج إلى الإخبار عن فاعلهما، ولا احتيج إلى تخصيصهما بزمن، فحكمهما حكم « سبحان الله »، ونصبها كنصبه؛ لأنه مقصود إليه.

ومما انتصب لأنه مقصود إليه بالذكر: « زيداً ضربته » في قول النحويين، وهو مذهب شيخنا « أبي الحسين »^(٣)، وكذلك « زيداً ضربت »، بلا ضمير، لا يجعله مفعولاً مقدماً؛ لأن المعمول لا يتقدم على عامله، وهو مذهب قوي^(٤).

ولكن لا يبعد عندي قول النحويين: إنه مفعول مقدم، وإن كان المعمول لا يتقدم على العامل، والفعل كالحرف؛ لأنه عامل في الاسم ودال على معنى فيه، فلا ينبغي للاسم أن يتقدم [على الفعل]^(٥)، كما لا يتقدم على الحرف.

ولكن الفعل في قولك: « زيداً ضربت » قد أخذ معموله، وهو الفاعل، فمعتمده

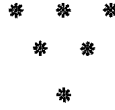
(٢، ١) سقط من (ب).

(٣) هو سليمان بن محمد بن عبد الله السبئي المالقي، المعروف بابن الطراوة. كان أحد شيوخ اللغة والنحو المبرزين بالأندلس. سمع على الأعلام وابن سراج وأبي الوليد الباجي. وكان أديباً، وله مصنفات في النحو مشهورة، منها: « المقدمات إلى علم الكتاب »، و« شرح المشكلات على توالي الأبواب »، و« ترشيح المقتدى »، و« الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضاح ». وكان من أبرز تلاميذه أبو القاسم السهيلي. توفي سنة (٥٢٨ هـ) عن نيف وتسعين سنة. انظر: بغية الملتبس (ص ٢٩٠)، وإنباه الرواة (٤/ ١٠٧ - ١٠٩)، وإشارة التعيين، ورقة (٢١)، والمغرب في حلى المغرب (٢/ ٢٠٨)، وطبقات ابن قاضي شهبة (٢/ ٢٩٨).

(٤) قال أبو حيان في الارتشاف، ورقة (٤٩٨): « وأجاز ابن الطراوة النصب بالقصد، وذلك في باب الاشتغال، نحو: زيداً ضربته ».

(٥) عن البدائع (١/ ١٩).

عليه (ومن أجله صيغ، وأما المفعول فلم يبالوا به، إذ ليس اعتماد الفعل عليه)^(١)
 كاعتماده على الفاعل؛ ألا ترى أنه يُحذف، والفاعل لا يُحذف؟! فليس تقديمه على
 الفعل العامل فيه بأبعد من حذفه، وأما « زيدًا ضربته » فينتصب بالقصد إليه، كما قال
 الشيخ.



(١١)

مسألة

[في المصدر]

ههنا سؤال لطيف، وهو أن يقال: المصدر في اصطلاح

النحويين أمصدرٌ هو أم اسمٌ غير [١١] مصدر؟

ومعنى هذا السؤال: أن « مصدرًا » « مَفْعَل »، و « مَفْعَل » يكون عبارة عن الحدث نحو: « ذهبْتُ مَذْهَبًا »، ويكون عبارة عن الموضع الذي يكون فيه الفعل، فتسمية النحويين الحدث مصدرًا هل هو « مَفْعَل » الذي يُراد به الحدث، أو « مَفْعَل » الذي يُراد به الموضع؟

فإن قلت: هو « مَفْعَل » الذي يُراد به الحدث، خرجت إلى قول الكوفيين في قولهم: إن المصدر صادر عن الفعل، والفعل ^(١) أصل له ^(٢)؛ وذلك أنك إذا جعلته مصدرًا صار بمعنى « الصُّدُور » و « الصَّدَر »، وصار « الضرب » ونحوه إذا سميته [١٤ ب] مصدرًا كقولك: « رجلٌ صَوَّمُ وَزَوَّرُ وَفَطَّرُ »؛ أي: صائم وزائر ومُفَطِّر ^(٣)، فيكون الحدوث أيضًا صادرًا ^(٤) من حيث جعلت « المصدر » « مَفْعَلًا » بمعنى الصدور والصدر.

فإن قلت: وكيف أجعله اسمًا غير مصدر وهو عبارة عن الحدث، والحدث هو المصدر؟

قلنا: تسمية الحدث عندنا مصدرًا على جهة الاستعارة، كأنه الموضع الذي صدرت

(١) سقط من (ب).

(٢) في الإيضاح للزجاجي (ص ٥٦): « قال الفراء وجميع النحويين: المصدر مأخوذ من الفعل، والفعل سابق له، وهو ثان بعده ». وينظر: الإنصاف (ص ٢٣٦)، وأسرار العربية (ص ١٧٣).

(٣) في المصباح المنير « فطر »: « والفطور - بالضم - المصدر، والاسم الفطر - بالكسر - ورجل فطر، وقوم فطر؛ لأنه مصدر في الأصل ».

(٤) في الإيضاح (ص ٦٢) قال الزجاجي لأبي بكر بن الأنباري: « لم زعم الفراء أن المصدر من الفعل؟ وبأي قياس جعله بمعنى الفاعل؟ ... وهل يُعرف في كلام العرب (مَفْعَل) بمعنى (فاعل)، فيكون المصدر ملحقة به؟ فقال: ليس هو كذلك عند الفراء، إنها هو بمعنى (مفعول)، كما قيل: هذا مركبٌ فارءٌ، ومعناه: مركوب فارء ».

عنه الأفعال، والأصل الذي نشأت عنه، ولا بد من المجاز على القولين جميعاً؛ لأن الكوفي إذا قال إنه بمعنى « الصدر » فلا بد من حذف عنده في تسمية « الضرب » مصدرًا، كما لا بد من حذف في تسمية الرجل « صَوْمًا » و « زُورًا »؛ أي: ذو صوم وذو زور.

وإذا جعلناه اسمًا للحدث على جهة المجاز والنقل من المصدر الذي هو المكان فهو مجاز، وتسميته كتسمية الشجاع أسدًا، وكتسمية المجاز مجازًا؛ فإن أصل موضوع المجاز في المحسوسات للشيء مجاز^(١) عليه، ثم نقله أهل الصناعة للمعنى الذي تجوز بسببه في نقل الألفاظ عن موضوعها، وتسمية الشيء باسم غيره لمعنى جامع بينهما جائز، فذلك الوجه هو المجاز؛ إذ بسببه انتقل اللفظ عن أصل موضوعه، وجاز أن يُسمى به غيره، والله أعلم.



(١) في (أ، ب): « مجاز ».

(١٢)

مسألة

[في الحروف]

قوله: « والحرف : ما دلَّ على معنى في غيره »^(١).

وذلك الغير إما اسم وإما فعل، وليس للفعل معنى في نفسه، وإنما الذي له معنى على الحقيقة هو الاسم؛ ومن ثمَّ وجب أن لا يكون عاملاً في غيره على الحقيقة، ووجب أن يكون الحرف عاملاً في كل ما دلَّ على معنى فيه؛ لأن الألفاظ تابعة للمعاني، فكما تشبث الحرف بما دخل عليه معنى، وجب أن يتشبث به لفظاً، وذلك هو العمل.

* فأصل كل حرف أن يكون عاملاً، فإذا وجدت حرفاً غير عامل فسيهلك أن تسأل، وأما الفعل فلا بد أن يكون عاملاً في الاسم لما بُيِّن في المسألة قبل^(٢) هذا. فإن قيل: فما بال حروف كثيرة لا تعمل؟

قلنا: لا نجد حرفاً لا يعمل إلا حرفاً دخل على جملة قد عمل بعضها في بعض، وسبق إليها عمل الابتداء أو نحوه، وكان الحرف داخلاً لمعنى في الجملة لا لمعنى في اسم مفرد، فاكتمى بالعامل السابق قبل هذا الحرف، وهو الابتداء أو نحوه، وذلك نحو: هل زيد قائم؟ ونحو: أعمرو خارج؟ في الاستفهام؛ فإن الحرف دخل لمعنى في الجملة، ولا يمكن الوقوف عليه^(٣)، ولا يتوهم انقطاع الجملة عنه؛ لأنه حرف مفرد لا يُوقف عليه، ولو تَوَهَّم ذلك فيه لعمل في الجملة ليؤكدوا بظهور أثره فيه تعلقه^(٤) بها ودخوله عليها، كما فعلوا في « إنَّ » وأخواتها حيث كانت كلمات من ثلاثة أحرف فصاعداً يجوز الوقف على كل واحدة منهن، تقول: « إنه، وليته، ولعله »؛ فأعملوها في الجملة إظهاراً لتشبههن بالحديث الواقع بعدهن. وسيأتي بيان ذلك - إن شاء الله تعالى - بأكثر من هذا^(٥).

(١) الجمل للزجاجي (ص ١٧)، وانظر: أسرار العربية (ص ١٢)، والأشباه والنظائر (١/ ٢٦٩، ٢٧٠).

(٢) انظر فيما مضى « المسألة العاشرة ».

(٣) عن (ب).

(٤) في (أ، ب): « وتعلقه ».

(٥) انظر فيما يأتي ورقة (٨٤ أ)، المسألة رقم (٦٩).

* نعم، وربما أرادوا توكيد تعلُّق الحرف بالجملة إذا كان الحرف مؤلِّفًا من حرفين، نحو « هل »، فربما تَوَهَّم الوقفُ عليه، أو خِيفَ ذهولُ السامع عنه، فأُدخل في الجملة حرفٌ زائدٌ ينبِّه السامع عليه، وقام ذلك الحرف مقام العمل، نحو قولك: هل زيد بقائم؟ و« ما زيد بقائم »؛ فإذا سمع المخاطب « الباء » وهي لا تدخل في الوجوب، تأكد عنده ذكر النفي والاستفهام وأن الجملة غير منفصلة عنه^(١)؛ ولذلك أعمل أهل الحجاز « ما » النافية تأكيدًا لتشبيها [١٥ب] بالجملة.

ومن العرب من اكتفى في التأكيد بإدخال الباء ورآها نائبة (في التأثير)^(٢) عن العمل الذي هو النصب.

* وإنما اختلفوا في « ما »، ولم يختلفوا في « هل »، لمشاركة « ما » لـ « ليس »^(٣) في النفي، فحين أرادوا أن يكون لها أثر في الجملة يؤكد^(٤) تشبيها بها جعلوا ذلك الأثر كآثر « ليس »، وهو النصب، والعمل في باب « ليس » أقوى؛ لأنها كلمة كـ « ليت » و « لعل » و « كأن »، والوهم إلى انفصال الجملة عنها أسرع منه إلى توهم انفصال الجملة عن « ما » و « هل »، فلم يكن بد من إعمال « ليس »، وإبطال معنى الابتداء السابق.

ولذلك إذا قلت: « ما زيدٌ إلا قائمٌ »، لم يعملها أحد منهم؛ لأنه لا يُتوهم انقطاع « زيد » عن « ما »؛ لأن « إلا » لا يكون إيجابًا إلا بعد نفي، فلم يُتوهم [١٢أ] انفصال الجملة عن « ما »؛ وكذلك لم يُعملوها عند تقديم الخبر نحو: « ما قائم زيد »؛ لأنه ليس من رتبة النكرة أن يكون مبدوءًا بها، مخبرًا عنها إلا مع الاعتماد على ما قبلها؛ فلم يتوهم المخاطب انقطاع الجملة عن « ما » قبلها لهذا السبب، فلم يحتج إلى إعمالها وإظهار أثرها، وبقي الحديث كما كان قبل دخولها، مستغنيًا عن تأثيرها فيه.

* وأما حرف « لا » فإنه إن كان عاطفًا فحكمه حكم حروف العطف، وليس من حروف العطف شيء عامل، وإن لم تكن « لا » حرف عطف نحو: « لا زيدٌ قائمٌ ولا عمرو »، فلا حاجة إلى إعمالها في الجملة؛ لأنه لا^(٥) يُتوهم انفصال الجملة بقوله:

(١) في الارتشاف لأبي حيان، ورقة (٥٧٢) : « واختلفوا في فائدة المجيء بالباء، فقال البصريون: يجوز أن لا يسمع المخاطب (ما)، فيتوهم أن الكلام موجب، فالباء يُفهم أنه نفي، وقال الكوفيون: نفي؛ لقولك: إن زيدًا لقائم، فالباء تقابل اللام ». وانظر: أسرار العربية (ص ١٤٥).

(٢) سقط من (ب). (٣) في (ب) : « ليس » بلا لام قبلها.

(٤، ٥) سقط من (ب).

« ولا عمرو »، ولأن الواو مع « لا » الثانية تُشعر بالأولى لا محالة، وتربط الكلام بها؛ فلم يحتج إلى إعمالها، وبقيت الجملة عاملاً فيها الابتداء كما كانت قبل دخول « لا ».

فإن قلت: فإن لم تعطف على الجملة بحرف عطف، وقلت: « لا زيد قائم »، فما حكم الكلام؟

قلنا: هذا لا يجوز؛ لأن « لا » يُنفى بها في أكثر الكلام ما قبلها، تقول: هل قام زيد؟ فيقال: « لا ». وقال سبحانه: ﴿لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ [البدر: ١]؛ وليست « لا » ههنا نفياً لما بعدها، كما لو قلت: « ما أقسم »؛ ألا ترى أن « ما » لا تكون أبداً إلا نفياً لما بعدها؟ فلذلك قالوا: « ما زيد قائم »، ولم يخشوا توهم انقطاع الجملة عنها، ولو قالوا: « لا زيد قائم » لخيف أن يُتوهم أن الجملة موجبة، وأن « لا » كنحو « ما » في: « لا أقسم » إلا أن تعطف، فتقول: « لا زيد في الدار ولا عمرو »، وكذلك في النكرات نحو: ﴿لَا لَعْنُ فِيهَا وَلَا تَأْنِيهِ﴾ [الطور: ٢٣]، إلا أنهم في النكرات قد أدخلوها على المبتدأ والخبر تشبيهاً لها بـ « ليس »؛ لأن النكرة أبعد في باب الابتداء من المعرفة، والمعرفة أشد استبداداً بأول الكلام.

وأما التي للتبرئة فللنحويين اختلاف؛ أهي عاملة أم لا؟^(٢)

- فإن كانت عاملة فكما أعملوا « إن » حرصاً على إظهار تشبيها بالحديث.

- وإن كانت غير عاملة - كما ذهب إليه سيبويه^(٣)، والاسم بعدها مركب معها

(١) وقال الطبري في تفسيره: « وقال بعض نحوي الكوفة: (لا) رد لكلام قد مضى من كلام المشركين الذين كانوا ينكرون الجنة والنار، ثم ابتدئ القسم فقيل: أقسم بيوم القيامة. وكان يقول: كل يمين قبلها رد لكلام فلا بد من تقديم (لا) قبلها، ليفرق بذلك بين اليمين التي تكون جحدًا، واليمين التي تستأنف ».

(٢) فضّل أبو حيان الخلاف، فقال: « واختلفوا في هذه الحركة، فذهب أكثر البصريين إلى أنها حركة بناء، وذهب الكوفيون والجرمي والزجاج والسيرافي والرماني - إلى أنها فتحة إعراب. والقائلون إنها حركة بناء جمهورهم على أن (لا) عاملة في الاسم، وإن كان مبيّناً فهو في موضع نصب. وذهب بعضهم إلى أنها لم تعمل فيه شيئاً، بل هو وحده في موضع رفع، وبنائه لتضمنه معنى (من)، لا لتركبه مع (لا)؛ إذ الأصل: لا من رجل ». انظر: الارتشاف، ورقة (٦٠٩) بتصرف.

ومن هذا يتبين أن الخلاف بين النحاة من جهتين: الحركة، والعمل. وقد عزا الرضي الخلاف إلى ما في قول سيبويه من إجمال. انظر: شرح الكافية (١ / ٢٢٥)، وانظر كذلك: الخصائص (٢ / ١٦٨، ٣ / ٥٦)، والإنصاف (ص ٣٦٦).

(٣) في الكتاب (١ / ٣٤٥): « هذا باب النفي بلا، و (لا) تعمل فيها بعدها، فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إن) لما بعدها، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم؛ لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم =

مبني على الفتح - فليس كلامنا في المبنيات.

* وأما حروف النداء فعاملة في المنادى عند بعضهم^(١). والذي يظهر لي الآن أنَّ « يا » تصويت بالمنادى، نحو « جَوْتُ »^(٢)، و « ها »، ونحو ذلك، والمنادى منصوب بالقصد إليه وإلى ذكره؛ لما تقدّم من قولنا في كل مقصود إلى ذكره مجردًا عن الإخبار عنه: إنه منصوب^(٣). ويدلّك على أن حرف النداء ليس بعامل وجودُ العمل في الاسم دونه، نحو: « صاحب زيد، أقبل »، و ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف: ٢٩]؛ وإن كان مبنياً عندهم فإنه بناء كالعمل؛ ألا تراه يُنعت على اللفظ كما يُنعت المعرب؟! ولو كان حرف النداء عاملاً لما جاز حذفه وبقاء العمل [١٦ب].

فصل^(٤)

[في عمل الحروف الناصبة والجازمة للمضارع]

فإن قيل:

ما بال الحروف الناصبة للأفعال المضارعة والجازمة لها قد عملت في الأفعال، والفعل مع فاعله جملة قد عمل بعضها في بعض؟ ثم إن الفعل المضارع قبل دخول العامل عليه كان مرفوعاً، ورفع - لا شك - بعامل، وذلك العامل - في قولهم^(٥) - هو وقوعه موقع الاسم، فهلا منع هذا العامل هذه الحروف الداخلة من العمل، كما منع العامل - الذي هو الابتداء - الحروف الداخلة على الجملة من العمل؛ إلا أن يُخشى انقطاع الجملة، كما خيفَ في « إن » وأخواتها؟

= واحد، نحو: خمسة عشر «.

وواضح أن سيبويه يُعمل (لا). ولعل السهيلي قد بنى فهمه لمذهب سيبويه على قوله بالتركيب. وهو ما ذكره ابن هشام، قال في الجهة السادسة (ص ٦٣٣): « والذي عندي أن سيبويه يرى أن المركبة لا تعمل في الاسم أيضاً؛ لأن جزء الشيء لا يعمل فيه ».

(١) انظر: أسرار العربية لأبي البركات الأنباري (ص ٢٢٧).

(٢) في تاج العروس « جوت »: « جَوْتُ جَوْتُ - مثله الآخر مبنية - : دعاء للإبل ودعاء إلى الماء ». وقد ذكرها ابن الطراوة في الإفصاح، ورقة (٤): حَوْب، بالحاء والباء، وقال: « زجر للإبل لتمضي ». وهي كذلك في الكتاب (٣٠٤ / ١). وينظر تاج العروس « حوب ».

وفي التاج - باب الألف اللينة - : « ها: زجر للإبل ودعاء لها؛ تقول: هاهيت بالإبل، إذا دعوتها ».

(٣) انظر « المسألة العاشرة »، الفصل الثاني. (٤) سقط من (ب).

(٥) يعني البصريين. انظر المذاهب في ذلك في: أسرار العربية (ص ٢٨، ٢٩).

فالجواب من وجهين:

- أحدهما: أن العامل في المبتدأ - وإن كان معنويًا - كما أن الرفع للفعل المضارع معنوي^(١)، لكنه أقوى منه؛ لأن حق كل مُخْبَر عنه أن يكون مرفوعًا لفظًا وحسًا، كما أنه مرفوع معنًى وعقلًا؛ ولذلك استحق الفاعل الرفع دون المفعول؛ لأنَّه المَحْدَث عنه بالفعل؛ فهو أرفعُ رتبةً من المفعول في المعنى، فوجب أن يكون في^(٢) اللفظ كذلك؛ لأنه تابع للمعنى. وأما رفع الفعل المضارع فلقوعه موقع الاسم (المخبر به)^(٣) والاسم التابع له، فلم يَقَوِّ قوته في استحقاق الرفع، فلم يمنع شيئًا من الحروف اللفظية عن العمل؛ إذ اللفظي أقوى من المعنوي، وامتنع ذلك في بعض الأسماء المبتدأة لضعف الحروف، وقوة العامل السابق للمبتدأ، كما تقدم بيانه^(٤).

- والجواب الآخر: (أن هذه الحروف لم تدخل لمعنى في الجملة)^(٥)، إنما دخلت لمعنى في الفعل المتضمن للحدث من نفي أو إمكان^(٦) أو نهي أو جزاء؛ وذلك كله يتعلق بالفعل خاصة لا بالجملة، فوجب عملها فيه كما وجب عمل حروف الجر في الأسماء من حيث دلت على معنى فيها، ولم تكن داخلة على جملة سبق إليها عامل معنوي ولا لفظي؛ وهذا الجواب أولى أن يتمسك به.

مما يجب الوقوف عليه ههنا أيضًا: أن النواصب والجوازم لا تدخل على الفعل الواقع موقع الاسم لحصوله في موضع الأسماء؛ فلا سبيل لنواصب الأفعال وجوازمها أن تدخل على الأسماء، ولا على ما هو واقع موقعها؛ فهي إذا دخلت على الفعل خلصته للاستقبال، ونفت عنه [١٣] معنى الحال، وهذا معنى يختص بالفعل لا بالجملة.

(١) في (ب): «معنويًا».

(٢) عن (ب).

(٣) في (أ، ب): «المخبر عنه»، ولا يستقيم الكلام عليه؛ لأن الفعل إنما يقع موقع المخبر به، نحو: «إن محمدًا يقوم»، وموقع التابع، نحو: «هذا رجل يخلص».

(٤) يعني في «ما»، و«لا».

(٥) في (أ): «لم تدخل في معنى في الجملة». وفي (ب): «لم تدخل في معنى الجملة». والمثبت عن البدائع (١/٣٣).

(٦) سيأتي قول المؤلف أن «أن» الناصبة للمضارع لها فوائد، منها: دلالتها على إمكان الفعل دون الوجوب والاستحالة.

* وأما «إلا» في الاستثناء فقد زعم بعضهم أنها عاملة^(١). وقد نقض ذلك عليه بما لا قبَل له به، من قولهم: «ما قام أحدٌ إلا زيدٌ»، و«ما جاءني إلا عمرو».

والصحيح أنها موصلةُ الفعل إلى العمل في الاسم بعدها، كتوصيل واو المفعول معه^(٢) الفعل إلى العمل فيما بعدها. وليس هذا يَكْسِرُ الأصل الذي قدمناه، وهو استحقاق جميع الحروف للعمل فيما دخلت عليه من الأسماء المفردة والأفعال؛ لأنها إذا كانت موصلة للفعل، والفعل عامل، فكأنها هي العاملة؛ فأنت إذا قلت: «ما قام إلا زيد» فقد أعملت الفعل على معنى الإيجاب، كما [لو] ^(٣) قلت: «قام زيد لا عمرو»، وقامت «لا» مقام نفي الفعل عن «عمرو»، فكذلك قامت «إلا» مقام إيجاب (الفعل لزيد إذا قلت: ما جاءني إلا زيد، فكأنها هي العاملة)^(٤)، فاستغنوا عن إعمالها عملاً آخر.

* وكذلك حروف العطف، وإن لم تكن عوامل، فإنما جاءت «الواو» الجامعة منها لتجمع بين الاسمين في الإخبار عنهما، فقد أوصلت الفعل إلى العمل في الثاني، وسائر حروف العطف يتقدر بعدها العامل، فتكون في [١٧ب] حكم الحروف الداخلة على الجمل؛ فإذا قلت: «قام زيد وعمرو»، فكأنك قلت: قام زيد وقام عمرو. وإذا قلت «زيد وعمرو في الدار»، فكأنك قلت: زيد في الدار وعمرو فيها أيضًا. فصارت هذه الحروف كالداخلة على الجمل. وقد تقدم في الحروف الداخلة على الجمل أنها لا تستحق من العمل فيها ما تستحق الحروف الداخلة على الأسماء المفردة والأفعال.

* ونقيس على ما تقدم لام التوكيد، وتركهم لإعمالها في الجملة، مع أنها لا تدخل لمعنى في الجملة فقط^(٥)، بل لتربط ما قبلها من القسم بما بعدها. هذا هو

(١) نُسب هذا إلى بعض الكوفيين، وإلى المبرد في الإنصاف (ص ٢٦١). ذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين - وهو المشهور من مذهبهم - إلى أن «إلا» مركبة من «إن» و«لا» ثم خُففت «إن» وأدغمت في «لا»، فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارًا يان، وعطفوا بها في النفي اعتبارًا بلا. انظر: المقتضب (٤/٣٩٠)، والإنصاف (ص ٢٦٠)، وأسرار العربية (ص ٢٠١-٢٠٥)، والخصائص (٢/٢٧٦).

(٢) هذا مذهب البصريين. انظر: الإنصاف (ص ٢٤٩-٢٦٢).

(٣) عن البدائع (١/٣٣).

(٤) ما بين القوسين عن (ب).

(٥) تفيد هذه اللام أمرين: توكيد مضمون الجملة، وتخليص المضارع للحال عند الأكثرين. انظر: مغني اللبيب (ص ٢٥١).

الأصل فيها، حتى إنهم ليذكرونها دون القسم، فتشعر عند المخاطب باليمين، كما قال الشاعر^(١):

إني لأمنحك الصدود وإنني قَسَمًا إليك، مع الصدود لأُمِيلُ
لأنه حين قال: «لأمنحك» علم أنه قد أقسم، فلذلك قال: «قَسَمًا».

وهذا الأصل محيط بجميع أصول إعمال حروف الجر وغيرها من العوامل، وكاشف عن أسرار العمل للأفعال وغيرها من الحروف في الأسماء، ومنبّهة على سر امتناع الأسماء من أن تكون عوامل في غيرها؛ والحمد لله على ما علم.

* * *
* *
*

(١) هو الأحوص بن محمد الأنصاري، كان مقدّمًا عند أهل الحجاز وأكثر الرواة. والبيت من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز، وأولها:

يا بيتَ عاتكة النّي أتغزلُ حذرَ العدا، وبه الفؤادُ مُوَكَّلُ
إني لأمنحك.....

والبيت من شواهد الكتاب (١/ ١٩٠)، وابن يعيش (١/ ١١٦)، وهو في الخزانة (١/ ٢٤٧). قال سيبويه: «هذا باب ما يكون المصدر فيه توكيدًا لنفسه نصبًا؛ وذلك قولك: له عليّ ألف درهم عُرفًا. ومثل قول الأحوص، وإنما صار توكيدًا لنفسه؛ لأنه حين قال: (له عليّ) فقد أقرّ واعترف، وحين قال: (لأُمِيلُ) علم أنه بعد حلف، ولكنه قال: (عُرفًا وقَسَمًا) توكيدًا».

وقال الأعلام: «الشاهد فيه نصب قوله: (قَسَمًا)، ونصبه على المصدر المؤكد لما قبله من الكلام الدال على القسم؛ لأنه لما قال: إني لأمنحك الصدود، وإني إليك لأُمِيلُ، علم أنه مُحَقِّقٌ مُقَسِّمٌ، فقال: (قَسَمًا) مؤكّدًا لذلك».

ويبدو أن السهيلي قد اختصر عبارة الأعلام، وأنه لا يعني أن «قَسَمًا» توكيد للقسم المفهوم من الجملة، الأولى فحسب، بل يعني ما فهم من الجملتين.

وفي خزانة الأدب (١/ ٢٤٨): «وقال ابن جني في إعراب الحماسة: انتصاب (قَسَمَ) لا يخلو أن يكون بما تقدم من قوله: (إني لأمنحك الصدود)، أو من جملة: (إني إليك لأُمِيلُ). ولا يجوز الأول من حيث كان في ذلك الحكم بجواز الفصل بين اسم (إن) وخبرها بمعمول جملة أخرى أجنبي عنها. فثبت بذلك أنه من الجملة الثانية، وأنه منصوب بفعل محذوف دل عليه قوله: (وإني إليك لأُمِيلُ)؛ أي: أقسم قَسَمًا، وأضمر هذا الفعل. وإنما سبق الجزء الأول من الجملة الثانية، وهو اسم (إن)، وهذا واضح».

هذا، وإذا كان «قَسَمًا» توكيدًا لما فهم من الجملتين، كما ذهب إليه الأعلام، وكما تبعه السهيلي مختصرًا، فلا يكون أجنبيًا عن اسم «إن» الثانية وخبرها، ولا يكون ثمة فصل، كما يقول ابن جني.

باب الإعراب

(١٣)

مسألة

[في وقوع الإعراب آخر الكلمة]

الإعرابُ الذي هو الرفعُ والنصبُ والخفضُ محلُّه أواخر الكلمة، ولبعض النحويين في تعليل ذلك كلامٌ يُرْعَبُ عنه^(١)! والحكمة فيه عندي - والله أعلم - أن الإعراب دليلٌ على المعاني التي تلحق الاسم، نحو كونه فاعلاً أو مفعولاً وغير ذلك؛ وتلك المعاني لا تلحق الاسم إلا بعدَ حُصُولِ العلم بحقيقته ومعناه؛ فوجبَ أن لا يتقدم الإعرابُ الاسم ولا يتوسَّطه في الوجود، وأن يترتبَ بعده كما ترتب مدلوله - وهو الوصف - بعد مدلول الاسم، وهو المسمَّى الموصوف بذلك الوصف.

والله أعلم

* * *

(١) انظر: الإيضاح للزجاج، (ص ٧٦).

(١٤)

مسألة

[في الحرف والحركة]

الحركة: عبارة عن تحريك العضو الذي هو الشفتان عند النطق بالصوت الذي هو الحرف.

والحرف: عبارة عن جزء من الصوت^(١).

ومُحال أن تقوم الحركة بالحرف حتى يُقال: حرف متحرك، حقيقة^(٢)؛ لأن الحرف الذي هو جزء من الصوت عرّض عند جميع العقلاء إلا النظام^(٣)، وقوله^(٤): لا ينسق^(٥) مع الصواب في النظام؛ فإذا ثبت أن الصوت عرض والحركة عرض آخر، فقولنا: حرف^(٦) متحرك أو ساكن، مجاز؛ لأن السكون أيضًا ضد الحركة، ومحلّه محلّها، وهو العضو؛ إذ لا تقوم الحركة والسكون إلا بجسم أو جوهر. فإذا ثبت ذلك..

- **فالضمة** عبارة عن تحريك الشفتين بالضم عند النطق بالحرف، فيحدث عن ذلك صَوِيَّتٌ خَفِيٌّ مَقَارَنٌ للحرف^(٧)، فإن امتد كان « واوًا »، وإن قصر كان « ضمة » وصورتها عند حُذَاقِ الكُتّاب صورة « واو » صغيرة؛ لأنها بعض واو.

(١) انظر: سر صناعة الإعراب (٦/١).

(٢) انظر أيضًا المرجع المتقدم (٣٦/١، ٣٧).

(٣) هو أبو إسحاق إبراهيم بن سيار بن هانئ البصري، من أئمة المعتزلة. تبحّر في علوم الفلسفة، وانفرد بآراء خاصة، تابعه فيها فرقة من المعتزلة سُميت النظامية، نسبة إليه. توفي سنة (٢٣١ هـ). انظر: الأعلام (٣٦/١)، والملل والنحل للشهرستاني (ص ٥٦ - ٦٠).

(٤) قال الشهرستاني في نهاية الإقدام (ص ٣١٨): « ذهب النظام إلى أن الكلام جسم لطيف منبعث من المتكلم، ويقرّع أجزاء الهواء، فيتموج الهواء بحركته، ويتشكل بشكله، ثم يقرّع العصب المفروش في الأذن، فيتشكل العصب بشكله، ثم يصل إلى الخيال، فيعرض على الفكر فيفهم... وربما يقول: الكلام حركة في جسم لطيف على شكل مخصوص... يقول الشهرستاني: « وإنما أخذ مذهبه في هذه المسألة وغيرها من المسائل من مذهب الفلاسفة، غير أنه لم يفهم من كلامهم إلا ضجيجًا، ولم يورده نضيجًا ». هذا، وينظر: الملل والنحل (ص ٥٦) وما بعدها، وسر الفصاحة لابن سنان الخفاجي (ص ٧).

(٥) في (أ، ب): « ينشق »، بالشين. والصواب ما أثبتته.

(٦) في (ب): « للحركة ».

(٧) سقط من (ب).

- والفتحة عبارة عن فتح الشفتين عند النطق بالحرف، وحدوث الصوت الخفي الذي يُسمى فتحة أو نصبة، وإن امتدت كانت ألفاً، وإن قصرت فهي بعض ألف، وصورتها كصورة ألف صغيرة.

- وكذلك القول في الكسرة والياء وأن إحداهما بعض الأخرى، وحدوثهما عند تحرك العضو بالكسر مع مقارنة الحرف^(١).

- والسكون عبارة عن خلو العضو من الحركات عند النطق بالحرف، فلا يحدث بعد الحرف صوت، فينجزم عند ذلك؛ أي: ينقطع، فنُسَمِّيهِ جزءاً، اعتباراً بالصوت وانجزامه^(٢)، ونُسَمِّيهِ سكوناً، اعتباراً بالعضو الساكن [١٤أ].

فقولنا إذاً: فتح [١٨ب]، وضم، وكسر، وسكون، هو من صفة العضو^(٣)، وإذا سميناها رفعا ونصبا وخفضا وجزما، فهي من صفة الصوت؛ لأنه يرتفع عند ضم الشفتين، وينتصب^(٤) عند فتحهما، وينخفض عند كسرهما، وينجزم عند سكونهما.

ولهذه الحكمة عبّر أرباب الصنعة بالرفع والنصب والجزم والخفض عن حركات الإعراب؛ إذ الإعراب لا يكون إلا بعامل وسبب، كما أن هذه الصفات التي تُضاف إلى الصوت من رفع ونصب وخفض إنما تكون بسبب، وهو تحرك العضو؛ فاقتضت الحكمة اللطيفة والصنعة البديعة أن يُعبّر بما يكون عن سبب عما يكون لسبب، وهو الإعراب، وأن يُعبّر بـ «الفتح والضم والكسر والسكون» عن أحوال البناء، فإن البناء لا يكون بسبب، أعني بالسبب العامل. فاقتضت الحكمة أن يُعبّر عن تلك الأحوال بما يكون وجوده بغير آلة؛ إذ الحركات الموجودة في العضو (لا تكون بآلة)^(٥)، كما تكون الصفات المضافة إلى الصوت.

(١) في سر الصناعة (١/ ١٩): «وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضممة الواو الصغيرة. وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة».

(٢) قال الزجاجي في الإيضاح (ص ٩٣، ٩٤): «وأما الجزم فأصله القطع؛ يقال: جزمت الشيء وجزمته وبترته وجزذته وصلمته وفصلته وقطعته، بمعنى واحد. فكأن معنى الجزم قطع الحركة عن الكلمة، هذا أصله، ثم جعل منه ما كان يحذف حرف على هذا».

(٣) وازن هذا بما ذكره الزجاجي في الإيضاح (ص ٩٣).

(٤) في اللسان «نصب»: «والكلمة المنصوبة يُرْفَعُ صوتها إلى الغار الأعلى». وفي مادة «غور»: «الغار: ما خلف الفراشة من أعلى الفم. وقيل: هو الأخدود الذي بين اللّحَيْن. وقيل: هو داخل الفم».

(٥) في (أ، ب)، والبدائع: «لا تكون إلا بآلة». ولا يستقيم المعنى عليه.

فمن تأمل هذه الحكمة من أرباب الصناعة، رأى من بُعد غورهم، ودقة أذهانهم،
ورجاجة أحلامهم، وثقابة^(١) أفهامهم - ما يستدل به على أنهم مؤيدون بالحكمة
في جميع أغراضهم وكلامهم.

ولعلنا أن نعطف عنان الكلام بعد هذا إلى الخفض وتسميتهم إياه جرًّا، والتكلم
على صورته في الخط، إلى غير ذلك مما يليق ذكره بذلك المقام، والله تعالى
المستعان.



(١) أي: نفاذاها وبلوغها؛ ففي مختار الصحاح « ثقب »: « وَثَقَبَتِ النَّارُ: اتَّقَدَّتْ. وبابه دخل، وثقابة
أيضًا - بالفتح - يعني نفاذاها وبلوغها ».

(١٥)

مسألة

[في التنوين]

قوله: « تَنْفَرِدُ الْأَسْمَاءُ بِالْخَفْضِ وَالتَّنْوِينِ »^(١).

قال بعضهم في حَدِّ التنوين: نون ساكنة تلتحق أواخر الأسماء المتمكنة^(٢).

وتصحیح هذه العبارة عندي أن يقال: « التنوين: إلحاق الاسم نوناً ساكنة »^(٣)؛ لأن « التنوين » مصدر « نَوَّنْتُ الحرف »؛ أي: أَلَحَقْتُهُ نوناً، كما أن « التَّعِيل » مصدر « نَعَّلْتُ الرَّجُلَ »: إذا جعلتُ لها نَعْلًا؛ وليس « التَّعِيل » هو « النَّعْل »؛ وكذلك « التنوين » ليس هو « النون » بمجردِها، وهذا يَطَّرِدُ في الحروف، تقول: « سَيَّئْتُ الكلمة »؛ أي أَلَحَقْتُ بها سيناً^(٤)، و « كَوَّفْتُهَا »^(٥)؛ أي: أَلَحَقْتُ بها كافاً، ومن الزاي: « زَيَّيْتُهَا » - في قول بعضهم - والصحيح: « زَوَّيْتُهَا »؛ حُكِيَ عن بعض الأعراب أنه قال: « إنها زاي فزوَّها »^(٦).

فإن قيل: ما الحكمة في إلحاق هذه النون الأسماء، وسقوطها في الوقف، وإبدالها ألفاً في حال النصب، وغير ذلك من أحوالها؟

فالجواب: أن أكثر مسائل هذا الباب قد تكلم الناس فيه بحكمة وصواب، إلا أشياء أغفلوها، منها مسائل كثيرة من باب « ما ينصرف وما لا ينصرف » ونُتِفَ^(٧) في

(١) الجمل (ص ١٨). (٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢٩/٩).

(٣) قال ابن يعيش (٢٩/٩): « فالتنوين: مصدر، غلب حتى صار اسماً لهذه النون ».

(٤) قال الرضي في شرح الشافية (٣/٧٥): « وأما جيم وشين وعين، فعينها ياء، نحو: بيت وديك؛ إذ الياء موجودة، ولا دليل على كونها واوًا ».

(٥) قال الرضي أيضاً: « وما ثانيه ألف من هذه الأسماء وبعده حرف صحيح نحو: دال ذال صاد ضاد كاف لام... فجعلها في الأصل واوًا أولى من جعلها ياء؛ لأن باب (دار ونار) أكثر من باب (ناب وغاب)، فتقول: ضَوَّدْتُ ضَادًا، وكَوَّفْتُ كَافًا... ».

(٦) في اللسان « زوي » نقلاً عن ابن جني: « ولو اشتقت منها (فعَلْتُ) لقلَّتْ زَوَّيْتُ، قال: وهذا مذهب أبي علي. ومن أمالها قال: زَيَّيْتُ زَايًا... ». وفي اللسان أيضاً: « وقال زيد بن ثابت في قوله ﷻ: ﴿ نُنِيشُهَا ﴾ [البقرة: ٢٥٩] قال: هي زاي فزيها؛ أي: اقرأها بالزاي ».

(٧) أي: أشياء، ففي المصباح المنير « نتف »: « أفاده نُتِفَةٌ من علم؛ أي: شيئاً ».

أبواب أخر، لعلنا - إن شاء الله تعالى - أن نكشف عنها، ونسفي منها، ونقدّم لها^(١) ههنا أصلاً، فنقول: التنوين فائدته التفرقة بين المنفصل والمتصل^(٢)، فلا يدخل في الاسم إلا علامة لانفصاله مما بعده، ولذلك يكثر في النكرات لفرط احتياجها إلى التخصيص بالإضافة؛ فإذا لم تُضَفْ احتاجت إلى التنوين تنبيهاً على أنها غير مضافة، ولا تكاد المعارف تحتاج إلى ذلك إلا فيما قل من الكلام، لاستغنائها في أكثره عن زيادة تخصيص، وما لا يُتصوّر فيه الإضافة بحال كالمضمر والمبهم لا يُنَوّن بحال، وكذلك ما دخلته الألف واللام لا يحتاج إلى التنوين في شيء من الكلام^(٣).

وهذه علة عدمه في الوقف؛ لأن الموقوف عليه لا يكون مضافاً إلى غيره؛ إذ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، ولا يُوقف على بعض الاسم دون بعض، وبالله التوفيق.

فإن قيل: ما الحكمة في اختيار « النون » الساكنة لهذا المعنى دون سائر الحروف؟

فالجواب: [١٩ب] أن الأصل في الدلالة على المعاني الطارئة على الأسماء حروف المد واللين، وأبعاضها - وهي الحركات - متى قُدِّرَ عليها فهي أخف من غيرها، ومتى لم يمكن كان أشبه الحروف بها وأقربها إليها أولى بذلك مما هو أبعد منها. وأواخر الأسماء المعربة قد لحقتها حركات الإعراب، فلا يصح أن يلحقها علامة للانفصال إلا غير الحركات (وغير حروف المد واللين؛ لأن)^(٤) حروف

(١) سقط من (ب).

(٢) في الإيضاح للزجاجي (ص ٩٧): « وقال بعض الكوفيين: التنوين فاصل بين المفرد والمضاف ». ويبدو أن السهيلي قد تأثر بهذا القول؛ ذلك أنه يرى أن النون مطلقاً إذا لحقت الكلمة - سواء أكانت هذه الكلمة اسماً أم فعلاً أم حرفاً - فإنها تدل على انفصالها مما بعدها، فلم يقصر هذه الوظيفة على نون التنوين، بل مثلها في هذا نون الوقاية وغيرهما. انظر: دراستنا عن السهيلي (ص ٣٤٣) وما بعدها، والروض الأنف (٢/ ٢١٠).

(٣) من هذا الإحصاء للمعارف لا يبقى إلا العلم، وللسهيلي فيه أصل، وهو أن حكم العلم حكم سائر المعارف في الاستغناء عن التنوين، وأنه إذا نُونَ عِلْمٌ فَلِجَلَّةٍ، وقد يُترك صرفه مع استيفائه لهذه العلة. وقد أملى فيما لا ينصرف مسألة تضمنها كتابه « الأمالي ». انظر من (ص ١٩ - ٣٩).

(٤) سقط من (ب).

المد واللين هي أنفُس الحركات^(١) إلا أنها مُدَّت، وطُوِّل بها الصوت، على ما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

فإذا لم يمكن الحركة، ولا ما هي بعضها من الحروف، فأشبه الحروف بحروف المد واللين « النون » الساكنة لخفائها وسكونها^(٢)، وأنها من حروف الزيادة^(٣)، وأنهم قد جعلوها من علامات الإعراب في الأمثلة الخمسة، فاخترت علامة لتمكن الاسم^(٤)، وتنبهًا على انفصاله؛ ولهذا لا نجد فعلًا منونًا أبدًا، لاتصاله بفاعله واحتياجه إلى [١٥] ما بعده.



(١) انظر: أسرار العربية لأبي البركات الأنباري (ص ٣٥).

(٢) قال سيويو (٤١٥ / ٢): « وتكون النون مع سائر حروف الفم حرفًا حقيقًا مخرجه من الخياشيم ».

(٣) انظر: المقتضب (٢١٩ / ١)، (١٦٧ / ٣) في مشابهة النون للواو والياء.

(٤) لقد عدل السهيلي عن هذا القول في كتابه الأمالي، وهو كتاب جمع مسائل أملاها السهيلي بعد كتاب النتائج الذي نحن بصددده، ومن المؤلف أن يكون للعالم في المسألة الواحدة رأيان فأكثر، يقول السهيلي في الأمالي (ص ٢٥): « وليس دخول التنوين في الأسماء علامة للتمكن، كما ظنَّ قوم؛ فإن العرب لا تريد أن تُشعر المخاطب بتمكن اسم، ولا أيضًا التمكن معنى تحتاج إلى بيانه وإعلام المخاطب به، ولا أيضًا (قِرْطَعَبَة) و (هُدَيْد) و (دُرْدَاقِس) - وهي كلمات منصرفة - بأكثر تمكَّنًا في الكلام من (أحمر) و (أشقر) و (بيضاء) و (حساء)، بل هو أكثر تمكَّنًا في الكلام، وهم له أكثر استعمالًا ».

(١٦)

مسألة

[في التصغير]

قوله: « تنفرد الأسماء بالتصغير »^(١).

والتصغير: عبارة عن تغيير الاسم ليدلّ على صغر المسمى وقلة أجزائه؛ إذ الكبير ما كثرت أجزاؤه، والصغير بعكس ذلك.

فإن قيل: وما الحكمة في أن ضُمَّ أوله، وفتَحَ ثانيه، وزيدَتْ فيه ياءٌ ثالثة، وقد كان يُمكن في لفظ التصغير ضُروبٌ من التغيير غير هذا؟

فالجواب: أن التصغير هو تقليل أجزاء المُصغَّر بخلاف الجمع، فهو مقابل لما جُمِعَ على « فعالل »؛ لأنه ضده، وقد زيد في جمع « فعالل » ألفٌ ثالثةٌ، فزيد في التصغير « ياء » ثالثة في أضعاف الكلمة^(٢)، ولم تكن آخرًا مثل علامة التأنيث؛ لأن الزيادة في اللفظ إنما تكون على حسب الزيادة في المعنى^(٣)؛ والصفة التي هي صغر الجسم لا تختص بجزء منه دون جزء، بخلاف صفة التأنيث فإنها مختصة في جميع الحيوانات بطرف يقع به الفرق بين الأنثى والذكر، فكانت العلامة في اللفظ (المنبئة عن معنى التأنيث طرفًا في اللفظ)^(٤). بخلاف « الياء » في التصغير فإنها منبئة عن صفة واقعة على جملة المصغَّر.

وكانت « ياء »، ولم تكن ألفًا؛ لأن الألف قد اختصَّت بجمع الكثير، وكانت به أولى كما كانت الفتحة التي هي أختها بذلك أولى؛ لأن الفتح يُنبئ عن الكثرة، ويُشار به إلى السعة، ولذلك تجد الأخرس والأعجم بطبعه إذا أخبر عن شيء كثير، فتح شفتيه، وباعد ما بين يديه.

وإذا كان الفتح يُنبئ عن السعة والكثرة، فالضم الذي هو ضده يُنبئ عن القلة

(١) الجمل (ص ١٨)، ونصه: « تنفرد الأسماء بالخفض والتنوين ودخول الألف واللام عليها، والنعت والتصغير، والنداء ».

(٢) انظر: أسرار العربية (ص ٣٦٢)، وشرح الشافية للرضي (١/ ١٩٣).

(٣) انظر: الخصائص لابن الجني (١/ ٢٢٤، ٢٢٥).

(٤) سقط من (ب).

والحقارة؛ ولذلك تجد المُقْلَل للشيء يشير إليه بضم فم أو يد، كما فعل^(١) رسول الله ﷺ حين ذكر الساعة التي في يوم الجمعة، وأشار بيده يُقلِّلها؛ لأنه ضمَّ بين إبهامه وإصبعه ﷺ. وهذا بين في الحكمة لمن تأمله، نافع في التعليل لمن حصَّله.

وأما « الواو » فلا معنى لها في التصغير لوجهين:

- أحدهما: دخولها في ضرب مع الجموع نحو « الفعول »، فلم يكونوا ليجعلوها علامة في التصغير، فيلتبس التقليل بالتكثير.

- والثاني: أنه لا بد من كسر ما بعد علامة التصغير إذا لم يكن حرف إعراب، كما كُسِر ما بعد علامة التكثير في نحو « مَفَاعِل »؛ ليتقابل اللفظان كما تقابل المعنيان. وكثيراً ما تفعل العرب ذلك، تُوازن ما بين اللفظين إذا كان معناهما متضادين^(٢)؛ ألا ترى أن « عَلِمَ » على وزن « جَهْل »، و « رَوِيَ » على وزن « عَطِش »، و « شَرُفَ » فهو شَرِيف، على وزن « وَضِعَ » فهو وَضِيع؟! وهذا أكثر في كلامهم من أن يحصى^(٣)، فلم يمكن إدخال « الواو » مكان « الياء » [٢٠ب]؛ لئلا يخرج منها إلى الكسر الذي هو ضدها.

وإذا امتنعت الواو - والألف قد اختص بها الجمع - فلم يبقَ إلا الياء. وقد^(٤) جعلت مفتوحاً ما قبلها من أجل الضمة التي هي^(٥) في أول الكلمة؛ لئلا يخرج من ضم إلى كسر، والله أعلم.



(١) أخرجه البخاري في كتاب الجمعة (١٦/٢).

(٢) انظر: الكتاب (١٠٦/٢)، والمنصف (٨٨/٢)، والمقتضب (٢٣٧/٢).

(٣) انظر: الخصائص (٣٨٩/٢).

(٤) عن (ب).

(٥) سقط من (ب).

(١٧)

مسألة

[في اختصاص الجزم بالأفعال والخفض بالأسماء]

سؤالهم عن امتناع دخول الجزم في الأسماء والخفض في الأفعال، سؤال غير لازم عند شيخنا^(١) (أبي الحسين)^(٢) رحمه الله تعالى^(٣)؛ لأن المعاني المدلول عليها في الأسماء ثلاثة أقسام: مخبر عنه، وداخل في حديث غيره، ومضاف إليه؛ فلا يحتاج إلى إعراب رابع؛ لأنه لا مدلول له.

وكذلك الأفعال، المعاني المدلول عليها ثلاثة أقسام: فعل واقع موقع الاسم فله الرفع، وفعل في تأويل اسم فله النصب؛ لأن الرفع والنصب من إعراب الأسماء، فاستحققه من الأفعال ما هو في تأويل اسم أو واقع موقع اسم، (وفعل لا في تأويل اسم ولا واقع موقع اسم)^(٤) فله الجزم؛ لأن الجزم ليس من إعراب الأسماء^(٥).

وليست هذه عبارة الشيخ (أبي الحسين)^(٦) في الأفعال، ولكنه قال: «الأفعال واجبٌ وممكنٌ ومُنتَفٍ، أو في حكم المنتفي، فالرفع للواجب، والنصب للممكن، والجزم الذي هو عدم الحركة للمنتفي أو ما هو في حكمه».

وكل ما قاله صحيحٌ إلا قوله: «لا يحتاج في الأسماء إلى رابع، ولا في الأفعال».

فإن للسائل أن يقول: لم أَرِدْ إعراباً رابعاً، وإنما أردتُ أن يكون الجزم بدلاً من الخفض، والخفض بدلاً من الجزم. فيجيب حينئذ بما اعتلَّ به النحويون من اختلال الأسماء عند ذهاب الحركة والتنوين^(٧)، مع أن الأسماء أخف، فكانت أحمل لثقل الحركة، والأفعال بعكس ذلك.

(١) هو ابن الطراوة، وقد تقدم التعريف به في المسألة العاشرة.

(٢) سقط من (ب).

(٣) عن (ب).

(٤) سقط من (ب).

(٥) انظر: الكتاب (٣/١)، والإيضاح للزجاجي (ص ١٠٢، ١٠٧)، والاقتراح للسيوطي (ص ١٦).

(٦) سقط من (ب).

(٧) قال سيبويه في الكتاب (٣/١): «وليس في الأسماء جزم لتمكنها، وللحاق التنوين، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة». وهذا هو القول المعتمد عند أصحابه كما قال الزجاجي في الإيضاح.

(١٨)

مسألة

[في الإضافة]

قوله: « ولم تُخَفَضْ الأفعال؛ لأن الخفض لا يكون إلا بالإضافة »^(١).

هذا لا يلزم؛ لأن نصب الأفعال ورفعها لم يكن بعوامل الأسماء، فيلزم مثل ذلك في خفضها لو خُفِضَتْ، ولكن العلة ما قدمناه.

وقوله: « ولا معنى للإضافة إلى الأفعال؛ لأنها لا تملك شيئاً، ولا تستحقه »^(٢).. صحيح من وجه الخبر، ساقط من [١٦ أ] جهة التعليل؛ لأن عدم الملك والاستحقاق ليس علة في وجوب انتفاء الإضافة، وإنما العلة في ذلك أن الأفعال عبارات عن وقوع أحداث، وإنما الإضافة إلى المعبر عنه لا إلى أنفُس العبارات، والإخبار عن المشار إليه لا عن التلويحات والإشارات. فاستحالت إضافة الأسماء إلى الأفعال^(٣).

فإن قيل: إن ظروف الزمان أسماء قد أُضيفت إلى الأفعال؟ نعم، وأُضيفت إليها أسماء آخر كـ « حيث »^(٤) و « رَيْثٌ » و « ذي » من: ذي تسلم، و « آية » من قوله^(٥):

بآية ما يُجِبُّون الطَّعَامَاً^(٦)

فالجواب: أنه ما أُضيف إلى الأفعال شيء في الحقيقة، وإنما أُضيفت هذه وما هو في معناها من الأسماء التي تقدم ذكرها إلى الاسم الذي اشتق منه الفعل، وهو الحدث؛ وذلك أن ظروف الزمان إنما تُذكر من أجل الأحداث الواقعة فيها، فتُضاف إليها؛ إذ هي أوقات لها. وربما أُضيفت إلى الحدث، وليست بوقت له، لا تصالها بوقته، فتُضاف

(١) الجمل (ص ١٨). وقد نُسب هذا للأخفش. انظر: الإيضاح للزجاجي (ص ١١٠).

(٢) الجمل (ص ١٨). وانظر: الإيضاح (ص ١٠٨، ١٠٩).

(٣) نسب هذا إلى الأخفش أيضاً. انظر: الإيضاح (ص ١٠٩، ١١٠).

(٤) انظر: الكتاب (١/ ٥٤)، والمقتضب (٣/ ١٧٥، ١٧٦).

(٥) هو يزيد بن عمرو بن خويلد الكلابي، شاعر جاهلي فارسي، له أخبار.

(٦) صدره:

أَلَا مَن مَّبْلَغٌ عَنِّي تَمِيمًا

والبيت في الكتاب (١/ ٤٦٠)، والإيضاح للزجاجي (ص ١١٢)، والخزانة (٣/ ١٣٨).

إليه لتُخصَّص وتُعرَّف بالإضافة إليه، وإن لم يكن واقعاً فيها، نحو قوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ف « الليلة » من ظروف الزمان، وقد أُضيفت إلى « الصيام »، وليس بواقع فيها.

فلما كان جائزاً في بعض الكلام أن يُضَاف الظرفُ إلى الاسم الذي هو الحدث - وإن لم يكن واقعاً فيه - أضافوه إلى الفعل لفظاً^(١)، وهو مضاف إلى الحدث معنى، وأقحم لفظ الفعل إحرازاً للمعنى، وتحصيئاً للغرض، ورفعاً لشوائب الاحتمال، حتى إذا سمع المخاطب قولك: « يومَ قام زيد »، علم أنك تريد: اليوم الذي قام فيه زيد. ولو قلت مكان قولك: « ليلة الصيام »: « ليلة صام زيد »، ما كان له معنى إلا وقوع الصيام في الليل. فهذا الذي حملهم على إقحام لفظ الفعل عند إرادتهم إضافة الظروف إلى الأحداث، وقس على ذلك المبتدأ والخبر^(٢).

- وأما « رَيْثَ » فبمنزلة الظرف، وقد صارت في معناه^(٣). وكذلك « حيث » و « ذي تسلم »؛ لأن المعنى في قول بعضهم: « اذهب بوقتِ ذي تسلم »؛ أي: ذي سلامتك. فلما حذفت المنعوت، وأقمت النعت مقامه، أضفته إلى ما كنت تضيف إليه المنعوت وهو الوقت.

(١) يوافق في هذا سيبويه، الذي ذهب إلى أن « آية » مضافة إلى « تحبون » و « ما » لغو. ولا تأويل عنده بمصدر صناعة.

وقد أنكر المبرد عليه هذا، ذاهباً إلى أن « ما » والفعل مصدر، وأجاز الأعلام الأمرين، بئيد أن السهيلي قد أبان عن حقيقة هذه الإضافة، وأنها إلى المصدر، ومع ذلك لفظ الفعل مقصود - كما قال - لتحصيل المعنى وإرادة الظرفية.

انظر: الكتاب (١/ ٤٦٠، ٤٦١)، والخزانة (٣/ ١٣٨)، والإيضاح (ص ١١٣، ١١٤).

(٢) كذا في (أ، ب)، والبدائع (١/ ٣٨).

ولا أدري ما صلة هذا بما قبله، ولعل صوابها: « وفس على ذلك الأسماء الأخر »؛ يعني الأسماء التي ذكرها من نحو: « آية، وذي، وريث ».

(٣) في اللسان « ريث »: « الرِّيث: الإبطاء، راثَ يَريثُ رَيْثاً: أبطأ... وقال اللحياني، عن الكسائي والأصمعي: ما قعدتُ عنده إلا رَيْثَ أعْقَدُ شِسْعِي - بغير أن - ويُستعمل بغير (ما) ولا (أن)، وأنشد الأصمعي لأعشى باهلة:

لا يَصْعَبُ الأمرُ إلا رَيْثَ يَرْكُبُهُ وكلُّ أمرٍ سوى الفحشاءِ يَأْتِمِرُ

وهي لغة فاشية في الحجاز... ويقال: ما قعد فلانٌ عندنا إلا رَيْثَ أن حدثنا بحديث ثم مرَّ؛ أي: ما قعد إلا قدر ذلك. وفي الحديث: فلم يلبث إلا ريثما قلت؛ أي: إلا قدر ذلك ».

هذا^(١) أحد قولَي السيرافي^(٢)، وهو عندي على الحكاية، حكوا قول الداعي: «تسلم»، كما تقول: «تعيش» و «تبقى»، فقولهم: «اذهب بذِي تسلم»؛ أي: اذهب بهذا القول مني، ولم يقولوا: «اذهب بتسلم»؛ لئلا يكون اقتصارًا على دعوة واحدة، ولكن قالوا: «بذِي تسلم»؛ أي: بقول يُقال فيه: «تسلم»، أو يجمع معانيه «تسلم»؛ فوصفوا القول بذِي تسلم، يريدون هذا المعنى، وحذفوا القول المنعوت بـ «ذِي»؛ اكتفاءً بدلالة الحال عليه. نحو من هذا قول كُثَيِّر^(٣):

وَأَنْ تَأْمُرِنِي بِالَّذِي فِيهِ أَفْعَلُ^(٤)

أي: بالأمر أو بالقول الذي فيه هذا الكلام.

- وأما «آية ما تُحِبُّونَ الطعاما»، فالآية هي العلامة، وهي ههنا بمعنى الوقت؛ لأن الوقت علامة للمؤقت^(٥)، وبالله التوفيق.

(١) قال السيرافي في شرحه للكتاب (٢٨/١، ٢٩): «وأما قولهم: (اذهب بذِي تسلم)، ففسر العلماء معناه، فقالوا: اذهب بسلامتك. والذي جَوَّزَ عندي إضافته إلى الفعل أن معنى (ذِي) إنما هو لذات الشيء، كما تقول: مررت برجل ذي مال، فذِي هو الرجل، وهو نعت، وأضفته إلى مال؛ فإذا قلت: اذهب بذِي تسلم؛ أي: بيوم ذِي تسلم، أو بوقت ذِي تسلم؛ فذو هو اليوم والوقت، فلذلك جاز إضافته إلى (تسلم)، وأقمته مقام اليوم؛ فافهم هذا فإنه لطيف جدًا.

وقال بعض أهل العلم: إن (ذِي) بمنزلة الذي، كأنك قلت: اذهب بالذِي تسلم، والهاء محذوفة، وهو مصدر تقديره: بالسلامة التي تسلمها، وذكر؛ لأنه أراد السلام، وإن لم يُستعمل.

(٢) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان؛ كان أبوه مجوسياً فأسلم، وسُمي عبد الله. أخذ اللغة عن ابن دريد، والنحو عن ابن السراج ومبرمان، وقرأ القرآن على ابن مجاهد. وكان بصيراً بمذهب أبي حنيفة، وقد تصدَّر أبو سعيد لإقراءات القراءات والنحو والعروض والفقه والحساب. وكان رأساً في النحو زاهداً. من تصانيفه: شرح الكتاب، وأخبار النحويين البصريين. توفي في رجب سنة (٣٦٨ هـ) عن ثمانين - أو أربع وثمانين - سنة. انظر: العبر للذهبي (٢/٣٤٧)، ونزهة الألباء (ص ٣٧٩)، والإنباه (١/٣١٣).

(٣) هو أبو صخر كُثَيِّر بن عبد الرحمن الخزاعي الشاعر المشهور، وصاحب عَزَّة، وأحد عشاق العرب المشهورين توفي سنة (١٠٥) انظر: وفيات الأعيان (٣/٢٦٥).

(٤) البيت في ديوانه، نشر هنري بيرس (١/٢١٢)، وصدره:

بأن تجعل لي بيني وبينك موعداً

من أبيات ثلاثة، ذكرها الجاحظ أيضاً في المحاسن والأضداد (ص ٢٥٣، ٢٥٤).

(٥) قال السيرافي في شرح الكتاب (٢٨/١): «أما (آية) فإنها جاز إضافتها؛ لأنها بمنزلة الوقت، وذلك أن الوقت إنما جعل ليُعلم ترتيب الحوادث في كونها وما يتقدم منها وما يتأخر، وما يقترن وجوده بوجود غيره، والمقدار الذي بين وجود المتقدم منها والمتأخر؛ فصار ذكر الوقت علماً له، وقع أو لم يقع، وما يقترن وجوده بوجود غيره يكون أحدهما علامة لكون الآخر وقتاً له. ويدل على هذا أنك إذا قلت: إذا أذن المؤذن فاتني، فيصير أذان المؤذن وقتاً لإتيانه وعلامه له؛ كما أنك لو قلت: إذا كان يوم كذا فاتني، فقد =

* وليس جميع ظروف الزمان يجوز إضافته إلى الفعل؛ بل ذلك يختص ببعضها.
- فما كان منها مفردًا متمكنًا جاز إضافته إليها^(١).

- وما كان مثني نحو «يومين» و «ساعتين»، لم يجر إضافته إلى الفعل؛ لأن الحدث إنما يقع مضافًا لظرفه الذي هو وقت له، فلا معنى لذكر وقت آخر. ووجه آخر: وهو أن الجملة المضاف إليها هي^(٢) نعت للظرف في المعنى، فقولك: «يوم قام زيد»، كقولك: «يومٌ قام زيد فيه» في المعنى، والفعل لا يدخله التثنية، فلا يصح أن يُضاف إليه الاثنان، كما لا يصح أن يُنعت الاثنان بالواحد. ووجه ثالث: وهو أن قولك: (قام زيد يوم قام عمرو)^(٣) لا يصح إلا أن يكون جوابًا لـ «متى»، و «اليومان» جواب لـ «كم»، وما هو جواب لـ «كم» لا يكون جوابًا لـ «متى» أصلًا، فإن أضفت اليومين إلى الفعل صرت مُناقضًا، لجمعك بين الكمية وبين ما لا^(٤) يكون إلا لـ «متى».

- فأما الجمع نحو «الأيام» فربما جاز إضافتها إلى الفعل؛ لأنها قد يراد بها معنى المفرد كـ «الشهر» و «الأسبوع» و «الحَوْل» وغير ذلك.

* وكذلك إن كان غير متمكن كـ «قبل» و «بعد»، فإنك لو أضفتها إلى الفعل لاقتضت إضافتها إليه ما يقتضيه قولك: «يوم قام زيد»؛ أي: اليوم الذي قام فيه، وذلك محال في «قبل» و «بعد»؛ لأنه يؤول إلى إبطال معنى القبلية والبعدية.
* وأما «سَحَر» - ليوم بعينه - فيمنع من إضافته إلى الفعل ما فيه من معنى الألف واللام. فقس على هذا الأصل ما يُضارعه [١٧أ] من الكلام.

= جعلت ذلك اليوم وقتًا لإتيانه وعلامة. كذلك إذا قال: (بأية يقوم) فقد جعل (يقوم) وقتًا لما يريد، فيصح أن يضيف العلامة إلى الفعل، كما تضيف الوقت؛ لأنها في التحصيل يؤولان إلى شيء واحد. هذا وانظر: الإيضاح للزجاجي (ص ١٠٧، ١٠٨).

(١) قال أبو حيان في الارتشاف، ورقة (٨٩٧): «فشرط إضافة أسماء الزمان أن تكون مبهمة، ويشمل ما لا يختص بوجه ما كـ: حين ومدة وزمن، وما يختص بوجه دون وجه كـ: غداة وعشية. فلو تخصص بتعريف كسحر - من يوم بعينه - أو كان محدودًا بالتثنية كـ: يومين، لم يجر إضافته خلافًا لابن كيسان في المثني، فإنه يجوز عنده إضافته إلى الجمل. والصحيح أنه لم يسمع».

(٢) سقط من (ب).

(٣) في (أ) مكان ما بين القوسين: «يوم قام زيد» وفي (ب): «قام زيد يوم قام زيد». وفي البدائع (٣٩/١): «قام زيد يومًا قام عمرو». ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٤) سقط من (ب).

(١٩)

مسألة (١)

من باب معرفة علامات الإعراب

قوله: «الواو: علامة الرفع في خمسة أسماء معتلة»^(٢).

اعتلال^(٣) هذه الأسماء على غير قياس؛ إذ كان قياس «الواو» إذا تحركت، وانفتح ما قبلها أن تنقلب ألفاً، فيكون الاسم مقصوراً، وهذه الأسماء حُذفت أواخرها في حال الإفراد والانفصال عن الإضافة^(٤).

قال لي بعض أشياخنا في^(٥) تعليل الحذف: إن التنوين لما أوجب حذف الألف المنقلبة لالتقاء الساكنين، حذفوها رأساً، كما قال الأول [٢٢ب]:

رَأَى الْأَمْرَ يُفْضِي إِلَى آخِرٍ فَصَيَّرَ آخِرَهُ أَوَّلًا^(٦)

فإذا أضيفت وزالت علة التنوين، رجعت الحروف المحذوفة، وكان الإعراب فيها مُقَدَّرًا كما هو مُقَدَّر في الأسماء المقصورة. وقد قال بهذا القول طائفة من النحويين^(٧).

(٢) الجمل (ص ١٨).

(١) سقط من (ب).

(٣) سقط من (ب).

(٤) أصل أب، وأخ؛ أبو وأخو - بزنة فَعَلَ، بفتحتين - لا يختلفون في ذلك، فكان قياس الإعلال أن لا تحذف اللام، مثل: عصا ورحى.

(٥) سقط من (ب).

(٦) ذكره صاحب العقد الفريد (٢/ ٢٥٣) في أبيات أربعة، قال: «ولبعضهم»، ولم يُسمَّه، أولها:

يُمَثِّلُ ذُو الْعَقْلِ مِنْ نَفْسِهِ مَصَائِبُهُ قَبْلَ أَنْ تَنْزِلَا

ورواية البيت فيه:

رَأَى الْهَمَّ

وقد ذكر ابن جني في مواضع من الخصائص أن أبا علي حدثه به غير دَقَّة. انظر (١/ ٢٠٩)، (٢/ ٣١، ١٧٠). وانظر: الأشباه والنظائر (١/ ٢٧٧).

(٧) هو مذهب سيويه وأبي الحسن الأخفش - في أحد قوليهِ -؛ قال ابن يعيش (١/ ٥٢): «وقد اختلفوا في هذه الحروف، فذهب سيويه إلى أنها حروف إعراب، والإعراب فيها مُقَدَّر كما يُقَدَّر في الأسماء المقصورة، وإنما قلبت في النصب والجر للدلالة على الإعراب المقدر فيها... وذهب الأخفش إلى مثل مذهب سيويه». وانظر: الإنصاف (ص ١٧).

والأمر فيها عندي: أنها علامات إعراب، وليست حروف إعراب، والمحذوف منها لا يعود إليها في الإضافة، كما لا يعود المحذوف من « يد » و « دم ».

وبرهان ذلك: أنك تقول: « أخي » و « أبي » إذا أضفت إلى نفسك، كما تقول: « يدي » و « دمي »؛ لأن حركات الإعراب لا تجتمع مع ياء المتكلم، (كما لا تجتمع ^(١) معها واو الجمع، فلو كانت الواو في « أخوك » حرف إعراب لقلت في الإضافة إلى نفسك: « هذا أخي »، كما تقول: « هؤلاء مُسَلِّمِي »، فتدغم الواو في الياء؛ لأنها حرف إعراب عند سيبويه ^(٢)، وهي عند غيره علامات إعراب ^(٣).

فإذا كانت « واو » الجمع ثبتت مع « ياء » المتكلم وهي زائدة، [وهي] ^(٤) علامة إعراب عند بعض النحويين - فكيف يحذف ما هو « لام » الفعل، وأحق بالثبات منها؟! فقد وضح أنها ليست الحروف المحذوفة الأصلية.

* * *

فإن قيل: فلم كان إعرابها بالحروف دون الحركات؟ ولم أُعلت بالحذف دون القلب خلافاً لنظائرها مما علته كعلتها، وهي الأسماء المقصورة؟

قلنا: في ذلك جواب فلسفي لطيف، وهو أن اللفظ جسد، والمعنى روح، فهو تبع له في صحته واعتلاله، والزيادة فيه والنقصان منه، كما أن الجسد مع الروح كذلك؛ فجميع ما يعتري اللفظ من زيادة فيه أو حذف، فإنما هو بحسب ما يكون في المعنى، اللهم إلا أن يكثر استعمال كلمة، فيحذف منها تخفيفاً على اللسان لكثرة دورها فيه، ولعلم المخاطب بمعناها ^(٥)، كقولهم: « أيّش ^(٦)؟ »، و « لم أبُل ^(٧) ».

(١) في (ب): « كما تجتمع ».

(٢) انظر: الكتاب (٤/١)، والإيضاح (ص ١٣٠)، والإنصاف (ص ٣٣).

(٣) في الإنصاف (ص ٣٣): « ذهب الكوفيون إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع، بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة، في أنها إعراب. وإليه ذهب أبو علي قطرب بن المستنير ». وقد ذكر أبو البركات آراء العلماء في هذه المسألة بصريين وكوفيين.

(٤) ما بين القوسين عن بدائع الفوائد (١/٦٩) ط. عالم الفوائد [الناشر].

(٥) انظر: الكتاب (١/١٤٨)، وشرح السيرافي للكتاب (١/١٩) عند الحديث عن رأي الخليل في (لن)، والمحتسب (١/٣٧).

(٦) أصلها: « أي شيء؟ »، حذفت الياء الثانية من « أي » تخفيفاً، والهمزة من « شيء » بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها، وأعلت إعلال « قاضي ». قد استعملها الرضي مراراً. انظر: الشافية (١/٧٤).

(٧) قال سيبويه (٢/٣٩٢): « وسألته عن قولهم (لم أبُل) فقال: هي من (باليث)، ولكنهم لما أسكنوا =

- وهذه الأسماء الخمسة مضافة في المعنى، فإذا قُطعت عن الإضافة وأُفردت، نَقَصَ المعنى، فنقص اللفظ تبعاً له، مع أن أواخرها حروفٌ علة، فلا بُدَّ من تغييرها إما بقلب وإما بحذف، وكان الحذف فيها أولى لما قدمنا.

وكان ينبغي على هذا أن يَتِمَّ لفظُها في حال الإضافة كما تَمَّ معناها، إلا أنهم كَرِهُوا أن يُخْلُوا «الخاء» من «أخ»، و«الباء» من «أب» من الإعراب الحاصل فيها؛ إذ ليس في الكلام ما يكون حرفَ إعراب في حال الإفراد، ولا يكون حرفَ إعراب في حال الإضافة، فجمعوا بين الغرضين^(١)، ولم يُبطلوا أحد القياسين، فمكَّنوا الحركات التي هي علامات الإعراب في الإفراد، فصارت حروف مدٍّ ولين في الإضافة.

وقد تَقَدَّمَ أن الحركة بعض الحرف الذي هو حرف المد، فالضمة إذاً التي هي علامة الرفع في قولك «أخ»، هي بعينها علامة الرفع في «أخوك»، إلا أن الصوت بها مُدٌّ^(٢)، لِيَتَمَّوُا اللفظ كما تَمَّوُا المعنى بالإضافة إلى ما بعد الاسم، ولم يحتاجوا مع تطويل حركات الإعراب إلى إعادة ما قد حُذِفَ من الكلمة رأساً، كما لا يُعاد ما حُذِفَ من «يد» و«دم».

- وأما التثنية فإنهم صَحَّحُوا اللفظ فيها بإعادة المحذوف تنبيهاً على الأصل الذي^(٣) هو الانقلاب إلى الألف، فقالوا: «أخوان» و«أبوان»، كما قالوا: «عَصَوَان» و«رَجَوَان»^(٤)، لأن قياسه في الأصل كقياسه، بخلاف «يد» و«دم» فإن الأصل فيهما: يَدِيَّ ودُمَيَّ^(٥)، فلم يكن بابهما كباب «عصا» و«رجا»، فاستمر

=اللام حذفوا الألف؛ لأنه لا يلتقي ساكنان. وإنما فعلوا ذلك في الجَزْم؛ لأنه موضع حذف، فلما حذفوا الياء التي هي من نفس الحرف بعد اللام، صارت عندهم كنون (يكن) حيث أسكنت، فإسكان اللام هنا بمنزلة حذف النون من يكن...». وقد تكرر في الكتاب ذكر «لم أبل» في مقام ما شذ عن القياس والاستعمال فلا يُقاس عليه نظيره. انظر: الكتاب (١/١٣٤، ١٤٠، ٣١٠)، (٢/١٤٨، ٣٩٢، ٤١٠). وفي القاموس «بلي»: «لم أبل، ولم أبل - بسكون اللام - ولم أبل - بكسرها -: لم أكثرث».

(١) الغرضان هما: تمام اللفظ، وبقاء الآخر حرف إعراب في حال الإضافة.

(٢) القول بإشباع الحركة في هذه الأسماء نسب إلى الخليل في تاج العروس «أخا»، وإلى المازني في الإنصاف (ص ١٧).

(٣) سقط من (ب).

(٤) في (ب): «مطوان». وفي (أ): «رحوان». ورجوان: مثني رجا، وهو الناحية أو ناحية البئر.

(٥) في المنصف (٢/١٤٨): «وقد أجمعوا على سكون العين من يد». ويرى سيبويه والزجاجي أن «دم» أصلها «دُمَي» - بتسكين العين - لأنه يُجمع على دماء على القياس، ودُمَيُّ شذوذاً، مثل: ظبي وظباء =

الحذف فيهما في التثنية والإفراد.

* * *

فإن قيل: فما بال « ابن » وهو اسم إضافي، ووزنه في الأصل « فَعَلَ »^(١) كما كان « أخ » و « أب » كذلك، ثم لم يُعَدَّ إليه ما حُذِفَ منه في تثنية ولا إضافة؟

قلنا: إنهم قد عَوَّضُوا من المحذوف ألف [٢٣ب] الوصل في « ابن » و « اسم »^(٢)، فلم يكونوا ليجمعوا بين العَوَضِ والمُعَوَّضِ منه^(٣)، بخلاف « أخ » و « أب ». وَمَنَعَهُمْ أَنْ يُعَوَّضُوا من المحذوف في « أخ » و « أب » الهمزة في أولهما، فرارًا من اجتماع همزتين^(٤).

وأما « حَمَّ » فكان الأصل فيها « حَمًا »^(٥) بالهمزة، فلم يكونوا لِيُعَوَّضُوا من الهمز همزًا آخر، فجعلوه كأخ وأب.

فإن قيل: فما بالهم يقولون في جمع « ابن »: « بَنُونَ »، وهو جمع على حدّ التثنية، فلم لَمْ يقولوا: « ابنون »، كما قالوا: « ابنان »؟

قلنا: إن الجمع قد يلحقه التغيرات (بالتكسير وغيره)^(٦)، بخلاف التثنية فإنها

=وظيّي، ولو كان مثل: عصًا وقفًا، لما جمع على ذلك. ويرى المبرد أن أصلها « فَعَلَ » بفتحتين، ودليله قولهم في التثنية: دميان. بقي قول ثالث، وهو أن أصل دم: دمو - بفتحتين - وإنما قالوا: دمي يدمي لحال الكسرة التي قبل الياء، كما قالوا: رضي يرضى، وهو من الرضوان، وبعض العرب يقول في تثنيته: دموان. هذا وانظر: المقتضب (١/ ٢٣٠ - ٢٣٢)، والكتاب (٢/ ١٩٠)، وتاج العروس « دمي ».

(١) في تاج العروس (بني): « قال الراغب: أصله (بَنِي) محركة، قال ابن سيده: ووزنه فَعَلَ محذوفة اللام، مجتلب لها ألف الوصل؛ قال: وإنما قضينا أنه من الياء؛ لأن (بني يبنّي) أكثر في كلامهم من (يبنو) أو أصله: بنو، والذاهب منه الواو، كما ذهب من (أب وأخ)؛ لأنك تقول في مؤنثه: بنت وأخت. ولم نر هذه الهاء تلحق مؤنثًا إلا ومذكره محذوف الواو ».

(٢) يلاحظ اتجاهه البصري في اشتقاق كلمة « اسم ».

(٣) في (أ، ب): « فروا ».

(٤) في المقتضب (١/ ٢٢٧): « أما (أب وأخ) فلم يُسَكَّنُوا أوائلها؛ لثلاث تدخل ألف الوصل - وهي همزة - على الهمزة التي في أوائلها، فيصير إلى اعتلال ثاني ».

ويعقب ابن جني في المنصف (١/ ٦٣) بقوله: « وهذا قول كما تراه! لأننا قد رأيناهم قالوا: دم، وغد ويد، وهن، ونحو ذلك، فلم يلحقوا همزة الوصل، مع أنه ليس في أوله همزة ».

(٥) في تاج العروس « حمًا »: « والحمء (بالهمزة) ويُحَرِّكُ، والحم (كقفا)، والحمو مثل (أبو)، والحمُّ محذوف الأخير (كيد ودم): أبو زوج المرأة خاصة، أو الواحد من أقارب الزوج والزوجة ».

(٦) سقط من (ب).

لا يتغير فيها لفظ [أ١٨] الواحد بحال، مع أنهم رأوا أن جمع السلامة لا بدّ فيه من « واو » في الرفع، و « ياء » مكسور ما قبلها في النصب والخفض، فأشبّهت حاله حال ما لم يُحذف منه شيء؛ إذ المحذوف منه « ياء » أو « واو »، ففتحوا أوله كما كانوا يفعلون لو لم يُحذف منه شيء. وليست هذه العلة في التثنية إذا تأملتُها، وأما قولهم في المؤنث « بنات » - بفتح الباء - ولم يقولوا: « بنات » كما قالوا: « ابتان »، فإنهم حملوا جمع المؤنث على جمع المذكر؛ لثلاثي مختلف، والله أعلم.

* * *

وأما « أُخْتُ » و « بنت » فالتاء من « أُخْتُ » مُبدلة من « الواو »^(١) كما أُبدلت منها في « تراث » و « تُخْمة »، وإنما حملهم على ذلك ههنا أنهم رأوا المذكر قد حُذفت لامه في الأفراد، فقالوا: « أخ »، وكان القياس أن يقولوا في المؤنث: « أُخَّة »^(٢)، بهاء في الوقف، فلو فعلوا ذلك لكانت تلك التاء حرف إعراب في الإضافة والأفراد، ولم يمكنهم أن يُعيدوا المحذوف في الإضافة تميمًا للفظ، فيخالف لفظه لفظ المذكر، ولا أمكنهم من تطويل الصوت بالحركات ما أمكنهم في التذكير؛ لأن ما قبل تاء^(٣) التأنيث ليس بحرف إعراب، ولا أمكنهم نقصان اللفظ في الموطن الذي نقص^(٤) فيه المعنى، فجمعوا بين الأغراض بإبدالها تاءً، لتكون في حال الأفراد علمًا للتأنيث، وفي حال الإضافة من تمام الاسم كالحرف الأصلي؛ إذ هو موطن تميم كما تقدم، وسكّنوا ما قبلها لتكون بمنزلة الحرف الأصلي، وضَمُّوا أول الكلمة إشعارًا بالواو، وكسروها في « بُنت » إشعارًا بالياء؛ لأنها من « بَنَيْتُ »^(٥). وقالوا في تأنيث « ابن »: « ابنة » و « بنت »، ولم يقولوا في تأنيث « أخ » إلا « أُخت »، والعلة في ذلك مستقرّة مما تقدم من الكلام^(٦)، والله أعلم.

(١) في تاج العروس « أخت »: « والأخت للأثني صيغة على غير بناء المذكر، والتاء بدل من الواو، وزنها (فَعَلَة) فنقلوها إلى (فُعْل) ، وألحقها التاء المبدلة من لامها بوزن (فُعْل) ، فقالوا: (أُخْتُ) ، وليس للتأنيث كما ظن من لا خبرة له بهذا الشأن، وذلك لسكون ما قبلها. هذا مذهب سيويوه ». هذا، وانظر: الكتاب (١٣/٢) ، والمنصف (٥٩/١) وشرح الشافية للرضي (٢٢٠/١).

(٢) في (أ): « أخته »، وفي (ب): « أخت »، وفي البدائع (٤١/١): « أُخْتُ كَسَنَة ».

(٣) سقط من (ب). (٤) في (أ، ب)، والبدائع (٤٢/١): « تم ».

(٥) للنحويين خلاف في لام هذه الكلمة أيائية أم واوية، وقد ذكرناه من قريب في « ابن ». هذا، وانظر: لسان العرب، وتاج العروس، والمنصف لابن جني (٥٩/١).

(٦) وذلك عندما علل للتعويض عن المحذوف في « ابن » دون « أخ » و « أب »، وهو أن المانع في هذين ما =

- وأما قولهم: « فُوكَ » في الرفع، و « فَاكَّ » في النصب، و « فَيْكَ » في الخفض، فحروف المد فيها حروف^(١) إعراب بخلاف ما تقدم في: « أَخِيكَ »، و « أَيْيَكَ »، « حَمِيكَ ».

والفرق بينها وبين أخواتها: أن « الفاء » لم تكن قط حرف إعراب لانفردتها، فلم يلزم فيها ما لزم في « الخاء » و « الباء »؛ ألا تراهم يقولون: « هذا فيَّ »، و « جعلته فيَّ »، كما يقولون: « هؤلاء مسلميَّ »، فيثبتونها مع ياء المتكلم. وهذا يدل على أنها حرف إعراب بخلاف أخواتها؛ ألا تراهم في حال الأفراد (كيف أبدلوا من الواو ميماً^(٢) ليتعاقب عليها حركات الإعراب، ويدخلها التنوين؟! إذ لو لم^(٣) يُبدلوا ميماً لأذهبها التنوين في الأفراد، وبقيت الكلمة على حرف واحد؛ فإذا أُضيفت زالت العلة حيث أمنوا التنوين، فلم يحتاجوا إلى قلبها ميماً.

فإن قيل: فأين علامات الإعراب في حال الإضافة؟

قلنا: الإعراب مُقدَّر فيها، وإن شئت قلت: تغيَّر صيغتها في الأحوال الثلاثة هو الإعراب، والمُتغيَّر هو حرف الإعراب^(٤).

فإن قيل: فلم لم تثبت الألف في حال النصب إذا أُضيفت إلى ضمير المتكلم، فتقول: « فتحتُ فاي »^(٥)، كما تقول « عصاي »؟

قلنا: الفرق بينهما أن الألف من « عصاي » ثابت في جميع أحوال الكلمة،

= يترتب على التعويض من اجتماع هزتين في الصدر، والعلة ثابتة في تأنيث « أخ » كذلك.

(١) أشار إلى هذا أبو حيان في الارتشاف، ورقة (٣٦١)، قال: « وذهب السهيلي وتلميذه أبو علي الرندي إلى أن (فاك) و (ذا مال) معربان بحركات مقدرات في الحروف. وأن (أباك وأخاك وحاك وهناك) معربة بالحروف ». هذا وانظر: شرح التسهيل للمرادي (١) ورقة (١١).

(٢) بين اللغويين خلاف في أصل « فم »، بين « فوه » بتسكين العين أو تحريكها. وقد ذهب البصريون إلى الأول، ويقول ابن جني: إنه الأصل، ولا دليل على الحركة الزائدة، وليس جمعه على « أفعال » قاضياً بالتحريك؛ لأنه « فعلاً » بالتسكين مما عينه واو، بابه أيضاً « أفعال »، وذلك نحو « سوط وأسواط ». انظر: تاج العروس « فاه ».

(٣) سقط من (ب).

(٤) قال ابن يعيش في شرح المفصل (٥٢ / ١): « وذهب الجرمي إلى أن الانقلاب فيها [أي: في الأسماء الستة] بمنزلة الإعراب ».

(٥) إذا أضفت إلى نفسك قلت: « هذا فيَّ »، تستوي فيه حال الرفع والنصب والخفض.

وهذه لا تكون إلا في حال النصب^(١)، وقد قُلبت تلك « ياءً » في لغة طَيْعٍ^(٢) فقالوا: « عَصِيَّ » [٢٤ ب] و « قَفِيَّ »، فهذه أخرى بالقلب وأولى، والله الموفق لما يرضى.

* * *

وأما « ذو مال » فكان الأظهر فيه أن يكون حرف العلة حرف إعراب، وأن يكون الاسم على حرفين كما هو في بعض الأسماء المبهمة كذلك، يدلك على ذلك^(٣) قولهم في الجمع: « ذوو مال » و « ذوات مال »، إلا أنه قد جاء في القرآن: ﴿ ذَوَاتَا أَفْنَانٍ ﴾ [الرحمن: ٤٨] و ﴿ ذَوَاتِ أَكُلٍ ﴾ [سبأ: ١٦]، وهذا يُنبئ أن الاسم ثلاثي، ولا مـه ياء^(٤)، انقلبت ألفاً في تثنية المؤنث خاصة.

وقولهم في التثنية: « ذَوَاتِيَّ » [وفي الجمع: ذوات]^(٥) وليس هذا القياس، وإنما القياس « ذاتي » وفي الجمع « ذويات »، والجمع كان أحق بالرد إلى الأصل من التثنية؛ لأن التثنية أقرب إلى لفظ الواحد؛ لأنها أقرب إليه في المعنى؛ ألا تراهم يقولون: « أخت وأختان »، ويقولون في الجمع: « أخوات »؟! وكذلك: « ابنة وابنتان »، ولا يقولون في الجمع: « بنات »، فكذلك كان القياس حين قالوا: « ذوات »، فلم يردُّوا لام الكلمة، ألا يردُّوا^(٦) في التثنية، وأن يكون منها أبعد، والحمد لله.

والعلة في ذلك أن « ذات »^(٧) وإن كان ألفها منقلبة (عن واو)^(٨)، فإن انقلابها

(١) أي: عندما تضاف إلى غير ياء المتكلم.

(٢) كذا، وبعضهم ينسبها إلى هذيل، بيد أن ابن الجني في: المحتسب (٣٢٦ / ١)، والخصائص (١٧٦ / ١)، جعلها لغة فاشية في العرب. وقال الزمخشري في: الكشاف (٣٥٢ / ٢) عند قراءة الحسن (يا بُشْرِي) [يوسف: ١٩]: « وهي لغة للعرب مشهورة؛ سمعتُ أهل السروات يقولون في دعائهم: يا سيدي ومولِّي ».

(٣) سقط من (ب).

(٤) قال ابن يعيش في شرح المفصل (٥٣ / ١): « وأما (ذو مال) فأصل (ذو) فيه: ذوا، مثل (عصا وقفا)، يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿ ذَوَاتَا أَفْنَانٍ ﴾ [الرحمن: ٤٨] وأن تكون لامه ياءً أمثل من أن تكون واوًا؛ وذلك لأن القضاء عليها بالواو يصيرها من باب (القوة والهوة)، مما عينه ولا مـه من واوٍ واحد، والقضاء عليها بالياء يصيرها من باب (شويت) و (لويت)، وهو أكثر من الأول. والعمل إنما هو على الأكثر ». هذا وانظر: تاج العروس « ذو » باب الألف اللينة.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصلين، وقد أثبتناه عن البدائع (٤٣ / ١).

(٦) في (أ): « يردُّ ».

(٧) في (أ): « والعلة في ذلك أن (ذوات) كانت ألفها »، وفي (ب): « ذو أن كانت ». وفي البدائع

(٤٣ / ١): « ذووان ».

(٨) سقط من (ب).

ليس بلازم، وإنما هو عارض لدخول التأنيث، ولولا التأنيث لكانت « واوًا » في حال الرفع غير منقلبة، و « ياء » في حال الخفض.

والتثنية أقرب إلى الواحد لفظًا ومعنى، فلذلك حين ثنوها جعلوها « واوًا » كما هي في الواحد إذا كان مرفوعًا ومثنى ومجموعًا، فكان حكم « الواو » أغلب عليها من حكم « الياء » و « الألف ». ثم ردُّوا لآم الفعل؛ لأنهم لو لم يرُدُّوها لقالوا: « دَوَاتا مال » في حال الرفع، فيلتبس بالفعل نحو: « رَمَتَا »، و « قَضَتَا »، إذا أُخبرت عن مرأتين.

وكذلك: « دَوَاتا » من « الذَّوِيَّ »^(١)، إذا أُخبرت عن روضتين أو شجرتين؛ فكان في ردِّ اللام رفعٌ لهذا اللبس، وفرَّق بين ما يصح عينه في المذكر نحو « ذات » و « ذو »، وبين ما لا يصح عينه في مذكر ولا في جمع نحو « شاة »؛ فإنك تقول في تثنيته: « شاتان »، كما كان القياس في « ذات »، وليس في جمع [١٩أ] « ذات » ما يُوجب ردَّ لامهما كما في تثنيتهما، كما تقدم.

* * *

وأما « سنتان » و « شفتان » فليس^(٢) يلزم فيهما من الالتباس بالفعل ما لزم في « دَوَاتا »، لو قيل؛ لأن « نون » الاثنين لا تُحذف منهما حذفًا لازمًا؛ لأنهما غير مضافين في أكثر الكلام، بخلاف « دَوَاتا » فإن « النون » لا توجد فيها البتة؛ لأنها لا تنفك عن الإضافة.

* * *
* *
*

(١) في القاموس « ذوى »: « ذَوَى البقل - كَرَمَى وَرْضَى - ذُوِيًا كَصُلِيٍّ: « ذَبَل ».

(٢) سقط من (ب).

(٢٠)

مسألة

[في المثني وجمع المذكر والمؤنث]

الواو والألف في « يفعلون » و « يفعلان »، أصل للواو والألف في « الزيدون » و « الزيدان »، و « المسلمون » و « المسلمان »؛ وإنما جعلنا ما هو في الأفعال أصلاً لما هو في الأسماء؛ لأنها إذا كانت في الأفعال كانت اسماً وعلامة جمع، وإذا كانت في الأسماء كانت حرفاً علامة جمع، وما يكون اسماً وعلامة في حال هو الأصل لما يكون حرفاً في موضع آخر، إذا كان اللفظ واحداً، كما تقول في كاف الإضمار وكاف المخاطبة هذا^(١)، وهذا الأصل أولى بنا من أن نجعل الحرف أصلاً والاسم فرعاً له.

يدلّك على ذلك أنهم لم يجمعوا بالواو والنون من الأسماء إلا ما كان فيه معنى الفعل، كقولنا: « المسلمون » و « الصالحون »، ولم يقولوا في جمع « رجل » و « غلام »: « رجلون » و « غلامون »؛ فقد وضح لك أن الفعل في هذه المسألة هو الأصل، وإن لم تقل ذلك^(٢) دخل عليك ما هو أشنع مما تفرضه، وهو أن تجعل ما هو حرفاً أصلاً لما هو اسم، فتقول في الواو التي هي حرف وعلامة جمع في « الزيدون »: إنها الأصل، وفي الواو التي في « يفعلون »: إنها الفرع.

فإن قيل: فالأسماء الأعلام ليس فيها معنى الفعل، وقد جمعوها كما تجمع المشتقة من الفعل؟

فالجواب: [٢٥ب] أن الأسماء الأعلام لا تجمع هذا الجمع إلا وفيها الألف واللام، لا يقال: « جاءني زيدون »، ولا: « رأيتُ زِيدَيْنِ »؛ فدلّ ذلك على أنهم أرادوا معنى الفعل؛ أي: المُلقَّبون بهذا الاسم، والمعروفون بهذه العلامة، فعاد الأمر إلى ما ذكرنا.

* * *

وأما التثنية فمن حيث قالوا في الفعل: «فَعَلَا» و«صَنَعَا» فيما يعقل وفيما لا يعقل، ولما لم يقولوا: «فَعَلُوا» و«صَنَعُوا» إلا فيما يعقل، لم يجعلوا «الواو» علامة للجمع في الأسماء إلا فيما يعقل؛ إذ كان فيه معنى الفعل، ومن حيث اتفق معنى التثنية ولم يختلف، اتفق لفظها كذلك في جميع أحوالها، ولم يختلف، واستوى فيها ما يعقل وما لا يعقل.

ومن حيث اختلفت معاني الجموع بالكثرة والقلة اختلفت ألفاظها. ولما كان الإخبار عن جمع ما لا يعقل يجري مجرى «الجُمَّة»^(١) و«الأمة» و«الثلة»، لا يقصد به في الغالب إلا الأعيان المجتمعة على التخصيص، لا كل^(٢) واحد منها على التعيين، كان الإخبار عنها بالفعل كالإخبار عن الأسماء المؤنثة؛ إذ «الجُمَّة»^(٣) و«الأمة» وما هو في معنى ذلك أسماء مؤنثة، ولذلك قالوا في جموع ما لا يعقل: «الجِمَالُ ذَهَبَتْ»، «الثِيَابُ بَيَعَتْ»، و«الدُّورُ اشْتَرَيْتَ»، وما أشبه ذلك؛ إذ لا يتعين في قصد الضمير كل واحد منها في غالب الكلام، والتفاهم بين الأنام.

ولما كان الإخبار عن جمع ما يعقل بخلاف ذلك، وكان كل واحد من الجمع فيه يتعين غالباً في القصد إليه والإشارة، وكان اجتماعهم في الغالب عن ملائ^(٤) منهم وتديير وأغراض عقلية، جُعِلَتْ لهم علامة تختص بهم تُنبئ عن الجمع المعنوي كما هي في ذاتها جمع لفظي، وهي «الواو»؛ لأنها ضامة بين الشفتين وجامعة لهما، وكل محسوس يُعَبَّرُ به عن معقول، فينبغي أن يكون مشاكلاً له، فما خلق الله - تعالى - الأجساد في صفاتها المحسوسة إلا مطابقةً للأرواح في صفاتها المعقولة، ولا وضع الألفاظ في لسان آدم ﷺ وذُرِّيَّته إلا موازنةً للمعاني التي هي أرواحها.

فهذا سرُّ الواو في اختصاصها بالجمع لمن يعقل، وعلى نحو ذلك خُصَّت بالعطف؛ لأنه جمع معناه، وبالقَسَم؛ لأن واوه في معنى واو العطف^(٥)، على ما

(١) في (أ، ب): «الجملة والثلاثة». انظر: فيما يأتي المسألة رقم (٣٠). في القاموس: «وجاء في جَمَّةٍ عظيمةٍ - ويُضَم - أي: جماعةٍ يسألون الدِّيةَ».

(٢) في (أ، ب): «لكل». والمثبت عن البدائع (٨٢/١).

(٣) انظر التعليق قبل السابق. (٤) أي: بمالأة ومشاورة.

(٥) ذكر السهيلي في أماليه عند الحديث عن الحروف التي لا تدخل على المضمر: «وأما الواو [يعني واو القسم] فلأنها تُشَبَّه واو العطف لفظاً ومعنى، وواو العطف لا تدخل على ضمير متصل - كما تقدم - وهذا على طريق التقريب هنا. ولعلنا أن نكشف سرَّها كشفًا كلياً، فتعلم حيثئذ أنها واو العطف، وأنها لا =

سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

وأما اختصاص « الألف » بالتثنية، فلِقَرَبِ التثنية من الواحد في المعنى وجب أن يقرب لفظها؛ ولذلك لا يتغير بناء الواحد فيها (كما يتغير^(١)) في أكثر الجموع، وفعل الواحد مبني على الفتح، فوجب أن يكون فعل الاثنين كذلك، وذلك لا يمكن مع غير « الألف »، فلما ثبتت « الألف » بهذه العلة ضميرًا للاثنين كانت علامة للاثنين في الأسماء، كما فعلوا في « الواو » حين كانت ضميرًا للجماعة في الفعل جُعِلَتْ علامة للجمع في الأسماء، والحمد لله.

* * *

وأما إلحاق « النون » بعد حروف المدّ في هذه الأفعال الخمسة، فحُمِلَتْ على الأسماء التي في معناها المجموعة جمع السلامة والمثناة، نحو: « مسلمون » و « مسلمان »، وهي في تثنية الأسماء وجمعها عَوْضٌ من التنوين كما ذكروا، ثم شَبَّهُوا بها هذه الأمثلة الخمسة، فألحقوا النون فيها في حال الرفع؛ لأنها إذا كانت مرفوعة كانت واقعة موقع الاسم، فاجتمع فيها وقوعها موقع الاسم ومضارعها له في اللفظ؛ لأن آخرها حرف مدّ ولين، ومشاركتها له في المعنى، فألحق فيها النون عوضًا من حركة الإعراب حملاً على الأسماء، كما حُمِلَتْ الأسماء عليها، فجمعت بالواو والياء، وقد تقدم ذكر ذلك [٢٠].

فالنون في تثنية الأسماء وجمعها أصل للنون في تثنية الأفعال [٢٦ب] وجمعها، وحروف المد في تثنية الأفعال وجمعها - أعني علامة الإضمار^(٢) - هي أصل لحروف المد في تثنية الأسماء وجمعها، التي هي علامات إعراب، أو حروف إعراب كما تقدم^(٣).

= يتصور أن تكون خافضة لظاهر ولا مضمر، وأن المخفوض بها في القسم إنها انخفض بالعطف على محلوف به، وذلك المحلوف به إما اسم في معنى هذا المخفوض وإما غيره، فقد يكون للمحلوف به اسمان وثلاثة وأكثر...». انظر (ص ٤٤).

(١) في (ب): « كما لا يتغير ».

(٢) في (أ): « علامة الإعراب ».

(٣) يشير بذلك إلى اختلاف البصريين والكوفيين فيها. فقد ذهب الأولون إلى أنها حروف إعراب. أما الكوفيون فقالوا: إنها علامات إعراب، وقد نسب أبو حيان إلى السهيلي أنه اختار مذهب البصريين. انظر: الإنصاف (ص ٣٣)، والارتشاف (ورقة ٢٦)، والهمع (٤٨/١).

فإن قيل: فَلِمَ [لَمْ] ^(١) يثبتوا هذه النون في حال النصب والجزم من الأمثلة الخمسة؟

قلنا: لعدم العلة المتقدمة، وهي وقوعها موقعَ الاسم؛ وأنت إذا أدخلت النواصب والجوازم لم تقع موقع الأسماء؛ لأن الأسماء لا تكون بعد عوامل الأفعال، فبعُدت عن الأسماء، ولم يبقَ فيها إلا مضارعتها لها في اتصال حروف المدِّ بها، مع الاشتراك في معنى الفعل.

فإن قيل: فأين الإعراب فيها في حال النصب والجزم؟

قلنا: مُقَدَّر، كما هو في كل اسم وفعل آخره حرف مدٍّ ولين، سواء كان حرف المدِّ زائداً أو أصلياً، ضميراً أو غير ضمير؛ فالأصلي نحو: «يرمي» و «القاضي»، ونحو: «عصا» و «رحى»، والزائد نحو: «سكرى»، والضمير نحو: «غلامي» وصاحبي»، إلا أنه مع هذه الياء مُقَدَّر قبلها - أعني الإعراب - وهو في «يرمي» و «يخشى» و «سكرى» ونحو ذلك مُقَدَّر في نفس الحرف لا قبله؛ لأنه لا يتقدر إعراب اسم في غيره.

وإذا ثبت ذلك فقولك: «لن يفعلوا» و «لن تفعلوا» إعرابه مُقَدَّر قبل الضمير في لام الفعل ^(٢)، كما هو كذلك في «غلامي»، وليس زوال النون وحذفها هو الإعراب؛ لأنه مستحيل أن يحول بين حرف الإعراب وبين إعرابه اسمٌ فاعلٌ أو غير فاعل، مع أن العدم ليس بشيء، فيكون إعراباً (وعلامَةً لشيء، في أصل الكلام ومعقوله) ^(٣)، والله أعلم.

* * *

وأما فعل جماعة النساء: فكذلك أيضاً إعرابه مُقَدَّر قبل علامة الإضمار كما هو مُقَدَّر قبل الياء في «غلامي». فعلامَةُ الإضمار مَنَعَتْ من ظهوره لاتصالها بالفعل، وأنها كبعض حروفه، فلا يمكن تعاقب الحركات على لام الفعل، كما لم

(١) زدنا «لم» ليستقيم بها السياق.

(٢) ذهب جمهور النحاة إلى أن الأفعال الخمسة تُرفع بثبوت النون، وتُنصب وتُجزم بحذفها. وذهب الأخفش إلى أنها معربة بحركات مقدرة قبل الألف والواو والياء، والنون دليل عليها. ولعل السهيلي قد تأثر بهذا القول. انظر: أسرار العربية (ص ٣٢٤)، وشرح الكافية للرضي (٢/ ٢١٣)، والهمع (١/ ٥١).

(٣) في (ب): «وعلامَةُ الشيء في أصل الكلام ومعقوله الإضمار».

يمكن ذلك مع ضمائر الفاعلين المذكورين، ولا مع الياء في « غلامي »، ولا يمكن أيضًا أن يكون الإعراب في نفس النون؛ لأنها ضمير الفاعل، فهي غير الفعل، ولا يكون إعراب شيء في غيره، ولا يمكن أيضًا بعدها؛ فإنه مستحيل في الحركات وبعيد كل البعد في غير الحركات أن يكون إعرابًا وبينه وبين حرف^(١) الإعراب اسم أو فعل، فثبت أنه مُقدَّر كما هو في جميع الأسماء والأفعال المُعرَّبة التي^(٢) لا يُقدَّر على ظهور الإعراب فيها لعلّة مانعة نحو ما تقدم.

فإن قيل: فقد أثبتتم أن فعل جماعة المؤنث مُعرَّب، وهذا خلاف لسيبويه ومن وافقه من النحويين، فإنهم زعموا أنه مبني وإن اختلفوا في علة بنائه!

قلنا: بل هو وفاقٌ لهم؛ لأنهم علّمونا وأصلّوا لنا أصلًا صحيحًا، فلا ينبغي لنا^(٣) أن ننقضه، ونكسره عليهم، وهو وجودُ المضارعة الموجبة للإعراب، وهو موجودٌ في « يَفْعَلْنَ » و « تَفْعَلْنَ »، فمتى وُجِدَت الزوائد الأربع وُجِدَت المضارعة، وإذا وُجِدَت المضارعة وُجِدَ الإعراب^(٤).

فإن قيل: فهلّا عوضوا من حركة الإعراب في حال رفعه نونًا، كما فعلوا في « يفعلون »؛ لأنه أيضًا واقع موضع الاسم؟

قلنا: قد تقدّم ما في « يَفْعَلُونَ »، و « يَفْعَلَانِ » من وجوه الشبه بينه وبين جمع السلامة في الأسماء؛ فمنها الوقوع موقع الاسم، ومنها المضارعة في اللفظ من جهة حروف المد واللين. وهذا الشبه معدوم في « يَفْعَلْنَ » من جهة اللفظ؛ لأنه ليس مثل لفظ « فاعلين » ولا « فاعلات »^(٥)، وإن كان واقعًا موقعه في حال الرفع، واللّه المستعان.

* * *

(١-٣) سقط من (ب).

(٤) في الارتشاف، ورقة (٢٧٠): « والمضارع مُعرَّبٌ إلا إن اتصلت به نون الإناث، فالجمهور على أنه مبني، خلافاً لقوم منهم ابن درستويه، فإنه زعم أنه معرب، وتبعهم السهيلي ». وقد رد أبو حيان في الارتشاف على ابن مالك قوله: إن النحاة قد أجمعوا على بناء المضارع بنحو ما تقدم. هذا وانظر: البحر المحيط (٢/٢٤٥)، وشرح التسهيل للمرادي (١) ورقة (٨).

(٥) في (أ): « ولا فاعلان ».

(٢١)

مسألة

[في علامات الإعراب]

قوله في هذا [٢٧ب] الباب: «وجميع ما يُعَرَّب به الكلام تسعة أشياء»^(١). وذكر الحروف والحركات والحذف والسكون.

* وكلها أشياء في الحقيقة إلا الجزم والحذف؛ فإنهما عبارتان عن معدوم، والمعدوم ليس بشيء، وهو معلوم.
* وأما الحركات فأعراض؛ لأنها لحروف المد أبعاد، والحروف أصوات، وهي عند جميع المُحَقِّقِينَ من المُتَكَلِّمِينَ أعراض إلا «إبراهيم النظام»، وقد تقدم ذكر مذهبه فيما مضى^(٢).

والعَرَضُ شيء؛ لأنه موجود، وكل موجود شيء، وكل شيء موجود، بخلاف المعدوم.

ولم نقصد التعقيب على أبي القاسم في عبارته؛ لأن التسامح من شأنهم في هذه الصناعة.

والله - تعالى - المستعان.

* * *
* *
*

(١) الجمل (ص ٢١).

(٢) انظر «المسألة» رقم (١٤).

باب الأفعال

(٢٢)

مسألة

القول في: أمس، وغد، واليوم

إن الأيام لما كانت متماثلة من حيث كان كل واحد منها عبارة عن جملة من حركات الفلك، والحركات متماثلة بأنفسها لا يتميز يوم من يوم بصفة نفسية؛ إذ المثلان مشتركان في جميع صفات النفس، ولا بصفة معنوية؛ لأن الصفة المعنوية لا تقوم بالحركة ولا بعرض من الأعراض؛ لأن المعنى لا يقوم بالمعنى. لم يبق إلا تمييزها بالأعداد، ولذلك جعلوا أسماء أيام الأسبوع مأخوذة من العدد، كقولهم: «الاثنين»، [٢١] و «الثلاثاء»، و «الأربعاء»، ونحو ذلك، أو بالأحداث الكائنة فيها نحو قولك: «اليوم (الذي خرج فيه زيد)، فخصصته بما قارنه من الفعل»^(١) الذي هو حركة الفاعلين؛ كما أن الزمان حركة للفلك، وكل واحد منهما حادث يتخصص بمقارنة صاحبه، أيهما كان أعرف عند المخاطب كان وقتاً للآخر مُخصّصاً له.

فإذا ثبت ذلك فأقرب الأيام إليك يومك الذي أنت فيه، فيقال: «فعلته في اليوم الذي قرط قبل هذا اليوم الذي نحن فيه»، ويقال في «غد» نحو ذلك. فاقترض إيثار الإيجاز والاختصار أن يوضع له اسم، وأن^(٢) يشتق له من أقرب ساعة منه إلى يومك، ثم ينسحب معناه على اليوم كله، كما يقال في العبد: «رَقَبَة»، فينسحب معنى الرقبة على الجملة، وهو في الأصل عبارة عن البعض، ورُبَّ شيء هكذا!

وكذلك «غد» جعل له اسم يُترجم به عن جميعه، وهو مشتق من أقرب ساعة منه إلى يومك، إلا أن «أمس» مبني و «غداً» مُعَرَّبٌ، فُعل بكل واحد منهما ما فُعل بالفعل الذي في معناه؛ ولذلك جاء^(٣) «أمس» بلفظ الأمر حين أرادوا بناءه كما بُني الفعل الماضي الذي صيغ من أجله، ولم يجئ بلفظ الفعل^(٤)؛ لئلا^(٥) يلتبس

(١) سقط من (ب).

(٢) عن (ب): وفيها: «يشتق له اسم».

(٣) عن (ب).

(٤) يعني الفعل الماضي.

(٥) في (أ، ب): «ولا».

بالفعل الماضي، ولعله قد جاء، وليس ببعيد أن يكون قول الراجز^(١):

لقد رأيت عَجَبًا مُذْ أَمَسَا

أراد به: أَفْعَلَ.

وهذه العَلَمِيَّة التي في « أَمَس » بمنزلة « أَطَرَقا »^(٢) اسم علم لمكان بالحجاز جاء بلفظ الأمر^(٣)، يقول الرجل لصاحبيه حين استبطن خوفًا وتَوَجَّسَ^(٤) حَسًّا، فذلك هو الاسم في المكان كهذا في الزمان، لعله سُمِّي لقولهم فيه: « أَمَسَ بخير »، و « أَمَسَ معنا »، أو نحو هذا، كما سُمي ذلك المكان بقولهم فيه: « أَطَرَقا »^(٥).

والعلميَّة فيه عندي ليست كهي في « زيد » و « عمرو »، ولكنها كهي في « أُسامة » و « ثُعالة »، اسم علم لا يختص به واحد من الجنس؛ أي الجنس كان فهو مُسَمَّى بذلك الاسم، كما أن « أَمَس » أي الأيام كان إذا وليَ يومُك ماضيًا فهو « أَمَس ».

وأما حذفُ لام الفعل من « غد »، فكل ما كان على وزن « فَعَلَ »^(٦) معتل اللام، ثم عبَّر به عن غير ما وُضع له - فإنه وُضع عبارةً عن الحدث، فإذا رُحِز عن أصل

(١) من شواهد الكتاب (٤٤/٢) التي لم يُعرف قائلها، وتتمته:

عجائزًا مثل السَّعالي خمسًا

قال الأعلام: « الشاهد فيه إعراب (أَمَس) ومنعها من الانصراف؛ لأنها اسم اليوم الماضي قبل يومك، معدول عن الألف واللام ». وقد ذكر الزجاجي البيت شاهدًا على أن من العرب من يبنى « أَمَس » على الفتح. انظر: الجمل (ص ٢٩١).

(٢) في مراصد الاطلاع (٩١/١): « هو موضع بناوحي مكة، من منازل خزاعة وهذيل ».

(٣) يريد أنه عَلِمَ منقول من فعل الأمر.

(٤) في تاج العروس « وجس »: « الوجس: إضمار الخوف، وأَوَجَسْتُ الإذن وتَوَجَّسْتُ: سمعتُ حَسًّا ».

(٥) في الارتشاف، ورقة (٦٨٣، ٦٨٤): « وزعم قوم منهم الكسائي أنه ليس مبنياً ولا معرباً، بل هو محكي، سمي بفعل الأمر من الإساءة، كما سمي بأصبح من الإصباح، فإذا قلت: جئتُ أَمَسَ، فمعناه اليوم الذي كنت تقول فيه أَمَسَ، وكثرت هذه الكلمة على ألسنتهم حتى صارت اسماً لليوم الذي قبل يومك... »

وقريب من هذا ما قاله السهيلي: قال: مَنْ كسر أَمَسَ في كل حال، فإنها سُمي بالفعل، وفيه ضمير محكي.

(٦) في المقتضب (١٥٣/٣): « وَغَدٌ: فَعْلٌ؛ لأن أصله غَدُوٌّ، وحق هذه الأسماء المحذوفة أن يُحكم عليها بسكون الأوسط إلا أن تثبت الحركة؛ لأن الحركة زيادة؛ فلا تثبت إلا بحجة؛ ألا ترى أن الشاعر لما اضطر إلى الردد على الإسكان فقال:

إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدُوا

.....

وقال الشاعر:

بها يوم حُلُوها، وَغَدُوا بِلَاقِعِ.

وما الناس إلا كالديارِ وأهلها

موضوعه، وبقي فيه من المعنى الأول ما يُعَلَم به أنه مشتق منه - فإن حذف لاهه مطّرد؛ ليكون النقص في اللفظ موازنًا [٢٨ب] للنقص في المعنى، فلا يستوفي حروف الكلمة بأسرها إلا عند حصول المعنى بأسره. وتأمل ذلك تجده في « غد » و « دم » و « يد »^(١) و « سم »^(٢). وعلى ذلك كل هذه الأسماء نقص من لفظها بحسب ما نقص من المعنى الذي عبّر عنه بجملة حروف الكلمة. فهذا ما في « أمس » و « غد ».

فأما « اليوم » إذا كان ظرفاً فهو كـ « الآن »، استغنوا بلزوم الألف واللام له^(٣) عن أن يصفوه أو يضيفوه أو يُسمّوه باسم علم غير هذا اللفظ، كما فعلوا ذلك^(٤) بالنجم - أعني: الثريا -، وفي المدينة - أعني: مدينة رسول الله ﷺ -، وفي غير ذلك مما ألزم الألف واللام عُرفاً واستحقاقاً، فكذلك اليوم (إذا أردت اليوم)^(٥) الذي أنت فيه، وكذلك الساعة والليلة، استغنوا بالمشاهدة ولزوم الألف واللام عن إلحاقهما بالأسماء الأعلام^(٦).

وهذا الصواب، لا ما ذهب إليه مَنْ علّل البناء في « أمس » بتضمّن الحرف أو مشابهته^(٧) الحرف، فإن ذلك ينكسر عليهم في « غد » بما ليس لهم عنه مندوحة ولا صَرَفٌ^(٨).

(١) انظر المسألة رقم (١٩).

(٢) كذا في (أ ب). ويقول المبرد في المقتضب (٢٢٩/١): « فأما الاسم فقد اختلف فيه، فقال بعضهم: هو فَعْل، وقال بعضهم: هو فُعْل، وأسماء تكون جمعاً لهذا وهذا؛ تقول في جِلْع: أجذاع، كما تقول في قُفْل: أقفال ». هذا وحديث السهيلي المتقدم يقتضي أن « سم » كغد ويد دم، على وزن فَعْل بفتح فسكون - وهو ما لم أجده، ولعل الكلمة محرفة.

(٣-٥) سقط من (ب).

(٦) يريد أن هذه الكلمات: اليوم، الساعة، الليلة - مُعرّفة بـ « أل » التي تفيد العهد الحضورى؛ وقد قال بذلك من بعده ابن عصفور، حيث جعل « أل » مع اسم الزمان الحاضر تفيد العهد الحضورى. انظر: المغني: « أل ».

(٧) قال السيرافي في شرح الكتاب (٣٨٠/٢): « وإنما بني (يعني أمس)؛ لأنه ظرف في الأصل، وصار فيه معنى الإشارة؛ لأنك إذا قلت: (أمس) فإنما تشير إلى اليوم الذي تاليه يومك؛ فإذا انقضى اليوم لم يلزمه هذا الاسم، فصار بمنزلة شيء حاضر تشير إليه، فتقول: (ذا)، فإذا زال عن الحاضرة لم تقل: (ذا). ويجوز أن يكون بمنزلة الضمير؛ لأنه لا يُعرف ولا يُسمى إلا باليوم الذي أنت فيه، فأشبه الضمير الذي لا يضمّر إلا بأن يجري ذكره، أو يحضر فيكون متكلاً أو مخاطباً ».

وقال ابن عيش (١٠٦/٤): « والصواب أنه إنما بُني لتضمنه لام المعرفة، وبها صار معرفة، والاسم إذا تضمن معنى الحرف بُني ».

(٨) أي: سعة ولا حيالة. يريد أنه كان يجب أن يُبنى « غد » بما ذكره في « أمس ».

(٢٣)

مسألة

[في أحرف المضارعة]

قال أبو القاسم: « وكانت^(١) في أوله إحدى الزوائد الأربع ».

دخول الزوائد على الحروف الأصلية (مُنبئة عن)^(٢) معانٍ زائدة على معنى الكلمة التي وُضعت الحروف الأصلية عبارة عنه، فإن كان المعنى الزائد آخرًا كانت الزيادة آخرًا، كنحو « التاء » في « فعلت »؛ لأنها تُنبئ عما رُتبته بعد الفعل، وإن كان المعنى الزائد أولًا كانت الزيادة المُنبئة عنه أولًا^(٣)، مسبقًا على حروف الكلمة كهذه الزوائد الأربع، فإنها تُنبئ أن الفعل لم يحصل بعدُ لفاعله^(٤)، وأن بينه وبين تحصيله جزءًا من الزمان، (فكان الحرف الزائد السابق للفظ الفعل مشيرًا في اللسان إلى ذلك الجزء من الزمان)^(٥)، مُرتَّبًا في البيان على حسب تَرْتُيب المعنى في الجَنَان. وكذلك حكم جميع ما يَرُدُّ عليك في كلامهم، وهذا الأصل أخذ بأفاق الباب، ومُشْرِف بك - إن شاء الله تعالى - على السر واللباب.

فإن قيل: فهلاً اكتفى بزائدة واحدة من هذه الأربع؟ وإن كان ذلك للفرق بين مخاطب وغائب، فهلاً كانت الياء مكان التاء أو الهمزة؟ وما الحكمة في اختصاص كل واحدة منها بما اختصت به؟

فالجواب: أن الأصل في هذه الزوائد الياء؛ بدليل كونها في الموضع الذي لا يُحتاج فيه إلى الفرق بين مذكر ومؤنث، وهو فعل جماعة النساء [١٢٢أ]. دليل آخر، وهو: أن أصل الزيادة لحروف المد واللين، والواو لا تزداد أولًا كيلا تُشبه « واو »

(١) في (أ، ب): « أو كانت » ولفظ الجمل: « والمستقبل ما حسن فيه غدٌ، وكانت في أوله إحدى الزوائد الأربع ».

(٢) في (أ): « مبنية على ».

(٣) سقط من (ب).

(٤) يعني السهلي بعدم حصوله: عدم تمامه؛ حيث إن الفاعل لا يزال متلبسًا بالفعل، لا أنه يقصد الاستقبال، فسيأتي أن « فعل » لا يكون مستقبلًا عنده.

(٥) سقط من (ب).

العطف؛ ولعلة أخرى تذكر في باب التصريف^(١)، والألف لا تُزاد أولاً لسكونها^(٢)، فلم يبقَ إلا «الياء» فهي أصل هذا الباب.

فلما أرادوا الفرق كانت الهمزة بفعل المتكلم أولى، لإشعارها بالضمير المستتر في الفعل؛ إذ هي أول حروف ذلك الضمير إذا برز، فلتكن مشيرة إليه إذا أَرَزَ^(٣).

وكانت النون بفعل المتكلمين أولى؛ لوجودها في أول لفظ الضمير الكامن في الفعل إذا ظهر، فلتكن دالة عليه إذا خفي واستتر.

وكانت التاء من «تفعل» للمخاطب لوجودها في ضميره المستتر فيه، وإن لم تكن في أول لفظ الضمير أعني «أنت»، ولكنها في آخره، ولم يخصصوا بالدلالة عليه ما هو في أول لفظه - أعني الهمزة - لمشاركته للمتكلم فيها وفي النون، فلم يبقَ من لفظ الضمير إلا التاء، فجعلوها في أول الفعل علماً عليه، وإيماءً إليه.

فإن قيل: فكان يلزم على هذا أن تكون الزيادة في فعل الغائب هاء، لوجودها في لفظ ضمير الغائب إذ أْبَرَزَ؟

فالجواب [٢٩ب]: أنه لا ضمير في الفعل الغائب في أصل الكلام وأكثر^(٤) موضوعه؛ لأن الاسم الظاهر يُغني عنه، ولا يستتر ضمير الغائب حتى يتقدمه مذكور يعود عليه، وليس كذلك فعل المتكلم والمخاطب والمُخْبِرِينَ عن أنفسهم، فإنه لا يخلو أبداً من ضمير ولا يجيء بعده اسمٌ ظاهرٌ يكون فاعلاً به، ولا مضمرٌ أيضاً، إلا مضمر يكون توكيداً للمضمر المنطوي عليه الفعل^(٥).

فتأمل ما ذكرناه، والمَحْ ما قاله النحويون^(٦) في تعليل هذه المسألة، تجد طبعك يعافه، وسمعتك يُمجّه، وعقلك لا يستسيغه، وتجد هذه الأغراض المذكورة ههنا

(١) في الكتاب (٣٤٧/٢): «فأما وَرَزَّ نَسَلٌ فالواو من نفس الحرف؛ لأن الواو لا تُزاد أولاً أبداً». وفي المقتضب (٥٧/١): «وأما الواو فلا تُزاد أولاً كراهة أن تقع طرفاً، فيلزمها البذل».

(٢) في المقتضب (٥٦/١): «والألف لا تُزاد أولاً؛ لأنها لا تكون إلا ساكنة، ولا يُبتدأ بساكن، ولكن تُزاد ثانية فيما فوق ذلك».

(٣) في (أ، ب): «إذا أْبَرَزَ». ولعل الصواب ما أثبتناه، يقال: أَرَزَتِ الحية: إذا لاذت بجحرها، ورجعت إليه. والمأرز: الملجأ.

(٤) عن (ب).

(٥) اكتفى المؤلف هنا بما قدمه من أصالة الياء في هذا الباب، فهي أولى من الهاء التي هي في لفظ ضمير المخاطب؛ حيث إنه لا ضمير في فعل الغائب في أكثر الكلام، كما يقول.

(٦) انظر: شرح العلامة سراج الدين التفتازاني على التصريف العزي للزنجاني (ص ٩).

يدعوك إلى قبولها الحس، ويشهد بصحتها الحدس^(١)، واللّه المستعان.

ومن هنا ضارعت الأسماء حتى أعربت، وجرت مجرى الأسماء في دخول لام التوكيد عليها وغير ذلك^(٢)؛ لأنها تضمنت معنى الأسماء بالحروف التي في أوائلها؛ فهي من حيث دلت على الحدّ والزمان فعلٌ محضٌ، ومن حيث دلت بأوائلها على المتكلم والمخاطب ونحو ذلك متضمنةٌ معنى الاسم، فاستحققت الإعراب الذي هو من خواصّ الأسماء، كما استحقّ الاسم المتضمن معنى الحرف البناء.



(١) الحدس: الفراسة.

(٢) لم يعتد السهيلي بمشابهة المضارع للاسم في الإيهام؛ لأن له رأياً تبع فيه شيخه ابن الطراوة في دلالة المضارع على الزمان، وهو أنه لا يكون مستقبلاً، وسيوضحه في المسألة التالية؛ ولذلك لم يذكر هذه المشابهة، فبدأ بما يذكرونه ثانياً، وهو دخول لام التوكيد عليه، يقول السيرافي في شرحه (١٥/١، ١٦): «وجه ثانٍ من المضارعة، وهو أن الفعل المضارع إذا وقع خبراً لـ (إن) صلح دخول اللام عليه، كقولك: إن زيداً ليذهب، كما صلح دخول اللام على الاسم إذا قلت: إن زيداً لذهاب؛ فإذا كان الخبر فعلاً ماضياً امتنع ذلك فيه. ووجه ثالث، وهو أن الفعل توصف به النكرات، كقولك: مررتُ برجل يقوم، ويكون خبراً كقولك: إن زيداً يقوم، وكان زيد ينطلق، كما يكون ذلك في الاسم إذا قلت: مررتُ برجل قائم، وكان زيد منطلقاً». هذا وانظر: الكتاب (٣/١)، والمقتضب (٢/١، ٢)، (٤/٨٠، ٨١).

(٢٤)

مسألة

[في دلالة المضارع على الزمان]

فعل الحال لا يكون مستقبلاً وإن حُسِّن فيه « غَدٌ »، كما لا يكون الفعل المستقبل حالاً أبداً، ولا الحال ماضياً. هذا هو اختيار شيخنا^(١) رحمه الله تعالى.

فإن قلت: كيف يكون حالاً: « يقوم زيد غداً »، وهو في زمان مستقبل؟

قلنا: إنما ذلك على تقدير الحكاية له إذا وقع، والإشارة إلى صورة الفعل إذا جاء وقته، كما قال الله سبحانه: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَعُوا ﴾ [الأنعام : ٣٠]، والوقوف مستقبل لا محالة، ولكن جاء بلفظ الماضي حكاية لحال يوم الحساب فيه؛ لأنه^(٢) مُتَرَتَّبٌ على وقوف قد ثبت. وكذلك قوله تعالى: ﴿ قَالَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ ﴾ [القصص : ٦٣]، ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ فِي النَّارِ ﴾ [غافر : ٤٩]. وهذا كثير في القرآن، الوقت مستقبل، والفعل بلفظ الماضي. ونحو منه قوله: ﴿ فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَةِ وَهَذَا مِنْ عَدُوٍّ ﴾ [القصص : ١٥]، وهذا كله حكاية للحال؛ إذ ليس شيء منه حاضراً^(٣)، فكذلك: « يقوم زيد غداً »، و « يذهب بعد غدٍ »، هو حال على التقدير والتصوير لهيئته إذا وقع. وما أرى هذا الذي ذكره الشيخ إلا صحيحاً؛ إذ الأصل ألا يُحْكَمَ للفظين متغايرين بمعنى واحد إلا بدليل، ولا للفظ واحد بمعنيين إلا بدليل. وقِفْ على هذا الأصل تهتدِ إلى سواء السبيل.

فصل

وحروف المضارعة - وإن كانت زوائد - فقد صارت كأنها من أنفس الكلم، وليست كذلك « السين » و « سوف »، وإن كانوا قد شبهوها بحروف المضارعة،

(١) هو أبو الحسين بن الطراوة؛ ففي شرح التسهيل للمراذبي (١) ورقة (٥) : « وذهب ابن الطراوة إلى أنه [أي : الفعل المضارع] لا يكون إلا للحال، وإذا قلت: زيد يقوم غداً، فمعناه: ينوي أن يقوم غداً ». وفي الإفصاح لابن الطراوة، ورقة (٤) : « قعد: دليل على قعود انقضى بعد وجود، و سيقعد: دليل على قعود يأتي، وهو الآن في العدم، ويقعد: دليل على قعود في حال حديثك ». فخص المستقبل بالمتصدّر بالسين.

(٢) في (أ، ب): « حاضر ».

(٣) في (أ) والبدائع: « لا مترتب ».

والحروف الملحقة بالأصول في مسألة نذكرها^(١) بعد، إن شاء الله تعالى.

ولذلك تقول: «غداً يقوم زيد»، و «يوم الجمعة يذهب عمرو»، بتقديم الظرف على الفعل، كما يفعل ذلك في الماضي الذي لا زيادة فيه، فتقول: «أمس قام زيد»، و «يوم الجمعة ذهب عمرو». ولا يستقيم هذا في المستقبل من أجل «السين» أو «سوف»، لا تقول: «غداً سيقوم زيد»^(٢)، لوجوه:

- منها: أن «السين» تُنبئ عن معنى الاستئناف والاستقبال للفعل، وإنما يكون مستقبلاً بالإضافة إلى ما قبله، فإن كان قبله ظرف أخرجته «السين» عن الوقوع في الظرف، فبقي الظرف [٣٠ب] لا عامل فيه، فبطل الكلام؛ فإذا قلت: «سيقوم زيد غداً»، دلت «السين» على أن الفعل مستقبل بالإضافة إلى ما قبله، وليس قبله إلا حالة المتكلم، ودلّ لفظ «غداً» على استقبال اليوم، فتطابقا، وصار ظرفاً له.

- ووجه ثانٍ مانع من التقديم [٢٣أ] في الظرف وغيره، وهو أن «السين» و «سوف» من حروف المعاني الداخلة على الجمل، ومعناها في نفس المتكلم وإليه يُسند لا إلى الاسم المُخبر عنه، فوجب أن يكون له صدر الكلام كحروف الاستفهام والنفي والتمني وغير ذلك، ولذلك قبح: «زيداً سأضرب»، و «زيد سيقوم»، مع أن الخبر عن «زيد» إنما هو بالفعل لا بالمعنى الذي دلت عليه «السين»؛ فإن ذلك المعنى مسند إلى المتكلم لا إلى «زيد»، فلا يجوز أن يخلط بالخبر عن «زيد»، فتقول: «زيد سيفعل».

فإن أدخلت «إن» على الاسم المبتدأ جاز دخول «السين» في الخبر، لاعتماد الاسم على «إن»، ومضارعتها للفعل، فصارت في اللفظ مع اسمها كالجملة التامة، فصلح دخول «السين» فيما بعد، فأما مع عدم «إن» فيقبح ذلك. وهذا مذهب الشيخ أبي الحسين - رحمه الله تعالى - إلا التعليل، فإنه بخلاف تعليله، وقد قلت له كالمحتج عليه: أليس قد قال الله - سبحانه وتعالى -: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [النساء: ٥٧]، فجاء بالسين في خبر المبتدأ؟ فقال لي: اقرأ ما قبل الآية. فقرأت ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: ٥٦]، فضحك، وقال: قد كنت أفزعني، أليست هذه «إن» في الجملة المتقدمة، وهذه

الأخرى معطوفة بالواو عليها، والواو (تنوب مناب)^(١) تكرار العامل؟! فسَلَّمْتُ له، وسكَّتُ^(٢).

ونظير هذه المسألة مسألة « اللام » في « إن »، تقول: « إن زيدًا لقائم »، ولا تقول: « زيد لقائم ».

والمصحح لتقديم الظرف على الفعل الماضي أن معنى المضي مستفاد من لفظه، لا من حرف زائد على الجملة، منفصل من الفعل كالسين و« قد »، إلا فعل الحال فإن زوائده ملحقة بالأصل؛ فإن أدخلت على الماضي « قد » التي للتوقع كانت بمنزلة « السين » التي للاستئناف، وقبح حينئذ: « أمس قد قام زيد »^(٣)، كما قبح: « غداً سيقوم زيد »^(٤) والعلة كالعلة، حذوك النعل بالنعل^(٥).

(١) في (ب) مكان ما بين القوسين: « تنوي ».

(٢) لقد تَعَقَّب الأستاذ عزيمة في كتابه « دراسات لأساليب القرآن الكريم » هذا الذي قرره ابن الطراوة، وسَلَّم به السهيلي، وعدَّ ذلك منها جرأة عجيبة، وقال: إن السهيلي سَلَّم دون أن يكلف نفسه استقراء أسلوب القرآن الكريم والاحتكام إليه، ثم قال: « إن في القرآن الكريم آيات كثيرة اقترنت فيها جملة الخبر بعلامة الاستقبال، وليس قبلها (إن) ». وضرب المثل لذلك بآيات من سورة النساء نفسها، وهي الآيات (١٢٢، ١٦٢، ١٧٥) وبآيات من سُور أخرى، وقد أحصاها في الجزء الثاني من الدراسات (ص ١٩١ - ١٩٣).

وهذا الذي قام به شيخنا الأستاذ عزيمة جديرٌ بأن يحمل الباحثين في اللغة على إعادة النظر فيما قام به النحاة الأوائل، وأن يصرف الهمم إلى مثل هذا اللون من البحث في دواوين الشعراء وآثار العرب، وسوف يكون لمثل هذا الاستقراء نتائج قيمة ليست مقصورة على الاستدراك على المتقدمين، بل ستضيف إلى ذلك معرفة بأسلوب كل شاعر ومنهجه في الأداء.

(٣) يرى الأستاذ عزيمة أن السهيلي قد تفرَّد من بين النحاة أجمعين بهذا القول، وذلك بعد أن حكى قول هؤلاء النحاة في أن « قد » و« السين » و« سوف » و« لم » و« لا » الناهية تنزل منزلة العجز من الفعل، فيتقدم معمول ما بعدها عليها، وأنه ليس لها صدر الكلام. ثم قال: « لو كان الأمر كما زعم السهيلي ما جاز أن ينصب الاسم على الاشتغال قبل (قد)؛ لأن ما لا يعمل لا يُفسَّر عاملاً، وقد وجب الرفع قبل ما له صدر الكلام؛ جاء في القرآن نصب الاسم المشتغل عنه في قوله تعالى: ﴿ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ ﴾ [النساء: ١٦٤] ». ثم ساق الأستاذ عزيمة شواهد أخر على عمل ما بعد « قد » فيما قبلها. انظر: دراسات لأساليب القرآن الكريم (٢ / ٣٠٥، ٣٠٦).

ويمكن أن يقال: إن السهيلي لم يتحدث عن إعمال ما بعد « قد »، وإنما تحدث عن قبح تقديم الظرف، فيقال « أمس قد قام زيد ». ولم يأت الأستاذ عزيمة بشاهد على هذا.

(٤) في (أ، ب)، والبداية (١ / ٩٠): « غداً يقوم زيد ». ولا يستقيم الكلام عليه، وقد تقدم جواز: « غداً يقوم زيد ».

(٥) هذا مثل يُضرب في التسوية بين شيئين. انظر: مجمع الأمثال (١ / ١٩٥).

* وأما المسألة الموعود بها في أول الفصل التي شُبِّهَتْ فيها السين بالحروف الملحقة بالأصل، فهو أن يقال: لِمَ لَمْ تعمل «السين» و«سوف» في الفعل المستقبل، وقد استبدَّت^(١) به^(٢) دون الاسم، وشأن الحروف المستبدَّة بالأفعال، أو بالأسماء دون الأفعال، أن تكون عاملة؟

فإن الجواب أنها فاصلة لهذا الفعل عن فعل الحال، كما فصلت الزوائد الأربع فعل الحال عن الماضي، فأشبهتها، وإن لم تكن مثلها في اتصالها ولحوقها بالأصل، كما أشبهت حال الألف واللام التي للتعريف حال العلمية لاتصالها (اتصالها)^(٣) وتعرف الاسم بها، وإن تكن ملحقة بحروف الأصل. فلما لم تعمل تلك في الأسماء مع اختصاصها بها، لم تعمل هذه في الأفعال مع استبدالها بها، والله أعلم.

وقد رأيتُ هذا التعليل^(٤) للفارسي^(٥) في بعض كتبه، ولا ابن السراج^(٦) أيضًا.

* وأما «سوف» [٣١ب] فحرف، ولكنه على لفظ «السَّوْف»^(٧) الذي هو الشَّمَّ لرائحة ما ليس بحاضر، وقد وجدتُ رائحته، كما أن «سوف» هذه - التي هي حرف - تدل على أن ما بعدها ليس بحاضر، وقد عَلِمَ وقوعه، وانتظر إِبَّانَهُ.

ولا غرو أن يتقارب معنى الحرف من معنى الاسم المشتق المتمكن في الكلام؛ فهذه «ثُمَّ» حرف عطف، ولفظها كلفظ الثَّم، والثَّم هو: رَمَ الشيء بعضه إلى بعض،

(١) أي: تفردت به واختصت.

(٢) عن (ب).

(٣) سقط من (أ). وفي (ب) مكانه: «لاتصالها»، يريد أن الألف واللام اتصلت باللفظ اتصال العلمية به، وإن كان الاتصال مع العلمية معنويًا.

(٤) ذكره أبو البقاء العكبري في اللباب، ورقة (٤٣)، ولم ينسبه.

(٥) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان. أخذ النحو عن الزجاجي ومبَرِّمان وابن السراج وابن الخطاط وغيرهم، وعنه ابن جني وغيره. صنَّفَ كتبًا عجيبة لم يُسبق بمثلها، منها: التذكرة، والإيضاح والتكملة، والحجة في علل القراءات السبع. يقول الذهبي: «وكان متهمًا بالاعتزال. وقد فضله بعضهم على المبرد»، توفي في بغداد في ربيع الأول سنة (٣٧٧ هـ) عن (٨٩) سنة. انظر: نزهة الألباء (ص ٣٨٧)، والإنباه (١/ ٢٧٣)، والعبر للذهبي (٤/ ٣).

(٦) هو أبو بكر محمد بن السَّري. أخذ عن المبرد وغيره، وعنه: الزجاجي والسيرافي والفارسي والرماني، وقد انتهت إليه رئاسة النحو بعد المبرد. يقول الذهبي: «صاحب الأصول في العربية، وله مصنفات كثيرة منها: شرح كتاب سيبويه. وكان مغرًى في الطرب والموسيقى». توفي في سنة (٣١٦ هـ).

انظر: نزهة الألباء (ص ٣١٣)، والإنباه (٣/ ١٤٥)، والعبر (٢/ ١٦٥).

(٧) في اللسان «سوف»: «سَافَ الشيءَ يَسُوفُهُ ويسَافُهُ سَوْفًا، وسَاقَفَهُ، واستَافَهُ - كلُّهُ شَمَهُ».

كما قال: « كنا أهل ثُمَّه ورُمَّه »، ويروى « ثَمَّه ورَمَّه »^(١)، وأصله من: « ثَمْتُ البيت »: إذا كانت فيه فُرَج، فسُدَّ بالثُّمام^(٢)، وقال الشاعر:

وأما الرياحُ فقد غادرتُ رواكِدَ واستمتعتُ بالثُّمامِ

والمعنى الذي في « ثُم » العاطفة قريب من هذا؛ لأنه ضم شيء إلى شيء بينهما مهلة، كما أن ثَمَّ البيت: (ضمَّ بين شيئين بينهما فرجة)^(٣). ومَن تأمل هذا المعنى في الحروف والأسماء المضارعة لها، ألفاه كثيرًا، واللَّه - تعالى - المستعان.



(١) في اللسان « ثمم »: « قال أبو عُبَيْد: المحدثون هكذا يروونه بالضم، ووجهه عندي بالفتح، والثَّمُّ: إصلاح الشيء وإحكامه، وهو الرَّمُّ بمعنى الإصلاح ».

(٢) هو نبات يُسَدُّ به خصاص البيوت، الواحدة: ثمامة.

(٣) مكانه في (ب): « ضم الشيء إلى الشيء بينهما فرجة ».

(٢٥)

مسألة

[في: أَنْ وَلَنْ]

قوله^(١): « فالناصب: أَنْ، وَلَنْ »^(٢):

* أما « أَنْ » فهو مع الفعل بتأويل المصدر.

فإن قيل: فهلاً اكتُفي بالمصدر واستُغني به عن « أَنْ »؛ لأنه أخصر^(٣)؟

فالجواب: « أَنْ » في دخول « أَنْ » ثلاث فوائد:

- إحداها: أن الحدث قد يكون فيما مضى، وفيما هو آتٍ، وليس في صيغته ما يدل على مضي ولا استقبال، فجاءوا بلفظ الفعل المشتق منه مع « أَنْ » ليجتمع لهم الإخبار عن الحدث مع الدلالة على الزمان^(٤).

- الثانية: أن « أَنْ » تدل على إمكان الفعل دون الوجوب والاستحالة.

- الثالثة: أنها تدل على مجرد معنى الحدث دون احتمال معنى زائد عليه؛ ففيها تحصين للمعنى من الإشكال، وتخليص له من شوائب الاحتمال؛ وذلك أنك إذا قلت: « كرهتُ خروجَكَ »، أو: « أعجبني قدومُك »، احتمل [٢٤] الكلام معاني؛ منها: أن يكون نفس القدوم هو المُعْجِبُ لك دون صفة من صفاته وهيئاته، وإن كان لا يُوصف في الحقيقة بصفات، ولكنها عبارة عن الكيفيات. واحتمل أيضًا أن تريد أنك أعجبتك سرعته أو بطؤه أو حالة من حالاته؛ فإذا قلت: « أعجبني أن قدمت »، كانت على الفعل « أَنْ » بمنزلة الطابع والعنوان^(٥)، من عوارض

(١) سقط من (ب).

(٢) الجمل (ص ٢٢).

(٣) في (أ، ب): « أخص ».

(٤) في المقتضب (٢/٣٠): « وهي تقع على الأفعال المضارعة، فتصبها، وهي صلاتها، ولا تقع مع الفعل حالاً؛ لأنها لما لا يقع في الحال، ولكن لما يُستقبل.

فإن وقعت على الماضي، نحو: سرتني أن قمت، وساءني أن خرجت - كان جيذاً، قال الله ﷻ: ﴿ وَاتَّزَقَّ الْمُؤْمِنَةُ أَنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﴾ [الأحزاب: ٥٠]؛ أي: لأن كان هذا فيما مضى.

(٥) في (أ، ب): « والصور ». وفي النهاية « طبع »: « الطابع - بالفتح - الخاتم ». وفي تاج العروس « طبع » عن ابن شميل: « هو ميسمُ الفرائض ». وفي المصباح « عن »: « عنوان كل شيء: ما يُستدل به عليه =

الاحتمالات المُتصوِّرة في الأذهان؛ ولذلك زادوا « أن » بعد « لما » في قولهم: « لَمَّا أَنْ جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُكَ »، ولم يزيدها بعد ظرف سوى « لَمَّا »^(١)؛ وذلك أن « لَمَّا » ليست في الحقيقة ظرف زمان^(٢)، ولكنه حرف يدل على ارتباط الفعل الثاني بالأول، وأن أحدهما كالعلة للآخر، بخلاف الظرف من الزمان إذا قلت: « حين قام زيد قام عمرو »، فجعلت أحدهما وقتاً للآخر على اتفاق لا على ارتباط، فلذلك زادوا « أَنْ » بعدها صيانة^(٣) لهذا المعنى، وتخليصاً له من الاحتمال العارض في الظرف؛ إذ ليس الظرف من الزمان بحرف، فيكون قد جاء لمعنى كما هو في « لما ».

وقد زعم الفارسي أنها مركبة من « لم » و « ما »^(٤). وما أدري ما وجه قوله، وهي عندي من الحروف التي في لفظها شبه من الاشتقاق، وإشارة إلى مادة هي مأخوذة منها نحو ما تقدم في « سوف » و « ثم »؛ لأنك تقول: « لَمَمْتُ الشيءَ لَمًّا »: إذا ضممت بعضه إلى بعض، وهذا نحو من المعنى الذي سبقت إليه « لَمَّا »؛ لأنه ربطُ فعل بفعل على جهة التسبيب أو التعقيب؛ فإذا كان التسبيب حَسَنَ إدخال « أَنْ » [٣٢ب] بعدها زائدة إشعاراً بمعنى المفعول من أجله، وإن لم يكن مفعولاً من أجله، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا ﴾ [العنكبوت: ٣٣]، و ﴿ لَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ ﴾ [يوسف: ٩٦]، ونحوه.

= وَيُظْهِرُهُ. يعني أن اقتران « أَنْ » بالفعل تُمَخِّصُهُ للدلالة على الحدث، وتخلّصه من الشوائب التي تعرض إذا وضع المصدر مكان « أَنْ » والفعل.

(١) في المقتضب (٤٩/١): « وتقع زائدة توكيداً كقولك: لما أن جاء ذهب... فإن حُذفت لم تخلل بالمعنى ». وانظر (٣٦٢/٢)، والكتاب (٤٧٥/١)، (٣٠٦/٢).

(٢) في المغني « لما »: « ويقال فيها: وجود لوجود. وبعضهم يقول: حرف وجوب لوجوب. وزعم ابن السراج - وتبعه الفارسي - وتبعهما ابن جني، وتبعهم جماعة - أنها ظرف بمعنى حين ». ويقول ابن الطراوة في الإفصاح ردّاً على الفارسي، ورقة (٢٨): « ثم قال [أي الفارسي]: فصار [يعني لما] بمنزلة ظرف الزمان، كأنك قلت: حين جئت جئت. وهذا خطأ؛ لأن « حين » تاريخ يُعْلَمُ به وقت مجيئه، ومجيئه في « لَمَّا جئت » لما بعده، كما ذكر سيبويه ».

(٣) عن (ب).

(٤) قال أبو علي في الإيضاح (١٠٥، ١٠٦)، في باب الحروف الجازمة: « وأما (لَمَّا) فمثل (لم) في الجزم، قال الله تعالى: ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٤٢] فجزمت (لما) كما جزمت (لم)، وإنما هي (لم) دخلت عليها (ما)، فغيرت بدخول (ما) عليها عن حال (لم)، فوقع بعدها مثال الماضي في قولك: (لما جئت جئت)، فصار بمنزلة ظرف الزمان، كأنك قلت: حين جئت جئت. فمن ثم جاز أن تقول: جئت... ».

وإذا كان التعقيب مجرداً من التسبيب لم يحسن زيادة « أن » بعد « لَمَّا ». تأمله في القرآن تعرف الحكمة^(١)، إن شاء الله تعالى.

وأما « أن » التي للتفسير فليست مع ما بعدها في تأويل المصدر، ولكنها تشارك « أن » التي تقدّم ذكرها في بعض معانيها؛ لأنها تحصين لما بعدها من الاحتمالات، وتفسير لما قبلها من المصادر المُجمّلات، التي في معنى المقالات والإشارات، فلا تكون تفسيراً إلا لفعل في معنى التراجم الخمس الكاشفة عن كلام النفس؛ لأن الكلام القائم في النفس والغائب عن الحواس في الأفتدة، تكشفه للمخاطبين خمسة أشياء: اللفظ، والخط، والإشارة، والعقد^(٢)، والنصب^(٣)، وهي لسان الحال، وهي أصدق من لسان المقال.

فلا تكون « أن »^(٤) المُفسّرة إلا تفسيراً لما أُجمل من هذه الأشياء، كقولك: « كتبتُ إليه أن اخرج »، و « أشرتُ إليه أن اذهب »، و ﴿ نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ ﴾ [النمل: ٨]، و « أوصيته أن اشكر »، و « عقدتُ في يدي أن قد^(٥) أخذتُ خمسين »، و « زربتُ على حائطي أن لا يدخلوه »^(٦). ومنه قوله ﷺ: ﴿ وَوَضَعَ الْيَمِينَ ﴾^(٧) أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْيَمِينِ ﴿ [الرحمن: ٨، ٧]^(٨). وهي ههنا تفسير النصب التي هي لسان الحال، والله المُسدّد للمقال، والمُوفّق لصالح الأعمال.

وإذا كان الأمر فيها كذلك فهي بعينها « أن » التي تقدّم ذكرها؛ لأنها إذا كانت تفسيراً فإنما تفسير الكلام، والكلام مصدر، فهي إذاً في تأويل المصدر، إلا أنك أوقعت بعدها الفعل بلفظ الأمر والنهي، وذلك مزيد فائدة، ومزيد الفائدة لا يخرج

(١) انظر: مغني اللبيب، أن الزائدة (ص ٣٢ - ٣٤)، فللزخشي كلام قريب مما قاله السهيلي، وقد نقده أبو حيان، ورد ابن هشام على أبي حيان متصراً للزخشي.

(٢) في البيان والتبيين (١/ ٧٦) يقول الجاحظ عن العقد: « هو الحساب دون اللفظ والخط ». وفي خزانة الأدب (٣/ ١٤٧): « واعلم أن العقود والعقد نوع من الحساب يكون بأصابع اليدين، يقال له: حساب اليد. وقد ورد منه في الحديث: (وعقد عقد تسعين). وقد ألفوا فيه كتباً وأراجيز ». هذا وانظر: فتح الباري (١١/ ٣٥٨).

(٣) النّصّب: العَلَم المنصوب، وعلامة تُنصب عند الحدّ أو الغاية.

(٤) سقط من (ب).

(٦) يقال: « زَرَبَ للمأشئة زَرْبًا: عَمِلَ لها زَرْبِيَّةً، والزَّرْبُ: البناء ».

(٧) وفي الكشف (٤/ ٣٥٣): « لثلاثا تطغوا، أو هي مفسرة ».

الفعل عن كونه فعلاً، فلذلك لا تَخْرُجُ «أَنْ»^(١) عن كونها مصدرية، كما لا يُخرجها عن ذلك صيغة الماضي والاستقبال بعدها إذا قلت: «يعجبني أَنْ تقوم» و«أَنْ قمت».

فكأنهم إنما قصدوا إلى ماهية الحدث مُخْبِرًا «به»^(٢) عن الفاعل لا الحدث مطلقاً، ولذلك لا تكون مبتدأة (وخبرها ظرف)^(٣) أو مجرور؛ لأن المجرور لا يتعلق بالمعنى الذي تدل عليه «أَنْ»، ولا الذي من أجله صيغ الفعل، واشتقَّ من المصدر، وإنما يتعلق المجرور بالمصدر نفسه مُجَرِّدًا من هذا المعنى، كما تقدم، فلا يكون خبرًا عن «أَنْ» المتقدمة، وإن كانت في تأويل اسم. وكذلك أيضًا لا يُخبر عنها بشيء مما هو صفة للمصدر، كقولك: «قيامك سريع أو بطيء»، أو نحو ذلك، لا يكون مثل هذا^(٤) خبرًا عن المصدرية.

فإن قلت: «حَسُنَ أَنْ تقوم»، أو «قَبِيحٌ أَنْ تفعل»، جاز ذلك؛ لأنك تريد بها معنى المفعول، كأنك تقول: أَسْتَحْسِنُ هذا أو^(٥) أَسْتَقْبِحُهُ، وكذلك إذا قلت: «لأنَّ تقوم خيرٌ من أَنْ تقعَدَ»^(٦) جاز؛ لأنه ترجيح وتفضيل، فكأنك تأمره بأن يفعل، ولست بمُخْبِرٍ عن الحدث؛ بدليل امتناع ذلك في الماضي، فإنك لا تقول فيه: «أَنْ قمتَ خيرٌ من أَنْ قعدتَ»، ولا: «أَنْ قام زيدٌ أحسنٌ من أَنْ قامَ عمرو». وامتناع هذا دليل على ما قدمناه من أن الحدث هو الذي يُخبر عنه. وأما «أَنْ» وما بعدها، فإنها - وإن كانت في تأويل المصدر - فإن لها معنى زائدًا لا يجوز الإخبار عنه، ولكنه يُراد ويكره ويُؤمر به؛ فإن وجدتها مبتدأة، ولها خبر، فليس الكلام على ظاهره، لما تقدم.

* * *

* وأما «لن»..

فهي عند الخليل مُرَكَّبَةٌ من «لا» و«أَنْ»^(٧)، ولا يلزم ما اعترض [٢٥] عليه سيبويه من تقديم المفعول عليها؛ لأنه يجوز في المركبات ما لا يجوز في [٣٣ب] البسائط. فإذا ثبت ذلك فمعناها نفي الإمكان بـ«أَنْ» كما تقدم.

(٢، ١) سقط من (ب). (٣) في (أ، ب): «وخبرها في ظرف».

(٤) سقط من (ب). (٥) عن (ب).

(٦) في (أ): «أَنْ تقوم»، وفي (ب): «لا تقوم».

(٧) الكتاب (٤٠٧/١). وانظر: المقتضب (٨/٢)، وشرح المفصل (١١٢/٨) والمغني «لن».

وكان ينبغي أن تكون جازمة كـ «لم»؛ لأنها حرف نفى مختص بالأفعال، فوجب أن يكون إعرابه الجزم الذي هو نفى الحركة وانقطاع الصوت، ليتطابق اللفظ والمعنى كما تقدم في باب الإعراب. وقد فعلت ذلك طائفة من العرب^(١)، فجزمت بها حين لحظت هذا الأسلوب. وأكثرهم ينصب بها مراعاةً لأن المركبة فيها مع «لا»؛ إذ هي من جهة الفعل وأقرب إلى لفظه، فهي أحق بالمراعاة من معنى النفي، فربّ نفى لا يجزم الأفعال، وذلك إذا لم يختص بها دون الأسماء، والنفي في هذا الحرف إنما جاء من قبل «لا»، و«لا» غير عاملة، لعدم استبدالها بالأفعال دون الأسماء، ولذلك كان النصب بها أولى من الجزم. على أنها قد ضارعت «لم» لتقارب المعنى واللفظ، حتى قدّم عليها معمول فعلها. فقالوا: «زيداً لن أضرب»، كما قالوا: «زيداً لم أضرب»^(٢).

ومن خواصّها: أنها تُخلّص الفعل للاستقبال بعد أن كانت صيغته للحال^(٣)، فأغنت عن «السين» و«سوف». وكذلك جُلّ هذه النواصب تُخلّص الفعل للاستقبال.

ومن خواصّها: أنها تنفي ما قرب، لا يمتد معنى النفي فيها كامتداد معنى النفي في حرف «لا»^(٤) إذا قلت: «لا يقوم زيد أبداً».

وقد قدمنا أن الألفاظَ مشاكِلةٌ للمعاني التي هي أرواحها، يتفرّس العاقل فيها حقيقة المعنى بطبعه وحسّه، كما يتعرّف الصادقُ الفِرَاسَةِ صفاتِ الأرواح في الأجساد بنَحِيْزَةٍ^(٥) نفسه.

فحرف «لا»: لام بعدها ألف، يمتد بها الصوت ما لم يقطعه تضيق النفس، فأذن امتدادُ لفظها بامتداد معناها، و«لن» بعكس ذلك، فتأملُه فإنه معنى لطيف، وغرض شريف؛ ألا ترى كيف جاء في القرآن البديع نظمُه، الفائق على كل العلوم علمُه: ﴿وَلَا يَمُنُّونَهُ أَبَدًا﴾ [الجمعة: ٧]؟! بحرف «لا» في الموضع الذي اقترن فيه

(١) كذا نُسب ذلك إلى طائفة من العرب، والمنقول في الجزم شواهد لا تمثل لهجة، انظرها في: مغني اللبيب «لن».

(٢) في الكتاب (٦٨/١): «وإذا قلت: زيداً لم أضرب، أو: زيداً لن أضرب، لم يكن فيه إلا النصب».

(٣) انظر المسألة رقم (٢٤).

(٤) عن (ب).

(٥) أي: طبيعة نفسه.

حرف الشرط بالفعل، فصار من صيغ العموم، فانسحب على جميع الأزمنة، وهو قوله ﷺ: ﴿إِنْ زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ﴾ [الجمعة: ٦]، كأنه يقول: متى ما زعموا ذلك لوقت من الأوقات أو زمن من الأزمان، وقيل لهم: «تمنوا الموت»، فلا يتمنونه، وحرف الشرط دلّ على هذا المعنى، وحرف «لا» في الجواب بإزاء صيغة العموم لاتساع معنى النفي فيها.

وقال في سورة البقرة: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ﴾ [البقرة: ٩٥] فقَصَّرَ من سعة النفي وقَرَّبَ؛ لأن قبله^(١) في النظم: ﴿إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ﴾ [البقرة: ٩٤]، وليست «إِنْ» ههنا مع «كان» من صيغ العموم؛ لأن «كان» ليست بدالة على الحدث، وإنما هي داخلة على المبتدأ والخبر عبارة عن مضي في الزمان الذي كان^(٢) فيه ذلك الحدث؛ فكأنه يقول ﷺ: إن كانت قد وجبت لكم الدار الآخرة، وثبتت لكم^(٣) في علم الله - تعالى - فتمنوا الموت الآن، ثم قال في الجواب: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ﴾، فانظم معنى الجواب بمعنى الخطاب في الآيتين جميعاً، والله الموفق للصواب. وليس في قوله تعالى: ﴿أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥] ما يُناقض ما قلناه، فقد تكون «أبداً» بعد فعل الحال؛ تقول: «زيد يقوم أبداً»، و«يُصلي أبداً»، ونحو ذلك.

ومن أجل ما تقدم من قصور معنى النفي في «لن» ودلالتها على القرب في أكثر الكلام، لم يكن للمعتزلة^(٤) حجة على نفي الرؤية في قوله ﷺ: ﴿لَنْ تَرِنِّي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ولم يقل: «لا تراني»، فلو كان النفي بـ «لا» لكان لهم فيه التعلُّق، ولم يكن حجةً لجواز^(٥) تخصيص العموم بنص آخر من الكتاب والسنة، وبالله التوفيق.

وأما [٣٤ب] ذاك الذي لا يكون بحال، فنفاه بـ «لا»، فقال: ﴿لَا تُدْرِكُهُ

(١) في (ب): «لأن قوله»، وفي (أ): «لأن قوله تعالى». وما هنا عن البدائع (١/٩٦).

(٢، ٣) سقط من (ب).

(٤) قال الشهرستاني في: الملل والنحل (١/٤٩): «واتفقوا [أي المعتزلة] على نفي رؤية الله - تعالى - بالأبصار». وفي الكشاف (٢/١٢١): «فإن قلت: ما معنى لن؟ قلت: تأكيد النفي الذي تعطيه (لا)، وذلك أن (لا) تنفي المستقبل، تقول: لا أفعل غداً، فإذا أكدت نفيها قلت: لن أفعل غداً. والمعنى: أن فعله ينافي حالي، فقوله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْآبْصَرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] نفي للرؤية فيما يُستقبل، و﴿لَنْ تَرِنِّي﴾ [الأعراف: ١٤٣] تأكيد وبيان؛ لأن النفي منافٍ لصفاته».

(٥) في (أ، ب): «بجواز».

أَلَا بَصَرٌ ﴿[الأنعام: ١٠٣]﴾ (فالأبصار إذاً) ^(١) لا تُدركه بحال، والرؤية تكون بعد هذه الحال، وهذا - عندي - أصح من قول من قال ^(٢): الرؤية والإدراك بمعنى واحد لا فرق بينهما؛ ألا ترى كيف حسن قوله - عليه الصلاة والسلام - : «إِنَّكُمْ تَرَوْنَ رَبَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» ^(٣)؟! ولو قال: إنكم ^(٤) تُدركون ربكم يوم القيامة، لم يحسن، فالإدراك منفي بـ «لا» نفياً مطلقاً، بخلاف الرؤية.

على أنني أقول: إن العرب - مع هذا - إنما تنفي بـ «لن» ما كان ممكناً عند المخاطب، مظنوناً أن سيكون؛ فتقول له: «لن يكون»، لما يمكن ^(٥) أن يكون؛ لأن «لن» فيها معنى «أن». وإذا كان الأمر عندهم على الشك لا على الظن ^(٦)، كأنه يقول: أَيْكون أم لا يكون؟ (قلت في النفي: لا يكون) ^(٧). وهذا كله مقوّل لتركيبها من «لا» و «أن»، شارح لك وجه اختصاصها في القرآن بالمواضع التي وقعت فيها دون «لا».



(١) سقط من (ب).
(٢) قال الطبري في تفسير الآية: «وقال آخرون: معنى ذلك: لا تراه الأبصار، وهو يرى الأبصار». ثم قال: «فقال قائلو هذه المقالة: معنى الإدراك في هذا الموضوع الرؤية، وأنكروا أن يكون الله يُرى بالأبصار في الدنيا والآخرة».

(٣) أخرجه البخاري في كتاب المواقيت (١/ ١٤٥).

(٤) عن (ب). (٥) في (ب): «ظن».

(٦) في المصباح «شكك»: «قال أئمة اللغة: الشك خلاف اليقين، فقولهم: (خلاف اليقين): هو التردد بين شيئين، سواء استوى طرفاه أو رجع أحدهما على الآخر». ثم نقل عن الرافعي: «أن الشك تردد بين احتمالين، وهو مرادف للظن لغة، وفي اصطلاح الأصوليين: أن الظن هو راجح الاحتمالين».

(٧) عن (ب).

(٢٦)

مسألة

[في إذن]

قوله: « وإذن »^(١).

هذا حرف هو عندي « إذا » التي كانت ظرفاً لما يُستقبل، وكانت غير مُنَوَّنة من أجل إضافتها إلى ما بعدها، فخلعَ منها معنى الاسمية كما فعلوا ذلك بـ « إذ » وبكاف الخطاب، وبالضمائر المنفصلة في باب الفصل، خلعَ منها معنى (الاسم، وصارت حروفاً لا مواضع)^(٢) [٢٦أ] لها من الإعراب. وكذلك فعلوا بـ « إذا »، إلا أنهم زادوا فيها التنوين، فذهبت الألف والقياس إذا وقفتَ عليها أن ترجع الألف لزوال العلة، وإنما نَوَّنوها لِمَا فصلوها عن الإضافة؛ (إذ التنوين علامة الانفصال، كما فعلوا بـ « إذ » حين فصلوها عن الإضافة)^(٣) إلى الجملة، فقالوا: يومئذ. فصار التنوين معاقباً للجملة، إلا أن « إذ » في ذلك الموضع لن تخرج عن الاسمية، (بدليل إضافة « يوم » و « حين » إليها، وإنما أخرجوها عن الاسمية)^(٤) في نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ ﴾ [الزخرف: ٣٩]، جعلها سبويه ههنا^(٥) (حرفاً بمنزلة: أن)^(٦).

(١) الجمل (ص ٤٤)، وانظر أول المسألة السابقة.

(٢) (٤-٢) سقط من (ب).

(٥) تعرض السهيلي في الروض الأنف (١ / ٢٨٦) لبيان معنى « إذ »، وذلك في تعقيبه على ابن هشام عندما فسر بيت رؤبة:

ثُمَّ جَزَاهُ اللَّهُ عُنَّا إِذْ جَزَى جَنَاتِ عَدْنٍ فِي الْعَلَالِي وَالْعُلَا

فقد قال ابن هشام: إن « إذ » بمعنى « إذا »، ورد عليه السهيلي بقوله: « ليس على ما ظن؛ إنما معناه: ثم جزاه الله ربي أن جزى؛ أي: من أجل أن نفعني وجزى عني. ففاعل « جزى » مضمَر عائِد على الرجل الممدوح، و « إذ » بمعنى « أن » المفتوحة؛ كذا قال سبويه في سواد الكتاب، ويشهد له قوله سبحانه: ﴿ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ٨٠] وعليه يُحمَل قوله سبحانه: ﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ ﴾ [الزخرف: ٣٩].

هذا وقد نسب السيوطي في الإتيقان (١ / ١٤٨) إلى السهيلي القول بأن « إذ » تأتي بمعنى « قد » التي للتحقيق، قال: « وجعل منه السهيلي قوله: ﴿ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ ». ولم يقل السهيلي ذلك، ويبدو أنه وقع تحريف لـ « أن » بـ « قد ».

(٦) سقط من (ب).

فإن قيل: ليس شيء من هذه الأشياء التي صُيِّرَتْ حروفاً بعد أن كانت أسماءً، إلا وقد بقي فيها معنى من معانيها، كما بقي في « كاف » الخطاب معنى الخطاب، وفي « على »^(١) معنى الاستعلاء، فماذا بقي في « إذ » و « إذن » من معانيها في حال الاسمية؟

فالجواب: أنك إذا قلت: « سأفعلُ كذا إذا خرج زيدٌ أو قدم عمرو »، ففعلك مرتبط بالخروج أو القدوم مشروط به. وكذلك إذا قال لك القائل: « قد أكرمْتُكَ » فقلت: « إذن أحسن إليك »، ربطت إحسانك بإكرامه، وجعلته جزاءً له: فقد بقي فيها طرفٌ من معنى الجزاء، وهي حرف، كما كان فيها معنى الجزاء، وهي اسم.

وأما « إذ » في قوله تعالى: ﴿ إِذْ ظَلَمْتُمْ ﴾ [الزخرف: ٣٩] ففيها معنى الاقتران بين الفعلين، كما كان فيها ذلك في حال الظرفية؛ تقول: « لأضربن زيداً إذا شتمني »، فهي - وإن لم تكن ظرفاً - ففيها من المعنى الأول طَرَفٌ^(٢)، كأنك تُنسبُه على أنك تُجازيه على ما كان منه إذ شتم، فإن لم يكن الضرب واقعاً في حال الشتم، فله ردٌ إليه وتنبيه عليه. فقد لاح لك قرب ما بينهما وبين « أن » التي للمفعول من أجله، ولذلك شبهها « سيبويه » بها في سَوَاد كتابه^(٣).

وعَجَباً للفارسيّ حيث غاب ذلك عنه، وجعلها ظرفاً، ثم تحيّل في إيقاع الفعل الذي هو النفع فيها وسوقه إليها، بما هو مسطور في كتبه، فأغنى ذلك عن ذكره^(٤).

* * *

* وأما « إذ » إذا كانت مُنَوَّنة فإنها لا تكون إلا مضافاً إليها ما قبلها، لتعتمد على الظرف المضاف إليها، فلا يَزُولُ عنها معنى الظرفية، كما زال عن أختها حين

(١) في الكتاب (٢/ ٣١٠): « وهو [أي: على] اسم، ولا يكون إلا ظرفاً، ويدلّك على أنه اسم قول بعض العرب: نهض من عليه؛ قال الشاعر:

عَدْتُ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ خِمْسُهَا تَصَلُّ، وعن قيسٍ ببيداءٍ مَجْهَلٍ »

هذا، وانظر: المغني (ص ١٥٥، ١٥٦، ٥٧٨)، والمقتضب (٣/ ٥٣).

(٢) في (أ، ب): « ظرف »، بالطاء المعجمة. وطرف الشيء: طائفة منه.

(٣) كذا نسب السهيلي إلى سيبويه هذا القول هنا، وفي كتابه: الروض الأنف (١/ ٢٨٦)، ولم يقع لي هذا القول في الكتاب، ولعله في نسخة من الكتاب لم تصل إلينا.

(٤) انظر رأي الفارسي في كتاب: الخصائص لابن جني (٢/ ١٧٢)، (٣/ ٢٢٤)، وقد تعرض السهيلي لقول الفارسي بالنقد في كتابه: الروض الأنف (١/ ٢٨٦)، وأطال القول في ذلك.

تَوْنُوها، وفَصَلُوها عن الفعل الذي كانت تُضاف إليه.

والأصل في هذا أن «إذ» و «إذا» في غاية [٣٥ب] من الإبهام والبعد عن شبه الأسماء، والقرب من الحروف، لعدم الاشتقاق، وقلة حروف اللفظ، وعدم التمكن وغير ذلك؛ فلولا إضافتها إلى الفعل الذي يُبنى للزمان، ويفتقر إلى الظروف، لما عرف فيها معنى الاسم أبداً؛ إذ لا تدل واحدة منهما على معنى في نفسها، إنما جاءت لمعنى في غيرها؛ فإذا قُطعت عن ذلك المعنى تَمَحُض معنى الحرف، إلا أن «إذ» لما ذكرناه من إضافة ما قبلها من الظروف إليها، لم يغادرها معنى الاسم، وليست الإضافة إليها في الحقيقة، ولكن إلى الجملة التي عاقبها التنوين.

* وأما «إذن» فلم يكن لها بعد فصلها عن الإضافة ما يُعَصِّد معنى الاسم فيها، فصارت حَرْفاً لقربها من حروف الشرط في المعنى؛ ولما صارت حرفاً مختصاً بالفعل مُخْلِصاً له للاستقبال كسائر النواصب للأفعال، نَصَبُوا الفعل بعده؛ إذ ليس واقعاً موقع الاسم، فيستحقّ الرفع، ولا هو غير واجب، فيستحقّ الجزم، فلم يبقَ إلا النصب. ولَمَّا لم يكن العمل فيها أصلاً لم تقوَ قُوَّة أخواتها، فَأُلْغِيَتْ تارة، وأُعْمِلَتْ أخرى، وضعفت عن عوامل الأفعال.

فإن قيل: فهلاً فعلوا بها ما فعلوا بـ «إذ» حين تَوْنُوها؛ وحذفوا الجملة بعدها، فيضيفوا إليها ظروف الزمان كما يضيفونها إلى «إذ» في قولك: «حينئذ» و^(١) «يومئذ»؛ إذ الإضافة في المعنى إلى الجملة التي عاقبها التنوين؟

فالجواب: أن «إذ» قد استُعْمِلَتْ مضافةً إلى الفعل المستقبل^(٢) في المعنى على وجه الحكاية للحال، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ﴾ [البقرة: ١٦٥]. ولم يستعملوا «إذا»، مضافةً إلى الماضي بوجه ولا على حال^(٣)؛ فلذلك استغنوا بإضافة الظروف إلى «إذ» وهم يريدون الجملة بعدها عن إضافتها إلى «إذا»، والله أعلم.

(٢) سقط من (ب).

(١) عن (ب).

(٣) أي: على وجه الحكاية للحال الماضية. وقد ذكر ابن هشام في المغني: أن بعضهم يقول بمجيئها للماضي، كما جاءت «إذا» للمستقبل. وذلك كقوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ [التوبة: ٩٢]. انظر: المغني (ص ٩٩، ١٠٠).

مع أن « إذ » في الأصل حرفان، و « إذا » ثلاثة أحرف، فكان ما هو أقلُّ حروفاً^(١) في اللفظ أولى بالزيادة فيه (وإضافة الأوقات إليه زيادة فيه؛ لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد)^(٢).

وأقوى من هذا أن « إذن » فيها معنى الجزاء، وليس في « إذ » منه رائحة، فامتنع إضافة ظروف الزمان إلى « إذن »؛ لأن ذلك يُبطل ما فيها من معنى الجزاء؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، فلو أُضيفَ « اليوم » و « الحين » إليها لَغَلَبَ عليها حكمه، لضعفها عن دَرَجَةِ حُرُوفِ الجزاء، فَتَأَمَّلْهُ.



(٢٧)

مسألة

في اللامين: لام كي، ولام الجُحود

هما حرفا جر؛ فكلاهما يَنْصَب بِإِضْمَارٍ «أَنْ»^(١)، إلا أن لام «كي» هي لام العلة، فلا يقع قبلها إلا فعلٌ يكون علةً لما بعدها؛ فإن كان ذلك الفعل منفياً لم يخرجها ذلك^(٢) عن أن تكون لام «كي» [٢٧] كما ذهب إليه الصِّمَرِيُّ^(٣)؛ لأن معنى العلة فيها باقٍ^(٤)، وإنما الفرق بين لام الجحود ولام «كي» من وجوه ستة:

– أحدها: أن لام الجحود يكون قبلها «ما كان» أو «لم يكن». وتكون «كان» بلفظ المُضَيِّ أو في معناه، لا بلفظ الاستقبال. وتكون زمانية ناقصة لا تامة. ولا يقع بعد اسمها ظرف ولا مجرور؛ لا تقول: «ما كان زيد عندك ليذهب»، ولا: «... أمس ليخرج». فهذه أربعة فروق.

والذي يكشف لك قناع المعنى، ويهجم بك على الغرض أن «كان» الزمانية عبارة عن زمانٍ ماضٍ^(٥)، فلا تكون علةً لحدث، ولا تتعدى إلى المفعول من أجله، ولا

(١) السهيلي بقوله هذا يميل إلى مذهب البصريين، أما الكوفيون فقد قالوا: إن اللام هي الناصبة للفعل من غير تقدير (أن). انظر: الإنصاف (ص ٥٧٥).

(٢) سقط من (ب).

(٣) هو أبو محمد – أو: أبو الحمد، كما في مخطوطة التبصرة – عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي، صاحب كتاب: «تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي» في النحو، الذي شاع في المغرب، وأكثروا من الاشتغال به، كما أكثر أبو حيان من النقل عنه، وله ذكر في جمع الجوامع. وعلى التبصرة نكت لإبراهيم بن محمد، المعروف بابن ملكون الإشبيلي، المتوفى سنة (٥٨٤ هـ). انظر: بغية الوعاة (٤٩/٢)، وكشف الظنون (٣٣٩/١).

وفي إشارة التعيين، ورقة (٢٥): «وسمعت الشيخ أثير الدين أبا حيان النحوي يقول: إن الصيمري لا وجود له. وهذا الكتاب وُجد في خزانة الملك ابن يحيى بن وهب، أحد رجال الكمال بالأندلس».

(٤) يرد السهيلي على الصيمري، فقد قال في آخر باب إعراب الأفعال: «وأما اللام فتكون على ضربين، أحدهما: أن يكون أول الكلام موجِّهاً، فيكون معناها كمعنى (كي)، كقولك: (جتك لتكرمني)؛ أي: لكي تكرمني... والثاني: أن يكون في أول الكلام حرف نفي، فتسمى لام الجحود، وذلك قولك: ما جتك لتُسَيِّئني، وما كنت لأضرب زيداً». انظر: تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي، ميكروفيلم بمعهد المخطوطات العربية، عن مكتبة الأمبروزيانا بميلانو بإيطاليا.

(٥) ذهب إلى هذا المبرد والفارسي وابن جني وغيرهم. انظر: مغني اللبيب (ص ٤٨٨).

إلى الحال (وظرف المكان)^(١)، وفي تعديها إلى ظرف الزمان نظر؛ فهذا الذي منعها من أن تقع [٣٦ب] قبل لام العلة، أو يقع بعدها المجرور أو الظرف.

- وأما الفرق الخامس بين اللامين فهو: أن الفعل بعد « لام » الجحود لا يكون فاعله إلا عائداً على اسم « كان »؛ لأن « اللام » وما بعدها في موضع الخبر عنه^(٢)؛ فلا تقول: « ما كان زيد ليذهب عمرو »، كما تقول: « جاء زيد ليذهب (عمرو) »، أو: « لتذهب أنت ». ولكن تقول: « ما كان ليذهب »^(٣) و « ما كنت لأفعل ».

- والفرق السادس: جواز إظهار « أن » بعد لام « كي »، ولا يجوز إظهارها بعد « لام » الجحود؛ لأنها جرت في كلامهم نفيًا للفعل المستقبل بالسين أو سوف، فصارت لام الجحود بإزائهما، فلم يظهر بعدها ما لا يكون بعدهما^(٤).

وفي هذه النكتة مطلع على فوائد من كتاب الله ﷻ، ومراقبة إلى تدبره، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ﴾ [الأنفال: ٣٣]، فجاء بلام الجحد حيث كان نفيًا لأمر متوقع، وسبب مخوف في المستقبل. ثم قال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ [الأنفال: ٣٣]، فجاء باسم الفاعل الذي لا يختص بزمان حيث أراد نفي وقوع العذاب بالمستغفرين على العموم في الأحوال، لا يخص مضيًا من استقبال. ومثله: ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى ﴾ [هود: ١١٧]، ثم قال ﷻ: ﴿ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى ﴾ [القصص: ٥٩]، فالحظ هذه الآية من مطلع الأخرى تجدها كذلك في المعنى، والله المستعان.

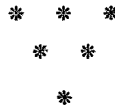
(١) عن (ب).

(٢) هذا مذهب البصريين، فهي عندهم جارة، والأصل: ما كان قاصداً للفعل. وأما الكوفيون فقالوا: إنها زائدة لتقوية النفي، كالباء الواقعة في خبر « ليس »، وهي الناصبة للفعل، كما جرت الباء خبر « ليس » لفظاً، وخبر « كان » هو نفس الفعل. انظر: المغني (ص ٢٣٢)، وحاشية يس على الألفية (٢/٢٣٨، ٢٣٩).

(٣) عن (ب). وفيها مكان « ما كان ليذهب »: « ما كان زيد ليذهب عمرو »؛ انظر: البدائع (١/١٠٠).
(٤) قال سيبويه (١/٤٠٨): « واعلم أن اللام قد تحيى في موضع لا يجوز فيها الإظهار، وذلك (ما كان ليفعل)، فصارت (أن) ههنا بمنزلة الفعل في قولك: (إياك زيداً)، كأنك إذا مثلت قلت: (ما كان زيد لأن يفعل)؛ أي: ما كان زيد لهذا الفعل، فهذا بمنزلة، ودخل فيه معنى نفي (كان سيفعل). فإذا قال هذا قلت: (ما كان ليفعل)، كما كان (لن يفعل) نفيًا لـ « سيفعل »، وصارت بدلاً من اللفظ بـ (أن) ». هذا وانظر: الإنصاف (ص ٥٩٥).

* وأما « لام العاقبة »^(١)، ويسمونها أيضًا^(٢): « لام الصَّيرورة »، وهي نحو اللام في قوله تعالى: ﴿ لِيَكُونَ لَهُمْ عَذَابٌ ﴾ [القصص: ٨]، ونحو قوله: « أَعْنَقَ لِيَمُوتَ »^(٣)، فهي في الحقيقة « لام كي »، ولكنها لم تتعلق بقصد المخبر عنه وإرادته، ولكنها تعلقت بإرادة فاعل الفعل على الحقيقة، وهو الله سبحانه وتعالى؛ أي: فعل الله ذلك ليكون كذا كذا، وقدر أن يُعْنِقَ الرجلُ ليموتَ، فهي متعلقة بالقدر وقضاء الفعل.

وكذلك: « إني لأنسى لأُسَنَّ »، ومن رواه: « إني لأنسى »^(٤) فقد كشف قناع المعنى، فلا غبار عليه، والله الموفق لما يَزُلْفُ لديه.



(١) ينكر البصريون هذه اللام، ويبدو أن توجيه السهيلي الآتي يُعَدُّ انتصارًا لهم. انظر: مغني اللبيب (ص ٢٣٦).

(٢) سقط من (ب).

(٣) في اللسان « عنق »: « وفي الحديث أنه بعث سرية، فبعثوا حرام بن ملحان بكتاب رسول الله ﷺ إلى بني سليم، فانتحى له عامر بن الطفيل، فقتله. فلما بلغ النبي ﷺ قتلَهُ قال: « أَعْنَقَ لِيَمُوتَ »؛ أي: إن المنية أسرع به، وساقته إلى مصرعه ». هذا وانظر: جمهرة أنساب العرب لابن حزم (ص ٣٦٦).

(٤) أخرجه الإمام مالك في الموطأ، كتاب السهو، حديث (٢) (ص ١٠٠)، وروايته: « إني لأنسى، أو: أنسى لأُسَنَّ ».

وقال ابن عبد البر في التمهيد (٣٧٥/٢٤): « لا أعلم هذا الحديث رُوي عن النبي ﷺ مسندًا ولا مقطوعًا من غير هذا الوجه، وهو أحد الأحاديث الأربعة التي في الموطأ، والتي لا توجد في غيره مسندة ولا مرسلّة، ومعناه صحيح في الأصول ».

وفي النهاية قال ابن الأثير: « إنما أنسى لأُسَنَّ »؛ أي: إنما أدفع إلى النسيان لأشوق الناس بالهداية إلى الطريق المستقيم، وأبشّر لهم ما يحتاجون أن يفعلوا إذا عرض لهم النسيان ».

(٢٨)

مسألة

[في: لم، والفعل الماضي والمضارع]

قوله: « والجازم لَمْ وَلَمَّا »^(١).

« لم » نفي للماضي، كما أن « لن » نفي للمستقبل، وكان الأصل في نفي الماضي^(٢) حرف « لا »؛ إذ هي أعم بالنفي، وبه أولى، وقد استعملوها نافية للماضي، في قوله تعالى: ﴿ فَلَا أَفْنَحُمُ الْعُقَبَةَ ﴾ [البلد: ١١]، وفي^(٣) قول الراجز^(٤):

وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمَّا

ولكن عدلوا في أكثر الكلام عنها إلى حرف « لم »^(٥)، لوجوه:

- منها: أنهم قد^(٦) خصّوا المستقبل بـ « لن »، فأرادوا أن يخصّوا كذلك الماضي في النفي بحرف كما فعلوا بالمستقبل؛ لأن « لا »^(٧) تختص ماضياً من مستقبل في النفي، ولا فعلاً دون اسم.

- ووجه آخر: وهو أن « لا » يُتَوَهَّم انفصالها مما بعدها؛ إذ قد تكون نافية لما قبلها، ويكون ما بعدها في حكم الوجوب، مثل قوله تعالى: ﴿ لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ ﴾ [البلد: ١]. وحتى لقد قيل في قول عمر رضي الله عنه: « لا، نَقْضِي ما تجانفنا فيه لإثم »^(٨):

(١) الجمل (ص ٢٢)

(٢) عن (ب).

(٣) سقط من (ب).

(٤) في تاج العروس « لم »: أنشد الجوهري لأمية بن أبي الصلت، قاله عند وفاته:

إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمَّا

وقد نسب الرجز لأمية أيضاً في الإصابة (١ / ١٣٥). ولم أجده في ديوانه ط. بيروت، وقد نسب ابن هشام في المغني إلى أبي فراس الهذلي عند الحديث عن « لا » (ص ٢٦٩). ومثله في رواية ذكرها ابن بري، ونقلها ابن منظور في اللسان « لم ». هذا وانظر: الخزانة (١ / ٢٥٨، ٢٥٩). وألم الرجل: أصاب صغار الذنوب، ويقال لها اللّم.

(٥) سقط من (ب).

(٦) عن (ب).

(٨) في النهاية « جنف »: « ومنه حديث عمر رضي الله عنه: وقد أفطر الناس في رمضان، ثم ظهرت الشمس، فقال: نقضيه ما تجانفنا فيه لإثم؛ أي: لم نمل فيه لارتكاب إثم ». هذا وانظر: المغني لابن قدامة (٣ / ١٣٦)، فروايته: « واللّه لا نقضيه، ما تجانفنا لإثم ».

إن « لا » رَدْعٌ لما قبلها، و « نقضي » واجب لا منفي. وكذلك قال بعض الناس في قوله عليه السلام: « لا، تترأى نارُهُما »^(١): إن « لا » رَدْعٌ، وما بعدها واجب.

وَلَعَمْرِي إِنَّ في لفظها إشارةً إلى هذا المعنى^(٢)، حيث كان بعد اللام فيها صَوْتُ مَدِيدٍ ينقطع في أقصى الحلق^(٣)، راجعٌ إلى خلف مخارج الحروف، بخلاف « لم » فإنها مشاركة لـ « لا » في « اللام » المفتوحة كما هي مشاركة لها في النفي. ثم فيها « الميم »، وصوتها بين يَدَيِ الْقَم^(٤)، ليكون هواء الكلمة إلى [٣٧ب] ما بعدها، ومعناها فيما يتصل بها لا فيما وراءها، كما كان ذلك جائزاً في « لا »، والله أعلم.

ويؤيد هذا المعنى ويوضحه: قلبهم لفظ الفعل الماضي بعد « لم » إلى لفظ المضارع حرصاً على الاتصال، وصرفاً لوجه الوهم عن ملاحظة الانفصال.

فإن قيل: وما في لفظ المضارع مما يؤكد هذا المعنى؟ [أ]^(٥) وليس هو والماضي سواء؟

قلنا^(٦): لا سواء لمن^(٧) استبصر، وأمعن في هذا الشأن^(٨)، ونحر إلى هذه المسألة وكثيراً^(٩) من المسائل الواردة عليك على أصل التمهيد^(١٠)، إلا أن ذلك^(١١) فليس يتفوض^(١٢) إن شاء الله تعالى بنا^(١٣)،

(١) أخرجه النسائي في كتاب القسامة، باب القَوْد بغير حديدة، وروايته: « ألا لا تترأى ناراهما »؛ يعني نَارِي المسلم والمشرِك؛ أي: يلزم المسلم أن يباعد منزله عن منزل المشرِك. انظر: النهاية لابن الأثير، مادة رأى، ومجمع الأمثال (٢/ ٢٣٠).

(٢) انظر المسألة رقم (٢٥).

(٣) يعني الألف. وفي المقتضب (١/ ١٩٢): « فمن أقصى الحلق مخرج الهمزة، وهي أبعدُ الحروف، ويليهما في البعد مخرج الهاء، والألف هاوية هناك ».

(٤) في المقتضب (١/ ١٩٤): « ومن الشفة مخرج الواو، والباء، والميم... والميم ترجع إلى الخياشيم بها فيها من الغنة ».

(٥) ما بين القوسين عن البدائع (١/ ١٠٠).

(٦) هذه الفقرة مضطربة في النسختين، وسأكتفي بعرض الصورة الكتابية فيها.

(٧) في (ب): « لا سواء، استبصر ».

(٨) كذا في (أ، ب)، دون نقط.

(٩) كذا في (أ، ب).

(١٠) في (ب): « الآن لك ».

(١١) في (ب): « يتفوض لك ». ولعله: « يتفوض »، بالقاف.

(١٢) في (ب): « بناء ».

ولا يدوي^(١) لك فرع^(٢) أختنا^(٣).

* * *

* اعلم أن الأفعال مضارعة للحروف^(٤) من حيث كانت عوامل في الأسماء مثلها، ومن هناك استحققت البناء، وحق العامل أن لا يكون مهيتاً لدخول عامل آخر عليه، كيلا يُفْضي الأمر إلى [٢٨أ] التسلسل المستحيل عقلاً وأصلاً.

* والفعل الماضي بهذه الصورة، و[هو]^(٥) على أصله من البناء ومضارعة الحروف العوامل في الأسماء، فليس يذهب الوهم عند النطق، إلا إلى انقطاعه عما قبله إلا بدليل يربطه، وقرينة تضمه إليه وتجمعه، (لذلك لا)^(٦) يكون في موضع الحال البتة^(٧)، لا تقول: « جاء زيدٌ ضحكاً »، لتجعل هذا الفعل في موضع الحال من « زيد »؛ إذ لا جامع بينهما.

فإن قلت: فقد يكون في موضع الصفة من النكرة، كقولك: « مررتُ برجل ذهبٍ »؟ قلنا: افتقارُ النكرة إلى الوصف، وفَرَطُ احتياجها إلى التخصيص تكملةً لفائدة الخبر هو الربطُ بين الفعل وبينها، بخلاف الحال، فإنها تجيء بعد استغناء الكلام وتماهه.

وأما كونه خبراً للمبتدأ فَلَفَرَطُ احتياج المبتدأ إلى خبره، جاز ذلك، حتى إنك إذا أدخلتَ « إنَّ » على المبتدأ بطل أن يكون الماضي في موضع الخبر، إذا كان في خبرها اللام^(٨)، لما في « اللام » من معنى الابتداء والاستئناف لما بعدها، فاجتمع ذلك مع صيغة الماضي، وتعاونوا على مَنعِ الفعل الماضي من أن يكون خبراً لما قبلها، وليس ذلك في المضارع.

فهذا أصلُ يُبَيِّنُ لك ما تقدم قبله، ويُفيدك أسراراً فيما يَرِدُ عليك من هذا الباب بعده.

(١) في (ب): « يدوي »، بالذال. ولعله الصواب.

(٢) في (ب): « فعل ». ولعل الصواب ما في (أ).

(٣) في (ب): « واجبنا ». ولعله: اجتناء. (٤) انظر المسألة العاشرة، الفصل الأول.

(٥) ما بين القوسين عن بدائع الفوائد، (١/ ١٧٧) ط. عالم الفوائد [الناشر].

(٦) في (أ، ب): « لذلك ولا ».

(٧) انظر: الإنصاف (ص ٢٥٢)، فهذا مذهب البصريين.

(٨) أجاز ذلك الكسائي وهشام. انظر: مغني اللبيب (ص ٢٥٣)، وشرح المفصل (٩/ ٢٥).

* وليس الفعل المضارع كالماضي؛ لأن مضارعه للاسم هيئاته لدخول العوامل (عليه، والتصرف بوجوه الإعراب كالاسم، وأخرجته عن شبه العوامل) ^(١) التي لها صدر الكلام، وصيرته كالأسماء المعمول فيها، فوق موقع (الحال، و) ^(٢) الوصف، وموقع خبر (المبتدأ و « إن »)، ولم يقطعه دخول « اللام » عن أن يكون ^(٣) خبراً في باب « إن » كما قطع الماضي؛ من حيث كانت صيغة الماضي لها صدر الكلام، كما تقدم.

فإن قيل: فما وجه مضارعة الفعل ^(٤) المستقبل والحال؟

قلنا: دخول الزوائد عليه ملحقة بالحروف الأصلية متضمنة لمعاني الأسماء كالمتكلم والمخاطب؛ فيما تضمن معنى الاسم أعرب، كما بني من الأسماء ما تضمن معنى الحرف. ومع هذا فإن الأصل في دخول حروف الزوائد الأربع شبه ^(٥) الأسماء، وصلاح فيه من الوجوه ما لا يصلح في الماضي.

وعوّل في المضارعة على الفصل المتقدم ^(٦)، فهو أظهر وأقطع للبس وأولى [٣٨ب] بالتحقيق، ودع عنك ما علل به النحويون في مضارعة الفعل للاسم من كلام واهي القواعد، عن منهاج التحقيق متباعد، والله الموفق للصواب، و ^(٧) المستعان على سلوك طريق ذوي الألباب.



(١-٤) عن (ب).

(٥) في (أ، ب): « أشبه ». وما أثبتناه عن بدائع الفوائد (١/ ١٧٩)، ط. عالم الفوائد [الناشر].

(٦) انظر المسألة العاشرة، الفصل الأول، والمسألة الثانية والعشرين.

(٧) عن (ب).

(٢٩)

مسألة

[في صيغة الفعل بعد الجوازم]
« لام » الأمر، و « لا » في النهي، وحروف المجازاة

هذه الجوازم كلها داخلة على المستقبل، فحقها أن لا يقع بعدها لفظ الماضي، ثم قد يوجد ذلك لحكمة.

* أما حرف النهي فلا يكون فيه ذلك كيلا يلتبس بالنفي لعدم الجزم، ولكن إذا كانت « لا » في معنى الدعاء جاز وقوع الفعل بعدها بلفظ الماضي؛ ثم قد يوجد بعد ذلك لوجوه:

- منها: أنهم أرادوا أن يجمعوا التفاؤل (مع الدعاء)^(١) في لفظ واحد، فجاءوا بلفظ الفعل الحاصل في معرض الدعاء تفاؤلاً بالإجابة^(٢)، فقالوا: « لا خيِّبك الله »، و « لا رَحِمَ الكافر »، ونحو ذلك.

- وفائدة أخرى: وهي أن الداعي قد يُضْمَنُ دعاءه القصد إلى إعلام السامع وإعلام المخاطب بأنه داع، فجاء اللفظ بلفظ الخبر، إشعاراً بما^(٣) تضمنه من معنى الإخبار، تقول: « أعزَّكَ الله وأبقاك »، و « أكرمَ الله زيداً »، و « لا رحمَ فلاناً »، جمعت بين الدعاء والإخبار بأنك داع.

ويُوضَّح ذلك ويُبيَّن أنه لا تقول ذلك في حال مناجاتك مولاك (وسؤالك إياه لنفسك أو لغيرك، حيث لا أحد يسمعك أو يراك، لا تقول: « رحمتني رب »، ولا: « رزقتني »، كما تقول للمخاطب: « رحمك الله ورزقك »، ونحو ذلك. فقد تبين لك ما تضمنه الدعاء من الخبر في حين الخطاب، ولا ح لك خلوه من ذلك المعنى في حال انفرادك برب الأرباب، فقد تمحَّض اللفظ حين^(٤) تمحَّض المعنى، والأمر بمنزلة النهي سواء^(٥).

(٢) انظر: الخصائص (٣/ ٣٣٢).

(١) في (ب): « مع عدم الدعاء ».

(٤) عن (ب).

(٣) في (أ، ب): « لما ».

(٥) أي: لام الأمر بمنزلة « لا » في النهي، في عدم وقوع الماضي بعدها. انظر أول المسألة.

فإن قيل: وكيف لم يخافوا اللبس كما خافوه في النهي؟

قلنا: للدعاء هيئة^(١) ترفع الالتباس، وذكر الله - تعالى - مع الفعل ليس بمنزلة ذكر الناس؛ فتأملله فإنه بديع في النظر والقياس؛ فقد جاءت أشياء بلفظ الخبر، وهي في معنى الأمر أو النهي، منها قول عمر رضي الله عنه: «جمع رجلٌ عليه ثيابه، صَلَّى رَجُلٌ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ...»^(٢) الحديث. (وقول العرب: أَنْجَزَ حُرٌّ مَا وَعَدَ)^(٣). و«حَلَّاتٌ حَالِئَةٌ عَنْ كُوعِهَا»^(٤). وقول الحارث بن هشام: «اتَّقَى اللَّهَ امْرُؤٌ...»^(٥).

وهو كثير في الكلام، ولكنه في معناه كله الأمر، ولكنه جاء بلفظ الخبر الحاصل قصداً إلى معنى ثبوته ووجوبه في الديانة والمروءة، كأنهم يريدون بقولهم: «أَنْجَزَ حُرٌّ مَا وَعَدَ»؛ أي: ثبت ذلك في المروءة واستقر، و«حَلَّاتٌ حَالِئَةٌ»؛ أي: جرى ذلك في العادة واستمر. و«جمع رجلٌ عليه ثيابه» حكم قد وجب في الديانة، وظهر وما استسر.

فالإشارة إلى هذه المعاني صيرته إلى هذا البناء، وإن كان في معنى الأمر؛ ألا ترى

(١) أي: حالة ظاهرة. (٢) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة (١٠٣/١).

(٣) سقط من (ب). وفي تاج العروس «نجز»: «ومن أمثالهم: (أَنْجَزَ حُرٌّ مَا وَعَدَ)، يُضْرَبُ فِي الْوَفَاءِ بِالْوَعْدِ؛ أي: أوفى الحرُّ بما وعد. هذا هو المشهور فيه، وقد يُضْرَبُ فِي الْإِسْتِجَازِ أَيْضًا، وَهُوَ سُؤَالُهُ لَوْفَائِهِ...».

(٤) في (ب): «وقول بعض العراق».

(٥) في تاج العروس «حلا»: «حَلًّا الْجِلْدَ يَحْلُوهُ حَلًّا وَحَلَاءَةً: قَشَرَهُ وَبَشَرَهُ». و«الكُوعُ: طَرَفُ الزَّنْدِ الَّذِي يَلِي الْإِبْهَامَ». وفي المستقصى للزمخشري (٦٤/٢): «المرأة إذا حَلَّاتٍ الْأَدِيمَ؛ أي: نزعَتَ ثَمَلَتَهُ - وَهُوَ بَاطِنُهُ - فَخَرَقَتْ، قَطَعَتْ الشُّفْرَةَ كُوعِهَا، وَإِذَا رَفَقَتْ سَلِمَتْ. فَالْمَعْنَى: أَنَّهَا جَاوَزَتْ بِالْحُلِّاءِ كُوعِهَا، فَدَافَعَتْ عَنْهُ. وَيُرْوَى حَزَتْ حَازَةً، يُضْرَبُ لِلْمَدَافَعِ عَنْ نَفْسِهِ».

ووضح على هذا المعنى قول السهيلي أن الفعل في معنى الأمر، كأنه قيل: لَتَحْلَأَ الْجِلْدَ مَتَجَاوِزَةً كُوعِهَا، وَفِي مَجْمَعِ الْأَمْثَالِ لِلْمِيدَانِيِّ مُضْرَبٌ آخَرُ لِهَذَا الْمَثَلِ، قَالَ (ص ١٩٢): «وَالْمَرْأَةُ الصَّنَاعُ رُبَّمَا اسْتَعْجَلَتْ فَحَلَّاتٌ عَنْ كُوعِهَا، وَ(عَنْ) مِنْ صِلَةِ الْمَعْنَى، كَأَنَّهُ قَالَ: قَشَرَتِ اللَّحْمَ عَنْ كُوعِهَا. يُضْرَبُ لِمَنْ يَتَعَاطَى مَا لَا يُحْسِنُهُ، وَلِمَنْ يَرْفِقُ بِنَفْسِهِ شَفَقَةً عَلَيْهَا». وَقَوْلُ الْمِيدَانِيِّ: «وَلِمَنْ يَرْفِقُ بِنَفْسِهِ» لَا يَأْتِي إِلَّا عَلَى تَخْرِيجِ الزَّمْخَشَرِيِّ.

(٦) هو الحارث بن هشام بن المغيرة المخزومي. صحابي. أسلم يوم الفتح، وحسن إسلامه. والنص من خطبة قالها وقد خرج إلى الشام راغباً في الجهاد في زمن عمر، وأهل مكة يكونون لفراقه. انظر: الاستيعاب (٣٠١/١ - ٣٠٤).

وفي الكتاب (١٤٧/٢) يقول سيبويه: «اتَّقَى اللَّهَ امْرُؤٌ، وَعَمِلَ خَيْرًا: إِعْرَابُهُ إِعْرَابَ فَعَلٍ، وَمَعْنَاهُ مَعْنَى: لِيَفْعَلْ، وَلِيَعْمَلْ».

أنه لا^(١) يجيء بعده الاسم إلا نكرة، لعموم^(٢) هذا الحكم وشيوع النكرة في جنسها على العموم؟! فلو جعلت مكان النكرة في هذه الأحوال اسمًا معرفة تمخّص فيها معنى الخبر وزال معنى الأمر، فقلت: « اتقى الله زيدٌ »، و « أنجز عمرٌو ما وعدٌ »، [صار]^(٣) خبرًا لا أمرًا.

ومثله - فيما يزعم بعض (الناس أنه خبر في معنى)^(٤) الأمر والنهي - ما يرد عليك في القرآن والسنة من نحو [٣٩ب] قوله تعالى: ﴿ وَالْوَلَدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَدَهُنَّ ﴾ [البقرة: ٢٣٣] [٢٩أ] ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، و « لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين »^(٥)، و « لا يكون المؤمن لَعَانًا »^(٦)، و « لا يجني جانٍ إلا على نفسه »^(٧)، وهو كثير، وليس هو في الحقيقة خبرًا بمعنى أمر، كما لا يكون أمرٌ بمعنى خبر، ولكنها أخبار عما استقر في الشريعة، وثبت في الديانة التي نحن مأمورون بها على الجملة؛ فمن ههنا صرنا مأمورين بتلك الأفعال، وإن لم تكن على صيغ الأمر والنهي في المقال، والله الموفق للصواب في كل حال.

* وأما وقوع الأفعال المستقبلية بلفظ الأمر [في باب الشرط، نحو: « قُمْ أَكْرَمَكَ »؛ أي: إن تقم أكرمك، فقل: حكمته أن صيغة الأمر تدل على الاستقبال، فعدلوا إليها إثارة للخفة. وليست هذه العلة مطردة؛ فإن الأفعال المختصة بالمستقبل لا يحسن إقامة لفظ الأمر مقام أكثرها، نحو: « سيقوم، وسوف يقوم، ولن يقوم، وأريد أن يقوم ».

ولكن أحسن ما ذكره أن يُقال: في قوله « قُمْ أَكْرَمَكَ »: فائدتان ومطلوبان؛ أحدهما: جَعْلُ القيام سببًا للإكرام ومقتضيًا له اقتضاء الأسباب لمسيباتها. والثاني: كونه مطلوبًا للأمر مرادًا له. وهذه الفائدة لا يَدُلُّ عليها الفعل المستقبل، فعدل عنه إلى لفظ الأمر تحقيقًا له. وهذا واضح جدًا^(٨).

(١) سقط من (ب).

(٢) عن (ب).

(٣) عن البدائع (١٠٤ / ١).

(٤) عن (ب).

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الأدب (٣٨ / ٨).

(٦) انظر: مسند الإمام أحمد (٣٦٦، ٣٣٧ / ٢).

(٧) أخرجه الترمذي في أبواب الفتن، باب « ما جاء: دماؤكم وأموالكم عليكم حرام » (٤٠٣ / ٩).

(٨) ما بين القوسين عن البدائع (١٠٥ / ١). وبدونه لا يستقيم الكلام، وهو سقط نظر.

* [وأما وقوع الأفعال المستقبلية بلفظ الماضي]^(١) بعد حروف المجازاة فلحكمة لطيفة، ليس هي ما ذكرناه من أن حروف المجازاة تدل على الاستقبال، فاستغنوا عن صيغة المستقبل إيثاراً للخفة؛ لأن هذه العلة لا تستقل بنفسها؛ إذ يلزم مثلها فيما يختص بالمستقبل، ولا يقع بعدها لفظ الماضي نحو: « لن، وكى، ولام الأمر ».

ولكن الحكمة في هذه المسألة أن الفعل بعد حروف المجازاة - وإن كان مستقبلاً - فإنه ماضٍ بالإضافة إلى جوابه؛ لأن الجواب لا يقع إلا بعده مترتباً عليه، نحو قولك: « إن قامَ زيدٌ غداً قامَ عمرو بعده »، فصار « قيام زيد غداً » بالإضافة إلى « قيام عمرو » ماضياً؛ فأتوا بلفظ الماضي تأكيداً للجزاء وتحقيقاً؛ لأن الثاني لا يقع إلا بعد الأول، مع ما أمنوا من اللبس؛ حيث حصنت حروف المجازاة المعنى، وقطعت الإشكال.

فإن قيل: هَبْكُمْ سَلِّمْ لَكُمْ أن الفعل ماضٍ بالإضافة إلى الثاني، فما بال الثاني جاء بلفظ الماضي إذا قلت: « إن قمتَ قمتُ »، و « إن خرجَ زيدٌ ذهبَ عمرو »؟
فالجواب: أنهم قصدوا ازدواج الكلام، آثروا اعتدال اللفظين حيث كانا معاً كالأخوين؛ ألا تراهم يقولون: « آتيك بالغدايا والعشايا »^(٢)؟! وقالوا^(٣):

حَوْرَاءُ عَيْنَاءُ مِنَ الْعَيْنِ الْحَيْرِ

وقال الله سبحانه: ﴿ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ ﴾ [التوبة: ٦٧] و ﴿ مَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ ﴾ [البقرة: ١٩٤] ولولا لفظ الأول ما جاز الثاني في هذا الكلام كله؛ ألا ترى كيف حسن: « إن تَزُرْنِي أَرْزُكَ »؟! وكان قولهم: « إن زُرْتَنِي أَرْزُكَ » أحسن من قولهم: « إن تَزُرْنِي زُرْتُكَ »، وهو أقبح الوجوه الأربعة، لعدم الازدواج فيه؟! وقد ذكر « أبو القاسم » قُبْحَهُ في باب الجزاء^(٤)، والحمد لله.

(١) ما بين القوسين مقتبس من مطلع الفقرة السابقة، وهي التي وقع عندها السقط.

(٢) انظر: المزهر للسيوطي (١/ ٣٣٩)، والشهاب على الدرّة (ص ٧٩)، وتاج العروس « غدو ».

(٣) البيت في شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ١١٤)، وهو لمنظور بن مرثد الأسدي، وروايته:

عَيْنَاءُ حَوْرَاءُ مِنَ الْعَيْنِ الْحَيْرِ

(٤) قال الزجاجي في الجمل (١/ ٢١٨، ٢١٩): « ودون ذلك كله أن يكون الأول مجزوماً، والجواب غير مجزوم، كقولك: إن تخرجَ خرجتُ معك ».

فإن قيل: إن كان يجوز « إن زرتني أزرَكَ » بلفظ المستقبل في الثاني، فلم يكن^(١) ينبغي أن يجوز « إن تَزُرني زُرْتُكَ » بلفظ الماضي في الثاني، والأول مستقبل^(٢)؛ إذ لا معنى يُصحِّحه، ولا ازدواج يُحسِّنه؟

فالجواب: أنهم أجازوه على قبحه؛ لأن فيه طَرَفًا من معنى الماضي وحصول الفعل؛ إذ^(٣) كان واقعًا إذا وقع الأول لا محالة وحاصلًا بذلك الشرط، فاستسهلوا أن يجيء بلفظ الفعل الحاصل، ولم يمنعوه أصلًا.

فإن قيل: فإننا نجد حروف المجازاة في كتاب الله العزيز يقع الفعل بعدها تارة بلفظ الماضي، لا يختلف القراء فيه، وتارة بلفظ المستقبل، لا يختلف القراء فيه أيضًا، وكلامه - سبحانه وتعالى - هو الكلام الجَزَل، وقوله فصلٌ ليس بالهزل، فما الحكمة في اختصاص لفظ الماضي ببعض الآي دون بعض؟ [٤٠ ب].

قلنا: كُلُّ موضع اعتمد الكلام فيه على الفعل الواقع بعد حروف المجازاة، كان بلفظ المضارع؛ لأن القصد إليه يُوجب تأثير العمل فيه، وهو الجزم.

وإذا كانوا قد قلبوا لفظ الماضي بعد « لم » إلى المضارع ليظهر أثرها، وتُعرف مَرِيَّة اختصاصها، فما ظنك به في الموضع الذي لا يُقلب فيه عن لفظه، ولا يُنقل عن أصله؟

وذلك نحو قوله ﷻ: ﴿ إِنْ يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ أَوْ إِنْ يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ ﴾ [الإسراء: ٥٤]. وكقوله ﷻ: ﴿ إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ﴾ [المائدة: ١١٨] الآية، مع^(٤) أن الحكمة التي من أجلها غيِّرَ الفعل إلى الماضي بعد حروف الجزاء معدومة في أكثر هذه المواضع؛ ألا ترى أن الفعل في قوله تعالى: ﴿ إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ﴾ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ^(٥) [المائدة: ١١٨]، ليس ماضيًّا بالإضافة إلى ما بعده؟! لأن ما بعده واجب في المعنى غير مترتب عليه. وهذا بديع إذا تأملته.

وإذا كان الكلام معتمدًا على غيره، وكان هو في حكم التبعية له؛ إذ الشرط تابع للمشروط، كان لفظ الماضي بعد حروف الجزاء أولى به. فمنه قوله ﷻ: ﴿ لَتَدْخُلَنَّ

(١) عن (ب). (٢) في (أ، ب): « مستقبلًا ».

(٣) في (أ): « إذا ». وفي (ب): « إن ».

(٤) سقط من (ب). (٥) ما بين الأقواس في (أ) فقط.

الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ ﴿ [الفتح: ٢٧] وقوله تعالى: ﴿لَيْنَ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٧]؛ لأن اللام رابطة لجواب القسم المضمّر، فالكلام معتمد على جواب القسم لا على الشرط، فحسُنَ الإلغاء، وكان لفظُ الماضي أولى به؛ إذ هو مبني لا يظهر فيه إعراب. وكذلك: ﴿وَلَيْنَ شِئْنَا لَنذَهِبَنَّ﴾ [الإسراء: ٨٦]، ﴿لَيْنَ اجْتَمَعَتِ الْإِنشُ وَالْجِنَّ﴾ [الإسراء: ٨٨]. وهو أصل غير مُنْخَرِمٍ، وعُرْوَة قياس لا تَنْفَصِمُ، والحمد لله.

ومن أَجْلٍ ما ذكرناه من وقوع الفعل بعد حرف الجزاء بلفظ الماضي، جاز وقوع «لم» الجازمة بعد «إن»، وهما جازمتان، ولا يجتمع جازمان كما لا يجتمع في شيء من الكلام عاملان في معمول واحد من خفض ولا نصب؛ ولكن لما كان الفعل بعدها ماضيًا في المعنى، وكانت متصلةً به حتى كأن صيغته صيغةُ الماضي، لقوّة الدلالة عليه [بلم] ^(١) - جاز وقوعه بعد «إن»، فكان العمل والجزم بحرف «لم»؛ لأنه أقرب إلى الفعل [٣٠] وألصق، وكان المعنى في الاستقبال بحرف «إن»؛ لأنها أولى وأسبق. ولم يُنْكَرْ إلْغَاءُ «إن» ههنا؛ إذ ما بعدها في حكم صيغة الماضي، كما لا يُنْكَرُ إلْغَاؤُهَا إذا لم يكن بعدها «لم».

* وقد أجازوا في «إن» النافية من وقوع المستقبل بعدها بلفظ الماضي ما أجازوه في «إن» التي للشرط، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَيْنَ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾ ^(٢) [فاطر: ٤١]، ولو جعلت مكان «إن» ههنا غيرها من حروف النفي لم يحسُنَ فيه مثلُ هذا؛ لأن الشرطية أصل للنافية؛ كأن المجتهد في النفي إذا أراد تأكيد الجحد يقول: «إن كان كذا وكذا [فعلى كذا، أو: فأنا كذا]» ^(٣)، وكثر هذا في كلامهم حتى حُذِفَ الجواب وفُهِمَ المقصد، فدخلت «إن» في باب النفي، والأصل ما قدمناه، والحمد لله.

* * *

(١) عن البدائع (١٠٧/١).

(٢) هذا، وفي مغني اللبيب (ص ١٩): «أن» الأولى شرطية، والثانية نافية، جواب للقسم الذي آذنت به اللام الداخلة على الأولى، وجواب الشرط محذوف وجوبًا.

(٣) عن البدائع (١٠٨/١).

(٣٠)

مسألة

في التثنية والجمع الذي على حد التثنية

قد بيّنا فيما تقدم^(١) أن « ألف » التثنية وواو الجمع أصلها الألف والواو اللتان هما علامتا إضمار، نحو الألف في « فَعَلَا » والواو في « فَعَلُوا ». ولذلك لا تجد « الواو » علامة للرفع في جميع الأسماء إلا في الأسماء المشتقة من الأفعال أو ما هو في حكمها^(٢).

ولما كانت « الألف » علامة إضمار في فعل الاثنين ممن يعقل وممن لا يعقل، كانت علامة^(٣) [٤٦] في تثنية الأسماء من العاقلين وغيرهم، وكانت أولى^(٤) بضمير الاثنين لقرب التثنية من الواحد في « فَعَلَا »، فأرادوا أن لا يُغَيِّرُوا الفعل عن البناء على الفتح في الاثنين كما كان ذلك في الواحد؛ لأن « الواو » في الجمع يكون ما قبلها مضمومًا، فتُغَيَّرُ آخر الفعل عما كان عليه.

وسر المسألة: أنك إذا جمعت، وكان القصد إلى تعيين آحاد المجموع، والمخبر معتمد على كل واحد منهم في الإخبار - سَلِمَ لفظُ بناء الواحد في الجمع كما سلم معناه في القصد إليه، فقلت: « فَعَلُوا » أو: « هم فاعلون ». وأكثر ما يكون هذا فيمن يعقل؛ لأن (جميع ما لا يعقل من الأجناس يجري مجرى الأسماء المؤنثة المفردة)^(٥) كالجُمَّة^(٦) والأمة والثُلَّة؛ فلذلك تقول في « الدراهم والثياب والأحجار » ونحوها: « جُمِعَتْ وَقُبِضَتْ »، ولا تقول: « جُمِعُوا »، ولا: « قُبِضُوا ». ولا تقول في « الحمير والغنم » ونحوها: « ذَهَبُوا »، ولا: « فَعَلُوا »؛ ولكن: « ذَهَبَتْ وَفَعَلَتْ »؛ لأنك تشير إلى الجملة من غير تعيين لأحاديها.

هذا هو الغالب فيما لا يعقل [وقد يسلم بناء الواحد فيما لا يعقل]^(٧)، كما كان

(١) انظر المسألة رقم (٢٠).

(٢) يعني بذلك نحو الزيد، وقد بيّن المؤلف معنى الفعل في الأسماء الأعلام. انظر أيضًا المسألة رقم (٢٠).

(٣-٥) عن (ب). (٦) انظر كذلك المسألة رقم (٢٠).

(٧) زدنا ما بين القوسين ليستقيم الكلام، ويعني نحو: سنون وبابه، وأرضون ونحو ذلك؛ أو ما قلّ فيه العدد من جمع المؤنث السالم، كما سيأتي.

فيمن يعقل؛ ولذلك جاءت جموع التكسير معتبراً فيها بناء الواحد، وجارية في الإعراب بالحركات مجرى الواحد، حيث ضعف اعتمادهم على كل واحد بعينه، وصار الخبر كأنه عن الجنس الكثير الجاري في لفظه مجرى الواحد؛ ولذلك جمعوا ما قلَّ فيه العدد من المؤنث جمع السلامة، وإن كان مما لا^(١) يعقل، كقولهم: «الثَّمرات» و«الطَّلحات»^(٢)؛ إلا أنهم لم يجمعوا المذكر منه - وإن قلَّ عدده - إلا جمع التكسير؛ لأنهم في المؤنث لم يزدوا غير «ألف» فرقاً بينه وبين الواحد، وأما «التاء» فقد كانت موجودة في الواحدة أو في وصفها؛ فإن كثر جمعوه جمع تكسير كالمذكر.

وإذا كانوا في الجمع القليل يُسلمون لفظ الواحد من أجل إمكان التعيين^(٣) في أحاده، والاعتماد في إسناد الخبر على أفرادها، فما ظنك به في الاثنين إذا ساغ^(٤) لهم ذلك في الجمع الذي^(٥) على حدها، لقربه^(٦) منها. فمن ثم لا تجد التثنية أبداً فيما يعقل وفيما لا يعقل إلا على حدٍّ واحدٍ. وكذلك ضمير الاثنين في الفعل المسند إلى العاقلين وغيرهم.

فإذا ثبت ما قلناه فحق العلامة في تثنية الأسماء أن تكون على (حدها في)^(٧) علامة الإضمار، وأن تُزاد ألفاً في الرفع والنصب والخفض؛ لأنها تثنية في جميع أحوالها. ولذلك فعلت طوائف من العرب، وهم: خثعم وطئ وبنو الحارث بن كعب^(٨). وأما الأكثر منهم فإنهم كرهوا أن يجعلوه كالاسم المبني أو المقصور من حيث كان الإعراب قد ثبت في الواحد، والتثنية طارئة على الأفراد، وكرهوا أيضاً زوال الألف، لاستحقاق التثنية لها فتمسكوا بالأمرين، فجعلوا الياء التي (هي من)^(٩) الكسرة علامةً خفض، وأبقوا من الألف، بعضها، وهي الفتحة، وشركوا

(١) عن (ب).

(٢) الطلحات: جمع طلحة، وهي واحدة الطلح، وهو الموز.

(٣) في (أ، ب): «التغيير».

(٤) في (أ، ب): «صاغ».

(٥) عن (ب).

(٦) في (أ، ب): «لقربها».

(٧) عن (ب).

(٨) في الروض الأنف للسيهلي (١٨٣/٢): «وهي لغة بني الحارث بن كعب، قاله أبو عبيد. وقال النحاس في الكتاب المنع: هي أيضاً لغة لخثعم وطئ وأبطن من كنانة». هذا وانظر: شرح الكافية لابن مالك (٢٣/١).

(٩) عن (ب).

النصب مع الخفض للعلل التي ذكرها النحويون^(١)، فما أجدَرُ الرفع بالألف إذا! لا^(٢) سيما (وهي في الأصل علامة إضمار الفاعل، وهي في تثنية الأسماء)^(٣) علامة رفع الفاعل أو ما ضارع الفاعل. فقد لاحت لك الحكمة في اختصاص التثنية بالألف في الإضمار وتثنية الأسماء.

وقد تقدم في باب المعرفة^(٤) وجه الحكمة في اختصاص « الواو » بجمع ما يعقل علامة وإضماراً، وأشرنا إلى أنها جامعة حساً وعقلاً؛ حيث كانت هي الضمة في الحقيقة، ومخرجها في النطق من [٤٢ب] الشفتين، واطراد هذا المعنى فيها في جميع أبوابها^(٥). ولا معنى للحديث المُعاد، إلا أنهم في موضع الخفض والنصب في علامة الجمع^(٦) حَوَّلُوها إلى الياء، للعلة التي ذكرنا في التثنية.

ومتى انقلبت الواو إلى الياء، والياء إلى الواو فكأنها هي؛ إذ لم يفارقها المد واللين، فكأنهما حرف واحد، والانقلاب فيهما تغيير حال لا تبديل بحال. ولذلك تجد النحويين يُعَبِّرون عن هذا المعنى بالقلب لا بالإبدال، ويقولون في التاء من « تُراث وتُخمة »: بدل من واو، وفي الطاء من « مصطفى » كذلك. وفي الميم من « فم »، وفي الألف المبدلة (من التنوين في الوقف، يسمون هذا كله بدلاً، ولا يُسمونه قلباً)^(٧)، فأضغ لهذا الباب، وفَرَّغ له قلباً.

فإن قيل لك: إذا كانت طوائف من العرب قد جعلت التثنية في جميع أحوالها بالألف [٣١أ] للعلة التي ذكرتم، فلمَ لَمْ يَطْرُدوا علة الجمع بالواو، فيكون في جميع أحواله على تلك اللغة؟

فالجواب: أن الألف منفردة في كثير من أحكامها عن الواو والياء، كانفرادها

(١) من العلل التي ذكرها العكبري: « أن الجر ينفرد به الاسم، والرفع يشترك فيه القبيلان، فكان حل نصب على المختص أولى. ومنها: أن الجر أقل في الكلام من الرفع، والحمل على الأقل أخف، ومنها: أن المنصوب والمجرور فضلتان في الكلام، وحمل الفضلة على الفضلة أولى ». انظر: اللباب، ورقة (١٥)، وأسرار العربية للأنباري (ص ٥٠).

(٢، ٣) عن (ب).

(٤) كذا في (أ، ب). والذي تقدم هو: باب معرفة علامات الإعراب.

(٥، ٦) عن (ب).

(٥) انظر المسألة رقم (٢٠).

في الرَّدْف^(١)، واختصاصها بالتأسيس^(٢) وغير ذلك. والياء والواو أختان في باب الإقواء^(٣) والرَّدْف وأشياء كثيرة، فكأنهم إذ قلبوها ياءً في النصب لم يبعدوا عن الواو، بخلاف الألف فإنهم إذا قلبوها ياءً بعدوا عنها، واللَّه أعلم.

فإن قيل: فما بال « سنين » و « مئين » وبابها جمع على حدِّ التثنية، وليس من صفات العاقلين ولا أسمائهم الأعلام؟

فالجواب: أن هذا الجمع لا يوجد إلا فيما اكتملت فيه أربعة شروط^(٤):

- أحدهما: أن يكون معتل اللام.

- الثاني: أن لا يكون المحذوف منه غير حرف مد ولين.

- الثالث: أن يكون مؤنثاً.

- الرابع: أن لا يكون له مذكر.

فخرج من هذا الباب: شفة^(٥)، وشاة^(٦)، وعِصَّة^(٧)؛ لأن المحذوف منهن هاء

(١) الردف: من مصطلحات علم القافية، وهو حرف مدّ أو حرف لين يكون قبل الرّوي، مباشرة بلا فاصل.

(٢) التأسيس: كذلك من مصطلحات علم القافية، وهو ألف تكون قبل الروي، بينهما حرف واحد.

(٣) الإقواء: اختلاف حركة الروي في قصيدة واحدة، وهو أن يجيء بيت مرفوعاً وآخر مجروراً.

(٤) عبارة المؤلف في الروض على إيجازها أوضح، قال (١٦٤ / ٢): « ولا يجمع هذا الجمع المسلم كجمع من يعقل إلا إذا حُذفت لامه، وكان مؤنثاً، وكان لام الفعل حرف علة، ولم يكن له مذكر كالآمة ».

(٥) انظر: الكتاب (١٢٢ / ٢)، والمقتضب (٢٤١ / ٢)، وتاج العروس « شفة »، فقد حكى إجماع البصريين على أن لامها هاء.

(٦) انظر: الكتاب (١٢٦ / ٢)، والمقتضب (٢٤١ / ٢)، تاج العروس « شوه ».

(٧) في (أ، ب): « عظة ». وليست معنا؛ لأن المحذوف فيها الفاء، فهي من الوعظ. ويعني السهيلي

بـ « عضة » واحدة العضاء، وهي أعظم الشجر، أو الخمط، أو كل ذات شوكة؛ ففي تاج العروس

« عضة »: « العضة - كعنب، يحذف الهاء الأصلية كما حُذف من الشفة، وأنشد الجوهري:

إِذ مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سُرِقَ ابْنُهُ وَمِنْ عِصَّةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا

وقال الجوهري « عضة »: « ونقصان العضة الهاء؛ لأنها تُجمع على عضاء، مثل شفاه ».

ويبدو أن السهيلي لم يثبت عنده جمع « عضة » بهذا المعنى على « عضين »، ولكنه ورد في القليل كما

يقول الزبيدي: « وقالوا في القليل عِضُون - بالكسر - وعِضَوَات - بكسر ففتح - فأبدلوا مكان الهاء

واوًا... ».

وفي الكتاب (١١٢ / ٢): « ومن العرب من يقول في عِصَّةٍ: عُصْبِيَّة، يجعلها من العضاء، ومنهم من

يقول: عُصْبِيَّة، يجعلها من عَصَيْتُ ».

وليست حرف مد ولين. وخرج من هذا الباب: « أمة »؛ لأن لها مذكراً^(١) - وإن لم يكن على لفظها - فقالوا في جمعها: « إِمَوَان »^(٢)، ولم يجمعوها جمع « سِنين »، كيلا يُظنَّ أنه جمع مذكر؛ إذ كان له جمع مذكر في معناه.

ثم جُمِعَ سائر الباب جمع السلامة من أجل أنه مؤنث، والمؤنث يُجمع جمع سلامة (وإن لم يكن على هذا اللفظ، فلما حَصَلَ فيه جمع السلامة)^(٣) بالقياس الصحيح - وكانت عادتهم رَدَّ اللام المحذوفة في الجمع، وكانت اللام المحذوفة واوًا أو ياءً - أَظْهَرَ^(٤) في الجمع المُسَلَّم ياءً أو واوًا ولم يكن في الواحد، وساق القياس إليها سَوَاقًا لَطِيفًا حَتَّى حَصَلَتْ بعد زوالها، فأشبهت^(٥) حال هذا الجمع (حال الجمع)^(٦) المُسَلَّم في العاقلين، من حيث كان جمعًا، وكان مُسَلَّمًا، وإن لم تكن واو الجمع هي لام الفعل، ولكنها واو لم تكن في الواحد، فلم يبقَ إلا النون، وقد لا يكون في الجمع نون إذا أُضِيف، فصار كأنه هو، فألحقوه النون إذا لم يُضِيفوا، وأجروه مجراه في وجوه الإعراب.

وأما كسر السين (من سنين)^(٧) فلئلا يلتبس بما هو على وزن « فَعُول » في الواحد نحو « نَوُور »^(٨) و « سَنُون »^(٩) - الذي يَسْتَنُّ - فكان كسر السين تحقيقًا للجمع؛ إذ

= هذا وقد مثل السهيلي في الروض (١٦٤ / ٢) للقاعدة التي معنا بـ « عَضِين » الذي هو جمع « عَضَة »، بمعنى الفرقة من الناس والقطعة من الشيء، قال: « .. إذا اجتمعت فيه هذه الشروط الأربعة جُمِع بالواو والنون في الرفع، والياء والنون في الخفض والنصب، كسنين وعَضِين ». ويمكن الجمع بين قوله بأنه يرى أن عَضَة التي تُجَمَع على « عَضِين » لامها حرف علة، وأن التي تُجَمَع على عَضاه لامها هاء، والمعنى في كل منهما مختلف. هذا وانظر: تفسير الطبري عند قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ﴾ [الحجر: ٩١]، وتاج العروس، مادة « عَضَا »، والمصباح المنير.

(١) في (أ، ب): « مذكر ».

(٢) في الكتاب (٩٩ / ٢): « وقال بعض العرب: أمة وإموان، كما قالوا: أخ وإخوان؛ قال الشاعر، القتال الكلابي:

أَمَّا الإِمَاءُ فَلَا يَدْعُونَنِي وَلَدًا إِذَا تَرَامَى بَنُو الإِمَوَانِ بِالْعَارِ »

(٣) عن (ب). (٤) جواب « لما ».

(٥) في (أ، ب): « أشبهت ». (٦) سقط من (ب).

(٨) في التاج « نور »: « النور - كصبور -: النَّيْلَج، وهو دخان الشحم الذي يلتزق بالطست، يُعالج به الوشم، ولك أن تقلب الواو المضمومة همزة ».

(٩) في التاج أيضًا « سنن »: « والسَّنُون - كَصَبُور -: ما اسْتَكَّتْ به. وقال الراغب: دواء يُعالج به الأسنان ».

ليس في الكلام اسم^(١) على وزن «فِعُول» ولا «فِعِيل»^(٢).

فإن قيل: فما بالُ الأرْضين؟

قلنا - واللّه المستعان -: ليس «الأرض» في الأصل كالأسماء الأجناس مثل «صخر» و«كلب»، ولكنها لفظة جارية مجرى المصدر، فهي بمنزلة السفل والتحت، وبمنزلة ما هو في مقابلتها [٤٣ب] كالْفُوق والْعُلُو؛ ولكنها وُصِفَ بها هذه الأرض المحسوسة، فجرت مجرى قولهم: «امرأةٌ ضيفٌ وزورٌ»؛ يدل ذلك على قول الراجز:

ولم يُقَلَّبْ أرضُها البَيْطَارُ^(٣)

.....

يعني قوائم الفرس، فأفرد اللفظ - وإن كان يُريد ما هو جمع في المعنى؛ فإذا كانت بهذه المنزلة فلا معنى لجمعها، كما لا يُجمع «الفوق والتحت»^(٤)، والعلو والسفل.

فإن قَصِدَ المُخْبِرُ إلى جُزءٍ من هذه الأرض الموطوءة، وعَيَّنَ قطعة محدودة منها، خَرَجَتْ عن معنى السفل الذي هو في مقابلة العلو؛ حيث عَيَّنَ جزءاً محسوساً منها، فجاز على هذا أن يُشَنَّى إذا ضَمَمْتَ إليه جزءاً آخر، فتقول: «رأيتُ أرضين»، أو: «هُمَا أرضان».

ولا يقال للواحدة: «أَرْضَة»، بقاء التأنيث كما تقول في القطعة من الجنس نحو

(١) سقط من (ب).

(٢) انظر: المقتضب للمبرد (١٦٦/٢).

(٣) في تاج العروس «أرض»: «والأرض: أسفل قوائم الدابة، قاله الجوهري، وأنشد حميد الأرقط يصف فرساً:

ولم يُقَلَّبْ أرضُها البَيْطَارُ ولا لِحَبْلَيْهِ بها حَبَارُ

يعني: لم يقلب قوائمها لعله بها. وقال غيره: الأرض سَفْلَةُ البعير والدابة وما ولي الأرض منه، يقال: بعير شديد الأرض، إذا كان شديد القوائم.

هذا والحبل: العاتق، أو: ما بين العنق ورأس الكتف. والحبار: أثر الضرب أو العمل إذا لم يدم. يريد أنها خالية من الأمراض والعيوب.

(٤) في تاج العروس «تحت»: «يكون مرة ظرفاً ومرة اسماً، ويُبنى في حال اسميته على الضم، فيقال: من تحْتُ.

والتَحْوُتُ: جمع تحْتِ، هم أرذال السَفْلَةِ. وفي الحديث: «لا تقوم الساعةُ حتى تظهرَ التَّحَوُّتُ وتهلكَ الوُحُوْلُ»؛ أي: الأشراف. قال ابن الأثير «تحت»: جعل (تَحْت) الذي هو ظرف، اسماً، فأدخل عليه لام التعريف، وجمعه.

« تمرّة »، و « بُرّة » من « تَمَرٍ » و « بُرٍ »؛ لأن « الأرض » ليس باسم جنس كما تقدم. ولا يقال أيضًا « أرضة » من حيث قلت: « ضربة » و « شتمة »؛ لأنها في الأصل تجري مجرى^(١) السفلى والتحت، ولا يتصور في العقول أن يُقال « تحتة » ولا « سفلة »، كما تُصوّر ذلك في بعض المصادر، لما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

فلما لم يمكنهم أن يجمعوا « أرضًا » على « أرضات »^(٢)، من حيث رفضوا « أرضة »، ولا أمكنهم أن يقولوا: « آرض » ولا: « آراض »^(٣)، من حيث لم يكن مثل « صخر » و « كلب »، وكانوا قد عيّنوا جزءًا محدودًا، فقالوا فيه: « أرض »^(٤)، وفي تشيته: « أرضان »، « وأرضين » - لم ينكروا إذا أضافوا إلى الجزئين مثل عددهما أو قريبًا منه أن يجمعه على حدّ التشية؛ فقد تقدم السرّ (في الجمع)^(٥) الذي على حدّ التشية، وأنه مقصود إلى آحاده على التعيين كالتشية^(٦)، فإن أرادوا الكثرة والجمع الذي لا يتعيّن آحاده كأسماء الأجناس، لم يحتاجوا إليه ههنا.

فإن لفظ « أرض » تأتي على ذلك كله؛ لأنها كلها بالإضافة إلى « السماء » تحت وسفل، فعبر عنها بهذا اللفظ الجاري مجرى المصدر لفظًا ومعنى، وكأنه وصف لذاتها لا عبارة عن عينها وحقيقتها؛ إذ يصلح أن يعبر به عن كل ما له فوق، وهو بالإضافة إلى ما يقابله سفل، كما تقدم في قوائم الفرس؛ فسماء كل شيء أعلاه، وأرضه أسفله؛ ألا ترى كيف وردت مجموعة في نحو قوله - عليه الصلاة

(١) عن (ب).

(٢) كذا قال السهيلي! ولكنني وجدت سيويه يقول: « وسألْتُ الخليل عن قول العرب: أرض وأرضات، فقال: لما كانت مؤنثة وُجمعت بالتاء ثقلت [يعني بفتح الراء] كما ثقلت: طَلحات وصفحات ». الكتاب (١٩١/٢). وقال المبرد في المقتضب (٢٤/٤) في تعليل فتح راء أرضون: « فُحِركت لتدل على أنها تُجمع بالألف والتاء، فلزمها الحركة؛ لأنها اسم غير نعت بمنزلة: تمرات وحصيات ونحو ذلك ». فهذا دليل على أن العرب قالت: « أرضات ».

(٣) في الكتاب (١٩١/٢): « ولم يقولوا: آراض ولا آرض، فيجمعونه كما جمعوا فَعَلٌ ». وفي الكتاب أيضًا (١٩٩/٢): « وزعم أبو الخطاب أنهم يقولون: أرض وآراض، أفعال، كما قالوا: أهل وأهال ». ويعقب أبو سعيد السيرافي على هذا بقوله: « والذي عندي أن هذا غلط وقع في الكتاب ». ثم قال: « وأظنه: أرض وأراض، كما قالوا: أهل وأهال... ». وفي تاج العروس « أرض » عن ابن بري: « الصحيح عند المحققين - فيما حكى عن أبي الخطاب -: أرض وأراض، وأهل وأهال ».

(٥) سقط من (ب).

(٤) في (أ، ب): « أرضًا ».

(٦) في (أ، ب): « لا التشية ».

والسلام - : « طَوْقَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ »^(١)؟! لَمَّا اعتمد الكلام على ذوات الأرضين وأنفسها على التفصيل والتعيين لأحاديها والتعيين لذواتها دون الوصف لها بدم أو سفلى في مقابلة علو، فتأمله.

فإن قيل: فقد كان ينبغي على هذا [٣٢] أن لا يُجمع ما هو في مقابلتها، ويجري مجرى المصدر الموصوف به، أعني السماء، وقد وردت في كتاب الله^(٢) مجموعة بخلاف « الأرض »^(٣)؛ فما الفرق بينهما؟

قلنا: بينهما^(٤) فرقان؛ فرق من جهة اللفظ، وفرق من جهة المعنى:

- فأما « الأرض » فعلى وزن أَلْفَاظ المصادر الثلاثية^(٥) الذي وجب لها في الأصل، وهو [فَعْلٌ]^(٦)، وكان الأصل [فَعْلٌ]^(٧) ما كان على وزن فَعْلٌ [لأن مصدر الثلاثي]^(٨) وإن اختلفت أبنيته فالواحدة في جميعه « فَعْلَةٌ » قياساً لا ينخرم؛ فهذا يدل على أنه الأصل في أبنية المصادر الثلاثية^(٩).

وأما « السماء » وإن كان مثالها في المصادر كـ « العلاء » و « الجلاء » (فهي بأبنية الأسماء أشبه، وإنما الذي يُماثل « الأرض » في معناها ووزنها « التَّحْتُ » و « السُّفْلُ »)^(١٠)، وهي لا تُثنى ولا تُجمع، وفي مقابلتهما^(١١) « الفوق » و « العلو »، وهما كذلك لا يُجمعان أبداً، على أننا [٤٤ ب] لا نُسلم أن « السموات » جمع لـ « سماء »، وإنما هو جمع لـ « سماوة »، وسماوة كل شيء أعلاه. وأما جمع سماء على لفظها فـ « أَسْمِيَّة » في التكسير، و « سماءات » في المُسلم.

- وأما الفرق من جهة المعنى فإن الكلام متى اعتمد به على السماء المحسوسة التي هي السقف، وقصد به إلى ذاتها دون معنى الوصف - صح جمعها جمع السلامة؛ لأن العدد قليل، وجمع السلامة بالقليل أولى؛ لما تقدم قبل من قُربه من

(١) أخرجه البخاري في كتاب المظالم (٣ / ١٧٠). (٢) سقط من (ب).

(٣، ٤) عن (ب). (٥) في (أ، ب): « الثلاثة ».

(٦) قال سيويه في الكتاب (١ / ٢٢٩): « وإذا أردت المرة الواحدة من الفعل جئت به أبداً على فَعْلَةٍ، على الأصل؛ لأن الأصل: فَعْلٌ ».

(٧، ٨) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق. (٩) في (أ، ب): « الثلاثة ».

(١٠) عن (ب).

(١١) في (أ): « مقابلها »، وفي (ب): « مقابلتها ».

التثنية، فوجب أن يكون على حدّها، فإذا اعتمد الكلام على الوصف استزاد معنى العُلا والرفعة، وإن كان الخبر عن السموات العُلى، جرى اللفظ مجرى المصدر الموصوف به في قولك: « قومٌ عدلٌ وزورٌ ».

وأما « الأرض » فلم تجيء في القرآن مقصوداً إلى ذاتها، ولا معبراً عنها إلا بما هو بمعنى السفل والتحت^(١)، تنبيهاً من الله تعالى على ذمها، وإعراضاً عن ذكرها؛ وترك الاعتناء بها؛ إذ كانت دار الحياة الدنيا، تصديقاً لما ورد في الأثر من أن^(٢) الله تعالى لم ينظر إلى الدنيا منذ خلقها، وأنه يقول لها: « اسكتي يا لا شيء ». وشبهها رسول الله ﷺ بالحيفة، بل^(٣) قال: « إنها أهونُ على الله من^(٤) الحيفة »^(٥). فلم يكن - جل ثناؤه - ليعتمد ذاتها بالذكر، ولا ليعبر عنها بغير وصف الذم؛ بخلاف السماء المُشرقة الرفيعة المُقدَّسة المُطَهَّرة، التي هي مقر ملائكته، ومحمل أنوار جلاله^(٦) وعظمته.

فإذا اعتمد ذكر ذاتها (مع ما)^(٧) فوقها جمع، وإذا اعتمد الوصف الشامل لسمواته - وهو معنى العلاء والعلو - أفرد. وذلك في حسب ما يتصل به من كلام، ويقتضيه في بعض الآيات دون بعض إعجازُ الانتظام؛ كقوله سبحانه: ﴿ قَوْرَبِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾ [الذاريات: ٢٣]، وكقوله: ﴿ ءَأَمِنُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ ﴾ [الملك: ١٦]، « ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في السماء »^(٨) فإن اعتماد الكلام في هذه الآي يخالف اعتماده ومقصده في نحو قوله سبحانه: ﴿ نُسِخَ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ ﴾ [الإسراء: ٤٤] و ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِّنَ السَّمَوَاتِ ﴾ [سبأ: ٢٤]، ﴿ خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ ﴾ [الطلاق: ١٢]، قصد في هذه إلى تعيين ذواتها وتفصيل أحادها بخلاف ما تقدم.

فإن قيل: فلم قال في سورة سبأ ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِّنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [سبأ: ٢٤]، وفي سورة يونس ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾ [يونس: ٣١]؟ وهل في النظم المعجز ما يقتضي فرقاً بين الموضعين؟

(١-٤) عن (ب).

(٥) أخرجه ابن ماجه في باب: مثل الدنيا (ص ٢٣٣).

(٦) سقط من (ب).

(٧) عن (ب).

(٨) كذا في (أ، ب)، وليست آية، ولعله يعني قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ﴾ [إبراهيم: ٣٨].

قلنا: نعم، قد يرد لفظ « السماء » عبارة عن كل ما علا من السموات فيما فوقها إلى العرش وغير ذلك من المعاني العلوية المختصة بالربوبية، فيكون اللفظ بصيغة الإفراد كالوصف المعبر به عن الموصوف، كما تقدم في الوصف قبل هذا. وقد يكون « السماء » عبارة عن السماء الدنيا عُرْفًا، ويكون عبارة عن السحاب الذي ينزل منه الماء.

وكان المخاطبون بهذه الآية - أعني التي في يونس - مُقَرَّرِينَ بنزول الرزق من هذه السماء، أعني الرزق المحسوس كالغيث ونحوه. وقد قال في آخر الآية: ﴿ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ ﴾ [يونس: ٣١]، فلما انتظم هذا الكلام بما قبله لم يصلح في النظم إلا ذكر « السماء » مفردة؛ لأنهم لا يُقَرَّرُونَ بما ينزل من فوق ذلك [من ^(١) الرزق المعقول والرحمة بالعباد كالوحي الذي به حياة الأرواح والأجساد، بل ينكرون ذلك، فوردت « السماء » فيها بلفظ الإفراد.

بخلاف الآية الأخرى؛ فإنه لم ينتظم بها ذكر إقرارهم بما ينزل [٤٥ب] من الرزق، ولكنه قال تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ اللَّهُ ﴾ [سبا: ٢٤]. فأمر نبيه بهذا القول الذي هو تصديق لنزول الرزق، والخير الذي هو الحكمة والعلم - وهو أفضل الرزق - من فوق سبع سموات.

وأما الرزق من الأرض فيصلح ذكره في الاثنين جميعًا؛ إذ لا يُنْكَرُ رِزْقُ الْأَرْضِ وما يَنْزِلُ مِنَ الْغَيْثِ مِنْ هَذِهِ السَّمَاءِ بَرًّا وَلَا فَاجِرًا، بل يعترف به المؤمن والكافر. فتأمل ما ذكرته من هذه النكت فإنها أُنْفِ ^(٢) لم أَرَا حَمَّ عَلَيْهَا وَلَا وَجَدْتُهَا لِأَحَدٍ تَقَدَّمَنِي إِلَيْهَا، وَاللَّهِ الْمَوْفِقُ لَشُكْرِ يَقْتَضِي الْمَزِيدَ مِنْ فَضْلِهِ، وَهُوَ حَسْبُنَا وَنَعْمَ الْوَكِيلُ.

فصل

[ما لا يُجْمَعُ جَمْعُ السَّلَامَةِ]

ومن الصفات المشتقة من الأفعال ما لا يجمع جمع السلامة في مستعمل الكلام، وهو ما كان على وزن « فَعَلَ » مضاعفًا، نحو: « رجل بَرٌّ، وَثَقُ ^(٣)، وَفَطَّ ^(٤) »، وما

(١) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق. (٢) الأنف بضميتين: الجديدة.

(٣) في تاج العروس « ثَطَطُ: » الثَّطُّ: الرجل الثقيل البطن البطيء. و الثَّطُّ: الكَوْسَجُ الذي عَرِيَ وجهه من الشعر إلا طاقات في أسفل حنكه. »

(٤) في المصباح « فَطَطَ: » رجل فَطَّ: شديد غليظ القلب. »

أشبهه؛ فإنهم كرهوا التباسه بـ «فَعُول»، فكسروه.

وأما ما ليس بمضاعف فقد تقول فيه: «فَعْلُون»^(١)، مثل: «صَعْبٌ وَصَعْبِينَ» [٢٣٣]، ولم يخافوا في هذا البناء التباساً كما في ما^(٢) قبله؛ إذ ليس في الكلام «فَعْلُول»^(٣)، ومن ثم قالوا في مؤنثه: «صَعْبَاتٌ وَخَدَلَاتٌ»^(٤) - بتسكين العين^(٥) - حملاً على مذكره؛ ولو كان اسماً غير وصف لفتحوا العين كما فتحوها في «جَفَنَاتٍ» وبابه؛ تأكيداً لمعنى الجمع، وكيلاً يُتَوَهَّم - لخفاء الألف - أنك أردت «جَفْنَةً»، (فقد يُوقف على هذه التاء بالهاء)^(٦)، وكانت الفتحة أولى حين أرادوا التحريك لوجودها في المُكسَّر نحو «جِفَانٍ».

فإن قيل: فما بال «فَعِيلٍ» إذا كان وصفاً مشتقاً، لا يكاد يُوجد مجموعاً جمع السلامة نحو: رَحِيمٌ وَعَلِيمٌ؟

قلنا: جمعُ السلامة فيه جائز^(٧)، ولكنه فيه مستثقل لتوالي الكسرات مع الياء إذا قلت: «رحيمين»، والخروجُ من الكسر إلى الضم إذا قلت: «رحيمون»، فَعَدَلُوا عنه إلى «فُعَلَاءٍ».

وأما «شُعَرَاءٌ» فليس بجمع «شاعر»، على القياس، ولكنه جمع «فَعِيلٍ» من «شَعُرٌ يَشْعُرُ»، فليس ما هو في^(٨) وزن «فاعل» جارياً على «فَعُلٌ»، ولا يُوجد ذلك^(٩)، ولكنهم لما رفضوا أن يقولوا في اسم الفاعل من «شَعُرٌ»: «شَعِيرٌ»، عَدَلُوا

(١) في (أ، ب): «فَعُول».

(٢) سقط من (ب).

(٣) في المزهر للسيوطي (٥٧/١): «ليس في كلامهم فَعْلُول - بفتح الفاء - إلا صَعْفُوقٌ بلا خلاف، وهو من موالي بني حنيفة، وَرَزْنُوقٌ بخلاف. وذلك في لغة حكاها أبو زيد واللحياني في نواتره، والثاني المشهور فيه الضم...».

(٤) في تاج العروس «خدل»: «الْخَدَلُ: العظيم الممتلئ الساق والذراع، وَالْخَدَلَةُ - بالفتح، وتُكسر داله - هي المرأة الغليظة الساق المستديرتها».

(٥) عن (ب).

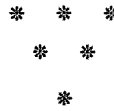
(٦) في (أ): «فقد يوقف على هذه الهاء بالتاء». وفي (ب): «فقد يوقف على هذا الباب بالتاء». والوقوف على التاء بالهاء في جمع المؤنث قليل. والأعراف في ذلك سلامة التاء، وقد سُمع إبدالها هاءً في قول بعضهم: دَفَنُ الْبَنَاءِ مِنَ الْمَكْرَمَةِ. انظر: شرح الشافية (٢٩٢/٢).

(٧) في الكتاب (٢٠٨/٢): «واعلم أنه ليس شيء من ذا يكون للآدميين يمتنع من الواو والنون؛ وذلك قولهم: ظريفون، وطويلون، وليبيون، وحكيمون».

(٨) عن (ب).

(٩) انظر: المصباح المنير، الخاتمة.

عنه إلى « فاعل »، الذي فيه معنى النسب^(١) نحو: « رامح »، و « تامر »، و « لابن »، واستغنوا به، فلما جمعوا رَدُّوه إلى الأصل الذي كان يقتضيه القياس، وكأنهم إنما كرهوا موافقة اللفظ للفظ^(٢) « الشعير »، الذي هو أخوالحِنطة، فاستغنوا عنه بـ « فاعل » الذي معناه: ذو الشَّعر، كما أن « رامحًا » معناه: ذو رُمح، وليس هو من « رمح »^(٣)، و « تامر » و « لَابِن » كذلك، ولم يحتاجوا في الجمع إلى عُدُولٍ عن القياس، لعدم الاشتباه والالتباس؛ فافهم.



(١) « فاعل » هنا بمعنى ذي كذا، وذو الشيء منسوب إلى ذلك الشيء. فذو التمر يُنسب إليه. وفاعل أو فَعَّال - كبغال - في هذا المعنى مسموعان. انظر: شرح الشافعية للرضي (٢/ ٨٤، ٨٥).

(٢) عن (ب).

(٣) في تاج العروس « رمح »: « ورجل رامح ورمَّاح: ذو رُمح. مثل لابنٍ وتامرٍ. ولا فِعْل له كما في الصحاح؛ على أنه يقال: رمحه - كمنعه - يَرْمَحُهُ رَمَحًا: طعنه به؛ أي بالرَّمح، فهو رامحٌ نابِلٌ، وهو رمَّاح: حاذق في الرَّماحة ».

(٣١)

مسألة

من باب الفاعل والمفعول به

قوله: « لأن الفعل إذا تقدم الأسماء وُحِّد، وإذا تأخر تُنِّي وُجِّع، للضمير الذي يكون فيه »^(١).

ولعله أصح من هذه، قد تقدمت في صدر هذا الكتاب.

فإذا كان في الفعل ضميره^(٢) لحقته في التثنية علامة الإضمار، وهي الألف، وفي الجمع « الواو ». والفعل في كل حال مفرد؛ لأنك لم تُرد أن تضم فعلاً إلى فعل، ولا « يفعل » إلى « يفعل » آخر^(٣).

فإن قيل: لِمَ ظهرت علامة الإضمار في التثنية والجمع، ولم تظهر في الواحد^(٤)؟ قلنا: الفعل يدل على فاعل مطلق، ولا يدل على تثنيته ولا على جمعه؛ لأن التثنية والجمع معنى يطرأ على الأفراد، والإفراد هو الأصل [٤٦ ب]، ففعل الواحد مُستغنٍ عن ظهور علامة الإضمار بعلم السامع أن له فاعلاً؛ وليس كذلك في التثنية والجمع؛ لأن السامع لا يعلم أن الفاعل مثنى ولا مجموع إلا بدليل.

فإن قيل: فضمير الفاعل المستتر في^(٥) الفعل كيف يصح استتاره فيه، والفعل كلمة مؤتلفة من حروف، والحروف أعراض في اللسان، أجزاء من الصوت، لا يستتر فيها شيء، ولا يظهر؛ إذ ليست بجسم؟

فالجواب: أن أكثر ألفاظ النحويين محمولة على التجاوز والتسامح، لا على الحقيقة؛ لأن مقصدهم التقريب على المبتدئين والتعليم للناشئين.

(١) الجمل (ص ٢٢). وقد نقده ابن السيد في إصلاح الخلل، ورقة (١٧)، قال: « وكان الوجه أن يقول: وإذا تأخر لحقه ضمير الاثنين والجمع، أو تُنِّي الضمير الذي فيه وُجِّع، أو نحو ذلك. ووجه الاعتذار له أن يقال: نسب التثنية والجمع إلى الفعل مجازاً، ومراده الضمير الفاعل المستكن فيه؛ من حيث كان الفعل والفاعل كالشيء الواحد، وكان كالجزم منه ... ».

(٢) سقط من (ب).

(٣) انظر: الكتاب (٥/١).

(٤) انظر: السيرافي على الكتاب (٥/١)، وأسرار العربية لابن الأنباري (ص ٨٤).

(٥) عن (ب).

وتحقيق القول: أن الفاعل مضمر في نَفْسِ الْمُتَكَلِّمِ، ولفظ^(١) الفعل متضمن له دال عليه، واستغنى عن إظهاره لتقدم ذكره، وعبرنا عنه بمضمر - ولم نُعبر عنه بمحذوف، كما قلنا في المضمر المفعول العائد على الاسم الموصول - لأن المضمر هنا^(٢) قد لُفِظ به في النطق، ثم حُذِف تخفيفاً، نحو قولك: «الذي رأيتُه، والذي رأيتُ». ويجوز حذفه في التثنية والجمع.

فلما كان ملفوظاً به^(٣)، ثم قُطِع من اللفظ تخفيفاً، عُبر عنه بالحذف، وليس كذلك ضمير المرفوع؛ لأنه لم يُنطق به، ثم حُذِف. ولكنه مضمر في النية مخفي في الخَلَد^(٤)، والإضمار هو الإخفاء، والحذف هو القطع من الشيء؛ فهذا فرق ما بينهما، وهو واضح، لا خفاء به، ولا غبار عليه.



(٢) في (أ، ب): «إذ».

(٤) الخلد: البال.

(١) في (ب): «ونفس».

(٣) عن (ب).

(٣٢)

مسألة

[في إلحاق علامة التأنيث بالفعل]

قد تلحق العلامة الفعل للتثنية والجمع قبل ذكر الفاعلين، فليست حينئذ بضمير؛ إذ لم يتقدم مذكورٌ يعود [إليه]^(١)، ولكنها حروف لحقت علامة للتثنية والجمع، حرصاً على البيان وتوكيداً للمعنى؛ إذ كانوا^(٢) يُسمَّون بالجمع والتثنية نحو: «فِلَسْطِين»، و«قِسْرِين»^(٣)؛ وكذلك: «سَلْمَان»، و«حَمْدَان»، يشبه لفظه لفظ التثنية في الرفع؛ فهذا ونحوه مما^(٤) دَعَاهُمْ إلى تقديم العلامة في نحو قولهم: «أكلوني البراغيث»^(٥).

وقد وَرَدَ في الصحيح نحو قوله - عليه الصلاة والسلام - : « يتعاقبون فيكم ملائكةٌ ... »^(٦). وكما أن هذه العلامة ليست للفعل إنما هي للفاعلين^(٧)، فكذلك^(٨) التاء في: «ظَفِرَت يداك»، و«قامت هند»، ليست للفعل؛ (إذ الفعل)^(٩) عبارة عن الحدث، وهو اسم مذكر لا تلحقه علامة التأنيث إلا في التحديد، نحو: «ضربة» و«قتلة». وقد تقدم أن الفعل لم يُشْتَقَّ من المصدر محدوداً، وإنما يدل عليه مطلقاً. فثبت بهذا أن التاء حرف بمنزلة العلامة التي تَقَدَّم ذكرها؛ إلا أنها أُلْزِمُ للفعل منها؛ إذ كل العرب تقول: «قامت هند»، ولا تكاد تقول: «قاموا إخوانك»، إلا قليل منهم. وقد ذكر النحويون فروقاً في ذلك وَعِللاً غَنِيناً عن ذكرها؛ إذ كانت في كتبهم

(١) زيادة ليست في (أ، ب).

(٢) عن (ب).

(٣) في (أ، ب): «تشرين». وما أثبتته هو الصواب، وهو كذلك في الروض (٣٧/١)، والكتاب

(١٨، ١٧/٢) وانظر: تاج العروس، باب الطاء، وقنسر.

(٤) سقط من (ب).

(٥) في البحر المحيط (٣/٣٤): «وقد نازع السهيلي النحويين في قولهم: إنها [أي لغة أكلوني البراغيث] لغة ضعيفة، وكثيراً ما جاءت في الحديث». ومن نص أبي حيان ونص السهيلي هنا يفهم أن السهيلي لم يعمد إلى تخريج حديث «يتعاقبون فيكم ملائكة»، وأن ما نُسب إليه في حاشية الصبان، في باب الفاعل، ليس بصحيح. انظر: الصبان (٢/٤٨).

(٦) أخرجه البخاري في كتاب المواقيت (١/١٤٥).

(٧) انظر: الكتاب (١/٥).

(٨) في (أ، ب): «وكذلك».

(٩) عن (ب).

مسطورة^(١). ولكننا نشير إلى فصول أغفلوها من أحكام تاء التأنيث:

- زعموا أن الاسم المؤنث إذا كان تأنيثه (حقيقياً، فلا بُدَّ من حقوق « تاء » التأنيث في الفعل، وإن كان تأنيثه)^(٢) مجازياً كنت مُخَيِّراً في إثبات التاء وتركها.
- وزعموا أن « التاء » في ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ ﴾ [الحجرات: ١٤] [٣٤أ] لتأنيث الجماعة، (وتأنيث الجماعة)^(٣) غير حقيقي.

- وقد كان على هذا لحوق التاء في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾ [يوسف: ٣٠] أولى؛ إذ كان تأنيث النسوة حقيقة.

- واتفقوا على أن الفعل إذا تأخر عن فاعله المؤنث، فلا بُدَّ من إثبات [٤٧ب] تاء^(٤) التأنيث، وإن لم يكن تأنيثه حقيقة. ولم يذكروا فروقاً بين تقدم الفعل وتأخره.
- وفي هذا كله وهنٌ لأصولهم، ودليل على قلة تحصيلهم.

ومما يُسألون عنه أن يُقال: إذا لحقت « التاء » لتأنيث الجماعة، فَلِمَ لا يجوز في الجمع المُسَلَّم^(٥)، فيحسن: « قَالَتِ الْكَافِرُونَ »، و « قَالَتِ الظَّالِمُونَ »، كما حسن: ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ ﴾ و « ذهب الأحقاد »، ونحوه؟

ومما يُسألون عنه أن يُقال: إذا كان لفظ الجماعة مؤنثاً، فلفظ الجمع مذكر، فَلِمَ رُوِيَ لفظ التأنيث، ولم يُراعَ^(٦) لفظ التذكير؟

فإن قالوا: أنت مُخَيِّرٌ؛ إن راعيتَ لفظ الجمع ذكراً، وإن راعيتَ لفظ الجماعة أنثى.

قلنا: هذا باطل؛ فإن أحداً من العرب لا يقول: « الهنداتُ ذهبٌ »، ولا: « الجمالُ انطلقَ »، ولا: « الأعرابُ تكلمَ »؛ مراعاةً للفظ الجمع، فدَلَّ على أن الأمر بخلاف ما ذكروه، والله أعلم.

والأصل في هذا الباب: أن الفعل متى اتصل بفاعله، ولم يحجز بينهما حاجز، لحقت التاء علامةً للتأنيث، ولا يُبالى إذا^(٧) (كان تأنيث الفاعل حقيقة)^(٨) أم مجازاً؛

(٢-٤) عن (ب).

(٦) في (أ، ب): « يراعى ».

(٨) ف (أ، ب): « كان الفعل حقيقة ... ».

(١) انظر: الكتاب (١/ ٥).

(٥) سقط من (ب).

(٧) عن (ب).

تقول: « طالت النخلة »، كما تقول: « جاءت المرأة »؛ اللهم إلا أن يكون الاسم المؤنث في معنى اسم آخر مذكر، كالحوادث والحدثان، والأرض مع المكان، فقد جاء:

..... فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا^(١)

..... وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا^(٢)

حمل « الحوادث » على « الحدثان »، وحمل « الأرض » على « الموضع والمكان »، مع أنه شعر والشعر موضع ضرورة.

- فإذا فصلت الفعل عن فاعله، فكلما بُعد عنه قوي حذف العلامة منه؛ قالوا: « حضر القاضي اليوم امرأة ». وفي القرآن ﴿ وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ ﴾ [هود: ٦٧]. هذا مثل هذا في الجواز.

- كما أنه إذا تأخر الفعل عن الفاعل وجب ثبوت التاء فيهما جميعاً؛ تقول: « المرأة حضرت »، كما تقول: « الصيحة أخذتهم »، و « النخلة طالت ». وما أشبه ذلك؛ لأنَّ الفعل إذا تأخر كان فاعله^(٣) مضمراً فيه متصلاً به اتصال الجزء بالكل، فلم يكن بُدٌّ من ثبوت التاء لقرط الاتصال.

- وإذا تقدم الفعل متصلاً بفاعله الظاهر، فليس مؤخر الاتصال كهو^(٤) مع^(٥) المضممر؛ لأنَّ الفاعل الظاهر كلمة، والفعل كلمة أخرى، والفاعل المضممر والفعل كلمة واحدة، فكان حذف « التاء » في « قامت هند »، و « طالت النخلة »، أقرب إلى الجواز منه في قولك: « النخلة طالت ».

(١) للأعشى. ورواية الديوان (ص ١٧٥):

فإِنَّ تَعْمِيدِنِي وَلِي لِمَّةٌ
فإنَّ الحَوَادِثَ أَلَوَى بِهَا
وانظر: الكتاب (٢٣٩/١)، وشرح المفصل (٩٥/٥).

(٢) لعامر بن جوين الطائي، وصدره:

..... فَلَا مُزْنَةَ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا
انظر: الكتاب (٢٤٠/١)، وشرح المفصل (٩٤/٥). وفي تاج العروس « بقل » روي:

..... وَلَا رَوْضٌ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا
(٣) سقط من (ب).

(٤) قال السهيلي في أماليه (ص ٤٠): « قالوا: زيد كهو، فأدخلوها على المنفصل ».

(٥) سقط من (ب).

- فإن حُجَزَ بين الفعل وفاعله حاجزٌ، كان حذف « التاء » حسنًا، وكلما كثرت الحواجز كان حذفها أحسن.

- فإن كان الفاعل جمعًا مكسّرًا أدخلت التاء لتأنيث الجماعة، وحذفت لتذكير اللفظ؛ لأنه بمنزلة الواحد (في أن)^(١) إعرابه كإعرابه، ومجره في كثير من الكلام مجرى اسم الجنس.

- فإن كان الجمع مُسَلَّمًا فلا بد من التذكير لسلامة لفظ الواحد؛ فلا تقول: « قالت الكافرون »، (كما لا تقول: قالت الكافر)^(٢)؛ لأن اللفظ بحاله لم يتغيّر بطرؤه الجمع عليه.

فإن قلت: فلم لا تقول: « الأعرابُ قال »، و « الجمالُ ذهب »، كما يجوز ذلك في حال تقديم الفعل؟

قلنا: ثبوت « التاء » إنما كان مراعاة لمعنى الجماعة؛ فإن أردت ذلك المعنى أثبت « التاء »، وإن تأخر الفعل لم يجر حذفه لاتصال الضمير، وإن لم ترد معنى الجماعة حذفت « التاء » إذا تقدم الفعل، واحتيج^(٣) إليها إذا تأخر؛ لأن [٤٨ب] ضمير الفاعلين^(٤) جماعة في المعنى، وليسوا بجمع؛ لأن الجمع مصدر: « جمعتُ أجمعُ »، فمن قال: إن التذكير في « ذهب الرجال »، و « قام الهندات » مراعاة لمعنى الجمع، فقد أخطأ.

وأما حذف التاء من: « قال نسوة » فلأنه اسم جمع بمنزلة « رَهْطٌ » و « نَفَرٌ »، ولولا أن فيه هاء التأنيث لقبح^(٥) « التاء » في فعله. ولكنه قد يجوز أن يقال: « قالت نسوة » كما تقول: « قالت فتية وصيبة ».

فإن قلت « النسوة » - بالألف واللام - كان دخول « التاء » في الفعل أحسن من تركها، كما كان ذلك في: « قالت الأعراب »؛ لأن الألف واللام للعهد، فكأن الاسم قد تقدم ذكره، فأشبهت حال الفعل حاله إذا كان فيه ضمير إلى مذكور؛ من أجل الألف واللام، فإنها ترد على معهود.

(١) سقط من (ب). (٢، ٣) عن (ب).

(٤) في (أ، ب): « ولم يحتج ». ومثله في البدائع (١/ ١٢٥).

(٥) سقط من (ب).

(٦) في (أ، ب)، والبدائع (١/ ١٢٥): « لفتحت ».

فإن قيل: فإذا استوى ذكر « التاء » وتركها في الفعل المفصول^(١) عن الفاعل المؤنث، فما الحكمة لاختصاصها في الفعل في قصة شعيب^(٢)، وحذفها في قصة صالح (في قوله: ﴿ وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ ﴾ [هود: ٦٧] ؟

فالجواب: أن الصيحة في قصة صالح^(٣) في معنى العذاب والخزي؛ إذ كانت منتظمة بقوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَمَنْ خِزْيَ يَوْمٍ إِذْ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ ﴾ [هود: ٦٦]، فصارت « الصيحة » عبارة عن ذلك الخزي وعن العذاب المذكور في الآية، فقوي التذكير بخلاف الآية الأخرى^(٤)، والله أعلم.

فإن قيل: فلم قلتم: إن التاء حرف، ولم تجعلوها علامة إضمار إذا تأخرت، وعلامة تأنيث إذا تقدمت؟

قلنا: قول العرب: « الهندان قامتا وفعلتا »، بالتاء والضمير معاً، يدل على أن التاء حرف، وليست بضمير؛ إذ لا يكون للفعل ضميران [أ٣٥] فاعلان، وهذا بين لا خفاء به، وبالله التوفيق.

فإن قيل: فما الفرق بين^(٥) قوله ﷻ: ﴿ فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ ﴾ [النحل: ٣٦]، وبين قوله^(٦): ﴿ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ﴾ [الأعراف: ٣٠] حتى ثبتت التاء في إحداهما، وحُذفت في الأخرى؟

قلنا: لو كان هذا السؤال في غير القرآن ما احتاج إلى جواب؛ لأن الإثبات والحذف جائزان، فللمتكلم أن يفعل من ذلك ما شاء، ولكن كلام الحكيم^(٧) الخبير ليس كغيره من الكلام، لإعجازه في الأسلوب والانتظام. والفرق بين الموضعين المتقدمين لائح من وجهين: أحدهما لفظي، والآخر معنوي:

- أما اللفظي فهو أن الحروف الحواجز بين الفعل والفاعل (في قوله: ﴿ حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ﴾ [الأعراف: ٣٠] أكثر منها في قوله: ﴿ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ ﴾ [النحل: ٣٦]، وقد تقدم أن الحواجز بين الفعل والفاعل^(٨) كلما كثرت كان حذف « التاء » أحسن.

(١) في (أ، ب): « المفعول ».

(٢) في قوله تعالى: ﴿ وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ ﴾ [هود: ٩٤].

(٣) (٤، ٣) عن (ب).

(٥) في (أ، ب): « في ».

(٦) (٨-٦) عن (ب).

- وأما الفرق من جهة المعنى فإن « مَنْ » في سورة النحل واقعة على الأمة^(١)، وهي مؤنثة لفظاً؛ ألا تراه يقول سبحانه: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا ﴾ [النحل: ٣٦]، ثم قال تعالى: ﴿ وَمِنْهُمْ مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ ﴾ [النحل: ٣٦]؟! أي: من الأمم أمم ضلّت وحقت عليها الضلالة، [ولو قال بدل ذلك: ضلّت، لتعيّنت التاء، ومعنى الكلامين]^(٢) واحد؛ وإذا كان معنى الكلامين واحداً كان إثبات التاء أحسن من تركها؛ لأنها ثابتة فيما هو في^(٣) معنى الكلام.

وليس^(٤) كذلك قوله تعالى: ﴿ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ﴾ [الأعراف: ٣٠]؛ لأن معناه: وفريقاً ضلوا، بغير تاء في اللفظ، فليحسن حذفها إذاً فيما هو في معناه، فكثيراً ما تفعل العرب ذلك، تدع حكم اللفظ [٤٩ب] الواجب له في القياس، إذا كان في معنى الكلمة ما ليس له ذلك الحكم؛ ألا تراهم يقولون: « هو أحسن الفتيان وأجمله » (في معنى: هو أحسن فتى وأجمله)^(٥)؟! ونظائره كثيرة، فإذا حسّن الحمل على المعنى فيما^(٦) كان القياس أن لا يجوز، فما ظنك به حيث يجوز القياس والاستعمال؟!

وأحسن من هذا العبارة أن تقول: إنهم أرادوا: أحسن شيء وأجمله، يجعل « شيء » مكان « فتى » في اللفظ؛ لأن في الصحيح قوله ﷺ: « خيرُ نساءٍ ركبَنِ الإبلَ، صالحُ نساءٍ قریش، أحنأهُ على ولدٍ في صغره، وأرعاهُ (على زوج) »^(٧) في ذاتِ يده^(٨)؛ فلو كان التقدير هناك: أحسن فتى، حين ذكر الفتيان، لقلنا هنا: « أحنأها على ولد »، إذا ذكر النسوان. ولكن التقدير كما قدرناه لا كما قدره^(٩)، والله المستعان.



(١) في (أ، ب): « الجملة ». وهو تحريف. وفي البدائع (١/ ١٢٦): « واقعة على الأمة والجماعة ».

(٢) عن البدائع (١/ ١٢٧).

(٣) سقط من (ب).

(٤، ٥) عن (ب).

(٦) في (أ، ب): « فما ».

(٧) عن (ب).

(٨) أخرجه البخاري في كتاب النكاح (٣/ ٧).

(٩) انظر: الروض الأنف (١/ ٤٤).

(٣٣)

مسألة

[في تقديم الفاعل]

قوله: « واعلم أن الوجه تقديم الفاعل »^(١)..

قَسَمَ النحويون هذا الفصل أربعة أقسام:

- قَسَمَ لا يجوز فيه إلا تقديم الفاعل على المفعول، نحو: « ضربَ موسى عيسى »، و« ضربتَ حَذَامَ قَطَامٍ »، وكل موضع لا يظهر فيه علامة إعراب.
- وقَسَمَ لا يجوز فيه تأخير المفعول، نحو: ﴿ وَإِذْ أَبْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾ [البقرة: ١٢٤]، من أجل الضمير الذي لا يجوز تقديمه قبل الذِّكْر^(٢).
- وقَسَمَ يكون فيه تقديمُ الفاعل أحسنَ من تأخيرهِ، نحو: « ضربَ زيدٌ عمراً ».
- وقَسَمَ يكون فيه تقديمُ المفعول أحسنَ، نحو: « أعجبَ زيدًا ما كره عمرو »^(٣)؛ لأن الفاعل لا يظهر فيه الإعراب، فكان تقديم المفعول الذي يظهر فيه الإعراب أولى؛ حرصًا على إفهام المخاطب.

والذي ذكروه حق، ولكننا ننبه على مسألتين:

- إحداهما: لا يجوز فيها تأخير الفاعل، وهو مُعَرَّب، والمفعول كذلك.
- ومسألة يُقدَّم فيها الفاعل على المفعول، فإن أُخِّر انعكس المعنى، واختلف المقصد والمغزى.

* أما المسألة الأولى: فقولك: « ضربَ القومُ بعضهم بعضًا »، لا يجوز تأخير الفاعل ههنا من أجل حذف الضمير من المفعول^(٤)؛ إذ كان الأصل أن يقال: ضربَ

(١) الجمل (ص ٢٤).

(٢) سقط من (ب).

(٣) انظر: الخصائص (٢٩٤/١)، ومغني اللبيب، الباب الرابع، المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً (ص ٥٤٥).

(٤) انظر: مغني اللبيب، الباب الرابع، ما يعرف به الفاعل من المفعول.

(٥) في الارتشاف، ورقة (٢١٥): « وذكر الرُّنْدِي والبَهَارِي أنه لا يجوز تقديم المفعول في مثل: ضربَ القومُ بعضهم بعضًا؛ لأن الفاعل مفسر له. وذكر البَهَارِي أنه لا يجوز تقديم الفاعل إذا كان المفعول مُفسَّرًا =

بعضهم بعضهم؛ إذ حق البعض^(١) أن يُضاف إلى الكل ظاهراً أو مضمراً؛ فلما حذفوه من المفعول استغناءً بذكره في الفاعل، لم يُجيزوا تأخير الفاعل، فيقولوا: « ضرب بعضاً بعضهم »؛ لأن اهتمامهم بالفاعل قد قوي وتضاعف لاتصاله بالضمير الذي لا بد منه؛ فبعد أن كانت الحاجة إلى الفاعل مرة، صارت الحاجة إليه مرتين.

فإن قيل: فما المانع^(٢) من إضافة « بعض » إلى الضمير؛ إذ كان مفعولاً دون الفاعل، فتقول: [ضرب القوم بعضهم بعضاً، أو: ضرب القوم بعض بعضهم]^(٣) قلنا: الأصل أن يُذكر الضمير^(٤) فيهما جميعاً؛ فلما أرادوا حذفه من أحدهما تخفيفاً، كان حذفه مع المفعول - الذي هو كالفضلة في الكلام - أولى من حذفه مع الفاعل الذي لا بد منه، ولا غنى عنه، وليتصل بما يعود عليه ويقرب منه.

نعم قد يُضاف إليه « بعض » وهو مفعول، إذا^(٥) كان « البعض » الآخر مجروراً، كقولك: « خلطت القوم بعضهم ببعض »؛ لأن رتبة المفعول ههنا التقديم (على المجرور، كما كانت رتبة الفاعل التقديم)^(٦) على المفعول، فحق الضمير العائد على الكل أن يتصل بما هو بتقديمه أهم.

* وأما المسألة الأخرى [٥٠ ب] التي يختلف فيها المعنى، فمثل أن يكون قبل الفعل « إنما »، نقول: « إنما يأكل زيد الخبز »، فحققت ما يتصل، ومحقت ما انفصل. وهذه عبارة أهل سمرقند في « إنما »، يقولون: إنها وُضعت لتحقيق (المتصل وتمحيق المنفصل. وتلخيص)^(٧) هذا الكلام: أنها نفي وإثبات، فأثبت لزيد أكل الخبز المتصل به في الذكر، ونفيت ما عداه؛ فمعناه: ما يأكل زيد إلا الخبز.

له، نحو: ضرب بعض القوم بعضاً.

(١) بين النحاة خلاف في تعريف « بعض »، ففي تاج العروس « بعض »: « ولا تدخله اللام؛ أي لا م التعريف؛ لأنها في الأصل مضافة، فهي معرفة بالإضافة لفظاً أو تقديرًا، فلا تقبل تعريفاً آخر، خلافاً لابن درستويه والزرجاني، فإنما قالوا: البعض والكل. قال ابن سيده: وفيه مسامحة، وهو في الحقيقة غير جائز، يعني أن هذا الاسم لا انفصل عن الإضافة ».

(٢) في (أ، ب): « فما المانع له ».

(٣) ما بين القوسين عن البدائع (١/ ١٢٨). وفي (أ): « فتقول بعضهم ». وفي (ب): « ضرب بعضهم بعضاً ».

(٥) في (أ، ب): « إذ ».

(٤) عن (ب).

(٦، ٧) عن (ب).

فإن قدمت المفعول ههنا فقلت: « إنما يأكل الخبر (زيدٌ) »، اختلف المعنى، وانعكس مقصد الكلام، فكأنك قلت: ما يأكل الخبر (١) إلا زيدٌ.

فهذه المسألة تخالف الأربعة الأقسام (٢) التي ذكرها النحويون؛ لأن المعنى في جميع تلك الأقسام، قَدِّمَتْ أو أَخَّرَتْ، واحد (٣)، والمعنى في هذه المسألة مختلف؛ ألا ترى أن معنى [٣٦أ] قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ [فاطر: ٢٨] ليس كقولك: إنما يخشى العلماء الله؟! لأنك إذا أَخَّرْتَ نَفَيْتَ الخشية (عن غير العلماء، وإذا قَدِّمْتَ الفاعل نَفَيْتَ الخشية) (٤) أن تتعلق بغير الله سبحانه وتعالى، وهذا واضح لا خفاء به عند التأمل. والله الموفق.

ومما يوضح لك (ما ذكروا) (٥) من النفي والإثبات في « إنما » قولُ هَمَّام (٦):

أُدافعُ عن أعراضِ قومي وإنما يُدافعُ عن أعراضهم أنا أو مثلي

فجعل الضمير المنفصل وهو (٧) « أنا » فاعلاً، وهو متصل في اللفظ بالفعل، وما ذاك إلا أن بينه وبين الفعل حاجزًا في المعنى، وهو « إلا »، فكأنه قال: ما يدافع عن أعراضهم إلا أنا أو مثلي. فقد وضح لك النفي والإثبات المذكوران في « إنما ».



(١) عن (ب).

(٢) في (أ) « الأربعة أقسام ». وقد أدخل السهيلي « أل » على المضاف والمضاف إليه. والبصريون يتكرونها. انظر: المقتضب (١٧٥/٢)، وشرح المفصل (١٢١/٢)، (٣٣/٦)، والإنصاف (ص ٣٣٣).

(٣) سقط من (ب). (٤) عن (ب).

(٦) هو أبو فراس همام بن غالب، الفرزدق. من شعراء الطبقة الأولى الإسلامية، عظيم الأثر في اللغة. توفي سنة (١١٠ هـ). ورواية الديوان (٧١٢/٢):

أنا الضامنُ الراعي عليهم وإنما يُدافعُ عن أحسابهم أنا أو مثلي (٧) عن (ب).

(٣٤)

مسألة

في الأسماء النواقص [الذي]

اعلم أن العرب لما جعلت الاسم الذي هو « ذو »^(١) وصلةً (إلى وصف النكرات بالأجناس)^(٢) فقالوا: « هذا رجل ذو مال »، حيث لم يمكنهم أن يشتقوا من « المال » ونحوه اسمًا يكون وصفًا للرجل جاريًا عليه، كما أمكنهم ذلك في الفعل، حيث اشتقوا منه أسماءً يصفون بها، ويضمرون فيها ما يعود على الموصوف.

فلما لم يمكنهم ذلك في الاسم الجامد توصلوا إلى الوصف به بكلمة جارية على الاسم (الذي قبلها في الإعراب، ليكون جريها عليه في الإعراب رابطًا لها به، وإضافتها إلى الاسم)^(٣) الذي بعدها رابطًا بينها وبينه؛ حيث لم يكن رابط سوى ما ذكرناه من ضمير ولا غيره.

وإذا أرادوا وصف النكرة بجمله، كان الضمير الذي فيها رابطًا لها بالاسم الموصوف بها، كقولك: « مررتُ برجل أبوه قائم »، فلم يحتاجوا إلى أكثر من الضمير العائد، فإذا أرادوا وصف المعرفة بجمله لم يمكنهم من ذلك ما أمكنهم في النكرة لوجهين:

- أحدهما: أن النكرة مفتقرة إلى الوصف والتبيين، (فعلم أن الجملة بعدها تبيينٌ)^(٤) لها، وتكملةٌ لفائدتها.

- الوجه الثاني: أن الجملة تتنزل منزلة النكرة؛ لأنها خبر، ولا يُخبر المخاطب

(١) عن (ب).

(٢) في (أ): « إلى الوصف النكرات بالأجناس ». وفي (ب): « وصف النكرات والأجناس ». هذا ويقول أبو حيان في الارتشاف، ورقة (٢٩٤): « وذو - بمعنى صاحب - وفروعه: ذوا، وذوو، وذات، وذاتا، وذوايا، وذوات. وأكثر النحاة على أنها لا تدخل إلا على الأجناس، وأن أصلها أن تدخل على النكرة، ودخلت على المعرّف بأل، لا على ما أصله التعريف كالمضمر والعلم، فلا تقول: ذو زيد، ولا ذوه ».

(٣، ٤) عن (ب).

إلا بما يجهله لا بما يعرفه؛ فصلح أن يُوصَف بها النكرة، والمعرفة بخلاف هذا كله. لو قلت: «جاءني زيدٌ أبوه قائم»، على جهة الوصف، لما ارتبط الكلام بعضه ببعض، لاستقلال كل واحد منهما بنفسه، فجاءوا بالوصلة التي وصلوا بها إلى وصف^(١) النكرة بالأجناس، وهي قولك: «ذو»، فقالوا: «هذا زيد ذو قام أبوه»، و «ذو وجهه حسن». هذه لغة طييء، وهي الأصل، قال الشاعر^(٢):

وَبِئْرِي ذُو حَقَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

[٥١ب] ثم إن أكثر^(٣) العرب لما رأوه اسماً وُصف به المعرفة، أرادوا تعريفه ليتفق الوصف والموصوف في التعريف، فأدخلوا الألف واللام عليه. ثم ضاعفوا اللام كيلاً يُذهب لفظها الإدغام، ويذهب ألف الوصل في الدرج، فلا يظهر التعريف، فجاء منه هذا اللفظ: «الذو».

فلما رأوا الاسم قد انفصل عن الإضافة حيث صار معرفة، قلبوا «الواو» منه ياءً؛ إذ ليس في كلامهم «واو» متطرفة مضموم ما قبلها إلا وتنقلب «ياءً»، كقولهم: «دَلُّو وأدِلُّ». ولا نُطَوِّل بتكثير النظائر؛ لأن الأصل معروف عند الشاذين. فلما انقلبت الواو ياءً، والضممة كسرةً، صار اللفظ «الذي»^(٤).

وإنما صحت الواو في قولهم: «ذو»؛ لأنها كانت في حكم التوسط؛ إذ المضاف مع المضاف إليه كالاسم الواحد.

وفي معنى «ذو»^(٥) الذي هو مضاف طرفٌ من معنى «ذا»^(٦) الذي هو اسم مبهم؛ ألا تراه يُبين بأسماء الأجناس كقولك: «هذا الغلام»، و «هذا الرجل»، فيتصل بها على جهة البيان، كما يتصل بها «ذو» على جهة الإضافة؟! ولذلك قالوا

(١) عن (ب).

(٢) هو سنان بن الفحل الطائي. والبيت من جملة أبيات ذكرها أبو تمام في الحماسة. وصدره:

فإنَّ الماءَ ماءً أبي جدِّي

انظر: شرح الحماسة للتبريزي (٢/١٥٢).

(٣) عن (ب).

(٤) في الارتشاف، ورقة (١٣٦) عند الحديث عن أصل «الذي»: «ومذهب الفراء أن الأصل: ذا وتا اسمي إشارة، ومذهب السهيلي أن أصل (الذي): ذو، وله وللغراء تمحلات حتى صار: الذي».

(٥) في (ب): «ذو والذي».

(٦) عن (ب).

في المؤنث من (الذي: التي، بالتاء، كما قالوا في المؤنث من) ^(١) ذا: هاتا، وهاتين، والله أعلم.

* وأما استحقاقه للبناء - أعني «الذي» - فلِمَا ذكره النحويون من مضارعة الحرف والإبهام والنقصان في نفسه، حتى كأنه بعض كلمة ^(٢).

* وأما إعرابه في حال التثنية ^(٣) فلأن علامة التثنية هي الألف، وهي بعينها علامة الرفع في الأسماء، فلم يكونوا لينوه وفيه علامة الإعراب، ولم يكونوا ليسقطوها، فيبطل معنى التثنية، فكان ترك مراعاة علة البناء ^(٤) أهون عليهم من إبطال معنى التثنية، ولذلك أعربوا: «اثني عشر»، و«هذين»، و«يا زيدان».

فإن قيل: فما بالهم بنوا الجمع - أعني «الذين» - وهو على حدّ التثنية، وفيه علامة الإعراب؟

قلنا: الجمع يفارق التثنية من وجهين:

- أحدهما: أن الجمع قد يكون إعرابه كإعراب الواحد بالحركات؛ نعم، وقد يكون الجمع اسمًا واحدًا في اللفظ كقولك: «قوم، ورهط».

- الثاني: أن الجمع ^(٥) في حال نصبه وخفضه يُضارع لفظه لفظَ الواحد، من حيث كان آخره ياءً مكسورًا ما قبلها، فحملوا الرفع الذي هو أقل حالاته على النصب والخفض، وغلبوا عليه البناء، حيث كان لفظه في الإعراب في أغلب أحواله كلفظه في البناء. وليس كذلك التثنية؛ لأن ياءها مفتوح ما قبلها، فلا يُضارع لفظها في شيء من أحوالها [٣٧أ] لفظ الواحد.

* وأما النون في «الذين» فلا معتبر بها؛ لأنها ليست في الجمع ركنًا من أركان صيغته، لسقوطها في الإضافة وفي ضرورة الشعر، كما قال ^(٦):

وإن الذي حانت بفَلَجٍ دماؤهم هم القوم (كل القوم) ^(٧) يا أمّ خالدٍ

(١) سقط من (ب). (٢) انظر: أسرار العربية (ص ٣٨٣، ٣٨٤).

(٣) في (أ، ب): «التأنيث».

(٤) يعني بالجمع والواحد: «الذين والذي».

(٥) هو الأشهب بن رُمَيْلة. والبيت من شواهد الكتاب (١/٩٦). وانظر: المقتضب (٤/١٤٦).

(٦) عن (ب).

[ما]

وأما « ما » الموصولة فهي في قول النحويين بمعنى « الذي »، وليست كذلك، وإن وافقت « الذي » في أكثر أحكامها، فإنها مخالفة لها في المعنى (وفي بعض الأحكام)^(١):

(أما المعنى)^(٢) فإن « ما » اسم مبهم في غاية الإبهام، حتى إنها تقع على كل شيء، وتقع على ما ليس بشيء؛ ألا ترى أنك تقول: « إن الله عالم (بما كان) »^(٣) وما لم يكن. (وما لم يكن) معدومٌ، والمعدومٌ ليس بشيء، فلفرط إبهامها لم يجر الإخبار عنها حتى تُوصَل بما [٥٢ب] يُوضِّحها؛ وكل ما وُصِلت به يجوز أن يكون صلة « الذي ».

فهي توافق « الذي » في هذا الحكم، وتخالفه في أنها لا تكون نعتًا لما قبلها ولا منعوتة^(٤)؛ لأن صلتها تغنيها عن النعت. وأيضًا فلو نُعتت بنعت زائد على الصلة لارتفع إبهامها، وفي ارتفاع الإبهام منها جملة بطلان حقيقتها وإخراجها عن أصل موضوعها.

وتفارق « الذي » أيضًا في امتناعها من التثنية والجمع، وذلك أيضًا لفرط إبهامها.

فقد وضح لك ما بينها وبين « الذي » من الفرق في المعنى والحكم. فإذا ثبت ما قدمناه فلا يجوز أن توجد إلا موصولة؛ لأنه لا يُعقل معناها إلا بالصلة، ولا يجوز أن توجد إلا واقعة على جنس تتنوع منه أنواع؛ لأنها لا تخلو من الإبهام أبدًا. ولذلك كان في لفظها ألفٌ آخرٌ، لما في الألف من المد والانساع في هواء الفم، مشاكلةً لاتساع معناها في الأجناس. فإذا أوقعوها على نوع بعينه، وخصوا ما يعقل، وقصروها عليه، أبدلوا الألف نونًا ساكنةً، فذهب امتداد الصوت، وصار قصرًا للفظ موازنًا لقصر المعنى؛ فقالوا: « مَن عندك »، تخصيصًا بما يعقل.

(١، ٢) عن (ب). (٣) في (ب): « بكل شيء كان ».

(٤) في الارتشاف، ورقة (٢٩٦، ٢٩٧): « فإذا كانت من وما موصولتين، فالبصريون يُجيزون أن يُوصفا، تقول: جاءني مَن في الدار العاقل، ونظرتُ إلى ما اشتريت الحسن. ومذهب الكوفيين أنه لا يجوز وصفهما. وأما غيرهما من الموصولات كالذي والتي، فيُوصف ويُوصف به. وكذلك: ذو وذات في لغة طي ».

وإذا كان أمرها كذلك و^(١) وقعت على جنس من الأجناس، وجب أن يكون ضميرها العائد عليها من الصلة الذي لا بد للصلة منه، ولولا هو لم ترتبط بموصول حتى تكون صلة له^(٢)؛ فيجب أن يكون ذلك الضمير بمنزلة ما يعود عليه من الإعراب والمعنى.

- فإذا أوقعت « ما » على ما هو فاعل في المعنى، كان ضميرها فاعلاً في المعنى واللفظ، كقولك: « كرهتُ ما أصابك ». ف « ما » مفعولة لـ « كرهت » في اللفظ، (وهي فاعلة لـ « أصاب »، فالضمير الذي في « أصاب » فاعل في اللفظ)^(٣) والمعنى.

- وإذا وقعت على مفعول، كان ضميرها مفعولاً لفظاً ومعنى، كقولك: « سرني ما أكلته »، و « أعجبني ما لبسته ». فهي في المعنى مفعولة؛ لأنها عبارة عن الملبوس والمأكول، فضميرها مفعول في اللفظ والمعنى.

- وكذلك إذا وقعت على المصدر كان ضميرها مفعولاً مطلقاً؛ لأن المصدر كذلك^(٤).

- وإن وقعت على الظرف كان ضميرها مجروراً بـ « في »؛ لأن الظرف كذلك هو في المعنى^(٥).

إلا أنها لا تقع من المصادر إلا على ما تختلف أنواعه للإبهام الذي فيها، وسيأتي شرح ذلك وبيانه آخر الفصل، إن شاء الله تعالى.

فإن قيل: أليس قد وقعت على ما يعقل في مواضع من القرآن وكلام^(٦) العرب، خلافاً لما نص عليه النحويون، كقوله تعالى: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيدَيَّ ﴾ [ص: ٧٥]. وكقوله سبحانه: ﴿ وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا ﴾ [الشمس: ٥]، وكقوله: ﴿ وَلَا أَنْتُمْ

(٢٠١) عن (ب). (٣) عن (ب).

(٤) يأتي تمثيله لذلك بنحو: « أعجبني ما صنعت ». وقوله: إن المعنى: أعجبني الفعل الذي صنعت، كما تقول: « أعجبني ما لبست، أو: ما أكلت »، فيكون معناه: الثوب الذي لبسته، أو الطعام الذي أكلته. فكما وقعت على الثوب والطعام وغير ذلك، وقعت على المصدر والظرف، وهي في كل هذا بمعنى: الذي. انظر فيما يأتي المسألة (٣٤).

(٥) مثل لذلك بنحو: « طالما أقمنا في هذا المكان، وطالما قعدنا، ف « ما » واقعة على الزمان، والفعل بعدها متعد إلى ضميره. والتقدير: طال زمان أقمنا فيه. وقعدنا فيه. والزمان مبهم ».

(٦) في (ب): « والكلام ».

عَبِيدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴿ [الكافرون: ٣]؟

قلنا: هي في كل هذا على أصلها من الإبهام والوقوع على الجنس العام، لم يُرد بها ما يُراد بـ « مَنْ » من التعيين لما يعقل والاختصاص به دون غيره. ومن فهم جوهر الكلام عَرَفَ ما نقوله، واستبان له ^(١) من الحق سبيله.

- أما قوله ﷻ: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ ﴾ [ص: ٧٥]، فهذا كلام وَرَدَ في مَعْرِضِ التوبيخ والتبكيك لِلْعَيْنِ على امتناعه من السجود، ولم يستحق هذا التبكيك والتوبيخ ^(٢) من ^(٣) حيث كان السجود لما يعقل، ولكن [٥٣ب] لعل أخرى وهي المعصية والتكبر على ما لم يخلقه؛ إذ لا ينبغي التكبر لمخلوق على مخلوق مثله؛ إنما التكبر للخالق وحده، فكأنه يقول له - سبحانه - : لِمَ عصيتني وتكبرت على ما لم تخلقه وخلقته أنا، وشرفته، وأمرتك بالسجود له؟ فهذا موضع « ما »؛ لأن معناها أبلغ ولفظها أعم. وهو في الحجة أوقع، وللعذر والشبهة أبلغ.

فلو قال: ما منعك أن تسجد لِمَنْ خلقت؟ لكان استفهامًا مجردًا من توبيخ وتبكيك، ولتوهم أنه وَجَبَ السجود له ^(٤) من حيث كان يعقل، أو لعل موجودة في ذاته وعينه، وليس الأمر كذلك، فلا معنى لتعيينه بالذكر، وترك الإبهام في اللفظ.

- وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا ﴾ [الشمس: ٥]؛ لأن الْقَسَمَ تعظيم للمُقَسَّم به، واستحقاقه للتعظيم من حيث بَنَى وأظهر هذا الخلق العظيم الذي هو السماء، ومن حيث سَوَّاهَا بقدرته، وزَيَّنَّهَا بحكمته. فاستحق التعظيم، وثبت له القدرة، كائنًا ما كان هذا المعظم [٣٨أ]. فلو قال: « مَنْ بناها »، لم يكن في اللفظ دليل على استحقاقه للقسم به، من حيث اقتدر على بنائها، ولكان المعنى مقصورًا على ذاته ونفسه دون الإيماء إلى أفعاله الدالة على عظمتها، المُنبئة عن حكمته، المُفصِّحة لاستحقاقه التعظيم من خليقته.

وكذلك قولهم: « سبحانه ما ^(٥) يُسَبِّحُ الرَّعْدُ بحمده »؛ لأن الرعد صوت عظيم (من جُزْمٍ عظيم) ^(٦)، فالْمُسَبِّحُ به - لا محالة - أعظم، واستحقاقه للتسبيح من حيث سَبَّحَتْه العظيّمات من خلقه، لا من حيث كان يعلم. ولا نقول: « يعقل » في

(٢) سقط من (ب).

(١) عن (ب).

(٦) سقط من (ب).

(٥-٣) عن (ب).

هذا الموضوع تأديباً وتأسياً بالشرعية.

فإذا تأملت ما ذكرناه، نظرت^(١) في آخر الفصل ما نذكره من « ما » الواقعة على المصدر، استبان لك جهالة القائلين من النحويين أن « ما » مع الفعل بتأويل المصدر^(٢)؛ وأن المعنى: والسماء وبُنيانها^(٣)؛ فلا لصناعة النحو وفُقوا، ولا لفهم التأويل رُزقوا، وأكثرُوا الحَزَّ وأخطأُوا المَفْصِل وما طبقوا^(٤).

- وأما قوله ﷺ: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عِبِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ [الكافرون: ٣]، فـ « ما » على بابها؛ لأنها واقعة على معبوده - عليه الصلاة والسلام - على الإطلاق؛ لأن امتناعهم من عبادة الله تعالى ليس لذاته، بل كانوا يظنون أنهم يعبدون الله، ولكنهم كانوا جاهلين به؛ فقلوه: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عِبِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾؛ أي: إنكم لا تعبدون معبودي، ومعبوده هو كان يعرفه دونهم، وهم جاهلون به^(٥).

ووجه آخر: وهو أنهم كانوا يَشْتَهُون مخالفة رسول الله ﷺ حَسْداً، وَأَنْفَةً من اتباعه؛ فهم لا يعبدون معبوده، لا كراهيةً لذات المعبود، ولكن كراهيةً لاتباع محمد ﷺ، وشهوةً لمخالفته في العبادة، كائناً ما كان معبوده، وإن لم يكن معبوده إلا الحق سبحانه وتعالى. فعلى هذا لا يصح في النظم البديع والمعنى النبیه الرفيع، إلا « ما »، لإبهامها ومطابقتها الغَرَضُ الذي تضمنته الآية، وبالله التوفيق.

ووجه ثالث - وهو: ازدواج الكلام - أصلٌ في البلاغة، وبديع في الفصاحة، مثل قوله ﷺ: ﴿سُئِلَ اللَّهُ فَتَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧]، و﴿مَنْ أَعَدَّيْ عَلَيْكُمْ فَأَعِدُوا عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٩٤]، فَسَمَّى المعاقبة اعتداءً لازدواج الكلام وحُسْن [٥٤ب] الانتظام.

وكذلك قوله ﷺ: ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ [الكافرون: ٢]، ومعبودهم لا يعقل، ثم ازدوج مع هذا الكلام قوله: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عِبِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ فاستوى اللفظان، وإن اختلف المعنيان، كما كان ذلك في قوله ﷺ: ﴿سُئِلَ اللَّهُ فَتَسِيَهُمْ﴾، وفي^(٦) قوله

(١) في (ب): « وذكرت ».

(٢) في المقتضب (٢/ ٥٢): « والوجه الذي عليه النحويون إنما هو: والسماء وبُنيانها »، بتصرف.

(٣) في (ب): « وبُنيانها ». وفي القاموس « بنى: » بَنَاهُ بَيْنِيهِ بَنِيًّا وَبَنَاءً وَبُنْيَانًا وَبُنْيَةً وَبَنِيَّةً.

(٤) المفصل: ملتقى العظمين من الجسد. والتطبيق: إصابة السيف المفصل حتى يبين العضو.

(٥) سقط من (ب).

(٦) فناسبت « ما » لإبهامها.

عليه الصلاة والسلام: « إِنْ فَلَانًا هَجَانِي، فَاهْبِجْهُ اللَّهُمَّ »^(١). هذا حسن من جهة اللفظ، والذي قَدَّمناه أقوى في المعنى، وأنفى للشك وأجلى للعمى، والله الموفق لسبيل الهدى، والمشكور على ما وهب من نُعمَى.

زيادة فائدة في الآية:

إن قيل: ما الفائدة في تكرير لفظ الفعل في بنية المستقبل^(٢) حين أخبر عن نفسه، وتكريره^(٣) بلفظ الماضي حين أخبر عنهم، فقال: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾^(٤) وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ ﴿[الكافرون: ٣، ٤]؟

قلنا: في ذلك إشارة وإيماء إلى عصمة الله ﷻ له من الزيف والتبديل والانحراف عن عبادة مولاه، وأن معبوده واحد في الحال و في^(٥) المآل، وهو له بخلاف الكافرين فإنهم يعبدون أهواءهم، ويتبعون شهواتهم في الدين وأغراضهم، فهم مُعَرِّضُونَ لأن يعبدوا اليوم إلهاً، وغداً آخر، فلذلك قال: ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ يعني الآن، ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ أنا الآن أيضاً. ثم قال: ﴿وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ﴾ يعني فيما يستقبل. وأدخل في « ما » معنى الشرط، ولذلك وقع بعدها الفعل بلفظ الماضي، وهو مستقبل في المعنى، كما يكون ذلك بعد حروف الشرط، كأنه يقول: « مهما عبدتم شيئاً فلا أعبده ».

فإن قيل: وكيف يكون فيها الشرط وقد عمل فيها الفعل، وليس لها جواب؟

قلنا: لم نقل إنها شرط محض، ولكن فيها^(٦) طَرْفٌ من معناه، لوقوعها على غير مُعَيَّن وإبهامها في المعبودات، كما كان ذلك في « مَنْ » في قوله ﷻ: ﴿كَيْفَ تُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩]، حتى وقع بعدها الفعل بلفظ الماضي، وقد عمل فيها الفعل وليس له جواب، لقربها من الشرطية في المعنى؛ لأن معنى الكلام: مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا، فكيف نكلمه؟ فجاءت « كان » بلفظ الماضي، والمراد بها

(١) ذكره ابن الجوزي في: غريب الحديث (٤٩١/٢).

(٢) كذا يقول السهيلي: « على بنية المستقبل »، وقد أنكر من قبل أن يكون المضارع للمستقبل إلا على تقدير الحكاية.

(٣) في (أ، ب): « وكرره ».

(٤) عن (ب).

(٥) سقط من (ب).

الاستقبال لما فيها من معنى الشرط. وهذا كله معنى قول « الزجاج »^(١) وغيره.

فإذا ثبت هذا فلا تُنْكِرَنَّ أن يكون في « ما » من قوله تعالى: ﴿ مَا عَبَدْتُمْ ﴾ معنى الشرط، بل هو فيها أبين، وإذا كان كذلك فقد وضحت الحكمة التي من أجلها جاء الفعل بلفظ الماضي من قوله: ﴿ وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ ﴾، بخلاف قوله: ﴿ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴾، لُبَّعْد « ما » فيها عن معنى الشرط؛ تنبيهًا من الله تعالى على عصمة نبيه ﷺ عن اتباع هواه، وتوفيقه إياه إلى^(٢) أن لا يتخذ ربًّا سواه، لا إله إلا هو.

فصل

في وقوع « ما » على المصدر

قد قدمنا أن « ما » اسم مبهم يقع على جميع الأجناس، والمصدر جنس من الأجناس، فمعنى وقوعه عليه أن يُعنى بها مصدرًا [٣٩أ]، ثم تصلها بفعل وفاعل^(٣)، ثم تُعمل ذلك الفعل في ضمير المصدر، وهو العائد على « ما »، فيكون مفعولًا مطلقًا، تقول: « أعجبني ما صنعت »؛ أي: أعجبني الفعل الذي صنعته، كما تقول: « أعجبني ما لبست أو ما أكلت »، فيكون معناه: الثوب الذي لبسته، أو الطعام الذي أكلته. فكما وقعت على الثوب والطعام وغير ذلك، فكذلك وقعت على المصدر والظرف [٥٥ب] وهي في كل هذا بمنزلة « الذي » كما تقدم.

وظن بعض النحويين^(٤) أن التي يعنى بها المصدر ليست بـ « ما » الأولى، وإنما هي بمنزلة « أن » مع الفعل، بتأويل المصدر. وليس كما ظنوه؛ ألا ترى أنك لا تقول: « يعجبني ما تجلس »، كما تقول: « يعجبني أن تجلس، وأن تخرج، وأن تقعد ». ولا تقول في هذا كله: « ما »؟!

والأصل في هذا الفصل أن « ما » لما كانت اسمًا مبهمًا، لم يصح وقوعها

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري، من أصحاب المبرد، وقد خَلَفَهُ هو وابن كيسان في رئاسة النحو، على أن أبا إسحاق - كما يقول السيرافي -: « كان أشد لزومًا لمذهب البصريين من ابن كيسان ». وللزجاج مصنفات كثيرة. توفي رَحِمَهُ اللهُ سنة (٣١١ هـ). وقيل سنة (٣١٦ هـ)، وقد أناف على الثمانين.

انظر: طبقات النحويين البصريين للسيرافي (ص ٨٠). ومراتب النحويين لأبي الطيب (ص ٨٣).

(٢، ٣) عن (ب).

(٤) انظر: الكتاب (١/ ٣٦٧، ٣٧٧، ٤١٠). والمقتضب (٣/ ٢٠٠)، وشرح الكافية (٢/ ٥١)، والهمع (١/ ٤٨).

إلا على جنس تختلف أنواعه؛ فإن كان المصدر مختلف الأنواع جاز أن تقع عليه ويُعَبَّرُ بها عنه، كقولك: « يعجبني ما صنعت، وما عملت، وما فعلت »، وكذلك تقول: « ما حكمت »؛ لأن الحكم مختلف أنواعه، وكذلك الصنع والفعل والعمل.

فإن قلت: « يعجبني ما جلست، وما انطلق زيد »، كان غثاً من الكلام، لخروج « ما » عن الإبهام، ووقوعها على ما لا يتنوع من المعاني؛ (لأنه يكون) ^(١) التقدير حينئذ: أعجبني الجلوس الذي جلست، والقعود الذي قعدت، فيكون آخر الكلام مُفسِّراً لأوله، رافعاً للإبهام، فلا معنى حينئذ لـ « ما ».

- فإما قوله تعالى: ﴿ ذَلِكُمْ بِمَا عَصَوْا ﴾ [البقرة: ٦١]، فلأن المعصية تختلف أنواعها، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿ يَمَّا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ [التوبة: ٧٧]، فهو كقولك: « لأعاقبتك بما ضربت زيدا، وبما شتمت عمرا »، أوقعتها على الذنب، والذنب مختلف الأنواع، ودلّ ذكر المعاقبة والمجازاة على ذلك، فكأنك قلت: لأجزيتك بالذنب الذي هو ^(٢) ضرب زيد، أو شتم عمرو. فـ « ما » على بابها غير خارجة عن إبهامها.

- وأما قولهم: « طالما أقمنا في هذا المكان، وطالما قعدنا »، فـ « ما » واقعة على الزمان، والفعل بعدها متعدّ إلى ضميره، والتقدير: طال زمان أقمنا فيه، وقعدنا فيه، والزمان مبهم.

- وأما قولهم: « كلما جاء زيد كلمته »، فـ « ما » التي أضيف إليها « كل » ظرف زمان في المعنى، فهي كالتي قبلها.

- وأما قولهم: « اجلس كما ^(٣) جلس زيد »، و « صلّوا كما رأيتموني أُصلي » ^(٤)، فقد ظن أكثر الناس ^(٥) أنها بمعنى المصدر هنا. وقد تبين فساد هذا المذهب؛ لأن الفعل ههنا خاص غير عام، ولكنها كافة للخافض، ومهيئة لكاف التشبيه أن يقع بعدها الفعل، كما كانت كذلك في « رَبَّ » من قوله ﷻ: ﴿ رَبِّمَا يَوْدُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾

(١) في (ب): « لأنه لا يكون ».

(٢) عن (ب).

(٣) في (أ): « ما ». وفي (ب): « بما ».

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الأذان (١/١٦٢، ١٦٣).

(٥) في (أ): « أكثرهم ».

لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴿ [الحجر: ٢] وفي « إن » من قولك: « إنما يقوم زيد »، كَفَتْهَا عن العمل، وهيَّأتها لوقوع الفعل بعدها، وكذلك كَفَتْ « رُبَّ » و « كاف » التشبيه عن العمل، وهيَّأتها لوقوع الجُمْل بعدها.

والشاهد بما قلناه قوله ﷺ لأبي بكر رضي الله عنه: « أَنْ كَمَا أَنْتَ »^(١)، ف « أَنْتَ »^(٢) مبتدأ، والخبر محذوف، فلا مصدر ههنا؛ لأنه لا فعل ثَمَّ. فكذلك هي مع « الكاف »؛ إذ كان ثَمَّ الفعل. فهذا بيِّن لا خفاء به، وكذلك هي مع « بعد » من قولك: « بعدما جلس عمرو ». وليست مصدرية لما تقدم من إبطال ذلك، ولكنها كافة لـ « بعد » عن الخفض، مهيَّئة لوقوع الجمل بعدها؛ ألا ترى إلى قول الشاعر^(٣):

[أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيدِ] ^(٤) بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ

فليس ههنا فعلٌ، فيكون معها مصدرًا، كما لم يكن ذلك في قوله ﷺ: « أَنْ كَمَا أَنْتَ ». فإن قيل: فما بالهم لم يفعلوا في « قبل » ما فعلوا في « بعد »، فيقولوا: « جئْتُ قبل ما ذهبَ زيد »، كما قالوا: [٥٦ ب] « بعدما »؟

قلنا: في امتناعهم من ذلك في « قبل » شاهد لما قدمناه، من أنها ليست بمصدر؛ لأنه لا يمتنع: « قبل أن يقوم زيد »، فيكون « أَنْ »^(٥) مع الفعل بمعنى المصدر. فإن قيل: فلم لا تكون كافة لـ « قبل »، مهيَّئة لوقوع الجُمْل بعدها، كما كانت كذلك في « بعد »؟

قلنا: لا يصح أن توجد كافة لأسماء الإضافة، فإنها تكون كافة للحروف^(٦) وما ضارعها، و « بعد » أشد مضارعة للحروف من « قبل »؛ لأن « قبل » كالمصدر في لفظها ومعناها؛ تقول: « جئْتُ قبل الجمعة »، تريد الوقت الذي تستقبل فيه الجمعة، والجمعة بالإضافة إلى ذلك الوقت قابلة، كما قال الشاعر:

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة (١/ ١٧٤).

(٢) « فَأَنْتَ » عن (ب).

(٣) هو المَرَار بن سعيد الفَقْعَسِي. والبيت من شواهد الكتاب (١/ ٦٠، ٢٨٣)، والمقتضب (٢/ ٥٤). ومغني اللبيب (ص ٣٤٤).

(٤) ما بين القوسين ليس في (أ، ب).

(٥) عن (ب).

(٦) سقط من (ب).

نَحُجُّ مَعًا، قَالَتْ: أَعَامًا وَقَابِلَهُ^(١)

(فإذا كان)^(٢) العام الذي بعد عامك يُسَمَّى قابلاً، فعامك الذي أنت فيه قبل، ولفظها^(٣) من لفظ قابل.

فقد بان لك من جهة اللفظ والمعنى أن « قبل » مصدر في الأصل، والمصدر كسائر الأسماء لا يُكْفَّ^(٤)، ولا يُهَيَّأ لدخول الجُمْل بعده، وإنما ذلك في بعض الحروف العوامل، لا في شيء من الأسماء. وأما « بعد » فهي أبعد عن شبه المصدر، وإن كانت تقرب من لفظ « البعد » ومن معناه، فليس قُرْبُهَا (من لفظ)^(٥) المصدر كقرب^(٦) « قبل »؛ ألا ترى أنهم لم يستعملوا من لفظها اسمَ فاعل، فيقولون في العام الماضي: « باعد »، كما قالوا في العام المقبل: « قابِل »؟! [٤٠] ف « قابِل »: اسم فاعل من الفعل الذي « قبل » مصدرٌ له. فتأمل هذا فإنه مفيد دقيق، وقد جلوسه لك في مِنَصَّة التحقيق.

فصل

[في ما الموصولة]

اعلم أن « ما » إذا كانت موصولة بالفعل الذي لفظه: « عَمَل، أو صَنَع، أو فَعَلَ »، وذلك الفعل مضاف إلى فاعل غير الباري - سبحانه وتعالى - فلا يصح وقوعها إلا على مصدر؛ لإجماع العقلاء من الأنام، في الجاهلية والإسلام، على أن أفعال الآدميين لا تتعلق بالجوهر والأجسام؛ لا تقول: « عملتُ جبلاً »، ولا: « صنعتُ جملاً »، ولا « حديدًا »، ولا « حجرًا »، ولا « ترابًا »، ولا « شجرًا ». فإذا ثبت ذلك وقلت: « أعجبني ما عملت »، و « ما فعل زيد »، فإنما تعني الحَدَث.

فعلى هذا لا يصح في تأويل قوله سبحانه: ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصفات: ٩٦] إلا قولُ أهل السنة: إن المعنى: واللَّه خلقكم وأعمالكم. ولا يصح قول المعتزلة^(٧) من جهة المنقول ولا من جهة المعقول؛ لأنهم زعموا أن « ما »

(١) صدره:

فَقُلْتُ: امْكُثِي حَتَّى يَسَارَ لَعَلَّنَا

والبيت من شواهد الكتاب (٣٩/٢)، ولا يعرف قائله.

(٢) في (أ): « ولفظه ».

(٣) عن (ب).

(٤) (٦، ٥) عن (ب).

(٥) في (أ، ب): « لا يكف به ».

(٦) قال الزمخشري في الكشاف (٣٩/٤): « يعني: خلقكم، وخلق ما تعملونه من الأصنام ».

واقعة على الأصنام والحجارة التي كانوا ينحتونها، وقالوا: تقدير الكلام: خلقكم والأصنام التي تعملون؛ إنكاراً منهم أن^(١) تكون أعمالنا مخلوقة لله سبحانه.

واحتجوا بأن نظم الكلام يقتضي ما قالوه؛ لأنه قد^(٢) تقدم: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ [الصفات: ٩٥]، فـ «ما» واقعة على الحجارة المنحوتة، ولا يصح غير^(٣) هذا من جهة النحو ولا من جهة المعنى؛ أما النحو فقد تَقَدَّمَ أن «ما» لا تكون مع^(٤) الفعل الخاص مصدرًا. وأما المعنى فإنهم لم يكونوا يعبدون النحت، وإنما كانوا يعبدون المنحوت.

فلما ثبت هذا وجب أن تكون الآية التي هي ردّ عليهم وتقييد لهم كذلك «ما» فيها واقعةً على الحجارة المنحوتة والأصنام المعبودة؛ فيكون التقدير: أتعبدون حجارة تنحتونها، والله خلقكم وتلك الحجارة التي تعملون^(٥)؟

هذا كله معنى^(٦) قول المعتزلة، وشرح ما شبهوا به، والنظم على تأويل أهل الحق [٥٧ب] أبدع، والحجة أقطع، والمعنى لا يصح غيره. والذي ذهبوا إليه فاسد لا يصح بحال؛ لأنهم مجمعون معنا^(٧) على أن أفعال العباد لا تقع على الجواهر والأجسام. فإن قيل: فقد تقول: «عملت الصفحة»، و«صنعت الجفنة»؛ وكذلك الأصنام معمولة على هذا؟

قلنا: لا يتعلق الفعل فيما ذكرتم إلا بالصورة التي هي التأليف والتركيب، وهي نفس العمل، (وأما الجوهر المؤلف المركب فليس بمعمول لنا، فقد رجع العمل)^(٨) والفعل إلى الأحداث دون الجوهر. وهذا إجماع منا ومنهم، فلا يصح حملهم على غير ذلك.

وأما ما زعموا من حسن النظم وإعجاز الكلام فهو ظاهر وتأويلنا، معدوم في تأويلهم؛ لأن الآية وردت في بيان استحقاق الخالق للعبادة لانفراده بالخلق، وإقامة

(١) في (أ): «لأن». وفي (ب): «أن لا».

(٢) عن (ب). (٣، ٤) سقط من (ب).

(٥) قال الزمخشري في الكشاف (٤/ ٤٠): «وشيء آخر، وهو أن قوله: ﴿مَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦] ترجمة عن قوله: ﴿مَا تَنْحِتُونَ﴾ [الصفات: ٩٥] و«ما» في ﴿مَا تَنْحِتُونَ﴾ موصولة لا مقال فيها، فلا يعدل بها عن أختها إلا متعسف متعصب لمذهبه من غير نظر تبصر في علم البيان، ولا نظر لنظم القرآن». (٦-٨) عن (ب).

الحجة على من يعبد ما لا يخلق شيئاً و (هم يُخْلَقُونَ، فقال: «أتعبدون ما تنحتون» أي: ما لا يخلق شيئاً، وهم^(١)) يُخْلَقُونَ، وتَدْعُونَ عِبَادَةَ مَنْ خَلَقَكُمْ وَأَعْمَالَكُمْ الَّتِي تَعْمَلُونَ، ولو لم يُضَفْ خَلْقُ الْأَعْمَالِ إِلَيْهِ فِي الْآيَةِ، وَقَدْ نَسَبَهَا بِالْمَجَازِ إِلَيْهِمْ، لَمَّا قَامَتْ لَهُ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ^(٢) مِنْ نَفْسِ الْكَلَامِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَجْعَلُهُمْ خَالِقِينَ لِأَعْمَالِهِمْ، وَهُوَ خَالِقٌ لِأَجْنَاسٍ أُخْرَى، فَيُشْرِكُهُمْ مَعَهُ فِي الْخَلْقِ - تَعَالَى اللَّهُ عَنْ قَوْلِ الزَّائِغِينَ، وَلَا لَعَا^(٣) لَعَثَاتِ الْمُبْطِلِينَ - فَمَا أَدْحَضَ حُجَّتَهُمْ! وَمَا أَوْهَى قَوَاعِدَ مَذْهَبِهِمْ! وَمَا أَبَيَّنَ الْحَقَّ لِمَنْ اتَّبَعَهُ! نَسَأَلُ اللَّهَ الْكَرِيمَ أَنْ يَجْعَلَنَا مِنْ أَتْبَاعِ الْحَقِّ وَحِزْبِهِ، وَأَنْ يَعِصِمَنَا مِنْ شِبْهِ^(٤) الْبَاطِلِ وَرِيْبِهِ.

وهذا الذي ذكرناه هو الذي قاله أبو عبيد^(٥) في قول حذيفة: «أَنْ يَخْلُقَ صَانِعُ الْخَزَمِ وَصَنَعَتَهُ». واستشهد بالآية^(٦)، وخالفه القُتَيْبِيُّ^(٧) في «إصلاح الغلط»، فغلط أشد الغلط، ووافق المعتزلة في تأويلها، وإن لم يقل بقليلها^(٨)!

(٢٠١) عن (ب).

(٣) يقال للعائر: لَعَا لك. وهو دعاء له بأن يتعش من سقطته. ويقال: لَا لَعَا لِفُلَانٍ؛ أَي: لَا أَقَامَهُ اللَّهُ.

(٤) في (أ، ب): «نسيه».

(٥) هو القاسم بن سلام البغدادي، صاحب التصانيف في الفقه والحديث واللغة. كان ديناً ورعاً جواداً. سمع شريكاً وابن المبارك وطبقتهما. قال عنه الإمام أحمد: «أبو عبيد أستاذ». توفي ﷺ بمكة سنة (٢٢٤ هـ)، عن (٧٣) سنة. انظر: مراتب النحويين (ص ٩٣)، وإنباه الرواة (١٢/٣). والعبر للذهبي (٣٩٢/١).

(٦) قال أبو عبيد في كتابه: تفسير غريب الحديث (ص ٥٤٢): «إِنَّ اللَّهَ يَصْنَعُ صَانِعَ الْخَزَمِ، وَيَصْنَعُ كُلَّ صِنْعَةٍ. فَإِنَّ الْخَزَمَ شَبِيهُ بِالْخُوصِ، وَلَيْسَ بِخُوصٍ. وَبَعْضُ النَّاسِ يَقُولُ: هُوَ خُوصُ السُّقْلِ، وَهُوَ أَدْقُ مِنْهُ وَالْطَّفُّ، وَهُوَ هَذَا الَّذِي تَعْمَلُ مِنْهُ أَحْفَاشُ النِّسَاءِ [جَمْعُ حِفْشٍ، وَهُوَ الْبَيْتُ الصَّغِيرُ الْقَرِيبُ السَّمَكِ]. وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ تَكْذِيبٌ لِقَوْلِ الْمُعْتَزَلَةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ أَعْمَالَ الْعِبَادِ لَيْسَتْ بِمَخْلُوقَةٍ. وَمَا يُصَدِّقُ قَوْلَ حَذِيفَةَ، وَيُكَذِّبُ قَوْلَ أَوْلَئِكَ - قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ كَانُوا يَنْحَتُونَ الْأَصْنَامَ، وَيَعْمَلُونَهَا بِأَيْدِيهِمْ، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ: ﴿خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾. وَكَذَلِكَ قَوْلُ حَذِيفَةَ: وَيَصْنَعُ كُلَّ صِنْعَةٍ».

(٧) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة المروزي. من أسرة فارسية كانت تقطن مرو. ولد سنة (٢١٣ هـ)، ونشأ ببغداد، فأخذ عن أعلامها، ومنهم والده، وابن سلام الجمحي والجاحظ والرياشي وغيرهم. وقد أثرى المكتبة العربية بفيض من المصنفات امتازت بالأصالة وحسن العرض ودقة المنهج، وبلغت نيفاً وأربعين كتاباً. وقد تلمذ له كثيرون. توفي ﷺ فجأة ببغداد، في رجب سنة (٢٧٦ هـ). انظر: مقدمة تأويل مشكل القرآن للسيد أحمد صقر، والعبر للذهبي (٥٦/٢).

(٨) قال ابن قتيبة في إصلاح الغلط، ورقة (٥٠) - بعد أن نقل نص أبي عبيد الذي قدمناه -: «وقد أغنانا الله بما في القرآن من الآي البينة، المكشوفة الممتعة على حيل المعتزلة، عن أن يحتج عليهم بما يجدون به»

وتلخيص ما تقدم: أن « ما » وغيرها من الموصولات إذا عُنيتَ بها المصدر، لم يجز أن تكون الصلة فعلاً مشتقاً من ذلك المصدر^(١)؛ لأن الصلة كالصفة توضح الموصول وتبيّنه، والشيء لا يُبيّن نفسه؛ إذ لا معنى في الفعل أكثر من الدلالة على المصدر، إلا أن تختلف أنواعه، فتكون الصلة مميزة بين نوع ونوع.



= السبيل إلى الاستهزاء والطعن، وقد رأيت أبا عبيد شَبَّه حديث حذيفة بهذه الآية، وليس يشبهها، وإنما تقع الحجة للمعتزلة بقول حذيفة: « إن الله يصنع كل صنعة »، ولا تقع بقول الله ﷻ: ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾؛ لأنه لم يرد: والله خلقكم وأعمالكم. وإنما أراد: والله خلقكم والأصنام التي تعملون؛ ألا تراه يقول: ﴿ اتَّعَبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴾ يعني الأصنام، لا النحت، ثم قال: ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾، أراد: وتلك الأصنام. وليس هذا عندي موضع ذكر أعمالهم، ولا فيها معنى يزيد في تأكيد الحجة عليهم... ».

(١) يؤكد السهيلي بهذا ما سبق أن قدّمه، من أن « ما » لا تقع إلا على ما تختلف أنواعه. وتوضيح مراده هنا أن « ما » في قولك: « يعجبني ما صنعت »، يقصد بها في الحقيقة مصدر خاص نحو: القيام أو الجلوس أو الاجتهاد، فهو يقول: إذا عُنيتَ بها المصدر لم يجز أن تكون الصلة مشتقة من ذلك المصدر، يعني لا تكون الصلة: قمت، ولا جلست، ولا اجتهدت؛ لأن ذلك يؤدي إلى أن يبين الشيء نفسه؛ لأنه لا معنى في الفعل أكثر من الدلالة على المصدر، والشيء لا يبين نفسه.

وقد ردّ أن يكون الفعل خاصاً بقوله: إن ذلك يخرج « ما » عن الإبهام؛ لأنه يكون التقدير حينئذ: « أعجبني الجلوس الذي جلست، والقعود الذي قعدت »، فيكون آخر الكلام مُفسِّراً لأوله، رافعاً للإبهام، فلا معنى حينئذ لـ « ما ». فأما إذا كانت الصلة مختلفة الأنواع نحو: ما صنعت وما عملت، فيكون المعنى: أعجبني العمل الذي عملته، فهنا تناسب في الإبهام بين الصلة والموصول. ولا شك أن الصلة وهي « عملته » تميز نوعاً من أنواع العمل.

(٣٥)

مسألة

[في ياء المتكلم، والنون]

قوله: « وإن ظهر اسمك فيه بالنون والياء، فغيرك فيه مرفوع؛ لأنها ضمير المفعول به، كقولك: أعجبني، وأسخطني، وأرضاني، وسرّني. وإن ظهر اسمك فيه بالتاء فغيرك فيه منصوب؛ لأنها ضمير الفاعل، كقولك: كرهتُ، وأحببتُ، واشتهيتُ، وما أشبه ذلك »^(١).

والضمير عند النحويين هي « الياء » وحدها، و « النون » زائدة؛ زيدت وقايةً لآخر الفعل من الكسر. واستدلوا على ذلك بالقياس على ضمير المخاطب؛ فإنه « كاف » في حال النصب والخفض. وكذلك ضمير الغائب « هاء » في حال النصب والخفض، فوجب أن يكون ضمير المتكلم في حال النصب هي « الياء » التي في حال الخفض، و « النون » زائدة. وهذا قياس صحيح، ولكن النص أقطع من القياس، وأرفع للشك والالتباس. والنص الظاهر في ذلك للعرب: « لعلّي، وليتي »؛ قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ لَعَلِّيْ ءَانِيَكُمْ مِنْهَا بِقَبَسٍ ﴾ [طه: ١٠]. فهذه ياء^(٢) مفردة في حال النصب، وكذلك قول وَرَقَّةَ بْنِ تَوْفَلٍ:

فِيَا لَيْتِي إِذَا مَا كَانَ ذَاكُمْ شَهِدْتُ وَكُنْتُ أَوَّلَهُمْ وَلَوْ جَا^(٣)

فجعل اسمَ ليت « ياء » مفردة دون « نون »^(٤).

ووجه آخر: وهو^(٥) جَعَلَهُمْ « النون » مع الياء^(٦) بعد حروف الخفض، نحو قولهم:

(١) هذا النص كله من الجمل (ص ٢٥)، ونص المخطوطتين: « وإن ظهر اسمك فيه بالنون والياء، فغيرك فيه منصوب؛ لأنه ضمير المفعول ». وواضح أنه غير مستقيم.

(٢) عن (ب).

(٣) ذكره ابن إسحاق البيت في جملة أبيات، أولها:

لَجَجْتُ وَكُنْتُ فِي الذِّكْرِ لَجُوجَا لَهُمْ طَالَمَا بَعَثَ النِّشِيجَا

(٤) انظر: الروض الأنف (١/ ١٢٦).

(٥) (٦، ٥) عن (ب).

« مني »، و « عني »، و « من لدني »، كيلا يُتوهم أن « عن »، و « لذن »^(١) و « من » [٤١] أسماء مضافة إلى الياء، فإذا وجدت النون والياء في موضع الخفض، ووجدت الياء مفردة [٥٨ب] في موضع النصب، ثم وُجدت معاً في موضع نصب، علم قطعاً أن « الياء » هي الضمير دون « النون ».

فإن قيل: فما فائدة النون؟ ولم خُصت بهذا الموطن دون سائر الحروف؟

فالجواب: أنهم أرادوا فصل الفعل والحروف المضارعة له عن توهم الإضافة إلى « الياء »، وكيلا يُظنّ ببعض الكلام أنها أسماء مضافة، والإضافة فيها مُحال، فألحقوها علامة الانفصال، و (علامة الانفصال)^(٢) في أكثر الكلام هي النون الساكنة، كما تقدم في التنوين؛ فإنها لا توجد في الكلام إلا علامة لانفصال الاسم، حتى أدخلوها في القوافي في الاسم المُعرّف بالألف واللام، إشعاراً بتمام البيت وانفصاله مما بعده، كقولهم:

..... الدُّمُوعُ الذُّرْفَنُ^(٣)

أَقْلِي اللُّوْمَ عَاذِلَ - وَالْعِتَابِنُ^(٤)

في الوصل، فإن وقفوا استغنوا عنها. وقد تقدم من قولنا في « إذن » و « يومئذ » ما يغني عن إعادته.

وكذلك زادوها قبل علامة الإنكار^(٥) حين أرادوا فصل الاسم من العلامة، كقولهم: أَرِيدُ إِنَّهُ^(٦)! وقول الأنصاريّة - وقد خطبَ رسول الله ﷺ بنتها

(١) المشهور أن « لذن » ظرف زمني كعند. وقول السهيلي إنها حرف ربما تابع فيه ابن كيسان؛ ففي تاج العروس « لذن »: « وقال ابن كيسان: لذن حرف يخفض، وربما نُصِب بها ».

(٢) عن (ب).

(٣) من رجز ينسب إلى العجاج، وقامه:

يا صاح، ما هاجَ الدُّمُوعُ الذُّرْفَنُ

انظر: الكتاب (٢/٢٩٩)، وشرح المفصل (٩/٣٣).

(٤) لجرير، وعجزه:

وقُوي - إن أصبتُ -: لقد أصابنُ

انظر: الكتاب (٢/٢٩٨)، وشرح المفصل (٩/٣٣).

(٥) انظر: الكتاب (١/٤٠٦)، والمغني (ص ٤١٣). ومادة الإنكار هي الياء.

(٦) انظر: الكتاب (١/٤٠٦)، والخصائص (٣/١٥٦).

لجُلَيْبٍ^(١):- « أَجْلَيْبٌ إِنَّهُ ! »^(٢).

وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ لَا يُلْحِقُ هَذِهِ النُّونَ قَبْلَ عَلَامَةِ الْإِنْكَارِ، فَيَقُولُ فِي « عُمَرُ »^(٣) مَرْفُوعًا: « أَعْمَرُوهُ ». وَفِي « زَيْدٍ » مَرْفُوعًا: « أَزِيدُنِيهِ »! يَحْرُكُ التَّنْوِينَ بِالْكَسْرِ، فَتَنْقَلِبُ الْعَلَامَةُ يَاءً.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَزِيدُ فَصْلَ الْأَسْمِ عَنِ الْعَلَامَةِ كَيْلَا يَتَوَهَّمُ أَنَّهَا مِنْ تَمَامِ الْأَسْمِ أَوْ عَلَامَةِ جَمْعٍ، فَيَصِلُ بَيْنَ الْأَسْمِ وَبَيْنَهَا بَنُونَ زَائِدَةٌ يُدْخِلُ عَلَيْهَا أَلْفَ الْوَصْلِ لِسُكُونِهَا، ثُمَّ يُحَرِّكُهَا بِالْكَسْرِ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، كَمَا تَقْدُمُ^(٤).

فَلَمَّا كَانَ مِنْ أَصْلِهِمْ تَخْصِيصُ النُّونِ بِعَلَامَةِ الْإِنْفِصَالِ، وَأَرَادُوا فَصْلَ الْفِعْلِ وَمَا ضَارَعَهُ عَنِ الْإِضَافَةِ إِلَى « الْيَاءِ »، جَاءُوا بِهَذِهِ النُّونِ السَّاكِنَةِ، وَلَوْلَا سُكُونُ الْيَاءِ لَكَانَتْ سَاكِنَةً كَالْتَّنْوِينَ، وَلَكِنْهُمْ كَسَرُوهَا لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، كَمَا كَسَرُوا التَّنْوِينَ فِي « أَزِيدُنِيهِ »، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.



(١) صحابي. انظر قصة زواجه في الاستيعاب (١ / ٢٧١) وما بعدها.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٤ / ٤٢٢).

(٣) في (ب): « عمرو ».

(٤) يعني بما تقدم: أزيد إنه، وأنا إنه. قال سيبويه (١ / ٤٠٧): « واعلم أن من العرب من يجعل بين هذه الزيادة وبين الاسم (إن)، فيقول: أَعْمَرُ إِنَّهُ، وَأَزِيدُ إِنَّهُ، كَأَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يَزِيدُوا الْعِلْمَ بَيَانًا وَإِضَاحًا ». أما السهيلي فالزيادة عنده على هذا الترتيب: نون يُؤْتَى بها للفصل، ثم همزة الوصل.

(٥) الهمزة ساقطة من المخطوطتين.

(٣٦)

مسألة

[في ما وأي الاستفهاميتين]

قوله: « تقول: ما دعاك إلى الخروج؟ والمعنى: أي شيء دعاك إلى الخروج؟ »^(١).

* ما: إذا كانت استفهامًا لم يكن لها صلة^(٢)؛ لأنها تنوب مناب ألف الاستفهام والاسم المستفهم عنه، فلو كان « ما » بعدها صلة (لم يجز أن)^(٣) يعمل فيها؛ لأن الشيء لا يعمل بعرضه في بعض، وإذا لم يجز أن يعمل فيها، ولا ثمَّ عامل^(٤) غيرها، بطل خُلُوُّ الاسم من أن يكون معمولًا فيه؛ إذ حدَّ الاسم: ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض.

فإن قيل: وما يؤمّنكم أن يكون الفعل الواقع بعدها صلةً غير عامل فيها، بل في ضمير عائد عليها، ويكون العامل فيها مضمراً، تقديره: أعلمني أو: بين لي ما أكلته أو شربته؟

قلنا: دخول حرف الجر عليها في قولك: لم جئت؟ و: فيم رغبت؟ - دليل قاطع في أن ما بعدها عامل فيها، وظهور الإعراب في « أي » التي في^(٥) معناها دليل آخر أيضاً. ووقوع الاسم المفرد بعدها دليل آخر ثالث؛ لأن الاسم المفرد لا يكون صلة إلا على^(٦) حذف بقبح، وذلك قولك: ما زيد؟ و: ما ذاك؟ ونحوه.

وأما إعرابها إذا كانت استفهامًا: فعلى حسب ما يكون الاسم المستفهم عنه، فإذا قلت: ما العين؟ فهي في موضع الخبر؛ لأنه المسئول عنه. وإذا قلت: ما أصابك؟ فهي في موضع [٥٩ب] المبتدأ، وسائر أحكامها واضح، إلا أن حذف

(١) في الجمل (ص ٢٥): « ما دعا زيدًا إلى الخروج؟ لأنك تقول: ما دعاني إلى الخروج؟ والتقدير: أي شيء دعا زيدًا إلى الخروج؟ ».

(٢) انظر: المقتضب (٤ / ١٧٣).

(٣) في (أ): « لم يجز إلا أن ... ».

(٤) سقط من (ب).

(٥) في (أ) زيادة: « في ».

(٦) عن (ب).

الألف منها في حال الخفض له سرٌّ، وهو أنهم^(١) أرادوا مشاكلة اللفظ للمعنى، فحذفوا الألف كما أسقطوا الصلة^(٢)، ولم يَحذفُوا في حال النصب والرفع، كيلا تبقى الكلمة على حرفٍ واحدٍ^(٣). فإذا اتصل بها حرف الجرّ أو اسم مضاف اعتمدت عليه؛ لأن الخافض والمخفض بمنزلة واحدة (أو بمنزلة كلمة واحدة)^(٤).

نعم، وربما حذفوا الألف في غير موضع الخفض، ولكن إذا حذفوا الخبر، يقولون: مه يا زيد؟ أي^(٥): ما الخبر؟ وما الأمر؟ فحين كثر الحذف في المعنى كثر في اللفظ. ولكن لا بد^(٦) من هاء السكت لتقف عليها^(٨).

ومنه قولهم: «مَهَيْمٌ»^(٩)؟، كأن الأصل: مَهْ يا امرؤ؟ أو: يا مُقْبِل؟ ثم حذفوا إيجازًا و^(١٠) تخفيفًا، كما قالوا: أيش؟ يريدون: أي شيء؟ و: م الله. يريدون: أيمن الله. ثم صيروا الكلمتين كلمة واحدة، فقالوا: مَهَيْمٌ! قالها رسول الله ﷺ لعبد الرحمن بن عوف، حين رأى عليه خلوقًا، فأنكره^(١١).

* * *

* وأما «أي» فمُعَرَّب بخلاف أخواته لتمكنه بالإضافة. وإنما لزمته الإضافة؛ لأنه (وُضع لتمييز البعض)^(١٢) وتعيينه^(١٣)، فلا بدّ من إضافته إلى الجملة كما يُضاف البعض إلى الكل، فإن جعلته موصولًا عمل فيه ما قبله، ولم يَجزِ الإلغاء، وإن جعلته استفهامًا عمل فيه ما بعده، ولم يَجزِ أن يقع قبله إلا ما يَجُوزُ إلغاؤه كأفعال العلم

(١) في (ب): «أنهم إذا».

(٢) يريد الصلة التي تحدّث عنها في صدر المسألة.

(٣) انظر: مغني اللبيب، ما الاستفهامية (ص ٣٣٠).

(٤-٧) عن (ب).

(٨) قال ابن مالك في شواهد التوضيح (ص ٢٤٥) عند قوله تعالى للرحم (مه): «أصل (مه) في هذا الموضوع (ما) الاستفهامية، حذفت ألفها ووقف عليها بهاء السكت، والشائع أن لا يُفعل ذلك بها إلا وهي مجرورة».

(٩) في اللسان «مهيّم» عن أبي عبيد: «مَهَيْمٌ: كلمة يمانية معناها: ما أمرك، وما هذا الذي أرى بك؟ ونحو هذا من الكلام».

(١٠) انظر: مغني اللبيب، ما الاستفهامية (ص ٣٣٠).

(١١) أخرجه البخاري في كتاب النكاح (٥/٧).

(١٢) في (أ): «وضع تمييزًا لبعض». وفي (ب): «وضع بتمييز».

(١٣) يقول المبرد في المقتضب (٢١٧/٤): «أي: مجازها مجاز (ما) و(من) ... إلا أن (أيًا) يُسأل بها عن شيء من شيء، تقول: أي القوم زيد؟ فزيد واحد منهم، وأي بنيك أحب إليك؟».

والشك الداخلة على ما حقه الابتداء، فتقول: أيهم أخوك؟ (ولا تقول: ضربتُ أيُّهم أخوك؛ لأن « ضربت » لا يُلغى، ولا: أيُّهم أخوك)^(١) بالنصب؛ لأن الاسم المفرد لا يكون صلة [٤٢]. فإن أضمرت مبتدأً كأنك تقول: ضربتُ^(٢) أيهم هو أخوك، لتجعلها بمنزلة « الذي »، فحذفُ ذلك المبتدأ قبيح في الكلام، وربما جاز على قبحه، ولذلك اختلفوا في إعراب قوله ﷺ: ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ [مريم: ٦٩].

ذهب الخليل إلى أنه محكي، كأنه يذهب إلى أن^(٣) المعنى: لنقولن: أيُّهم أشد^(٤)؟

وذهب سيبويه^(٥) إلى أنها اسم مبني في موضع المفعول، وبُني لمخالفته نظائره، حيث لم يُوصَل بجمله، والتقدير عنده: أيهم هو^(٦) أشدُّ. فلو صرحت بـ « هو » لنصبت ثم بـ « ننزعن »، فلما اختزلت بنيت « أي » لمخالفته النظائر، كما تقدم.

وهذا الذي ذكره لو استشهد عليه بشاهد من نظم أو نثر، أو وجدناه بعده في كلام فصيح شاهداً له لم نَعُدْ به قولاً، ولا رأينا لغيره عليه طولاً، ولكننا لم نجد ما بُني لمخالفته غيره، لا سيما مثل هذه المخالفة؛ فإنه لا نُسلم أنه حُذف من الكلام شيء.

وإن قال: إنه حُذف ولا بد، والتقدير: أيهم هو أخوك؟

فيقال: فَلِمَ لَمْ يبنوا النكرة فيقولون: مررتُ برجلٍ أخوك، أو: رأيتُ رجلٌ أبوك؟ ولم يُخصَّ « أي » بهذا دون سائر الأسماء أن يُحذف من صلته ثم يُبنى للحذف؟ ومتى وجدنا شيئاً من الجملة يُحذف ثم يُبنى الموصوف بالجملة من أجل ذلك الحذف؟ وذلك الحذف لا يجعله متضمناً لمعنى الحرف ولا مضارعاً له. وهذه علة البناء وقد عُدِمَت في « أي »!

وإنما المختار قول الخليل، لكن يحتاج إلى شرح، وذلك أنه لم يرد بالحكاية

(٣) سقط من (ب).

(٢، ١) عن (ب).

(٤) ذكر ابن هشام في المغني (ص ٨٢) إعراب الخليل فقال: « والتقدير: لننزعنَّ الفريق الذي يقال فيهم: أيهم أشد ».

(٦) عن (ب).

(٥) انظر: الكتاب (١/ ٣٩٧، ٣٩٨).

ما سبق إلى الوهم من تقدير معنى القول، ولكنه أراد حكاية لفظ الاستفهام الذي هو أصل في « أي »، كما تحكيه بعد العلم إذا قلت: قد علمتُ [مَنْ]^(١) أخوك؟ و: أقام زيد أم قعد؟ فقد تركت الكلام على حاله قبل دخول [٦٠ ب] الفعل، لبقاء معنى الاختصاص والتبيين في « أي » الذي كان موجوداً فيها، وهي استفهام؛ لأن ذلك المعنى هو الذي وُضعت له، استفهاماً كانت أو خبراً، كما حكوا لفظ النداء في قولهم: « اللهم، اغفر لي أيها الرجل »، و « ارحمنا أيها العصابة »، حكى لفظ هذا إشعاراً بالتعيين والاختصاص الموجود في حال النداء. وكذلك هذا، حكيت حاله في الاستفهام وإن ذهب الاستفهام، كما حكيت حاله في النداء وإن ذهب^(٢) النداء، لوجود معنى الاختصاص والتعيين فيه.

وقول يونس: « إن الفعل ملغى »^(٣) حقٌّ، وإن لم يكن من أفعال القلب. وعلة إلغائه ما قدمناه من حكاية لفظ الاستفهام للاختصاص.

فإن أتممت الصلة، وقلت: « ضربتُ أيهم هو أخوك »، زالت مضارعة الاستفهام وغلب عليه معنى الخبر، لوجود الصلة التامة بعده، وكان إلحاقه بالأسماء الموصولة أولى من تشبيهه بحال الاستفهام.

وأما قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]، وإجماعهم على أنها منصوبة^(٤) بـ « ينقلبون » لا بما قبلها. وقد كان يُتصور فيها أن تكون منصوبة بـ « يعلم » لا^(٥) على جهة الاستفهام، ولكن تكون موصولة، والجملة صلتها، والعائد محذوف. ولكن منع من هذا الوجه أصل قدمناه، ودليل أقمناه، على أن الاسم الموصول إذا غني به المصدر، ووُصل بفعل مشتق من ذلك المصدر، لم يجز، لعدم الفائدة المطلوبة من الصلة، وهي إيضاح الموصول وتبيينه، والمصدر لا يُوضَّح بفعله^(٦) المشتق من^(٧) لفظه؛ لأنه كأنه هو لفظاً ومعنى، إلا في المختلف الأنواع كما تقدم.

ووجه آخر أقوى من هذا، وهو أن « أيّاً » لا يكون بمعنى « الذي » حتى يُضاف

(٢) عن (ب).

(٤) في (أ، ب): « موصولة ».

(٦) في (أ، ب): « فعله ».

(١) عن البدائع (١/ ١٥٧).

(٣) انظر: الكتاب (١/ ٣٨٩).

(٥) عن (ب).

(٧) عن (ب).

إلى معرفة^(١)، فتقول: «لقيتُ أيهم في الدار»؛ إذ^(٢) من المُحال أن يكون بمعنى «الذي» وهو نكرة، و«الذي» لا يُنكر. وهذا أصل يُبنى عليه في «أي».

فصل

في تحقيق معنى «أي»

* وهو أن لفظ «ألف» و«ياء» مكررة راجعٌ في جميع الكلام إلى معنى التعيين والتمييز للشيء من غيره.

- فمنه: «إيَّاهُ الشمسِ»، لضوئها؛ لأنه ضوءٌ يُبينها ويُميِّزها من غيرها. والآية: العلامة على الشيء. و: «خرج القوم بأيّهم»؛ أي: بجماعتهم التي تتميز بها؛ ويتميزون بها من الاختلاط بغيرهم، قال الشاعر^(٣):

خَرَجْنَا مِنَ النَّقَبِينَ لَا حَيَّ مِثْلُنَا بَأَيْتِنَا نُزْجِي اللَّقَاحَ الْمَطَافِلَا

- ومنه: تَأَيَّيتَ بالمكان؛ أي: تَلَبَّثْتَ^(٤) لتبين شيئاً وتميزه؛ قال امرؤ القيس بن عابس^(٥):

قِفْ بِالذِّيارِ وَقُوفَ حَابِسْ وَتَأَيَّيْ إِنَّكَ غَيْرُ يَائِسْ

وقال الكُمَيْت^(٦):

وَتَأَيَّيْ إِنَّكَ غَيْرُ صَاغِرٍ^(٧)

- ومنه: تَأَيَّيتَ، بالمد؛ أي: تَظَاهَرْتُ حتى عَرَفْتُ وَمَيَّزْتُ.

- ومنه: إِيَّاكَ، وإِيَّايَ، هما في المضمورات. وقد أشار الخليل إلى أنه اسم

(١) انظر: التسهيل (ص ٣٤).

(٢) عن (ب).

(٣) هو بُرْج بن مُسْهَر الطائي. والبيت في اللسان: «أيا».

(٤) في (أ، ب): «تَلَبَّثْتُ». انظر: اللسان.

(٥) في (أ، ب): «حَابِس». وهو صحابي. انظر: الاستيعاب (ص ١٠٤)، والبيت في ترجمته، وفي الشعر والشعراء (٥٦٣/٢).

(٦) هو الكُمَيْت بن زيد. شاعر كوفي متشيع لآل البيت. ولد سنة (٦٠ هـ) وتوفي سنة (١٢٦ هـ).

(٧) صدره:

.....

قِفْ بِالذِّيارِ وَقُوفَ زَائِرٍ

انظر: الشعر والشعراء (٥٦٣/٢)، واللسان «أيا».

ظاهر^(١)، فاشتقاقه مما تقدم؛ لأنه في [٤٣أ] أكثر الكلام مفعول مقدم، والمفعول إنما يتقدم على فعله قصداً إلى تعيينه، وحرصاً على تبينه، وصرفاً للوهم عن الذهاب إلى غيره. ولذلك لم يجز أن يتأخر عن الفعل في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]؛ إذ الكلام وارد في معرض الإخلاص وتحقيق الوحدة ونفي عوارض الأوهام عن الخلوص التام.

ولهذا اختُصَّت «أي» ببناء ما فيه «الألف واللام»، (تمييزاً له وتعييناً، ولذلك صُيِّر بعض لفظها حرفاً من حروف النداء في قولك) ^(٢) [٦١ب]: «أي زيد»، وتفسيراً لقولك: «عندي عهن» أي: صُوف. إلى غير ذلك من تصرفات هذا اللفظ.

* وأما وقوع «أي» نعتاً لما قبلها، كقولك: «مررتُ برجل أي رجل»، فإنما تَدَرَّجَت إلى الصفة من الاستفهام؛ كأن الأصل: أيُّ رجل؟ على الاستفهام الذي يُراد به التفيخيم والتهويل، وإنما دخله التفيخيم؛ لأنهم يريدون إظهار العجز والإحاطة بوصفه، فكأنه مما يُستفهم عنه؛ إذ يُجهل كُنْهه. فأدخلوه في باب (الاستفهام الذي هو موضوع لما يُجهل؛ لذلك قال الله سبحانه: ﴿أَلْفَاةٌ ۖ مَا أَلْفَاةٌ﴾ [الفارعة: ٢، ١] و ﴿أَلْفَاةٌ ۖ مَا أَلْفَاةٌ﴾ [الحاقة: ٢، ١]؛ أي: إنها لا يُحاط بوصفها.

فلما ثَبَتَ هذا اللفظ في باب التفيخيم والتعظيم للشيء قَرُبَ من النعت والوصف، حتى أدخلوه في باب (٣) النعت، وأجروه في الإعراب على ما قبله. ونظائر هذا في كلامهم كثيرة.

ويدلُّك على دخول الاستفهام في باب النعت قولُ الراجز:

حَتَّى إِذَا كَادَ الظَّلَامُ يَخْتَلِطُ جَاءُوا بِمَذْقٍ؛ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُّ؟^(٤)

أي: فإنه في لون الذنب، إن كنت رأيت الذنب. ويقول القائل: مررتُ بفارس

(١) انظر: الإنصاف (ص ٦٩٥)، وتاج العروس، باب الألف اللينة.

(٢، ٣) عن (ب).

(٤) ينسب هذا الرجز إلى العجاج، والأكثر على أنه لراجز لا يُعلم. وهو من شواهد الإنصاف (ص ١١٥)، والكامل (٣/ ٨٧٥)، وانظر: اللسان «مذق». ويُروى: «إذا كان». يقول المرصفي: «صوابه: إذا كاد». والمذق: اللبن الممزوج بالماء، فيقل بياضه بكثرة الماء، وهو الضَّيْح. وبه يروى: «جاءوا بضَيْحٍ».

شجاع؛ هل رأيت الأسد؟ أي: فإنه مثله.

ويشبه هذه المسألة في التدرج: ما نذكره في باب النعت (من قولهم)^(١):
« مررتُ برجلٍ حَسَنٍ أبوه ». (والأصل: حَسَنُ أبوه)^(٢) بالرفع. واللّه المستعان،
(وبه التوفيق)^(٣)



باب النعت

(٣٧)

[مسألة]

[في النعوت]

[في تحقيق معنى النعت]:

النعت: تخصيصُ الاسم بصفة هي له، أو لِسَبَب يُضاف إليه. وهو مصدر « نَعَتُ الشَّيْءَ أُنَعْتُهُ ». ثم ^(١) سَمَّوْا الاسم التابع للمنعوت نعتًا. وإنما هو اسمٌ منعوتٌ به ^(٢)، كما يقال: « دِرْهَمٌ ضَرَبُ الأَمِيرِ »، و « هَؤُلَاءِ خَلَقُ اللّهِ »؛ أي: مخلوق.

فإن قيل: فالاسم الأول كان أحق أن يُسمَّى نعتًا؛ لأنه المنعوت في الحقيقة، والثاني إنما هو منعوت به؟

فعن هذا جوابان:

— أحدهما: أن الاسم الثاني الذي هو نحو « عاقل » و « عالم » هو المقصود بيان أحكامه. ف وقعت التسمية عليه.

— **الجواب الثاني** - وهو التحقيق -: أن اللفظ الدال على المعنى هو النعت على الحقيقة في هذا الباب؛ لأنه فعل الناعت، دون المعنى الذي يُعبر عنه، وذلك في ألفاظ التحويين كثير؛ إذ من ألقاب النحوية ما هو نفس العبارة في الحقيقة، كقولهم: تمييز، وتوكيد؛ فإن هذه (كلمات هي) ^(٣) أنفُسُ العبارة، فهي مصادر على الحقيقة، وليس كذلك الظرف و ^(٤) الفاعل والمفعول؛ فإنها واقعة على المسميات والمعاني المعبر عنها.

ألا ترى إلى قول أبي القاسم: فالاسم ^(٥) ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً؟! يريد الشخص المسمى؛ لأنه الفاعل دون اللفظ. ثم قال: أو دخل عليه حرف من حروف الخفض. والخفض لا يدخل على المسمى، ولكن على اللفظ الذي هو الاسم.

(٢) عن (ب).

(٤، ٥) عن (ب).

(١) سقط من (ب).

(٣) سقط من (ب).

فصل

[في أنواع الصفات]

* النعت في المحدثين يكون بالصفة المعنوية نحو: « عاقل وعالم »، وبصفة في معنى النفي كقولك: « واحد وظاهر »؛ لأنها لا^(١) تدل على معنى زائد موجود في نفس المنعوت، وإنما تدل على نفي شيء عنه. ويكون بصفة فعلية، إلا أن الفعل في المحدثين راجع إلى الصفة المعنوية؛ لأن الفعل منهم هو حركة الفاعل، والحركة معنى في الذات، بخلاف أفعال الباري - سبحانه - فإنها ليست بحركة فاعل^(٢)، وإنما هي في غيره لا في نفسه.

وأما الصفة النفسية نحو قولك: « جوهرٌ مُتَحَيِّزٌ »، و « جسمٌ مُتَأَلِّفٌ »، فلا [٦٢ب] تجدها نعتاً في كلام العرب؛ لأن المخاطب إن عرف النفس المنعوتة فقد عرف صفاتها النفسية، فاستغنى عن النعت، وإن لم يَعْرِفْهَا أخبر بما فيها حتى يَعْرِفْهَا. فخرج من مضمون ما قلناه أن النعت قسمان: صفة معنوية، وصفة نفس، وأن الصفة الفعلية نحو: « رجل قائم » معنوية أيضاً؛ لأن الفعل حركة كما تقدم. وثمَّ قسم ثالث، وهو النعت المُنبئ عن الكثرة والجمع، وذلك ليس بصفة تقوم بالمنعوت، كقولك: « رجلٌ طويلٌ »؛ لأن الطول يُنبئ عن كثرة أجزاء، و « مال كثير »، و « بيت كبير »، وأشبه ذلك.

وجميع ما تقدم من أقسام النعت يختص بالجواهر دون الأعراض؛ إلا النعت المُنبئ عن الكثرة والزيادة في الأدوات، فلا يكون في الجواهر والأعراض، تقول: « علم كثير »، و « حركة سريعة ». وهو مجاز؛ لأن سرعة الحركة راجع في التحقيق إلى حركات كثيرة متواليات.

* نعم، وقد يُوجد في الكلام نعتُ الأعراض بالصفات النفسية نحو قولهم: « سَوَادٌ شديد »، و « بياضٌ ناصع »، و « حُمْرةٌ قانية »، و « حرارةٌ شديدة »؛ إلا أن هذه النعوت راجعة عند^(٣) الأشعرية إلى كثرة الأجزاء المُتَصِّفة بها، وليست عندهم كصفات الألوان ولا الأعراض، لا معنوية ولا نفسية.

(٣) عن (ب).

(٢، ١) سقط من (ب).

وذهب غيرهم من المنطقيين [٤٤أ] إلى أنها صفات نفسية وعبروا عنها بالكيفيات (وإلى هذا القول أذهب؛ فما تميز سواد من سواد، ولا بياض من بياض حتى صارت أنواعاً مختلفة إلا بصفات ذاتية وأحوال نفسية، وهي الكيفيات)^(١)، ولكن اللغات ضاقت عن وضع ألقاب لجميع أنواع^(٢) الأعراض، فرجعت إلى وصفها بما هو مجاز في حقها، أو بتميز بعضها من بعض بالإضافة إلى جواهرها، كقولهم: « رائحة مسك »، و « رائحة تفاح ».

فنعت الجواهر ثلاثة أقسام سوى الصفة النفسية، ونعت الأعراض ثلاثة: صفة نفسية، وصفة نفى بهو لا حادث، وصفة تُنبئ عن كثرة ذوات، وليست بصفة في الحقيقة، و^(٣) إنما الصفة في الحقيقة ما يُضاف إلى ذات واحدة.

* وأما صفات الباري - سبحانه - فلا نرى أن نسميها نعوتاً، تحرُّجاً^(٤) من إطلاق هذا اللفظ، لعدم وجوده في الكتاب والسنة. وقد وجدنا لفظ الصفة في الصحيح، حتى قال ﷺ للرجل الذي كان يقرأ ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص: ١] في كل ركعة: « لِمَ تفعلُ ؟ » فقال: « أحبُّها؛ لأنها صفة الرحمن »^(٥).

فإذا ثبت ذلك فصفاته - سبحانه - تنقسم أربعة أقسام:

- نفسية^(٦): كقولك: « موجود، وإله، وذات، وشيء »^(٧).

- معنوية: كقولك: « عالم، وقادر »؛ لأنها تُنبئ عن معنى زائد على ذاته سبحانه.

- وصفة نفى: كقولك: « واحد وقُدُّوس »؛ لأنها تُنبئ عن نفى ثانٍ، وعن نفى

النقائص وما لا يليق بجلاله سبحانه.

- وصفة فعل: كقولك: « خالق، ورازق »، وهي معنوية في المُحدثين، كما تقدم.

وعندي قسم خامس وهو الأسماء الجُمليَّة.

(٣) سقط من (ب).

(١٢، ١) عن (ب).

(٤) في (أ، ب): « تحرُّماً ».

(٥) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد (١٤١ / ٩).

(٦) عن (ب).

(٧) انظر: كتاب أصول الدين للبغدادي (ص ١٢١). ويقال: إن أبا حنيفة أول مَنْ أطلق على الله الشبهة. انظر: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام للدكتور علي سامي النشار (١ / ٢٣٤).

وهو ما دلّ كل واحد منها على معانٍ لا على معنى مفرد، كقولك: «عظيم ومجيد»؛ فإن كل واحد من هذه الأسماء لا يُنبئ عن معنى مفرد؛ فإن العظيم من اتصف بصفات كثيرة من صفات المدح، و «المجيد» كذلك إنما هو في معنى الزيادة في الشرف على غيره؛ «استمجد المرخ والعفار»^(١)، و «أمجد الناقة علفاً»^(٢).

ولذلك تعرض رسول الله ﷺ لطلب الزيادة من [٦٣ ب] ربّه حين سأله الصلاة عن نفسه، وعلم أمته كيف يُصلُّون عليه، فقال: «كما صليت على إبراهيم؛ إنك حميدٌ مجيدٌ»^(٣)؛ (فطلب رسول الله ﷺ المزيد من صلاته التي صلاها أن يُصلي عليه، كما صلي على إبراهيم، وتعرض للمزيد بقوله: إنك حميد مجيد)^(٤)، لما سمعه يقول: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥]. ولم يُصرِّح بطلبه تأدباً مع أبيه الخليل عليه السلام، فجمع بينهما بين الأمرين؛ إذ في ذكر الاسم من أسمائه - سبحانه وتعالى - تعرّض من العبد لطلب مقتضاه، وما يدل عليه فحواه؛ فإذا قلت: «يا غفور»؛ فأنت طالب للمغفرة، وإذا قلت: «يا رزاق»، فأنت طالب للرزق، وكذلك لما أُعطي - عليه الصلاة والسلام - درجة أبيه إبراهيم - صلى الله عليه وسلم - في النبوة والخلة، ولم يستحلّ عنده المزيد، ولا أمكنه التصريح به تأدباً، كما قلناه - تعرض إليه بقوله: «إنك حميد مجيد».

ويشهد بصحة ما قلناه قول المفسرين في قول المسيح عليه السلام: ﴿وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٨]، ولم يقل: «إنك أنت الغفور الرحيم». قالوا: لأنه لم يرد أن يستغفر لهم.

فصل

[فيما يُنعت به]

والاسم المفرد لا يكون نعتاً، ونعني بالمفرد ما دلّ على معنى واحد، نحو: «علم» و «قدرة». وإنما لم يكن نعتاً؛ لأنه لا رابط^(٥) بينه وبين الاسم الأول؛ لأنه اسم جنس

(١) في المثل: في كل شجر ناز، واستمجد المرخ والعفار. أي: استكثر وأخذ من النار ما هو حسبها؛ لأنها يسرعان في الورى، ويضرب هذا المثل في تفضيل بعض الشيء على بعض. انظر: مجمع الأمثال (٧٥، ٧٤/٢).

(٢) أي: أشبعها، وذلك في أول الربيع. انظر: تاج العروس «مجد».

(٣) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب سورة الأحزاب (١٥١/٦).

(٤، ٥) عن (ب).

على حاله؛ فإن قلت: « ذو علم »، و « ذو^(١) قدرة »، (كان الرابط بينه وبين الاسم المنعوت قولك: ذو. وإن قلت: عالم وقادر)^(٢) كان الرابط بينه وبين المنعوت الضمير المستتر فيه العائد على ما قبله. فكل نعت وإن كان مفردًا في لفظه فهو دال على معلومين، حاملٍ ومحمولٍ؛ فالحامل هو الاسم المضمّر، والمحمول هو الصفة.

وإنما أُضْمِرَ في هذا الاسم وأشباهه ولم يُضْمَرَ في المصدر الذي هو الصفة في الحقيقة؛ لأن هذا الاسم مُشْتَقٌّ من الفعل، والفعل هو الذي يُضْمَرُ فيه دون المصدر؛ لأنه إنما صِيغَ من المصدر ليُخْبَرَ به عن فاعل، فلا بد له^(٣) مما صِيغَ من أجله؛ إما ظاهرًا وإما مضمّرًا. وليس كذلك المصدر؛ لأنه اسم جنس، فحكمه حكم سائر الأجناس، ولذلك يُنعت الاسم بالفعل لاحتماله للضمير، تقول: « مررتُ برجلٍ ذهبَ »، فيجري مجرى « ذاهب ».

فإن قيل: وأيهما هو الأصل في باب النعت؟

[قلت: الاسم أصل للفعل في باب النعت]^(٤)، والفعل أصل لذلك الاسم في غير باب النعت. وإنما قلنا ذلك لأن حكم النعت أن يكون جاريًا على المنعوت في رفعه ونصبه وخفضه؛ لأنه هو هو^(٥) مع زيادة معنى، ولأن الفعل أصله أن يكون له صدر الكلام؛ لأنه عامل في الأسماء، وحق العامل التقديم على المعمول، لا سيما على^(٦) قول مَنْ زعم أن النعت يعمل فيه العامل في المنعوت^(٧). فعلى هذا القول لا يُتَصَوَّرُ كونُ الفعل أصلًا في باب النعت؛ لأن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال. وسيأتي بيان ذلك، إن شاء الله.

فصل

[في نعت النعت]

إذا ثبت ما قدمناه، (فينبغي أن لا يجوز أن يُنعت النعت)^(٨)، فتقول: « مررتُ

(١-٣) عن (ب).

(٤) سقط من (أ، ب)، ومثبت عن البدائع (١٧١/١).

(٥، ٦) عن (ب).

(٧) هذا مذهب سيبويه، وعليه أكثر النحاة. وفي المقتضب (٣١٥/٤): « النعت إنما يرتفع بما يرتفع به المنعوت ». وانظر: أسرار العربية (ص ٢٩٥).

(٨) في (أ): « فينبغي أن لا يجوز أن لا ينعت النعت ». وفي (ب): « فلا ينبغي أن لا يجوز أن ينعت ».

برجل عاقل كريم»، على أن يكون «كريم» نعتاً (لعاقل، ولكن نعتاً) ^(١) للاسم الأول. وكذلك: «عزيز حكيم، وسميع عليم»؛ لأن النعت يُنبئ عن الاسم المضمّر وعن الصفة، والمضمّر لا يُنعت؛ ولأنه قد صار بمنزلة الجملة من حيث دلّ على الفعل والفاعل [٦٤ب]، والجملة لا تُنعت؛ ولأنه يجري مجرى الفعل في رفعه للأسماء، والفعل لا يُنعت. وكذلك قال «ابن جنّي» هذا كله ^(٢).

ولا يمتنع عندي نعته في بعض المواطن، بعد أن يجري النعت الأول مجرى الاسم الجامد، فيكون خبراً عن مبتدأ أو بدلاً (من اسم جامد، وأما نعتاً محضاً يقوى فيه معنى الرفع، فما أراه) ^(٣) يجوز ذلك فيه.

فصل

[في حذف المنعوت]

ولما قدمناه من افتقاره للضمير فإنه ^(٤) لا يجوز إقامة النعت مقام المنعوت، فتقول: «جاءني طويل»، و: «رأيت شديداً وخفيفاً». وامتناع ذلك لوجهين [٤٥أ]:

- أحدهما: احتماله الضمير ^(٥)؛ فإذا حُذِفَ المنعوت لم يبق للضمير ما يعود عليه.

- والثاني: عموم الصفة، فلا يدري الموصوف بها ما هو؟

فإن أجريت الصفة مجرى الاسم مثل: «جاءني الفقيه»، و: «جالستُ العالم»، خرج عن الأصل الممتنع وصار كسائر الأسماء. وإن جئت بفعل مختص بنوع من الأسماء وأعملته في نعتٍ مختص بذلك النوع، كان حذف المنعوت حسناً، كقولك: «أكلتُ طيباً»، و: «لبستُ ليناً»، و: «ركبتُ فارهاً». ونحو من هذا: «أقمتُ طويلاً»، و: «سرتُ سريعاً»؛ لأن الفعل يدل على المصدر وكثرة الزمان؛ فجاز حذف المنعوت ههنا لدلالة الفعل عليه. وقريب منه قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِمَا مُحْسِنٌ وَظَالِمٌ لِنَفْسِهِ﴾ [الصافات: ١١٣]؛ لدلالة «الذرية» على الموصوف بالصفة.

وإن كان في كلامك حكمٌ منوطٌ بصفة، اعتمد الكلام على تلك الصفة واستغنى عن ذكر الموصوف، كقولك: «مؤمنٌ خيرٌ من كافر»، و: «غنيٌّ أحظى من فقير»،

(٢) انظر: الارتشاف، ورقة (٢٩٧).

(٥،٤) سقط من (ب).

(١) عن (ب).

(٣) عن (ب).

و: « المؤمنُ لا يفعلُ كذا »، و: ﴿ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾ [الأعراف: ٤٤]، و: « الكافرُ يأكلُ في سبعةِ أمعاء »^(١)، وكقولهم في الشعر:

وَأَبْيَضَ كَالْمِخْرَاقِ^(٢)
وَأَسْمَرَ خَطِيٍّ^(٣)

وأشبه ذلك؛ لأن الفخر أو المدح إنما يتعلق بالصفة دون الموصوف.

فمضمون هذا الفصل ينقسم خمسة أقسام:

- ١ - نعت لا يجوز حذف منوعته (كقولك: رأيتُ سريعًا، ولقيتُ خفيًّا).
- ٢ - ونعت يقبُح^(٤) حذف منوعته^(٥)، وهو مع ذلك جائز، كقولك: « لقيتُ ضاحكًا »، و: « رأيتُ جاهلًا »؛ وإنما جاز لاختصاص الصفة بنوع واحد من الأسماء.
- ٣ - ونعت يستوي فيه حذف^(٦) الموصوف وذكره (في الجواز)^(٧)، كقولك: « أكلتُ طيبًا »، و: « شربتُ عذبًا »، لاختصاص الفعل بنوع من المفعولات.
- ٤ - وقسم يقبُح فيه ذكر الموصوف لكونه حشواً في الكلام، كقولك: « أكرم الشيخ »، و: « وقّر العالم »، و: « أرفق بالضعيف »؛ لتعلُّق الأحكام بالصفات

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأطعمة، باب « المؤمن يأكل في مَعَى واحد » (٩٢ / ٧). انظر: فتح الباري (٤٦٦ / ١١).

(٢) هذه قطعة بيت لامرئ القيس في ديوانه (ص ٨٢)، وهو بتمامه:

وَأَبْيَضَ كَالْمِخْرَاقِ بَلَّيْتُ حَدَّهُ وَهَبَّتْهُ فِي السَّاقِ وَالْقَصْرَاتِ

قوله: وأبيض كالمخراق: يعني سيفاً صقيلاً، وشبهه بالمخراق لكثرة تصريفه وخفته. والمخراق: حُرْبَةٌ قصيرة ذات سِنٍّ طويل. و بَلَّيْتُ حَدَّهُ: أي اختبرتُ قَطْعَهُ ونفاذه. وهَبَّتْهُ: سرعة مُضِيهِ في صَرِيْبَتِهِ. والقصرات: أصول الأعناق، وإنما يريد أنه كثيراً ما عُرِقت به الإبل وضربت الرقاب [الناشر].

(٣) قال ابن الأنباري في شرح الفضليات (ص ٧٣٤): « أنشدني أحمد والضبي للأسود بن يعفر:

وَأَسْمَرَ خَطِيٍّ كَانَ سِنَانَهُ شِهَابٌ غَضًا شَيَّعَتْهُ فَتَلَهَّبَا

أراد بالأسمر: الرمح. والشهاب: النار في رأس العود. والغضا: شجر كثير النار حسن التوقد. وشيعته: أَعْنَتُهُ بحطب فتلهب، وزاد في تلهبه. »

والبيت في الأصمعيات (ص ٢٦٦) منسوباً إلى ربيعة بن مقروم الضبي. وفي البحر المحيط (٣٣٢ / ٢): وقال حاتم:

وَأَسْمَرَ خَطِيًّا كَانَ كُغُوبَهُ نَوَى الْقَسْبِ قَدْ أَرَبَى ذِرَاعًا عَلَى الْعَشْرِ

(٤) انظر: الكتاب (٢٧٦ / ١). (٥) عن (ب).

واعتمادها عليها بالذكر.

٥ - وقسم لا يجوز فيه^(١) البتة ذكر الموصوف، كقولك: « دابة »، و « أبطح وأبرق »، و « أجرع » للمكان، و « أسود » للحية، و « أدهم » للقيد، و « أخيل » للطائر. فهذه في الأصول نُعوت؛ ألا تراهم لا يَصْرَفونها، ويقولون في المؤنث: « بطحاء » و « جرعاء » و « برقاء »؟! ولكنهم لا^(٢) يُجَرِّونها نعتاً على منعوت، فنَقِفْ عندما وقفوا، ونترك القياس إذ تركوا، واللَّه المستعان.

فصل

وهو الموعود به في آخر باب الفاعل والمفعول^(٣)

إذا نُعيت الاسم بصفة هي لسببه، فإن فيه ثلاثة أوجه:

- أحدها - وهو الأصل - : أن تقول: « مررتُ برجل حسن أبوه »، بالرفع. وإنما قلنا: إن هذا هو الأصل؛ لأن الحُسن ليس له، فيجري صفة عليه. وإنما ذُكِرت الجملة لتمييزها بين الرجل وبين من ليس عنده أبٌ كأبيه، فلما تميزت بالجملة من غيره صارت في موضع النعت.

- وتَدَرَّجوا من ذلك إلى أن قالوا: « حَسَنُ أبوه »، فأجروه نعتاً على الأول، وإن كان للأب^(٤)، من حيث [٦٥ب] تميّز به وتخصّص (كما يتخصّص)^(٥) بصفة نفسه.

- والوجه الثالث: « برجلٍ حسنٍ الأب »، فيصير نعتاً للأول، وتضمير فيه ما يعود عليه، حتى كأن الحُسن له^(٦). وإنما فعلوا ذلك مبالغةً وتقريباً^(٧) للسبب، وحذفاً للمضاف، وهو « الأب »، وإقامةً للمضاف إليه مقامه، وهو الهاء، فلما قام الضمير مقام الاسم المرفوع صار ضميراً مرفوعاً، فاستتر في الفعل، فقلت: « برجلٍ حسنٍ »، ثم أضفته إلى السبب الذي من أجله صار حَسَنًا، وهو « الأب »، ودخول الألف واللام على السبب إنما هي لبيان الجنس^(٨)، على ما يأتي بيانه في باب الصفة، إن شاء الله تعالى.

(٣) انظر آخر المسألة رقم (٣٦).

(٤) (٦٥ب) عن (ب).

(٥) (٨) في (أ): « الحسن ».

(١) (٢٠١) عن (ب).

(٢) (٤) في (أ، ب): « الأب ».

(٣) (٧) في (أ): « وتقديرًا ».

وهذا الوجه الثالث لا يجوز إلا في الموضع الذي يجوز فيه حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه. وذلك غير جائز على الإطلاق، وإنما يجوز حيث يقصدون المبالغة وتفخيم الأمر، وإن بُعد السبب كان الجواز فيه أبعد، كقولنا: « نابعُ كلبِ الجارِ »، و: « صاهلُ فرسِ العبدِ ».

وما امتنع في هذا الفصل فإنه يجوز في الفصل الذي^(١) قبله، من حيث لم يقيموا فيه مضافاً إليه مقامَ المضاف^(٢).

وإنما حكمنا باختلاف المعاني في هذه الوجوه الثلاثة، من حيث اختلف اللفظ فيها؛ لأن الأصل ألا يختلف لفظان إلا لاختلاف معنى، ولا يُحكم باتحاد المعنى مع اختلاف اللفظ إلا بدليل.

- فمعنى الوجه الأول: تمييزُ الاسم من غيره بالجملة التي بعده.

- ومعنى الوجه الثاني: تمييزُ الاسم من غيره مع انجرار الوصف إليه بمدح أو ذم.

- ومعنى الوجه الثالث: نقل الصفة كلها إلى الأول على حذف المضاف مع تبين السبب الذي صيره كذلك.

وأكثر ما يكون هذا الوجه فيما قَرُبَ سَبَبُهُ جَدًّا، كقولك: « عظيمُ القدرِ »، و « شريفُ الأب »؛ لأن شَرَفَ الأب شَرَفٌ^(٣) له، وكذلك القَدْرُ والوجه. وههنا يحسنُ حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، كما تقدم.



(١) عن (ب).

(٢) في (أ، ب): « من حيث لم يقيموا فيه مضافاً مقامَ المضاف إليه ». ويعني السهيلي بالفصل الذي قبله: الوجه الثاني، وهو « مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهه »، فيجوز على هذا الوجه ما بعد في الوجه الثالث نحو: « مررتُ برجلٍ نابعٍ كلبٍ جارٍ »، مما بعد فيه السبب.

(٣) عن (ب).

(٣٨)

مسألة

[في عدم نعت الضمير]

قوله: « النعت تابع للمنعوت في رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه وتنكيره »^(١).
وقد زاد الناس عليه في هذا الفصل، فقالوا: « وفي تشنيته وجمعه وإفراده، وتأنيثه
وتذكيره ».

وينبغي أن تزداد كلمة أخرى، فيقول: « وفي إظهاره »؛ لأن المضمّر لا يُنعت ولا
يُنعت به؛ فلا بُدَّ أن يكون نعتُ الاسم الظاهر ظاهراً^(٢) مثله.

وقد اعتلَّ « أبو القاسم » [٤٦ أ] في امتناع نعت المضمّر بما ذكره في آخر الباب^(٣)،
ولا أراها علّة كافية؛ لأن غير المضمّر من المعارف لا يستغني عن النعت، وإن كان
المخاطب قد^(٤) عرفه، وليس النعت بآلة تعريف، ولكن الغرض به قد يكون تحليةً
للمنعوت، وقد يكون تمييزاً بينه وبين غيره ورفعاً للالتباس.

والمضمّر قد^(٥) يحتاج إلى هذا كله؛ ألا تراه يُبدّل منه للبيان^(٦)، ويؤكد^(٧)؟! وإنما
المانع من نعته غير ما ذكره « أبو القاسم »، وهو أن المضمّر إشارة إلى المذكور،
والإشارة لا تُنعت إنما يُنعت المشار إليه^(٨)؛ فإذا أضمرت بعد ذكر، ثم أردت أن
تنعت، فإنما يجري النعت على الظاهر لا على علامة الإضمار التي هي إشارة إليه.
وكذلك المُبهم عندي^(٩) أيضاً لا يُنعت إنما يُبين بالجنس الذي يُشير إليه،

(١) نص الجمل (ص ٢٦): « فأما النعت فتابع ... ».

(٢) عن (ب).

(٣) قال الزجاجي في الجمل (ص ٢٩): « واعلم أنه يجوز أن تنعت الأسماء كلها إلا المضمّر؛ لأن الاسم
لا يُضمّر إلا بعد أن يُعرف، فقد استغنيت عن النعت؛ لو قلت: ضربته الكريم، أو مررت به العاقل، لم
يجز، فإن جعلته بدلاً جاز ».

(٤) عن (ب).

(٦) انظر: الكتاب (٣٢٣/١)، والمقتضب (٢٩٦/٤).

(٧) انظر: المقتضب (٢١٠/٣)، وشرح المفصل (٤٣/٣).

(٨) انظر: الكتاب (٣٢٣/١)، والمقتضب (٢٨١/٤).

(٩) ذهب البصريون إلى أن أسماء الإشارة تُنعت، ويُنعت بها، مستشهدين في وصفها بقوله تعالى: ﴿ أَرَأَيْتَ يَنْكَ =

كقولك: هذا الرجل، ف « الرجل » تبين لـ « هذا »؛ أي: عطف بيان، وتبينه بالجنس الذي يشير إليه أكد من تحليلته بالنعته. فإذا عَرَفَ المخاطَبُ ما الذي تُشير إليه، فحينئذ فانعتَه إن شئت أو لا تنعتَه، ولا معنى لوصف « هذا » و « ذلك » بصفة مضافة^(١)، وهو إشارة كالإشارة [٦٦ب] باليد والرأس، حتى يذكر المشار إليه^(٢).



= هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ ﴿ [الإسراء: ٦٢]، وفي الوصف بها بقوله: ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا ﴾ [الأنبياء: ٦٣].
ويقول أبو حيان في الارتشاف، ورقة (٢٩٧): « وذهب الكوفيون - وتبعهم الزجاج والسهيلي - إلى أن أسماء الإشارة لا تُوصف ولا يُوصف بها ».
(١) كذا، ولعله يعني بصفة مضافة إلى ذي الألف واللام. انظر: شرح الكافية للرضي (٣١٤ / ١)، والمقتضب (٢١٩ / ٤).
(٢) سقط من (ب).

(٣٩)

مسألة

[التعريف بالإضافة]

قوله: « والمعرفة خمسة أجناس ... »^(١) إلى آخر الفصل.

التعريف ينقسم قسمين: تعريف معنوي، وتعريف لفظي:

- فالتعريف المعنوي كالعلمية في الأسماء الأعلام؛ لأن لفظها واحد قبل التسمية وبعدها.

- والتعريف اللفظي كتعريف ما فيه « الألف واللام ». والمبهم والمضمر عندي تعريف لفظي؛ لأن صيغة الإضمار والإبهام لفظ بمنزلة الألف واللام.

(فإذا ثبتَ هذا فكل ما كان تعريفه لفظياً)^(٢) فلا يجوز تنكيره مع وجود آلة التعريف، وما كان تعريفه معنوياً فقد يجوز تنكيره في بعض الأحوال، تقول: « مررتُ بعمرٍ وعمرٍ وآخر »، و « بأحمدَ وأحمدٍ آخر »^(٣).

ومن التعريف المعنوي: « سَحَرُ » إذا أردته ليوم بعينه، و « أَجْمَعُ »، و « جُمِعُ » في باب التوكيد، إلا أن « أَجْمَعُ » و « جُمِعُ » لا يجوز تنكيره؛ لأن تعريفه - وإن كان معنوياً - فإنه كاللفظي، من حيث كان الاسم الذي هو مضاف إليه في المعنى كالموجود في اللفظ؛ لأنه ضمير يعود على مذكور، وهو الاسم المؤكَّد^(٤). ولا بد لـ « أَجْمَعُ » أن يكون تابِعاً لذلك الاسم، فقد صار تعريفه من جهة اللفظ اللازم له^(٥). وسيأتي بيانه في باب التوكيد، إن شاء الله تعالى.

وأما المضاف إلى معرفة..

فإنه اكتسب التعريف من الاسم الثاني واتصاله به، وحلوله منه محل التنوين،

(١) نص الجمل (ص ٢٧): « وللمعرفة خمسة أشياء، منها: الأسماء الأعلام... ».

(٢) عن (ب).

(٣) انظر: المقتضب (١/٢٣٩)، (٣/٣١١، ٣٧٤)، (٤/٤٨، ٤٩، ٣٢١).

(٤) انظر: المقتضب (٣/٣٤٢)، وشرح الفصل (٣/٤٥، ٤٦).

(٥) سقط من (ب).

فصار بمنزلة اسم واحد، فانسحب التعريف على جميعه^(١).

فإن قيل: وَلِمَ اكتسب الأول التعريف من الثاني، ولم يكتسب الثاني التنكير من الأول؛ إذ هو مُقَدَّم عليه في اللفظ، لا سيما والتنكير أصل في الأسماء، والتعريف فرع عليه^(٢)، فكان ينبغي إذ جُعلا كاسم واحد أن ينسحب التنكير من أول الاسم إلى آخره، فَلِمَ غلبوا التعريف؟

فالجواب: من وجهين:

- أحدهما: أنهم قد غلبوا حكم المعرفة على النكرة في غير هذا الموطن، كقولهم: « هذا زيدٌ ورجلٌ ضاحكٌ »، على الحال. ولا يجوز: « ضاحكان »، على النعت، تغليباً منهم^(٣) لحكم المعرفة^(٤)، وذلك أنهم رأوا الاسم المعرفة يدل على معنيين: الرجل وتعيينه، والشيء وتخصيصه من غيره، والنكرة لا تدل إلا^(٥) على معنى مفرد، فكان ما يدل على معنيين أقوى مما يدل على معنى واحد، وهذا بديعٌ لتأمله، وأصل نافع لمحصّله.

- والجواب الثاني أن تقول: الاسم المضاف إليه بمنزلة آلة^(٦) التعريف، فصار كالألف واللام والصيغة الدالة على الإبهام، ولم ينسحب تعريفه على الأول؛ لأنه لم يكتسب منه العلمية، وإنما اكتسب تعريفاً آخر كما اكتسب من الألف واللام التي هي آلة التعريف.

ألا ترى أنه إذا أُضيف إلى المضمّر (لم يكتسب منه إضماراً، وإنما اكتسب تعريفاً؟! وكذلك إذا أُضيف إلى المبهّم)^(٧) لم ينسحب عليه معنى الإبهام؛ فدلّ على أن الإضافة بمجردّها هي الموجبة لتعريف الاسم، [و]^(٨) المضاف إليه بمنزلة آلة داخله^(٩)، فلم يلزم أن يقتبس الثاني من تنكير الأول^(١٠)، ولا أن يقتبس الأول من علمية الثاني وحاله في المعرفة، وإنما تعرّف بالإضافة إلى أي نوع كان من المعارف. والمضاف إليه في كل

(١) انظر: المقتضب (٤/١٣٤، ٢٧٧).

(٢) هذا مذهب البصريين، وقد خالف الكوفيون وابن الطراوة في أصالة النكرة، انظر: حججهم في شرح التسهيل للمرادي (١) ورقة (٢٦)، والهمع (١/٥٥).

(٣) سقط من (ب).

(٤) انظر: المقتضب (٤/٣١٤).

(٥) سقط من (ب).

(٦) عن (ب).

(٧) سقط من (ب).

(٨) انظر: شرح الكافية للرضي (١/٣١٢).

(٩) زدنا الواو ليستقيم السياق.

(١٠) عن (ب).

هذا^(١) كآلة الداخلة على الاسم لمعنى. وهذا أغمض من الأول، وأدخل في باب التحقيق، وبالله تعالى التوفيق.



(٤٠)

مسألة

في تفسير المضمورات

اعلم أن الكلام صفة قائمة في نفس المتكلم يُعبر للمخاطب عنه بلفظ أو لحظ [٦٧ب] أو بخط^(١)، ولولا المخاطب ما احتيج إلى التعبير عما في نفس المتكلم.

فإذا تقدم في الكلام اسم ظاهر، ثم أُعيد ذكره (أو ما المتكلم إليه بأدنى لفظ، ولم يُحتج إلى إعادة اسمه لتقدم ذكره)^(٢). فإذا أضمره في نفسه - أي: أخفاه - ودلّ المخاطب عليه بلفظة مصطلح عليها، سُميت تلك اللفظة اسماً مضمراً؛ لأنها عبارة عن الاسم الذي أضمر استغناءً عن لفظه الظاهر.

وإذا ثبت هذا فالمضمورات في كلام العرب نحو من ستين^(٣): منها^(٤) منفصل يختص بالرفع (نحو: أنا وأنت. ومنها متصل يختص بالرفع)^(٥). ومنها ما يختص بالنصب متصلاً ومنفصلاً. وأما ما يختص بالخفض فلا يكون إلا متصلاً بما قبله؛ لأن المخفوض كله نوع واحد، ولا يكون إلا متصلاً بما قبله اتصال البعض بالكل.

وكل ما ذكرناه معلوم، وإنما قصدنا كشف أسرار الباب والتنبيه من واضع^(٦) اللغة في تخصيص ألفاظ المضمورات بما اختصت به.

فنبداً بضمير [٤٧أ] المتكلم المنفصل فنقول: إن المتكلم لما استغنى عن الظاهر في حال الإخبار، لدلالة المشاهدة عليه، جعل مكانه لفظاً يؤول به إليه، وذلك اللفظ مؤلف من «همزة» و «نون»؛ أما «الهمزة» فلأن مخرجها من الصدر، وهو أقرب

(٢) عن (ب).

(١) سقط من (ب).

(٣) أحصى ابن بابشاذ هذه الضمائر وفصلها على الوجه التالي: اثنا عشر ضمير رفع منفصل، واثنا عشر ضميراً متصلاً يتغير لها الفعل - ويعني بها ضمائر الرفع المتصلة - واثنا عشر ضميراً متصلاً لا يتغير لها الفعل، وهي ضمائر النصب المتصلة، واثنا عشر ضميراً متصلاً، وهي ضمائر الجر. واثنا عشر أخرى وهي ضمائر النصب المنفصلة. فعدتها ستون ضميراً. انظر: المقدمة المُحسَّبة لابن بابشاذ، مخطوط بدار الكتب، رقم (٢٨١)، من ورقة (٢) إلى (٤).

(٤) عن (ب).

(٦) أي التنويه بشأنه وإعلاء قدره، يقال: نبّه باسمه تنبيهاً: نوه، ورفع من الخمول، وجعله مذكوراً.

مواضع الصوت إلى المتكلم؛ إذ المتكلم في الحقيقة محله وراء حبل الوريد.
 ألا ترى إلى قوله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلَهُ مَا تَوَسَّسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، ألا تراه - تعالى - يقول: ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ﴾^(١) [ق: ١٨]؟! يعني: ما يلفظ المتكلم؛ فإذا كان المتكلم على الحقيقة محله هناك، وأردت من الحروف ما يكون عبارة عنه، فأولاها بذلك^(٢) ما كان مخرجها من جهته، وأقرب المواضع إلى محله، وليس إلا «الهمزة» أو «الهاء»، والهمزة أحق بالمتكلم لقوتها بالجهر والشدة، وضعف الهاء بالخفاء^(٣)، فكان ما هو أجهر وأقوى أولى بالتعبير عن اسم المتكلم الذي^(٤) الكلام صفة له، وهو أحق بالاتصاف به.

وأما تألفها مع «النون»، فلما كانت «همزة» بانفرادها لا تكون اسماً منفصلاً، كان أولى ما وصلت به النون أو حروف المد واللين؛ إذ هي أمّهات الزوائد، ولم يكن حروف المد مع «الهمزة»، لِذَهَابِهَا عِنْدَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ إِذَا قُلْتُ: «أَنَا الرَّجُلُ»، وَ: «أَنَا الْغُلَامُ»، وَ: «أَنَا الْمَخْبِرُ»؛ فَلَوْ حُذِفَ الْحَرْفُ الثَّانِي لَبَقِيَتْ «الهمزة» فِي أَكْثَرِ الْكَلَامِ مُنْفَرَدَةً مَعَ لَامِ التَّعْرِيفِ، فَتَلْتَبَسُ بِالْأَلْفِ الَّتِي هِيَ أُخْتُ اللَّامِ، فَيَخْتَلُّ أَكْثَرُ الْكَلَامِ. فكان أولى ما قُرِنَ بِهِ النُّونُ لِقُرْبِهَا مِنْ حُرُوفِ الْمَدِّ وَاللِّينِ. ثُمَّ بَيَّنَّا النُّونَ - لِخَفَائِهَا - بِالْأَلْفِ فِي حَالِ السَّكْتِ، أَوْ بِهَاءِ فِي لُغَةٍ مَن قَالَ: «إِنَّهُ»^(٥).

* * *

ثم لما^(٦) كان المخاطب مشاركاً للمتكلم في معنى الكلام؛ إذ الكلام مبدؤه من المتكلم، ومنتهاه عند المخاطب، ولولا المخاطب ما كان كلام المتكلم لفظاً مسموعاً، ولا احتاج إلى التعبير عنه، فلما اشتركا في المقصود بالكلام وفائدته، اشتركا في اللفظ الدال على الاسم الظاهر، وهو الألف والنون. وفُرق بين ضمير المخاطب وضمير المتكلم بالتاء خاصة (فقالوا: أنت). وخُصَّتْ «التاء» بذلك لثبوتها علامة لضمير المخاطب الفاعل^(٧) في «فعلت»، إلا أنها هناك اسم، وفي «أنت» لا موضع لها من الإعراب.

(١) ما بين القوسين عن (ب). (٢) عن (ب).

(٣) انظر: الكتاب (٤٠٥/٢)، والمقتضب (١٩٥/١).

(٤) في (ب): «في».

(٥) انظر: شرح الشافية للرضي (٢٩٤/٤)، ومجمع الأمثال للميداني (٣٩٤/٢)، وتاج العروس.

(٦، ٧) عن (ب).

[فإن قلت: فهي علامة لضمير المتكلم في « قمتُ »، فلم كان المخاطب أولى بها؟

قلت: الأصل للتاء في المخاطب، وإنما المتكلم دخيل عليه، ولما كان دخيلاً عليه خُصَّوه بالضم؛ لأن فيه من الجمع والإشارة إلى نفسه ما ليس في الفتحة، خُصَّوا المخاطب بالفتح؛ لأن في الفتحة من الإشارة إليه ما ليس في الضمة. وهذا معلوم في الحس [١].

* * *

وأما ضمير المتكلم المخفوض فإنما كان « ياءً »؛ لأن الاسم الظاهر لمَّا تُركَ لفظه استغناءً، ولم يكن بُدُّ من علامة دالة عليه، كان أولى الحروف [٦٨ ب] بذلك حرفاً من حروف الاسم المظهر^(٢)، وذلك لا يمكن لاختلاف أسماء المتكلمين، وإنما أرادوا علامة تختص بكل متكلم في حال الخفض، والأسماء مختلفة الألفاظ متفقة في حال الإضافة إليها في الكسرة التي هي علامة الخفض، إلا أن « الكسرة » لا تستقل بنفسها حتى تُمَكَّنَ، فتكون^(٣) ياءً، فجعلوا الياء علامة لكل متكلم مخفوض، ثم شركوا النصب مع الخفض في علامة الإضمار، لاستوائهما في المعنى، واتفاقهما في كثير من الكلام، إلا أنهم زادوا نوناً في ضمير المنصوب للعللة التي تقدم ذكرها في باب الفاعل^(٤).

* * *

وأما ضمير المتكلمين المتصل، فعلامته واحدة في الرفع والنصب والخفض، تقول: « فَعَلْنَا »، و: « هذا غلامُنَا »؛ وسرُّ ذلك ما قدمناه، وهو أنه لما تركوا الاسم الظاهر، وأرادوا من الحروف ما يكون علامة (للمخاطب عليه،

(١) ما بين القوسين عن البدائع (١/ ١٧٧)، وهو ساقط من (أ، ب). وهو كلام السهيلي، فقد تحدث عن الواو هذا الحديث من قبل في المسألة رقم (٢٠). وسيأتي في حديثه عن الضمير المرفوع المتصل إحالة على هذا السقط، يقول السهيلي هناك: « ثم وقع الفرق بين ضميريهما بالحركة دون الحروف، للحكمة المذكورة ».

(٢) في (أ، ب): « المضمَر ». ويدل لما أثبتته تعليقه الآتي، وحديثه عن ضمير المتكلمين المتصل، وهو « نا ».

(٤) انظر المسألة رقم (٣٥).

(٣) سقط من (ب).

أخذوا من الاسم الظاهر ^(١) ما يشترك جميع المتكلمين فيه في حال الجمع والتثنية، وهي النون التي في آخر ^(٢) اللفظ، وهي موجودة في التثنية والجمع في حال الرفع والنصب والخفض، فجعلوها علامة للمتكلمين جمعاً كانوا أو اثنين في حال رفع ونصب وخفض، وزادوا بعدها ألفاً كيلا تشبه التنوين أو النون الخفيفة؛ ولحكمة أخرى، وهي القرب من لفظ «أنا»؛ لأنها ضمير المتكلمين، و«أنا» ضمير متكلم، فلم يسقط من لفظ «أنا» إلا الهمزة التي هي أصل في المتكلم الواحد.

وأما جمع المتكلم وتثنيته ففرع طارئ على الأصل، فلم تكن فيه الهمزة التي تقدم اختصاصها بالمتكلم، حتى خُصَّت به في «أفعل»، وخُصَّ المخاطب بالتاء في ^(٣) «تفعل»؛ للحكمة البديعة المذكورة في باب الأفعال ^(٤)، وفي هذا الفصل طرف منها.

* * *

وأما ضمير المرفوع المتصل فـ «تاء»، وإنما خُصَّت «التاء» به؛ لأنهم حين أرادوا حرفاً يكون علامة على الاسم الظاهر المستغنى عن ذكره، كان أولى الحروف بذلك حرفاً من الاسم، والاسم يختلف، فتارة يكون زيّداً، وتارة يكون عمراً. فأخذوا ^(٥) من الاسم ما لا تختلف الأسماء فيه في حال الرفع، وهي الضمة، والضمة لا تستقل بنفسها ما لم تكن واواً.

ثم رأوا الواو لا يمكن تعاقب الحركات عليها لثقلها، وهم يحتاجون إلى الحركات في هذا الضمير فرقاً بين المتكلم، والمخاطب المؤنث، والمخاطب المذكّر؛ فجعلوا «التاء» مكان الواو، لقربها من مخرجها؛ ولأنها قد تُبدل منها في كثير من الكلام نحو: «تراث» و«تُخمة».

فاشترك ضمير المتكلم والمخاطب في «التاء»، كما اشتركا في «الألف والنون» من «أنا» و«أنت»؛ لأنهما شريكان في الكلام؛ لأن الكلام من حيث كان للمخاطب كان لفظاً، ومن حيث كان للمتكلم كان معنى قائماً بنفسه. ثم وقع الفرق

(٢، ٣) عن (ب).

(٥) في (أ، ب): «أخذوا». دون فاء.

(١) سقط من (ب).

(٤) انظر المسألة رقم (٢٣).

بين ضميريهما بالحركة دون الحروف للحكمة المذكورة.

* * *

وأما ضمير المخاطب في حال النصب والخفض ف « كَافٌ »، ولم يكن « ياءً »؛ لأن الياء قد اختُصَّ بها المتكلم في حال الخفض والنصب، فلو أمكنت فيه الحركات، أو وُجد ما يقوم مقامها في البدل، كما كانت « التاء » مع « الواو » - لشُرِّك المخاطب مع المتكلم في حال الخفض، كما شُرِّك معه في التاء [٤٨] في حال^(١) الرفع. فلما لم يكن ذلك، ولم يكن بُدٌّ من حرف يكون علامة إضمار، كانت « الكافُ » من بين^(٢) سائر الحروف أحقُّ بهذا الموطن؛ لأن المخاطبين، وإن اختلفت أسماءهم الظاهرة، فكل واحد منهم مُكَلَّم ومقصود بالكلام الذي (هو اللفظ، ومن أجله احتيج إلى التعبير بالألفاظ عن الكلام الذي)^(٣) في نفس المتكلم، فَجُعِلَت « الكافُ » المبدوءُ بها في لفظ الكلام علامة إضمار للمُكَلَّم.

ألا تراها لا تقع علامة إضمار له إلا [٦٩ب] بعد كلام كالفعل والفاعل نحو: « ضَرَبْتُكَ »؟! لأن الفعل والفاعل كلام، والفعل وحده دون فاعل لا يُسمَّى كلامًا، فلذلك لم يكن علامة المضمَر « كَافٌ » إلا بعد كلام من فعل وفاعل، أو مبتدأ وخبر، نحو: « ضَرَبْتُكَ »، و: « هذا غلامُك ». ولم يقل في « ذهبتَ »: « ذَهَبْتُكَ »! ولا « قصدتَ »: « قَصَدْتُكَ »! لأن « ذهب » ليس بكلام إلا بعد ذكر فاعلها كما تقدم. فإن قيل: فالتكلم أيضًا هو^(٤) صاحب الكلام، فهو أحقُّ بأن تكون الكافُ المأخوذة من لفظ الكلام علامة لاسمِه؟

قلنا: الكاف لفظ فهي أحق بالمخاطب؛ لأن الكلام لم يكن لفظًا إلا من أجله، ولولا المُكَلَّم المخاطب ما احتيج إلى التعبير عن الكلام القائم بالنفس بعبارة ولا إشارة. فعمدة « الكلام » الذي هو اللفظ إنما هو المُكَلَّم المخاطب، فالكاف الذي هو جزء من لفظ الكلام أولى به.

* * *

وأما ضمير الغائب المنفصل ف « هاء » بعدها « الواو » [و]^(٥) خُصَّتْ

(٣) سقط من (ب).

(٥) زدنا الواو ليستقيم السياق.

(٢، ١) عن (ب).

(٤) عن (ب).

« الهاء » بذلك؛ لأن الغائب لما كان مذكورًا بالقلب، واستغني عن اسمه الظاهر بتقدمه، كانت الهاء التي مخرجُها من الصَّدر^(١) قريبًا من محلِّ الذِّكر، أولى بأن تكون عبارةً عن المذكور بالقلب، ولم تكن « الهمزة »؛ لأنها مجهورةٌ شديدةٌ، فكانت أولى بالمتكلَّم الذي هو أظهرُ، والهاء - لخفائها^(٢) - أولى بالغائب الذي هو أخفى وأبطن. ثم وُصِلت بالواو، لأنه لفظ يُرمزُ به إلى المخاطب، ليعلم ما في النفس من مذكور. والرمزُ بالشتيتين، والواو مخرجها^(٣) من هناك، فخصَّت بذلك.

ثم طَرَدُوا أصلهم في ضمير الغائب المنفرد، فجعلوه في جميع أحواله « هاءً »، إلا في الرفع. وإنما فعلوا ذلك؛ لأنهم رأوا الفرق بين الحالات واقعيًا^(٤) باختلاف الضمير؛ لأنه إذا دخلت عليه حروف الجر كسرت « الهاء » لضرورة اللفظ، وانقلبت واوه ياءً. وإذا لم يدخل عليه بقي مضمومًا على أصله. وإذا كان في حال الرفع لم يكن له علامة في اللفظ؛ لأن الاسم الظاهر قبل الفعل علَّم ظاهر يغني المخاطب عن علامة إضمار في الفعل، بخلاف المتكلم والمخاطب؛ لأنك تقول في الغائب: « زيدٌ قامَ »، فتجد الاسم الذي يعود عليه الضمير موجودًا ظاهرًا في اللفظ، ولا تقول في المتكلم: « زيدٌ قمتُ »، ولا في المخاطب إن كان^(٥) اسمه كذلك: « زيدٌ قمتَ »، فلما اختلفت أحوال الضمير الغائب لسقوط علامته في الرفع، وتغير الهاء بدخول حروف الخفض - قام ذلك عندهم مقام علامات الإعراب في الظاهر، أو ما هو بمنزلتها في المضممر كالتاء المبدلة من الواو، والياء المنبئة عن الكسرة، والكاف المختصة بالمفعول والمجرور الواقعين بعد الكلام التام، ولا يقع بعد الكلام التام إلا منصوب أو مجرور، فكانت الكاف المأخوذة من لفظ الكلام علامة على المنصوب والمجرور إذا كان مكلَّمًا مخاطبًا.

* * *

وأما « نحن » فهي ضمير منفصل للمتكلِّمين جماعةً كانوا أو اثنين، وخصَّت بذلك لَمَّا لم يمكنهم التثنية والجمع في المتكلم المضممر؛ لأن حقيقة التثنية ضم

(١) خرج الهاء من أقصى الحلق. انظر: الكتاب (٢/٤٠٥)، والمقتضب (١/١٩٢).

(٢) انظر: الكتاب (٢/٤٠٥)، والمقتضب (١/١٩٣).

(٣) انظر: المقتضب (١/١٩٤). (٤) في (أ، ب): « واقع ».

(٥) عن (ب).

شيء إلى مثله في اللفظ، والجمع ضم شيء إلى أكثر منه مما يُماثله في اللفظ؛ فإذا قلت: «زيدان»، فمعناه: «زيد وزيد». وإذا قلت: «أنتما»، فمعناه: أنت وأنت، وكذلك «الزيدون» و«أنتم». والمتكلم لا يمكنه أن يأتي باسم مثنى أو مجموع في معناه؛ لأنه لا يمكن أن يقول: «أنا أنا»، فيضم إلى نفسه مثله في اللفظ [٧٠ب]، فلما عُد ذلك، ولم يكن بُدُّ من لفظ يشير إلى ذلك المعنى، وإن لم يكن هو في الحقيقة، جاءوا بكلمة تقع على الاثنين والجمع، لاشتراك الثنية والجمع في هذا الموطن، والجمع المُعَبَّرُ به عنهما.

ثم كانت الكلمة نوناً في أولها ونوناً في آخرها، إشارة إلى الأصل المتقدم الذي لم يُمكنهم الإتيان به، وهو ثنية «أنا»، التي هي بمنزلة عطف اللفظ على مثله. فإذا لم يُمكنهم ذلك اللفظ مثنى، كانت النون المكررة تنبيهاً عليه وتلويحاً إليه.

وخصّت النون بذلك دون الهمزة لما تقدم من السرّ البديع في اختصاص ضمير الجمع بالنون^(١)، واختصاص ضمير المتكلم المنفرد بالهمزة، ثم جعلوا بين النونين «حاء» ساكنة لقربها من مخرج الألف الموجودة في ضمير المتكلم قبل النون وبعدها. ثم^(٢) بنّوها على الضم - دون الفتح والكسر - إشارة إلى أنه ضمير مرفوع.

ويشهد لجميع ما قلناه في هذا الباب، من دلالة الحروف المقطعة على المعاني والرمز بها إليها، كثيرٌ من منظوم الكلام ومنثوره، كقول الراجز^(٣):

قلتُ لها: قفي. فقالت: قافٌ

وكقول الآخر لأخيه: ألا تا [٤٩أ]؟ فيقول له: ألا فا. يريد: ألا [ترحل]؟ فيقول

(١) انظر المسألة رقم (٢٣)

(٢) سقط من (ب).

(٣) هو الوليد بن عقبة بن أبي معيط، وتماه:

لا تُحَسِّبِنا قَدْ نَسِينَا الإِيْجافَ

وَالنَّشَوَاتِ مِنْ مُعْتَقٍ صَافٍ وَعَزَفَ قَيْنَاتٍ عَلَيْنَا عَزَافَ

انظر: شرح شواهد الشافية (٢٧١/٤). وقد نقل البغدادي عن الزجاج قوله في أوله سورة البقرة: «وأختار من هذه الأقوال التي حكينا في ﴿الت﴾ [البقرة: ١] بعض ما روي عن ابن عباس ؓ وهو أن العرب تنطق بالحرف الواحد، تدل على الكلمة التي هو منها، قال الشاعر:

قلتُ لها: قفي فقالت: قافٌ لا تُحَسِّبِنا قَدْ نَسِينَا الإِيْجافَ

فتنطق بقاف فقط. يريد: قالت: أقف. شرح شواهد الشافية (٢٦٤/٤).

الآخر: ألا^(١) فارتحل.

وكقولهم^(٢):

بالخيرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَا وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَا

يريد: إِنْ شَرًّا فَشَرًّا، وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا [أَنْ] تَشَاء.

وكقولهم: أَيُّش؟ يريدون: أَيُّ شَيْء؟

وكقولهم: م^(٣) اللّٰه. يريدون: أَيْمَنَ اللّٰه.

ومن هذا الباب: حروف التهجي في أوائل السور. وقد رأيتُ لابن فُورَك^(٤) نحوًا من هذا في اسم اللّٰه سبحانه؛ قال: الحكمةُ في وجود الألف في أوله أنها من أقصى مخارج الصوت قريبًا من القلب الذي هو محلّ المعرفة إليه، ثم الهاء في آخره مخرجها من هناك أيضًا؛ لأنّ المبتدأ منه والمعاد إليه، والإعادة أهون من الابتداء. وكذلك لفظ الهاء أهون من لفظ الهمزة. هذا معنى كلامه.

فلم نَقُلْ ما قلناه في المضمّرات إلا اقتضابًا من أصول السلف، واستنباطًا من كلام اللغة، وبناءً على قواعدها، وجريًا على طريقة علمائها. فتأمل هذه الأسرار بقلبك، والحظها بعين فكرك، وَلَا يُزَهِّدَنَّكَ فيها نُبُوُّ طَبَاعِ أَكْثَرِ النَّاسِ عنها، واشتغال المعلمين بظاهر من الحياة الدنيا عن الفكر فيها، والتنبيه عليها؛ فإنّي لم أفحص^(٥) عن

(١) زدنا ما بين القوسين على ما في (أ، ب). وفي النوادر لأبي زيد (ص ١٢٧): «بلى فا»، ومثله في الكتاب (٦٢/٢) وفي شرح شواهد الشافية (٢٦٤/٤) عن الزجاج: «وقال الشاعر أيضًا:

نادوهم: أَنْ الْجُمُوءُ، أَلَا تَا قَالُوا جَمِيعًا كُلُّهُمْ أَلَا تَا

تفسيره: نادوهم أَنْ الْجُمُوءُ، أَلَا تَرْكَبُونَ؟ قَالُوا جَمِيعًا: أَلَا فَارْكَبُوا، فَإِنَّمَا نَطَقَ بِتَا وَفَا، كَمَا نَطَقَ الْأَوَّلُ بِقَافٍ.»

(٢) الرجز للقيم بن أوس، من بني ربيعة بن مالك، كما في النوادر (ص ١٢٦). وهو من شواهد الكتاب (٦٢/٢)، وسر الصناعة (٩٤/١)، وشرح الشافية (٣٢٣/٢).

وقد أجاز الرضي الوقوف على حرف واحد، كحرف المضارعة، فيوصل بهمزة بعدها ألف. وقد يقتصر على الألف. فقد روي البيت «فَا». وهو في هذا تابع لجماعة منهم الفراء والزجاج. انظر: شرح الشواهد (٢٦٤/٤).

(٣) زيادة على ما في (أ، ب).

(٤) انظر: شرح الكافية للرضي (٣٣٥/٢).

(٥) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك، الإمام المتكلم. كان زاهدًا، وقد صنف في الأصول، وله مشاركة في الأدب والوعظ والنحو. وتوفي سنة ٤٠٦ هـ. انظر: العبر للذهبي (٩٥/٣).

(٦) في المصباح «فحص»: فحصتُ عن الشيء: إِذَا اسْتَقْصَيْتُ فِي الْبَحْثِ عَنْهُ.

هذه الأسرار، وخفيّ التعليل في الظواهر والإضمار، إلا قصدًا للتفكر والاعتبار، في حكمة من خلق الإنسان، وعلمه البيان؛ فإنه الخالق للعبارات، والمقدر للطائف والإشارات؛ ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، ﴿وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]. فمتى لاح لك من هذه الأسرار سرٌّ^(١)، وكشف لك عن مكنونها فكر، فاشكر الوهاب للنعمى، ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤].

* * *
* *
*

(٤١)

مسألة

في المبهمات

قوله: « والمبهم نحو: هذا و هذان »^(١).

تسميتهم هذه الأسماء المبهمة مأخوذة من: « أبهمتُ الباب »، إذا أغلقته. و « استبهم عليّ الجواب »؛ أي: استغلق. وكذلك هذه الأسماء إنما وُضعت في الأصل لما استبهم على المتكلم اسمه، أو أراد هو إبهامه على بعض المخاطبين دون بعض، فاكتفى بالإشارة إليه، أو كانت الإشارة إليه أبين من اسمه عند المخاطب.

فإذا ثبت ما قلناه فالاسم في هذا الباب هو الذال وحدها (دون الألف)^(٢) خلافاً لبعض البصريين، يدلُّ على ذلك سقوطها بالتثنية، وفي المؤنث إذا قلت: « هذه، وتلك »^(٣). وخصَّصَ الذال بهذا المعنى؛ لأنها من طرف اللسان، والاسم المبهم مشارٌّ إليه، فالتكلم يشير نحوه بلحظه أو بيده، ويشير مع ذلك بلسانه؛ لأن الجوارح خدَّم القلب، فإذا ذهب القلبُ إلى شيء ذهباً معقولاً [٧١ب] ذهبت الجوارح نحو ذلك الشيء ذهباً محسوساً.

والعمدة في الإشارة في هذا الموطن على اللسان، ولا يمكن إشارة اللسان إلا بحرف يكون مخرجه من عذبة^(٤) اللسان، التي هي آلة الإشارة دون سائر أجزائه، فليس إلا الذال أو التاء^(٥)؛ فأما التاء فمهموسة رخوة، فالمجهور أو الشديد من الحروف أولى منها للبيان، والذال مجهورة، فخصَّصَ بالإشارة إلى المذكر^(٦)، وخصَّصَ التاء [بالإشارة إلى المؤنث]^(٧) للفرق بينهما، وكانت أولى به لهما.

(١) الجمل (ص ٢٧).

(٢) سقط من (ب).

(٣) انظر: الإنصاف (ص ٦٦٩، ٦٧٠).

(٤) عذبة اللسان: طرفه.

(٥) لم يذكر الظاء، ففي الكتاب (٢/ ٤٠٥): « وما بين طرف اللسان وأطراف الشايات مخرج الظاء والذال والتاء ». ولعله لأنها قد تكون كالتاء. انظر: الكتاب (٢/ ٤٠٤).

(٦) في (أ، ب): « المذكور ».

(٧) ما بين القوسين عن البدائع (١/ ١٨١). وفي (أ، ب): « للمؤنث ».

[وضعف المؤنث ^(١)]، ولأنها قد ثبتت علامةً للتأنيث في غير هذا الباب.

ثم بيَّنوا حركة الذال بالألف، كما فعلوا في النون من « أنا »، وربما شَرَكُوا المؤنث مع المذكر في الذال، واكتفوا بالكسرة ^(٢) والياء فرقاً بينهما. وربما اكتفوا بمجرد لفظ التاء في الفرق، فقالوا: « هاتا ^(٣) هند ». وربما جمعوا بين لفظ التاء والكسرة، حرصاً على البيان: فقالوا: « هاتِ ».

وأما في المؤنث الغائب فلا بد من لفظ التاء مع الكسر؛ لأنه أحوج إلى البيان، لدلالة المشاهدة على الحاضر، فتقول في الغائب: « تيك ». وربما زادوا اللام للتوكيد - كما زادوها في المذكر الغائب - فقالوا: « تلك »؛ إلا أنها ساكنة في المؤنث لئلا تجتمع الكسرات مع التاء، وذلك ثقیلٌ عليهم ومرفوضٌ في كلامهم.

وكانت اللام أولى بهذا الموطن حين ^(٤) أرادوا الإشارة إلى البعيد، فكثروا الحروف حين كثرت مسافة الإشارة، وقلَّلوها حين قلَّتْ؛ لأن اللام قد وُجِدَتْ في كلامهم توكيداً، وهذا الموطن (موطن توكيد، وقد وجدت بمعنى الإضافة للشيء، وهذا الموطن) ^(٥) شبيه به؛ لأنك إذا أومأت إلى الغائب بالاسم المبهم، فأنت تشير إلى من تُخاطب ومُقبل عليه لينظر إلى من تشير، إما بالعين وإما بالقلب؛ ولذلك جئْتُ بكاف الخطاب، فكأنك تقول له: لك أقول، أو: لك أرمز بهذا الاسم.

ففي اللام طَرَفٌ من هذا المعنى، كما كان ذلك في الكاف، وكما لم تكن الكاف هنا اسماً مضمراً، لم تكن اللام لامَ جَرٍّ، وإنما في كل واحدة منهما طرف من المعنى دون جميعه؛ فلذلك خَلَعُوا من ^(٦) الكاف معنى الاسمية، وبقي فيها معنى الخطاب، واللام كذلك إنما اجْتَلِبَتْ لطرف من معناها الذي وُضِعَتْ له في باب الإضافة.

وأما دخول « ها » التي للتنبيه على هذه الأسماء، فلأن المخاطب يحتاج

(١) عن البدائع (١/ ١٨١).

(٢) عن (ب).

(٣) في تاج العروس « التاء »: « وتا: اسم يُشار به إلى المؤنث، مثل (ذا) للمذكر، وأنشد الجوهري للناطقة: ها إنَّ تا عِذْرَةٌ إن لا تكن نَفَعَتْ فلانَّ صاحبها قد تاه في البلدِ »

(٤) عن (ب).

(٦) في (أ، ب): « جعلوا في ». وما أثبتته عن البدائع (١/ ١٨٢).

إلى تَنْبِيهِه على الاسم الذي يُشير به إليه^(١)؛ لأن للإشارة قرائنَ حال يحتاج إلى^(٢) أن ينظر إليها، فالمتكلم كأنه أمر له بالالتفات إلى المشار إليه أو مُنَبِّه [٥٠هـ] له، فلذلك اختص هذا الموطن بالتنبيه، وقَلَّمَا يتكلمون به في المبهم الغائب؛ لأنه كاف الخطاب تُغني عنها، مع أن المخاطب مأمورٌ بالالتفات بلحظه إلى المبهم الحاضر، فكان التنبيه في أول الكلام أولى بهذا الموطن؛ لأنه بمنزلة الأمر الذي له صَدْرُ الكلام.

وعندي أن حرف التنبيه بمنزلة حرف النداء، وسائرُ حُرُوف المعاني لا يجوز أن تعمل معانيها في الأحوال ولا في الظروف^(٣)، كما لا يعمل معنى الاستفهام الذي في «هل»، ومعنى النفي الذي في «ما». ولا نعلم حرفاً يعمل معناه في الحال والظرف إلا «كأنَّ»^(٤) وحدها، لحكمة تُذكر في بابها، إن شاء الله تعالى.

فَدَعَ عنك ما شَغَبُوا^(٥) به من مسائل الحال في هذا الباب، من قولهم: «هذا قائماً زيد»، و: «قائماً هذا زيد»؛ فإنه لا يصح من ذلك إلا تأخير الحال عن الاسم الذي هو «ذَا»؛ لأن العامل فيها معنى الإشارة (دون التنبيه [٧٢ب])، فلا يصح تقدُّمها والعامل معنوي.

فإن قيل: ولم جاز أن يعمل فيها معنى الإشارة^(٦)، ولم يجز أن يعمل فيها معنى التنبيه، وكلاهما معنى غير ملفوظ به؟

قلنا: معنى الإشارة تدل عليه قرائن الحال من الإيماء باللحظ واللفظ الخارج من طرف اللسان وهيئة المتكلم، فقامت تلك الدلالة مقام التصريح بلفظ الإشارة؛ لأن الدالَّ على كلام النفس؛ إما لفظ، وإما إشارة، وإما خط؛ فقد جَرَتْ الإشارة

(١) في (أ): «يشير له إليه». وفي (ب): «يشير له». وانظر: البدائع (١/١٨٢).

(٢) سقط من (ب).

(٣) في الارتشاف، ورقة (٢٣٦): «وأما حرف التنبيه فنحو: هذا زيد قائماً، فمذهب الجمهور أن يتصب (قائماً) على الحال، والعامل فيه حرف التنبيه. وقال ابن أبي العافية والسهيلي: لا يجوز أن يعمل حرف التنبيه». هذا وانظر: المقتضب (٤/٣٠٧).

(٤) عن (ب).

(٥) في (أ، ب): «سغبوا». والشغب: الخصام والخلاف، يقال: شغبهم، وشغب بهم وفيهم وعليهم، كله بمعنى.

(٦) عن (ب).

مجرى اللفظ، فَلَتَعْمَل فيما عمل فيه اللفظ - وإن لم تقوَ قوته - في جميع أحكام العمل.

وأصح من هذا كله عندي أن معنى الإشارة ليس هو العامل^(١)؛ إذ الاسم الذي هو « هذا » ليس بمشتق من « أشار يشير »، ولو جاز أن تعمل أسماء الإشارة لجاز أن تعمل علامات الإضمار؛ لأنها أيضًا إيماء وإشارة إلى مذكور، وإنما العامل فعلٌ مضمَر تقديره: « انظر »، وأُضْمِر للدلالة الحال عليه من التوجه واللفظ.

وقد قالوا: « لمن الدار مفتوحًا بابها »^(٢)؛ فأعملوا في الحال معنى « انظر »، ودلّ عليه التوجيه من المتكلم (بوجهه نحوها)^(٣)، فكذلك: ﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ [هود: ٧٢]، وهذا أقوى في الدلالة لاجتماع اللفظ مع التوجه.

وإذا ثبت هذا فلا سبيل لتقديم الحال؛ لأن العامل المعنوي لا يعمل حتى يدل عليه الدليل اللفظي أو التوجه أو ما شاكلة، واللّه المستعان.



(١) في الارتشاف، ورقة (٢٣٦): « وأما اسم الإشارة فذهب الجمهور إلى أنه يجوز أن ينتصب (قائماً) باسم الإشارة، ووافقهم ابن أبي العافية. وقال السهيلي: لا يعمل اسم الإشارة، والناصب في مثل هذه المسألة فعل مضمَر تدل عليه الجملة، تقديره: انظر إليه قائماً ». هذا وانظر: المقتضب (١٦٨/٤).

(٢) انظر: الكتاب (٢٤٨/١). وفي شرح السيرافي (١٨٧/٢): « ولمن الدار مفتوحًا بابها: الدار مبتدأ، ولمن الخبر، وفي اللام معنى الملك، كأنه قال: مَنْ يملك الدار مفتوحًا بابها ». وسيأتي في المسألة رقم (٧٥) ذكرٌ لهذه الحال.

(٣) في (أ، ب): « بوجهه عن ها ».

(٤٢)

مسألة

[في العامل في النعت]

قوله^(١): « وإذا تقدم نعتُ النكرة عليها نُصِبَ على الحال »^(٢).

تقدم في صدر هذا الفصل العامل في النعت^(٣)، وفيه قولان:

- أحدهما: أن العامل في المنعوت هو العامل في النعت. وكان سيبويه إلى هذا ذهب حين منع أن يجمع بين نعتي الاسمين إذا اتفق إعرابهما واختلف العامل فيهما، نحو: « جاء زيدٌ وهذا محمدٌ العاقلان »^(٤).

- وذهب قومٌ إلى أن العامل في النعت معنوي، وهو كونه في معنى الاسم المنعوت، فإنما ارتفع أو انتصب من حيث كان هو الأول في المعنى، لا من حيث كان الفعل عاملاً فيه؛ وكيف يعمل^(٥) فيه وهو لا يدل (عليه؟! إنما يدل على)^(٦) فاعل أو مفعول أو مصدر دلالةً واحدةً من جهة اللفظ، وأما الظروف فمن دليل آخر، وإلى هذا القول أذهب، وليس فيه نقض لما منعه سيبويه من الجمع بين نعتي الاسمين المتفقين في الإعراب إذا اختلف العامل فيهما؛ لأن العامل في النعت - وإن كان معنويًا^(٧) - فلولا العامل في المنعوت لما صح رفع النعت ولا نصبه، فكأن الفعل هو العامل في النعت، فامتنع اشتراك عاملين في معمول واحد، وإن لم يكونا عاملين فيه في الحقيقة، ولكنهما عاملان فيما هو هو في المعنى.

وإنما قوي عندنا هذا القول الثاني لوجوه؛ منها: امتناع تقديم النعت على المنعوت، ولو كان الفعل عاملاً فيه^(٨) لما امتنع أن يليه معموله، كما يليه المفعول تارة والفاعل أخرى، وكما يليه الحال والظرف، ولا يصح أن يليه ما عمل فيه غيره،

(١) عن (ب).

(٢) الجمل (ص ٢٧).

(٣) انظر المسألة رقم (٣٧)، الفصل الثاني.

(٤) الكتاب (١/ ٢٤٧). وانظر: المقتضب (٤/ ٣١٥)، وأسرار العربية (ص ٢٩٥). وقد فصل أبو حيان المذاهب في العامل في المنعوت. انظر: الارتشاف، ورقة (٢٩٥).

(٥) عن (ب).

(٦) في (أ): « منعوتًا ».

(٨) سقط من (ب).

لو قلت: « قام زيدًا ضاربٌ »، [تريد: ضاربٌ زيدًا ^(١)]، أو: « ضربتُ عمرًا رجلًا ضاربًا »، تريد: ضربتُ رجلًا ضاربًا عمرًا، لم يجوز. فلا يلي العامل إلا ما عمل فيه؛ فلذلك لا يلي « كان » إلا ما عملت فيه، وكذلك نقول ^(٢): خبر « إن » المرفوع ليس بمعمول ^(٣) لـ « إن »، وإنما هو على أصله في باب المبتدأ ^(٤)؛ ولولا ذلك لجاز أن يليها، وإنما وليها إذا كان مجرورًا؛ لأنها ممنوعة من العمل فيه [٧٣ب] بدخول حرف الجر، مع أن المجرور رتبته التأخير، فلم يبالوا بتقديمه في اللفظ؛ إذ كان موضعه التأخير؛ ولأن المجرور ليس هو بخبر على الحقيقة، وإنما هو ^(٥) متعلق بالخبر، والخبر منوي في موضعه، أعني بعد الاسم المنصوب بـ « إن » ^(٦).

فإن قيل: ولعل امتناع النعت من التقديم على المنعوت إنما هو من أجل الضمير الذي فيه، والضمير حقه أن يترتب بعد الاسم الظاهر؟

قلنا: هذا ليس بمانع؛ لأن خبر المبتدأ حامل للضمير، ويجوز تقديمه ^(٧)، ورُبَّ مضميرٍ يجوز تقديمه على الظاهر إذا كان موضعه التأخير!

فإن قيل: ولعل امتناع تقديم النعت إنما وجب من أجل أنه تبين للمنعوت وتكملة لفائدته، فصار كالصلة من الموصول؟

قلنا: هذا باطل؛ لأن الاسم المنعوت [٥١أ] يستقل به الكلام، ولا يفتقر إلى نعته افتقار الموصول إلى صلته.

ومما يُبين لك أن الفعل العامل في الاسم لا يعمل في نعته: أن النعت صفة للمنعوت لازمة له قبل وجود الفعل وبعده، فلا تأثير للفعل فيه، ولا تسلط له عليه، وإنما التأثير فيه للاسم المنعوت؛ إذ بسببه يرتفع ويتنصب وينخفض، وإن لم يجوز أن تكون الأسماء عوامل في الحقيقة.

وهذا بخلاف الحال؛ لأن الحال، وإن كان صفة كالنعت، وفيها ضمير يعود على

(١) ما بين القوسين عن البدائع (١/ ١٨٤). (٢، ٣) عن (ب).

(٤) هذا مذهب الكوفيين. انظر: الإنصاف (١/ ١٧٦).

(٥، ٦) سقط من (ب).

(٧) أجاز البصريون تقديم الخبر مفردًا كان أو جملة. وخالفهم الكوفيون في ذلك؛ يقول سيبويه في تقديم الخبر (١/ ٢٧٨): « وهذا عربي جيد، وذلك قولك: تميمي أنا، ومشنوء من يشنؤك. ورجل عبد الله ». انظر: المقتضب (٤/ ١٢٧)، والإنصاف (ص ٦٥).

الاسم كالنعت، و« ضاحكًا » إذا كان حالًا من « زيد »، هو « زيد » في المعنى، كما يكون إذا كان نعتًا كذلك - لكن^(١) الحال ليست بصفة لازمة للاسم كالنعت، وإنما هي صفة للاسم في حين وجود الفعل (خاصة، فالفعل)^(٢) إذا أولى بها من الاسم، فعمل فيها دونه، فلما عَمِلَ فيها الفعل^(٣) جاز تقديمها إليه، كقولك: « جاء ضاحكًا زيد ». وتقديمها عليه كقولك: « ضاحكًا جاء زيد »، وتأخرها بعد الفاعل كقولك^(٤): « جاء زيد ضاحكًا »؛ لأنها كالمفعول؛ لَعَمَلِ الفعل فيها.

والنعت بخلاف هذا كله، وسنبيِّن فيما بعد^(٥) - إن شاء الله تعالى - فصلًا عجيبًا في أن الفعل لا يعمل بنفسه إلا بثلاثة أشياء: الفاعل، والمفعول به، والمفعول المطلق، أو ما هو صفة لأحد هذه الثلاثة في حين وقوع الفعل، ويخرج عن هذا الفصل: الظرف من الزمان، والظرف من المكان، والنعوت، والأبدال، والتوكيدات، وجميع الأسماء المعمول فيها، ونقيم هنالك البرهان القاطع على صحة هذا المعنى، بعون الله تعالى.

فصل

[في الحال من النكرة]

حقُّ النكرة إذا جاءت بعدها الصفة أن تكون جارية عليها، ليتفق اللفظ. وأما نصبُ الصفة على الحال فيضعف^(٦) عندهم لاختلاف اللفظ من غير ضرورة. هذا منتهى قول النحويين، وكان شيخنا أبو الحُسَيْن^(٧) - رحمه الله تعالى - يردُّ هذا القول بالقياس والسماع:

- أما^(٨) القياس فكما جاز أن يختلف المعنى في نعت المعرفة والحال منها إذا قلت: « جاءني زيدُ الكاتبُ »، و« جاءني زيدٌ كاتبًا »، وبينهما من الفرق في المعنى ما تراه، فما المانع من اختلاف المعنى كذلك في النكرة إذا قلت: « مررتُ برجلٍ كاتبٍ »، أو: « برجلٍ كاتبًا »؟ وإذا كان كذلك فلا بد من الحال إذا احتيج إليها.

(٢-٤) عن (ب).

(١) في (أ، ب): « ولكن ».

(٥) انظر فيما يأتي المسألة رقم (٧٠).

(٦) انظر: الكتاب (١/ ٢٧٢)، والمقتضب (٤/ ٢٨٦، ٣١٤، ٣٩٧). والارتشاف، ورقة (ص ٢٣٤).

(٨) عن (ب).

(٧) يعني ابن الطراوة.

- وأما السماع^(١) ففي الحديث: «صَلَّى خَلْفَهُ رَجُلًا قِيَامًا»^(٢). وأما «وقع أمرٌ فجأةً» فليس بحال من «الأمر»، وإنما هو حال من «الوقوع»، كما تقول: «سَقِيَ جَمْلٌ أَحْسَنَ مِنْ سَقِي نَاقَةٍ»^(٣)، إنما هو حال مما دل عليه «سَقِيَ»، وهو^(٤) المصدر [٧٤ب] ومنه «أَقْبَلَ رَجُلٌ مَشِيًّا»، هو^(٥) حال من الإقبال^(٦)، وسيأتي بيانه، إن شاء الله تعالى. والذي قاله الشيخ صحيحٌ، ولكن أكثر الكلام على ما قاله النحويون، إثارةً لاتفاق اللفظ، ولتقارب ما بين المعنيين في النكرة، وتباعد ما بينهما في المعرفة؛ لأن الصفة هي النكرة (مجهولة عند)^(٧) المخاطب حالاً كانت أو نعتاً، وهي في المعرفة بخلاف ذلك، فَتَأَمَّلْهُ تَعْرِفْهُ، إن شاء الله تعالى^(٨). ولو كانت الحال من النكرة [ممتنعة]^(٩)، وكان رديئاً في الكلام لعلّة التنكير، لما اتفقت العرب على جَعْلُهَا حَالًا إذا كانت مُقَدِّمَةً على الاسم، كما أنشد سيبويه:

لِمَيَّةٍ مُوحِشًا طَلَلٌ^(١٠)

وَتَحْتَ الْعَوَالِي وَالْقَنَا مُسْتَكِنَةٌ ظِبَاءٌ أَعَارَتْهَا الْعَيُونَ الْجَاذِرُ^(١١)

فإن قيل: وما حمل سيبويه وغيره على أن يجعلوا «موحشًا» حالاً من «طلل»، و«قائمًا» حالاً من «رجل»^(١٢)، إذا قلت: «فيها قائماً رجل»، وهو لا يقول بقول

- (١) عن (ب).
(٢) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة (٥٩/٢).
(٣) في الروض الأنف للمؤلف (١٥١/١): «وسقيتها أحسن من سقي إبلك».
(٤) عن (ب).
(٥) عن (ب).
(٦) يرتبط هذا القول بأصل عند السهيلي، وهو أن الحال هي صاحب الحال، وليس المشي هو الرجل. انظر: الروض الأنف (٢٤٤/٢).
(٧) في (أ، ب): «محمولة على».
(٨) انظر المسألة رقم (٢٨) من هذا الكتاب، والمقتضب (٣٠٠/٤)، وشرح المفصل (٥٧/٢)، وشرح الكافية للرضي (١٨١/١).
(٩) ما بين القوسين عن البدائع (١٨٥/١).
(١٠) من شواهد الكتاب (٢٧٦/١). وفيه: «لعزة...». وعجزه:

يَلُوحُ كَأَنَّهُ خَلَلٌ

.....
هذا وانظر روايته في الخزانة (٥٣٢/١، ٥٣٣).

(١١) البيت لذي الرمة، وهو من شواهد الكتاب (٢٧٦/١). ورواية الديوان (ص ٢٤٥):

وتحت العوالي في القنا مستظلة

(١٢) في الارشاف، ورقة (٢٣٤): «وفيها قائماً رجل». ويظهر من كلام سيبويه أن صاحب الحال في هذا هو المبتدأ.

الأخفش^(١): إن قولك: « رجل » و « طلل » فاعل^(٢) بالاستقرار الذي تعلق به الجار، فلو قال بهذا القول^(٣) عذرناه، ولكن الاسم النكرة عنده مبتدأ، وخبره في المجرور قبله، ولا بُدَّ في خبر المبتدأ من ضمير يعود^(٤) على المبتدأ، تقدم الخبر أو تأخر، فَلَمْ لا تكون هذه الحال من ذلك الضمير، ولا تكون من النكرة؟ [و]^(٥) ما الذي دعاهم إلى هذا؟

فالجواب: أن هذا سؤال يجب التقصِّي عنه^(٦) والاعتناء به، فقد كَعَّ عنه أكثر الشارحين للكتاب، والمؤلفين في هذا الباب، بل ما رأيت أحداً منهم أشار فيه (إلى جواب)^(٧) مقنع، وأما أكثرهم فلم يتنبه للسؤال، ولا تعرَّض إليه بحال.

والذي أقوله - وبالله التوفيق -: أن هذه المسألة في النحو، بمنزلة مسائل الدَّور في الفقه، ونضرب منه مثالا، فنقول:

رجل شهد مع آخر (في عبد)^(٨) أنه حُرٌّ، فعُتق العبد وقُبلت شهادته، ثم شهد ذلك الرجل مرة أخرى فأريد تجريحه، فشهد العبد المُعتق فيه بالجُرْحَةِ^(٩)، فإن قُبلت شهادته ثبتت جُرْحَةُ الشاهد، (وإن ثبتت جُرْحَةُ الشاهد)^(١٠) بطل عتق العبد، وإن بطل عتق العبد سقطت شهادته، وإن سقطت شهادته لم يصح جُرْحَةُ الشاهد، واستدارت المسألة هكذا. وكل فرع يؤول إلى إسقاط أصله فهو أولى أن يسقط في نفسه.

وكذلك مسألة هذا الفصل:

فأنت إن جعلت الحال من قولك: « فيها قائماً رجلٌ »، من الضمير، لم يصحَّ تقديرُ المضمَر [٥٢أ] إلا مع تقدير فعل يَتَضَمَّنُهُ، ولا يصح تقدير فعل بعده مبتدأ؛ لأن معنى الابتداء يبطل، ويصير المبتدأ فاعلاً، (وإذا صار فاعلاً بطل أن يكون في

(١) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، أحذق أصحاب سيوييه، وكان المرجع في فهم الكتاب، توفي رَحِمَهُ اللهُ سنة (٢١٥ هـ). وقيل: سنة (٢٢١ هـ)، انظر: نزهة الألباء (ص ١٨٤)، والإنباء (٣٦/٢).

(٢) سقط من (ب).

(٣) انظر: الإنصاف (ص ٥١).

(٤) عن (ب).

(٥) زدنا « الواو » ليستقيم السياق.

(٦) سقط من (ب).

(٧) سقط من (ب).

(٨) الجرحة: ما تُجرَح به الشهادة.

الفعل ضمير لتقدّم الفعل على الفاعل ^(١)، وإذا بطل وجود الضمير بطل وجود الحال منه، وهذا بديعٌ في النظر.

فإن قيل: إن المجرور يُنَوّى به التأخير؛ لأنه المبتدأ حقه ^(٢) أن يكون مؤخرًا ^(٣).

قيل: وإذا نويت به التأخير لم يصح وجود الحال مُقَدِّمةً على المبتدأ؛ لأنها لا ^(٤) تتقدم على عاملها إذا كان معنويًا. فبطل كون الحال من شيء غير الاسم النكرة، الذي هو مبتدأ عند سيبويه، وفاعل عند الأخفش.

وهذا السؤال لا يلزم «الأخفش» على مذهبه، وإنما يلزم سيبويه ومن قال بقوله؛ ولولا الوحشة من مخالفة الإمام «أبي بشر» ^(٥) لنصرتُ قول الأخفش نصرًا مؤزَّرًا؛ وجَلَوْتُ مذهبه في مَنْصَةِ التحقيق مُفَسِّرًا! ولكن النفس إلى نصرة سيبويه أميلُ، والله الموفق للصواب، وإليه المآب.

وسيأتي في باب الابتداء من إقامة البرهان على بطلان ^(٦) قول الأخفش ما ينافي إشارتي ههنا إلى نصرته [٧٥ب].



(٢،١) عن (ب).

(٣) على هامش (ب): «لأنه وصف للمبتدأ في المعنى، وحق الوصف أن يتأخر عن الموصوف. أي: والوصف بعد الموصوف».

(٦) سقط من (ب).

(٥،٤) عن (ب).

(٤٣)

مسألة

[في قطع النعت وفائدته]

قوله^(١): « وإذا تكررت النعوتُ فإن شئتَ أتبعتهَا الأولُ »^(٢).

جعل « أبو القاسم » تكرار النعوت شرطاً في جواز القطع من الأول، ولا يلزم هذا الشرط على الإطلاق! ولكن الاسم إذا كان معروفاً عند المخاطب، ولم يقصد تمييزه من غيره، لم يكن النعتُ حينئذٍ من تمامه، وإنما يُقصدُ به مدح أو ذم، فلم يمتنع القطع من الأول، كما قال سيويه: « سمعتُ العربَ تقول: الحمد لله ربُّ العالمين؛ فسألتُ يونس عنها، فزعم أنها عربية »^(٣).

وأما إذا كان المنعوتُ غير متميِّز عند المخاطب إلا بنعته، فلا بدَّ حينئذٍ أن يكون تابعاً للمنعوت؛ ثم يكون تكرارُ النعوت شرطاً في جواز القطع، كما قال أبو القاسم. وفائدةُ القطع من الأول أنهم أرادوا تجديدَ مدح أو ذمٍّ غير المذكور في أول الكلام؛ لأن تجديدَ لفظ غير الأول دليلٌ على تجديدٍ معني، وكلما كثرت المعاني وتجدد المدحُ كان أبلغ. وقد رأيتُ هذا المعنى للفراء^(٤) فاستحسنته.

* * *
* *
*

(٢) الجمل (ص ٢٧).

(١) سقط من (ب).

(٣) قال سيويه (٢٤٨/١): « وسمعنا بعض العرب يقول: الحمد لله رب العالمين. فسألت عنها يونس، فزعم أنها عربية ».

(٤) هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله. أخذ عن الكسائي، ويونس بن حبيب. وكان إماماً في اللغة والنحو، توفي في خلافة المأمون سنة (٢٠٧ هـ) عن (٦٣) سنة. انظر: نزهة الألباء (ص ١٢٦)، والعبر للذهبي (ص ٣٥٤).

(٤٤)

مسألة

[في عطف النعوت بعضها على بعض]

قال: « وإن شئت عطفْتَ بعضَ النعوت على بعض »^(١).

الأصل في باب العطف أن لا يُعطفَ الشيء على نفسه، وإنما يُعطفُ على غيره؛ وعلة ذلك أن حروف العطف بمنزلة تكرار العامل، وتكرار العامل يلزم معه تغاير المعمول. فإذا ثبتَ هذا ووجدتَ شيئاً معطوفاً على ما هو في معناه مثل قوله: « كذباً وزوراً »، و « كذباً وميناً »، فما ذلك إلا لمعنى زائد خفي في اللفظ الثاني، أو لضرورة الشعر، فيشبهه حينئذ تغاير اللفظين بتغاير المعنيين، فيُعطفُ أحدهما على الآخر، كما فُعِلَ بأشياء أُضيف فيها الشيء إلى نفسه لتغاير اللفظين. وقد تقدم شرح ذلك في أوائل الكتاب^(٢).

وإذا كان الأمر كذلك بَعْدَ كُلِّ البعدِ^(٣) أن تقول: « جاءني محمدٌ وأبو عبد الله »، وهو هو؛ أو: « رضي الله عن عتيق^(٤) وأبي بكر ». (وقد عُلِمَ أن أبا بكر)^(٥) هو عَتِيقٌ؛ لأنك عطفْتَ الشيء على نفسه، و « الواو » إنما تجمع بين الشيئين لا بين الشيء الواحد؛ فإن كان في الاسم الثاني فائدة زائدة على معنى الاسم الأول، كنتَ مُخَيِّراً بين العطف وتركه؛ فإن عطفْتَ فمن حيث (قصدت تعداد الصفات، وهي متغايرة، وإن لم تعطف فمن حيث)^(٦) كان في كل واحد منهما ضمير هو الأول، فتقول على الوجه الأول: « زيدٌ شاعرٌ وكاتبٌ »^(٧)، وعلى الثاني: « شاعرٌ كاتبٌ »^(٨). كأنك عطفْتَ بالواو الكتابة على الشعر، وحين لم تعطف أتبعْتَ الثاني الأول؛ لأنه

(١) الجمل (ص ٢٨).

(٢) يعني بذلك إضافة التخصيص، نحو: « زيد بطة »، و « مسجد الجامع ». انظر « المسألة الأولى ».

(٣) عن (ب).

(٤) في الاستيعاب (ص ٩٦٣) في ترجمة أبي بكر: « وكان يقال له عتيق... قال الليث بن سعد وجماعة: إنها قيل له عتيق لجماله وعتاقه وجهه. وقال مصعب الزبيري وطائفة من أهل النسب: إنما سمي أبو بكر عتيقاً؛ لأنه لم يكن في نسبه شيء يعاب به... ».

(٥) عن (ب).

(٦) في (أ، ب): « زيد شاعر كاتب ».

(٧) في (أ، ب): « زيد شاعر وكاتب ».

هو؛ من حيث اتحد الحامل للصفات.

فأما في كتاب الله - تعالى - فقلّما تجد أسماءه الحسني معطوفةً بالواو، نحو: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [الفاتحة: ٢] و ﴿الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٩] و ﴿الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ﴾ [الحشر: ٢٣]، إلى آخرها؛ لأنها أسماء له - سبحانه -، والمسمى بها واحد، فلم تجر مجرى تعداد الصفات المتغايرة، ولكن مجرى الأسماء المترادفة، نحو: «الأسد والليث»، وغير ذلك.

فأما قوله سبحانه: ﴿الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣]، فلأنها ألفاظ متضادة المعاني في أصل موضوعها، فكان دخول «الواو» صرفاً لوهم المخاطب - قبل التفكير والنظر - عن توهم المحال، واجتماع الأضداد في المجال؛ لأن الشيء لا يكون ظاهراً باطناً من وجه واحد، وإنما يكون^(١) ذلك من وجهين مختلفين، فكان العطف ههنا أحسن من تركه، لهذه الحكمة الظاهرة، بخلاف ما تقدم مما لا يستحيل اجتماعه من الصفات في محل واحد.

وأما قوله سبحانه وتعالى: ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّلَوِ﴾ [غافر: ٣]؛ فإنما حسن العطف بين الاسمين [٧٦ب] الأولين لكونهما من صفات الأفعال، وفعله - سبحانه - في غيره لا في نفسه؛ فدخل حرف العطف للمغايرة الصحيحة بين المعنيين، ولتنزلهما منزلةً الجمليتين؛ لأنه - سبحانه - يريد تنبيه العباد على أنه يفعل هذا ويفعل هذا، ليرجوه ويؤملوه. ثم قال: ﴿شَدِيدِ الْعِقَابِ﴾، بغير واو؛ لأن الشدة راجعة إلى معنى القوة والقدرة، وهو معنى خارج عن صفات الفعل، فصار بمنزلة ما تقدم من قوله: ﴿الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [غافر: ٢]. وكذلك ﴿ذِي الطَّلَوِ﴾؛ لأن لفظ «ذي» عبارة عن ذاته - سبحانه - فصحّ جميع ما أصلناه، والحمد لله.

وفي هذه الآية تصديق لقوله - عليه الصلاة والسلام -: «إِنَّ اللَّهَ - تعالى - كَتَبَ كِتَابًا هُوَ^(٢) عنده فوق عرشه، فيه: إِنَّ رَحْمَتِي غَلَبَتْ غَضَبِي»، (ويروى: سَبَقَتْ غَضَبِي)^(٣)؛ وذلك أن في أولها: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [غافر: ٢]، وعلمه محيط بما فوق العرش وما دونه. ثم قال: ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ

(١) (٢، ١) عن (ب).

(٣) سقط من (ب). والحديث أخرجه البخاري في كتاب التوحيد (١٥٣/٩).

التَّوْبِ ﴿﴾، فهاتان صفتان من صفات الرحمة. ثم قال: ﴿شَدِيدِ الْعِقَابِ﴾ ﴿﴾، فهذه صفة واحدة، وقد سبقتهما صفتان من صفات الرحمة، واثنان تغلب واحدة، وهما سابقتان [١٥٣] لها في الذكر، فَصَحَّحَتْ رواية من روى: «سبقَت»، ورواية مَنْ روى: «غلبت غضبي»، واللَّه يجيرنا من غضبه، ويتغمدنا برحمته وكرمه، لا رب غيره.



(٤٥)

مسألة

[في العلم المنقول من اسم الجنس]

قالت الخرنق بنت هفان^(١) ..

هذا الاسم يقال فيه: « الخرنق »^(٢)، بالألف واللام. والقياس سقوطها؛ لأنه اسم علم، والعلم إذا نُقل من الأجناس لم تدخله الألف واللام في حال العلمية، كمرأة تُسمى « مُزنة »^(٣)، أو رجل يُسمى « كعبًا »، أو « قردًا »، أو « فيلاً »^(٤).

فإن كان منقولاً من الصفة كـ « الحارث » و « العباس »، جاز إدخال الألف واللام فيه؛ لأن الألف واللام تدل على المعنى المعهود فيما دخلت عليه، (وهم يريدون)^(٥) الإشارة إلى ثبوت هذه الصفة في المسمّى، ولا يريدون الإشارة إلى معنى الأرنب والقرد، ونحوهما في المسمّى بذلك. وإنما هي علامة وُضعت للشخص ولفظه، ولا يُراد بها إلا مئزّه عن غيره، كما قال « بِيَهْس »^(٦) المُلقَّب بنعامه حين سَخِرَ النعمانُ بن المنذر منه^(٧)، واستقبح اسم نعامه، فقال: « أبيت اللعن، إن

(١) هي خرنق بنت بدر بن هفان، من بني الحارث بن سعد بن ضبيعة، رهط الأعشى. وهي أخت طرفة ابن العبد لأمه. وأكثر شعرها في رثائه وفي رثاء زوجها بشر بن عمرو الأسدي. ماتت قبل الإسلام بنحو ستين سنة. ولها ديوان صغير مطبوع في بيروت سنة (١٨٩٩ م)، نشر حديثاً بتحقيق الدكتور حسين نصار. هذا، وقد استشهد الزجاجي في الجمل (ص ٢٨) ببيتها المشهورين، وهما:

لَا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْعُدَاةِ وَأَفَةُ الْجُرُزِ
السَّائِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ

وقد عرض لها السهيلي بالتحليل في المسألتين التاليتين؛ فأما في هذه المسألة، فقد عرض لبيان اسمها وسر دخول الألف واللام عليه.

(٢) في اللسان « الخرنق »: « الخرنق: ولد الأرنب، يكون للذكر والأنثى. وقيل: هو الفتى من الأرانب ».

(٣) المزنة: القطعة من السحاب.

(٤) من الأعلام - كما في القاموس المحيط « قرد » - : قرد بن معاوية، وهو هنلي. وكذلك فيل، وهو مولى زياد بن أبي سفيان.

(٥) عن (ب).

(٦) هو بيهس الفزاري، كان جسيمًا طويلًا، ولذلك سمي بنعامه. انظر: الأغاني (١٢٣ / ٢١)، والفاخر (ص ٦٢)، وتاج العروس « بهس ».

(٧) سقط من (ب).

الاسم علامة، وليس بكرامة، ولو كان حُسْنُ الاسم شرفاً للمسمَّى لاشتراك الناس في اسم واحد». فكانت هذه من حِكْمِهِ المأثورة.

فإذا ثبت هذا فالقياس أن لا يُقال: الخرنق - بالألف واللام - في الاسم العَلَم، إلا أن له وجهًا يُخَرِّج عليه، وهو أن يُراد وصف المرأة باللَّين^(١) وملاسة^(٢) الجلد، أو غير ذلك من الصفات الموجودة في الخرنق، فيدخل الاسم معنى الصفة المنقولة إلى العلمية، فيدخله الألف واللام؛ كما قالوا: «الرَّباب»، والرَّباب منقول من الأجناس؛ لأنه السحاب، ولكنه مشتق من «رَبَبُ الشَّيْءِ أَرْبُهُ»، فكأنه يربُّ النبات بمائه ويصلحه، ثم سَمَّوا المرأة «رَبَابًا»؛ فتارة يدخلون الألف واللام، كأنهم يريدون معنى الصفة، وتارة يجرون الاسم مجرى المنقول من الأجناس، كما قال^(٣):

عَلِقَ الْقَلْبُ رَبَابًا

ومما يُقْوِي دخول معنى الصفة في «الخرنق» ونحوه ما حكاه سيبويه من قولهم: «مررتُ بِسَرَجٍ خَزَّ صُفَّتُهُ»^(٤)، و«برجلٍ أَسَدٍ أَبَوْه»^(٥)؛ فإذا كانوا قد أجروا «الخَزَّ» مجرى النعت في إعرابه، لموضع اللَّين الذي فيه، وهو اسم جنس، فلا يَبْعُدُ أن يُشار إلى ذلك المعنى في الأسماء المنقولة إلى العلمية، وبالله التوفيق.

* * *

وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقِ
لِيِنَّ الْمَسَّ كَمَسِّ الْخَرْنَقِ

(١) لعل السهيلي قد أخذ هذا من قول رؤية:
إذا العجوز غَضِبَتْ فَطَلَّقِ
واعتمد لأخرى ذات دَلٍّ مُونِقِ
انظر الرجز في: معجم الأدباء (١١/ ١٥٠).

(٢) في (أ، ب): «ملاينة».

(٣) هذا صدر بيت بلا نسبة في أمالي القاضي (٢/ ٣٠٨)، وعجزه:

بَعْدَ مَا شَابَتْ وَشَابَا

[الناشر].

(٤) انظر: الكتاب (١/ ٢٢٨)، وفي اللسان «صف»: «وصفة الرَّحْل والسَّرَج: التي تضم العُرْقُوتَيْنِ وهما خشبتان تضمان ما بين وسط الرحل والمؤخرة [والبدايتين] وبداد السرج والقتب: ذلك المحشو الذي تحتهما؛ لتلا يُدْبِر الفرس [من أعلاهما وأسفلها]».

(٥) انظر: الكتاب (١/ ٢٣١).

(٤٦)

مسألة

[في إعراب المضاف إلى ياء المتكلم]

قوله:

لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي.....

يُسأل ههنا عن علامة الرفع في الفاعل الذي هو « قومي » [٧٧ب]، فيقال: أُمْعَرَب هو أم مبني؟ ومُحَال أن يكون مبنياً، لأنه لا عِلَّة فيه تَوَجُّبُ البناء، ولأنه متمكن بالإضافة، وإذا كان معرباً^(١) فأين حرف^(٢) الإعراب؟ أهو الياء أم الميم؟ ومحال أن يكون الياء حرف إعراب؛ لأنه الاسم المضاف (إليه، وليست من الاسم المضاف)^(٣) في شيء. فلم يبقَ إلا أن تكون « الميم » من « قومي » هي حرف الإعراب^(٤)، وإذا كان كذلك فأين علامة الإعراب في حال الرفع والنصب؟

والجواب: أن الضمة التي هي علامة الرفع في الفاعل هي « واو » قصيرة الصَّوْت، كما تقدَّم، و « الواو » تنقلب « ياءً »، عند مجاورة الياء فتقول: « هؤلاء مُسْلِمِيَّ ». فالواو - وهي علامة الرفع - قد انقلبت بالمجاورة ياءً^(٥)، فكذلك الضمة إذا قلت: « مسلم »، تنقلب كسرة إذا أضفته إلى نفسك، كما انقلبت الواو في الجمع المسلم حين أضفت إلى نفسك.

وإذا كانت الواو - وهي أقوى من الحركة - تنقلب ياءً في هذا الموطن، فما ظنك بالحركة وهي أضعف منها؟ فالكسرة الموجودة في اللفظ إذا قلت: « قومي »، عين الضمة التي قبل الإضافة، كما كانت الياء الأولى من قولك: « مسلمي »، هي الواو بعينها التي كانت في قولك: « مسلمون »، قبل الإضافة.

وأما في حال الخفض، فالكسرة التي هي علامة الخفض ممتزجةً بصوت الياء إذا كانت الياء ساكنةً، وباقيةً على حالها إذا كانت الياء متحركة، فاستوى اللفظ في حال

(٢) في (أ): « علامة ».

(١) عن (ب).

(٤) انظر المسألة رقم (٢٠).

(٣) سقط من (ب).

(٥) في (أ، ب): « الياء ».

الرفع والخفض إذا قلت: « قومي »، أو: « غلامي »، كما استوى في الجمع إذا قلت: « هؤلاء مُسْلِمِيَّ »، و: « مررتُ بمُسْلِمِيَّ ».

وأما الفتحة فقد غلب عليها صوتُ الياء، فاستوت مع الكسرة، وإذا كانت الواو من « خاف » يُغَلَّبُون عليها صوت الكسرة في حال الإمالة^(١)، حتى يكون اللفظ بها كاللفظ بـ « باع » إذا أُمليت، فما ظنك بالفتحة التي هي حركة، والحركة^(٢) أضعف من الحروف، ولا سيما والفتحة أضعف الحركات؟ فاستوى لفظُ علامات الإعراب في هذا الباب، لما ذكرناه من العلل والأسباب.



(١) الإمالة: أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء، وكل ما كان على وزن « فَعِل » - بكسر العين - فإمالة ألفه جائزة حسنة؛ إلا أنه فيما كانت ألفه منقلبة عن ياء أحسن؛ فأما الواو فهو فيها جيد، وليس كحُسْنِهِ في الياء؛ نحو: خاف ومات. انظر: الكتاب (٢/ ٢٦١)، والمقتضب (٣/ ٤٣).

(٢) عن (ب).

(٤٧)

مسألة

[في تحليل بيتي الخرنق بنت هفان]

قوله:

سُمُّ العُدَّة.....

السُّم - بالفتح - : عندي مصدر « سَمَّمْتُهُ سَمًّا »، إذا أطعمته السُّم، كما تقول: « زَبَدْتُهُ زَبْدًا »، إذا أطعمته الزُّبْد. وأما « الزُّبْد » فهو الاسم. فإذا فتحت « السين » فـ « العُدَّة » مخفوض في موضع نصب؛ لأنه المفعول في المعنى، (وإذا ضُمَّت « السين » فلا موضع له إلا الإضافة المحضة)^(١). ورواية مَنْ رواه بفتح السين أحصنُ للغة وأصحُّ في المدح؛ لأنك تجعل « العُدَّة » مفعولين بهذا المصدر.

فإذا ضُمَّت « السين » فالسُّم اسم، فترجع إضافته إضافة مِلْك واستحقاق، لا على نحو إضافة المصدر إلى المفعول، فيكون كقولك: « رماح العُدَّة »، أو: « سلاح العُدَّة »؛ فيكون كالكلام المحتمل للمدح وغيره.

وإذا كان مصدرًا كان في معنى الفعل، تريد أنهم يَسُمُّون العُدَّة؛ أي: يقتلونهم، ولا بد من المجاز في كل هذا، فمجازُ الكلام [٥٤] إذا جعلته مصدرًا حذف المضاف، كأنك قلت: ذوو سَمِّ العُدَّة، وإذا جعلته اسمًا؛ أي: إنهم بمنزلة السُّم.

وقد تُخَرِّج رواية الضم على وجه، وهو أن السُّم لا يكون إلا قاتلاً، ولا يُرَاد إلا لِيُقْتَلَ به، وليس كالرماح والسلاح لاختلاف المنافع والأغراض، فصار معنى الكلام: إنهم قاتلو العُدَّة. وعَبَّرَ بالسُّم عن هذا المعنى. ورواية الفتح أَيْنُ وأشبهُ بصحيح الكلام. وأما قوله:

.....وآفة الجُزْرِ

فمجازه أيضًا التشبيه، (جعلهم بمنزلة الآفة للجزر)^(٢). والآفة: اسم ليس بمصدر عندي؛ لأنه على وزن « فَعَلَّة »، كـ « العَظْمَة » و « الحَدَبَة » وغير ذلك، وإن

(٢) في (ب): « جعلهم آفة للجزر ».

(١) عن (ب).

كان قد وجد في المصادر هذا المثال، كـ «العَجَلَة» و «الحَرَكَة». ولكن لما لم نجد منه فعلاً^(١) ولا اسم فاعل، حكمنا بأنه اسم غير مصدر [٧٨ب].

فإن قيل: فقد قالوا: «رجُلٌ مَوْوِفٌ»: إذا كانت به آفة؟

قلنا: باب «مَوْوِف» كباب^(٢) «مَحْمُوم» و «مَجْنُون»، والحمى ليست بمصدر^(٣)، وكذلك: «الجان» و «الجنة». ولكن العرب قد تجعل ما فيه الشيء بمنزلة المفعول، وما له الشيء بمنزلة الفاعل وإن لم يكن له فعل، كقولهم فيمن له رُمح: «رامح»، وفيمن له نبل: «نابل»، وفيما فيه الحمى^(٤): «محموم». ومكان «مضبوب» و «مسيبوع»^(٥)، من الضباب والسباع.

ومنه طعام «مُسوس» و «مدود»، إذا وقع فيه السوس والدود. على أنه قد يقال: ساس الطعام وداد، وسوس ودود، فهو مسوس ومدود. ولكن الأول مقول أيضاً. فثبت من هذا أن^(٦) «الجُزُر» مخفوض بالإضافة، وليس له موضع إلا الخفض بخلاف «العداة» إذا فتحت السين من «سم».

وأما «العداة» فجمع «عاد»، كما تقول: «دعاة» في جمع «داع». وأما «أعداء» فجمع «عدا»، كما تقول: «أضلاع» في جمع «ضلع». وأما «عدا» فليس له واحد من لفظه، وإنما هو اسم لجمع كـ «قوم» و «رَهط».

وأما «عدو» فيقع للواحد والاثنين والجمع؛ لأنه - والله أعلم - بمنزلة ما جرى من المصادر على «فَعُول»: كـ «الْوُلُوع» و «الْقَبُول»، فلذلك لم يُشَنَّ ولم يُجَمَّع؛ قال الله سبحانه: ﴿هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرُوهُمْ فَنَزَّلَهُمُ اللَّهُ﴾ [المنافقون: ٤].

وقد يجوز أيضاً أن يكون «أعداء» جمعاً^(٧) لـ «عدو»، على تقدير حذف الحرف الزائد، فيكون كالثلاثي المجموع على «أفعال»؛ يُقَوِّي ذلك أنهم قد قالوا في

(١) في الصحاح للجوهري «أوف»: «وقد إيفَ الزرع» - على ما لم يُسمَّ فاعله - أي: أصابته آفة، فهو مَتَوَفٌ مثل مَتَوَفٍ. وفي اللسان «أوف»: «وَأَفَ الْقَوْمُ وَأَوْفُوا وَإِيفُوا: دخلت عليهم آفة».

(٢) يريد الأفعال الملازمة للبناء للمفعول. انظر: الكتاب (٢/ ٢٣٨)، وشرح فصيح ثعلب للهرودي (ص ١٤).

(٣) عن (ب). (٤) في (أ، ب): «وفيما فيه الشيء: محموم».

(٥) لم أجد «مضبوباً ومسيبوعاً» فيما أتبع لي من كتب اللغة.

(٦) سقط من (ب). (٧) عن (ب).

المؤنث: «عَدُوَّةُ اللَّهِ»^(١). ولو كان مصدرًا ما ساغ فيه ذلك، والوجهان متكافئان في القياس والنظر، وبالله التوفيق.

وأما «الجُزْر» فجمع «جَزُور»، وهي «فَعُولٌ» بمعنى «مَفْعُولٍ». وقد كان قياسه أن يكون بهاء التأنيث كـ «الحَلُوبَة» و «الركوبة»، ولكنهم جعلوه^(٢) اسمًا مخصوصًا بالإبل دون غيرها، فضعف الاعتماد على الفعل الذي هو الجزر، وصار كالاسم الذي لا ضمير فيه، فلم تدخله تاء التأنيث؛ إذ لا يُؤنَّث في الصفات إلا ضمائرها، ولا في الأفعال إلا فاعلوها. وسيأتي بيان ذلك. وقد مرّ منه أصل في باب الفاعل والمفعول^(٣).

فإن قيل: ما الحكمة في تخصيص «النازلين» بالنصب على الإضمار، ورفع «الطيبين»؟ وهل ذلك لمعنى؟ أو الحكم فيهما سواء؟

فالجواب: أن القطع في «النازلين» بنصبه على الإضمار أولى، والرفع في «الطيبين» أولى من النصب؛ لأن معه واو العطف، فصار في حكم المعطوف^(٤) على «سم العداة» و «آفة الجزر»، وليس في «النازلين» واو تُشركه مع ما قبله في الرفع، فكان أولى بالنصب ومخالفة الإعراب.

فإن قيل: فهلا أُدخِل الواو على «النازلين» دون «الطيبين»، أو أدخلها عليهما معًا؟

فالجواب: أن «واو» العطف وُضِعَتْ لتعطف الشيء على غيره، لا لتعطف الشيء على نفسه، فإذا تغيرت معاني الصفات حسن العطف، كقولك: «الكتاب والشاعر». وإذا تقاربت معانيها قبح العطف، كقولك: «الخطيب الفصيح».

وهنا «النازلين» في معنى^(٥) «سُمّ العداة»؛ لأنهما في معنى الشجاعة، وأما «الطيبون» ففي معنى الصفات، وهو مخالف لمعنى الشجاعة والسخاء. فدخلت «الواو» للعطف كما دخلت في قوله: «وآفة الجُزْر» عطفًا على «سُمّ العداة»، لتغاير الصفات. (والله - سبحانه وتعالى - أعلم)^(٦).

(١) انظر: المصباح المنير «عدو».

(٣) انظر: المسألة رقم (٣٢).

(٢) سقط من (ب).

(٦، ٥) سقط من (ب).

(٤) في (ب): «العطف».

باب العطف

(٤٨)

[مسألة]

[العامل في المعطوف]

العامل في المعطوف مضمّر يدل عليه حرف العطف^(١)، وهو في معنى العامل في الاسم الأول، وكأنك إذا قلت: « قام زيد وعمرو »، قلت: قام زيد وقام عمرو؛ وأغنت الواو عن إعادة الفعل، وإنما [٧٩ب] قلنا ذلك للقياس والسماع:

- أما القياس فإن ما بعد حرف العطف لا يعمل فيه ما قبله، ولا يتعلق به إلا في باب المفعول معه^(٢)، لعله تُذكر هناك. ووجه آخر، وهو أن النعت هو المنعوت في المعنى، وليس بينه وبين المنعوت [٥٥أ] واسطة، ومع ذلك فلا يعمل فيه ما يعمل في المنعوت في أصح القولين^(٣)، فكيف^(٤) بالمعطوف الذي هو غير المعطوف عليه، وبينهما واسطة، وهو الحرف؟

- وأما ما يدل على إضمار (العامل من)^(٥) السماع، فقول الأنصاري^(٦):

بَلْ بَنِي النَّجَّارِ، إِنَّ لَنَا فِيهِمْ قَتْلَى وَإِنْ تَرَهُ

أراد: قتلى وتَرَهُ، ثم أظهر « إن »، فدلّ على ما قلناه.

وهذا الأصل مُستتبٌّ في جميع حروف العطف إلا في « الواو » الجامعة، وهي التي تعطف الاسم على اسم لا يصح انفراده، كقولك: « اختصم زيد وعمرو »، و: « جلست بين زيد وعمرو »؛ فإن « الواو » ههنا تجمع بين الاسمين في العامل، فكأنك قلت: اختصم هذان، و: اجتمع الرجلان، إذا قلت: « اختصم^(٧) زيد وعمرو ». ومعرفة هذه الواو أصل ينبني عليه فروع كثيرة؛ منها أنك تقول: « رأيتُ الذي

(١) انظر: شرح المفصل (٣/ ٧٥).

(٢) ارجع إلى المسألة رقم (٤٢).

(٣) سقط من (ب).

(٤) سقط من (ب).

(٥) سقط من (ب).

(٦) هو خالد بن عبد العزى، كما في سيرة ابن هشام (١/ ٢٢). وفي (أ، ب): « بل بنو... ». وقبله:

تُؤْمَرُ قَالُوا: مَنْ نَوُؤُماً بِهَا أَبْنِي عَوْفٍ أَمْ بَنِي النَّجْرَةِ؟

(٧) في بدائع الفوائد (ص ٣٣٩): « اجتمع »، ط. عالم الفوائد [الناشر].

قام زيد وأخوه»، على أن تكون «الواو» جامعة، وإن كانت عاطفة لم يجز؛ لأن التقدير: قام زيد وقام أخوه، فخلت الصلة من عائد يعود على الموصول.

ومنه قوله سبحانه: ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ [القيامة: ٩]، غلب المذكر على المؤنث لاجتماعهما، ولو قلت: «طلع الشمس والقمر»، يقبح ذلك!، إلا أن تريد الواو الجامعة، وأما في الآية فلا بد أن تكون جامعة؛ لأن لفظ «جمع» يدل عليها^(١).

فصل

[في دلالة الفاء العاطفة]

وأما «الفاء» فهي موضوعة للتعقيب، وقد تكون للتسبيب والترتيب، وهما راجعان إلى معنى التعقيب؛ لأن الثاني بعدهما أبداً إنما يجيء في عقب الأول، والتسبيب نحو^(٢): «ضربتُه فبكى»، والترتيب مثل قوله سبحانه وتعالى: ﴿أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأُسْتَا﴾ [الأعراف: ٤]؛ دخلت الفاء لترتيب اللفظ؛ لأن الهلاك يجب تقديمه في الذكر؛ لأن الاهتمام به أولى^(٣)، وإن كان مجيء البأس قبله في الوجود. ومثله: **إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ^(٤) سَادَ بَعْدَ ذَلِكَ جَدُّهُ^(٥)**

دخلت «ثم» لترتيب الكلام، لا لترتيب المعنى في الوجود.

وأما قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨]، فالفاء على^(٦) أصلها من التعقيب، وإن كانت الاستعاذة قبل القراءة؛ إلا أن العرب تعبّر بالفعل عن ابتدائه تارة، وتعبّر به عن انتهائه والفراغ منه أخرى؛ فعلى هذا يكون معنى (قرأت) في الآية: أي شرعت في القراءة، وأخذت في أسبابها.

ونحو منه ما جاء في الحديث من قوله: «فصلِّي الصبح حين طلع الفجر»^(٧)، يريد ابتداء الصلاة. وأما قوله: «ثم صلاها من الغد بعد أن أسفر» يريد الفراغ منها.

(١) انظر: الروض الأنف (٢٥/١). (٢، ٣) عن البدائع (١٩٥/١).

(٤) سقط من (ب).

(٥) البيت لأبي نواس. انظر: ديوانه (ص ٤٩٣)، والخزانة (٤/ ٤١١)، وهو من شواهد المغني في «ثم» (ص ١٢٥).

(٦) عن (ب).

(٧) أخرجه عبد الرزاق عن عمرو بن حزم. انظر: صحيح مسلم (١٠٦/٢) برقم (١٣٣٥)، ط. دار الجليل، ونصب الراية (١/ ٢٢٥).

وحديث ابن عباس رضي الله عنهما في إمامة جبريل: « صلي الظهر حين زالت الشمس »،
معناه: ابتداء الصلاة.

وأما قوله: « وصلّى العصر^(١) حين صار ظلُّ كلِّ شيءٍ مثله^(٢) »، فيُحتمل أن
يكون عبّر بالفعل عن ابتدائه، أو عن الفراغ منه. ومن ههنا نشأ الخلاف بين الفقهاء
في دخول الظهر^(٣) على العصر، والعصر على الظهر.



(١) في (ب): « وصلّى الظهر ».

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب المواقيت (٩٣ / ١).

(٣) سقط من (ب).

(٤٩)

مسألة

[في « حتى » العاطفة]

وأما « حتى » فموضوعة للدلالة على أن ما بعدها غاية لما قبلها، وغاية كل شيء حَدُّه، ولذلك كان لفظُها كلفظ الحدِّ: حاءٌ قبل تاءين، والحدِّ: حاء قبل دالين، والدال كالتاء [٨٠ب] في مخرجها وشدَّتْها، ولا تفارقها إلا في الجهر، فكانت لقوة الجهر أولى بالمعنى القوي، وهو ^(١) الاسم والفعل، و« حتى » حرف معناه في غيره لا في نفسه بخلاف الاسم؛ ومن حيث كانت « حتى » للغاية خَفَضُوا بها كما يخفضون بـ « إلى » التي لانتهااء الغاية.

والفرق بينهما: أن « حتى » غاية لما قبلها (وهو منه) ^(٢)، وما بعد « إلى » ليس مما قبلها، بل عنده انتهى ما قبل الحرف؛ ولذلك فارقتها في أكثر أحكامها. ولم تكن « إلى » عاطفة لانقطاع ما بعدها عما قبلها، بخلاف « حتى ».

ومن حيث دخلت « حَتَّى » في حروف العطف، لم يجوز دخولها على المضممر المخفوض إذا كانت خافضة ^(٣)، لا تقول: « قام القومُ حتَّاك »؛ كما لا تقول: « قام القوم وك » ^(٤). ومن حيث كان ما بعدها غاية لما قبلها لم يجوز في العطف: « قام زيد حتَّى عمرو »، ولا: « أكلتُ خبزًا حتَّى تمرًا »؛ لأن الثاني ليس بحدٍّ للأول ولا طَرَفٍ.

* * *
* *
*

(٣) سقط من (ب).

(١، ٢) عن (ب).

(٤) انظر: أمالي السهيلي (ص ٤٢).

(٥٠)

مسألة

[في دلالة « أو » العاطفة]

« أو » وُضِعَتْ للدلالة على أحد الشيئين المذكورين معها؛ ولذلك وَقَعَتْ في الخبر المشكوك فيه؛ من حيث كان الشكُّ ترددًا بين أمرين من غير ترجيح لأحدهما على الآخر، لا أنها وُضِعَتْ للشك؛ فقد تكون في الخبر^(١) ولا شكَّ فيه إذا أبهمت على المخاطب، ولم تقصد أن تُبَيِّنَ له، كقوله سبحانه: ﴿إِلَّا مِائَةَ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصفات: ١٤٧]؛ أي: أنهم من الكثرة بحيث يُقال فيهم: هم مائة ألف^(٢) أو يزيدون. فـ « أو » على بابها دالة على أحد^(٣) الشيئين؛ إما مائة ألف بمجردها، وإما مائة ألف مع زيادة، والمُخِير في كل هذا لا يشكُّ.

وقوله: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤]، ذهب الزَّجَّاج في هذه، والتي^(٤) في قوله: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٩]، إلى أنها « أو » التي للإباحة؛ أي: قد أُبِيحَ للمخاطبين أن يُشَبِّهُوا بهذا (أو هذا)^(٥). وعندي أن « أو » [١٥٦] لم تَوْضَعْ للإباحة في شيء من الكلام، ولكنها على بابها.

أما قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾ فإنه ذكر مثلين مضروبين للمنافقين في حالتين مختلفتين، فهم لا يخلون من إحدى^(٦) الحالتين، فـ « أو » على بابها من الدلالة على أحد المعنيين. وهذا كما تقول: « زيد لا يخلو أن يكون في الدار أو في المسجد »، ذكرت « أو »؛ لأنك أردت أحد الشيئين. وتأمل الآية مع ما قبلها في التفسير تجدها كما ذكرت لك.

وأما قوله: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾، فإنه ذكر قلوبًا، ولم يذكر قلبًا واحدًا، فهي على الجملة قاسية، وعلى التعيين: إما كالحجارة، ففيها ما هو كذلك، وإما أشدُّ قسوةً ففيها ما هو كذلك أيضًا. ومثل هذا قول ابن عُلْبَةَ^(٧):

(١) في (أ، ب): « للخبر ». والمثبت عن البدائع (١٩٨/١)، والبحر المحيط (٨٣/١).

(٢) (٣، ٢) عن (ب).

(٣) (٤) في (أ، ب): « وكالتي ».

(٤) (٦، ٥) عن (ب).

(٥) هو جعفر بن علبه بن ربيعة، من بني الحارث بن كعب، يكنى أبا عارم. وهو من مخضرمي الدولتين =

فَقَالُوا لَنَا: ثِنْتَانِ لَا بُدَّ مِنْهُمَا

أي: لا بُدَّ منهما على الجملة، ثم قال:

صُدُورُ رِمَاحٍ أَشْرَعَتْ أَوْ سَلَايِلُ

يريد في حق كل منهم على التعيين، لا بُدَّ له من هذا أو من هذا. وأما في الجملة فالأمران واقعان جميعاً.

وقد يجوز في قوله عَلَى: ﴿أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ أن يكون مثل قوله: ﴿مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾.

وأما «أو» ^(١) التي للتخيير فعلى أصلها؛ لأن المُخَيَّرَ إنما يريد أحد الشيئين.

وأما «أو» التي زَعَمُوا أنها للإباحة [نحو: «جالس الحسن أو ابن سيرين»، فلم تُوجَد الإباحة] ^(٢) من لفظ «أو» ولا من معناها؛ وإنما أُخِذَتْ من صيغة الأمر مع قرائن الأحوال. و«أو» غير مُعْتَمِدَةٍ في هذا الكلام، وإنما دخلت لَغَلَبِ العادة في أنَّ المُشْتَغِلَ بالفعل الواحد لا يشتغل بغيره، وأن المجالس للحسن أو ابن سيرين غير جامع بينهما معاً؛ ألا ترى أن المأمور بهذا لو جمع بين الشيئين المباحين لم يكن عاصياً؟! علماً بأن «أو» ليست ههنا معتمدة، واللّه أعلم.



= الأموية والعباسية. كان شاعراً مقلداً غزلاً، وكان من فرسان العرب. انظر: الأغاني (١١/١٤١). والبيت

في المغني (ص ٦٨).

(٢) عن البدائع (١/١٩٩).

(١) عن (ب).

(٥١)

مسألة

[في « لَكِنْ » العاطفة]

وأما « لَكِنْ » فأصحّ القولين فيها أنها مركبة [٨١ ب] من « لا » و « إِنَّ »، و « الكاف » التي هي للخطاب^(١) - في قول الكوفيين^(٢) - [و] ما^(٣) أراها إلا كاف التشبيه؛ لأن المعنى يَدُلُّ عليها إذا قلت: « ذهبَ زيدٌ لكنَّ عمراً مقيماً »، تريد: لا كفعل عمرو. ف « لا » لتوكيد النفي عن الأول، (وإنَّ)^(٤) لإيجاب الفعل الثاني، وهو المنفي^(٥) عن الأول؛ لأنك ذكرت الذهاب الذي هو ضده، فدَلَّ على انتفائه.

فلا تقع « لكنَّ » إلا بين كلامين متنافيين، فلذلك تركبت من « لا » و « الكاف » و « إِنَّ »، إلا أنهم لما حذفوا « الهمزة » المكسورة^(٦)، كسروا الكاف إشعاراً بها. ولا بدّ بعدها من جملة إذا كان الكلام قبلها موجباً، شَدَّدَتْ نونها أو خَفَّفَتْ، (فإذا كان ما قبلها منفياً اكتفيت بالاسم المفرد بعدها إذا خففت)^(٧) النون منها، لعلم المخاطب أنه لا يُضَادُّ النفي إلا الإيجاب^(٨)، فلما اكتفت باسم مفرد - وكانت إذا خففت نونها لا تعمل - صارت كحروف العطف، فألحقوها بها؛ لأنهم حين استغنوا عن خبرها بما تقدم من الدلالة، كان إجراء ما بعدها على ما قبلها أولى وأحرى؛ ليتفق اللفظ كما اتفق المعنى.

فإن قيل: أليس مضادة النفي للوجوب بمثابة مضادة الوجوب للنفي، وهي في كل حال لا تقع إلا بين كلامين متضادين، فَلِمَ قالوا: « ما قامَ زيدٌ، لكنَّ عمرو »، اكتفاءً بدلالة النفي على نقيضه، وهو الوجوب، ولم يقولوا: « قامَ زيدٌ، لكنَّ عمرو » اكتفاءً^(٩) بدلالة الوجوب على نقيضه، وهو النفي؟

(١) في (أ، ب): « والكاف هي التي للخطاب ».

(٢) انظر: الإنصاف (ص ٢٠٩)، ومغني اللبيب (ص ٣٢٣).

(٣) في (أ، ب): « ما » بلا واو قبلها، والتصويب عن بدائع الفوائد (ص ٣٤٥)، ط. عالم الفوائد [الناشر].

(٤) عن (ب). (٥) في (أ، ب)، والبدائع: « النفي ».

(٦) في (أ) والبدائع: « المذكورة ». (٧) عن (ب).

(٨) انظر: المقتضب (١٢/١). (٩) سقط من (ب).

فالجواب: أن الفعل الموجب قد يكون له^(١) معانٍ تُضاده وتناقض وجوده، كالعلم فإنه يُناقض وجوده الظن والشك والغفلة والموت، وأخصُّ أضداده به الجهل، فلو قلت: «قد علمتُ الخبر، لكن زيدٌ»، لم يُدَر ما تضيفُ إلى زيد، أظنُّ أم شكُّ أم غفلة أم جهل؟ فلم يكن بُدُّ من جملة قائمة بنفسها ليعلم ما تُريد؛ فإذا تقدَّم النفي نحو قولك: «ما علمتُ الخبر، لكن زيدٌ»، اكتفيَ باسم (واحد؛ ليعلم المخاطب أنه لا يُضاد نفي العلم إلا وجوده؛ لأن النفي)^(٢) يشتمل على جميع الأضداد المنافية للعلم.

فصل

[في إلغاء «لكن»]

فإن قيل: ولم إذا خففت «لكن» وجب إلغاؤها، بخلاف «إن» و «أن» و «كأن»؟ ف «إن» يجوز فيها الوجهان مع التخفيف كما قال^(٣):

كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

قلنا: زعم الفارسي: أن القياس فيهن كلهن الإلغاء إذا خُفِّفَ، ولذلك ألزموا «لكن» إذا خُفِّفَ الإلغاء، تنبيهاً على أن ذلك هو الأصل في جميع الباب. وهذا القول مع ما يلزم عليه من الضعف والوهن ينكسر عليه بأخواتها.

فيقال له: فلم خُصَّتْ «لكن» بذلك دون «إن» و «أن» و «كأن»؟ ولا جواب له على هذا.

وإنما الجواب في ذلك: أنها لما كانت مركبة من «لا» و «إن»، ثُمَّ حُذِفَت الهمزة اكتفاءً بكسر «الكاف»، بقي عمل «إن» لبقاء العلة الموجبة للعمل، وهي فتح آخرها، وبذلك ضارعت الفعل، فلما حُذِفَت النون المفتوحة، وقد ذهبت الهمزة للتركيب، ولم يبقَ إلا النون الساكنة - وجب إبطال حكم العمل بذهاب طرفيها وارتفاع علة المضارعة للفعل، بخلاف أخواتها إذا خُفِّفَ، فإن معظم لفظها باقٍ،

(٢،١) عن (ب).

(٣) هو ابن صريم البشكري، كما في الكتاب (٢٨١ / ١). وفي اللسان «قسم»: «وقال باعث بن صريم البشكري - ويقال: هو كعب بن أرقم البشكري - قاله في امرأته، وهو الصحيح»... وذكر أبياتاً، أولها هذا البيت، وصدرة:

وَيَوْمًا تَوَافَيْنَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ

فجاز أن يبقى حكمها؛ على أن الأستاذ أبا القاسم بن الرَّمَّاء^(١) - رحمه الله تعالى - قد أفادني رواية عن يونس أنه حكى الإعمال في « لكن » مع تخفيفها^(٢). وكان أبو القاسم رحمته الله يستغرب هذه الرواية، ورأيت^(٣) حين ذاك في بها متعجباً منها، وكان إماماً في هذه الصناعة - رحمه الله تعالى -.

فصل

[في دخول الواو على « لَكِنْ »]

واعلم أن « لكن » لا تكون حرف عطف مع دخول « الواو » عليها؛ لأنه لا يجتمع [٨٢ب] حرفان من حروف العطف؛ فمتى رأيت حرفاً من حروف العطف مع الواو، فالواو هي العاطفة دونه؛ فمن ذلك « إِمَّا »^(٤) إذا قلت: « إِمَّا زيد وإِمَّا عمرو ». وكذلك « لا » إذا قلت: « ما قام زيد ولا عمرو ». ودخلت « لا » لتوكيد النفي، ولئلا يتوهم أن « الواو » جامعة، وأنت نفيت [٥٧أ] قيامهما في وقت واحد.

فصل

[في « لا » العاطفة]

ولا تكون « لا » عاطفة إلا بعد إيجاب، وشرط آخر، وهو أن يكون الكلام قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفْيَ الفعل عما بعدها، كقولك: « جاءني رجل لا امرأة »، و: « رجل عالم لا جاهل ».

ولو قلت: « مررتُ برجل لا زيد »، لم يجوز، وكذلك: « مررتُ برجل لا عاقل »؛ لأنه ليس في مفهوم الكلام ما ينفي الفعل عن الثاني. وهي لا تدخل إلا لتوكيد نفي. فإن أردت ذلك المعنى جئتَ بلفظ « غير »، فتقول: « مررتُ برجل غير زيد »، و: « برجل غير عالم ». ولا تقول: « برجل غير امرأة »، ولا « بطويل غير قصير »؛ لأن

(١) هو عبد الرحمن بن محمد بن الرماك. كان أحد أعلام النحو والأدب في عصر المرابطين. التقى به السهيلي في إشبيلية. وتوفي رحمته الله سنة (٥٤١ هـ). انظر: بغية الملتبس (ص ٣٤٦).

(٢) نقل أبو حيان هذا عن السهيلي في البحر المحيط (١/٦٢). وانظر: المقتضب (١/٥١)، وشرح الفصل (٨٠/٨)، وشرح الكافية للرضي (٢/٣٣٥)، ومغني اللبيب (ص ٣٢٣).

(٣) ساقطة من (أ)، وفي (ب): « وروايته ». ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٤) انظر: مغني اللبيب في « إِمَّا »، و « لكن » المخففة.

في مفهوم الخطاب^(١) ما يغنيك عن معنى النفي الذي في « غير »، وذلك المعنى الذي دلَّ عليه المفهوم حين قلت: « بطويل لا قصير ».

وأما إذا كانا اسمين مُعَرَّفَيْن نحو: « مررتُ بزيد لا عمرو »، فجائز هنا دخول « غير » لجمود الاسم العلم، وأنه ليس له مفهوم خطاب عند الأصوليين إلا الصَّيرَفِي^(٢) من الشافعية، بخلاف الأسماء المشتقة وما جرى مجراها كـ « رجل »، فإنه بمنزلة قولك « ذَكَرَ »، ولذلك دلَّ بمفهومه على انتفاء^(٣) الخبر عن المرأة، ويجوز أيضًا: « مررتُ بزيد لا عمرو »؛ لأنه اسم مخصوص بشخص، فكأنك حين خصصته بالذكر، نفيتَ المرور عن « عمرو »، ثم أكّدت ذلك النفي بـ « لا ».

* وأما الكلام المنفي فلا يُعطف عليه بـ « لا »؛ لأنَّ نفيك الفعل عن « زيد » إذا قلت: « ما قام^(٤) زيد »، لا يُفهم منه^(٥) نفيه^(٦) عن « عمرو »، فيؤكد بـ « لا ».

فإن قلت: أؤكد بها النفي المتقدم.

قيل لك: وأي شيء يكون حينئذ إعراب « عمرو »، وهو اسم مفرد، ولم يدخل عليه عاطف يعطفه على ما قبله؟ فهذا لا يجوز إلا أن تجعله مبتدأ وتأتي له^(٧) بخبر، فتقول: « ما قام زيد لا عمرو هو القائم ». وأما إن أردتَ تشريكهما في النفي فلا بُدَّ من الواو؛ إما وحدها، وإما مع « لا »، ولا تكون « الواو » عاطفة ومعها « لا » (إلا بعد نفي)^(٨).

— وأما قوله سبحانه: ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ [الفاتحة: ٧]، فإن معنى النفي موجود في « غير ».

فإن قيل: فهلاً قال: « لا المغضوب عليهم ولا الضالين »؟

فالجواب: أن في ذكر « غير » بيان الفضيلة للذين أنعم الله عليهم، وتخصيصاً

(١) سقط من (ب).

(٢) هو أبو بكر محمد بن عبد الله الصيرفي الشافعي؛ له مصنفات في المذهب، يقول الذهبي: وهو صاحب وجه. توفي سنة (٣٣٠ هـ) بمصر.

(٣) في (أ، ب): « انتقال ».

(٤) « ما قام » عن (ب).

(٥) عن (ب).

(٦) في (أ، ب): « نفي عمرو ».

(٧) عن (ب).

(٨) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق، وليست في (أ)، ولا (ب)، ولا في البدائع.

لنفي صفة الغضب والضلال عنهم^(١)، وأنهم الذين أنعم الله عليهم بالنبوة والهدى دون غيرهم. ولو قال: « لا المغضوب عليهم » (لم يكن في ذلك إلا تأكيد نفي إضافة الصراط إلى المغضوب عليهم)^(٢)، كما تقول: « هذا غلام زيد لا عمرو »؛ أكدت نفي الإضافة عن « عمرو »، بخلاف قولك: « هذا غلامُ الفقيه غير الفاسق ولا الخبيث »، فإنك جمعت بين إضافة « الغلام » إلى « الفقيه » دون غيره، وبين نفي^(٣) الصفة المذمومة عن الفقيه، فافهمه.

فإن قيل: وأي شيء أكدت « لا » حين أدخلت عليها الواو، وقد قلت: إنها لا تؤكد النفي المتقدم، وإنما تؤكد نفيًا يدلُّ عليه اختصاص الفعل الواجب بوصف « ما »، كقولك: « جاءني عالم لا جاهل »؟

فالجواب: أنك حين قلت: « ما^(٤) جاءني زيد »، لم يدل الكلام على نفي المجيء عن « عمرو » (كما تقدم، فلما عطف بالواو دلَّ الكلام على انتفاء الفعل عن عمرو)^(٥)، كما انتفى عن الأول، لمقام الواو^(٦) مقام تكرار حرف النفي، فدخلت « لا » لتأكيد النفي عن الثاني.



(٢) سقط من (ب).

(١) عن (ب).

(٣-٥) عن (ب).

(٦) يقصد: لقيام الواو.

(٥٢)

مسألة

[في « أم » العاطفة]

قوله: « وأما (أم) فلا يُعْطَفُ بها إلا بعد [٨٣ب] استفهام ^(١) .

(هو كما قال، إذا أردتَ المعادلةَ بين أمرين متساويين، إما على جهة الاستفهام ^(٢)، وإما على جهة التقرير أو التوبيخ.

ثم قد تكون « أم » إضراباً، ولكن ^(٣) ليس بمنزلة « بل » كما زعم بعضهم ^(٤)، ولكن إذا مضى كلامك على اليقين ^(٥)، ثم أدركك الشك مثل قولهم: « إنها لإبلٌ. أم شاء؟ »، أضرب عن اليقين ^(٦)، ورجع إلى الاستفهام حين أدركه الشك. ونظيره قول الزبَّاء حين تكلمت بـ « عسى »، ثم أدركها اليقين، فقالت ^(٧): « عسى الغُوَيْرُ ». وهي متوقعة شرّاً، ثم غلب على ظنها الشر، فختمت الكلام بحكم ما غلب على ظنها لا بحكم « عسى »؛ لأنَّ « عسى » لا يكون خبرها اسماً غير حَدَثٍ، فكأنها قالت: « صار الغُوَيْرُ أبَوْسًا » ^(٨).

وهذه « أم » التي هي مَشُوبَةُ المعنى بالإضراب والاستفهام، ولا ينبغي أن تكون في القرآن، وإن كانت فعلى جهة التقدير، نحو قوله: ﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي ﴾ [الزخرف: ٥٢] ^(٩). وأحسبُ جميع ما وقع منها في القرآن إنما هو على أصلها

(١) نص الجمل (ص ٣٢): « وتقول: أقام زيد أم عمرو؟ معناه: أيها قام؟ فإن قلت: قام زيد أم أخوك، لم يجز؛ لأن (أم) لا يعطف بها إلا بعد الاستفهام ».

(٢، ٣) عن (ب). (٤) انظر: المقتضب (٢٨٩ / ٣).

(٥، ٦) في (أ، ب): « النفي ».

(٧) هذا مثل ذكره الميداني (١٧ / ٢). وانظر: الكتاب (١ / ٢٤، ٤٧٨).

(٨) قال ابن الطراوة في الإفصاح، ورقة (١٠): « قالت: عسى الغُوَيْرُ أبَوْسًا.. ثم ثبت عندها ذلك المتوقع فأعملت في بقية كلامها صار، فكأنها قالت: صار الغُوَيْرُ أبَوْسًا. وهذا التحول في المقام الواحد من حال إلى حال في كلام العرب واستعمال العامة أكثر من أن يحصى، وأعم وأشهر من أن يشهر أو ينمى ». وكلام سيبويه ليس فيه إشارة إلى هذا التحول الذي قال به ابن الطراوة، بل قال (١ / ٢٤): « جعلوا عسى بمنزلة كان ». ويقول المبرد في المقتضب (٣ / ٧٠): « التقدير: عسى الغُوَيْرُ أن يكون أبَوْسًا ».

(٩) انظر: الكشف (٤ / ٢٠٤).

الأول من المعادلة، وإن (لم يكن)^(١) قبلها « ألف » استفهام، نحو قوله: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ ﴾ [الطور: ٣٠] و ﴿ أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ ﴾ [الكهف: ٩]؛ لأن [٥٨] القرآن كله مبني على تقرير الجاحدين وتبكييت المعاندين، وهو كله كلام واحد، كأنه معطوفٌ بعضه على بعض؛ فإذا وجدت « أم »، وليس قبلها استفهام في اللفظ، فهو مُتَضَمِّنٌ في المعنى معلومٌ بقوة الكلام؛ كأنه يقول: أتقولون كذا (أم تقولون كذا)^(٢)؟ و: أبلغك^(٣) كذا أم حسبت أن الأمر كذا؟ ونظيره ما يتكرر في القرآن من قوله سبحانه: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا ﴾ [البقرة: ٥٨] و ﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا ﴾ [البقرة: ٥٠]^(٤)، بواو العطف من غير ذكر عامل يعمل في « إذ »؛ لأن الكلام في معرض تعداد النعم وتكرار الأفاضل، فيشير بالواو العاطفة إليها، كأنها مذكورة في اللفظ، ولعلم المخاطب بالمراد.

ومن هذا الباب: الواو المتضمنة لمعنى « رَبِّ »؛ فإنك تجدها في أول الكلام كثيراً إشارة منهم إلى تعداد المذكور قبلها^(٥)، من فخر أو مدح أو غير ذلك.

فهذه كلها معاني^(٦) مضمرة في النفس، وهذه الحروف عاطفة عليها، وربما صرّحت العرب بذلك المضمّر، كقول ابن مسعود رضي الله عنه: « دَعُ مَا حَاكَ فِي نَفْسِكَ، وَإِنْ أَفْتَوَكَ عَنْهُ وَأَفْتَوَكَ ... »^(٧). ولذلك حُذِفَ كثير من الجوابات في القرآن لدلالة « الواو » عليها، لعلم المخاطب أن « الواو » عاطفة. ولا يُعطف بها إلا على شيء، كقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ ﴾ [يوسف: ١٥]، وكقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهَا وَقَفَتْ حَتَّىٰ أَبَوَيْهَا ﴾ [الزمر: ٧٣]^(٨). وهو كثير مما يُحذف فيه الجواب، وعُطِفَ بالواو على المحذوف.

ومن المسألة الأولى قوله تعالى: ﴿ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهَدْهَدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ ﴾ [النمل: ٢٠]، ليس على معنى « بل »، ولكن عطفاً على الاستفهام المتضمن في الكلام، كأنه يقول: « أحضر أم كان من الغائبين؟ »؛ ألا تراه يقول: ما لي؟ كالمُستفهم عن

(١، ٢) عن (ب). (٣) في (أ، ب): « أو بلغك ».

(٤) ليست في (أ). وفي (ب): « وإذ فعلنا ». وليست آية.

(٥) في (أ، ب): « بعدها ». (٦) سقط من (ب).

(٧) بنحوه في مسند أحمد (٥٢٨/٢٩) برقم (١٨٠٠١)، ط. الرسالة.

(٨) انظر: مغني اللبيب، القسم الثامن من الواو (ص ٤٠٠).

نفسه، إن كان حاضراً فما لي لا أراه؟ ولولا هذا التقدير والإضمار لقال: ما للهدهد لا أراه؟ ولم يقل: « لا أرى الهدهد ».



(٥٣)

مسألة

[في حذف حروف العطف]

لا يجوز إضمار حروف العطف، خلافاً للفارسي ومن قال بقوله؛ لأن الحروف أدلة على معانٍ في نفس المتكلم، فلو أضمرت لاحتاج المخاطب إلى وحي يُسفر به (عما في نفس)^(١) مُكَلِّمَه ! وحكم حروف العطف في هذا حكم حروف النفي والتوكيد والتمني والترجي وغير ذلك؛ اللهم إلا^(٢) أن حروف^(٣) الاستفهام قد يسوغ إضمارها في بعض المواطن؛ لأن للمستفهم هيئة تخالف هيئة المخبر؛ إلا أنهم احتجوا المذهبهم بأي من كتاب الله، وأشياء من كلام العرب هي عند التأمل والتحصيل حجة عليهم. كقول الشاعر^(٤) [٨٤]:

كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ كَيْفَ أُمْسَيْتَ؟ مِمَّا يُثْبِتُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ

هو عندهم على إضمار حرف العطف، ولو كان كذلك لانهصر إثبات الود في هاتين الكلمتين من غير مواظبة ولا استمرار عليهما. ولم يرد الشاعر ذلك، وإنما أراد أن يجعل أول الكلام ترجمة على سائره، يريد الاستمرار على هذا الكلام والمواظبة عليه، كما تقول: قرأت « ألفاً باءً »، جعلت ذكر هذين الحرفين ترجمة لسائر الباب وعنواناً للغرض المقصود. ولو قلت: « قرأت ألفاً وباءً »، لأشعرت بانقضاء المقروء حيث عطف « الباء » على « الألف » دون ما بعدها، فكان مفهوم الخطاب أنك لم تقرأ غير هذين الحرفين؛ ألا ترى كيف أشعرت « الواو » العاطفة في قوله سبحانه: ﴿ وَكَأَمِنْهُمْ كَلِمَةٌ ﴾ [الكهف: ٢٢]، على انقضاء العدد المتنازع فيه؟!

وما مثلوا به في قولهم: « اضرب زيداً عمراً خالداً »، ليس كما ظنوه من إضمار « الواو »، ولو كان كذلك لاختص الأمر بالمذكورين، وإنما المراد الإشارة بهم إلى ما بعدهم. ومنه قولهم: « بَوَّبْتُ الكتابَ باباً باباً »، و « قَسَمْتُ المالَ درهماً درهماً »، ليس

(١) عن (ب).

(٢) سقط من (ب).

(٣) انظر: مغني اللبيب، همزة الاستفهام.

(٤) انظر: أمالي السهيلي (ص ١٠١، ١٠٢).

على إضمار حرف العطف، ولو كان كذلك لانهصر الأمر في « درهمين » و « بايين » .
وأما ما احتجوا به من قوله سبحانه: ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ ﴾ [التوبة: ٩٢]، فليس على معنى « الواو » كما توهموه^(١). ولكن جواب « إذا » في قوله: ﴿ قُلْتَ لَا أَجِدُ ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ ﴾ [التوبة: ٩٢] إخبار عنهم (وثناء عليهم؛ لأنها نزلت في قوم مخصوصين)^(٣)، وهم سبعة ذكرهم ابن إسحاق^(٤) وغيره، والكلام غير محتاج إلى العطف بالواو؛ لأنه مرتبط بما قبله كال تفسير له^(٥).

وبلغني عن بعض^(٦) أشياخنا الجلة أنه جعل من هذا الباب قول عُمَرُ بن الخطاب رضي الله عنه: « لَا يَغُرَّنْكَ هَذِهِ الَّتِي أُعْجِبَهَا حُسْنُهَا حُبُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَهَا »^(٧)، قال: « المعنى: حسنُها وحُبُّ رسول الله ﷺ لها ». وبلغ الاستحسانُ بالسامعين لهذا القول إلى أن علَّقوه في الحواشي من كتاب الصحيح للبخاري، رحمه الله تعالى! وليس الأمر كذلك، ولكن « الحبَّ » بدلٌ من قوله: « هذه »، بدلٌ اشتغال في موضع رفع.



(١) حكى السهيلي في كتابه الأمالي (ص ١٠٢) مقالته، فقال: « قالوا: المعنى: وقلت لا أجد؛ لأن جواب (إذا) في قوله: تولوا ».

(٢) انظر: المرجع السابق (ص ١٠٣). (٣) سقط من (ب).

(٤) انظر: سيرة ابن هشام (٥١٨/٢).

(٥) في مغني اللبيب (ص ٧٠٦): « وقيل: بل هو الجواب (يعني: قلت)، و ﴿ تَوَلَّوْا ﴾ [التوبة: ٩٢] جواب سؤال مقدر، كأنه قيل: فما حالهم إذ ذاك ».

(٦) هو أبو القاسم بن الأبرش. انظر: الأمالي (ص ١٠١).

(٧) أخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب حب الرجل بعض نساءه أفضل من بعض (٤٤/٧). وسيأتي ذكر لهذا الحديث في باب البدل، المسألة رقم (٦٢).

(٥٤)

مسألة

في أن « الواو » لا تدل على الترتيب ولا التعقيب
[وبيان منهج القرآن في العطف بها]

تقول: « صمْتُ رمضانَ وشعبانَ »، وإن شئت: « شعبانَ ورمضانَ ». بخلاف
« الفاء » و « ثم »^(١) إلا أنهم يُقدِّمون في كلامهم ما هم به أهم^(٢)، وهم بيانه أعنى،
وإن كانا جميعاً يهانهن ويغنيانهن. هذا لفظ سبويه، وهو كلام مجمل يحتاج إلى بسط
وتبيين.

فيقال: متى يكون أحد الشيئين أحقَّ بالتقديم ويكون المتكلمُ بيانه أعنى؟

والجواب: أن هذا أصلٌ يجب الاعتناء به، لعظم منفعته في كتاب الله تعالى،
وحديث رسوله ﷺ؛ إذ لا بد من الوقوف على الحكمة في تقديم ما قُدِّم وتأخير
ما أُخِّر، كنحو: ﴿ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ ﴾ [الإسراء: ٣٦]، و ﴿ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ [الأنعام: ١]
و ﴿ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ﴾ [البقرة: ١٦٤] و ﴿ الْحَيَّ وَالْإِنْسَ ﴾ [الأنعام: ١٣٠] في أكثر الآي،
وفي بعضها: ﴿ الْإِنْسَ وَالْحَيَّ ﴾ [الأنعام: ١١٢] وتقديم « السماء » على « الأرض » في
الذكر، وتقديم « الأرض » عليها في بعض الآي [٥٩ أ] ونحو قوله تعالى: ﴿ سَمِيعٌ
عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ١٨١]، ولم يجئ: « علیم سميع »، وكذلك: ﴿ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [البقرة:
٢٠٩] و ﴿ عَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [البقرة: ١٧٣]، وفي آية أخرى: « رحيم غفور »^(٣)، إلى غير
ذلك مما لا يكاد ينحصر.

وليس شيء من ذلك يخلو عن فائدة وحكمة؛ لأنه كلام الحكيم الخبير. وسنقدِّم
بين يدي الخوض في هذا الغرض أصلاً يَقِفُ بك على الأفصح، ويرشدك بعون
الله إلى الطريق الأوضح، فنقول:

(١) انظر: الكتاب (٢١٨/١)، (٣٠٤/٢).

(٢) نص الكتاب: « إنها يقدمون في كلامهم الذي بيانه أهم لهم ... ». وفي (ب): « ما هو به أهم ».
والنص غير واضح في (أ). وما أثبتته عن كتاب الفرائض، ورقة (٥).

(٣) الآية هي ﴿ وَهُوَ الرَّحِيمُ الْغَفُورُ ﴾ [سبا: ٢].

ما تقدّم من الكلام فتقديمه في اللسان على حسب تقدّم المعاني في الجنان، والمعاني تتقدّم بأحد خمسة أشياء^(١): إما بالزمان، وإما بالطبع، وإما بالرتبة، وإما بالسبب، وإما بالفضل والكمال. فإذا سبق معنى من المعاني إلى الخلد والفكر بأحد هذه الأسباب [٨٥ب] الخمسة، أو بأكثرها، سبق اللفظ الدال على ذلك المعنى السابق، وكان ترتّب الألفاظ بحسب ذلك.

نعم، وربما كان ترتّب الألفاظ بحسب الخفة والثقل لا بحسب المعنى، كقولهم: «ريبعة ومُضَر»، وكان تقديم «مُضَر» أولى من جهة الفضل، ولكنهم أثروا الخفة؛ لأنك لو قدّمت «مُضَر» في اللفظ كثرت الحركات وتوالت، فلما أخرت وُقف^(٢) عليها بالسكون.

قلت: ومن هذا النحو ﴿الْحَيِّ وَالْأَيُّسِ﴾، فإن «الإنس» أخفّ لفظاً لمكان «النون» الخفيفة و«السين» المهموسة، فكان تقديم^(٣) الأثقل أولى بأول الكلام من الأخف لنشاط المتكلم وجِمامه^(٤). وأما في القرآن فلحكمة أخرى سوى هذه قدّمت «الجن» على «الإنس» في الأكثر والأغلب. وسنشير إليها في آخر الفصل، إن شاء الله تعالى.

* أما ما تقدّم بتقدّم الزمان فك ﴿وَعَادٍ وَنَمُودَ﴾ [التوبة: ٧٠]، و ﴿الظُّلُمْتُ وَالنُّورَ﴾ [الرعد: ١٦]؛ فإن الظلمة سابقة للنور في المحسوس والمعقول، وتقدّمها في المحسوس معلوم بالخبر المنقول، وتقدّم الظلمة المعقولة معلوم بضرورة العقل؛ قال سبحانه: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ﴾ [النحل: ٧٨]. وانتفاء العلم ظلمة معقولة، وهي متقدمة بالزمان على نور الإدراك؛ ولذلك قال سبحانه: ﴿فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ﴾ [الزمر: ٦]، فهي ثلاث محسوسات: ظلمة الرحم، وظلمة البطن، وظلمة المشيمة^(٥)، وثلاث معقولات، وهي: عدم الإدراكات الثلاثة المذكورة في الآية المتقدمة؛ إذ لكل آية ظهر وبطن،

(١) تناول السهيلي مبحث التقديم هذا في كتابه الفرائض، ورقة (٥)، وانظر: الروض الأنف (٢/٤٩، ٥٠، ٣١٠).

(٢) في (أ، ب): «ووقف».

(٣) عن (ب).

(٤) الجِمام: الراحة.

(٥) المشيمة: غشاء ولد الإنسان، والجمع مشيم، ومشايم.

ولكل حرف حَدّ، ولكل حَدّ مَطْلَع^(١)؛ قال علي عليه السلام: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ عِبَادَهُ فِي ظِلْمَةٍ، ثُمَّ أَلْقَى عَلَيْهِمْ مِنْ نَوْرِهِ»^(٢).

* ومن المتقدم بالطبع نحو: ﴿مَتْنِي وَكُلْتُ وَرُبِعٌ﴾ [النساء: ٣]، ونحو: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَايَهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] الآية، وما يتقدم من الأعداد بعضها على بعض إنما يتقدم بالطبع كتقدم الحيوان على الإنسان، والجسم على الحيوان. ومن هذا الباب تقدم «العزیز» على «الحكيم»؛ لأنه عزّ فلما عزّ حكّم..
* (وربما كان هذا من تقدم السبب على المُسَبَّب)^(٣)، ومثله كثير في القرآن والكلام^(٤)، نحو قوله: ﴿يُحِبُّ التَّوْبِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]؛ لأن التوبة سبب الطهارة، وكذلك: ﴿كُلُّ أَفَّاكٍ أَثِيمٌ﴾ [الشعراء: ٢٢٢]؛ لأن الإفك سبب الإثم (وكذلك: ﴿كُلُّ مُعْتَدٍ أَثِيمٌ﴾ [المطففين: ١٢])^(٥).

* وأما تقدم ﴿هَمَازٍ﴾ على ﴿مَشَاءٍ بِنَمِيرٍ﴾ [القلم: ١١] فبالرتبة؛ لأن المشي مترتب على القعود في المكان، والهمّاز هو: العيّاب، وذلك لا يفتقر إلى حركة وانتقال من موضعه، بخلاف النميمة.

وأما تقدم ﴿مَنَاعٍ لِلْحَيْرِ﴾ على ﴿مُعْتَدٍ﴾ [القلم: ١٢] فبالرتبة أيضًا؛ لأن المناع يمنع خير نفسه، والمعتدي يعتدي على غيره، ونفسه في الرتبة قبل غيره.

ومن المقدم بالرتبة قوله تعالى: ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ﴾ [الحج: ٢٧]؛ لأن الذي يأتي راجلاً يأتي من المكان القريب، والذي يأتي على الضامر يأتي من المكان البعيد، على أنه قد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «وددتُ أنني حججتُ راجلاً؛ لأن الله ^(٦) قَدَّمَ الرَّجَالَ عَلَى الرُّكْبَانِ فِي الْقُرْآنِ»^(٧)، فجعله ابن عباس من تقديم الفاضل على المفضول، والمعنيان موجودان. وربما قُدِّم الشيء لثلاثة معانٍ وأربعة وخمسة، وربما قُدِّم لمعنى واحد من الخمسة.

(١) انظر: الإتيان للسيوطي (١٨٤/٢).

(٢) أخرجه أحمد والترمذي والحاكم عن ابن عمرو. انظر: الفتح الكبير (١/٣٣٤).

(٣، ٤) سقط من (ب). (٥، ٦) عن (ب).

(٧) روى الطبري في تفسيره (١٧/١٤٥): «قال ابن عباس: ما آسى على شيء فاتني، إلا أن أكون حججتُ ماشياً، سمعت الله يقول: ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا﴾».

* ومما قُدِّمَ للفضل والشرف قوله تعالى: ﴿ فَاعْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ [المائدة: ٦] وقوله: ﴿ مِنْ النَّيِّتِ وَالصَّادِقِينَ ﴾ [النساء: ٦٩]. ومنه تقديم «السمع» على «البصر»، (وتقديم «سميع» على «بصير»)^(١). ومنه تقديم «الجن» على «الإنس» في أكثر المواضع؛ لأن الجنَّ يشتمل على الملائكة وغيرهم^(٢) مما اجتنَّ على الأبصار؛ قال الله سبحانه: ﴿ وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ نَسَبًا ﴾ [الصافات: ١٥٨]. وقال الأعشى^(٣):

وَسَحَّرَ مِنْ جَنَّ الْمَلَائِكِ سَبْعَةً
قِيَامًا لَدَيْهِ يَعْمَلُونَ بِلاَ أَجْرِ

[٨٦ب] فأما قوله تعالى: ﴿ لَمْ يَطْمِئِنُّنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ ﴾ [الرحمن: ٧٤]. وقوله تعالى [١٦٠أ]: ﴿ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ ﴾ [الرحمن: ٣٩]، وقوله: ﴿ وَأَنَا ظَنَنَّا أَنَّ لَنَا فنَوَلَّ الْأَنْسَ وَالْجِنُّ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ﴾ [الجن: ٥] - فإن لفظ «الجن» ههنا لا يتناول الملائكة بحال؛ لنزاهتهم عن العيوب، وأنهم لا يُتَوَهَّم عليهم الكذب ولا سائر الذنوب؛ فلما لم يتناولهم عموم لفظ «الجن»، لهذه القرينة، بدأ بلفظ «الإنس» لفضلهم وكمالهم.

* * *

* وأما تقديم «السماء» على «الأرض» فبالرتبة أيضًا وبالفضل والشرف.

* وأما تقديم «الأرض» من قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَعْرُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ﴾ [يونس: ٦١] فبالرتبة؛ لأنها منتظمة بذكر ما هي أقرب إليه، وهم المخاطبون بقوله: ﴿ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ ﴾ [يونس: ٦١]، فافتضى حسن النظم تقديمها مترتبة^(٤) في الذكر مع المخاطبين الذين هم أهلها، بخلاف الآية التي في «سبأ»^(٥)، فإنها منتظمة بقوله: ﴿ عَلِمَ الْغَيْبُ ﴾ [سبأ: ٣].

* وأما تقديم «المال» على «الولد» في كثير من الآي، فلأن «الولد» بعد وجود المال نعمة ومسرَّة، وعند الفقر وسوء الحال همُّ ومَصْرَةٌ؛ فهذا من تقديم السبب على المسبَّب؛ لأن «المال» سبب تمام النعمة بالولد.

(١) سقط من (ب).

(٢) عن (ب).

(٣) البيت في اللسان، مادة: جنن. وفيه «تسعة» بدل «سبعة».

(٤) عن (ب).

(٥) هي قوله تعالى: ﴿ لَا يَعْرُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ ﴾ [سبأ: ٣].

* وأما قوله: ﴿ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ ﴾ [آل عمران: ١٤] ^(١)، فتقديم « النساء » على « البنين » بالسبب، وتقديم « البنين » على « الأموال » بالرتبة.

* ومما تقدّم بالرتبة ذكر « السميع العليم » من قوله تعالى: ﴿ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ١٨١]، حيث وقع، فإنه خبر يتضمن التخويف والتهديد؛ فبدأ « السمع » لتعلقه (بما قرب) ^(٢) كالأصوات وهمس الحركات؛ فإن مَنْ يسمع حَسَّكَ وَخَفِيَّ صوتك أقرب إليك - في العادة - ممن يقال لك: إنه يعلم، وإن كان علم الباري - سبحانه - متعلقًا بما ظهر وبطن، وواقعًا على ما قرب وشطن ^(٣)؟! ولكن ذكر « السميع » أوقع في باب التخويف من ذكر « العليم »، فهو أولى بالتقديم.

* وأما تقديم « الغفور » على « الرحيم » فهو أولى بالطبع؛ لأن المغفرة سلامة، والرحمة غنيمة، والسلامة مطلوبة قبل الغنيمة؛ ألا ترى لقوله ﷺ لعمر بن العاص: « أَبْعَثْكَ وَجْهًا يُسَلِّمَكَ اللَّهُ وَيُغْنِمَكَ، وَأَزْعِبْ لَكَ زَعْبَةً مِنَ الْمَالِ » ^(٤)؟! فهذا من الترتيب البديع، بدأ بالسلامة قبل الغنيمة، وبالغنيمة قبل الكسب، والعطية الأولى من التقدم بالطبع، والثانية ^(٥) من التقدم بالسبب.

* وأما قوله: ﴿ وَهُوَ الرَّحِيمُ الْغَفُورُ ﴾ [سبأ: ٢] في « سبأ »، فالرحمة هناك متقدمة على المغفرة، إما بالفضل والكمال، وإما بالطبع؛ لأنها منتظمة بذكر أوصاف الخلق من المُكَلِّفِينَ وغيرهم من الحيوان، فالرحمة تشملهم، والمغفرة تخصهم، والعموم بالطبع قبل الخصوص، كقوله تعالى: ﴿ فَكَيْفَهُ وَنَحْلُورُمَانٌ ﴾ [الرحمن: ٦٨]، وكقوله تعالى: ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ ﴾ [البقرة: ٩٨] [بدأ] ^(٦) بالعموم، الذي هو متقدم بالطبع على الخصوص.

* ومما قُدِّم للفضل قوله: ﴿ وَأَسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ [آل عمران: ٤٣]؛ لأن السجود أفضل؛ قال ﷺ: « أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ إِلَى اللَّهِ إِذَا كَانَ سَاجِدًا » ^(٧).

(١) وبعدها ﴿ وَالْقَنَاطِيرُ الْمُقَنْطَرَةُ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِصَّةُ وَالْخَيْلُ الْمُسَوَّمَةُ وَالْأَنْفَرُ وَالْحَرَبُ ﴾ [آل عمران: ١٤].
(٢) عن (ب).

(٣) في (ب): « وبعد ». وفي تاج العروس « شطن »: « وشطنت الدار شطونًا »: بعدت. والشطين: البعيد.

(٤) أخرجه أحد في مسنده (٢٩٨/٢٩)، ط. الرسالة، ونصه: « إني أريد أن أبعثك على جيش فيسلمك الله ويغنمك، وأزعب لك من المال زعبةً صالحةً » [الناشر].

(٥) في (أ، ب): « والثاني ».

(٦) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق.

(٧) أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي عن أبي هريرة. انظر: الفتح الكبير (٢١٩/١).

فإن قيل: فالركوع قبل السجود بالزمان وبالطبع والعادة؛ لأنه انتقال من علو إلى انخفاض، والعلو بالطبع قبل الانخفاض؛ فهلاً قُدِّم في الذكر على السجود لهاتين العلتين؟

فالجواب أن يُقال لهذا السائل: انتبه لمعنى هذه^(١) الآية من قوله: ﴿وَأَرْكَعْ مَعَ الرُّكْعَيْنِ﴾، ولم يقل: « اسجدي مع الساجدين »؛ وإنما عبّر بالسجود عن الصلاة كلها، وأراد صلاتها في بيتها؛ لأن صلاة المرأة في بيتها أفضل لها من صلاتها مع قومها. ثم قال لها: ﴿وَأَرْكَعْ مَعَ الرُّكْعَيْنِ﴾؛ أي: صلي مع المصلين في « بيت المقدس »، ولم يُرد أيضاً الركوع وحده دون سائر أجزاء الصلاة، ولكنه عبّر [٨٧ب] بالركوع عن الصلاة كلها، كما تقول: « ركعت ركعتين »، و « ركعت أربع ركعات »؛ إنما تريد الصلاة لا الركوع بمجرده، فصارت الآية متضمنة لصلاتين: صلاتها وحدها، عبّر عنها بالسجود؛ لأن السجود أفضل حالات العبد، وكذلك صلاة المرأة في بيتها أفضل لها، ثم صلاتها في المسجد عبّر عنها بالركوع^(٢)؛ لأنه في الفضل دون السجود، وكذلك صلاتها مع المصلين دون صلاتها وحدها في بيتها ومحرابها؛ وهذا نظمٌ بديعٌ، وفقهٌ دقيقٌ، وبالله التوفيق. وهذه نبذة تشير لك إلى ما (ورا، أو سدد وأنت صحيح بالعرأ)^(٣) إن شاء الله تعالى.

*ومما يليق ذكره بهذا الباب: ما تضمنته قوله تعالى: ﴿وَطَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ [الحج: ٢٦] من الحكَم الباهرة، والفوائد الباطنة والظاهرة.

فإنه تعالى بدأ بالطائفين للرتبة والقرب من البيت المأمور بتطهيره من أجل الطوافين، وجمعهم جمع السلامة؛ لأن جمع السلامة [١٦١أ] أدل على لفظ الفعل الذي هو علة يتعلّق بها حكم التطهير؛ ولو قال مكان « الطائفين »: « الطواف »، لم يكن في هذا اللفظ من بيان قصد^(٤) الفعل ما في قوله: « الطائفين »؛ ألا ترى أنك تقول:

(٢، ١) عن (ب).

(٣) ما بين القوسين غير واضح في المخطوطتين. وفي بدائع الفوائد (١/ ١١٣)، ط. عالم الفوائد: « ورا، أو تنبذك وأنت صحيح بالعرأ ». وفي هذا إشارة إلى قصة يونس عليه السلام: ﴿فَبَدَّلْنَاهُ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ سَقِيمٌ﴾ [الصافات: ١٤٥]. وورا: ورا، أراد ما ووري وخفي [بتصرف الناشر].

(٤) في (أ، ب): « قول ». انظر: البدائع (١/ ٦٥).

« يطوفون »، كما تقول: « طائفون »، فاللفظ مضارع للفظ؟!

فإن قيل: فهَلَّا أُتِيَ بلفظ الفعل بعينه، فيكون أبين، فيقول: طَهَّرَ بيتي للذين يطوفون؟

فالجواب: أن الحكم مُعَلَّلٌ بالفعل لا بذوات الأشخاص، ولفظ « الذين » يُنبئ عن الشخص والدوات، ولفظ « الطُّوَّاف » يُخفي معنى الفعل، ولا يُبينه، فكان لفظ « الطائفين » أولى بهذا الموطن.

ثم يليه في الترتيب^(١) « القائمين »؛ لأنه في معنى « العاكفين »^(٢)، وهو في معنى قوله تعالى: ﴿لَا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾ [آل عمران: ٧٥]^(٣)؛ أي: مثابراً ملازماً، وهو كـ « الطائفين » في تَعَلُّقِ حكم التطهير به، ثم يليه بالرتبة لفظ « الرُّكَّع »؛ لأن المستقبلين البيت بالركوع لا يختصون بما قَرُبَ منه كالطائفين والعاكفين، ولذلك لم يَتَعَلَّقْ حكم التطهير بهذا الفعل الذي هو الركوع، وأنه لا يلزم أن يكون في البيت ولا عنده، فلذلك لم يَجِئْ بلفظ الجمع المُسَلَّم؛ إذ لا يحتاج فيه إلى بيان لفظ الفعل كما احتيج فيما قبله.

ثم وصف « الرُّكَّع » بـ « السُّجُود »، ولم يُعْطَفْ بالواو كما عطف ما قبله؛ لأن « الركع » هم « السجود »، والشيء لا يُعْطَفُ على نفسه. وفائدة أخرى، وهو أن « السجود » في الأغلب عبارة عن المصدر، والمراد به^(٤) ههنا (الجمع، فلو عطف بالواو لَتَوَهَّمُ أنه يريد السجود الذي هو المصدر دون الاسم الذي هو النعت)^(٥). وفائدة ثالثة، وهو أن الركاع إن لم يسجد فليس براكع في حكم الشريعة؛ فلو عُطِفَ بالواو لَتَوَهَّمُ أَنَّ الرُّكُوعَ حُكْمٌ يَجْرِي على حياله^(٦).

فإن قيل: فلم قال: « السُّجُود » على وزن « فُعُول »، ولم يقل « السُّجْد » كما قال « الركع »؛ وكما قال في آية أخرى: ﴿رُكْعًا سُجَّدًا﴾ [الفتح: ٢٩]؟ وما الحكمة في

(١) في (ب): « المرتبة ».

(٢) يعني قوله تعالى: ﴿أَن طَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ [البقرة: ١٢٥].

(٣) وفي الطبري عن مجاهد (٣/٣١٧): « قائماً: مواظباً ».

(٤) (٥، ٤) عن (ب).

(٦) الخيال: قبالة الشيء؛ يقال: قعد حياله؛ وبحياله، أي: بإزائه. يريد أن العطف بالواو يُشعر بتميز الركوع، كما يتميز من يقعد قبالتك بموقعه.

جمع « ساجد » على « سُجُود »، ولم يُجمع ^(١) « راکع » ^(٢) على « ركوع »؟

فالجواب: أن السجود ^(٣) - في أصل موضوعه - عبارة عن الفعل، وهو في معنى الخُشوع والخضوع، وهو يتناول السجود الظاهر والباطن؛ ولو قال: « السُّجْد » جمع « ساجد » لم يتناول إلا المعنى الظاهر. وكذلك « الرُّكْع »؛ ألا تراه يقول: ﴿ تَرْتَهُمْ رُكْعًا سُجَّدًا ﴾ [الفتح: ٢٩] يعني: رؤية العين، وهي ^(٤) لا تتعلق إلا بالظاهر، والمقصودُ ههنا الركوع الظاهر لعطفه على ما قبله مما يُراد به [٨٨ب] قصدُ البيت، والبيت لا يُتَوَجَّه إليه إلا بالعمل الظاهر، وأما الخشوع والخضوع الذي يتناوله لفظ « الرُّكُوع » دون لفظ « الرُّكْع » فليس مشروطًا بالتوجه إلى البيت.

وأما السُّجُود فمن حيث أنبأ عن المعنى الباطن، جُعِلَ وصفًا للركع وامتدًا لمعناه؛ إذ لا يصح الركوعُ الظاهر إلا بالسجود الباطن، ومن حيث تناول لفظه أيضًا السجودُ الظاهر الذي يُشْتَرَط فيه التوجهُ إلى البيت، حَسُنَ انتظامُه أيضًا بما قبله، مما هو معطوف على الطائفين الذين ^(٥) ذكرهم بذكر البيت؛ فمن لَحَظ هذه المعاني بقلبه، وتدبر هذا النظم البديع بلبه، ترفع في معرفة الإعجاز عن التقليد، وأبصر بعين اليقين أنه تنزيل من حكيم حميد.



(١) في (أ، ب): « راکعًا ».

(٢) في (أ، ب): « وهو ».

(٣) عن (ب).

(٤) في (أ، ب): « السؤال ».

(٥) سقط من (ب).

[باب التوكيد]

(٥٥)

مسألة

من باب التوكيد

[في مواقع « كل » في الكلام، وأصل « كلا »]

قوله^(١): « الأسماء التي يُؤكَّد بها المذكر: كلُّه، ونفسُه، وعَيْنُه »^(٢)، إلى آخر الفصل.

الكلام في « كل »^(٣) في ثلاثة فصول:

- في كونه توكيداً.
- وفي كونه مبتدأً مضافاً.
- وفي كونه (مفرداً عن الإضافة مخبراً عنه.

* والأصل من هذه الثلاثة: أن يكون^(٤) توكيداً للجملة أو ما هو في حكم الجملة مما يتبعُض؛ لأن موضوعه الإحاطة من حيث كان لفظه مأخوذاً من لفظ الإكليل^(٥) والكلَّة^(٦)، والكلالة^(٧)، مما^(٨) هو في معنى الإحاطة، وهو اسمٌ واحدٌ في لفظه، جمعٌ في معناه؛ ولو لم يكن معناه معنى الجمع لما جاز أن يؤكَّد به الجمع؛ لأن التوكيد تكرارٌ للمؤكَّد فلا يكون إلا مثله، إن كان جمعاً فجمع، وإن كان واحداً فواحد.

* وأما كونه مضافاً غير توكيد^(٩) فحقه أن يكون مضافاً إلى اسم منكور شائع في الجنس من حيث اقتضى الإحاطة؛ فإن أضفته إلى جملة معرفة كقولك: « كلُّ إخوتك ذاهبٌ »، قُبِحَ إلا في الابتداء؛ لأنه إذا كان مبتدأً في هذا الموطن كان خبره بلفظ

(١) الجمل (ص ٣٣).

(٥) الإكليل: التاج.

(١) سقط من (ب).

(٤،٣) عن (ب).

(٦) الكلَّة: سترقيق يخاط كالبيت.

(٧) قال السهيلي في كتابه الفرائض، ورقة (٩): « لفظ الكلالة من الإكليل المحيط بالرأس؛ لأن الكلالة وراثية من لا أب له ولا ولد، فتكللت العصبه؛ أي: أحاطت بالميت من كلا الطرفين. وأصل هذه الكلمة مصدر مثل القرابة والصحابة... ثم سمي الورثة الذين هم أقرباء الميت دون الولد والأب كلالة بالمصدر ».

(٩) سقط من (ب).

(٨) في (أ، ب): « وما ».

الإفراد تنبيهًا على أن أصله أن يُضَافَ إلى نكرة؛ لأن النكرة شائعة في الجنس، وهو إنما يطلب جنسًا محيط به، (فكأننا تقول) ^(١): «كُلُّ واحدٍ من إخوتك ذاهبٌ»، فيدل إفراد الخبر على المعنى الذي هو الأصل، وهو إضافة إلى اسم ^(٢) مفرد نكرة.

فإن لم تجعله مبتدأ، وأضفته إلى جملةٍ مُعرَّفةٍ، كقولك: «رَأَيْتُ كُلَّ إخوتك»، و: «ضربتُ كُلَّ القوم» - لم يكن في الحُسْن بمنزلة ما قبله [١٦٢]؛ لأنك لم تُضِفْهُ إلى جنس، ولا معك في الكلام خبرٌ مفردٌ يدل على معنى إضافته إلى جنس (كما كان في قولهم: «كلهم ذاهبٌ»، و: «كل القوم عاقلٌ»، فإن أضفته إلى جنس) ^(٣) مُعرَّفٍ بالألف واللام كقوله ﷺ: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [الأعراف: ٥٧] حُسْنٌ ذلك؛ لأن الألف واللام للجنس لا للعهد.

ولو كانت للعهد لقبح، كقولك: «خذ من كل الثمرات التي عندك والتي من شأنها كذا»؛ لأنها إذا كانت جملة معرفة معهودة، وأردت معنى الإحاطة فيها، فالأحسن أن تأتي بالكلام على أصله، فتؤكد المعرفة بـ «كل»، فتقول: «خذ من الثمرات كلها»؛ لأنك لم تضطر إلى ^(٤) إخراجها عن التوكيد، كما اضطُررت في النكرة حين قلت: «لقيتُ كُلَّ رجلٍ»؛ لأن النكرة لا تُؤكَّد، وهي أيضًا شائعة في الجنس كما تقدم.

فإن قيل: فإذا استوى الأمران في قوله: «كُلُّ من كُلِّ الثمرات»، و «كُلُّ من الثمرات كلها»، فما الحكمة في اختصاص أحد الجائزين بأن ^(٥) يكون من نظم القرآن دون الآخر ^(٦)؟

قلنا: لو كان هذا السؤال عن ^(٧) كلام غير هذا الكلام العزيز لم يُحْفَلْ به؛ لأن الفصيح يَتَكَلَّمُ بما شاء من الوجوه الجائزات ولا اعتراض عليه؛ ولكنَّ الكلامَ الإلهيَّ والنظمَ [٨٩ب] المعجزَ الخارقَ للعاداتِ يقتضي حكمةً ومزيدَ فائدةٍ في اختصاص أحد الوجهين دون الآخر.

(١) في (أ، ب): «فإنما أن تقول»، ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٢) سقط من (ب).

(٣) عن (ب).

(٤) في (أ، ب): «عن».

(٥) في (أ، ب): «من أن».

(٦) انظر الآيات الآتية، آية البقرة (٢٦٦)، والأعراف (٥٧)، والرعد (٣)، والنحل (١١، ٦٩)، ومحمد (١٥).

(٧) في (أ، ب): «من».

أما قوله تعالى: ﴿ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴾، فـ « مِنْ » ههنا لبيان الجنس لا للتبويض، والمجورور في موضع المفعول لا في موضع الظرف، إنما يريد « الثمرات » بأنفسها، لا أنه أخرج منها شيئاً، وأدخل « مِنْ » لبيان الجنس كله.

ولو قال: « أخرجنا به من^(١) الثمرات كلها »، ل قيل: أي شيء أخرج منها؟ وذهب الوهم إلى أن المجورور في موضع ظرف، وأن مفعول « أخرجنا » فيما بعد، ولم يُتَوَهَّم ذلك مع تقديم « كل »، لعلم المخاطبين أن « كُلاً » إذا تقدمت تقتضي الإحاطة بالجنس، وإذا تأخرت - وكانت توكيداً - اقتضت الإحاطة بالمؤكد خاصة، جنساً شائعاً كان أو معهوداً معروفاً.

وأما قوله ﷻ: ﴿ كُلِّ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴾ [النحل: ٦٩]، ولم يقل: من الثمرات كلها، ففيها الحكمة التي في الآية قبلها، ومزيد فائدة، وهو أنه قد تقدمها في النظم قوله: ﴿ وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ ﴾ [النحل: ٦٧] الآية، فلو قال بعدها: « ثم كُلِّي من الثمرات كلها » - لذهبت أوهام السامعين إلى أنه يريد الثمرات المذكورة قبل هذا، أعني: « ثمرات النخيل والأعناب »؛ لأن الألف واللام إنما تُرَدُّك إلى المعهود عندك، أو المتقدم في الخطاب؛ فكان الابتداء بـ « كل » أحسن للمعنى، وأجمع للجنس، وأرفع للبس، وأبدع في النظم المعجز لذوي الألباب، والله الموفق للصواب.

* وأما الفصل الثالث، وهو أن تكون مقطوعة عن الإضافة مفردة مخبراً عنها، فحقها أن تكون ابتداءً، ويكون خبرها جمعاً، ولا بُدَّ من مذكورين قبلها؛ لأنها إن لم يُذكر قبلها جملةً، ولا أُضيفت إلى جملة، بطل معنى الإحاطة فيها، ولم يُعقل لها معنى.

وإنما وجب أن يكون خبرها جمعاً؛ لأنها اسم في معنى الجمع، فتقول: « كُلُّ ذاهبون » إذا تقدم ذكر قوم؛ لأنك معتمد في المعنى عليهم، وإن كنت مخبراً عن « كل »، فصارت بمنزلة قولك: « الرهط ذاهبون »، و « النفر منطلقون »؛ لأن « الرهط » و « النفر » اسمان مفردان، ولكنهما في معنى الجمع؛ والشاهد لما قلناه قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ [يس: ٤٠]، و ﴿ كُلُّ إِلَهِنَا رَجِجُوتٌ ﴾ [الأنبياء: ٩٣]، ﴿ وَكُلُّ كَانُوا ظَالِمِينَ ﴾ [الأنفال: ٥٤].

فإن كانت مضافةً إلى ما بعدها في اللفظ، لم تجد خبرها إلا مفردًا، للحكمة التي قدمناها قبل، وهي أن الأصل إضافتها إلى النكرة المفردة، فنقول: «كُلُّ إخوانك ذاهبٌ»؛ أي: كُلُّ واحدٍ منهم ذاهبٌ، ولم يلزم ذلك حين قطعها عن الإضافة، فقلت: «كُلُّ ذاهبون»؛ لأن اعتمادها إذا أفردت على المذكورين قبلها، وعلى ما في معناها من معنى الجمع، واعتمادها إذا أضفتها على الاسم المفرد، إما لفظًا وإما تقديرًا؛ كقوله عليه الصلاة والسلام: «كُلُّكم راعٍ، وكُلُّكم مسئولٌ عن رعيتِهِ»^(١)، ولم يقل: «راعون» ولا «مسئولون»، وكقوله: «أحسنوا المَلَأَ، كلُّكم سَيَرَوِي»^(٢)؛ وكقول عمر رضي الله عنه: «أَوْ كُلُّ النَّاسِ يَجِدُ ثِيَابًا»^(٣)، ولم يقل: «يَجِدُونَ» ومثله قوله سبحانه وتعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦] ولم يقل: «فانون»، كما قال عليه السلام: ﴿كُلُّ لَهْ قَتِينُونَ﴾ [البقرة: ١١٦]، وقوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣]، إلى غير ذلك من الشواهد، التي يُغْنِي عن غايتها [٦٣] الشاهد.

فإن قيل: فقد ورد في القرآن موضعان^(٤) أُفردَ فيهما الخبر عن «كل»، وهي غير مضافة إلى شيء بعدها، وهما قوله تعالى: ﴿قُلْ كُلُّ يَعْمَلْ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾ [الإسراء: ٨٤] و﴿كُلُّ كَذَّبَ الرُّسُلَ﴾ [ق: ١٤]، ولم يقل: كذبوا؟

فالجواب: أن في هاتين الآيتين قرينة تقتضي تخصيص المعنى بهذا اللفظ دون غيره؛ أما قوله تعالى: ﴿قُلْ كُلُّ يَعْمَلْ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾ فلا أن قبلها ذكر فريقين مختلفين، وذكر مؤمنين وظالمين؛ فلو قال: «كل يعملون»، وجمعهم في الإخبار عنهم لبطل معنى الاختلاف، فكان لفظ الأفراد^(٥) أدل على المراد، كأنه يقول: كل فريق يعمل على شاكلته.

(١) أخرجه البخاري في كتاب الجمعة (٦/٢).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب قضاء الصلاة الفائتة (٢/١٤٠). والمَلَأَ: الخُلِقَ.

(٣) أخرجه مالك في الموطأ، باب إعادة الجنب الصلاة (٥٦)، نصه: «أفكل».

(٤) كذا حدد السهيلي، وفي القرآن الكريم أكثر من ذلك، ففي [البقرة: ٢٨٥]: ﴿كُلُّ آمَنَ بِاللَّهِ﴾، وسيدكرها بعد، وفي [طه: ١٣٥]: ﴿قُلْ كُلُّ مَتَرَقِبٌ﴾. وهناك آيات ترجع «كل» فيها إلى غير العاقل، مثل قوله تعالى في [النور: ٤١]: ﴿كُلُّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ﴾، وفي [ص: ١٩]: ﴿وَالظَّيْرِ تَحْشُرُهُ كُلُّ لَهْ وَأَوَّابٌ﴾، وفي [الزمر: ٥]: ﴿وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾.

(٥) عن (ب).

وأما قوله تعالى: ﴿كُلُّ كَذَّبَ الرُّسُلِ﴾؛ [٩٠ب] فلائنه ذكر قُرُونًا وَأُمَمًا، وَخَتَمَ ذكرهم بذكر قوم تُبَعِّع، فلو قال: «كُلُّ كَذَّبُوا»، و «كل» إذا أُفردت إنما تعتمد على أقرب المذكورين إليها، فكان يذهب الوهم إلى أن الإخبار عن قوم تُبَعِّع خاصة، أنهم كذبوا الرسل، فلما قال: ﴿كُلُّ كَذَّبَ﴾ علم أنه يريد كل قرن منهم كَذَّب^(١)؛ لأن إفراد الخبر عن «كل» حيث وقع إنما يدل على هذا المعنى كما تقدم، ومثله قوله تعالى: ﴿كُلُّ ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

وأما قولنا في «كل» إذا كانت مقطوعةً عن الإضافة فتحقق أن تكون مبتدأةً، فإنما نريد أنها مبتدأة مخبر عنها، أو مبتدأة منصوبة بفعل بعدها لا قبلها، أو مجرورة يتعلق خافضها بها بعدها، كقولك: «كلًا ضربتُ»، و «بكلٍ مررتُ»؛ قال الشاعر^(٢):

كُلًّا بَلَوْتُ فَلَا النِّعْمَاءُ تُبْطِرُنِي

وقال الخثعمي^(٣):

بِكُلِّ تَدَاوَيْنَا فَلَمْ يَشْفِ مَا بَنَا عَلَى أَنْ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْبُعْدِ

ويقبح تقديم الفعل العامل فيها إذا كانت مفردة، كقولك: «ضربتُ كلًا»، و: «مررتُ بكلٍ»؛ من أجل أنه يقطعها عن المذكورين قبلها في اللفظ؛ لأن العامل اللفظي له صدر الكلام؛ وإذا قطعها عما قبلها في اللفظ لم يكن لها شيءٌ تعتمدُ عليه قبلها ولا بعدها، فقبح ذلك.

وأما إذا كان العاملُ معنويًا نحو: «كُلُّ ذَاهِبُونَ»، فليس بقاطع لها عما قبلها من المذكورين؛ لأنه لا وجود له في اللفظ؛ (فإذا قلت^(٤)): «ضربتُ زيدًا»^(٥) وعمراً وخالدًا، وشتمتُ كلًا، أو ضربتُ كلًا»، وما أشبه ذلك - لم يجوز، ولم يُعَدَّ بخبر لما قدمناه، والله أعلم.

(١) عن (ب).

(٢) البيت في الكامل للمبرد (١/ ١٦٤) غير منسوب، وعجزه:

وَلَا تَخْشَعْتُ مَنْ لَأَوَائِهَا جَزَعَا

(٣) هو عبد الله بن الدمينه، من شعراء القرن الثاني الهجري. والبيت في ديوانه (ص ٨٢)، وانظره في: مغني اللبيب (ص ١٥٥).

(٤) في (أ، ب): «تقول». ويبدو أن في الكلام سقطًا. والمثبت عن البدائع (١/ ٢١٤).

(٥) سقط من (ب).

وأما « كِلَا » ..

فاختلاف النحويين فيها مشهور، واحتجاج البصريين والكوفيين مذكور^(١)، لكننا نُشير إلى ضُرُوبٍ من الترجيح لكل فريق، ترشد الناظر فيها إلى وَضَحِ الطريق، فنقول: أما مَنْ ذهب إلى أنها اسمٌ مفردٌ، وألفها لامُ الفعل، وليست ألف التثنية، فمعظمُ حُجَّتِهِ أنها في الأحوال الثلاثة مع الظاهر على صورة واحدة، أعني حال الرفع والنصب والخفض.

وإنما تنقلب ياءٌ في حال الخفض والنصب مع المضمر خاصة^(٢) كما ينقلب ما ليس بألف التثنية، نحو: « لديهما وعليهما ». وهذا معنى قول الخليل وسيبويه^(٣)، ولم يَبْعُدْ عن الصواب مَنْ عَوَّلَ عليه! ومما احتج لهذا المذهب قولُ العرب: « كلاهما ذاهبٌ »، ولم يقل: « ذاهبان »، و:

كِلا يَوْمَي أَمَامَةِ يَوْمٍ صَدٌّ^(٤)

وقوله سبحانه: ﴿ كِتَابًا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أَكْطَهَا ﴾ [الكهف: ٣٣]؛ فأفرد الخبر عن « كِلَا »، وهذا لا حجة فيه، ولذلك عدل سيبويه في الاستدلال عنه؛ لما تقدم من أنك تُضيف « كِلَا »^(٥)، فتفرد الخبر عنه، فتقول: « كلكم راعٍ » حملاً على المعنى؛ إذ المعنى: كل واحد منكم راعٍ. وكذلك « كِلَا » إنما معناه: كل واحد منهما ذاهبٌ. فإن قيل: إنما أفرد الخبر عن « كُلِّ »؛ لأنه اسم مفرد، وكذلك « كِلَا »، لا للعلّة التي ذكرت.

قلنا: فلم وَكَّدَ الجمعُ بها، والجمع لا يُوكَّدُ بالواحد، كما لا يُنعت بالواحد، وهو في التوكيد أبعد؛ لأنه تكرر للمؤكد؟ ولم قال ﴿ كُلُّ لَّهُ قَنِينُونَ ﴾ [٩١ب] و ﴿ كُلُّ الْيَتَامَى رِجْعُونَ ﴾؟ فقد ثبت بما تقدم من الشواهد السمعية والأدلة القياسية أنه اسم للجمع بمنزلة « قوم »، وأنت لا تقول: « قوم ذاهب »، ولا: « قومك خارج »؛ فثبت أنه ليس باسم مفرد، وإنما هو اسم للجمع.

(١) انظر: الإنصاف (ص ٤٣٩)، وشرح المفصل (١/ ٥٤).

(٢) عن (ب). (٣) الكتاب (٢/ ١٠٤، ١٠٥).

(٤) البيت لجرير في: تاج العروس «كلو»، وعجزه:

وإن لم نأنها إلا لِمَا

(٥) سقط من (ب).

وإنما التعديل لمن ذهب مذهب سيبويه على الحجة الأولى، على أنها معارضة بضروب من الاحتجاج:

منها: أنها توكيد للاثنتين ولا يُؤكَّد الاثنان بواحد، كما لا [٦٤أ] يُنعت الاثنان بواحد، وليس لقائل أن يقول فيها كما في « كل »: إنها اسم للجمع؛ (لأن الجمع)^(١) تختلف صُورته، فيكون مُسَلِّماً ومُكَسَّرًا واسماً للجمع لا واحداً له كـ « رهط » و « قوم »، ولا يكون للثنائية إلا صُورَةٌ واحدةٌ وَحِدٌ واحدٌ؛ وإذا بطل أن يكونَ واحدٌ^(٢) في معنى الثنائية، وبطل توكيد الاثنين، بواحد لم يبقَ^(٣) إلا أن يكون « كلاهما » لفظاً مثني تَقَلَّبَ ألفه ياءً في النصب والخفض مع المضمر خاصة؛ لأنك إذا أضفته إلى مظهر استغنيت عن قلب ألفه ياءً في الخفض والنصب، بانقلاب ألف المظهرين اللذين تُضَيَّفُ إليهما إذا قلت: « رأيتُ كلا أخويك ». ولو قلت: « رأيتُ كِلَيْ^(٤) أخويك »، كنتَ قد جمعت بين علامتي إعراب في اسم واحد؛ لأنها لا ينفصلان أبداً، ولا تنفك « كلا » هذه عن الإضافة بحال.

ألا ترى كيف رفضوا: « ضربتُ رأسي الزيدَين »، وعدلوا إلى أن قالوا: « رءوسهما »، لما رأوا المضاف والمضاف إليه كاسم واحد؟! هذا مع أن « الرءوس » اسم ينفصل عن الإضافة في أكثر الكلام. وكذلك « القلوب » من قوله تعالى: ﴿ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ [التحریم: ٤]؛ فإذا كانوا قد رفضوا علامة الثنائية هناك مع أن الإضافة عارضة فما ظنك بهذا الموضع الذي لا تفارقه الإضافة، ولا تنفك عنه؟

فهذا الذي حملهم على أن لا يقولوا: « ضربتُ كِلَيْ أخويك »، و « مررتُ بكِلَيْ أخويك »، وألزموها الألف في جميع الأحوال مع الظاهر، ولم يبعد ذلك كما لم يَبْعُدْ في لغة طَيِّئٍ وخثعم وبني الحارث بن كعب^(٥) أن يقولوا: « رأيتُ الزيدان »، و: « مررتُ بالزيدان »، فلم يستنكروا هذا في كلامهم، والتزموه لوجود الثنائية في الاسم اللازم له، وهو المضاف إليه، فإذا أضافوه إلى المضمَرين قلبوا ألفه في النصب والخفض ياءً؛ لأن المضاف إليه لا يُثْنَى بالياء في نصبه ولا في خفضه، ولكنه أبداً بالألف، كقولك: « ضربتُ كليهما »، و: « مررتُ بكليهما »، فقد زالت العلة التي رفضوها في « كلي

(١) سقط (ب).

(٢) في (أ، ب): « واحداً ».

(٣) سقط من (ب).

(٤) في (أ، ب): « رأيتُ كلا... ».

(٥) انظر المسألة رقم (٣٠).

(٥) عن (ب).

أخويك « حين لم يجتمع علامتا نصب ولا علامتا خفض في المضمر.

ومن الحجة لهذا القول الآخر أيضًا: أن « كلا » يُفهم من لفظه ما يُفهم من لفظ « كل »، وهو موافق له في ^(١) فاء الفعل وعينه، وأما اللام فمحذوفة كما حُذفت في كثير من الأسماء. فَمَنْ ادَّعى أن « لام » الفعل « واو »، وأنه من غير لفظ « كل »، فليس له دليل يعضده، ولا اشتقاق يشهد له ويؤيده.

فإن قيل لهم: ولم كُسِرَت الكاف من « كلا » وهي في « كل » مضمومة؟

فلهم ^(٢) أن يقولوا: كُسِرَت إشعارًا وتنبهًا على معنى الاثنين، كما يبدأ لفظ الاثنين بالكسر؛ ألا تراهم كسروا العين من « عشرين » إشعارًا بتثنية « العشر ». ومن حجتهم أن « كلتا » بمنزلة « بنتا » و « ثنتا »، والألف في « ثنتا » لا خلاف أنها ألف تثنية، فكَذلك « كلتاها ».

ومن ادعى أن الأصل فيهما « كلواهما » ^(٣)، فقد ادعى ما تستبعده العقول، ولا يقوم عليه الدليل ولا البرهان.

ومن حجتهم أيضًا: أنك تقول في التوكيد: « مررتُ بإخوتك ثلاثتهم وأربعتهم »، فتؤكد بالعدد، فافتضى القياس أن تقول في التثنية كذلك: « مررتُ بأخويك اثنيهما »، فاستغنوا عنه بـ « كليهما »؛ لأنه في معناه ^(٤)، وإذا كان في معناه [٩٢ب] فهو تثنية مثله. فإن قيل: فإنك تقول: « كلا أخويك جاء »، ولا تقول: « اثنا أخويك جاء »، فكيف يكون في معناه؟

قلنا: العدد الذي تُؤكِّد به إنما يكون توكيدًا مؤخرًا تابعًا لما قبله، فأما إذا قُدِّم لم يجز ذلك؛ لأنه في معنى الوصف، والوصف لا يُقَدِّم على الموصوف، فلا تقول: « ثلاثة إخوتك جاءوني ». وهذا بخلاف ^(٥) « كُلٌّ » و « كلا »؛ لأن فيهما معنى الإحاطة، فصارا كالحرف الداخِل لمعنى فيما بعده، فحسن تقديمهما في حال الإخبار عنهما، وتأخيرهما في حال التوكيد بهما ^(٦)، واللَّه المستعان.

(٢) عن (ب).

(١) سقط من (ب).

(٣) انظر: الكتاب (٢/ ٣٨٠)، وتاج العروس.

(٤) انظر: درة الغواص للحريري (ص ١٦)، وكشف الطرة على الغرة للألوسي (ص ٨١).

(٦) عن (ب).

(٥) في (أ، ب): « وهذا الخلاف في ... ».

(٥٦)

مسألة

في التوكيد بـ « أجمع » و « أجمعين »

أما أجمع ..

فاسم يُؤكَّد به الاسم الذي لا يتبعَّض، ولا يُؤكَّد به مَنْ يعقل؛ لأنَّ حقيقته لا تتبعَّض.

فإن قيل: فقد تقول: « رأيتُ زيدًا أجمع »، إذا رأيتَه بارزًا من طاقٍ^(١) أو نحوه، فليس هذا توكيدًا لـ « زيد » في الحقيقة؛ لأنك لا تريد نفسك وحقيقته، وإنما تريد بدنه أو ما تدرك العين منه.

و « أجمع » هذا اسم معرفة، تعرَّف بمعنى الإضافة؛ لأنَّ معنى « قبضتُ المال أجمع » كمعنى « قبضتُه كله »؛ فلما كان مضافًا في المعنى تعرَّف ووُكِّد به المعرفة. وإنما استغني عن التصريح بلفظ المضاف إليه معه، ولم يُستغنَ عن لفظ المضاف [إليه]^(٢) مع « كل » إذا قلت: « قبضتُ المال كله »؛ لأنَّ « كلًّا » تكون توكيدًا وغير توكيد، وتتقدم في أول [٦٥أ] الكلام إذا قلت: « كلکم ذاهبٌ »، فصار بمنزلة « نفسه » و « عينه »؛ لأنَّ كل واحد منهما يكون توكيدًا وغير توكيد، فإذا أكَّدت^(٣) به لم يكن بُدٌّ من إضافته إلى ضمير المؤكَّد حتى يُعلم أنه توكيد؛ وليس كذلك « أجمع »؛ لأنه لا يَجِيءُ إلا تابعًا لما قبله، فاكتمى بالاسم الظاهر المؤكَّد، واستغني به عن التصريح بضميره كما فعل بـ « سَحَر »^(٤) حين أردته ليوم بعينه؛ فإنه عرَّفَ بمعنى الإضافة، واستغني عن التصريح بالمضاف إليه اتكالا على ذكر اليوم قبله.

فإن قيل: وَلِمَ لَمْ تُقَدِّم « أجمع » كما قُدِّم « كل »، فتقول: « قبضتُ أجمع مالك »^(٥)؟

فالجواب: أن « أجمع » فيه معنى الصفة؛ لأنه مشتق من « جمعتُ »، فلم يقع إلا تابعًا، بخلاف « كل ».

(١) الطاق: ما عقد من الأبنية.

(٢) زيادة ليستقيم الكلام.

(٣) في (أ، ب): « أكَّدته ».

(٤) انظر المسألة رقم (٣٩).

(٥) في (ب): « قبضتُ أجمع مالك كله ».

ومن أحكامه: أنه لا يُثنى ولا يُجمع على لفظه:

لا تقول: «قبضت الدرهمين أجمعين»، ولا يقال في جمعه: «أجامع»، كما تقول في جمع «الأفضل»: «الأفاضل»، ولا «جُمع» كما تقول في «أحمر»: «حُمِر».

أما امتناع التثنية فيه فلأنه وُضِعَ لتوكيد الاسم المفرد الذي يَتَبَعُضُ، فلو ثنيته وقلت: «هذان الدرهمان أجمعان»، لم يكن في قولك: «أجمعان» توكيد لمعنى التثنية، كما يكون في قولك: «كلاهما»؛ لأن التوكيد تكرر لمعنى المؤكّد، إذا قلت: «درهمان» عُلِمَ أنها اثنان، فإذا قلت: «كلاهما» أكدت ذلك المعنى، كأنك قلت: اثناهما.

ولا يستقيم ذلك في قوله: «أجمعان»؛ لأنه بمنزلة من يقول: «أجمع وأجمع»، كما أن «الزيدان» بمنزلة «زيد وزيد»؛ فلم يُفدك (أجمعان تكررًا لمعنى التثنية، وإنما أفادك تثنية واحدة، بخلاف ^(١) «كلاهما»؛ ألا ترى ^(٢) أنه ليس ^(٣) بمنزلة قولك: «كل، وكل؟» وكذلك «اثناهما» الذي استغني عنه بـ «كليهما» لا ينفرد، فيُقَال فيه: «اثن واثن»، (فإنها هي) ^(٤) تثنية لا تنحلّ ولا تنفرد؛ فلم يصلح لمعنى توكيد التثنية غيرها؛ فلا ينبغي أن يُؤكّد معنى التثنية والجمع إلا بما لا واحد له من لفظه؛ لئلا يكون بمنزلة الأسماء المفردة المعطوف بعضها على بعض بالواو. وهذه علة امتناع الجمع فيه؛ لأنك لو جمعته كان جمعًا لواحد من لفظه، ولا يُؤكّد معنى الجمع إلا بجمع لا ينحلّ إلى الواحد [٩٣ب].

وسنبيّن بعد هذا أن «أجمعين» و «أكتعين» لا واحد له من لفظه، وإن شئت قلت: إن «أجمع» في معنى «كل، وكل» لا يُثنى ولا يُجمع، إنما يُثنى الضمير الذي يُضاف إليه «كل».

وأما قولهم في تأنيثه: «جمعاء» [ولم يقولوا: جُمعى] ^(٥)، كما يقولون في تأنيث «الأكبر»: «الكُبْرى»، «والأصغر»: «الصُغْرى»، إذا كان فيه الألف واللام، أو كان مضافًا؛ فلأنه أقرب إلى باب «أحمر» و «حمراء» منه إلى باب «الأفعل» و «الفعل»؛ لأنه لا يدخله الألف واللام، ولا يُضاف إضافةً مصرحًا بها في اللفظ، فكان أقرب إلى

(٢) عن (ب).

(٤) في (ب): «فإنها».

(١) سقط من (ب).

(٣) سقط من (ب).

(٥) زدنا ما بين القوسين.

باب « أَفْعَل » الذي مؤنثه « فعلاء »، وإن كان قد يخالفه أيضاً من وجوه، ولكنه أشبه به.

* * *

فإن قيل: كيف قلتم: إنه لا يُجْمَع، وأنتم تقولون: « جاء الزيدون أجمعون »، وهل « أجمعون » إلا كقولك: « الأكرمون » جمع « أكرم »؟ وقلتم: إنه أقرب إلى باب « أحمَر وحمراء »، والعرب لا تقول: « الأحمرون والأصفرون »، وإنما تقول: « الحُمْر والصفُر »؟

والجواب: ما تقدّم من أن « أجمعين » ليس جَمْعاً لـ « أجمع »، ولا له واحد من لفظه، وإنما هو بمنزلة قولك: « الياسمين »^(١)، وبمنزلة قولك: « أبيضون » تصغير « أبناء »^(٢)، فهذا جمع مُسَلَّم، وليس له واحد من لفظه. ولو كان واحداً « أجمعين » « أجمع »، لما قالوا في مؤنثه جُمَع؛ لأن « فَعَلَ » - بفتح العين - لا يكون واحده « فعلاء »، و« جمعاء » التي هي مؤنث « أجمع » لو جُمِعت لقليل: « جمعاوات » أو « جُمَع » - على وزن « حُمَر » - وأما « فَعَلَ » فإنما هو جَمْعٌ لـ « فَعَلَى »، بضم الفاء. وإنما جاء « أجمعون » على بناء « الأكرمون » و« الأرذلون »؛ لأن فيه^(٣) طرفاً من معنى التفضيل، كما في « الأكرمين » و« الأرذلين »؛ وذلك أن الجموع تختلف مقاديرها، فإذا كثر العدد احتيج إلى كثرة التوكيد، حرصاً على تحقيق ورفع المجاز؛ فإذا قلت: « جاء القوم كلهم »، وكان العدد كثيراً توهم أنه قد شُدَّ منهم البعض، فاحتيج إلى توكيد أبلغ (من الأول، وهو^(٤) أجمعون وأكتعون؛ فمن حيث كان أبلغ)^(٥) من التوكيد الذي قبله، دخله معنى التفضيل، ومن حيث دخله معنى التفضيل جُمِعَ جَمْعَ السلامة، كما يجمع « أَفْعَل » الذي فيه ذلك المعنى، وجمع مؤنثه على « فَعَلَ »، كما يُجمع مؤنث ما فيه التفضيل.

وأما « أجمع » الذي هو توكيد الاسم الواحد، فليس فيه من معنى التفضيل شيء،

(١) في تاج العروس « يسم »: « قال الجوهري: وبعض العرب يقول: شمتت الياسمين، وهذا ياسمون، فيجره مجرى الجمع... ».

(٢) انظر: الكتاب (٢/١٣٨)، وشرح الكافية للرضي (٢/١٧٠)، ففيه الخلاف بين البصريين والكوفيين في مكبر هذا المصغر، وانظر أيضاً: شرح الشافية (١/٢٧٧)، وتاج العروس.

(٣) عن (ب). (٤) في (ب): « وهم ».

(٥) عن (ب).

فكان كباب « أحمَر »، ولذلك استغنى أن يقال: « كلاهما أجمعان »، كما يقال: « كلهم أجمعون »، لا واحد له من لفظه؛ لأنه [١٦٦أ] توكيد لجمع من يعقل، وأنت لا تقول فيمن يعقل: « جاءني زيدٌ أجمعٌ »، فكيف يكون: « جاءني الزيدون أجمعون » جمعاً له، وهو غير مستعمل في الأفراد؟

وحكمة هذا ما تقدم من أنهم لا يؤكّدون معنى الجمع والتثنية إلا بجمع لا واحد له من لفظه، أو تثنية لا واحد لها مستعملاً، ليكون توكيداً على الحقيقة؛ لأن كل جمع ينحلّ لفظه (إلى واحد فهو عارض في معنى الجمع، فكيف يؤكّد به معنى الجمع) ^(١)، والتوكيد تحقيق وتثبيت ورفع للبس والإبهام، فوجب أن يكون فيما يثبت لفظاً ومعنى. وأما حذف التنوين من « جَمَعَ » فكحذفه من « سَحَرَ »؛ لأنه مضاف في المعنى. فإن قيل: ونون الجمع أيضاً محذوفة في الإضافة (فَهَلَّا حُذِفَتْ من « أجمعين »؛ لأنه مضاف في المعنى) ^(٢)؟

قلنا: الإضافة المعنوية لا تقوّى على حذف النون المتحركة، التي هي كالعوض من الحركة والتنوين؛ ألا ترى أن نون الجمع تثبت مع الألف واللام مع أنها مانع لفظي وتثبت في الوقف، والتنوين [٩٤ب] بخلاف ذلك؟! فقويت بالإضافة المعنوية على حذفه، ولم تقوّ على حذف النون إلا الإضافة اللفظية.

فإن قيل: ولم كانت الإضافة اللفظية أقوى من المعنوية، والعامل اللفظي أقوى من المعنوي؟

قلنا: اللفظ لا يكون إلا متضمناً لمعناه، فاجتمعاً معاً؛ بخلاف المعنى المفرد عن اللفظ، فوجب أن يكون أضعف، وهذا بديع لمن أنصف.



(٥٧)

مسألة

في التوكيد بنفسه وتحقيق معنى العين والذات

أما قولهم^(١): « جاءني زيد عيُّه » ..

- فالعينُ هنا يُراد بها حقيقة الشيء المدركة بالعيان، أو ما يقوم مقام العيان، وليست اللفظة على أصل موضوعهما؛ لأن أصلها أن تكون مصدرًا وصفةً لمن قامت به، ثم عُبرَ عن حقيقة الشيء بالعين، كما عُبرَ عن الوحش بالصيد، وإنما الصيْدُ في أصل موضوعه مصدرٌ، من « صاد يصيد ».

ومن ههنا لم ترد في الشريعة عبارة عن نفس^(٢) الباري سبحانه؛ لأن نفسه - سبحانه - غير مُدركة بالعيان في حقنا اليوم.

وأما عين القبلة^(٣)، وعين الذهب، وعين الميزان^(٤)، فراجعة إلى هذا المعنى. وأما العين الجارية فمشبهة بعين الإنسان (لموافقتها [لها]^(٥) في كثير من صفاتها. وأما عين الإنسان)^(٦) فمُسَمَّاة بما أصله أن يكون صفةً ومصدرًا؛ لأن العين في أصل الوضع مصدر كـ « الزين » و « الدَّين » و « اليِّن » و « الأين »، وما جاء على بنائه؛ ألا تراهم يقولون: « رجلٌ عَيُّون وعائِنٌ »، ويقولون: « عِنْتُهُ »: أصبَتْهُ بالعين (و: « عايته: رأيته »)^(٧) [بالعين]^(٨)؟! فَفَرَّقُوا بين المعنيين، وجاء: « عايته » على وزن « فاعلته »؛ لأنه يتضمن معنى « قابلته »؛ لأن الرؤية في العادة لا تكون إلا مع مقابلة؛ بخلاف رؤية الباري سبحانه؛ ولذلك^(٩) تقول في الباري - تعالى -: « رأى »، ولا

(١) في (أ): « وأما معنى قولهم ».

(٢) سقط من (ب).

(٣) في تاج العروس « عين »: « والعين حقيقة القبلة ».

(٤) في التاج أيضًا: « العين: كفة الميزان، وهما عينان. والعين: لسان الميزان، والعين: الميل في الميزان، قيل: هو أن ترجح إحدى كفتيه على الأخرى، وهي أنثى. ويقال: ما في الميزان عين. والعرب تقول: في هذا الميزان عين؛ أي: في لسانه ميل قليل إذا لم يكن مستويًا ». هذا ولا بن فارس قصيدة في معاني العين، انظرها في مقدمة الصاحبى، وفيها يقول:

مِيزَانٌ صَدِيقٌ بِلَا بَخْسٍ وَلَا عَيْنٍ

يُقَسِّمُ الْوَدَّ فِيمَا بَيْنَنَا قِسْمًا

(٧، ٦) سقط من (ب).

(٥) عن البدائع (٢/٢).

(٩) في (أ، ب): « وكذلك ».

(٨) عن البدائع (٢/٢).

تقول: « عاينَ »، لِتَقْدُسِهِ عن معنى « قابلَ ».

ومما يَدُلُّكَ أَيضاً^(١) أنها مصدرٌ في الأصل قوله سبحانه: ﴿عَيْنَ الْيَقِينِ﴾ [التكاثر: ٧]، كما قال تعالى: ﴿عِلْمَ الْيَقِينِ﴾ [التكاثر: ٥]؛ فكما أن « العِلْمَ » المضاف إلى « اليقين » مصدر وصفة، فكذلك « العين ».

وإذا ثبتَ هذا فالعينُ التي هي (الجارحة سُميت عيناً؛ لأنها آلة ومحل لهذه الصفة التي هي)^(٢) العين، وهذا من باب قولهم: « امرأةٌ ضيفٌ وعدلٌ »، وهو تسميةُ الفاعل بالمصدر، والعين - التي هي حقيقة الشيء ونفسه - من باب تسمية المفعول بالمصدر، كـ « صَيِّدٍ ».

فإذا علمتَ هذا فاعلمْ أن العين إذا^(٣) أُضيفت إلى الباري - سبحانه - كقوله تعالى: ﴿وَلِئُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩] فهي حقيقة لا مجاز، كما توهم أكثر الناس؛ لأنها صفة في معنى الرؤية والإدراك، وإنما المجازُ في تسمية العضو بها؛ وكل شيء يُوهم الكفر والتجسيم فلا يُضاف إلى الباري حقيقةً ولا مجازاً؛ ألا ترى كيف كُفِّرَ^(٤) الروميةُ النصرانيُّ^(٥) حين قالوا في عيسى عليه السلام: « إنه ولدٌ، على المجاز لا على الحقيقة »؟! فكفروا، ولم يُعذروا؛ ألا ترى كيف لم يُضَفْ - سبحانه - إلى نفسه ما هو في معنى عين الإنسان كالمقلة والحدقة حقيقةً ولا مجازاً، نعم ولا لفظ الإبصار؟! لأنه لا يعطي معنى البصر والرؤية مُجَرَّداً، ولكنه يقتضي مع معنى البصر معنى التحديق والملاحظة ونحوهما.

(وكذلك لا يُضاف إليه سبحانه شيءٌ من آلات الإدراك كالأذن ونحوها)^(٦)؛ لأنها في أصل الوضع عبارة عن الجارحة لا عن الصفة التي هي آلة لها، فلم ينقل لفظها إلى الصفة، أعني السمع مجازاً ولا حقيقةً، إلا أشياء وَرَدَتْ على جهة المثل، مما يُعرف بأدنى نظر أنها أمثال مضروبة، نحو قوله في الحَجَرِ الأسود: « يمينُ الله »

(٢) عن (ب).

(١) سقط من (ب).

(٤،٣) سقط من (ب).

(٥) هم الملكانية أتباع ملكا، الذي ظهر بأرض الروم؛ يقول الشهرستاني في الملل والنحل (ص ٢٠٣): « وأطلقوا لفظ الأبوة والنبوة على الله ﷻ وعلى المسيح، لما وجدوا في الإنجيل، حيث قال: إنك أنت الابن الوحيد، وحيث قال له شمعون الصفا: إنك ابن الله حقاً. ولعل ذلك من مجاز اللغة، كما يقال لطلاب الدنيا: أبناء الدنيا، وطلاب الآخرة: أبناء الآخرة ».

(٦) عن (ب).

في الأرض^(١)، و « قلبُ المؤمنِ بين [٩٥ب] أصْبُعَيْنِ من أصابعِ الرحمنِ »^(٢)، وأشباه ذلك مما عرفت العربُ المراد به بأول وهلة.

- وأما اليَدُ فهي عندي أصل الوضع كالمصدر، عبارة عن صفة لموصوف؛ ألا ترى قول الشاعر:

يَدَيْتُ عَلَى ابنِ حَسْحَاسٍ^(٣) بنِ عَمْرٍو بِأَسْفَلِ ذِي الْجَذَاةِ يَدَ الْكَرِيمِ^(٤)

فيديتُ: فعلٌ مأخوذ من مصدر لا محالة، والمصدر صفة لموصوف، ولذلك مدَحَ سبحانه بـ « الأيدي » مقرونةً مع « الأبصار » في قوله تعالى: ﴿الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارُ﴾ [ص: ٤٥]، ولم يمدحهم [٦٧أ] بالجوارح؛ لأن المدح لا يَتَعَلَّقُ إلا بالصفات لا بالجواهر.

وإذا ثبت هذا فصَحَّ قولُ أبي الحسن الأشعري^(٥): أن « اليَدَ » من قوله: « وخلق آدم بيده »، ومن قوله تعالى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] صفةٌ ورد بها الشرع، ولم يقل: إنها في معنى القُدْرَةِ، كما قال المتأخرون من أصحابه، ولا في معنى النعمة^(٦)، ولا قطع بشيء من التأويلات تَحَرُّراً منه لمخالفة السلف، وقَطَعَ بأنها صفةٌ تَحَرُّراً منه عن مذاهب أهل التشبيه والتجسيم^(٧).

(١) أخرجه ابن عساكر والخطيب عن جرير. انظر: الفتح الكبير (٧٩ / ٢).

(٢) أخرج أحمد (١٦٨ / ٢) : « إن قلوب بني آدم كلها بين أصبعين من أصابع الرحمن ﷻ كقلب واحد، يُصَرِّفُ كيف يشاء ».

(٣) في (أ ، ب) : « حصحاص ». والمثبت عن اللسان، وفيه: « حسحاس بن وهب ».

(٤) في اللسان، مادة « يدي » : « فإن أردت أنك اتخذت عنده يداً قلت: أيديتُ عنده يداً، فأنا مُودٍ، وهو مُودى إليه، ويديتُ لغة؛ قال بعض بني أسد ... » ذكر البيت. وفي اللسان، مادة « جذا » : « قال ابن بري: والجذاء بالكسر جمع جذاة، اسم كَبْتُ، قال الشاعر .. » وذكره، ثم قال: « رأيتُ في بعض حواشي نسخة من نسخ أمالي ابن بري، بخط بعض الفضلاء، قال: هذا الشاعر عامر بن مؤاله واسمه مَعْقِلٌ. وحسحاس هو حسحاس بن وهب بن أعيا بن طريف الأسدي ».

(٥) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل، المتكلم البصري. أخذ الكلام عن أبي علي الجبائي، ثم رد على المعتزلة. وذكر ابن حزم أن للأشعري خمسة وخمسين تصنيفاً. توفي رَحِمَهُ اللهُ سنة (٣٢٤ هـ). انظر: العبر للذهبي (٢٠٢ / ٢١).

(٦) سقط من (ب).

(٧) قال الشهرستاني في الملل (٩٢ / ١) في حديثه عن مذهب أبي الحسن الأشعري: « وأثبت اليدين والوجه صفات خبرية، فيقول: ورد بذلك السمع، فيجب الإقرار كما ورد، وصغوه إلى طريقة السلف، من ترك التعرض للتأويل، وله قول آخر في جواز التأويل ».

فإن قيل: وكيف خُوطبوا بما لا يفهمون ولا يستعملون؛ إذ « اليد » بمعنى الصفة لا يفهم معناه؟

قلنا: ليس الأمر كذلك، بل كان معناه مفهوماً عند القوم الذين نزل القرآن بلغتهم، ولذلك لم يستفت أحد من المؤمنين رسول الله ﷺ عن معناها، ولا خاف على نفسه توهم التشبيه، ولا احتاج مع فهمه إلى شرح وتنبيه.

وكذلك الكفار لو كانت « اليد » عندهم لا تُعقل إلا في الجارحة لتعلقوا بها في دعوى التناقض، واحتجوا بها على الرسول، ولقالوا: زعمت أنه ليس كمثله شيء، ثم تُخبر أن له يداً كأيدينا، وعيناً كأعيننا؟! ولما لم يُنقل ذلك عن مؤمن ولا كافر (عَلِمَ أن الأمر) ^(١) كان فيها عندهم جلياً لا خفياً، وأنها صفة سُميت الجارحة بها مجازاً، ثم استمرَّ المجازُ فيها حتى نُسبت الحقيقة. ورُبَّ مجازٍ كثرَ واستعملَ حتى نُسي أصله وتُركت حقيقته!

والذي يُلوح في معنى هذه الصفة أنها قريب من معنى القدرة، إلا أنها أخص منها معنى، والقدرة أعم، كالمحبة مع الإرادة والمشئّة، فكل شيء أحبه الله فقد أَرادَه، وليس كل شيء أَرادَه أحبه، وكذلك كل ^(٢) شيء حادث فهو واقع بالقدرة، (وليس كل واقع بالقدرة) ^(٣) واقعاً باليد، فاليد ^(٤) أخص معنى من القدرة، ولذلك كان فيها ^(٥) تشريف لآدم عليه السلام.

ومن فوائد هذه المسألة: أن يُسأل عن المعنى الذي من أجله قال: ﴿وَلْيُصْنَعْ عَلَيَّ عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩]، بحرف « على ». وقال في موضع آخر: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، وكذلك: ﴿وَأَصْنَعُ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [هود: ٣٧].

والفرق بين الموضعين: أن الآية [الأولى] ^(٦) وَرَدَتْ في إظهار أمر كان خفياً وإبداء ما كان مكتوماً؛ فإن الأطفال إذ ذاك كانوا يُغذّون ويُصنعون سراً، فلما أراد الله أن يُصنع موسى ويُغذى ويُربّى على حال أمن وظهور أمر، لا تحت خوف واستسار - دخلت « على » في اللفظ تنبيهاً على المعنى؛ لأنها تعطي معنى

(١) سقط من (ب).

(١) عن (ب).

(٦) عن البدائع (٥/٢).

(٣-٥) عن (ب).

الاستعلاء، والاستعلاء ظهور وإبداء، فكأنه يقول سبحانه: « ولتصنع على أمن^(١) لا تحت خوف، وذكر « العين » لتضمنها معنى الرعاية والكلالة.

وأما قوله: ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾، فإنه إنما يريد: برعاية منا وحفظ، ولا يريد إبداء شيء، ولا إظهاره بعد كتم، فلم يحتج في الكلام إلى معنى « على »^(٢) بخلاف ما تقدم.

- وأما « النفس » ..

فعلى أصل موضوعها، إنما هي عبارة عن حقيقة الموجود دون معنى زائد، وقد استعمل أيضًا من لفظها: « النفاسة » و « الشيء [٩٦ب] النفس »، فصلحت للتعبير عن الباري سبحانه وتعالى، بخلاف ما تقدم من الألفاظ المجازية.

- وأما « الذات » ..

فقد استهوى أكثر الناس - ولا سيما المتكلمين - القول^(٣) فيها، أنها في معنى « النفس » و « الحقيقة »، ويقولون: « ذات الباري هي نفسه »، ويُعبرون بها عن وجوده وحقيقته، ويحتجون في إطلاق ذلك بقوله ﷺ في قصة إبراهيم: « ثلاث كذباتٍ كُلُّها في ذاتِ اللَّهِ »^(٤)، وقول خبيب^(٥):

وذلك في ذاتِ الإله وإن يشأ يُبارك على أوصالِ شلوي مُمَزَّعٍ

وليست هذه اللفظة إذا استقريتها في اللغة والشريعة كما زعموا، ولو كان كذلك لجاز أن يقال: « عبدت ذات الباري سبحانه »، و « احذر ذاته »، كما قال تعالى: ﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ ﴾ [آل عمران: ٢٨]، أو: « فعلت ذاته »، وذلك غير مسموع، ولا يقال^(٦) إلا بحرف « في » الجارة، وحرف « في » للوعاء^(٧)، وهو معنى مستحيل على نفس الباري سبحانه؛ إذا قلت: « جاهدت في الله » و: « أحببت في الله »، محال أن يكون هذا اللفظ حقيقة، لما يدل عليه هذا الحرف من معنى الوعاء، وإنما هو على حذف المضاف؛ أي: في مرضاة الله وطاعته؛ فيكون الحرف على بابه

(١) عن (ب). (٢) في (أ، ب): « الباء ».

(٣) في (أ، ب): « والقول ».

(٤) أخرجه مسلم في فضائل إبراهيم الخليل (٤ / ١٨٤).

(٥) هو خبيب بن عدي الأنصاري. صحابي. أسر يوم الرّجيع، وُصِّل، وقال حين صُلِّبَ قصيدةً منها هذا البيت. انظر: سيرة ابن هشام (٢ / ١٧٦)، والاستيعاب (ص ٤٤٠). والشلو: البقية. والممزع: المقطع.

(٦) في (أ، ب): « ولا يقول ».

(٧) في (أ، ب): « الوعاء ».

ومعناه، كأنك قلتَ: فِعْلِي هذا محسوبٌ في الأعمال التي فيها مرضاة الله - تعالى - وطاعة له. وأما أن تدَّع اللفظ على ظاهره فمحال.

وإذا ثبت هذا فقولُه: « في ذات الله »، و: « في ذات الإله »، إنما يريد في الديانة أو الشريعة التي هي ذات الله، فـ « ذات » وصف للديانة. وكذلك هي ^(١) في أصل موضوعها نعت لمؤنث؛ ألا ترى أن فيها « تاء » التأنيث؟! وإذا كان الأمر كذلك فقد صارت عبارة عما تشرف بالإضافة إلى الله ﷻ لا عن نفسه. وهذا هو المفهوم من كلام العرب؛ ألا ترى إلى قول النابغة ^(٢):

مَجَلَّتْهُمْ ذَاتُ الْإِلَهِ وَدِينُهُم

فقد بان غلطٌ من جعل هذه اللفظة عبارة عن نفس ما أُضيفت إليه، وبان غلطٌ من قال من الفقهاء: « إنه فوق عرشه المجيد بذاته »، وغلطٌ من جهة اللفظ والمعنى؛ أما اللفظ فهو ما قدمناه ^(٣)، وأما المعنى فمذكور في كتب الأصول، ومعلوم بأدلة العقول.



(١) عن (ب).

(٢) البيت في الديوان (ص ٥٦)، وانظره في: المصباح، مادة « ذوي »، واللسان « جليل »، وعجزه:

قويمٌ، فما يرجون غيرَ العواقبِ

(٣) انظر: المصباح، مادة « ذوي »، والبدائع (٧/٢).

[باب البدل]

(٥٨)

مسألة

من باب البدل

[في بدل النكرة من المعرفة]

استشهد في هذا^(١) بقوله ﷺ: ﴿لَسْتُمْ بِأَلِنَاصِيَةِ﴾^(٢) نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ ﴿[العلق: ١٥، ١٦].

فإن قيل: ما فائدة البدل من المعرفة [٦٨أ] وتبيينها بالنكرة، فإن كانت الفائدة في النكرة المنعوتة فَلِمَ ذُكِرَتِ المعرفة؟ وإن كانت الفائدة في المعرفة فما بال ذكر النكرة والتبيين بها؟

فالجواب (أن تقول)^(٣): الآية نزلت في رجل بعينه، وهو أبو جهل، ثم تعلّق حكمها بكل من اتّصف بصفته، فلو اقتصر على الاسم المعرفة لاختص الحكم به دون غيره، ولو اقتصر على الاسم النكرة لخرج عن هذا الوعيد الشديد من نزلت الآية بسببه. وكذلك حكم المعرفة إذا أبدل منها النكرة، أن تكون النكرة منعوتة^(٤)، وإلا لم يقع بها فائدة، ولا كانت بياناً لما قبلها.

* * *

وأما قوله سبحانه: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النحل: ٧٣] ثم قال: ﴿شَيْئًا﴾، على البدل من «رزقاً»، و«رزق» أيّن من «شيء»؛ لأنه أخص منه، والأخص أيّن من الأعم؛ فإنما ذلك من أجل تقدم النفي؛ لأنّ النكرة إنما تُفِيد بالإخبار عنها بعد النفي، فلما اقتضى النفي العام ذكر الاسم العام الذي [٩٧ب] هو أنكر التكرات، ووقعت الفائدة به^(٥) من أجل النفي - صلح أن يكون بدلاً من «رزق»؛ ألا ترى أنك لو طرحت الاسم الأول، واقتصرت على الثاني لم يكن إخلالاً بالكلام؟!

(٢) عن (ب).

(١) الجمل (ص ٣٥، ٣٦).

(٣) ذكر أبو حيان في الارتشاف، ورقة (٣٠٢) أن الكوفيين والبغداديين يشترطون وصف النكرة إذا أبدلت من المعرفة قال: «وتبعهم السهيلي على ذلك». هذا وانظر: المقتضب (٤/ ٢٩٥).

(٤) سقط من (ب).

على أنه قد قيل: إن ﴿ شَيْئًا ﴾ ههنا مفعول بـ « الرزق »، وأن « الرزق » مصدر^(١)، والأشهر أنه اسم؛ لأنه على وزن « الطَّحْن » و « الذَّبْح »، ولو أراد المصدر لفتح الراء، كما جاء في الشعر من^(٢) نحو قوله^(٣) في عمر بن عبد العزيز رحمه^(٤) الله:

وَاقْصِدْ إِلَى الْخَيْرِ وَلَا تَوَقَّهْ وَارْزُقْ عِيَالَ الْمُسْلِمِينَ رَزْقَهُ

* * *

* *

*

(١) في البحر المحيط (٢ / ٤٨٤) : « الرزق يكون بمعنى المصدر، وبمعنى ما يرزق؛ فإن أردت المصدر نصبت به ﴿ شَيْئًا ﴾، كقوله: ﴿ أَوْ إِطْعَمْتُمْ... يَتِيمًا ﴾ [البلد: ١٥، ١٤]، على: لا يملك أن يرزق شيئًا. وإن أردت المرزوق كان ﴿ شَيْئًا ﴾ بدلًا منه بمعنى قليلًا».

وفي الإفصاح، ورقة (٢٤) يخطئ ابن الطراوة أبا علي الفارسي في إعرابه ﴿ شَيْئًا ﴾ مفعولًا بقوله ﴿ رَزَقًا ﴾ [البقرة: ٢٢]، يقول: « وهذا خطأ، لأن الرزق اسم بمعنى الطحن والرعي، لا يجوز عمل شيء منه في غيره ». وينقل ابن الطراوة هذا عن أبي جعفر بن النحاس، وذكر البيت الذي هنا، ورواه هكذا:

سُمِيتَ بِالْفَارُوقِ فَافَرَّقْ فَرَقَهُ وَارْزُقْ عِيَالَ الْمُسْلِمِينَ رَزْقَهُ

وقال: « فأما ﴿ شَيْئًا ﴾ في الآية فإنما ينتصب انتصاب الحدث كناية عن القلة، كما قال: ﴿ لَا تَجْرِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ [البقرة: ٤٨]، والمعنى: قليلًا ولا كثيرًا، ومثله قوله: ﴿ لَقَدْ كَذَبْتَ تَرَكَنْ إِلَىٰ هَٰئِهِ شَيْئًا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء: ٧٤]، كأنه قال: ركونًا قليلًا. وهذا في القرآن وكلام العرب كثير. وقد ذكر أبو حيان شيئًا من رد ابن الطراوة على الفارسي في البحر المحيط (٢ / ٢١٤).

(٢) عن (ب).

(٣) هو عوفيف القوافي، من قصيدته التي يرثي فيها عمر بن عبد العزيز، والبيت في الكامل (٢ / ٦٥٩) بتقديم العجز على الصدر، يقول المبرد (٢ / ٦٦٢): « يقال: رزقه يرزقه رزقًا، والاسم الرزق ».

(٤) من هنا يبدأ تكملة النص من المخطوطة (أ) ورقة (٧٤).

(٥٩)

مسألة

[في أسرار النظم في الآيتين السادسة والسابعة من سورة الفاتحة]

واستشهد أيضًا^(١) بقوله سبحانه: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾^(٢) صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴿[الفاتحة: ٦، ٧] وفي هذه الآية ضروبٌ من الأسئلة:

* منها أن يقال: ما فائدة البدل في الدعاء، والداعي مخاطبٌ لمن لا^(٣) يحتاج إلى البيان، والبدل يُقصدُ به بيان الاسم الأول؟

* ومنها أن يقال: ما فائدة تعريف ﴿الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ بالألف واللام، وهما أخبر بمجرد اللفظ دونهما، كما قال: ﴿وَأِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، وكما قال: ﴿وَيَهْدِيكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾ [الفتح: ٢].

* ومنها أن يقال: ما معنى الصراط؟ ومن أي شيء اشتقاقه؟ ولم جاء على وزن «فِعَالٍ»؟ ولم ذُكر في أكثر المواضع في القرآن بهذا اللفظ، وذُكر في سورة الأحقاف بلفظ «الطريق»، فقال: ﴿يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأحقاف: ٣٠]؟

* ومنها أن يقال: ما الحكمة في إضافته إلى ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ بهذا اللفظ، ولم يُقَل: «النبين ولا الصالحين»، وجاء باللفظ مبهماً^(٤) غير مفسَّر؟

* ومنها أن يقال: لم عبّر عنه بلفظ «الذين» موصولةً بصلتها، وقد كان أوجز وأخصر أن يقال: «المنعم عليهم»؛ إذ الألف واللام في معنى «الذي»، كما قال: ﴿الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾، ولم يقل: «الذين غضبت عليهم»؟

* ومنها أن يقال: لم وصّفهم بـ «غير»، وقد كان الظاهر أن يقول ههنا: «لا المغضوب عليهم»، كما تقول: «مررتُ بزيد لا عمرو، وبالعاقل لا الأحمق».

* ومنها أن يُقال: لم استحقَّ اليهودُ دون النصارى اسم^(٥) المغضوب عليهم،

(١) الجمل (ص ٣٥).

(٢) سقط من (ب).

(٣) عن (ب).

(٤) في (أ، ب): «منها».

(٥) (ب): «منها».

والمغضوبُ عليهم أيضًا النصارى؟ ولم استحقَّ النصارى اسم « الضالين »، وقد ضَلَّتِ اليهود؟

* ومنها أن يقال: لم قُدِّم ﴿الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ على ﴿الضَّالِّينَ﴾ في اللفظ؟ ولم جاء لفظ ﴿الضَّالِّينَ﴾ على وزن « الفاعلين »، ولم يجئ على وزن « المفعولين »، كما جاء ما^(١) قبله، من قوله تعالى: ﴿الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ ومن قوله: ﴿الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾؛ لأن معناه: المُنْعَم عليهم، بلفظ المفعول؟

* ومنها أن يقال: ما فائدة العطف بـ « لا » من قوله: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾، (ولو قال والضالين)^(٢)، لَمَّا اختلَّ الكلام، وكان أوجز؟ ولم عُطِفَ بـ « لا »، وهي لا يُعْطَفُ بها مع « الواو » إلا بعد نفي، ولو كانت وحدها لعطف بها بعد إيجاب، كقولك: مررتُ بزيد (لا عمرو)^(٣)؟

* * *

* والجواب عن السؤال الأول، وهو: ما فائدة البدل في^(٤) الدعاء؟ أن الآية وَرَدَتْ في معرض التعليم للعباد الدعاء^(٥)، وَحَقُّ الداعي أن يستشعر عند دعائه ما يجبُ عليه اعتقاده مما لا يَتِمُّ الإيْمانُ إلا به؛ إذ « الدعاء مُخُّ العبادة »^(٦)، والمخ لا يكونُ إلا في عظم، والعظم لا يكون إلا تحت دم ولحم؛ فإذا وجب إحضارُ معتقدات الإيْمان عند الدعاء، وجبَ أن يكون الطلبُ ممزوجًا بالشئاء، فمن ثَمَّ جاء لفظ الطلب للهداية ولفظ الرغبة مشوبًا بالخير تصريحًا من الداعي بمعتقده، وتوسلاً من الداعي بذلك [٩٨ب] المعتقد إلى ربه، فإذا قال: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾، والمخالفون للحق يزعمون أنهم على الصراط المستقيم أيضًا، والداعي يجب عليه اعتقاد خلافهم وإظهار الحق الذي في نفسه، فلذلك أبدل ويّن ليمرّن اللسان على ما اعتقده الجنان، فأخبر مع الدعاء^(٧) أن الصراط المستقيم هو صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين، لا مَنْ خالفهم من الكافرين.

* وأما تعريف « الصراط » بالألف واللام؛ فإن الألف واللام إذا دخلت على

(١-٣) عن (ب). (٤) في (أ، ب): « من ».

(٥) في (أ): « والدعاء ». بزيادة واو.

(٦) الحديث أخرجه الترمذي في أبواب الدعاء، باب « ما جاء في فضل الدعاء »، عن أنس بن مالك.

(٧) من قوله: « مع الدعاء » مكرر في (٦٨، ٧٤ أ).

اسم موصوفٍ اقتضت أنه أحقُّ بتلك الصفة من غيره؛ ألا ترى أن قولك: «جالسٌ فقيهاً أو عالماً»، ليس كقولك: «جالسٌ الفقيه أو العالم»؟! ولا: «أكلتُ طيباً»، كقولك^(١): «أكلتُ الطيبَ»؟! ألا ترى إلى قوله عليه الصلاة والسلام: «أنت الحقُّ، ووعدك الحقُّ»؟! ثم قال: «ولقاؤك حقٌّ، والجنة حقٌّ، والنار حقٌّ»^(٢)، فلم يدخل «الألف واللام» على الأسماء المحدثّة، وأدخلها على اسم الباري - سبحانه وتعالى - وما هو صفةٌ له، وهو القولُ والوعدُ^(٣).

فإذا ثبت هذا فلو قال: «صراطاً مستقيماً»، لكان الداعي إنها يطلب الهداية على صراط مستقيم على الإطلاق^(٤)، وقد علّم أنه على صراط مستقيم، وهو الإسلام، فإنها يطلب [١٧٥] ما هو أقوم من طريقته التي هو عليها في علمه؛ لأن كل فريق من المسلمين مُستقصرٌ لنفسه في العمل، وراغبٌ إلى ربّه في التوبة والهداية إلى الأفضل، حتى ينتهي الأمر إلى محمد ﷺ فيقولها أيضاً؛ لأنه أخوف لربه، وأكثر استقصاراً لعمله، وكان يستغفر ربه ﷻ ويتوب إليه في اليوم مائة مرة، وقال في الحديث: «نظرتُ إلى جبريلَ كأنه جالسٌ لاطيٍّ، فعرفتُ فضلَ عمله عليّ»^(٥).

فإنه قيل: فقد قال تعالى لنبيه ﷺ: ﴿وَيَهْدِيكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾ [الفتح: ٢]، وقد كان على الصراط الأقوم، فضلاً عن صراط مستقيم على الإطلاق؟

فالجواب: أن هذه الآية نزلت في صلح الحديبية، وكان المسلمون قد كرهوا ذلك الصلح، ورأوا أن الرأي خلافة، وكان الله ورسوله أعلم، فأنزل الله تعالى عليه هذه الآية، فلم يُرد صراطاً مستقيماً (في الدين، وإنما أراد صراطاً مستقيماً)^(٦) في الرأي والحرب والمكيدة.

وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]؛ (أي: تهدي من

(١) في المكرر من (أ) ورقة (٦٨): «ليس كقولك».

(٢) أخرجه أحد (٢٩٨/١)، والبخاري في كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ تَأْتِيهِ﴾ [النور: ٢٤]، وانظر: فتح الباري (١٧/٢٠٣ - ٢٠٤).

(٣) انظر: الروض الأنف (١/٢٣٠). (٤) انظر: المحتسب (١/٤١).

(٥) الجالس: كل ما ولي ظهر الدابة تحت الرحل والقَتَبَ والسرَج، وما يُسَط في البيت من حصير ونحوه تحت كريم المتاع. ولاطي: مُلتصق. وهو كناية عن شدة خشية سيدنا جبريل. والحديث أخرجه الطبراني في: الأوسط (٦/٢١١) [الناشر].

(٦) سقط من (ب).

الكفر والضلال إلى صراط مستقيم^(١)، ولو قال في هذا الموطن: «الصراط المستقيم»، لجعل للكفر والضلال حظاً من الاستقامة؛ إذ الألف واللام تُنبئ أن ما دخلت عليه من الأسماء الموصوفة أحق بذلك المعنى مما تلاه في الذكر، أو ما قُرِنَ^(٢) به في الوهم، ولا يكون أحق به إلا والآخر فيه طرف منه.

* وأما اشتقاق الصراط: فمن «سَرَطْتُ الشيءَ أَسْرَطُهُ»^(٣)، إذا بلعته بلعاً سهلاً، فالصراط هو الطريق السهل القويم، وجاء على وزن «فِعَالٍ»؛ لأنه مشتمل على سالكه اشتمال الحلق على الشيء المسروط، وهذا الوزن كثير في المشتملات على الأشياء كاللحاف والخمار والرِّداء، وكذلك الشُّكَّال^(٤) والعنان، إلى سائر الباب.

وأما ذكره بلفظ «الطريق» في سورة الأحقاف خاصة، فلأنه انتظم بقوله سبحانه: ﴿سَيَعْنَا كِتَابًا أَنْزَلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى﴾ [الأحاف: ٣٠]؛ وإنما أراد أنه سبيل مطروق قد مرَّت عليه الرسل قبله، وأنه ليس بِبِدْعٍ، كما قال في السورة نفسها^(٥)، فاقترضت البلاغة والإعجاز لفظ «الطريق»؛ لأنه «فَعِيلٌ» بمعنى «مَفْعُولٌ»؛ أي: إنه مطروقٌ مَشَتْ عليه الرسل والأنبياء قبل، وليس في المواضع الأخر ما يقتضي هذا المعنى، فكان لفظ الصراط بها أولى؛ لأنه أمدح من جهة الاشتقاق والوزن [٩٩ب] كما تقدم.

* وأما إضافته إلى اللفظ المجمل، ولم يقل: «صراط النبيين والصالحين»، فلفائدتين:

- إحداهما: نفي التقليد عن القلب، واستشعار العلم بأن من هُدي إلى هذا الصراط فقد أُنعِمَ عليه، ولو ذكرهم بأعيانهم لم يكن فيه هذا المعنى.

- والفائدة الأخرى: أَنَّ الآية عامة في طبقات المسلمين مسيئهم وصالحهم، والمسيء لا يطلب درجة العالي حتى ينال التي هي أقرب إليه، ولفظ ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ يشمل الجميع، وجميع المأمورين (بهذا الدعاء يطلب صراط الذين أنعم

(١) عن مكرر (أ)، ورقة (٦٩).

(٢) في (أ): «قرب منه».

(٣) انظر: المصباح، وتاج العروس مادة «سراط»، والحجة لأبي علي (٣٦/١).

(٤) الشكَّال: حبل تُشد به قوائم الدابة.

(٥) الآية هي قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحاف: ٩].

اللَّهِ^(١) عليهم، وهم أصناف^(٢)، كما أن السائلين لدرجاتهم أصناف.

* وأما قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ أَنْعَمَ عَلَيْهِمْ﴾، ولم يقل: «الْمُنْعَمَ عَلَيْهِمْ»، فلأنَّ ذكرَ نعمة المُنْعَمِ والثناء بها عليه وذكر المُنْعَمِ^(٣) شكرٌ، وإبراز ضمير الفاعل العائد على الله سبحانه من قوله: ﴿أَنْعَمَ عَلَيْهِمْ﴾ ذكرٌ لله تعالى باللسان والقلب، ولو قال: «الْمُنْعَمَ عَلَيْهِمْ» لخلا هذا اللفظ من هذه الفوائد المقرونة بالدعاء، وهي الشكر والذكر.

ألا ترى إلى قول إبراهيم عليه السلام: ﴿الَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِي﴾ [الشعراء: ٧٩]؟! فأضاف الفعل إلى ربه، ثم قال: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِي﴾ [الشعراء: ٨٠]، ولم يقل: «أَمْرَضَنِي»، كما قال: ﴿يُطْعِمُنِي﴾؛ إذ ليس في قولك: «أَمْرَضَنِي» إلا الإخبار المجرد عن الشكر والثناء، وربما اقترن به تَسَخُّطٌ وَتَضَجُّرٌ، فَعَدَلَ عنه إلى قوله: ﴿مَرِضْتُ﴾؛ ولذلك قال سبحانه: ﴿الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ ولم يقل: «الذين غضبت عليهم»؛ إذ ليس في الإخبار عنه بالغضب من الشكر والإحسان ما في قوله: ﴿أَنْعَمَ عَلَيْهِمْ﴾، فكان اللفظ الوجيز أولى.

- ولفائدة أخرى: وهي أن الغضب صفة ينبغي للعبد أن يشترك فيها مع الرب، فيغضب الغضب الله تعالى، فالیهود قد غَضِبَ عليهم لغضب الله جميع المؤمنين، فاستشعر الداعي هذا المعنى، فلم يقل: «الذين غضبت عليهم»؛ إذ لو قال ذلك لأخرج نفسه عن أن يغضب لغضب الله، كما أخرج نفسه عن أن يُنْعَمَ، وأفردَ الربَّ بالإنعام فقال: ﴿أَنْعَمَ عَلَيْهِمْ﴾.

- وفائدة أخرى: وهو أن الألف واللام^(٤) في ﴿الْمَغْضُوبِ﴾، وإن كانت بمعنى «الذين»، فليست مثلها في التصريح والإشارة إلى تعيين ذات الاسم؛ فإن قولك: «الذين فَعَلُوا» (معناه: القوم الذين فعلوا)^(٥)، وقولك: «الضاربون والمضروبون»، ليس فيه ما في قولك: «الذين ضَرَبُوا أو ضُرِبُوا»، وإذا صَحَّ هذا وتأملتَهُ^(٦) فالذين

(١) عن مكرر (أ) ورقة (٦٩).

(٢) عن مكرر (أ) ورقة (٦٩).

(٣) في (أ، ب): «النعم».

(٤) سقط من (ب).

(٥) عن مكرر (أ) ورقة (٦٩).

(٦) تناول السهيلي هذا المعنى وهو يذكر الترتيب في قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا مَنَازِلُ مُتَتَابِعَةٌ لِّأُولَئِكَ الْمَنَازِلُ الْحَقِيقَةُ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ إِلَى الْفِتْنَةِ وَالْقَائِمِينَ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ فِيهَا مَنَازِلُ مُتَتَابِعَةٌ لِّأُولَئِكَ الْمَنَازِلُ الْحَقِيقَةُ﴾ [الحج: ٢٦] انظر: المسألة رقم (٥٤).

أَنعَمَتَ عَلَيْهِمْ بلفظ « الذين » إشارة إلى تَعَرَّفَهُمْ بأعيانهم، وتَعَرَّفَهُمْ من الدِّين ولا سيما النبيين، بخلاف مَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ، فوجب الإعراض عنهم، وترك الالتفات إلى ذاتهم، فاقتصر على الصفة المذمومة دون أن يُعَيَّنُوا بـ « الذين ».

* وأما قوله: ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ ﴾ [الفاتحة: ٧] نعتاً لـ « الذين »، ولم يَقُلْ: « لا المغضوب عليهم »، فلفائدة، وهو أن اليهود والنصارى يَدَّعون أن اللَّهَ - تعالى - أَنعَمَ عَلَيْهِمْ بالكتابين، وأنهم على الصراط [٧٦أ] المستقيم، فَبَيَّنَ - سبحانه - أن الذين أَنعَمَ عَلَيْهِمْ هم غير المغضوب عليهم، وهم اليهود، ولم يقل: « اليهود »، تجريداً للفظ؛ لِيُخْرِجَهُمْ بذكر الغضب عن صفة المُنْعَمِ عَلَيْهِمْ، وكذلك « الضالين ».

وقد تقدم^(١) في باب العطف ذكرُ « لا » في هذا الموضع، وأنها تعطي العطف بعد إيجاب، فلو عُطِفَ بها ههنا لم يكن في الكلام أكثر من نفي إضافة « الصراط » إلى اليهود والنصارى، فلما جاء^(٢) بـ « غير »، وهي اسم يُنْعَتُ بها، زاد في الكلام فائدة الوصف والثناء للذين أَنعَمَ عَلَيْهِمْ.

* وأما استحقاق اليهود لهذا الاسم فلنزول غضب اللَّهَ بهم في الدنيا [١٠٠أ]، لتسليطه الملوك عليهم، وانتزاع العز^(٣) منهم، كما قال تعالى: ﴿ ضَرَبَتْ عَلَيْهِمُ الدَّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ٦١]، فمن حيث أخبر عنهم^(٤) أنهم قد باءوا بغضب سَمَاهُمْ ﴿ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾.

* وأما تقديمهم على ﴿ الصَّالِينَ ﴾ فقد تقدّم من أصول التقديم في باب العطف ذكر التقدم بالزمان، وذكر التقدم بالرتبة، (واليهود متقدمون بالرتبة)^(٥) والمكان؛ لأنهم كانوا مجاورين لرسول اللَّه ﷺ وللمخاطبين بالآية، وأقرب إليهم ذكرًا^(٦) من النصارى.

وأما ذكر ﴿ الصَّالِينَ ﴾ بلفظ « فاعلين »، ولم يَرِدْ بلفظ « المفعولين »؛ لثلاث يكون كالعذر لهم؛ وإنما ينبغي أن يُخْبَرَ عنهم باكتسابهم ضلالهم، لا بإضلال اللَّه ﷻ إياهم.

(١) انظر المسألة رقم (٥١)، فصل « لا » العاطفة.

(٢) عن (ب).

(٣) في (أ): « وانتزاع الملك ».

(٤-٦) سقط من (ب).

* وأما فائدة العطف بـ « لا » مع « الواو » فللتأكيد النفي الذي تضمنه « غير » ،
فلولا ما فيها من معنى النفي لما عُطِفَ بـ « لا » مع « الواو » .

وفائدة هذا^(١) التوكيد أن^(٢) لا يُتَوَهَّمُ أن « الضالين » داخلٌ في حكم « المغضوب
عليهم » ، أو وصفٌ لهم^(٣) ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : « ما مررتُ بزيد وعمرو » ، تُوَهَّمُ
أنك إنما^(٤) تنفي الجمعَ بينهما خاصة ؟ ! فإذا قلت : « ما مررتُ بزيد ولا عمرو » ، عَلِمَ
أنك تنفي الفعلَ عنهما جميعاً ، على كل حال من اجتماع وافتراق .



(٢) سقط من (ب) .

(٤) سقط من (ب) .

(١) عن (ب) .

(٣) انظر : الصاحبي (ص ١٣٨) .

(٦٠)

مسألة

في ذكر بدل البعض من الكل، وبدل المصدر من الاسم

وهما جميعاً يرجعان في المعنى والتحصيل إلى بدل الشيء من الشيء، وهما لعين واحدة، إلا أن البدل في هذين الموضوعين لا بُدَّ من إضافته إلى ضمير المبدل منه، بخلاف بدل^(١) الشيء من الشيء وهما لعين واحدة.

* أما اتفاقهما^(٢) في المعنى: فلأنك إذا قلت: « رأيت القوم أكثرهم أو نصفهم »، فإنما تكلمت بالعموم وأنت تريد الخصوص، وهو شائع في اللغة لا يُنكر جوازه أحد، وإذا كان كذلك فإنما أردت: لقيت بعض القوم، وجعلت « أكثرهم » أو « نصفهم » تبييناً لذلك البعض، وأضفته إلى ضمير « القوم »، كما كان الاسم المبدل مضافاً أيضاً إلى القوم، فقد آل الكلام إلى أنك أبدلت شيئاً من شيء وهما لعين واحدة.

* وأما بدل المصدر من الاسم: فكذلك أيضاً؛ لأن الاسم من حيث كان جوهرًا أو جسمًا لا يُعجب ولا ينفع ولا يضُرُّ، وإنما يتعلق^(٣) المدح والإعجاب وغير ذلك من المعاني بصفات وأعراض قائمة بالجسم، وعُلِمَ ذلك ضرورة حتى استغني عن ذكرها لفظاً، وهي معلومة المعنى، فإذا قلت: « نفعني عبدُ الله »، عُلِمَ أن النافع فيه صفةٌ وعَرَضٌ مضاف إليه، فبيّنت ذلك العرض ما هو، فقلت: « علمه أو رأيه »، ثم أضفت العلم إلى ضمير الاسم، كما كان الاسم المبدل منه مضافاً إليه في المعنى، فصار التقدير: « نفعني صفةٌ زيد أو خصلته »، ثم بينت بقولك: « علمه »، فعُلِمَ ما هي تلك الخصلة، فأل المعنى إلى بدل الشيء من الشيء، وهما لعين واحدة.

وإذا ثبت هذا فلا يصحُّ في بدل الاشتمال أن يكون الاسم الثاني جوهرًا؛ (لأنه لا يُبدل جوهر من عرض)^(٤)، ولا بدَّ من إضافته إلى ضمير الاسم؛ لأنه بيان لما هو مضاف إلى ذلك الاسم.

(٢) في (أ، ب): « اتفاقهم ».

(٤) عن (ب).

(١) سقط من (ب).

(٣) في (أ، ب): « متعلق ».

والعجبُ كُلُّ العجب من إمام صَنَعَةِ النحو في زمانه، وفارسِ هذا الشأن ومالكِ عنانه، يقول في كتاب «الإيضاح» في قوله سبحانه: ﴿النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾ [البروج: ٥]: إنها بدل من ﴿الْأَخْدُودِ﴾ بدل الاشتمال^(١)؛ و«النار» جوهر، وليست بعَرَض، ثم ليست مضافةً إلى ضمير «الأخدود»، وليس فيها شرط من شرائط بدل الاشتمال! وذَهَل أبو علي عن هذا، وترك ما هو أصح في المعنى وأليق بصناعة النحو، وهو حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، كأنه قال: قُتِل أصحابُ [١٠١ب] الأخدودِ، أخدودِ النار ذات الوقود؛ فيكون من بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة، كما قال^(٢):

رَضِيعِي لِبَانٍ ثُدِي أُمَّ تَحَالَفَا

في رواية الخفض، أراد: لبانِ ثديِ أُمِّ، فحذف المضاف إيجازًا واختصارًا.

* * *
* *
*

(١) قال الفارسي في الإيضاح، ورقة (٥٢): «وبدل الاشتمال كقولك: سُلِبَ زيدٌ ثوبُهُ، ومنه قوله تعالى:

﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأَخْدُودِ﴾ [النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ] [البروج: ٤، ٥]، فالأخدود مشتمل على النار».

(٢) هو الأعشى ميمون بن قيس. والبيت في ديوانه (ص ٢٢٥)، وعجزه:

بِأَسْحَمِ دَاجٍ عَوْضٌ لَا نَتَفَرَّقُ

هذا وانظر: اللسان، مادة «لبن»، ومغني اللبيب في عوض (ص ١٦١)، وفي اللام المفردة (ص ٢٣٠)، والباب الخامس (ص ٦٥٤).

(٦١)

مسألة

[في أسرار النظم في قوله تعالى:

﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]]

واستشهد في هذا الباب ^(١) بقول الله ﷻ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

* ﴿حِجُّ الْبَيْتِ﴾ مبتدأ، خبره في أحد المجرورين قبله. والذي يقتضيه المعنى أن يكون في قوله: ﴿عَلَى النَّاسِ﴾؛ لأنه وجوب، والوجوب مُتَعَدِّبٌ «على». فإن قيل: إذا كان موضع الخبر ومقرُّ الفائدة فيه، فلم أُخَّر، وقد قال سيبويه: «متى جعلته مُسْتَقَرًّا قدمته» ^(٢).

فالجواب: أن تقديم المجرور الأول لفائدتين:

- إحداهما: أنه اسم للمُوجِبِ لهذا الغرض، فيُقَدَّم [١٧٧] تَقَدُّمُ السبب على المسبب.

- والفائدة الأخرى: أن الاسم المجرور من حيث كان اسمًا لله - سبحانه - وجب الاهتمام بتقديمه، تعظيمًا لحرمة هذا الواجب الذي أوجبه، وتخويفًا من تضييعه؛ إذ ليس ما أوجبه الله - سبحانه - بمثابة ما يُوجبه غيره ^(٣).

* وأما ﴿مَنِ﴾ فهي بدل كما ذكره ^(٤). وقد استهوى طائفة من الناس القول بأنها فاعل بالمصدر ^(٥)، كأنه قال: أن يحجَّ البيت مَنْ استطاع، وهذا القول يضعف من وجوه:

(١) الجمل (ص ٣٧).

(٢) نص الكتاب (٢٧/١): «وإذا أردت أن يكون مستقرًّا تكتفي به، فكلما قدمته كان أحسن».

(٣) سقط من (ب).

(٤) قال الزجاجي في الجمل (ص ٣٧): «فمن: في موضع خفض، بدل من الناس؛ لأن فرض الحج إنما يلزم المستطيعين من الناس».

(٥) نُسِبَ هذا إلى ابن السَّيِّد. انظر: مغني اللبيب، الباب الخامس (ص ٥٩٠، ٥٩١).

- أحدها: من جهة المعنى، وهو أَنَّ الحَجَّ فرضٌ على التعيين بلا خلاف، ولو كان التأويل ما ذكره لكان فرض كفاية، فإذا حج المستطيعون برئت ذمم غيرهم، وفرغت ساحتهم من التكليف، وليس الأمر كذلك؛ بل الحج فرض على جميع الناس، حجَّ المستطيعون^(١) أو قعدوا، ولكنه عُدَّ بعدم الاستطاعة إلى أن توجد الاستطاعة؛ ألا ترى أنك إذا قلت: « واجبٌ على أهل هذا القطر أن يجاهد منهم الطائفة المستطيعون للجهاد »، (فإذا جاهدت تلك الطائفة سقط وجوبُ الجهاد)^(٢) عن الباقي، مستطيعين كانوا أو غير مستطيعين، بخلاف الحج؟!!

- ومما يَضَعُفُ به^(٣) ذلك القول: أن إضافة المصدر إلى الفاعل - إذا وُجِدَ - أولى من إضافته إلى المفعول، ولا يُعَدَّلُ عن هذا الأصل إلا بدليل منقول أو معقول، فلو كان « مَن » هو الفاعل لأضيف المصدر إليه.

* وإذا ثبت أن « مَن » بدل بعض من كل، وجب أن يكون في الكلام ضمير يعود إلى « الناس »، كأنه قال: من استطاع منهم، وحذف هذا الضمير قبيح في أكثر الكلام^(٤)، وحَسَنَ ههنا أمور:

- منها: أن « مَن » واقعة على من يعقل كالاسم المبدل منه، فارتبطت به.

- ومنها: أنها موصولة بما هو أخصُّ من الاسم الأول، ولو كانت أعم لقبح حذف الضمير العائد، مثال ذلك: أنك لو قلت: « رأيتُ إخوتك مَن ذهبَ إلى السوق »، تريد: مَن ذهبَ منهم، لكان قبيحاً؛ لأن الذهاب إلى السوق أعم من الإخوة. وكذلك لو قلت: « اليس الثياب ما حَسُنَ وكَمُلَ »^(٥)، تريد: ما حَسُنَ منها، ولم تذكر الضمير، لكان أبعد في الجواز؛ لأنَّ لفظ « ما »^(٦) أعم من لفظ « الثياب »، وكذلك الحَسَنُ والكمال، وحقُّ بدل البعض من الكل أن يكون أخص من المبدل منه، فإن كان أعم وأضفته إلى ضمير، أو قيدته بضمير يعود إلى الأول، ارتفع العموم، وبقي الخصوص. - ومما حَسَنَ حذف الضمير في هذه الآية أيضاً مع ما^(٧) تقدم، طول الكلام بالصلة والموصول.

(٢) عن (ب)، ومكرر (أ) ورقة (٧١).

(٤) انظر: شرح الكافية لابن مالك (٢/ ٩٠).

(٦) عن (ب) ومكرر (أ) ورقة (٧١).

(١) في (أ، ب): « المستطيعين ».

(٣) سقط من (ب).

(٥) في (أ): « وما كمل ».

(٧) سقط من (ب).

* وأما المجرور من قوله: ﴿إِلَيْهِ﴾ فيحتمل وجهين:

- أحدهما: أن يكونَ في موضع حال من « سبيل »، كأنه نعتُ نكرةٍ قُدِّمَ عليها؛ لأنه لو تأخر لكان في موضع [١٠٢ب] النعت لـ « سبيل ».
- والثاني: أن يكون متعلقاً بـ « سبيل ».

فإن قيل: وكيف يتعلق به وليس فيه معنى الفعل؟

قلنا: « السبيل » ههنا عبارة عن الموصِّل إلى « البيت » من قوةٍ وزادٍ ونحوهما، فلما كان في معنى الفعل الموصِّل، ولم يقصد به السبيل الذي هو الطريق، صار فيه معنى الفعل^(١)، وصلاح تعلق المجرور به، واقتضى حسنَ النظم وإعجاز اللفظ تقديم المجرور وإن كان موضعه التأخير؛ لأنه ضمير يعود على « البيت »، و « البيت » هو المقصود به الاعتناء، وإنما يُقدِّمون في كلامهم ما هم به أهمُّ، وهم ببيانه أعنى.



(١) عن (ب) ومكرر (أ) ورقة (٧١).

(٦٢)

مسألة

[في أسرار النظم في قوله تعالى:

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]]

واستشهد أيضًا في الباب ^(١) بقوله سبحانه: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧] الآية.

* في هذا الآية دليل على أن ما وقع به الفعل - أو فيه - فإنه مشتمل عليه كما يشتمل الفاعل على الفعل الذي هو حركة له أو صفة فيه، ولذلك أضيف المصدر إلى المفعول كما يُضاف إلى الفاعل، وأخبر به ^(٢) عما لم يُسمَّ فاعله، وبُنِيَ بناءً فاعل في نحو قوله تعالى: ﴿عِشَّةً رَاضِيَةً﴾ [الحاقة: ٢١] في أحد الأقوال ^(٣).

وإذا ثبت هذا صحَّ البدل في قوله، وهو عُمَرُ رضي الله عنه لحفصة: (لا يَغُرَّنْكَ هذه التي أعجبها حسنُها، حبُّ رسولِ اللَّهِ ﷺ إياها) ^(٤)، فـ « حبُّ » بدلٌ من « هذه »، وإن لم يكن فعلًا لها، وإنما هو واقع بها، كما أن « القتال » بدلٌ من « الشهر »، وإن لم يكن فعلًا له، وإنما هو ^(٥) واقع فيه.

* ومن فوائد هذه الآية: أن يُسألَ عن قوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾ [لم قدَّم الشهر الحرام] ^(٦)، (ولم يقل: يسألونك عن قتال الشهر الحرام) ^(٧)، وهم لم يسألوا عن الشهر إلا من أجل القتال فيه ^(٨)، فكان الاهتمام بالقتال والتقديم له أولى في الظاهر؟ والجواب أن يقال: إن ^(٩) هذا السؤال لم يقع إلا بعد وقوع القتال في الشهر، وتشنيع الكفرة عليهم انتهاك حرمة الشهر، فاغتمامهم واهتمامهم بالسؤال إنما وقع من أجل حرمة الشهر، فلذلك قدَّم في الذكر.

(١) الجمل (ص ٣٨).

(٢) انظر: الروض الأنف للمؤلف (١/ ١٨٢)، والكشاف (٤/ ٤٨٣).

(٣) انظر المسألة رقم (٥٣).

(٤) سقط من (ب).

(٥) سقط من (ب).

(٦) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق.

(٧) عن (ب) ومكرر (أ) ورقة (٧٢).

(٨) سقط من (ب).

(٩) عن (ب).

* وفيها سؤال آخر: وهو أنه أعاد ذكر^(١) « القتال » بلفظ الظاهر، وكان القياس أن يُعيد بلفظ المضمر، فيقول: « قل: هو كبير »؛ كما^(٢) لو سُئِلَ إنسان عن رجل في الدار لقال: « هو فلان »، أو: « هو طويل أو قصير »، بلفظ المضمر، ويقبح أن يقولَه بلفظ الظاهر؛ لأن المضمر - إذ عُرِفَ المعنى - أوجز وأولى.

والجواب أن يقال: في إعادة لفظ الظاهر هنا فائدة، وهي عمومُ الحكم، ولو جاء بلفظ المضمر فيقول: « هو كبير »، لاختص الحكم بذلك القتال الواقع في القصة، وليس الأمر كذلك، وإنما هو عامٌّ في كل قتال وقع في شهرٍ حرامٍ.

* * *

ونظير هذه المسألة: قوله ﷺ وقد قيل له: أنتوضأ بماء البحر؟ فقال: « هو الطهور ماؤه »^(٣). ولم يقل: « نعم، توضؤوا منه »؛ لئلا يتوهم أن الحكم مخصوص بالسائل، فلما أخبر عنه أنه الطهور ماؤه استمر^(٤) الحكم فيه على العموم، ولم يتوهم قصره على السبب.

وكذلك هذا^(٥) [٧٨] حين قال: ﴿ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ﴾ [البقرة: ٢١٧]، فجعل الاسم المُخبر عنه^(٦) « قتال »، وخصَّصه بالمجرور الذي هو ضمير « الشهر »، فتعلق الحكم به على العموم متى وقع؛ لأن اللفظ المضمر^(٧) لا تقتضي صيغته (إلا تخصيص الخبر بما يعود عليه)^(٨).

* * *
* *
*

(١، ٢) سقط من (ب).

(٣) أخرجه الإمام أحمد عن أبي هريرة (٣٦١ / ٢).

(٥) سقط من (ب).

(٤) في (ب): « اشتهر ».

(٧، ٦) عن (ب) ومكرر (أ) ورقة (٧٣). (٨) في (ب): « إلا تخصيص ما يعود عليه ».

(٦٣)

مسألة

[في الحال من المضاف إليه، وعطف الفعل على الاسم]

وأنشدوا في هذا الباب قول كُثِير^(١):

وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ

أجاز بعض النحويين^(٢) في « رَجُلٍ صَحِيحَةٍ » (رجلاً صحيحاً)^(٣) على أنها حال مُوطَّأة بالنعته، مثل قوله تعالى: ﴿ لِسَانًا عَرَبِيًّا ﴾ [الأحقاف : ١٢]؛ لأن الحال من النكرة غير ممتنع من [١٠٣ ب] حيث كان الاسم الأول نكرةً كما تقدم في باب النعت^(٤). وقالوا: هي حال من المضاف إليه؛ لأن الحال من المضاف إليه كثير، نحو قوله^(٥):

كَأَنَّ حَوَامِيَهُ مُذْبِرًا

وهذا غلط: لأن الحال من المضاف إليه لا يجوز على الإطلاق؛ لأنها مفعول فيها، فهي كالظرف والمفعول، فلا بد لها من عامل يعمل فيها، ولا يجوز أن يعمل فيها معنى الإضافة؛ لأنه أضعف من لام الإضافة، ولام الإضافة لا يعمل معناها في ظرف ولا حال^(٦)، فمعناها - إذا لم يلفظ بها - أضعف وأجدر ألا يعمل^(٧).

(١) البيت في ديوانه (ص ٤٦)، والكتاب (١ / ٢١٥)، والمقتضب (٤ / ٢٩٠)، ومغني اللبيب، الباب الرابع (ص ٥٢٤).

(٢) في المقتضب (٤ / ٢٩١) بعد ذكر البيت: « يُشَدُّ رَفْعًا وَخَفْضًا ».

(٣) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق.

(٤) انظر المسألة رقم (٤٢)، فصل: الحال من النكرة.

(٥) هو النابغة الجعدي. انظر: شعر النابغة الجعدي (ص ٢٠)، منشورات المكتب الإسلامي بدمشق، الطبعة الأولى، والرواية فيه:

كَأَنَّ حَوَامِيَهُ مُذْبِرًا خُضِبْنَ وَإِنْ كَانَ لَمْ يُخْضَبِ

فأما رواية خزانة الأدب (١ / ٥٠٩) فهي:

كَأَنَّ حَوَامِيَهُ مُذْبِرًا خُضِبْنَ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ تُخْضَبِ

والحوامي: جمع حامية، وهي ما فوق الحافر. وقيل: هي ما عن يمين الحافر وشماله.

(٦) انظر: المقتضب (٤ / ١٧١)، في التفرقة بين الحال والظرف.

(٧) حقق ابن هشام العامل في الحال. انظر: المغني (ص ٧٣٥).

لو قلت: « هذا غلامٌ هنديٌّ ضاحكٌ »، لم يجوز لما ذكرناه.

فإن قلت: يعمل فيها ما يعمل في « الغلام » المضاف، فهو محال؛ لأن « ضاحكٌ » من صفة « هندي »، لا من صفة « الغلام »، فبطل من كل وجه، ولكنه يجوز الحال من المضاف إليه إذا كان في المضاف معنى الفعل نحو: « هذا ضاربٌ هنديٌّ قائمٌ »، أو: « أعجبني خروجُها راكبةً »، ونحو قوله تعالى: ﴿ النَّارُ مَثَوْنُكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ [الأنعام: ١٢٨]؛ لأن ما في المضاف من معنى الفعل واقعٌ على المضاف إليه وعاملٌ فيما هو حالٌ منه، بخلاف « الغلام » ونحوه مما ليس فيه (معنى فعلٍ) ^(١).

وقد يجوز أيضًا الحال من المضاف إليه نحو: « رأيتُ وجهَ هنديٍّ قائمٌ »؛ لأن البعض يجري عليه حكم الكل، فيعمل في الحال ما يعمل في البعض من حيث أجروا البعض مجرى الكل في قوله: « ذهبْتُ بعضُ أصابعه »، و: « شرقتُ صدرُ القناة »، و: « تواضعتُ سورُ المدينة » ^(٢) وهو كثير، فعلى هذا جاء:

كَأَنَّ حَوَامِيَهُ مُدْبِرًا

ومنه قول حبيب ^(٣):

وَالْعِلْمُ فِي شُهْبِ الْأَرْمَاحِ لَامِعَةٌ

* * *

وأنشد في هذا الباب قول الأعشى ^(٤):

(١) سقط من (ب).

(٢) في الكتاب (١ / ٢٥): « وربما قالوا بعض الكلام: ذهبْتُ بعضُ أصابعه، وإنما أثبت البعض؛ لأنه أضافه إلى مؤنث هو منه، ولو لم يكن منه لم يؤنثه، ومما جاء مثله في الشعر قول الأعشى: وتشرقُّ بالقول الذي قد أذعته كما شرقتُ صدرُ القناة من الدم ومثله قول جدير:

لَمَّا أَتَى خَبْرُ الزَّبِيرِ تَوَاضَعَتْ سُرُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخَشَعُ

(٣) هو أبو تمام حبيب بن أوس، والبيت في ديوانه (١ / ٤٦)، وعجزه:

بَيْنَ الْخَمِيسِينَ لَا فِي السَّبْعَةِ الشُّهْبِ

(٤) هو ميمون بن قيس، والبيت في ديوانه (ص ٧٧)، وهو من شواهد الكتاب (١ / ٤٢٣)، ومعني اللبيب، الباب الرابع (ص ٥٦٠).

ويقول المبرد في المقتضب (٢ / ٢٦): « والنحويون ينشدون هذا البيت على ضربين، وهو قول الشاعر:

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءٍ ثَوِيَّتُهُ تَقْضَى لِبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمُ

فيرفع « يسام »؛ لأنه عطفه على فعل، وهي « تقضى »، فلا يكون إلا رفعًا. ومن قال « تَقْضَى لِبَانَاتٍ » =

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءٍ ثَوِيَّتُهُ تَقْضِي لَبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمُ

نصب « ويسام » بإضمار « أن » كيلا ينعطف الفعل على الاسم؛ وإنما استحال أن ينعطف الفعل على الاسم كيلا يشترك معه في العامل الذي يعمل فيه؛ إذ لا تعمل عوامل الأسماء في الأفعال، فأضمروا « أن »؛ لأنها مع الفعل في تأويل الاسم.

فإن قيل: وكيف يجوز إضمار (الناصب وأنتم لا تجيزون إضمار)^(١) الخافض ولا الجازم، نعم ولا إضمار الحروف الناصبة للأسماء، وعوامل الأسماء عندكم أقوى من عوامل الأفعال؟

فالجواب: أننا لا نجزئ إضمار « أن » إلا بإحدى شرائط، إما مع « الواو » العاطفة على مصدر^(٢)، نحو قوله:

لَلْبُسُ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي^(٣)

.....

و:

تَقْضِي لَبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمُ

.....

ألا ترى أنك لو جعلت مكان « اللبس » و « التَّقْضِي » اسماً غير مصدر، فقلت: « يعجبني زيدٌ ويذهب عمرو » - لم يجز^(٤)؟! وإنما جاز هذا مع المصدر؛ لأن الفعل المنصوب بـ « أن » مشتق من المصدر ودالٌّ عليه بلفظه، فكأنك عطفت مصدراً على مصدر.

فإن قيل: فكان ينبغي إذا أن يُستغنى بمجرد لفظ الفعل عن إضمار « أن »؟

= قال: ويسام سائم؛ لأن « تَقْضِي » اسم، فلم يجوز أن تعطف عليه فعلاً. فأضمر « أن » ليجري المصدر على المصدر، فصار: تَقْضِي لَبَانَاتٍ وَأَنْ يَسَامُ سَائِمٌ؛ أي: وسامة سائم.

(١) عن (ب) ومكرر (أ) ورقة (ص ٧٢).

(٢) انظر: المقتضب (٢/ ٥٨٥).

(٣) من شواهد الكتاب (١/ ٢٦٤)، والمقتضب (٢/ ٢٧)، وعجزه:

أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

.....

هذا وانظر: مغني اللبيب (ص ٤٧٣، ٥١٨، ٦٧٣، ٨٦٨، ٩٥٢).

ويقول البغدادي في الخزانة (٣/ ٥٩٢): « والبيت من أبيات مَيْسُون بنت بَحْدَل الكلبية... وقوله:

(ولبس عباءة) في غالب كتب النحو: (لبس) بلامين. وهو خلاف الرواية الصحيحة. وميسون، قال

اللمخي: هي زوج معاوية بن أبي سفيان، وأم ابنه يزيد.

(٤) انظر: حاشية يس على الألفية (٢/ ٢٥٥).

قلنا: هو فعلٌ مضارعٌ مُعَرَّبٌ، وعطفُه بالواو على ما قبله يُشَرِّكه معه في الإعراب والاعمال، وهما لا يشتركان في عامل واحد، فأُضمرت «أَنْ» واكتفي بأثرها وعملها عن ظهور لفظها، وكانت «الواو» كالعوضِ منها، كما كانت «حتى» و«لام» العلة، و«لام» الجحود و«الفاء» في باب الجواب وغير ذلك كالعوض من «أَنْ»^(١) الناصبة للفعل، وكما كان الاستفهام كالعوض من^(٢) الجار في قولك: «أَللَّهُ لأفعلن»^(٣)؟ ونحوه.

وقد جاء عطفُ الفعل على الاسم إذا كان الاسم في معنى الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿صَفَقَتِ رَبِّيَصْنُ﴾ [الملك: ١٩] ونحو: ﴿وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنْ الْمُقَرَّبِينَ﴾ وَيُكَلِّمُ النَّاسَ ﴿[آل عمران: ٤٥، ٤٦]﴾؛ لأن الاسم المعطوف [١٠٤ب] عليه حامل للضمير، فصار بمنزلة الفعل مع الاسم، ولو كان مصدرًا لم يجز، كما تقدم في:

لَلْبُسِّ عِبَاءَةٌ وَتَقَرُّ عَيْنِي

لأن المصدر ليس بحامل للضمير، فلا يجوز العطف عليه إلا بإضمار «أَنْ».

فإن قيل: فإذا جاز عطفُ الفعل على الاسم الحامل للضمير، فينبغي أن يجوز عطفُ الاسم على الفعل، فيقول: «مررتُ برجلٍ يقومُ وقاعدٍ»؟ قلنا: هذا ممتنعٌ على قُبْح، والزجاج قد أجازَه في «المعاني»^(٤) قياسًا على الأول، وليس هو مثله^(٥)؛ لأنك إذا عطفتَ الفعل على الاسم المشتق منه رَدَدْتَ الفرع إلى الأصل؛ لأن الاسم المشتق من الفعل فرع للفعل، فهو متضمن لمعناه، فجاز عطف الفعل عليه.

(١) سقط من (ب). (٢) عن (ب) ومكرر (أ) ورقة (٧٣).

(٣) انظر: الكتاب (٤٠٨/١)، والمقتضب (٣٣٦/٢، ٣٤٨)، (٣/٦٠، ٦١)، والروض الأنف (٧٢، ٧١/٢).

(٤) قال الطبري: «معناه: إن الله يشرك بكلمة منه اسمه المسيح عيسى ابن مريم، وجيهاً عند الله ومكلماً للناس في المهد، فـ (يُكَلِّمُ) وإن كان مرفوعاً؛ لأنه في صورة (يفعل) بالسلامة من العوامل فيه، فإنه في موضع نصب».

(٥) هو كتاب معاني القرآن، انظر الإنباه (١٥٩/١)، وبغية الوعاة (٤١٢/١).

(٦) قال أبو حيان في البحر المحيط (٣٠٢/١): «ومثل هذا العطف [عطف الفعل على الاسم الذي في معناه] فصيح، وعكسه أيضاً جائز، إلا عند السهيلي فإنه قبيح».

وإذا عطفت الاسم المشتق على الفعل كنت قد رددت الأصل فرعاً، وصيرت الفعل في معنى الاسم، وهو فعل محض، وإن كان قد وقع موقع الاسم، فلم يقع موقع اسم جامد، وإنما وقع موقع اسم في تأويل فعل، فلم يخرج ذلك إلى أن يكون في تأويل الاسم. وإنما هو فعل محض، فلا يجوز عطف الاسم عليه؛ لأنك تُشرك الاسم مع الفعل في عامل واحد.

وإذا قلت: «مررتُ برجلٍ قائمٍ ويقعدُ»، ففي «يقعدُ»^(١) ضمير فاعل، كما في «قائم» ضمير فاعل، فكأنك إنما عطفت جملة على جملة، وتوهمت في «قائم» الفعل المحض^(٢) من حيث كان مشتقاً منه وفرعاً عليه، ولم يمكنك أن تتوهم في «يقوم» الاسم المحض، ولا الاسم المشتق أيضاً؛ لأن الفرع^(٣) يتضمن الأصل ويدل عليه، والأصل لا يدل على الفرع بنفسه [١٧٩]؛ لأنه كالمستغني عنه، فافهمه فإني^(٤) لم أقصد الإطالة إلا لأسدَّ أبواب الاعتراض، وأحيي جنابات الكلام من الطعن عليه، والله الموفق لما يُزلفُ لديه.

وأبين من هذه العبارة أن يقال: عطف الفعل على الاسم في مثل^(٥) قوله تعالى: ﴿صَفَّيْتُ وَيَقِضُنَّ﴾ [الملك: ١٩]، ونحو: «مررتُ برجلٍ قائمٍ ويقعدُ»؛ لأن الاسم^(٦) معتمد على ما قبله، (وإذا كان اسم الفاعل)^(٧) معتمداً على عمل الفعل، والاعتقاد أن يكون نعتاً^(٨) أو خبراً، والذي بعد «الواو» ليس بمعتمد.

ولو عكست المسألة؛ فقلت: «برجلٍ يقومُ وقاعدٍ»، أو: «يصفن وقابضات»، قبح؛ لأن ما بعد «الواو» اسم محض، وليس بمعتمد، فيجري مجرى الفعل.



(٣) في (ب): «الفعل».

(٥) سقط من (ب).

(٧) في (أ): «وإذا كان الاسم معتمداً».

(٢، ١) عن (ب).

(٤) عن (ب).

(٦) إلى هنا انتهى مكرر (أ).

(٨) سقط من (ب).

[باب أقسام الأفعال]

(٦٤)

مسألة

من باب أقسام الأفعال [في الفعل اللازم]

الفعل غير المتعدي^(١): هو الذي لازم محله، ولم يجاوزه إلى غيره، فهو فعلُ الفاعل في نفسه، ولذلك جاء مصدره مُثَقَّلًا بالحركات؛ إذ الثقل^(٢) من صفة ما لازم محله، ولم ينقل منه لغيره، والخفة من صفة المنتقل من محله حتى يقع بمحل آخر، كـ «الضرب» و«القتل» وجميع مصادر الأفعال المتعدية الواقعة بمحل غير الفاعل الحامل لها والمتصف بها، فكان خفة اللفظ في هذا الباب [موازية للمعنى، وكان ثقله]^(٣) موازيًا للمعنى الذي هو ثبوتُ في محل الفعل واختصاصُ به وعدمُ تجاوز له، فما لازم مكانه فهو الثقيل، وما تجاوزه وتعدّاه فهو الخفيف لفظًا ومعنى.

ومن ههنا يرجح قول سيبويه أن: « دخلتُ البيتَ » غير متعدٍّ^(٤) إلى مفعول؛ لأن مصدره « الدخول »، فهو كـ « الخروج » و « القعود » ونحوه، إلا أن الفعل منه لم يجئ على « فَعُل »؛ لأنه ليس بطبع في الفاعل ولا خصلة ثابتة فيه؛ فإن كان الفعل عبارة عما هو طبع وخصلة ثابتة، ثُقِّلَ بضم العين، كـ « ظَرُفَ » و « كَرُمَ ».

فهذا الباب ألزم للفاعل من باب « قَعَدَ »، فكان أثقل منه لفظًا، وباب [١٠٥ ب] « قَعَدَ » ألزم للفاعل من المتعدي إلى مفعول، فكان أثقل منه مصدرًا، وإن اتفقا في لفظ الفعل.

ولزم مصدر « فَعُلَ » - الذي هو طبعٌ وخَصْلَةٌ - وزنُ « الفَعَال »، نحو: « الجمال » و « الكمال » و « البهاء » و « السناء » و « الجلال »^(٥) و « العلاء »؛ هذا إذا كان المعنى عامًّا يشتمل على خصال، ولا يختص بخصلة واحدة، فإن اختص المعنى

(١) في (أ، ب): « غير متعدٍّ ».

(٢) في (أ، ب): « المثقل ».

(٣) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق.

(٤) انظر: الكتاب (١/ ١٦، ١٥)، والمقتضب (٤/ ٦٠، ٦١، ٣٣٧).

(٥) لم أجد منه « فعل » بضم العين، وكذلك العلاء.

بخصلة واحدة صار كالمحدود، ولزمته « هاء » التأنيث؛ (لأن « هاء » التأنيث)^(١) تدل على نهاية ما دخلت عليه كـ « الضربة » من « الضرب »، وحذفها في هذا الباب وفي أكثر الأبواب يدل على انتفاء النهاية.

ألا ترى أن « الضرب » يقع على القليل والكثير إلى غير نهاية؟! وكذلك « التمر » و « البُر » وسائر الأجناس؛ وإنما استحققت « الهاء » ذلك لأن مخرجها من منتهى الصوت وغايته، فصلحت للغايات، ولذلك قالوا: « علامة » و « نَسابة »، أي: غاية في صفتيهما.

فإذا ثبت هذا فالجمال والكمال كالجنس العام من حيث لم يكن فيه « الهاء » المخصوصة بالتحديد والنهاية. وقولك: « مَلَحَ مَلَا حَةً »، و « فَصَحَ فَصَا حَةً »، على وزن: « جَمَلَ جَمَالًا »، و « كَمَلَ كَمَالًا »، إلا في تاء التأنيث؛ لأن الفصاحة خصلة من خصال الكمال، فَحَدَّدَتْ بالهاء؛ لأنها ليست بجنس عام كالجمال، فصارت تُشبه باب الضربة و (التمرة من: الضرب و)^(٢) التمر، لمكان^(٣) التحديد والنهاية.

ألا ترى إلى قول خالد بن صَفْوَان^(٤) - وقد قالت له عِرْسُهُ -: « إنك لجميل »^(٥)، فقال: « أتقولين ذلك، وليس عندي عمودُ الجمال ولا رداؤه ولا بُرُسُهُ »^(٦)؟! ولكن قولي: إنك للمليح ظريف. فجعل « الملاحة » خصلةً من خصال الجمال، فبان صحة ما قلناه.

وعلى هذا قالوا: « الحلاوة » و « الأصالة » و « الرّجاجة »، وكذلك في ضد هذا المعنى نحو: « السّفَاهة » و « الوضاعة » و « الرذالة » و « الحمّاقة »، لأنها كُلُّها خصال محدودة بالإضافة إلى السّفال، والسّفال في مقابلة العلاء والكمال؛ لأنه جنس يجمع الأنواع التي تحته.

وهذا الأصل في هذا الباب، ثم لا يشُرّد عن هذا القياس شيءٌ إلا ويمكن

(١) سقط من (ب). (٢) عن (ب).

(٣) في (أ): « بمكان »، وفي (ب): « مكان ».

(٤) كان أحد فصحاء العرب المشهورين، وله مع عمر بن عبد العزيز وهشام بن عبد الملك أخبار. ولد ونشأ بالبصرة، وكان أيسر أهلها مالاً. وله كلمات مأثورة. انظر: الأعلام (٣٣٨/٢).

(٥) انظر: البيان والتبيين (١/١٨٤)، والروض الأنف (٢/٢١٩).

(٦) في الروض: « ثم قال [أي خالد]: عموده الطول، وأنا ربعة، وبرنسه: سواد الشعر وأنا أشمط، ورداؤه البياض، وأنا آدم، ولكن قولي... ».

رُدُّه إليه، إلا أن تكون ألفاظ قد أُدخلت^(١) في هذا الباب بوجه من المجاز، فنجد مصادرها (مخالفة لهذا الأصل في وزنها أو شيء من أحكامها)^(٢)، وليس ذلك إلا لنقلها بالاستعارة عن أصل موضوعها، كقولهم: «شَرَّفَ الرجل شرفاً»، ولم يقولوا: «شَرَّافاً»، كقولك: «جمالاً» و «كمالاً»، ولا: «شَرَّافة»، كقولك: «جلالة»؛ لأن الشَّرْفَ رفعة في الآباء، والآباء شيء خارج عن محل الفعل، فهو مستعار من شَرَف^(٣) الأرض^(٤) (كالهَدَف والعَلَم)^(٥) فاستعير للرجل الرفيع في قومه، كأن آباءه الذين ذكّر بهم وارتفع بسببهم شَرَفٌ له؛ إذ الشرف من الأرض يُرْتَفَع بسببه، ويُظْهَر منه. وكذلك قالوا في هذا الباب: الحَسَب^(٦)؛ (لأنه من باب القَبْض والقَنْص^(٧))، وليس من باب المصادر؛ لأن الحَسَب^(٨) ما يحسب الإنسان لنفسه من خصال كرام وخصال حميدة.

فقد تبين أنه لا يخرج عن هذا الباب شيء إلا لسبب ما، وأن الأصل ما تقدم، واستحق الاسم العام في هذا الباب لفظ «الْفَعَال»^(٩) - (بفتح الفاء والعين)^(١٠) - بعدهما أَلَف، والألف فتح، ليكون اللفظ بتوالي الفتح فيه موازياً لانفتاح المعنى واتساعه.

وكذلك اطرَّد في الجمع الكثير نحو: «مَفَاعِلٌ» و «فَعَائِلٌ» وبابه، واطرَّد في باب «تَفَاعُلٌ» نحو: «تَقَاتُلٌ»، و «تَخَاصُمٌ»، ونحو: «تَمَارُضٌ»، و «تَغَاوُلٌ»، و «تَرَاقُدٌ»^(١١)؛ لأنه إظهار للأمر وانتشار له.

(١) في (أ، ب): «أُخِلَّت».

(٢) في (أ، ب): «مخالفة لهذا الأصل أو وزنها أو شيئاً من أحكامها». ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٣) في اللسان «شرف»: «والشُّرفة: أعلى الشيء. والشَّرْف كالشُّرفة».

(٤) من هنا مكرر في (أ) ورقة (٧٣)، ونهايته في (ص ٣٣٦).

(٥) الهدف: المشرف من الأرض. وكل شيء عظيم مرتفع. والعلم: الجبل الطويل.

(٦) في تاج العروس «حسب»: «وقد حُسِب الرجل - بالنضم - حَسَابَةً - بالفتح - كخُطِب خَطَابَةً، وَحَسَبًا - محركة - فهو حَسِيب».

(٧) في التاج «قبض»: «ويقال: دخل مالك في القَبْض - محركة - أي: في المقبوض، كالهَدَم للمهدوم، والنَّقْض للمنفوض». وفي «قنص»: «والقَنْص - محركة: المصيد».

(٨) سقط من (ب). (٩) عن مكرر (أ) ورقة (٧٣).

(١٠) أثبتنا ما بين القوسين، ومكانه في (أ) ومكررها، و(ب): «هو اللين».

(١١) في أساس البلاغة «رقد»: «وترأقُد: تناوُم».

ومن هذا الباب مما يوافقه في وَجْهِه ويخالفه في وجه آخر: « حَلُمَ »^(١)؛ لأنه يدل على^(٢) ثبات الصفة، فوافق ما قبله في الضم، وخالفه [٨٠أ] في المصدر مخالفته له في المعنى؛ لأنه صفة [١٠٦ب] نفي، وليس بصفة عَرَضِيَّة معنوية، وإنما هو عبارة عن تَمَلُّك^(٣) المعاقبة ونفيها.

ومن هذا الباب: « كَبُرَ » و « صَغُرَ »، هو موافق لما قبله في ثبوت الفعل، فجاء على وزنه، وهو مخالف له في الحدث؛ لأن الصغر والكبر وما كان على هذا البناء عبارة عن كثرة أجزاء الجسم وقتلتها، لا عن عرض ومعنى زائد كالجمال ونحوه. واستقصاء هذه^(٤) المصادر والأفعال وتتبع نوادرها وأسرارها، يأتي في بابها^(٥)، إن شاء الله تعالى.

فصل

[في بعض صيغ الفعل اللازم]

ومن غير المتعدي « انْفَعَلَ »، نحو: « انْطَلَقَ »، وهو أيضًا فعلُ الفاعل في نفسه بعد تقدم منع واستدعاء من فاعل آخر، فيسمونه فعل المطاوعة، نحو: « كسرتُه فانكسر »، و « شويته فانشوى »؛ فمن حيث كان فعل الفاعل في نفسه لم يتعدَّ، ومن حيث لم يقع من فاعله إلا بعد استدعاء وسبب زيدت « النون » في أوله قبل الحروف الأصلية، وزيدت ساكنة كيلا تتوالى الحركات، ثم وُصِلَ إليها بهزمة الوصل.

وقد تقدم^(٦) أن الزوائد في الأفعال والأسماء موازية للمعاني الزائدة على معنى^(٧) الكلمة؛ فإن كان المعنى الزائد مُتَرَتِّبًا قبل المعنى^(٨) الأصلي، كان الحرف الزائد (قبل الحروف الأصلية، كالنون في « انفعل »، وكحروف المضارعة في بابها، وإن كان المعنى الزائد^(٩) على الكلمة آخرًا كان الحرفُ الزائد على الحروف الأصلية)^(١٠) آخرًا، كعلامة

(١) عن (ب)، ومكرر (أ) ورقة (٧٣)، وفيها: « حكم » مكان « حلم ».

(٣) في (أ) ومكررها: « تلك ».

(٤) عن (ب)، مكرر (أ) ورقة (٧٣).

(٥) في (ب): « في هذا الباب ».

(٦) انظر المسألة رقم (٢٣).

(٧) سقط من (ب).

(٨) في (ب): « في هذا الباب ».

(٩) عن البدائع (٥٣/٢).

(١٠) ما بين القوسين عن (ب)، وفي (ب) في آخر هذا القوس: « على الحروف الزائدة ».

التأنيث وعلامة التأنيث.

ومن هذا الباب: «تَفَعَّلَ» و «تَفَاعَلَ» و «تَفَعَّلَ»:

- أما «تَفَعَّلَ» فلا يتعدى البتة؛ لأن «التاء» فيه بمثابة النون في «انْفَعَلَ»، إلا أنهم خَصُّوا الرباعي بالتاء، وخصُّوا الثلاثي بالنون فرقاً بينهما؛ ولم تكن «التاء» ههنا ساكنة كالنون، لسكون عين الفعل، فلم يلزم فيها من توالي الحركات ما لزم هناك.

- وأما «تَفَاعَلَ» فقد تُوَجِّدُ متعدية؛ لأنها لا يُراد بها المطاوعة كما أُريد بـ «تَفَعَّلَ»، وإنما هو فِعْلٌ دخلته «التاء» زيادةً على «فاعَلَ» المتعدية، فصار حكمه - إن كان متعدياً إلى مفعولين قبل دخول «التاء» - أن يتعدى بعد دخول «التاء» إلى مفعول، نحو: «نازعتُ زيداً الحديثَ»، ثم تقول: «ما تنازعنا الحديثَ»، وإن كان متعدياً إلى مفعول لم يتعدَّ بعد دخول «التاء» إلى شيء آخر، نحو: «خاصمتُ زيداً» و: «تخاصمنا».

فصل

[في صيغتي: افْعَلَّ، وافْعَالَ]

وأما «احمَرَّ» و «احمَارَّ» ففِعْلٌ مشتقٌّ من الاسم، كـ «انتعلَّ» من «النعل»، و «تمسكَنَ» من المسكين؛ لأن الحُمْرَةَ والصُّفْرَةَ ونحوهما أسماءٌ لأعراض ثابتة عند الفلاسفة، أو في حكم الثابتة عند الأشعرية؛ إذ ليس عندهم عَرَضٌ ثابتٌ.

وسياقُ استقصاءِ هذا الفصل والبحثِ عليه في باب التعجب، إن شاء الله تعالى.

إلا أن أبا سليمان الخطَّابي^(١) زعم أن معنى «احمَرَّ» مخالف لمعنى «احمَارَّ» وبابه، وذهب إلى أن «افْعَلَّ» يقال فيما لم يُخالطه لونٌ^(٢) (آخر، و «افْعَالَ» يقال لما خالطه)^(٣) لونٌ آخر. والخطَّابي ثقة في نقله، والقياس يقتضي صحة^(٤)

(١) هو حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البُستي، الفقيه الأديب. من نسل زيد بن الخطاب. كان يُشَبَّه في عصره بأبي عبيد القاسم بن سلام علماً وأدباً وزهداً وورعاً وتديراً وتأليفاً. له: معالم السنن، وبيان إعجاز القرآن، وقد طُبعا، وإصلاح غلط المحدثين. سكن نيسابور مدة، وتوفي ببُست في ربيع الآخرة سنة (٣٨٨ هـ). انظر: وفيات الأعيان (١/١٩٦)، والعبر للذهبي (٣/٣٩)، والإنباه (١/١٢٥)، وفهرسة ابن خير (ص ٤٧٣، ٤٨١، ٥٠٦، ٥٢٨). والأعلام (٢/٣٠٤).

(٢) عن (ب).

(٣، ٤) عن مكرر (أ) ورقة (٧٤)، و (ب). وفي (ب): «وافْعَالَ فيما لم يُخالطه».

قوله؛ لأن الألف لم تُزَد في أضعاف حروف^(١) الكلمة إلا لدخول معنى زائد بين أضعاف معناها. وقد تقدم هذا الأصل.

* * *
* *
*

(١) إلى هنا انتهى مكرر (أ) ورقة (٧٤).

(٦٥)

مسألة

[في التعدية]

وقال في الفعل المتعدي إلى مفعولين: « أعطى زيدٌ عمرًا درهمًا »^(١).

وهذا^(٢) وأشباهه من المنقول الذي صيّر فاعله مفعولاً. وقد اختلفوا: أهو قياس مُستتبّ في جميع الأفعال أم لا؟ وليس مذهب « سيويه »^(٣) فيه طردُ القياس في جميع الأفعال، وهو الصحيح [١٠٧ ب].

ولكني أُشير لك إلى أصل ينبنى عليه هذا الباب: وهو أن تنظر إلى كل فعلٍ حصَلَ منه في الفاعل صفةٌ ما فهو الذي يجوز فيه النقل؛ لأنك إذا قلت: « أفعلته »، فإنما معناه: جعلته على هذه الصفة. وقَلَّمَا ينكسر هذا الأصل في غير المتعدي إذا كان ثلاثياً نحو: « قعد وأقعدته »، و « طال وأطلته ».

وأما المتعدي فمنه ما يحصل للفاعل منه صفةٌ في نفسه، ولا يكون اعتماذه في الثاني على المفعول، فيجوز نقله، مثل: « طَعِمَ زيدٌ الخبزَ، وأطعمته »، (وكذلك: جَرَعَ الماءَ وأجرعته)^(٤)، وكذلك « بَلَعَ » و « شَمَّ » و « سَمِعَ »؛ لأنها كلها يحصل منها للفاعل صفة في نفسه (غير خارجة عنه)^(٥).

ولذلك جاءت أو أكثرها على « فَعِلَ » - بكسر العين - مشابهة لباب: « فَرَعَ » و « حَذَرَ » و « مَرَضَ »، إلى غير ذلك مما له أثر في باطن الفاعل وغموض معنًى فيه؛ ولذلك كانت حركة العين كسراً؛ لأن الكسر خفض للصوت وإخفاء له، فشاكل اللفظ المعنى.

ومن هذا النحو: « لَبَسَ الثوبَ » و « ألبسه إياه »؛ لأن الفعل - وإن كان متعدياً - فحاصل معناه في نفس الفاعل، كأنه لم يفعل بالثوب شيئاً، وإنما فعل بنفسه، ولذلك جاء على « فَعِلَ » في مقابلة لـ « عَرِيَ »، وكذلك « كسي »، ولم يقولوا: « أكسيته الثوب »^(٦)؛

(١) نص الجمل (ص ٤٠): « أعطى محمد أخاك درهماً ».

(٢) عن (ب).

(٣) انظر: الكتاب (٢ / ٢٣٣) وما بعدها.

(٤) انظر: الخصائص (٢ / ٢١٤).

(٥، ٤) عن (ب).

لأنَّ الكسوة ستر للعورة، فجاء على وزن « سَتَرْتَهُ » و « حَجَبْتَهُ » ونحو ذلك.

- وأما « أَكَلَ »^(١) و « أَخَذَ » و « ضَرَبَ » فلا تُنْقَلْ؛ لأن الفعل واقع بالمفعول، ظاهر أثره فيه، غير حاصل في الفاعل منه صفة، فلا تقول: « أضربتُ زيدًا عمرًا »، ولا: « أقتلته خالدًا »؛ لأنك لم تجعله على صفة في نفسه كما تقدم.

- وأما « أَعْطَيْتُهُ » فمنقول من: « عطا يعطو » إذا أشار للتناول^(٢)، وليس معناه الأخذ^(٣)؛ ألا تراهم يقولون: « عَاطٍ بغير أنواط »^(٤)؟! فنفوا أن يكون وقع هذا الفعل بشيء، فلذلك نُقِلَ كما نُقِلَ غير المتعدي لقربه منه، فقالوا: « أَعْطَيْتُ زيدًا درهمًا »؛ أي: جعلته عاطيًا له.

- وأما « أُنَلْتُ » فمنقول من « نَالَ »^(٥) المتعدية، وهي بمنزلة « عطا يعطو »، لا تُنْبِئُ [١٨١] إلا عن وصول إلى المفعول دون تأثير فيه ولا وقوع ظاهر به؛ ألا ترى إلى قوله سبحانه: ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا﴾ [الحج: ٣٧]؟! ولو كان فعلًا مؤثرًا في مفعوله لم يجز هذا؛ إنما هو مُنبِئٌ عن الوصول فقط.

- وأما « آتَيْتُ المَالَ زيدًا » فمنقول من « آتَى »؛ لأنها غير مؤثرة في المفعول، وقد حصل منها للفاعل صفة.

فإن قيل: يلزمك أن تحيز: « آتَيْتُ زيدًا عمرًا، أو المدينة »؛ أي: جعلته يأتيهما؟

قلنا: بينهما فرق، وهو أن إتيان المال زيدًا كسبٌ وتمليكٌ، فلما اقترن به^(٦) هذا المعنى صار كقولك: « أَكْسَبْتُهُ مَالًا »، أو: « أَمْلَكْتُهُ إِيَّاهُ »، وليس كذلك: « آتَى زيدٌ عمرًا »، فهذا الفرق بينهما.

- وأما « شَرِبَ زيدٌ الماءَ » فلم يقولوا فيه: « أَشْرَبْتُهُ »؛ لأنه بمثابة الأكل والأخذ

(١) في تاج العروس « أكل »: « وأكله الشيء إيكالًا: أطعمه إياه ».

(٢) في التاج « عطو »: « الْعَطَوُ: التناول، يقال: عطا الشيء وإليه عطوًا: تناوله. وعطا بيده إلى الإناء: تناوله قبل أن يوضع على الأرض ».

(٣) في (أ، ب): « إلا أخذ ».

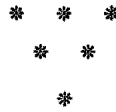
(٤) هذا مثل يُضْرَبُ لمن يدَّعي ما ليس يملكه، أو: لمتحلٍّ علمًا لا يقوم به. انظر: مجمع الأمثال (٢/ ٢٤٠)، واللسان والتاج « عطو ».

(٥) في الأساس « نيل »: « ناله نيلًا ومنالًا: ونال من عدوه ».

(٦) عن (ب).

ومعظم أثره في المفعول، وإن كان قد جاء على « فَعَلَ » مثل « بَلَغَ »^(١)، ولكنه ليس^(٢) مثله، إلا أن تريد أن الماء خالط أجزاء الشارب له، وحصلت من الشرب صفة في الشارب، فيجوز حينئذ، كما قال سبحانه: ﴿ وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ﴾ [البقرة: ٩٣]. وعلى هذا يقال: « أَشْرَبْتُ الْخَبْزَ اللَّبْنَ »؛ لأن شرب الخبز اللبن والماء ليس كشرب زيد له، فتأمل.

- وأما « ذَكَرَ زَيْدٌ عَمْرًا »، فإن كان من ذكر اللسان لم تنقله؛ لأنه بمنزلة « شَتَمَ » و « لَطَمَ ». وإن كان من ذكر القلب نقلته، فتقول: « أَذْكَرْتُهُ الْحَدِيثَ »، بمنزلة « أَفْهَمْتُهُ » و « أَعْلَمْتُهُ »؛ أي: جعلته على هذه الصفة.



(١) في المصباح « بلغ »: « بَلَغْتُ الطَّعَامَ بَلْعًا، من باب تَعَبَ، والماء والرَّيْقُ بَلْعًا - ساكن اللام - وبلعته بَلْعًا، من باب نَفَعَ، لغة ».

(٢) من أول هذه المسألة إلى هنا مكرر في ورقة (١٦٨).

(٦٦)

مسألة

[في ترتيب مفعولي: اختار]

وقال في الباب^(١) [١٠٨ ب]: « اخترت الرجال زيذا »، واستشهد بالآية.

والأصل في هذا التعدي بحرف الجر، وهو « مِنْ »؛ لأن المعنى إخراج شيء من شيء، وإنما حُذِفَ لِتَضَمُّنِ الفعل معنى فعل آخر متعدٍّ^(٢)، كأنك حين قلت: « اخترت الرجال »^(٣)، أردت: نخلت الرجال ونقدتهم^(٤)، فأخذت منهم زيذا؛ فمن ههنا أُسْقِطَ حرفُ الجرِّ كما أُسْقِطَ في: « أمرتكَ الخيرَ » إذا كان الأمر تكليفاً، كأنك قلت: كلفتك هذا الأمر.

وإذا ثبتَ هذا فللمسألة أحكام نذكرها:

- منها: أن الاختيار تقديمُ الاسمِ المجرور إذا لم يسقط حرف الجر، ويجوز فيه التأخير، تقول: « اخترت من الرجال عشرة »، ولو قدمت « العشرة » لم يحسن؛ لأن المخاطب يتوهم أن المجرور في موضع النعت لـ « العشرة »، وليس في موضع المفعول الثاني.

- وأيضاً (فإن « الرجال » معرفة؛ فتقديمه أحقُّ بالاهتمام)^(٥)، كما لزم تقديم المجرور الذي هو خبر عن النكرة من قولك: « في الدار رجل »، لكون المجرور معرفة، فكأنه المخبر عنه^(٦).

- فإذا حذفت حرف الجر لم يكن بُدٌّ^(٧) من التقديم للاسم الذي كان مجروراً نحو: (اخترت الرجال عشرة، ولو قلت: « اخترت عشرة قومك »، أو)^(٨) « اخترت فرساً »

(١) النص في الجمل (ص ٤٠): « اخترت الرجال عمراً ». والآية هي: ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ [الأعراف: ١٥٥].

(٢) في (أ، ب): والبداية (٥٦/٢): « غير متعد ».

(٣) في (أ، ب): « اخترت من الرجال ». (٤) في (أ، ب): « ونقلتهم ».

(٥) في (أ، ب): « فإن الرجال معرفة بالاهتمام، فتقديمه أحق ».

(٦) انظر حديث السهيلي عن الابتداء بالنكرة في المسألة رقم (٧٧).

(٧، ٨)، عن (ب).

الخيل، لم يجرز.

والحكمة في ذلك: أن المعنى الذي من أجله حُذِفَ حَرْفُ الجر هو معنى غير لفظ، فلم يَقوَ على حذف الجر إلا بعد اتصاله به وقربه منه.

ولو جه آخر أيضًا^(١)، وهو أن القليل الذي اختير من الكثير إذا كان مما يتبعَّض، ثم ولي الفعل الذي هو « اخترت » يوهم أنه مختار منه أيضًا؛ لأن كل ما يتبعَّض يجوز أن يُختار منه (وأن يُختار، فألزموه التأخير، وقَدَّموا الاسم المُختار منه)^(٢)، وكان أولى بذلك لما سبق من^(٣) القول؛ فإن كان مما لا يتبعَّض نحو: « زيد » و « عمرو »، فربما جاز على قلة من الكلام نحو قوله^(٤):

مِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرَّجَالُ سَمَاحَةً

وليس حكمُ هذا حكمَ قولك: « اخترتُ فرسًا خيَل »؛ لأن « الفرس » اسم جنس فقد يتبعَّض مثله، ويُختارُ منه، و « زيدٌ » من حيث كان اسمًا يتبعَّض، ومن حيث كان « زيدًا »؛ أي: اسمًا علمًا للشيء بعينه لا يتبعَّض. فتأمل هذا، ولا تُغفلَه، فقلَّما رأيتُ مُشتغلًا به، وهو أصلٌ يجب تفقُّده، والقياس والسماع يعضِّده، وبالله التوفيق.



(٢) سقط من (ب).

(١) عن (ب).

(٣) عن (ب).

(٤) هو الفرزدق، والبيت في ديوانه (٥١٦ / ٢)، وعجزه:

وخيرًا إذا هبَّ الرياحُ الزعازُعُ

وهو من شواهد الكتاب (١٨ / ١)، والمقتضب (٣٣٠ / ٤).

(٦٧)

مسألة

[في إثبات الجار وحذفه مع « غفر » و « استغفر »]

وقال في هذا الباب^(١): « استغفر زيدُ ربَّه ذنبه ».

هذه المسألة في تأخير الاسم المُسْقَط^(٢) منه حرف جر، بخلاف التي قبلها؛ لأن التي قبلها؛ وهي: « اخترتُ الرجالَ » كان الأصل فيها^(٣) حرف الجر، فأسقط للمعنى الذي ذكرناه في الفعل عند اتصال الفعل به. وأما هذه فالأصل فيها سقوط حرف الجر، وأن يكون « الذنبُ » مفعولًا بالغفران الذي لا يتعدى بحرف؛ لأنه من « غفرتُ الشيءَ »، إذا غطيته وسترته^(٤)، مع أن الاسم الأول هو فاعل في الحقيقة، وليس كذلك « زيدًا » و ﴿ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ في باب « اختار »، فلذلك تقول^(٥): « استغفرَ زيدُ ذنبه ربَّه » في جيد الكلام.

فإن قيل: فإن كان سقوط حرف الجر هو الأصل، ف « من » إذا زائدة، كما قال الكسائي، وليس كما قال سيبويه^(٦) ولا الزجاجي^(٧): إنما حذف حرف الجر، ثم نصبت.

قلنا: إنما سقط حرف الجر أصلً في الفعل المشتق منه نحو « غفر »، وأما إذا قلت: « استغفر »، أو: « أستغفرُ أنا الله »، ففي ضمن الكلام ما لا بد له من حرف الجر؛ لأنك لا تطلب غفرًا مُجَرَّدًا من معنى التوبة والخروج [٨٢أ] من الذنب، وإنما تريد بالاستغفار خروجًا من الذنب^(٨) وتطهيرًا منه، فلزمت « من » في [١٠٩ب] الكلام لهذا المعنى، فهي متعلقة بالمعنى لا بنفس اللفظ^(٩)، فإن حذفها تعدى الفعل،

(١) الجمل (ص ٤٠).

(٢) في (أ): « الساقط ».

(٤) عن (ب).

(٣) في (أ، ب): « فيه ».

(٥) في (أ): « لا تقول ».

(٦) في الكتاب (١٧/١): « فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل ».

(٧) قال في الجمل (ص ٤٠): « واخترتُ الرجالَ عَمَرًا، تقديره: اخترتُ من الرجالَ عمرًا، فلما أسقط

الخافض تعدى الفعل، ونصب ».

(٨، ٩) عن (ب).

ونصب، وكان بمنزلة قولك: «أمرتُك الخير».

فإن قيل: فما قولكم في نحو قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُخَخِّرْكُمْ﴾ [نوح: ٤] و ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُمْ﴾ [الأحقاف: ٣١]؟^(١)

قلنا: هي متعلقة بمعنى الإنقاذ والإخراج من الذنوب، وإنما دخلت لتؤذن بهذا المعنى، ولكن لا يكون ذلك في القرآن إلا حيث يُذكر الفاعل الذي هو المذنب، نحو قوله: ﴿لَكُمْ﴾؛ لأنه المنقذُ المُخْرَجُ من الذنوب بالإيمان، ولو قلت: «يغفر من ذنوبكم» - دون أن تذكر الاسم المجرور - لم يحسن إلا على معنى التبعض؛ لأن الفعل الذي كان في ضمن الكلام، وهو الإنقاذ، قد ذهب بذهاب الاسم الذي هو واقع عليه.

فإن قلت: فقد قال: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾ [آل عمران: ١٤٧]، وقال في سورة الصف: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [الصف: ١٢]، فما الحكمة في سقوطها ههنا؟ وما الفرق؟
فالجواب: أن هذا إخبارٌ عن المؤمنين الذين قد سبق لهم الإنقاذ من ذنوب الكفر بإيمانهم، ثم وعدوا على الجهاد بغفران ما اكتسبوا في الإسلام من الذنوب، وهي غير محيطة بهم كإحاطة الكفر المهلك بالكافر، فلم يتضمن الغفران معنى الاستنقاذ؛ إذ ليس ثمَّ إحاطة من الذنب بالمذنب، وإنما تضمن الغفران معنى الإذهاب والإبطال للذنوب؛ لأن الحسنات يُذهبن السيئات، بخلاف الآيتين المتقدمتين فإنهما خطاب للمشركين وأمرٌ لهم بما يُنقذهم ويُخلصهم مما أحاط بهم، وهو الكفر، وأما المؤمنون فقد أنقذوا.

وأما قوله في آية الصدقات: ﴿وَيُكْفِّرْ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١] فهي في موضع «من» التي للتبعض؛ لأن الصدقة لا تذهب جميع الذنوب كالجهاد، ومن هذا النحو قوله ﷺ: «فَلْيُكْفِّرْ عَنْ يَمِينِهِ وَلِيَّاتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ»^(٢)، فأدخل في كلامه «عن» لتؤذن بمعنى الخروج عن اليمين، لما ذكر الخارج^(٣) الفاعل، وهو الضمير المستتر في «يُكْفِّرُ»؛ فكأنه قال: فليخرج بالكفارة عن يمينه، ولما لم يذكر الفاعل المُكْفِّرُ في قوله سبحانه: ﴿ذَلِكَ كَفَرَةٌ أَتَمَنَّاكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]، لم يدخل

(١) هذه الآية ساقطة من (ب). وفي القرآن آية ثالثة في سورة إبراهيم، رقم (١٠).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الأيمان (٥/ ٨٥). (٣) سقط من (ب).

« عن » ولا احتيج إليها، وأضيفت « الكفارة » إلى « الأيمان » إضافة المصدر^(١) إلى المفعول، وإن كانت الأيمان لا تُكفّر، وإنما يُكفّر الحنث والإثم، ولكن الكفارة حلّ لعقدة اليمين، فمن هنالك أُضيفت إلى اليمين كما يُضاف الحل إلى العقد؛ إذ اليمين عقد، والكفارة حلّ له، واللّه المستعان.

فصل

من مسألة النقل والتعديّة

المفعول الثاني^(٢) من نحو قولك: « ألبستُ زيدًا الثوبَ » ليس منتصبًا بـ « أفعلتُ »، لما تقدم من أنك لا تنقله عن الفاعل، ويصير الفاعل مفعولًا، حتى يكون الفعل حاصلًا في الفاعل، ولكن المفعول الثاني مُنتصبٌ بما كان منتصبًا به قبل دخول الهمزة والنقل؛ وذلك أنهم اعتقدوا طرحها حين كانت زائدة، كما فعلوا في تصغير « حميد » و « زهير »^(٣)، وكما فعلوا حين قالوا: « أَوْرَسَ النبتُ، فهو وارسٌ »^(٤)، ولم يبنوه على « أَوْرَسَ ». وقال اللّه - سبحانه وتعالى - : ﴿ وَاللّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ [نوح: ١٧]، فلم يجيء بالمصدر على « أَنْبَتَ »^(٥).

ومما يوضح لك هذا: أنهم^(٦) أعلّوا الفعل، فقالوا: « أطال الصلاة وأقامها »، فلم يقولوا: « أطول »، ولا « أقوم »، مراعاةً لحكم الفعل قبل دخول « الهمزة »؛ ألا ترى أنهم حيث نقلوه في التعجب، واعتقدوا ثبات « الهمزة » لم يُعدّوه إلى مفعول ثانٍ؟! بل قالوا: « ما أضرب زيدًا لعمرو »، باللام؛ لأن التعجب تعظيم لصفة المتعجب منه.

(١) ليست الكفارة مصدرًا، ولكنه يعني أنها تؤول إلى معنى المصدر، وهو الحل. ويقول الزبيدي في تاج العروس « كفر »: « وهي فعّالة للمبالغة كقتالة وضّابة، من الصفات الغالبة في باب الاسمية ».

(٢) عن (ب).

(٣) يعني بذلك تصغير الترقيم، فحميد تصغير أحمد، وزهير تصغير أزهري.

(٤) في تاج العروس « ورس »: « وأَوْرَسَ الرَّمْتُ، وهو وارسٌ، ومورس قليل جدًا، وقد جاء في شعر ابن هرمة:

وكأنما حُضِبَتْ بِحَمْضٍ مُورِسٍ أباطها من ذي قُرُونٍ أَيْبَالٍ

كذا زعمه بعض الرواة الثقات، وهذا غير معروف، وإن كان القياس، ووهم الجوهري، ونصه، فهو وارس، ولا تقل: مورس ».

(٥) تحدث ابن جني عن هذا في باب نقض العادة. انظر: الخصائص (٢/٢١٩).

(٦) سقط من (ب).

وإذا كان [١١٠ب] الفعل صفة في الفاعل لم يتعدَّ، ومن ثمَّ صَحَّحُوهُ في التعجب فقالوا: « ما أقومَه وأطولَه »^(١) حيث لم يعتقدوا سقوط الهمزة، كما صَحَّحُوا الفعل من « استحوذَ » و « استنوقَ الجملُ »، حيث كانت الهمزة والزوائد لازمة له غير عارضة فيه، والحمد لله.



(١) انظر: المقتضب (٤/ ١٧٨).

(٦٨)

مسألة

[في حذف الجار]

حَذَفُ « الباء » من « أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ » إنما يكون بشرطين:

- أحدهما: اتصال الفعل بالمجرور، فإن تباعد منه لم يكن بُدٌّ من « الباء »، نحو قولك: « أَمَرْتُ الرَّجُلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِالْخَيْرِ »^(١)، يَقْبُحُ حذفُ الباء؛ لأن المعنى الذي من أجله حُذِفَت « الباء » ليس بلفظ، وإنما هو معنى في الكلمة، وهو ما تَضَمَّنَتْهُ من معنى « كَلَّفْتُكَ »، فلم يَقَوَ على الحذف إلا مع القرب من الاسم، كما كان ذلك في « اخْتَرْتُ »، وقد تقدم.

ألا ترى إلى قوله سبحانه وتعالى: ﴿ قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضِعُوا لِمَنْ ءَامَنَ ﴾ [الأعراف: ٧٥] كيف أعاد حرف الجر في البديل لَمَّا طال الأول بالصلة؟! وكذلك قوله: ﴿ يُخْرِجُ لَنَا مِمَّا تُثْبِتُ الْآرْضُ مِنْ بَقْلِهِمَا ﴾ [البقرة: ٦١]، على أحد القولين^(٢)؛ فإذا أُعيدَ حرفُ الجرِّ مع البديل لطول الاسم الأول، فإثباتُ الحرف من نحو: « أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ » إذا طال الاسمُ أَجْدَرُ.

- والشرط الثاني: أن يكون المأمور به حَدَثًا، فإن كان جسمًا أو جوهرًا، لم تُحذف « الباء » من نحو: « أَمَرْتُكَ بِزَيْدٍ »، ولا تقول: « أَمَرْتُكَ زَيْدًا »؛ لأن الأمر في الحقيقة ليس به ولا للتكليف به مُتَعَلِّقٌ، وإنما تدخلُ « الباء » عليه مجازًا، كأنك قلت: أَمَرْتُكَ بِضَرْبِ زَيْدٍ أو إِكْرَامِهِ، ثم حذفت.

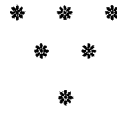
وأما (نهيتُكَ عن الشر) فلا يجوز حذف الحرف الجار، فتقول^(٣): نهيتُكَ الشر؛ لأنه ليس في ضمن الكلام ما يتضمن النصب، والنهي عن الشيء إبعادٌ عنه وكفٌّ وزَجْرٌ، وكل هذه المعاني متعدية بـ « عن »، فلم يكن بُدٌّ منها، بخلاف

(١) في (أ، ب): « الخير » دون باء.

(٢) ذكر ابن هشام أن « من » الثانية تحتل أن تكون للابتداء، فالمجرور بدل بعض، وأعيد الجار، وتحتل أن تكون لبيان الجنس، فالظرف حال، والمُنْبَتُّ محذوف؛ أي: مما تنبت كائناً من هذا الجنس. انظر: مغني اللبيب (ص ٣٦٢).

(٣) سقط من (ب).

الأمر فإنه إغراء بالشيء وإلحاق به^(١)، فمن ثمَّ تعدَّى بالباء، وهو أيضًا بمعنى التكليف والإلزام، فمن ثمَّ جاز إسقاط الباء.



(١) عن (ب).

(٦٩)

مسألة

في « عرفتُ » و « علمتُ » و نحوهما [السر في أعمال النواسخ]

* أما « عرفتُ » فأصل وضعها لتمييز الشيء وتعيينه حتى يظهر للذهن منفردًا من معنى زائد عليه، وهذه اللفظة مأخوذة من لفظ « العُرف »^(١)، وهو ما ارتفع من الأرض حتى يظهر ويتميز.

* وأما [١٨٣] « علمتُ » فأصل موضوعها للمركبات لا لتمييز المعاني المفردة، ومعنى التركيب إضافة الصفة إلى المحلّ، وذلك أنّك تعرفُ « زيدًا » على حدّته؛ وتعرف معنى « القيام » على حدّته، ثم تضيف « القيام » إلى « زيد »، فإضافة « القيام » إلى « زيد » هو التركيب، وهو متعلّق العلم.

فإذا قلت: « علمتُ » فمطلوبها ثلاثة معانٍ: جوهر وهو المحلّ، وصفة وهو القيام، وإضافة الصفة إلى المحلّ، فهي ثلاث معلومات متلازمة في العقل؛ الجوهر (منها معروف)^(٢)، وماهيّة الصفة معروفة على حدّتها، والحدّث الذي هو مُركّب من الجوهر والصفة معلومٌ متضمن ثلاث معلومات.

إذا ثبت هذا فلا يُضاف إلى الله - سبحانه - إلا العلم، ولا يُقال فيه: « عَرَفَ » ولا: « يَعْرِفُ »^(٣)؛ لأن علمه متعلّق بالأشياء كلّها، مُركّبها ومفردّها، تعلقًا واحدًا، بخلاف علم المُحدّثين، فإن معرفتهم بالشيء المفرد وعلمهم به غير علمهم

(١) في (أ): « من لفظ العرب ». وفي (ب): « من كلام العرب ».

وفي اللسان « عرف »: « الأعراف في اللغة: جمع عُرف، وهو كل عال مرتفع »، وفي تاج العروس « عرف »: « ويقال: الله يعلم كذا، ولا يقال: يعرف كذا، لما كانت المعرفة تُستعمل في العلم القاصر المتوصّل إليه بتفكير، وأصله من عرفتُ؛ أي: أصبتُ عرفه؛ أي: رائحته، أو من أصبتُ عرفه؛ أي: خدّه ».

(٢) عن (ب).

(٣) في تاج العروس « علم »: « والعلم عندهم أعلى الأوصاف؛ لأنه الذي أجازوا إطلاقه على الله تعالى، ولم يقولوا عارف في الأصح ». وفي اللمعة في الفروق لأبي هلال العسكري: « المعرفة أخص من العلم؛ لأنها لا تكون إلا مُفصّلة، والعلم يكون مجملًا ومفصّلًا، قال بعضهم: ولا أصف الله بأنه عارف »، قال المؤلف: « ليس كما قاله ».

ومعرفتهم بشيء آخر.

وما زعموه من قولهم^(١): قد يكون « علمتُ » بمعنى « عرفتُ »، واستشهادهم بالآي التي استشهدوا بها، ليس هو حقيقة؛ لأنَّ تَعَدَّى « علمتُ » إلى مفعول واحد في اللفظ لا يخرجها إلى معنى « عرفتُ »؛ لأنها (لا تتعدى إلى)^(٢) مفعول واحد (في اللفظ)^(٣) على نحو تعدي « عرفتُ »، ولكن على جهة المجاز والاختصار.

فقوله: ﴿ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ﴾ [التوبة: ١٠١]، ليس ينفي عنه معرفة أعيانهم وأسمائهم، وإنما ينفي عنه العلم بعداوتهم ونفاقهم [١١١ ب]، وما تقدم من الكلام يدل على ذلك^(٤).

وكذلك قوله ﷻ: ﴿ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا نَعْلَمُونَهُمْ ﴾ [الأنفال: ٦٠]، فربما كانوا يعرفونهم ولا يعلمون أنهم أعداء، فيتعلق العلم بالصفة المضافة إلى الموصوف، لا عين الموصوف وذاته.

وإنما مثْل من يقول: إنَّ « علمتُ » يكون بمعنى « عرفتُ »، من أجل أنه رآها متعدية إلى مفعول واحد في اللفظ، كمثْل من يقول: إنَّ « سألتُ » تتعدى إلى غير الآدميين، فيقول: « سألتُ الحائط والدابة »، ويحتج بقوله تعالى: ﴿ وَسَلِّ الْأَقْرِبَةَ ﴾ [يوسف: ٨٢]، وإنما هذا جهل بالمجاز والحذف، وكذلك ما تقدم.

* وأما نصب « علمتُ » و « ظننتُ » لمفعولين، فليس هنا^(٥) مفعولان في الحقيقة، إنما هو المبتدأ والخبر، وهو حديث إما معلوم وإما مظنون، فكان حق الاسم الأول أن يرتفع بالابتداء والثاني بالخبر، ويُلغى الفعل^(٦)؛ لأنه لا تأثير له في الاسم، وإنما التأثير لـ « عرفت » المتعلقة بالاسم^(٧) المفرد تعييناً وتمييزاً، ولكنهم أرادوا تشبث

(١) في الكتاب (١٨/١): « وقد يكون (علمتُ) بمنزلة (عرفتُ)، لا تريد إلا علم الأول، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ ﴾ [البقرة: ٦٥]، وقال سبحانه: ﴿ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا نَعْلَمُونَهُمْ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾ [الأنفال: ٦٠]، فهي هنا بمنزلة: عرفت . وانظر: المقتضب (١٨٩/٣).

(٢) في (أ): « لا تتعدى إلا إلى ».

(٣) عن (ب).

(٤) وهو قوله تعالى: ﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ مُنْفِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى الْإِثْقَانِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ﴾ [التوبة: ١٠١].

(٥) (٧، ٦) عن (ب).

(٥) في (أ، ب): « هما ».

« علمتُ » بالجملة التي هي الحديث، كيلا يُتوهم الانقطاع بين المبتدأ وبين ما قبله؛ لأن الابتداء عامل في الاسم، وقاطع له مما قبله، وهم إنما يريدون إعلام المخاطب بأن هذا الحديث معلوم، فكان إعمال « علمتُ » فيه ونصبه له إظهاراً لتشبهها، ولم يكن^(١) عملها في أحد الاسمين أولى من الآخر، فـ « علمتُ » فيهما معاً.

وكذلك « ظننتُ »؛ لأنه لا يتحدث بالحديث حتى يكون عند المتكلم إما مضموناً وإما معلوماً. فإن كان مشكوكاً فيه أو مجهولاً عنده، لم يسع له الحديث، فمن ثم لم يُعملوا « شككتُ » ولا « جهلتُ » فيما عملتُ (فيه ظننتُ وعلمتُ)^(٢)؛ لأن الشك تردد بين أمرين من غير اعتماد على أحدهما^(٣)، بخلاف الظن فإنك معتمد فيه على أحد الأمرين^(٤). وأما العلم فأنت فيه قاطع بأحدهما، ومن ثم تعدى الشك بحرف « في »؛ لأنه مستعار من « شككتُ الحائط بالمسار ».

شَكَّ الْفَرِيصَةَ بِالْمِدْرَى....^(٥).....

وشكُّ الحائط إيلاجٌ فيه من غير ميل إلى أحد الجانبين، كما أن الشك في الحديث تردد فيه من غير ترجيح لأحد الجانبين.

* * *

ونظير إعمالهم « علمتُ » وأخواتها

في المبتدأ والخبر اللذين هما بمعنى الحديث،

إعمالهم « كان » وأخواتها في الجملة

وإنما « كان » أصلها أن ترفع فاعلاً واحداً نحو: « كان الأمرُ »؛ أي: حَدَثَ، فلما

(٢١) عن (ب).

(٣) في تاج العروس « شكك » عن الراغب: « الشَّكَّ: اختلاف النقيضين عند الإنسان وتساويهما، وذلك قد يكون لوجود أمارتين متساويتين عنده في النقيضين، أو لعدم الأمانة فيها ».

(٤) في التاج « ظنن » عن المناوي: « الظن: الاعتقاد الراجح مع احتمال النقيض ». وقال الراغب: « الظن: اسم لما يحصل من أمانة، ومتى قويت أدت إلى العلم، ومتى ضعفت لم تجاوز حدَّ الوهم ».

(٥) في (أ، ب): « الفريضة »، بالضاد المعجمة. وهذا من بيت للناطقة في معلقته، وتماهه:

شَكَّ الْفَرِيصَةَ بِالْمِدْرَى فَأَنْفَذَهَا طَعْنَ الْمُبْبِطِرِ إِذْ يَشْفِي مِنَ الْعَصْدِ

والفريضة: المضغة التي تُرعد من الدابة في مرجع الكتف. والمِدرَى: القرن. والعُصْد - بالتحريك - داء يأخذ الإبل في أعضائها. انظر: الديوان (ص ١٠)، واللسان مادة « عضد ».

خلعوا منها معنى الحدث، و^(١) لم يبق فيها إلا معنى الزمان^(٢)، ثم أرادوا أن يخبروا بها عن الحديث الذي هو «زيد قائم»؛ أي: إن زمان هذا الحديث ماضي أو مستقبل - أعملوها في الجملة (ليظهر تشبثها بها^(٣))، ولا يُتَوَهَّم انقطاعها عنها؛ لأن الجملة^(٤) قائمة بنفسها، و«كان» كلمة قد يُوقَفُ عليها أو تكون خبراً عما قبلها، فكان عملها في الجملة دليلاً على تشبثها بها^(٥)، وأنها خبرٌ عن هذا الحديث، ولم تكن لتنصب الاسمين؛ لأن أصلها أن ترفع ما بعدها، ولم تكن لترفعها معاً، فلا يظهر عملها، فلذلك رفعت أحدهما ونصبت الآخر.

نعم، ومنهم^(٦) من يقول: «كان زيد قائم»، فيجعل الحديث هو الفاعل بـ«كان»، فيكون معمولها معنوياً لا لفظياً، كأنك قلت: كان هذا الحديث. وإن أضمرت الأمر والشأن ودلّت عليه قرينة حال فالمسألة على حالها؛ لأن الجملة حينئذ بدل من ذلك المضمر؛ لأنها في معنى الحديث، وذلك الحديث هو الأمر المضمر، فهذا بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة.

ونظير هذا المعمول المعنوي الذي هو الحديث، معمول «علمت» و«ظننت» [١١٢ب] إذا أُلغِيَتْ نحو: «زيدٌ ظننت قائم»، كأنك قلت: ظننت هذا الحديث، فلم تُعملها لفظاً إنما أعملتها معنى.

* * *

ومن هذا الباب إعمالهم

«إن» وأخواتها

وإنما دخلت لمعانٍ في الجملة والحديث، إلا أنها كلماتٌ يصحُّ الوقفُ عليهن؛ لأن

(١) سقط من (ب).

(٢) انظر: الأشباه والنظائر (١/٢٠٥).

(٣) عن البدائع (٢/٦٥).

(٤) سقط من (ب).

(٥) انظر المسألة رقم (١٢).

(٦) في الارتشاف، ورقة (١٢٦): «ويستكن [أي ضمير الشأن] في باب كان، نحو: كان زيد قائم، واختلفوا في هذا التركيب، فأجازته الجمهور، وأنكر الفراء سماعه، وهو محجوج بوجوده في كلامهم».

وفيه أيضاً: «يجوز رفع الاسمين، بعد كان وأخواتها، وأنكر الفراء سماعه، وقال الجمهور: فيه ضمير الشأن. وقال الكسائي - وتبعه ابن الطراوة -: هي ملغاة». هذا وانظر: الإفصاح لابن الطراوة، ورقة (١١).

حروفهن ثلاثة فصاعدًا؛ ألا ترى إلى قوله^(١):

وَيَقُلْنَ: شَيْبٌ قَد عَلَا كَ، وَقَدْ كَبِرَتْ. فقلتُ: إِنَّهُ

وقال الآخر^(٢):

لَيْتَ شِعْرِي! وَأَيْنَ مِنِّي لَيْتٌ؟!

وقال حبيب^(٣):

عَسَى وَطَنٌ يَدُنُوهُمْ وَلَعَلَّهَا

وإذا كان هذا حكمها، فلو رُفِعَ ما بعدها بالابتداء على الأصل، لم يظهر تشبثها بالحديث الذي دَخَلَتْ لمعنى فيه [١٨٤]، فكان إعمالها في الاسم المبتدأ إظهارًا لتشبثها بالجملة، وكيلا يُتَوَهَّم انقطاعها عنها.

* وكان عملها نصبًا؛ لأن المعاني التي تَضَمَّتْها لو لِفِظَ بها لنصبت نحو: التوكيد والترجى والتمنى؛ فإنها معانٍ في نفس المتكلم تقديرها: « أُوَكِّد » و « أتمنى »، وليست هذه المعاني مضافةً إلى الاسم المخبر عنه؛ فإن « زيدًا » من قوله: « إن زيدًا »، و « ليت زيدًا » لم^(٤) يُؤَكِّد شيئًا ولا تَمَنَّاهُ، ولكن الحديث هو المؤكِّد أو المتمنى، فكان عملها نصبًا بهذا^(٥)، وبقي الاسم الآخر مرفوعًا لم يعمل فيه، حيث لم تكن أفعالًا كـ « علمت » و « ظننت »، فتعمل في الجملة كلها^(٦)، وإنما أرادوا إظهار تشبثها بالجملة، فاكثفوا بتأثيرها في الاسم الأول^(٧)؛ يدلُّك^(٨) على أنها لم تعمل في الاسم الثاني أنه لا يليها؛ لأنه لا يلي العامل ما عمل فيه غيره، فلو

(١) في الكتاب (١/ ٤٧٤، ٤٧٥): « وأما قول العرب في الجواب: (إنَّه)، فهو بمنزلة أَجَلٍ، وإذا وصلت قلت: إنَّ يا فتى. وهي بمنزلة أَجَلٍ، وذكر البيت، والبيت أيضًا في الكتاب (٢/ ٢٧٩).

(٢) هو أبو زيد الطائي، وعجزه:

إِنَّ لَيْتًا وَإِنْ لَوْ عَنَاءُ

والبيت من شواهد الكتاب (٢/ ٣٢)، والمقتضب (١/ ٢٣٥)، (٤/ ٣٢)، وانظر: خزانة الأدب (٣/ ٢٢٩).

(٣) هو أبو تمام، والبيت في ديوانه (٣/ ٢٣٢)، وعجزه:

وإن تُغَيَّب الأيامُ فيهم فربما

(٤) عن (ب). (٥) في (أ)، والبَدَائِع (٢/ ٦٦): « بها ».

(٦) عن (ب).

(٧) انظر المسألة رقم (١٢).

(٨) انظر: الإنصاف (ص ١٧٦).

عملت فيه لوليها، كما يلي « كان »^(١) خبرها، ويلي الفعل مفعولُهُ.

نعم، ومن العرب من أعملها في الاسمين جميعاً^(٢)، وهو قوي في القياس؛ لأنها دَخَلت لمعانٍ في الجملة، فليس أحدُ الاسمين أولى بأن تعمل فيه من الآخر؛ قال الراجز:

إِنَّ الْعَجُوزَ خَبَّةً^(٣) جَرُوزًا تَأْكُلُ كُلَّ لَيْلَةٍ قَفِيرًا^(٤)

واعلم أن معاني هذه الحروف لا تعمل في حال ولا ظرف، ولا يتعلق بها مجرور؛ لأنها في نفس المتكلم كالاستفهام والنفي وسائر المعاني التي جعلت الحروف أمارات لها، وليس لها وجود في اللفظ، فإذا قلت: هل زيد قائم؟ فمعناه: أستفهم عن هذا الحديث. وكذلك « لا »^(٥) معناها أن الحديث نفي، وكذلك « ليس » معناها انتفاء الحديث. وكذلك حين أرادوا إظهار تشبُّثها بالجملة لم ينصبوا بها الاسم الأول^(٦)، كما نصبوا بـ « إن »، حيث لم يكن معناها يقتضي نصباً إذا لُفَّظ به، كما يقتضي معنى « إن » و « لعل » إذا لُفَّظ به.

* وأما « كَأَنَّ » فمفارقة لأخواتها من وجه، وهي أنها تدل على التشبيه، وهو معنى في نفس المتكلم واقع على الاسم الذي بعدها، فكأنك تخبر عن الاسم أنه مُشَبَّهٌ غَيْرُهُ، فصار معنى التشبيه مسنداً إلى الاسم بعدها، كما أن معاني^(٧) الأفعال مسندة إلى الأسماء بعدها، فمن ثم عملت في الحال والظرف، تقول: « كَأَنَّ زَيْدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَمِيرٌ »، فيعمل التشبيه في الظرف، ومن ذلك قوله^(٨):

(١) عن (ب). (٢) انظر: مغني اللبيب « إن » و « كأن ».

(٣) في (ب): « حية ». والخبة: الخداعة الخبيثة. والجروز: الأكل.

(٤) الرجز في نوادر أبي زيد (ص ١٧٢). ورواية البيت الثاني فيها:

تَأْكُلُ فِي مَقْعِدِهَا قَفِيرًا

(٦) سقط من (ب).

(٥) في (ب): « لَأَنَّ ».

(٧) عن (ب).

(٨) هو النابغة الذبياني، والبيت في ديوانه (ص ١١)، من معلقته، وقبله:

شَكَ الْقَرِيصَةَ بِالْمَدْرَى فَأَنْفَذَهَا طَعَنَ الْمَبِيطِرَ إِذِ اشْفَى مِنَ الْعَصَدِ

وقد تقدم البيت في هذه المسألة. والضمير في « كأنه » يعود إلى المدرى. والصفحة: الجانب. والسفود:

حديدة يُشَوَّى بها. والشرب: القوم المجتمعون للشراب. والمفتأ: موضع الوقود.

هذا البيت في خزنة الأدب (١/ ٥٢١)، ويقول البغدادي: « خارجاً: حال من الفاعل المعنوي، وهو

الهاء؛ لأن المعنى: يشبه خارجاً، وعامل الحال ما في (كأن) من معنى الفعل... ». وانظر: البيت في=

كأنه خارجاً من جنب صفحته سَفُودُ شَرِبِ نَسُوهُ عند مُفْتَأَدٍ

ومن ثم وقعت في موضع الحال والنعته، كما تقع الأفعال المخبر بها عن الأسماء، تقول: « مررتُ برجل كأنه أسد »، و: « جاءني رجل كأنه أمير »، وليس ذلك في أخواتها، لا تكون في موضع نعت، ولا في موضع حال، بل لها صدر الكلام كما لحروف الشرط والاستفهام؛ لأنها داخله لمعانٍ في الجمل، فانقطعت مما قبلها.

وإنما كانت « كأن » مخالفةً لأخواتها [١١٣ ب] من وجه، وموافقةً من وجه، من حيث كانت مركبة من « كاف » التشبيه، و« أن » التي للتوكيد، فكان أصلها: « إن زيذاً الأسد »؛ أي: مثل الأسد^(١)، ثم أرادوا أن يبينوا أنه ليس هو بعينه، فأدخلوا الكاف على الحديث المؤكد^(٢) بـ « أن »، لتؤكد أن الحديث مُشبه به.

وحكم « إن » إذا دخل عليها عاملٌ أن تفتح الهمزة منها، فصار اللفظ: « كأن زيذاً الأسد »، فلما في الكلمة من التشبيه المخبر به عن « زيد »، صار « زيد » بمنزلة مَنْ أخبر عنه بالفعل، فوقع النعت والحال، وعمل ذلك المعنى، وتعلقت به المجرورات، ومن حيث كان في الكلمة معنى (إن، دخلت)^(٣) في هذا الباب، ووقع في خبرها الفعل نحو قولك: « كأن زيذاً يقوم »، والجملة نحو: « كأن زيذاً أبوه أمير ».

ولو لم يكن إلا مجرد التشبيه لم يَجْزُ هذا؛ لأن الاسم لا يُشَبَّه بفعل ولا بجملة، ولكنه حديثٌ مؤكد بـ « إن »، والكاف تدلُّ على أن خبراً أشبه من هذا الخبر، وذلك الخبر الذي شَبَّه بهذا الخبر هو الذي دلَّ عليه « زيد »، فكأن المعنى: زيد قائم وكأنه^(٤) قاعد، وزيد أبوه وضع وكان أبوه أمير، فشَبَّهت حديثاً بحديث، والذي يؤكد الحديث « إن »، والذي يدل على التشبيه « الكاف »، فلم يكن بدُّ من اجتماعهما.

فصل

[في حكم « إن » وأخواتها من حيث الصدارة]

وكل هذه الحروف تمنع ما قبلها أن يعمل فيما بعدها لفظاً أو معنى؛ أما اللفظ فلأنه لا يجتمع عاملان في اسم واحد، وهذه الحروف عوامل. وأما المعنى فلا تقول:

= اللسان، مادة « فاد ».

(١) انظر: الكتاب (١/ ٤٧٤)، والخصائص (١/ ٣١٧).

(٢-٤) عن (ب).

« سرنى زيد قائم »؛ أي: سرنى هذا الحديث. ولا: « كرهتُ زيدٌ قائمٌ »؛ أي: كرهت هذا الحديث، كما يكون ذلك في « كان » و « ليس »^(١)؛ لأن « كان » ليست بفعل مَحْضٍ، فجاز أن تقول: « كان زيدٌ قائمٌ »؛ أي: كان هذا الحديث، ولم يجوز في « سَرَنِي » ولا « بلغني ».

فإن أدخلت « ليت » أو « لعل » أو « إن » المكسورة لم يجوز أيضًا^(٢)؛ لأن هذه المعاني ينبغي أن يكون لها صدرُ الكلام، فلا يقع قبلها^(٣) فعل مُعْمَلٌ ولا مُلغًى.

فإن جئت بـ « أن » المفتوحة قلت: « بلغني أنَّ زيدًا منطلقٌ »، فأعملت الفعل في معمول معنوي، وهو الحديث؛ لأن الجملة الملفوظ بها حديثٌ في المعنى. وإنما جاز هذا لامتناع الفعل أن يعمل فيما عملت فيه « أن »، ولا بدَّ له^(٤) من معمول فيه، فتسلط على الم معمول المعنوي، وهو الحديث، حيث لم يمكن أن يعمل في اللفظي الذي عملت فيه « أن ». وكذلك: « كرهتُ أنَّ زيدًا منطلقٌ »، المفعول (هو الحديث)^(٥)، وهو معنى لا لفظ.

فإن قيل: وهلا كان لـ « أن » صدرُ الكلام كما كان لـ « ليت ولعل » ولجميع الحروف الداخلة؟

قلنا: ليس في « أن » معنى زائدٌ على الجملة أكثر من التوكيد، وتوكيد^(٦) الشيء هو بمثابة تكراره لا بمثابة معنى زائد فيه، فصَحَّ أن يكون الحديث المؤكَّد بها معمولًا لما قبلها، حيث مَنَعَتْ هي من عمل ما قبلها في اللفظ الذي بعدها، فتسلط العامل الذي قبلها على الحديث، ولم يكن له^(٧) [أ٨٥] مانع في^(٨) صدر الكلام يقطعه عنه كما كان ذلك في غيرها. فإن كَسَرْتَ همزتها كان الكسر فيها إشعارًا بتجريد المعنى الذي هو التأكيد عن توطئة الجملة للعمل في معناها.

فليس بين المكسورة والمفتوحة فرقٌ في المعنى، إلا أنهم إذا أرادوا توطئة الجملة لأن يعمل الفعل الذي قبلها في معناها، وأن يُصَيَّرَوها في معنى الحديث - فتحوا الهمزة، وإذا أرادوا قطع الجملة مما قبلها، وأن يعتمدوا على التوكيد اعتمادهم على الترجي

(١) في (أ، ب): « كما يكون ذلك في كان؛ لأن كان وليس ليست... ». وما أثبتته عن البدائع (٦٨/٢).

(٢) في (أ): « بعدها ».

(٣) عن (ب).

(٤) سقط من (ب).

(٥) سقط من (ب).

(٦) سقط من (ب).

(٧) سقط من (ب).

(٨) سقط من (ب).

والتمني، كسروا الهمزة ليؤذنوا بالابتداء والانقطاع عما قبل، وأنهم قد جعلوا التوكيد [١٤ب] صدر الكلام؛ لأنه معنى كسائر المعاني، وإن لم يكن في الفائدة مثل غيره.

وكان الكسر بهذا الموطن أولى؛ لأنه أثقل من الفتح، والثقل أولى ما يعتمد عليه، ويصدر الكلام به، والفتح أولى بما جاء بعد كلام لخفته، وأن المتكلم ليس في عنفوان نشاطه وجمامه، مع أن^(١) المفتوحة قد تلي^(٢) الضم والكسر من قولك: «لأنك، وبأنك، وعلمت أنك»^(٣)، فلو كسرت لتوالى الثقل.

فإن قيل: فما المانع من أن تكون هي وما بعدها في موضع المبتدأ، كما كانت في موضع الفاعل والمفعول والمجرور؟ أليس قد صيرت الجملة في معنى الحديث، فلم لا تقول: «أنك منطلقٌ مُعْجَبٌ لي»^(٤)؟ وما الفرقُ بينها وبين «أن»^(٥) التي هي وما بعدها في تأويل الاسم نحو: «أن يقوم زيدٌ خيرٌ من أن يجلس»، فلم تكون تلك^(٦) في موضع المبتدأ، ولا تكون هذه كذلك؟

والجواب: أن المبتدأ يعمل فيه عامل معنوي، والعامل المعنوي لولا أثره في المعمول اللفظي لما عُقِلَ، وهذه الجملة المؤكدة بـ «أن» إنما يصح أن تكون معمولًا لعامل لفظي؛ لأن العامل معنًى، والمعمول معنًى أيضًا^(٧)، وهذا لا يفهمه المخاطب، ولا يصل إلى علمه إلا بوحى، فامتنع أن تكون هذه الجملة المؤكدة في موضع المبتدأ؛ لأنه لا ظهور للعامل ولا للمعمول، ومن ثم لم تدخل عليها عوامل الابتداء من «كان» وأخواتها و«إن» وأخواتها؛ لأنها قد استغنت بظهور عملها في الجملة عن حرفٍ يُصَيِّرُ الجملة في معنى الحديث المعمول فيه، فلا تقول: «كان أنك منطلق»، لا حاجة إلى «أن» مع عمل هذه الحروف في الجملة.

وجواب آخر: وهو أنهم لو جَعَلُوها في موضع المبتدأ، لم يسبق إلى الذهن إلا الاعتماد على مجرد التوكيد دون توطئة الجملة للإخبار عنها، فكانت تُكسَرُ همزتها، وقد تقدّم أن الكسر إشعارٌ بالانقطاع عما قبل، واعتمادٌ على المعنى الذي هو التوكيد،

(١) عن (ب).

(٢) عن (ب).

(٣) انظر: الكتاب (١/٤٦٣)، والمقتضب (٢/٣٤٣).

(٤) عن (ب).

(٥) في (أ، ب): «لأن المعمول معنًى، والمعمول معنًى أيضًا».

فلم يُتَصَوَّر فتحُّها في الابتداء إلا بتقدّم عامل لفظي يدل على المراد بفتحها؛ لأن العامل اللفظي يطلب معموله، فإن وجده لفظاً [فهو ^(١)] غير ممنوع منه، وإلا تسلط على المعنى، والابتداء بخلاف هذا.

فإن قيل: فلم قالوا: « علمتُ أن زيداً قائمٌ »، و « ظننتُ أنك ذاهبٌ »، هَلَّا اكتَفَوْا بعمل هذه الأفعال في الأسماء عن تصيير ^(٢) الجملة في معنى الحديث، كما اكتَفَوْا في باب « كان » و « إنَّ » ^(٣)؟

والجواب: أن الفرق بينهما أن هذه أفعال تدل على الحدث والزمان، وليست بمنزلة « ليس » ^(٤) و « كان »، ولا بمنزلة (إنَّ و) ^(٥) « ليت »، فجرت مجرى « كرهتُ » و « أحببتُ »، فلذلك قالوا: « علمتُ أنك منطلق »، (كما قالوا: أحببتُ أنك مُنْطَلِق) ^(٦)، إلا أنها تخالف « كرهت » و « أحببت » وسائر الأفعال؛ لأنها لا ^(٧) تطلب إلا الحديث خاصة، ولا تتعلق إلا به ^(٨)، فمن ثَمَّ قالوا: « علمتُ زيداً منطلقاً »، و « زيدٌ - علمتُ - منطلقٌ »، ولم يقولوا: « كرهتُ زيداً أخاك »؛ لأنه لا متعلق لـ « كرهت » وسائر الأفعال بالحديث، إنما مُتَعَلِّقُهَا الأسماء، إلا أن تمنعها « أن » من العمل في الأسماء، فتصير متعلقةً بالحديث، فافهمه.

فصل

[في وقوع « أن » بعد « لو »]

إن قيل: فما العامل في هذا الحديث المؤكّد بـ « أن » من قولك: « لو أنك ذاهبٌ فعلتُ »، لا سيما و « لو » لا يقع بعدها إلا الفعل ^(٩)، ولا فِعْلٌ ههنا؟ فما موضع « أن » وما بعدها؟

فالجواب: أن « أن » في معنى التوكيد، وهو تحقيق وتثبيت، فذلك المعنى الذي هو التحقيق اكتفت به « لو »، حتى كأنه فعل وليها، ثم عمل ذلك المعنى في الحديث كأنك قلت: « لو ثبت [١١٥ ب] أنك منطلق »، فصارت كأنها من جهة اللفظ عاملة

(١) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق. (٢) في (أ، ب): « ضمير ».

(٣) في البدائع بعده (٧٠ / ٢) : « فقالوا: كان زيد قائماً، ولم يقولوا: كان أن زيداً قائم ».

(٤-٧) عن (ب). (٨) انظر حديثه في ذلك أول المسألة.

(٩) انظر: الكتاب (٤٧٠ / ١)، ومغني اللبيب « لو » (ص ٢٩٦).

في الاسم الذي هو لفظ، ومن جهة المعنى عاملة في المعنى الذي هو الحديث.

فإن قيل: ألم يتقدّم أن لا يعمل عاملٌ معنوي في معمول معنوي؟

قلنا: هذا في الابتداء؛ حيث لا لفظ يسدّ مسدّد العامل اللفظي، فأما ههنا فـ «لو» لشدة مقارنتها للفعل وطلبها له، تقوم مقام اللفظ بالعامل الذي هو التحقيق والتثبيت الذي دلّت عليه «أن» بمعناها. ومن ثمّ عمِلَ حرفُ النفي المركّب مع «لو» من قولك: «لولا زيدٌ» عمِلَ الفعل، فصار «زيد» فاعلاً بذلك المعنى حتى كأنك قلت: لو^(١) انعدم زيد، أو غاب زيد، ما كان كذا وكذا. ولولا مقارنة «لو» لهذا الحرف لما جاز هذا؛ لأن الحروف لا تعمل في الأسماء معانيها أصلاً، فالعامل في هذا الاسم الذي بعد «لولا»^(٢) كالعامل في هذا الاسم الذي هو الحديث من قولك: «لو أنك ذاهبٌ لفعلتُ كذا»^(٣).

وأما اختصاص «لا» بالتركيب معها في باب «لولا زيد»^(٤)، فلا أن «لا» قد تكون منفردة تغني عن الفعل، إذا قيل لك: هل قام زيد؟ فتقول: لا. فقد أخبرت عنه بالقيود. وإذا قيل لك: هل قعد؟ فقلت: لا. فكأنك مخبر بالقيام.

وليس شيء من حروف النفي يُكتفى به في الجواب حتى يكون بمنزلة الإخبار إلا هذا الحرف، فمن ثمّ صلح الاعتماد عليه في هذا الباب، وساغ تركيبه مع حرف لا يطلب إلا الفعل، فصارت الكلمة بأسرها بمنزلة حرف وفعل، وصار «زيد» بعدها بمنزلة الفاعل. ولذلك قال سيبويه: إنه مبني على «لولا»^(٥). وهذا هو الحق؛ لأن ما يَهْدُون به^(٦) من [٨٦أ] أنه مبتدأ، وخبره محذوف، لا يظهر، وخامل^(٧) لا يُذكر.

(١) عن (ب). (٢) في (أ): «لو» فقط.

(٣) يكاد السهيلي بقوله هذا يوافق الفراء، يقول أبو حيان في البحر المحيط (١/ ٢٤): «وحرف امتناع لوجود، فيكون لها جواب، ويحيى بعدها اسم مرفوع بها عند الفراء، وبفعل محذوف عند الكسائي، وبلا ابتداء عند البصريين».

هذا وانظر: مغني اللبيب «لولا» (ص ٣٠٢).

(٤) في (أ): «لولا زيد ذاهب لفعلت كذا».

(٥) لم أجد هذا النص، وانظر: الكتاب (١/ ٢٧٩) فلعله اعتمد على قوله: «وأما (عبد الله) فإنه من حديث لولا». ولكن كلام سيبويه صريح في أن الاسم بعد «لولا» مبتدأ، وانظر أيضاً (٢/ ٣١٢).

(٦) عن (ب).

(٧) عن البدائع (٢/ ٧١)، ومكانه في (أ): «وختول»، وفي (ب): «ومحمول».

(٧٠)

مسألة

« أعلمتُ زيدًا عمرًا قائمًا »

[في الاختصار على المفعول الأول]

ذكر سيبويه^(١) أنه لا يجوز الاختصار على المفعول الأول.

وتأول أصحابه قوله، قالوا: « لا يجوز: » « لا يحسن »؛ لأن المعمول الأول هو الفاعل في المعنى، والفاعل يجوز الاختصار عليه، فتقول: « عِلِمَ زيدٌ ». وإنما الذي لا يجوز الاختصار عليه المفعول الثاني الذي هو الأول قبل النقل.

وعندي: أن كلام « سيبويه » محمول على الظاهر؛ لأنك لا تريد بقولك: « أعلمتُ زيدًا »؛ أي: جعلته عالمًا على الإطلاق، هذا مُحال، إنما تريد: أعلمته بهذا الحديث؛ فلا بد إذًا من ذكر الحديث الذي أعلمته به^(٢).

فإن قيل: فهل يجوز: « أظننتُ زيدًا عمرًا قائمًا »^(٣)، كما تقول: أعلمتُ؟

قلنا: الصحيح امتناعه؛ لأن الظن إن كان بعد علم - والعلم ضروري^(٤) - فمحال أن يرجع ظنًا، وإن كان العلم نظريًا لم يرجع العالم إلى الظن إلا بعد النسيان أو الذّهل عن ركن من أركان النظر. وهذا ليس من فعلك أنت به، فلا تقول: « أظننته » بعد أن كان عالمًا.

وإن كان قبل الظن شاكًا أو جاهلًا (أو غافلًا)^(٥) لم يُتصوّر أيضًا أن تقول: « أظننته »؛ لأن الظن لا يكون عن دليل يُوقفه عليه، أو خبر صادق يُخبره به، كما يكون العلم؛ لأن الدليل لا يقتضي ظنًا، ولا يقتضيه أيضًا شبهة كما بيّنه أصحاب الأصول.

(١) الكتاب (١٩/١). (٢) سقط من (ب).

(٣) نقل ابن هشام اللخمي عن الأخفش أن « ظننت » وأخواتها إذا دخلت عليها الهمزة تعدّت إلى ثلاثة. انظر: حاشية يس على الألفية (١/١٨٥).

(٤) في كتاب أصول الدين للبغدادى (ص ٨، ٩): « والفرق بينهما [أي بين العلم الضروري والمكتسب وهو النظري] من جهة قدرة العالم على علمه المكتسب واستدلاله عليه، ووقوع الضروري فيه من غير استدلال منه ولا قدرة له عليه ».

(٥) عن (ب).

فثبت أن الظن (لا تفعله أنت به)^(١)، ولا تفعل شيئاً من أسبابه، فلم يجز: « أظننته »؛ أي: جعلته ظاناً. وكذلك يمتنع: « أشككته » من الشك؛ أي: جعلته شاكاً. ولكنهم قد يقولون: « شككته »، إذا حدّثه بحديث يصرفه عن حال الظن إلى حال الشك^(٢)؛ فلذلك جاء على وزن « حدّثته »^(٣). واللّه أعلم.



(١) في (أ، ب): « لا تفعله له ». وما أثبتته عن البدائع (٧٢ / ٢).
 (٢) في تاج العروس « شكك »: « وشك في الأمر، وتشكك، وشككه فيه غيره. أنشد ثعلب: مَنْ كَانَ يَزْعَمُ أَنْ سَيَكْتُمُ حُبَّهُ حَتَّى يُشَكِّكَ فِيهِ فَهُوَ كَذُوبٌ أراد: حتى يُشَكِّكَ فيه غيره ».
 (٣) انظر: تعليق ابن القيم في البدائع (٧٢ / ٢).

(٧١)

مسألة

[في تعدية الفعل]

وقوله: « وفعل يتعدى بحرف وبغير حرف جر »^(١).

أصل هذا الفصل [١١٦ ب] أن كل فعل يقتضي مفعولاً ويطلبه، فلا يصل إلى ما بعده إلا بحرف الجر، ثم قد يُحذف المفعول لعلم السامع به، ويبقى المجرور. وربما تضمن الفعل معنى فعل آخر متعدي بغير حرف، فيسقط حرف الجر من أجله، وربما كان الفعل يتعدى بغير حرف وفي ضمن الكلام ما يطلبه الحرف، فيدخل الحرف من أجله.

فالأول نحو: « نصحتُ لزيد »، و « شكرتُ له »، و « كلتُ له »: المفعول في هذا كله محذوف، والفعل واصل إلى ما بعده بحرف؛ لأن « نصحت » مأخوذ من قولك: « نصَحَ الخائِطُ الثوبَ »: إذا أصلحه وضمَّ بعضه إلى بعض، ثم استعير في الرأي فقالوا: « نصحتُ له رأيه »^(٢). والتوبة النصوح إنما هي لما تَمَزَّقَ من الدين كنصح الثوب، ولكنهم يقولون: « نصحتُ زيداً »، فيسقطون الحرف؛ لأن النصيحة متضمنة للإرشاد، فكأنهم قالوا: أرشدتُ زيداً.

وكذلك « شكرتُ » إنما هي تفخيم للفعل وتعظيم له، من « شَكَرَ بطنه »: إذا امتلأت، فالأصل: « شكرتُ لزيد فعله »، ثم قد يحذف المفعول، فتقول: « شكرتُ لزيد »؛ ثم يُحذف الحرف؛ لأن « شكرتُ » متضمنة لـ « حمدتُ » أو « مدحتُ »؛ لأنَّ من شكر فعلاً للرجل فقد حمده أو مدحه.

وأما « كلتُ [لزيد] »^(٣)، و « وزنتُ [له] »^(٤) فمفعولهما غير « زيد »؛ لأنَّ مطلوبهما ما يُكَال أو يُوزَن، فالأصل دخول اللام، ثم قد يُحذف لزيادة فائدة؛ لأنَّ

(١) نص الجمل (ص ٤٣): « وفعل يتعدى بحرف خفض، وبغير حرف خفض ».

(٢) انظر: تاج العروس، مادة « نصح »، ففيها رأي منسوب إلى ابن درستويه في تعدي هذا الفعل قريب مما ساقه السهيلي.

(٣) (٤، ٣) عن البدائع (٢/ ٧٤).

كَيْلَ الطعام ووزنه يتضمن معنى المبايعة والمعاوضة إلا مع حرف اللام، فإن قلت: « كِلْتُ لزيدٍ »، أخبرت بكيل الطعام خاصة، وإذا قلت: « كِلْتُ زيدًا » فقد أخبرت بمعاملة ومبايعة مع الكيل، كأنك قلت: بايعتُ زيدًا بالكيل والوزن؛ قال الله - سبحانه وتعالى -: ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾ [المطففين: ٣]؛ أي: بايعوهم كيلاً ووزناً.

وأما قوله: ﴿ أَكَالُوا عَلَى النَّاسِ ﴾ [المطففين: ٢]، فإنما دخلت « على » لتؤذن أن الكيل على البائع للمشتري، ودخلت « التاء » في « اکتالوا »؛ لأن الفعل في هذا الباب كله للأخذ؛ لأنها زيادة على الحروف الأصلية تُؤذن بمعنى زائد على معنى الكلمة؛ لأن الأخذ للشيء كالمبتاع والمكتال والمشتري ونحو ذلك يدخل فعله من التناول والاحتراز إلى نفسه والاحتمال إلى (١) رحله ما لا يدخل فعل المعطي (والبائع، ولهذا قال سبحانه: ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ ﴾ [البقرة: ٢٨٦] يعني من الحسنات، ﴿ وَعَلَيْهَا ﴾ (٢) مَا أَكْثَسَبَتْ [البقرة: ٢٨٦]، يعني من السيئات؛ لأن الذنوب يُوصَل إليها بواسطة الشهوة والشيطان، والحسنة تُنال بهبة من الله - تعالى - من غير واسطة شهوة ولا إغواء عدو، فهذا الفرق بينهما.

وأما قولهم: « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ »، فمفعول « سَمِعَ » محذوف؛ لأن السمع متعلق بالأقوال والأصوات دون ما عداها، فاللام على بابها، إلا أنها تُؤذن بمعنى زائد، وهو الاستجابة المقارنة للسمع، فاجتمع في (٣) الكلمة الإيجاز والدلالة على المعنى الزائد، وهو الاستجابة لمن حمده (٤).

وهذا مثل قوله تعالى: ﴿ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ ﴾ [النمل: ٧٢]، ليست « اللام » لام المفعول - كما زعموا - ولا هي زائدة (٥)، لكن « رَدِفَ » فعلٌ مُتَعَدٌّ ومفعولها غير هذا الاسم، كما كان مفعول « سمع » غير الاسم المجرور، (ومعنى « رَدِفَ »: تبع وجاء على الأثر، فلو حَمَلْتَهُ على الاسم المجرور) (٦) لكان المعنى غير صحيح إذا

(١-٣) عن (ب).

(٤) في تاج العروس « سمع »: « وقولهم: سمع الله لمن حمده؛ أي: أجاب الله دعاء من حمده، فوضع السمع موضع الإجابة ».

(٥) في الكشف (٣/ ٣٠٠): « استعجلوا العذاب الموعود به، فقليل لهم: عسى أن يكون ردفكم بعضه، وهو عذاب يوم بدر، فزيدت اللام للتأكيد ». وانظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٢٩٩).

(٦) عن (ب).

تأملته، ولكن المعنى: رَدِفَ لكم استعجالكم^(١) وقولكم؛ لأنهم قالوا: ﴿مَتَى هَذَا الْوَعْدُ﴾ [النمل: ٧١]، ثم حذف المفعول الذي هو القول والاستعجال، اتكالا على فهم السامع، ودلت « اللام » على الحذف [١١٧ ب] لمنعها الاسم الذي دخلت عليه أن يكون مفعولا، وأذنت أيضا بفائدة أخرى، وهي معنى « عجل لكم »، (فهي متعلقة بهذا المعنى، فصار معنى الكلام: قل: عسى أن يكون عجل لكم)^(٢) بعض الذي تستعجلون، فردِفَ قولكم واستعجالكم، فدلت « رَدِفَ » على أنهم قالوا واستعجلوا، ودلت اللام على المعنى الآخر، فانتظم الكلام أحسن نظام، واجتمع الإيجاز مع التمام.

ومما يتصل بهذا الفصل: « قرأت الكتاب واللوح » ونحوهما « فإنها متعديّة بغير حرف. وأما « قرأت بأَمَّ القرآن »^(٣)، و « قرأت بسورة كذا »، فإنما يكون إذا أردت [١٨٧ أ] هذا المعنى^(٤)، ولا بدّ من حذفهما إذا لم تُردّه.

وأما ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩]، فالباء (متعلقة بما)^(٥) تضمنه الخبر من معنى الأمر بالاكْتِفَاء؛ لأنك إذا قلت: « كفى الله »، أو: « كفاك زيد »^(٦)، فإنما تريد أن يكتفي هو^(٧) به. فصار اللفظ لفظ الخبر، والمعنى معنى الأمر، فدخلت « الباء » لهذا، فليست زائدة في الحقيقة^(٨)، وإنما هي كقولك: « حسبك بزيد »؛ ألا ترى

(١-٣) عن (ب).

(٤) في الكلام سقط، ويبدو أنه يعني بالمعنى تضمين « قرأ » معنى تبرّك أو تقرب، ففي مغني اللبيب (ص ١١٥) عند زيادة الباء في المفعول، تمثل ابن هشام بقول الشاعر:

سودّ المحاجر لا يقرآن بالسور

وقال: إن « يقرآن » ضمن معنى « يتبركن »، وأنه يقال: قرأت بالسورة، على هذا المعنى، ولا يقال: قرأت بكتابك، لفوات معنى التبرك فيه، قاله السهيلي. وانظر: المغني كذلك (ص ٧٥١، ٧٥٢). هذا وقد نقد ابن الطراوة الفارسي في إعرابه الباء زائدة في قوله: « ألقى بيده »، وقال: والصواب ما حكاه ابن كيسان في قوله:

سودّ المحاجر لا يقرآن بالسور

انظر: الإفصاح، ورقة (٢٤).

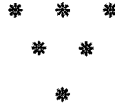
(٥) عن (ب).

(٦) في (ب): « كفاك الله زيد ».

(٧) عن (ب).

(٨) في مغني اللبيب (ص ١١٢، ١١٣): « وقال الزجاج: دخلت لتضمّن (كفى) معنى (اكتفى). وهو من الحُسْن بمكان، ويصححه قولهم: اتقى الله امرؤ فعل خيرا يُثَبُّ عليه؛ أي: ليتق وليفعل، بدليل جزم (يُثَبُّ)، ويوجهه قولهم: كفى بهند، بترك التاء ... ».

أن « حسبك » مبتدأ وله خبر، ومع هذا فقد يُجزم الفعل في جوابه فتقول: « حسبك
يَنَمُّ النَّاسُ »، فـ « ينم » جُزِمَ على جواب الأمر الذي في ضَمَنِ الكلام. حكى هذا
سيبويه عن العرب^(١).



(٧٢)

مسألة

من باب ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية،
وهي تعدّي الفعل إلى المصدر

وَتَعْدِيهِ إِلَيْهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْحَاءٍ: أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ مَفْعُولًا مُطْلَقًا^(١)، أَوْ توكِيدًا، أَوْ حَالًا؛ قَالَ سيبويه: « وَإِنَّمَا تَذَكَّرْهُ لَتَبَيَّنَ أَيُّ فِعْلٍ فَعَلْتَ، أَوْ توكِيدًا »^(٢).

وَأَمَّا الْحَالُ^(٣) فَنَحْوُ: « مَشَيْتُ مَشْيًا »، وَأَنْتَ تَرِيدُ « مَاشِيًا »، فَقَدْ تَقُولُ: « مَشَيْتُ مَاشِيًا »^(٤)، وَ« قَعَدْتُ قَاعِدًا »، بِجَعْلِهَا حَالًا مُؤَكَّدَةً. وَ^(٥) عَلَى وَجْهِ أَقْرَبٍ مِنْ هَذَا، وَهُوَ أَنْ تَرِيدَ نَعْتَ الْمَصْدَرِ نَحْوَ قَوْلِكَ: « مَشَيْتُ مَشْيًا شَدِيدًا »، أَوْ « مَشَيْتُ مَشْيًا »، تَرِيدُ: مَشْيًا مَا^(٦)؛ فَيَكُونُ مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿ لِسَانًا عَرَبِيًّا ﴾ [الْأَحْقَافُ: ١٢]، وَهِيَ الْحَالُ الْمَوْطَأَةُ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ وَطَّأَتِ الْأِسْمَ (الْجَامِدُ أَنْ يَكُونَ حَالًا، فَإِنْ حَذَفْتَ الْأِسْمَ)^(٧)، وَبَقِيَتِ الصِّفَةُ وَحْدَهَا، لَمْ يَكُنْ فِي الْحَالِ إِشْكَالٌ، وَيَبَيَّنُ مَا قُلْنَاهُ نَحْوُ: « سَرْتُ شَدِيدًا »، وَهِيَ أَيْضًا حَالٌ مِنَ الْمَصْدَرِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ، فَإِذَا أَرَدْتَ بِالْمَصْدَرِ هَذَا الْمَعْنَى كَانَ بِمَنْزِلَةِ الْحَالِ.

وَيَجُوزُ تَقْدِيمُهُ وَتَأْخِيرُهُ إِذَا كَانَ مَفْعُولًا مُطْلَقًا أَوْ حَالًا، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفِعْلِ إِذَا كَانَ توكِيدًا لَهُ؛ لِأَنَّ التَّوَكِيدَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمُؤَكَّدِ.

وَالْعَامِلُ فِيهِ - إِذَا (أَرَدْتَ مَعْنَى الْحَالِ - الْفِعْلُ نَفْسَهُ، وَالْعَامِلُ فِيهِ - إِذَا)^(٨)

(١) سيأتي تحديد السهيلي للمفعول المطلق.

(٢) عبارة الكتاب (١١٧ / ١): « وَإِنَّمَا يَجِيءُ ذَلِكَ عَلَى أَنْ تَبَيَّنَ أَيُّ فِعْلٍ فَعَلْتَ أَوْ توكِيدًا ».

(٣) في الكتاب (١١٨ / ١): « وَمَا يَجِيءُ توكِيدًا وَيَنْصَبُ قَوْلُهُ: سِيرَ عَلَيْهِ سِيرًا، وَانْطَلَقَ بِهِ انْطِلَاقًا، وَضُرِبَ بِهِ ضَرْبًا، فَيَنْصَبُ عَلَى وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: عَلَى أَنَّهُ حَالٌ، عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ: ذُهِبَ بِهِ مَشْيًا، وَقُتِلَ بِهِ صَبْرًا. وَإِنْ وَصَفْتَهُ عَلَى هَذَا الْحَدِّ كَانَ نَصَبًا، تَقُولُ: سِيرَ بِهِ سِيرًا عَنِيقًا، كَمَا تَقُولُ: ذُهِبَ بِهِ مَشْيًا عَنِيقًا »، وسيأتي الإعراب الثاني عند إعراب السهيلي للمصدر المؤكد.

(٤، ٥)، عَنْ (ب).

(٦) يريد أنه في حكم المنعوت مثل: مَشَيْتُ مَشْيًا شَدِيدًا.

(٨) سقط من (ب).

(٧) عَنْ (ب).

كان مفعولاً مطلقاً - ليس هو لفظ الفعل بنفسه، وإنما هو ما يتضمنه من معنى «فَعَلَ» - الذي هو: فاء وعين ولام - لأنك إذا قلت: «ضربتُ ضرباً»، فالضرب ليس بمضروب، ولكنك حين قلت: «ضربتُ» تضمّن «ضربتُ» معنى «فعلتُ»؛ لأن كل ضرب فعلٌ، وليس كلُّ فعلٍ ضرباً، فصار هذا بمنزلة تضمّن الإنسان الحيوان؛ إذ كل إنسان حيوان، وليس كل حيوان إنساناً. وإذا كان الأمر هنا كذلك، فـ «ضرباً» منصوب بـ «فعلتُ» المدلول عليها بـ «ضربتُ»، حتى كأنك قلت: فعلتُ ضرباً^(١).

ولا يكون المصدر مفعولاً حتى يكون منعوتاً أو في حكم المنعوت، وإنما يكون توكيداً للفعل؛ لأن الفعل يدل عليه دلالة مطلقة، ولا يدل عليه محدداً ولا منعوتاً. وقد يكون مفعولاً مطلقاً، وليس له نعت في اللفظ إذا كان (في حكم)^(٢) [١١٨ب] المنعوت، كأنك تريد: ضرباً ما، فلا يكون حينئذ توكيداً؛ إذ لا يؤكّد الشيء بما فيه معنى زائد على معناه؛ لأن التوكيد تكرر محض.

وقد احتج «العتبي»^(٣) على القائلين من المعتزلة بأن تكليم الله لموسى عليه السلام مجاز، بقوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، فأكد الفعل بالمصدر، ولا يصح المجاز مع التوكيد.

فذاكرتُ بقوله هذا شيخنا أبا الحسين^(٤) - رحمه الله تعالى - فقال: «هذا حسن، لولا أن سيبويه قد أجاز في مثل هذا أن يكون مفعولاً مطلقاً، وإن لم يكن منعوتاً في اللفظ^(٥)، فيحتمل على هذا أن يريد: تكليماً ما، فلا يكون في الآية حجة قاطعة، والحجاج عليهم كثيرة لا يُحتاج معها إلى الاحتجاج بالمحتملات».

(١) انظر دراستنا عن أبي القاسم السهيلي، الباب الثاني، الفصل الثالث.

(٢) عن (ب).

(٣) في (أ): «العيني». وفي (ب): «العتبي». هو القتيبي، وقد ترجمنا له في المسألة رقم (٣٤)، في فصل «ما الموصولة». وما نقله السهيلي عن كتابه «تأويل مشكل القرآن»، يقول ابن قتيبة: «والله تعالى يقول: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾، فوكّد بالمصدر معنى الكلام، ونفى عنه المجاز». انظر (ص ٨٢).

(٤) هو ابن الطراوة.

(٥) في الكتاب (١١٧/١): «فإن قلت: ضرب به ضرباً ضعيفاً، فقد شغلت الفعل [بغيره عنه] ومثله: سير عليه سيراً شديداً. وكذلك إن أردت هذا المعنى ولم تذكر الصفة، تقول: سير عليه سيرٌ، وضرب به ضربٌ، كأنك قلت: سيرٌ عليه ضربٌ من السير، وسير عليه شيء من السير...». ما بين القوسين المعقوفين عن الطبعة الجديدة للكتاب، تحقيق عبد السلام هارون (٢٩٩/١)، ومكانه في طبعة بولاق: «به».

وقد سألتُه عن العامل في المصدر إذا كان توكيداً للفعل، والتوكيد لا يعمل فيه المؤكَّد؛ إذ هو [هو] ^(١) في المعنى، فما العامل فيه؟

فسكتَ قليلاً ثم قال: ما سألتني عنه أحدٌ قبلك! فأرى أن العامل فيه ما كان يعمل في الفعل قبله لو كان اسماً؛ لأنه لو كان اسماً كان ^(٢) منصوباً بـ « فعلت » المتضمنة فيه. ثم عرضتُ كلامه على نفسي، وتأمّلتُ « الكتاب »، فإذا هو قد ذهل عما لَوَّح إليه « سيبويه » في باب المصادر، بل صرَّح، وذلك أنه جعل المصدر (المؤكّد منصوباً) ^(٣) بفعل هو التوكيد على الحقيقة، واختزل ذلك الفعل، وسدَّ المصدر الذي هو معموله مسدّه، كما سدت « إياك » و « زويداً » مسدَّ العامل فيهما، فصار التقدير: ضربتُ [ضربتُ] ^(٤) ضرباً، فـ « ضربت » الثانية هي التوكيد على الحقيقة، وقد سدَّ « ضرباً » مسدّها، وهو معمولها، وإنما يُقدَّر عملها فيه على ^(٥) أنه مفعول مطلق لا توكيد.

هذا معنى قول صاحب « الكتاب » مع زيادة في الشرح. ومن تأمله هناك ^(٦) وجده كذلك.

والذي أقولُ به الآن قولُ الشيخ « أبي الحسين »؛ لأنَّ الفعل المختزل معنى، والمعاني ^(٧) لا يُؤكَّد بها، وإنما يُؤكَّد بالألفاظ، وقولك: « ضربتُ » فعلٌ مشتقٌّ من المصدر ^(٨)، فهو يدل عليه، فكأنك قلت: فعلتُ الضرب. فـ « ضربتُ » يتضمن الضرب المفعول، ولذلك تُضمّره، فتقول: « مَنْ كَذَبَ فهو ^(٩) شرٌّ له »؛ أي: فالكذب شرٌّ له، وتقيدُه بالحال، فتقول: « قمنا سريعاً »، فـ « سريعاً » حال من « القيام »، فكما جاز أن تقيدَه بالحال وأن تكتني عنه بـ « هو »، جاز أيضاً أن تُؤكِّده بـ « ضرباً »، كأن قلت: ضرباً ضرباً، ونَصَبَ ^(١٠) « ضرباً » الأول ضرباً ^(١١) وبه ^(١٢) يعمل في الثاني معنى « فعلت »، كما كان ^(١٣) ذلك في المفعول المطلق إذا قلت: « ضربتُ ضرباً شديداً »؛ أي:

- | | |
|-------------------------|-----------------------------|
| (١) عن البدائع (٢/ ٨٠). | (٢) سقط من (ب). |
| (٣) عن (ب). | (٤) عن البدائع (٢/ ٨٠). |
| (٥) عن (ب). | (٦) الكتاب (١/ ١١٨). |
| (٧) عن (ب). | (٨) في (أ، ب): « المصادر ». |
| (٩) عن (ب). | (١٠) في (أ، ب): « أو نصب ». |
| (١١) عن (ب). | (١٢) أي: وبسبب الأول. |
| (١٣) سقط من (ب). | |

فعلتُ ضرباً شديداً، وليس المؤكد كذلك، إنما ينتصب كما ينتصب « زيداً » الثاني في قولك [أ٨٨]: « ضربتُ زيداً زيداً » مكرراً؛ انتصب من حيث كان هو الأول (لا أنك أضمرت)^(١) له فعلاً، فتأمله.



(١) في (أ، ب): « لأنك أضمرت ». والمثبت عن البدائع (٨١ / ٢).

(٧٣)

مسألة (١)

فيما يُؤكّد من الأفعال بالمصادر وما لا يُؤكّد

قد أشرنا إلى أن الفعل قسمان: خاص وعام^(٢)، فالعام منه نحو: « فعلتُ » و « عملتُ » و « صنعتُ »، وأعمّها كلها « فعلتُ »؛ لأن « عملتُ »^(٣) عبارة عن حركات الجوارح الظاهرة مع دُءوب، ولذلك جاء على وزن « فَعِلَ » كـ « تَعِبَ » و « نَصِبَ ». ومن ثمّ لم تجدها يُخبر بها عن الله ﷻ إلا أن يردّ بها سَمْعٌ، فيُحمل على المجاز المحض، ويُلتبس له التأويل.

وإذا ثبتَ هذا فـ « فعلتُ » وما كان نحوها من الأحداث العامة الشائعة لا تُؤكّد بمصدر؛ لأنها في الأفعال بمنزلة شيء وجسم في الأسماء، (لا يؤكّد)^(٤)؛ لأنه لم تثبت حقيقته عند المخاطب، وإنما يُؤكّد ما ثبتت حقيقته، والمخاطب [١١٩ ب] أحوج إلى ذكر المفعول المطلق الذي تقع به الفائدة منه إلى تأكيد « فعلتُ »، فلو قلت له: « فعلتُ فعلتُ »، وأكّدت به غاية ما يمكن التوكيد، ما كان الكلام إلا غير مفيد! وكذلك لو قلت: « فعلتُ فعلاً » على التوكيد؛ لأن المصدر الذي كنت تُؤكّد به - لو أكّدت - قياسه أن يكون مفتوح^(٥) « الفاء »؛ لأنه ثلاثي، والمصدر الثلاثي قياسه أن يكون على هذا الوزن مفتوح الفاء، كما أن فعله مفتوح الفاء^(٦).

فإذا ثبت هذا فلا يقع بعد « فعلتُ » إلا مفعول مطلق؛ إما من لفظها فيكون عامّاً نحو: « فعلتُ فعلاً حسناً »، ومن ثمّ جاء مكسور الفاء؛ لأنه كالطحن والذبح (لا كالطحن والذبح)^(٧)؛ أي: إنه ليس بمصدر اشتقّ منه الفعل، بل هو مشتق من « فعلتُ ». وإما أن يكون خاصّاً نحو: « فعلتُ ضرباً »، فـ « ضرباً » أيضاً مفعول مطلق من غير لفظ « فَعَلَ »، فصار « فعلتُ فعلاً » كـ « طحنتُ طحناً »، و « فعلتُ

(٢) انظر المسألة رقم (٣٤).

(١) في (ب): « فصل »

(٣) في تاج العروس « عمل »: « وزعم بعض من أهل اللغة والأصول أن العمل أخص من الفعل؛ لأنه فعل بنوع مشقة ».

(٥) انظر المسألة رقم (٣٠).

(٤) عن (ب).

(٦، ٧) عن (ب).

ضربًا « ك » طحنتُ دَقًّا ^(١).

فإن قيل: ألم يُجيزوا في « ضربتُ ضربًا »، و « قتلْتُ قتلًا » أن يكون مفعولًا مطلقًا، فلم [لم يكن] ^(٢) مكسور الأول إذا كان مفعولًا مطلقًا، ومفتوحًا إذا كان مصدرًا مؤكدًا؟

قلنا: « حَدَّثَ حَدِيثَيْنِ امْرَأَةً! » ^(٣)، ألم يُقدِّم في أول الفصل أنه لا يعمل في « ضربًا » إذا كان مفعولًا مطلقًا إلا معنى « فعلتُ »، لا لفظ « ضربتُ »، فلو عمل فيه لفظ « ضربتُ » لقلت: « ضربتُ ضربًا » مكسور الأول، مثل: « طحنتُ طحينًا »، ولكن هذا محال؛ لأن الضرب لا يضرب، ولكنك إذا اشتقت له اسمًا من « فعلتُ » التي هي عاملة فيه (على الحقيقة) ^(٤) لقلت ^(٥): هو فعل. وإن اشتقت له اسمًا من « ضربتُ » التي لا يعمل لفظها فيه، لم يجز أن تجعله كالطحن والذبح؛ لأن الاسم القابل لصورة الفعل إنما يشتق لفظه من لفظ ما عمل فيه.

فثبت من هذا كله أن « فعلتُ » و « عملتُ » استُعني بمفعولها المطلق عن مصدرها؛ لأنها لا تتعدى إلا إلى حَدَثٍ ^(٦)، وذلك الحدث مشتق له اسم من لفظها، فيجتمع اللفظ والمعنى، ويكون أفيد عند المخاطب من المصدر الذي اشتق منه الفعل؛ ولذلك لم ^(٧) يقولوا: « صنعتُ ^(٨) صنْعًا »، بفتح الصاد، ولا: « عملتُ عملاً »، بسكون الميم، مثل: « حمَدْتُ حمْدًا ». ولا: « فعلتُ فعلًا »، بفتح الفاء، استغناء عن المصادر بالمفعولات المطلقة؛ لأن العمل مثل: القَنْصُ والنَّفْصُ ^(٩)، والصُّنْعُ مثل: الدهن والخبز، والفعل مثل الطَّحْن، فكأنها بمعنى المفعول، لا بمعنى المصدر الذي اشتق منه الفعل.

(١) في بدائع الفوائد (٥١٩/٢)، ط. عالم الفوائد: « طحنتُ دقيقًا » [الناشر].

(٢) عن بدائع الفوائد (٥١٩/٢)، ط. عالم الفوائد [الناشر].

(٣) هذا مثل، وتتمته كما في مجمع الأمثال (١٩٢/١): « فإن لم تفهمه فأربعة. أي: زد. ويُروى: فأربع. أي: كُفَّ. وأراد بالحديثين حديثًا واحدًا تكرر مرتين، فكأنك حدثتها بحديثين. والمعنى: كرر لها الحديث؛ لأنها أضعف فهمًا، فإن لم تفهم فاجعلها أربعة، وقال أبو سعيد: فإن لم تفهم بعد الأربعة فالاربعة. يعني العصا. يُضْرَبُ هذا المثل في سوء السمع والإجابة. »

(٤) سقط من (ب). (٥) في (أ، ب): « فقلت ».

(٦) انظر المسألة رقم (٣٤). (٧) عن (ب).

(٨) سقط من (ب).

(٩) القنص: الصيد. وفي (أ): « القبض ». والنفض: ما تساقط من ورق الشجر.

وجميع هذه الأفعال العامة لا تتعدى إلى الجواهر والأجسام إلا أن يُخبر بها عن خالق الجواهر والأجسام وفاعلها في الحقيقة. وإنما يتعدى إلى الجواهر بعض الأفعال الخاصة نحو: « ضربت زيداً ». ولذلك نقول: « زيد مضروب » على الإطلاق، وإن اشتقت له من لفظ « فعلت » لقلت^(١): مفعول به؛ أي: فُعل به ضَرْبٌ، ولم يُفعل هو.

وأما « حَلَمْتُ في النوم حُلْماً »، فإن « حَلَمْتُ » في المنام بمنزلة « فعلت » و« صنعت »^(٢) في اليقظة؛ لأن جميع أفعال النوم يشتمل عليها « حَلَمْتُ »، وكأن جميع أفعال اليقظة يشتمل عليها « فعلت »، فمن ثم لم يقولوا: « حَلَمْتُ حُلْماً » على الأصل؛ لأن « حَلَمْتُ » (مغنية عن المصدر، كما كانت « فعلت »)^(٣) مغنية عنه، وإنما مطلوبُ المخاطب معرفةُ المحلوم والمفعول؛ فلذلك قالوا: « حُلْماً »، ولذلك جمعه على « أحلام » و« حُلُوم »^(٤)؛ (لأن الأسماء هي التي تُجمع وتثنى، وأما الفعل، أو ما فائدته كفاءة الفعل من المصادر فلا تُجمع ولا تثنى. وقولهم [١٢٠ ب]: إنما جُمعت الحلوم)^(٥) والأشغال لا اختلاف الأنواع. (بل يقال لهم: وهل اختلفت الأنواع)^(٦) إلا من حيث كانت بمثابة الأسماء المفعولة؟

ألا ترى أن « الشُّغل » على وزن « فُعل » كالدُّهن؟! فهو عبارة عما يشغل المرء به، فهو اسم مشتق من الفعل، وليس الفعل مشتقاً منه، إنما هو مشتق من « الشُّغل »^(٧)، و« الشُّغل » هو المصدر، كما أن الجَعَلَ والجُعَلَ كذلك^(٨). فعلى هذا ليس « الأشغال » و« الأحلام » بجمع المصدر، إنما هو جمع اسم، والمصدر على الحقيقة لا يُجمع؛ (لأن المصادر)^(٩) كلها جنس واحد، من حيث كانت كلها عبارة عن حركة الفاعل، والحركة ثُمائل الحركة، ولا تخالفها بذاتها، ولولا « هاء » التأنيث (في الحركة)^(١٠) ما

(١) عن (أ)، وفيها: « فقلت ».

(٢، ٣) سقط من (ب).

(٤) لم أجد جمعه على « حلوم »، ففي التاج « حلم »: « جمعه أحلام، كقُفْل وأقفال، وعُنُق وأعناق ». أما « الحلم » - بكسر الحاء - فقد ورد جمعه على أحلام وحلوم.

(٥) عن (ب).

(٦) سقط من (ب).

(٧) في المصباح « شغل »: « شَغَلَهُ الأمرُ شَغْلاً، من باب نَفَعَ ».

(٨) في التاج « جعل »: « جَعَلَهُ - كَمَنَعَهُ - يجعلُهُ جَعْلاً، بالفتح ويضم، وجَعَالَةً كَسَحَابَةٍ، ويُكَسِّرُ، واجْتَعَلَهُ؛ أي: صَنَعَهُ ».

(٩) في (أ، ب): « لأنه والمصادر ».

(١٠) عن (ب).

ساغ جمعها، فلو نطقت العرب بمصدر « حَلَمْتُ » الذي استغني عنه بـ « الحُلْم »، وبمصدر « شَكَرْتُ » الذي [٨٩أ] استغني عنه بـ « الشكر »، لما^(١) جاز جمعه؛ لأن اختلاف الأنواع ليس راجعاً إليه، إنما هو راجع إلى المفعول المطلق.

ألا ترى أن الشكر عبارة عما يُكافأ^(٢) به المُنعم من ثناء أو فعل^(٣)؟! وكذلك نقيضه - وهو الكفر - عبارة عما يقابل به المنعم من جحد وقبح فعل، فهو مفعول مطلق لا مصدر اشتق منه الفعل؛ إلا أن « الكفر » يتعدى بالباء لتضمنه معنى التكذيب، و« شكرتُ » يتعدى باللام، التي هي لام الإضافة؛ لأن المشكور في الحقيقة هي النعمة، وهي مضافة إلى المنعم، وكذلك المكفور في الحقيقة هي النعمة، ولكن كفرها تكذيب وجحد؛ فلذلك قالوا: « كفر بالله »، و« كفر بأنعمه »، و« شكر لزيد »، و« شكر له نعمته ».

وإذا ثبت أن الشكر من قولك: « شكرتُ شكرًا » مفعول مطلق، وهو مختلف الأنواع؛ لأن مكافأة النعم تختلف، فجائز أن يُجمع كما جُمع « الحُلْم » و« الشغل »، فيحمل قوله سبحانه: ﴿ لَا تُزِيدُنَا كُفْرًا وَلَا شُكْرًا ﴾ [الإنسان: ٩] على أنه جمع « الشكر »^(٤)، وكذلك: « كفر كفورًا »، ولا يجعل بمنزلة القعود والجلوس؛ لأنه مُتَعَدٍّ^(٥)، ومصدر الفعل المتعدي لا يجيء على الفعول^(٦).

ويزيد هذا الفصل بيانًا ووضوحًا قولهم: « أحببت حبًا »..

ف « الحُب » ليس بمصدر لـ « أحببت »، إنما هو عبارة عن الشغل بالمحسوب؛

(١) سقط من (ب).

(٢) في (أ): « يقابل ».

(٣) في التاج « شكر »: « والشكر على ثلاثة أضرب: شكر بالقلب، وهو: تصور النعمة، وشكر باللسان، وهو: الثناء على المنعم، وشكر بالجوارح، وهو: مكافأة النعمة ».

(٤) في التاج « شكر »: « وقوله تعالى: ﴿ لَا تُزِيدُنَا كُفْرًا وَلَا شُكْرًا ﴾ يحتمل أن يكون مصدرًا مثل: قعد قعودًا، ويحتمل أن يكون جمعًا مثل: بُرِدَ وبرود ». وفي البرهان للزركشي (٢/ ٢٨٦، ٢٨٧): « ليس المراد الجمع هنا، بل المراد: لا نريد منكم شكرًا أصلًا، وهذا أبلغ في قصد الإخلاص من نفي الأنواع. وزعم السهيلي أنه جمع شكر، وليس كذلك لفوات هذا المعنى ».

(٥) في التاج « كفر »: « ويقال: كفر نعمة الله يكفرها - من باب نصر -... وكذلك كفر بها يكفر كفورًا وكفرانًا: جحدًا وسترها ». وقد رأيت السهيلي يُضمّن « كفر » حال تعديه بالباء معنى « كذب ».

(٦) في الكتاب (٢/ ٢١٤، ٢١٥): « وقد جاء بعض ما ذكرناه من هذه الأبنية على فعول، وذلك: لزمه يلزمه لزومًا، ونهكه ينهكه نهوكًا، ووردت وروداً، وجحدته جحدودًا، شبهوه بجلوس جلولسًا، وقعد يقعد قعودًا، وركن يركن ركونًا؛ لأن بناء الفعل واحد ». هذا وانظر: المقتضب (٢/ ١٢٥).

ولذلك جاء وزنه مضموم الأول. ومن^(١) ثم جُمع كما جُمع الشغل والحلم، قال الشاعر^(٢):

ثلاثة أحباب: فحُبُّ عَلاقَةٍ وحُبُّ تِمَلاقٍ، وحُبُّ هو القتلُ

فقد انكشف لك بقولهم: «أحببتُ حُبًّا»، ولم يقولوا: «إحبابًا» استغناءً بالمفعول المطلق، الذي هو أفيدُ عند المخاطبين من «الإحباب» - أن «حلمتُ حُلْمًا»، و «شكرتُ شُكْرًا»، و «كفرَ كُفْرًا»، و «صنعَ صُنْعًا»، كُلُّها واقعةٌ على ما هو اسم للشيء المفعول، وناسبةٌ له نصبَ المفعول المطلق. وهو في هذه الأفعالِ أجدرُ أن يكون كذلك؛ لأنها أعمُّ من «أحببتُ»؛ إذ الشكر واقعٌ على أشياء مختلفة، وكذلك الكفر والشغل والحلم. وكلما كان الفعل أعمَّ وأشيع لم يكن لذكر مصدره معنى، وكان «فَعَلَ» و «يَفْعَلُ» مُغْنِيًا عنه.

ولولا كشف الشاعر لاختلاف أنواع «الحب» ما كدنا نعرف ما فيه من العموم، (ولكنه لما فيه من العموم)^(٣) وأنه في معنى «الشغل» صار «أحببتُ» ك «شغلتُ»، وصار «الحب» ك «الشغل». ولو قالوا: «إحبابًا»، لكان بمنزلة «شغلتُ شَغْلًا»، بفتح الشين. ولعلنا أن نستوفي مسألة «أحببتُ» في باب «حبذا»، إن شاء الله تعالى.

ألا ترى أنهم لا يجمعون من المصادر ما كان على وزن «الإفعال»؟! (نحو: الإكرام، وعلى وزن «الانفعال»)^(٤) و «الافتعال»، وعلى وزن «التفعيل»، نحو: التكبير والتضريب، إلا أن يكون محدودًا. (فهذا يدلُّك أنهم لا يجمعون مصدرًا البتة، إلا أن [١٢١ب] يكون محدودًا)^(٥)، فيكون ك «التمرة» من «تَمَر» و «البُرة» من «بُر» وأما أن يُجمع لاختلاف أنواع فلا اختلاف أنواع فيه، إنما اختلاف الأنواع فيما كان اسمًا مشتقًا من الفعل استُغْنِيَ به عن المصدر لخصوصه وعموم المصدر، وذلك لا نجدُه من الثلاثي إلا على وزن «فُعِلَ» أو «فَعَلٍ» أو «فِعِلٍ»^(٦)؛ ألا ترى أنهم لا يجمعون «الفرق» و «الحذر»، ولا شيئًا

(١) سقط من (ب).

(٢) في اللسان «ملق»: «وتملَّقه، وتملَّق له تملَّقًا وتَمَلَّقًا؛ أي: تودَّد إليه، وتلطَّف له». وذكر البيت. والبيت في مجالس ثعلب (٢٣/١) منسوبًا إلى أعرابي، وفي شرح المفصل (٤٨/٦)، (١٥٧/٩).

(٣-٥) عن (ب).

(٦) انظر في هذه المسألة التي نحن فيها، الفصل الذي سيعقده المؤلف لما يحدد من المصادر بالهاء.

من ذلك الباب؟! نحو: «الرَّمَد، والعَمَش^(١)، والبَرَص، والبَرَش، والْحَوَص، والخَفَش^(٢)، والظَّمَا والعَطَش».

فإن قيل: فقد قالوا: «سَقَم^(٣) وأسقام»، و«السَّقَم» مصدر لـ «سَقِمَ»، فهذا جمع لاختلاف الأنواع، لا لأنه اسم كما ذكرت.

قلنا: هذه غفلة^(٤)! أليس قد^(٥) قالوا: «سُقِمَ»، بضم السين، فهو عبارة عن الداء الذي به يُسَقَم الإنسان، فصار كالدهن والشغل، وهو في ذاته مختلف الأنواع، فجمع. وأما المرض فقد يكون عبارة عن السَّقَم والعلة، فيُجمع على «أمراض»، وقد يكون مصدرًا لـ «مَرَضَ»، فلا يُجمع.

فإن قيل: تفريقك بين الأمرين دعوى، فما دليلها؟

قلنا: «العَرَق»، من قولك: «عَرِقَ يَعْرِقُ عَرَقًا»، لا يخفى على أحد أنه مصدر لـ «عرق»، والعَرَق الذي هو جسم مائع سائل من الجسد، لا يخفى على أحد أنه غير «العَرَق» الذي هو المصدر، وإن كان اللفظ واحدًا، فكذلك المرض يكون عبارة عن المصدر، وعبارة عن السَّقَم والعلة، فعلى هذا تقول: «تصَبَّبَ زيدٌ عَرَقًا»، فيكون له إعرابان: تمييز^(٦) - إذا أردت المائع - ومفعول من أجله، أو مصدر مؤكد - إذا أردت المصدر.

وكذلك: «دميتُ إصبعي دَمًا»، إذا أردت المصدر فهو الدمى، مثل العمى، فإن أردت الشيء المائع فهو «دم»، مثل «يد»، وقد يسمى المائع بالمصدر.

(١) في المصباح «عمش، برص، برش، حوص»: «عَمَشَتِ العين عَمَشًا - من باب تعب - سألَ دمعها في أكثر الأوقات مع ضعف البصر». و«بَرِصَ الجسمُ بَرَصًا، من باب تعب». و«بَرِشَ يَبْرِشُ بَرَشًا: مثل بَرِصَ بَرَصًا وزناً ومعنى»، و«حَوِصَتِ العينُ حَوَصًا، من باب تعب: ضاقت مؤخرها، وهو عيب». (٢) سقط من (ب). وفي المصباح «خفش»: «الخَفَشُ: صغرُ العينين و ضعفُ البصر، وهو مصدر من باب تَعَبَ».

(٣) في اللسان «سقم»: «وقد سَقِمَ وَسَقَمَ سَقَمًا، وَسُقِمًا، وَسَقَامًا، وَسَقَامَةً». (٤، ٥) سقط من (ب).

(٦) في الروض الأنف (٤٦/١): «وقوله في خبر أبرهة: (تبعثها مدة تمت قبيحًا) ... وعلى رواية الكسر [يعني كسر العين من تمت] يكون غير متعده، ونصب (قبيحًا) على التمييز في قول أكثرهم. وهو عندنا على الحال، وهو من باب (تصبب عرقًا)، و (تفقأ شحمًا). وكذلك كان يقول شيخنا أبو الحسين في مثل هذا. وقد أوضح سيويه بلفظ الحال في: (ذهبن كلاكلاً وصدورًا)». انظر: الكتاب (٨١/١)، (٨٢)، والارتشاف لأبي حيان (ص ٧٩١، ٧٩٢).

قال الشاعر^(١):

وَلَكِنْ عَلَى أَقْدَامِنَا^(٢) تَقْطُرُ الدِّمَاءُ

وقال الآخر^(٣):

جَرَى الدِّمْيَانُ بِالْخَبْرِ الْيَقِينِ

(١) البيت للحُصَيْن بن الحمام المري، من أبيات ثلاثة أوردها أبو تمام في الحماسة (١٩٢/١)، وصدره:

فلسنا على الأعقاب تَدْمِي كُلُّوْمُنَا

والأعقاب: جمع عَقَب، وهو مُؤَخَّر القدم؛ يقول الشاعر: نتوجه إلى الأعداء في الحرب، ولا نعرض عنهم، فإذا جرحنا كانت الجراحات في مقدمنا لا في مؤخرنا. وفي الخزانة (٣٥٣/٣): «ورواه أبو عبيدة: على أَقْدَامِنَا نَقْطُرُ الدِّمَاءُ

بالنون؛ أي: نقطر دمًا من جراحنا».

فقطر على هذا متعَدٌّ؛ يقال: قطر الدم وقطرته، وأما رواية التاء فقال شراح الحماسة: قطر فعل متعَدٌّ مسند إلى ضمير الكلوم، فالدما على هاتين الروایتين مفعول به، ويحتمل أن يكون مقصورًا كما قال المبرد، ويحتمل أنه الدم، منقوص وألفه للإطلاق. ويذكر البغدادي عن المرزوقي أنه يجيز إعراب الدم منصوبًا على التمييز، كأنه قال: تقطر دمًا، وأدخل الألف واللام، ولم يعتدَّ بهما، أو أنه منصوب على التشبيه بالمفعول. كما ينقل عن ابن جني أنه قال: «تقطر الدما - بفتح المثناة الفوقية وضمها - أما الأول فلاَن (قطر) متعَدٌّ، وأما الثاني فعلى أنه منقول من قطر الدم - بالرفع - وأقطرته، كقولك: سال وأسلته». هذا وقد ذكر البغدادي عن ثعلب عن الأصمعي أنه رواها: تقطر الدما، بقاء مثناة، وبكسر الدال، وأنه مقصور من الممدود، وأن المعنى: ولكن على أَقْدَامِنَا تقطر الكلوم الدماء، فيكون مفعولًا به». انظر: شرح شواهد الشافعية للبغدادي (١١٤/٤).

(٢) في (أ، ب): «على أعقابنا».

(٣) هو علي بن بدال بن سليم، كما نقل البغدادي عن ابن دريد، ويقول: إن صاحب الحماسة البصرية قد أدخل البيت مع بيتين بعده في قصيدة للمثقب العبدي، وأن ابن هشام تبعه في شرح شواهد، وكذلك العيني، ويعقب بقوله في الخزانة (٣٥٢/٣): «ولم يوردها أحد في هذه القصيدة، وقد رجعتُ إلى ديوانه، فلم أجدها في هذه القصيدة». والبيت في الخزانة (٣٤٩/٣)، وصدره:

فلو أنَّا على جُحْرٍ ذُبَحْنَا

يقول البغدادي (٣٥١/٣): «والجحر - بضم الجيم وسكون الحاء المهملة -: الشق في الأرض. أراد بالخبر اليقين: ما اشتهر عند العرب من أنه لا يمتزج دم المتباغضين؛ أي: لما امتزجا».

هذا وانظر: المقتضب (٢٣١/١)، (٢٣٨/٢)، (١٥٣/٣)، وشرح الحماسة للتبريزي (٤٥٥/١)، وشرح شواهد الشافعية (١١٢/٤).

فصل

[في الحال من المصدر،

وفيما ورد من المصادر على وزن فِعْل]

ومن حيث امتنع أن يؤكّد الفعلُ العامُّ بالمصدر لشيوعه كامتناع النكرة من التوكيد لشيوعها^(١)، وأنها لم تثبت لها عينٌ - فمن ثَمَّ لم^(٢) يَجُزْ أن يُخبر عنه كما لا يُخبر عن النكرة، لا تقول: «مَنْ فَعَلَ كَانَ شَرًّا لَهُ» [بخلاف: مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ]^(٣)؛ لأنَّ « كَذَبَ » فعلٌ خاصٌّ، فجاز الإخبار عما تضمّنه من المصدر، ومن ثَمَّ لم يقولوا: « فَعَلْتُ سَرِيعًا »، ولا: « عَمِلْتُ طَوِيلًا »، كما تقول: « سَرْتُ سَرِيعًا »، و « قَعَدْتُ^(٤) طَوِيلًا » على الحال من المصدر، كما يكون الحال من الاسم الخاص، ولا يكون من النكرة [٩٠أ] الشائعة.

فإن قلت: اجعله نعتًا للمفعول المطلق، كأنك قلت: فعلتُ فعلًا سريعًا، وعَمِلْتُ عَمَلًا كثيرًا.

قلنا: لا يجوز إقامة النعت مقام المنعوت إلا على شروط، وقد^(٥) تقدمت في باب النعت^(٦)، فليس قَوْلهم: « سَرْتُ سَرِيعًا » نعتًا لمصدر نكرة محذوفة، إنها هو حال من مصدر في حكم المعرفة بدلالة الفعل الخاص عليه^(٧). فقد استقام المنسَمُ^(٨) للنظر في

(١) انظر: الإنصاف (ص ٤٥١).

(٢) عن (ب).

(٣) عن البدائع (٢/ ٩٠).

(٤) في (أ): « بعدت ».

(٥) في (أ، ب): « فقد ».

(٦) انظر المسألة رقم (٣٧)، فصل « في حذف المنعوت ».

(٧) عن (ب).

(٨) قال السهيلي في الروض الأنف (٢/ ٢١١): « وقول خالد له [أي: لعمر بن العاص]: (واللّٰه لقد استقام الميسم)، من رواه «الميسم»، بالياء فهي علامة؛ أي: قد تبين الأمر، واستقامت الدلالة. ومن رواه «المنسم» - بفتح الميم وبالنون - فمعناه: استقام الطريق، ووجبت الهجرة. والمنسم: خُفُّ البعير، وكنى به عن الطريق للتوجه فيه ».

وفي تاج العروس «نسم»: «والمَنَسِم - كَمَجْلِس -: طرفُ خُفِّ البعير، وهما كالظفرين في مُقَدَّمِهِ، بهما يُسْتَبَانُ أثر البعير الضال... والمَنَسِم من الأمر: العلامة والأثر... وقال أبو مالك: المَنَسِم: الطريق، وأنشد للأحوص:

وإن أظلمت يوماً على الناس غَسَمَةً أضاءت بكم يا آل مَرْوَانَ مَنَسِمٌ

يعني الطريق. وفي حديث عمرو وإسلامه: (لقد استقام المنسم). أي تبين الطريق، وهو مجاز.

فصول هذه المسألة، واستتبَّ القياس فيها من كل وجه، والحمد لله.

فإن قيل: فما قولكم في « عَلِمْتُ عِلْمًا »، أليس هو مصدرًا لـ « علمت »، فلم جاء مكسور الأول كالطَّحْن والدَّبْح؟

قلنا: العلم يكون عبارةً عن المعلوم، كما تقول: « قرأتُ العلم »، ويكون عبارة عن المصدر نفسه الذي اشتقَّ منه « علمت »؛ إلا أن ذلك المصدر مفعولٌ لـ « علمت »؛ لأنه معلومٌ بنفس العلم؛ لأنك إذا عَلِمْتَ الشيء فقد علمت، وعلمت أنك قد^(١) علمته بعلم واحد؛ فقد صار العلمُ معلومًا بنفسه؛ فلذلك جاء^(٢) على وزن « الطَّحْن » و « الدَّبْح »، وليس له نظيرٌ في الكلام إلا قليل، لا أعلمُ فعلاً يتناول المفعول، ويتناول نفسه إلا العلم والكلام؛ لأنك تقول للمخاطب: « تكلَّم »، فيقول: « قد تكلَّمْتُ ». فيكون صادقًا وإن لم ينطق قبل ذلك.

قال رسول الله ﷺ للأعرابي حين قال له^(٣): يا ابن عبد المطلب -: « قد أَجَبْتُكَ »^(٤). فكان « قد أَجَبْتُكَ » جوابًا وخبرًا عن الجواب، فتناول القول نفسه، وكذلك تَعَبَّدْنَا في التلاوة أن نقول: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص: ١]؛ لأن ﴿ قُلْ ﴾ أمرٌ يتناول ما بعده، ويتناول نفسه؛ فمن ثَمَّ جاء مصدرُ « القول » على « القِيل »، كما جاء مصدر « علمت » على « العلم »، وجاء أيضًا على « القَال »، وهو على وزن « القَبْض »؛ لأنَّ القول قد يكونُ مقولًا بنفسه. وجاء أيضًا على الأصل مفتوح الأول. وأما « العلم » فلم يجيء إلا مكسورًا، كان مصدرًا أو مفعولًا؛ لأنه لا يكون أبدًا إلا معلومًا بنفسه، والقول بخلاف ذلك، قد يتناول نفسه في بعض الكلام، وقد لا يتناول إلا المقول^(٥)، وهو الأغلبُ فيه، والله المستعان.

وأما « الفِكر » فهو كالعِلْم لقربه منه في معناه، ومشاركته له في محلّه، وليس باسم عند سيبويه، ولذلك مَنَعَ من جمعه، فقال: « لا يُجمع الفِكر على أفكار »^(٦)، حمّله على المصادر التي لا تُجمع. وقد استهوى الخطباء والقصاص خلاف هذا

(١) سقط من (ب). (٢) عن (ب).

(٤) أخرجه النسائي في كتاب الصيام، باب وجوب الصيام (ص ٢٩٧).

(٥) في (أ): « المفعول ».

(٦) في الكتاب (٢/ ٢٠٠): « واعلم أنه ليس كل جمع يُجمع، كما أنه ليس كل مصدر يُجمع كالأشغال والعقول والحلوم والألباب؛ ألا ترى أنك لا تجمع الفكر والعلم والنظر؟ ».

القول، واللّه الموفق للصواب.

وأما « الذّكر » فبمنزلة العلم؛ لأنه نوع منه.

فصل

فيما يُحدّد من المصادر بالهاء

وفيه بقايا من الفصل الأول

قد تقدم أن الفعل لا يدلُّ على مَصَدَرِهِ إلا مطلقاً غير محدود ولا منعوت، وأنك إذا قلت: « ضربتُ ضربةً » فإنما هو مفعولٌ مطلقٌ لا تأكيدٌ؛ لأن التوكيد لا يكون في معناه زيادةً على المؤكّد، ومن ثمَّ لا تقول: « سير يزيد سريعةً »، تريد: سيرةً سريعةً، ولا: « قعدتُ طويلاً »؛ لأن الفعل لا يدل بلفظه على المرة الواحدة^(١). ومن ثمَّ بطل ما أجازته « النحاس »^(٢) وغيره من قولهم: « زيدٌ ظننتها منطلقٌ »، تريد « الظّنة »؛ لأن الفعل لا يدل عليها.

وإذا ثبت هذا فالتحديدُ في المصادر ليس يطرد في جميعها، ولكن فيما كان منها حركة للجوارح^(٣) الظاهرة، ففيه يقع التحديدُ غالباً؛ لأنه مضارع للأجناس الظاهرة التي يقع الفرق بين الواحد فيه والجنس بهاء التأنيث نحو: « تمرّة وتمر، ونخلة ونخل ». وكذلك نقول: « ضربة وضرب ».

- وأما ما كان من الأفعال الباطنة نحو: « عَلِمَ وَحَذَرَ وَفَرَّقَ وَوَجَلَ »، وكذلك ما كان طبعاً نحو: « ظَرَفَ وَشَرَفَ » - فلا يقال في شيء من ذلك: « فَعَلَةٌ »؛ لا يقال: « فَهَمَ فَهْمَةٌ »، ولا: « ظَرَفَ ظَرْفَةٌ ». وكذلك ما كان من الأفعال عبارة عن الكثرة والقلة نحو: « طال وقصّر، وكبر وصغر، وقَلَّ وكثر »، لا تقول: « كبرة » ولا: « صغرة ». وأما قولهم: « الكِبَرَةُ »^(٤) في الهرم، فعبارة عن الصّفة، وليست بواحدة

(١) انظر أصله في حذف المنعوت، وإقامة النعت مقامه، في المسألة رقم (٣٧)، فصل « في حذف المنعوت ».

(٢) هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المصري، أخذ عن المبرد والأخفش الأصغر ونفطويه والزجاجي، وصنف كتباً كثيرة، منها: إعراب القرآن، والكافي في العربية، والمقنع في اختلاف البصريين والكوفيين. توفي في ذي الحجة سنة (٣٣٨ هـ). انظر: الإنباه (١/ ١٠١)، والعبر للذهبي (٢/ ٢٤٦)، والأعلام (١٩٩/١).

(٣) في (ب): « في الجوارح ».

(٤) في الأساس « كبر »: « وعلمته الكِبَرَةُ والمَكْبَرُ: علُو السن ».

من الكِبَر، وكذلك « الكثرة » ليست كـ « الضربة » من الضرب؛ لأنك لا تقول: « كَثُرَ كَثْرًا ».

- وأما « حَمْدًا » فما أحسبه يقال في تحديده: « حَمْدَةٌ »، كما تقول: « مدحْتُه مَدْحَةً »؛ لأن « حَمِدَ » فعل يتضمن الثناء مع العلم بما يُثنى به، فإن تجرد عن العلم كان مدحًا، ولم يكن حمدًا^(١)، فكل حمدٍ مدحٌ، وليس كل مدح حمدًا. ومن حيث كان يتضمن العلم بخصال المحمود جاء فعله على « حَمِدَ » بالكسرة موازيًا لـ « عَلِمَ »، ولم يجئ كذلك « مَدَحَ »، فصار المدح في الأفعال الظاهرة كالضرب ونحوه، من ثم لم نجد في الكتاب [١٢٣ب] ولا في السنة: « حمدَ ربُّنا فلانًا ». وقد تقول: « مَدَحَ اللَّهُ - سبحانه - فلانًا، وأثنى على فلان »، ولا تقول « حَمِدَ » إلا لنفسه. ولذلك قال الله - سبحانه - ﴿ اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ ﴾ [الفاتحة: ١] بالألف واللام التي للجنس، فالحمد كله له؛ إما ملكًا وإما استحقاقًا، فحمده لنفسه استحقاق، وحمدُ العباد له وحمدُ بعضهم لبعض ملكٌ له^(٢)، فلو حَمِدَ هو غيره لم يَسْغُ أن يُضاف إليه على جهة الاستحقاق، وقد تَعَلَّقَ بغيره.

فإن قيل: أليس ثناؤه ومدحه لأوليائه إنما هو بما عَلِمَ، فلم لا يجوز أن يُسمى حمدًا؟

قلنا: لا يُسمى حمدًا على الإطلاق إلا ما يتضمن العلم^(٣) بالمحاسن على الكمال، وذلك معدوم في غيره سبحانه؛ فإذا مَدَحَ فإنما يمدح بخُصْلَةٍ هي ناقصة في حق العبد، وهو أعلمُ بنقصانها، وإذا حَمِدَ نفسه حَمِدَ بما علم من كمال صفاته.

وقد تعدّينا طورنا في الفصل فلنرجع إليه ونقول:

كل ما حُدِّدَ من المصادر [٩١أ] فيجوز تشيته وجمعه، وما لم يُحدِّد فعلى الأصل الذي تقدَّم لا يُثنى ولا يُجمع. وقولهم: إلا أن تختلف أنواعه، (لا تختلف

(١) قال الزمخشري في الكشاف (٧/١): « الحمد والمدح أخوان، وهو الثناء والنداء على الجميل من نعمة وغيرها ». ولم يفرق بينهما. وفي المصباح « مدح »: « مَدَحْتُهُ مَدْحًا - من باب نَفَع - أثنت عليه بما فيه من الصفات الجميلة، خلقية كانت أو اختيارية، ولهذا كان المدح أعم من الحمد ». وفي مادة « حمد » قال: « حمدته على شجاعته وإحسانه: أثنت عليه. ومن هنا كان الحمد غير الشكر؛ لأنه يستعمل الصفة في الشخص وفيه معنى التعجب، ويكون فيه معنى التعظيم للممدوح. وأما الشكر فلا يكون إلا في مقابلة الصنيع ».

(٣) عن (ب).

(٢) سقط من (ب).

أنواعه^(١) إلا إذا كان عبارة عن مفعول مطلق اشتق من لفظ الفعل لا عن مصدر اشتق الفعل منه، ولذلك تجده على وزن «فَعِلَ» بالكسر، وعلى وزن «فُعِلَ» نحو «شُعِلَ»، وعلى وزن «فَعَلَ» نحو «عَمَلَ». والذي هو مصدر حقيقة إنما تَجِدُهُ على وَزْنِ «فَعِلَ»، نحو «ضَرَبَ» و«قَتَلَ».

وأما «الشَّرب» و«الشُّرب»؛ فـ «الشُّرب»^(٢) هو المصدر بالفتح، و«الشَّرب» عبارة عن المشروب أو عن الحَدَث الذي هو مفعول مطلق في الأصل، وربما اتَّسع فيه فأجري مجرى المصدر الذي اشتق الفعل منه^(٣)، كما قال: ﴿فَشَرِبُوا شَرْبَ الْهَيْمِ﴾ [الواقعة: ٥٥] و(شَرِبَ الهَيْم)^(٤).

فإن قيل: فإن الفهم والعقل والوهم والظن، مصادر، وليست مما ذكرت، وقد جمعت، فقلت: أفهام وعقول؟

قلنا: هذه مصادر في أصل وضعها، ولكنها قد أُجريت مُجرى الأسماء، حيث صارت عبارة عن صفات لازمة وعن حاسة باطنة كالبصر؛ ألا ترى أنك إذا قلت: «عقلتُ البعيرَ عقلاً»، لم يجز في هذا المصدر الجمع؟! فإذا أردتَ به المعنى الذي استعير له - وهو عقل الإنسان - جاز جمعه؛ إذ صار للإنسان كأنه حاسة باطنة كالبصر^(٥).

ألا ترى أن «البصر» حيثما ورد في القرآن مع «السمع» فهو مجموع^(٦)؟! والسمع غير مجموع في أجود الكلام، لبقاء السمع على أصله من بناء المصادر الثلاثية، ولكون «البصر» على وزن «فَعَلَ» كالأسماء، ولأنه يُراد به الحاسة، وقد يجوز في «السمع» - على ضعف - (أن تجمع) ^(٧) إذا أردتَ به الحاسة دون المصدر، كما تجمع «الفهم» على «أفهام»، ولكن لا يكون ذلك إلا بشرط، وهو أن يكون «الأفهام» و«الأسماع» ونحوهما مضافة إلى جمع، نحو: «أفهام

(١-٣) عن (ب).

(٤) في الكشف (٣٦٩/٤): ﴿شَرِبَ الْهَيْمِ﴾، قرئ بالحركات الثلاث، فالفتح والضم مصدران، أما المكسور فبمعنى المشروب.

(٥) سقط من (ب).

(٦) وردت آية واحدة جاء فيها «البصر» مفرداً مع «السمع»، وهي قوله تعالى في سورة الإسراء: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْفُوحًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

(٧) عن (ب).

القوم»، و «أسماع الزيديين».

ولو كان هذا الجمع إنما هو لاختلاف أنواع المصدر، لما جاز أن تقول: «عرفتُ أفهام القوم» في هذه المسألة، و «عرفتُ علومهم بزيد»؛ لأن الصفة لا تختلف عند اتحاد متعلِّقها، بل هي^(١) متماثلة وإن اختلفت محالها، فعِلْمُ زيد وعِلْمُ عمرو، إذا تعلَّقا بشيء واحد فهما مثلان، وعِلْمُ زيد بشيء واحد وعلمه بشيء آخر مختلفان، لاختلاف المعلومين.

ولا نُطوِّل بإقامة البرهان على هذا الأصل؛ فإنه ثابت في كتب^(٢) الأصول، وإنما أردنا أن نُبيِّن أن الأفهام والعقول لم تُجمع لاختلاف أنواعها؛ لأنها قد [١٢٤ ب] تُجمع حيث لا تختلف، وهي عند اتفاق أفهام على مفهوم واحد، وتجيء مفردة عند اختلافها نحو: فهم زيد بالحساب، وفهمه بالنحو، وفهمه بغير ذلك؛ لا يقال: «عرفتُ أفهام زيد بالصناعات»، ولكن تقول: «عرفتُ فهم زيد» بالإفراد مع اختلاف مُتعلِّقه، (واختلاف مُتعلِّقه) يُوجب اختلافه.

وإذا ثبت هذا فلم يجمع «الفهم» على «أفهام» إلا من حيث كان بمنزلة حاسة باطنة للإنسان، فإذا أُضيف إلى أناسي كثيرة جُمع، وإذا أُضيف إلى إنسان واحد لم يُجمع؛ لأنه كالحاسة الواحدة، وإن كان في أصله مصدرًا، [فَرُبَّ مصدر]^(٣) أجري مجرى الأسماء، كقولهم: «ضَيْفٌ وضُيُوفٌ، وعدُلٌ وعدُولٌ، وصَيْدٌ وصُيُودٌ»^(٤).

وأما رؤية العين فليست^(٥) الهاء فيها للتحديد، وإنما هي لتأنيث الصفة كـ «الكُدرة»^(٦) والحُمْرة والصُّفرة»، وكان الأصل أن يكون مصدر «رأيتُ»: «رأياً»، ولكنهم إنما يستعملون هذا المصدر مضافاً إلى «العين»، نحو قوله تعالى: ﴿رَأَى الْآفَاقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣]، فإذا لم يُصَف استُعْمِل في الرأي المعقول، واستُعْمِلت «الرؤية» في المعنى الآخر للفرق.

(١، ٢) عن (ب).

(٣) عن البدائع (٢/ ٩٨).

(٤) في المصباح «صيد»: «وسُمي ما يُصَاد صَيْدًا، إما فَعْلٌ بمعنى مفعول، وإما تسميةً بالمصدر. والجمع: صُيُود».

(٥) سقط من (ب).

(٦) في (أ، ب): «كالقدرة». ولعل كتابة القاف كافيًا من أثر عامية الأندلس، التي كانت تنطق القاف قريبة من الكاف، حتى أصبح الحرفان يلتبس أحدهما بالآخر.

وأما «الظن» فمصدر لا يُثنى ولا يُجمع، إلا أن تريد به الأمور المظنونة، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا﴾ [الأحزاب: ١٠]؛ أي: تظنون به أشياء وأمورًا كاذبة. فالظنون - على هذا - مفعول مطلق، لا عبارة عن الظن الذي هو المصدر في الأصل، والله أعلم.



(٧٤)

مسألة (١)

[في عدم صرف سَحَر]

قال: « واعلم أن (سَحَرًا) إذا أردته ليوم بعينه، لم تصرفه... »^(٢) إلى آخر الفصل.

حكم « سَحَر » إذا كان ليوم بعينه - معرفةً كان اليوم أو نكرةً - إذا كان اليوم ظرفًا، ولم يكن مفعولًا ولا فاعلًا - فحكم « سَحَر » حيثُ أن يكون ظرفًا غير مُنَوَّن؛ لأنه معرفة؛ إما بمعنى الإضافة كأنك تريد: سَحَرَ ذلك اليوم، فانحذف التنوين لهذا، كما انحذف في « أجمع »^(٣) و « أكتع » حيث كان مضافًا في المعنى. فهذا وجه قد قيل.

وأحسنُ منه ما ذهب إليه سيبويه من أنه مُعَرَّف بالألف واللام، (كأنك حين ذكرت يومًا قبله، وجعلته ظرفًا، ثم ذكرت « سَحَر »، فكأنك أردت: السَّحَر الذي من ذلك اليوم، فاستغنيت عن « الألف واللام » بذكر « اليوم »).

وإنما اخترنا هذا القول عن الأول للفرق الذي بين « سحر » وبين « أجمع »؛ فإن « أجمع » توكيد بمنزلة: « كله » و « نفسه »، فهو مضاف في المعنى إلى ضمير المؤكد، واستغني عن إظهار الضمير بذكر المؤكد؛ لأن « أجمع » لا يكون إلا تابعًا له، ولا يكون مُخَبَّرًا عنه بحال. وليس كذلك « السَّحَر »؛ لأنه بمنزلة « الفَرَس » و « الجَمَل »، فإن أضفته لم يكن بدُّ من إظهار المضاف إليه، وإنما هو مُعَرَّف بالألف واللام^(٤) كما قال سيبويه.

وهذا كله لَمَّا كان اليوم ظرفًا، ولم يكن مفعولًا، فلو جعلته مفعولًا وفاعلًا، لم يكن « سَحَر » ظرفًا، ولكان بدلًا مضافًا إلى ضمير « اليوم »، مثال ذلك أن تقول: « كرهْتُ [١٩٢] يومَ الخميس سَحَرَه »، كما تقول: « أكلت السمكة رأسها ».

(١) في (أ، ب): « فصل » وقد استبدلت به « مسألة »؛ لأنه قد انتقل إلى موضوع جديد غير موضوع تعدي الفعل إلى المصدر.

(٢) انظر المسألة رقم (٥٦، ٣٩).

(٣) الجمل (ص ٤٦).

(٤) سقط من (ب).

فإن قيل: فهلاً جعلتموه بدلاً إذا كان ما قبله ظرفاً؛ لأنه بعض اليوم، فيكون بدل البعض من الكل، كما كان ذلك إذا كان اليوم مفعولاً؟

قلنا: الفرق بينهما أن البدل يُعتمد عليه، ويكون المبدل منه في حكم الطرح، ويكون الفعل مخصوصاً بالمبدل بعدما كان عموماً في المبدل منه.

فإذا قلت: «أكلت السمكة رأسها»، لم يتناول الأكل إلا رأسها، وخرج سائرها من أن يكون مأكولاً. وليس كذلك: «خرجت يوم الجمعة سحر»؛ لأن الظرف مقدر بـ «في»، وجعل «سحر» ظرفاً لا يُخرج اليوم عن أن يكون ظرفاً أيضاً، بل يبقى على حاله؛ لأنه ليس من شرط الظرف أن يملأه ما يوضع فيه، فالكلام معتمد عليه كما كان قبل ذكر «سحر».

نعم، وما هو أوسع من اليوم في المعنى نحو «الشهر» و «العام» الذي فيه ذكر اليوم، وما هو أوسع من العام كالزمان، كل واحد من هذه ظرفٌ للفعل الذي وقع في «سحر». (وتخصيصك سحر) ^(١) بالذكر لا يُخرج شيئاً من هذه أن يكون ظرفاً لذلك الفعل. فلذلك اعتمد الكلام على «اليوم»، واستغنى به عن تجديد ^(٢) آلة التعريف، بخلاف قولك: «كرهت يوم الخميس سحره»، أو: «السحر منه»، لا بد من البدل من أحد هذين الأمرين.

فقد بان لك الفرق بين المسألتين، وبانت علّة ارتفاع التنوين؛ لأنه لا يجتمع مع ^(٣) «الألف واللام»، ولا مع معناها، وإن كان في حكم المضاف - كما زعم بعضهم - فلذلك أيضاً يمتنع من تنوينه.

وأما الذي يمنع من تصرّفه وتمكّنه، فإنك أردته ليوم هو ظرف، فإن تمكن خرج عن ^(٤) أن يكون من ذلك اليوم؛ لأن الظرفية كانت رابطة بينهما ومشعرة بأن «السحر» من ذلك اليوم، فإذا قلت: «سير بزيد يوم الجمعة سحر»، (وجعلته مفعولاً على سعة الكلام، لم يجز؛ لعدم الرابط بينه وبين «اليوم»). فإن أردت هذا المعنى فقل: «سير بزيد يوم الجمعة سحر» ^(٥)، أو: السحر منه، حتى يرتبط به؛ لأنك لا تُقدّر

(٢) في (أ، ب): «تحديد»، بالحاء المهملة.

(٤) سقط من (ب).

(١) عن (ب).

(٣) في (ب): «معه».

(٥) عن (ب).

« الألف واللام » من غير أن يُلفظ بهما إلا إذا كان اسمًا متمكنًا كسائر الأسماء، فلا بدّ من تعريفه بما تُعرّف به الأسماء، أو تجعله نكرة، فلا يكون من ذلك اليوم.

فإن قلت: فقد أجازوا: « سِرَ يزيد يوم الجمعة سَحَر » برفع « اليوم » ونصب « سحر »، فلم لا يجوز أيضًا: « يوم الجمعة سحرٌ »، بنصب « اليوم » ورفع « سحر »؟ قلنا: لأن اليوم - وإن اتسع فيه - فهو ظرف في معناه، وهو يشتمل على « السحر » ولا يشتمل « السحر » عليه؛ فلا يجوز إذا أن يتعرّف « السحر » تعريفًا معنويًا حتى يكون ظرفًا بمنزلة اليوم الذي هو منه، ليكون تقدّم اليوم مع كونه ظرفًا مُعنيًا عن آلة التعريف.

فصل

[فيما لا يتمكن من الظروف]

* وأما « ضُحوة » و « عَشِيَّة » و « مَسَاء » ونحو ذلك، فإنها مفارقة لـ « سحر » من حيث كانت مُنونة^(١) وإن أردتها ليوم بعينه، وهي موافقة له في عدم التصرف والتمكن.

والفرق بينهما أن هذه أسماء فيها معنى الوصف؛ لأنها مُشتقة مما تُوصَف به الأوقات التي هي ساعات اليوم؛ فـ « العشي »^(٢) من « العشاء ». و « الضحوة » من قولك: « فَرَسٌ أَضْحَى »، و « ليلة إضْحِيان »^(٣)، تريد البياض. و « الصّباح » من « الأَصْبَح »^(٤)، وهو لون بين لونين. فإذا قلت: « خرجتُ اليوم عشيًا وظلامًا وضحى وبصرًا » - حكاه سيبويه^(٥) - فإنما تريد: خرجتُ اليوم في ساعة وصفها كذا،

(١) في الكتاب (٤٨/٢): «... فأما ضحوة وعشية فلا يكونان إلا نكرة على كل حال، وهما كقولك: آتيك غدًا صباحًا ومساءً». وفي (٤٩/٢): «وأما عشية فإن بعض العرب يدعُ التنوين فيها كما ترك في غدوة»، هذا وانظر: التسهيل (ص ٩١).

(٢) في التاج « عشو »: « والعشي - كغني - والعشية - كغنية - آخر النهار. وفي الصحاح: من صلاة المغرب إلى العَتَمَة... وقد يُراد بالعشيّ الليل لمكان العشاء، وهي الظلمة ».

(٣) في اللسان « ضحا »: « والأضحى من الخيل: الأشهب. والأنثى ضَحِياء ». « وليلة ضَحِياء وضَحِياء، وضَحِيان وضَحِيانة، وإضحيان وإضحيانة - بالكسر: مضية لا غيم فيها ».

(٤) في اللسان « صبح »: « والأصبح - من الشَّعَر -: الذي يخالطه بياض بخرمة ».

(٥) انظر: الكتاب (١١٥/١). وفي اللسان « بصر »: « ولقيه بصرًا أي: حين تباصرت الأعيان؛ ورأى بعضها بعضًا، وقيل: هو في أول الظلام إذا بقي من الضوء قدر ما تتباين به الأشباح، ولا يستعمل إلا ظرفًا ».

أو: خرجت وقتاً مظلماً أو مبصراً أو مُعَشَّياً، أو نحو ذلك.

فقد بان لك أنها أوصافٌ لنكرات، وتلك النكرات هي أجزاء اليوم وساعاته؛ ألا ترى أنك إذا قلت: «خرجت اليوم ساعةً منه»، أو: «مشيت اليوم وقتاً منه» - لم يكن إلا منوناً؟! إلا أن ساعةً ووقتاً غير معيّن، وضحوة وعشية قد تخصّصا بالصفة، ولكنه لم يتعرّف وإن كان ليوم بعينه؛ لأنه غير مُعرّف بمعنى الألف واللام كما كان «سَحَر»؛ لأن «سَحَر» اسم جامد يُتعرّف كالأسماء، ويُخبر عنه^(١).

وأما [ما تضمن] ^(٢) اسمه النعت فلا يكون كذلك؛ (لأن النعت لا يكون) ^(٣) فاعلاً ولا مفعولاً، ولا يُقام مقام المنعوت إلا على شروط ذكرت في باب النعت.

فإن قلت: أليست هذه الأوقات معروفة عند المخاطب من حيث كانت ليوم بعينه، فلم لا تكون معرفة كما كان «سَحَر» إذا كان ليوم بعينه؟

[قلنا: إن «سَحَر» لم يتعرّف بشيء إلا بمعنى الألف واللام، لا من حيث كان ليوم بعينه] ^(٤)، فقد تُعرّف المخاطب الشيء [بصفته] ^(٥)، كما تُعرّفه بألة التعريف، فتقول لزيد مثلاً: «رأيت رجلاً من صفته كذا»، وتنعتّه حتى يعلم أنه أبوه، فيسري إليه التعريف [١٢٦ ب] والاسم مع ذلك نكرة. وكذلك «ضحوة» و«عشية».

وإنما استُغني عن ذكر المنعوت بهذه الصفات لتقدّم ذكر اليوم الذي هو مشتمل على الأوقات الموصوفة بهذه المعاني، كما استُغني عن ذكر المنعوت إذا قلت: «زيد قائم»، ولا شك أن المعنى: زيد رجل قائم، ولكن ترك ذكر ^(٦) الرجل؛ لأنه «زيد»، وكذلك: «جاءني زيدٌ صالحاً»؛ أي: رجلاً صالحاً. ولكنّ زيداً هو الرجل، فأغناك عن ذكره. وكذلك ما (نحن بسبيله) ^(٧) من هذه الأسماء التي هي في نفسها أوصاف لأوقات أغنى ذكر اليوم - الذي هي له - عن ذكرها لاشتغالها عليه. ولم يكن ذلك في

(١) في الكتاب (١١٥/١): «... يتكلمون به في الرفع والنصب والجر بالألف واللام، يقولون: هذا السَحَر، وبأعلى السَحَر، وإن السَحَر خير لك من أول الليل».

(٢) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق، وهو ساقط من الأصلين. ويعني السهيلي بما تضمن اسمه النعت الظروف المتقدمة، وهي: عشية وضحوة ونحوهما. ويريد بذلك أن يعلل لعدم تمكنها.

(٣) عن (ب). (٤) عن البدائع (١٠١/٢).

(٥) ما بين القوسين عن البدائع (١٠١/٢) ومكانه في الأصلين: «يتوصل له».

(٦) سقط من (ب).

(٧) في (أ): «لحق بسبيله»، وفي (ب): «لحق بسبب له».

« سحر ». ومن ثمَّ أيضًا لم تتمكن، فتقول: « سير عليه يوم الجمعة ضحوةً وعشيةً »؛ لأنَّ تمكنها يخرجها إلى حَيِّزِ الأسماء، ويبطل منها معنى الصفة، فلا ترتبط حينئذٍ باليوم الذي أردتها [٩٣] له.

وتنضاف إلى هذه العلة عِلَّةٌ أخرى قد تقدمت في فصل « سَحَر »^(١). وكذلك كل ما كان من الظروف نعتًا في الأصل نحو: « ذا صَبَاحٍ » و « ذاتَ مَرَّةٍ »^(٢)، و « أقمْتُ طويلًا »، و « جلستُ قريبًا » - لا يتمكن، ولا يخرج عن الظرف^(٣).

* ويلحق بهذا الفصل « نهارًا » إذا قلت: « خرجتُ اليوم نهارًا »^(٤)؛ لأنه مشتق من قوله - عليه الصلاة والسلام -: « أَنْهَرِ الدَّمَ بِمَا شِئْتَ »^(٥)، يريد الانتشار والسعة، ومنه « النهر » من الماء؛ لأنه بالإضافة إلى مَفْجَرِهِ بمنزلة النهار بالإضافة إلى فجره؛ لأنَّ النهار^(٦) ما ينتشر ويتسع، [فما انفجر من الماء بمنزلة ما انتشر واتسع] ^(٧) من فجر الضياء، واليوم أوسع من النهار في معناه، فصار قولك: « خرجتُ اليوم نهارًا »، كقولك: « خرجتُ اليوم ظهرًا وعشيًا »، معنى الاشتقاق فيها كلها بيِّن، فجرت مجرى الأوصاف النكرات في تنوينها وعدم تمكنها.

فصل

[في الظروف الأعلام]

* وأما « غُدوة » و « بُكْرَة » فهما اسمان علَّمان، وعدم التنوين فيهما للتعريف

(١) يعني ما سبق أن ذكره في سحر، وهو: « وأما الذي يمنع من تصرفه وتمكنه، فإنك أردته ليوم هو ظرف، فإنَّ تمكَّنَ خرج عن أن يكون من ذلك اليوم؛ لأنَّ الظرفية كانت رابطة بينهما، ومشعرة بأنَّ السحر من ذلك اليوم ». وذلك أيضًا صادق على ضحوة وعشية ونحوهما.

(٢) في الكتاب (١١٥/١): « ومثل ذلك: سير عليه ذاتَ مرةٍ، نصبٌ، لا يجوز إلا هذا ». وانظر: المقتضب (١٠٣/٣).

(٣) في الكتاب (١١١/١): « وما يُختار فيه أن يكون ظرفًا، ويقبح أن يكون غير ظرف صفةً الأحيان، تقول: سيرَ عليه طويلًا، وسيرَ عليه حديثًا... وإنما نُصب صفة الأحيان على الظرف، ولم يجوز الرفع؛ لأنَّ الصفة لا تقع مواقع الأسماء، كما أنه لا يكون إلا حالًا ».

(٤) انظر: شرح الكافية للرضي (١٧١/١).

(٥) أخرجه أبو داود في سننه عن عدي بن حاتم (٩٢/٢).

(٦) في (أ): « النهار ».

(٧) عن البدائع (١٠١/٢).

والتأنيث^(١)، والذي أخرجهما من باب « ضَحْوَة » و « عَشِيَّة » - وإن كان فيهما معنى الغدو والبكور - كما كان في أخواتهما معنى^(٢) الفعل - أنهما قد بُنِيَا بناءً لا تكون عليه المصادر ولا النعوت، وَغَيَّرْتَا للعملية كما غَيَّرَ « عُمَارَة »^(٣) و « عُمَر » وأشباههما، وكما غَيَّرَ « الدَّبْرَان »^(٤) وفيه معنى الدبور، إِيذَانًا بِالْعِلْمِيَّةِ وَتَحْقِيقًا لِمَعْنَاهَا؛ أَلَا تَرَى أَنَّ « ضَحْوَة » على وزن « صَعْبَة » من النعوت، وعلى وزن « ضَرْبَة » من المصادر، والمصادر يُنْعَتُ بها؟! و « ضَحَى » على وزن « هُدَى » وعلى وزن « حُطَمَ »^(٥) من النعوت. وكذلك سائر تلك^(٦) الأسماء. و « غُدْوَة » و « بُكْرَة » بخلاف ذلك قد غَيَّرْتَا^(٧) من لفظ الغدو والبكور تَغْيِيرًا بَيِّنًا، ففارقنا الفصل المتقدم.

فإن قيل: فاعل امتناع التنوين منهما بمثابة امتناعه في « سَحَر » إذا أردته ليوم بعينه؟

قلنا: كلام العرب يدل على خلاف ذلك؛ لأنهم لا يكادون يقولون: « خرجتُ اليوم في الغدوة »، ولا: « الغدوة خيرٌ من أول الليل »^(٨)، كما يقال: « السَّحَرُ خير

(١) في الكتاب (٤٧/٢، ٤٨): « وزعم يونس، عن أبي عمرو - وهو قوله أيضًا، وهو القياس - أنك إذا قلت: لقيته العام الأول، أو: يومًا من الأيام، ثم قلت: غدوة أو بكرة - وأنت تريد المعرفة - لم تتون، وكذلك إذا لم تذكر (العام الأول)، ولم تذكر إلا المعرفة، ولم تقل: (يومًا من الأيام)، كأنك قلت: هذا الحين في جميع هذه الأشياء.

وزعم الخليل أنه يجوز أن تقول: آتيتك اليوم غدوةً وبكرةً، تجعلهما بمنزلة ضحوة. وزعم أبو الخطاب أنه سمع من يوثق به من العرب يقول: آتيتك بكرةً، وهو يريد الإتيان في يومه أو في غده. ومثل ذلك قول الله ﷻ: ﴿ وَفَمِنْ رِزْقِهِمْ فِيهَا بُكْرَةٌ وَعَشِيَّةٌ ﴾ [مريم: ٦٢]. هذا قول الخليل. انظر أيضًا: المقتضب (٣٥٤/٤).

(٢) في (أ): « معاني ».

(٣) قال السهيلي في أماليه (ص ٣٤، ٣٥): « وأما عدلهم إياه عن الصفة، فلأنهم أرادوا تحقيق العلمية وأن يُعرَف أنه علم؛ إذ قد يجوز أن يُوصف الرجل بأنه عامر للأرض وزافر بحِمْلِهِ، فإذا أردت أن تجعله اسمًا يُدْعَى به، لا يشاركه فيه غيره، غيَّرتَه عن بناء فاعل أو فعيل إلى بناء غير موجود في الصفة، ذلك نحو: فَعَلَ. اه، وليس العدل مقصورًا على صيغة « فَعَلَ » عند السهيلي، فهو يقول: « إنما عدلوا عن لفظ الصَّيْغَةِ إلى لفظ غير مستعمل في الوصف، نحو: عمر وعمران وعُمَارَة، فلا تحسبن أنه مخصوص بفَعَلَ ».

(٤) انظر المسألة رقم (٣).

(٥) في الأساس « حطم »: « وراع حُطْمٌ وحُطْمَةٌ، كأنه يَحْطِمُ المَالَ لِعُنْفِهِ فِي السُّوقِ، قال:

قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقٍ حُطْمٌ

(٦) عن (ب).

(٧) سقط من (ب).

(٨) قرأ ابن عامر والسلمي: ﴿ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغُدْوَةِ وَالْعَشِيِّ ﴾ [الأنعام: ٥٢]. وقد ضعَّف أبو عبيد هذه =

من أول الليل^(١). فالسحر كسائر الأجناس في تنكيره وتعريفه، و « غُدْوَة »^(٢) و « بُكْرَة » من اليوم بمنزلة « رَجَب » و « صَفَر » من العام. فقد تبين مخالفتها لـ « سحر » و « ضحوة » وأخواتها، وأنها بمنزلة الشهور الأعلام وأسماء الأيام الأعلام، نحو: « السبت » و « الجمعة ».

وإذا ثبت هذا فهما اسمان متمكانان يجوز إقامتهما مقام الفاعل إذا قلت: « سِيرَ بزيد يومَ الجمعة غُدْوَة »^(٣)، ولا يُحتاج إلى إضافة ولا إلى لام التعريف. وتقول أيضًا: « سِيرَ بزيد يومَ الجمعة غُدْوَة »، على الظرف فيها جميعًا؛ لأنها بعض اليوم، كما تقول: « سَرْتُ العامَ رجبا كُلَّهُ » [١٢٧ ب]. وتقول أيضًا: « سِيرَ بزيد يومَ الجمعة غُدْوَة » [برفعها]^(٤)، كأنها بدل من « اليوم »، ولا يُحتاج أيضًا إلى الضمير كما يحتاج في بدل البعض من الكل؛ لأنها ظرف في المعنى^(٥).

ولو قلت: « كُرِهَ يومُ الخميس غُدْوَة » - على البدل - لم يكن بُدًّا من إضافة « غُدْوَة » إلى ضمير المبدل منه، لأنَّ اليوم ليس بظرف، فيكون^(٦) كقولك: « كرهتُ يومَ الخميسِ سَحَرَه »، إذا أردتَ البدل؛ لأنَّ المكروه هو السَّحَر دون سائر اليوم، وإنما يُستغنى عن ضمير يعود على اليوم إذا تركته ظرفًا على حاله؛ لأنَّ بعض اليوم إذا كان ظرفًا لفعل، كان جميع اليوم ظرفًا لذلك الفعل، وقد تقدم هذا.

واعلم أنه ما كان من الظروف له عِلْمٌ، فإنَّ الفعل إذا وقع فيه تناول جميعه، وكان الظرف مفعولًا على سَعَةِ الكلام؛ فإذا قلت: « سَرْتُ غُدْوَة » فالسير واقعٌ في الوقت كُلِّه. وكذلك: « سرت السبتَ والجمعةَ » و « سَرْتُ المحَرَّم وصَفَر ». وكل هذا مفعولٌ على سَعَةِ الكلام لا ظرفٌ للفعل؛ لأنَّ هذه الأسماء لا يطلبها الفعل، ولا هي في أصل موضوعها زمان، إنما هي عبارة عن معانٍ أخر، فإنَّ أردتَ أن تجعل

= القراءة. انظر رد الأستاذ عزيمة في: المقتضب (٣٥٤/٤).

(١) في الكتاب (١١٥/١): « وإن السحر خير لك من أول الليل ».

(٢) عن (ب).

(٣) في الكتاب (١١٤/١): « وتقول: صيدَ عليه الجمعة غُدْوَة يا فتى. وإن شئت جعلتها جميعًا ظرفًا؛

لأنك كأنك قلت: السير في يوم الجمعة في هذه الساعة ». وانظر: المقتضب (٣٥١/٤).

(٤) عن البدائع (١٠٣/٢).

(٥) في الكتاب (١١٤/١): « وتقول: سِيرَ عليه يوم الجمعة غُدْوَة، تجعل غُدْوَة بدلًا من اليوم، كما تقول:

ضرب القومُ بعضُهم ».

(٦) في (ب): « فيصير ».

شيئاً منها ظرفاً، ذكرت لفظ الزمان، وأضفته إليها، كقولك: «سرت يوم السبت» و«شهر المحرم». فالسير واقع في الشهر، ولا يتناول جميعه إلا بدليل، والشهر ظرف، وكذلك اليوم.

قال سيبويه: «ومما لا يكون الفعل إلا واقعاً به كله: سرت المحرم وصفر»^(١)، هذا معنى كلامه.

* وإذا ثبت هذا ف«رجب» و«رمضان» وأشباههما أسماء أعلام إذا أردتهما لعام بعينه، أو كان في كلامك ما يدل على عام تضيفهما إليه. فإن لم يكن ذلك صار الاسم نكرة؛ تقول: «صُمتُ رمضانَ ورمضاناً آخر»، «صُمتُ الجمعةَ وجمعةً أخرى»؛ إنما أردت جمعة أسبوعك ورمضان عامك.

وإذا كان نكرة لم يكن إلا شهراً واحداً، كما تكون النكرة في قولك: «ضربت رجلاً»، إنما تريد واحداً. (وأما إذا كان معرفة (مقترنة بما) ^(٢) يدل على التماضي وتوالي الأعوام، لم يكن حينئذ واحداً) ^(٣)، كقولك: «المؤمنُ يصومُ رمضانَ»، فهو معرفة؛ لأنك لا تريده لعام بعينه؛ إذ المعنى: يصوم رمضان من كل عام على التماضي، وذكر الإيمان قرينة تدل على المراد، ولو لم يكن في الكلام ما يدل على هذا لم يكن محمله إلا على العام الذي أنت فيه أو عام تقدّم له ذكر.

وإذا ثبت هذا فانظر إلى قوله سبحانه: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ [البقرة: ١٨٥] [٩٤]. وقال ﷺ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا»^(٤). وقال: «إِذَا دَخَلَ رَمَضَانُ...»^(٥) الحديث، وترك لفظ «الشهر». ومُحال (أن

(١) في الكتاب (١/ ١١٠): «ومما لا يكون العمل فيه من الظروف إلا متصلاً في الظرف كله: سير عليه الدهر والليل والنهار والأبد. وهذا جواب لقوله: كم سير عليه؟».

ثم قال في (١/ ١١١): «ومما جرى مجرى الأبد والدهر والليل والنهار - المحرم وصفر وجمادى وسائر أسماء الشهور إلى ذي الحجة؛ لأنهم جعلوهن جملة واحدة لعدة أيام. كأنهم قالوا: سير عليه الثلاثون يوماً. ولو قلت: شهر رمضان، أو: شهر ذي القعدة - لكان بمنزلة يوم الجمعة والبارحة والليلة، ولصار جواب متى».

(٢) مكانه في (ب): «يكون ما» ومثله كذلك في البدائع (١/ ١٠٣). ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٣) عن (ب).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الصوم (٣/ ٣٣).

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الصوم (٣/ ٣٢)، ونصه: «إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَتُحْتَأَبُوبُ الْجَنَّةِ». وفي رواية ثانية (٣/ ٣٣). «إِذَا دَخَلَ شَهْرُ رَمَضَانَ...».

يكون فعل) ^(١) ذلك إيجازاً واختصاراً؛ لأن القرآن أبلغ وأبين إعجازاً، ومُحال أيضاً أن يدعَ عليه السلام لفظ القرآن مع تحرّيه لألفاظه، وما علِم من عاداته من الاقتداء به، فيدعَ ذلك لغير حكمة، بل لفائدة جسيمة ومعاني شريفة اقتضت الفرق بين الموضوعين.

وقد ارتبك الناس في هذا الباب، فكرهت طائفة منهم أن يقولوا: « رمضان » ولا يقولوا ^(٢): « شهر رمضان ». واستهوى ذلك الكتاب. واعتل بعضهم في ذلك برواية منحوّلة إلى ابن عباس رضي الله عنه: « أن رمضان اسم من أسماء الله تعالى »، ولذلك أُضيف إليه « الشهر ». وبعضهم يقول: إن رمضان من الرّمضاء، وهو الحرّ، وتعلق الكراهية بذلك. وبعضهم يقول: إنما هذا استحباب واقتداء بلفظ القرآن.

وقد اعتنى بهذه المسألة « أبو عبد الرحمن النسوي » ^(٣)، لعلمه وحذقه [١٢٨ ب] فقال في مُصنّفه: « باب جواز أن يقال: دخل رمضان، أو: صُمّت رمضان » ^(٤). وكذلك فعَل « البخاري » ^(٥)، وأورد الحديث المتقدم.

وإذا أردت معرفة الحكمة والتحقيق في هذه النكتة، فقد تقدّم أن الفعل إذا وقع على هذه الأسماء الأعلام فإنه يتناول جميعها ولا يكون ظرفاً مقدّراً بـ « في » حتى يذكر لفظ الشهر أو اليوم الذي أصله أن يكون ظرفاً. وأما الاسم العلم فلا أصل له في الظرفية.

وإذا ثبت هذا فقله سبحانه: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾، في ذكر الشهر فائدتان، وربما كانت أكثر من ذلك:

- الأولى: أنه لو قال: « رمضان الذي أنزل فيه القرآن »، لاقتضى اللفظ وقوع الإنزال على جميعه، كما تقدم من قول « سيويه ». وهذا خلاف المعنى؛ لأن الإنزال

(١) في (أ): « أن يفعل ذلك ».

(٢) عن (ب).

(٣) هو أحمد بن علي بن شعيب بن علي النسائي، الحافظ، صاحب السنة والمصنفات. كان إمام أهل عصره في الحديث. وكان رئيساً نبيل القدر مجتهداً في العبادة. توفي بمكة في صفر أو شعبان سنة (٣٠٣ هـ) عن (٨٨) سنة. والنسائي: نسبة إلى « نساء » بلدة مشهورة بخراسان. وقد يقال في نسبه، نسوي. انظر: الوفيات (٥٩/١) والعبر للذهبي (١٢٣/٢، ١٢٤).

(٤) قال النسائي في سننه (٣٠٠/١): « الرخصة في أن يُقال لشهر رمضان: رمضان ». وذكر حديثين بعده.

(٥) قال البخاري في كتاب الصوم (٣٢/٣): « باب، هل يقال: رمضان، أو شهر رمضان، ومن رأى كله واسعاً ».

كان في ليلة واحدة منه، في ساعة منها، فكيف يتناول جميع الشهر؟ فكان ذكر الشهر - الذي هو غير علم - موافقًا للمعنى، كما تقول: «سرتُ في شهر كذا»، فلا يكون السير متناولاً لجميع الشهر.

- والفائدة الأخرى: أنه لو قال: «رمضان الذي أنزل فيه القرآن»، لكان حكم المدح والتعظيم مقصورًا على شهر واحد بعينه؛ إذ قد تقدم أن هذا الاسم وما هو مثله، إذا لم تقترن به قرينة تدل على توالي الأعوام التي^(١) هو فيها، لم يكن محمله إلا العام الذي أنت فيه، أو العام المذكور قبله، فكان ذكر الشهر - الذي هو الهلال في الحقيقة؛ قال الشاعر^(٢):

وَالشَّهْرُ مِثْلُ قَلَامَةِ الظُّفْرِ^(٣)

يريد الهلال - فكان ذكره مضافًا إلى «رمضان» مقتضيًا لتعليق الحكم الذي هو التعظيم بالهلال والشهر المسمى بهذا الاسم، متى كان، وفي أيِّ عام كان. مع أن «رمضان» وما كان مثله، لا يكون معرفة في مثل^(٤) هذا الموطن؛ لأنه لم يرد لعام بعينه؛ ألا ترى أن الآية في سورة البقرة، وهي من^(٥) آخر ما نزل، (وقد كان القرآن أنزل) قبل ذلك بسنين؟! ولو قلت: «رمضان حجَّ فيه زيدٌ»، تريد^(٦) فيما سلف، لقل لك: «أي رمضان كان؟». ولزمك أن تقول: «حج في رمضان من الرمضانات»، حتى تريد عامًا بعينه، كما سبق.

- وفائدة أخرى في ذكر «الشهر»، وهو التبيين في الأيام المحدودات^(٧)؛ لأن

(١) في (ب): «الذي».

(٢) في التاج «شهر»: «والشَّهْرُ مِثْلُ قَلَامَةِ الظُّفْرِ. وفي الحديث: صوموا الشَّهْرَ وَسِرَّهُ. قال ابن الأثير: الشهر الهلال، سُمي به لشهرته وظهوره. أراد: صوموا أول الشهر وآخره. وقيل: سِرَّهُ: وسطه». انظر: أيضًا النهاية لابن الأثير (٢/ ٥١٥).

(٣) هذا عجز بيت، بلا نسبة في: الفائق في غريب الحديث (٢/ ٢٧٠)، وصدره:

ابْدَأَنَّ مِنْ نَحْدٍ عَلَى ثِقَةٍ

قال الشدياق في الجاسوس (ص ٥٠٤): «يريد تشبيه الهلال بقلامه الظفر في اعوجاجه ودقته، وهو تشبيه مشهور... وخفي ذلك مع ظهوره على الفيروزآبادي، فجعل قوله: مثل قلامه الظفر، من معاني الشهر، والله المستعان». بتصرف. وانظر أيضًا: القاموس المحيط «شهر» [الناشر].

(٤) سقط من (ب). (٥) عن (ب).

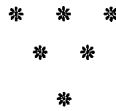
(٧) وذلك في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَكُمْ تَنَقُّونَ﴾ [البقرة: ١٨٣، ١٨٤].

الأيام (تتبين بالأيام) ^(١) وبالشهر ونحوه، ولا تتبين بلفظ « رمضان »؛ لأنه لفظ مأخوذ من مادةٍ أخرى؛ وهو أيضًا علم، فلا ينبغي أن تُبيِّن به الأيام المعدودات، حتى يذكر الشهر الذي هو في معناها، ثم تُضاف إليه.

وأما قوله ﷺ: « مَنْ صَامَ رَمَضَانَ »، ففي حذف الشهر وترك ذكره فائدة أيضًا ^(٢)، وهو تناول الصيام لجميع الشهر، فلو قال: « مَنْ صَامَ شَهْرَ رَمَضَانَ »، لصار ظرفًا مُقَدَّرًا بـ « في »، ولم يتناول الصيام جميعه. فـ « رمضان » في هذا الحديث مفعولٌ على السَّعة، مثل قوله تعالى: ﴿ قُرْآنٌ لَّيْلٌ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [المزمل: ٢]؛ لأنه لو كان ظرفًا لم يحتج إلى قوله: ﴿ إِلَّا قَلِيلًا ﴾.

فإن قيل: فينبغي أن يكون قوله: « مَنْ صَامَ رَمَضَانَ » مقصورًا على العام الذي هو فيه؛ لما تَقَدَّمَ من قولكم: إنه إنما يكون معرفة علمًا إذا أردته لعامك أو لعام بعينه؟ قلنا: قوله: « مَنْ صَامَ رَمَضَانَ » على العموم، خطابٌ لكل قَرْنٍ ولأهل كل عام، فصار بمنزلة قولك: « مَنْ صَامَ كُلَّ عامٍ رَمَضَانَ غُفِرَ لَهُ »، كما تقول: « إن جئتني كلَّ يومٍ سَحَرًا أعطيتك »، فقد اقترنت به قرينة تدل على التهادي، وتنوب [١٢٩ب] مناب ذكر « كل ^(٣) عام ».

وقد اتضح الفرق بين الحديث والآية. فإذا فَهِمْتَ فرقَ ما بينهما [١٩٥أ] بعد تأمل هذه الفصول وتدبرها، ثم لم تعدل عندك هذه الفائدة جميع الدنيا بأسرها ^(٤) - فما قَدَرْتَهَا حَقَّ قَدْرِهَا، واللَّه المستعان على واجب شكرها.



(٧٥)

مسألة

تشتمل على فصول من الباب

[فصل]

[ما الذي يدل عليه الفعل؟]

الفعل لا يعمل في الحقيقة إلا فيما يدل عليه لفظه، كالمصدر والفاعل والمفعول به^(١)، أو فيما كان صفةً لواحد من هذه نحو: «سرتُ سريعاً»، و«جاء زيد ضاحكاً»؛ لأن الحال هي صاحبُ الحال في المعنى. وكذلك النعتُ والتوكيدُ والبدلُ، كلُّ واحد من هذه هو الاسم الأول في المعنى، فلم يعمل الفعل إلا فيما دلَّ عليه لفظه؛ لأنك إذا قلت: «ضربَ» اقتضى هذا اللفظ: «ضرباً» و«مضروباً». وأقوى دلالة على المصدر؛ لأنه هو الفعل في المعنى، ولا فائدة في ذكره مع الفعل إلا أن تريد التوكيد أو تبين النوع منه، وإلا فلفظ الفعل مُغْنٍ عنه.

ثم دلالة الفعل على الفاعل أقوى من دلالة على المفعول به من وجهين:

- أحدهما: أنه يدل على الفاعل بعمومه وخصوصه، نحو: «فَعَلَ زيد»، و«عَمِلَ زيد». (وأما الخصوص) ^(٢) فنحو: «ضرب زيد عمرًا». (ولا تقول: فعل زيد عمرًا، إلا أن يكون الفاعل هو الباري سبحانه) ^(٣).

- والوجه الآخر: أن الفعل هو حركة الفاعل، والحركة لا تقوم بنفسها، وإنما هي متصلة بمحلها، فوجب أن يكون الفعل متصلاً بفعله لا بمفعوله. ومن ثم قالوا: (ضربتُ، فجعلوا) ^(٤) ضمير الفاعل كبعض حروف الفعل. ومن ثم قالوا ^(٥): «ضَرَبُ زيد لعمره»، و«ضَرَبُ زيد عمرًا». فأضافوه إلى المفعول باللام تارة وبغير اللام أخرى. ولم يُضيفوه إلى الفاعل باللام أصلاً؛ لأن اللام تُؤذن بالانفصال، ولا يصح انفصال الفعل عن الفاعل لفظاً، كما لا ينفصل عنه معنى.

(١) انظر المسألة رقم (٤٢).

(٢) سقط من (ب).

(٣) عن (ب).

(٤) في الأصل: «فجعلوه».

(٥) عن (ب).

فإن قيل: فإن الفعل لا يدل على الفاعل مُعَيَّنًا، [ولا]^(١) (على المفعول معيَّنًا)^(٢)، وإنما يدل عليهما مطلقًا؛ لأنك إذا قلت: « ضَرَبَ »، لم يدل على « زيد » بعينه، وإنما يدل على « ضارب ». (وكذلك « المضروب »، فكان ينبغي أن لا يعمل حتى تقول: « ضرب ضارب »^(٣) مضروبًا «، بهذا اللفظ؛ لأن لفظ « زيد » لا يدل عليه لفظ الفعل (ولا يقتضيه)^(٤) ؟

قلنا: الأمر كما ذكرت، ولكن لا فائدة عند المخاطب في الضارب المطلق، ولا في المفعول المطلق؛ لأن لفظ الفعل قد تضمنهما، فوضع الاسم المعين مكان الاسم المطلق تبيينًا له، فعَمِلَ فيه الفعل؛ لأنه هو هو^(٥) في المعنى، وليس بغيره.

وإذا ثبت ما قلناه، فما عدا هذه الأشياء فلا يصل إليه الفعل إلا بواسطة حرف، نحو: المفعول معه والظرف من المكان، نحو: « قمتُ في الدار »؛ لأنه لا يدل عليه بلفظه. وأما الظرف من الزمان فكذلك أيضًا؛ لأن الفعل لا يدل عليه بلفظه ولا بينيته، وإنما يدل بينيته على اختلاف أحوال الحدث^(٦)، ولفظه على الحدث نفسه. وهكذا قال سيويوه في أول الكتاب^(٧)، وإن تسامح في موضع آخر^(٨).

وأما الزمان فهو حركة الفلك، فلا ارتباط بينه وبين حركة الفاعل إلا من جهة الاتفاق والمصاحبة، إلا أنهم قالوا: « فعلتُ اليوم »؛ لأن اليوم ونحوه أسماء وُضعت للزمان ليؤرخ بها الفعل الواقع فيها، فإذا سمعها المخاطب علم المراد بها^(٩)، واكتفى بصيغتها عن الحرف الجار. فإن أضمرتها لم يكفِ لفظ الإضمار، (ولا أغنى عن الحرف؛ لأن لفظ الإضمار)^(١٠) يصلح للزمان ولغيره، فقلت: « يوم الجمعة [١٣٠ ب]

(١) عن البدائع (٢/١٠٦).

(٢) سقط من (ب).

(٦) انظر المسألة رقم (١٠).

(٣-٥) عن (ب).

(٧) يعني قوله في الكتاب (٢/١): « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيَت لما مضى ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع ».

(٨) قال سيويوه في (١/١٥): « ويتعدى إلى الزمان نحو قولك: ذهب؛ لأنه بُني لما مضى منه، وما لم يمض، فإذا قال: ذهب، فهو دليل على أن الحدث فيما مضى من الزمان. وإذا قال: سيذهب، فهو دليل على أنه يكون فيما يُستقبل من الزمان. ففيه بيان ما مضى وما لم يمض منه، كما أن فيه استدلالاً على وقوع الحدث ».

وكذلك قال في (١/١٦): « وإنما جعل في الزمان أقوى؛ لأن الفعل بني لما مضى منه، وما لم يمض، ففيه بيان الفعل متى وقع، كما أن فيه بيان أنه قد وقع المصدر، وهو الحدث ».

(٩) سقط من (ب).

(١٠) عن (ب).

خرجتُ فيه ». وقد تقول: « خرجتُ في يوم الجمعة »؛ لأنها وإن كانت أسماءً موضوعَةً للتأريخ - فقد يُخبر عنها، فتقول: « ذهبَ اليومُ »، كما يُخبر عن المكان؛ إلا أن الإخبار عن المكان المحدود أكثر وأقوى؛ لأن الأمكنة أشخاص كـ « زيد وعمرو »، وظروف الزمان بخلاف ذلك؛ فمن ثم قالوا: « سرتُ اليومَ »، و « سرتُ في اليومَ »، ولم يقولوا: « جلستُ الدارَ »، بغير حرف الوعاء.

فصل

[في تعدي الفعل إلى الظرف]

* فإن كان الظرف مُشتقاً من فعل، تعدى الفعلُ إليه بنفسه؛ لأنه في معنى الصفة [التي]^(١) لا تتمكن ولا يُخبر عنها، وذلك نحو « قبلُ » و « بعدُ » و « قريباً » منك؛ لأن في « قبلُ » معنى المقابلة، وهو من لفظ « قبلُ »^(٢). و « بعدُ » من لفظ « بعدُ »، وهذا المعنى هو من صفة المصدر؛ لأنك إذا قلت: « جلستُ قبل جلوس زيد »، فما في « قبل » من معنى المقابلة فهو من^(٣) صفة جلوسك. ولم يمتنع الإخبار عن « قبل » و « بعد » من حيث كان غير محدود؛ لأن الزمان والدهر قد^(٤) يُخبر عنهما، وهما غير محدودين؛ تقول^(٥): « قمتُ في الدهر مرةً ». وإنما امتنع « قمتُ في قبلك » للعلة التي ذكرناها^(٦).

* ومن هذا النحو ما تقدّم في فصل « غدوة » و « عشية »، من امتناع تلك الأسماء من التمكين لما فيها من معنى الوصف، (وما فيها من معنى الوصف)^(٧) راجعٌ إلى الاسم الذي هو الفاعل، نحو: « خرجتُ بصراً وظلاماً »؛ أي: مبصراً ومظلماً، وكذلك « عشياً » و « ضحى ». وإن كنا قد قدمنا أن هذه المعاني أوصاف للأوقات، فليس بمناقض لما قلناه آنفاً؛ لأن هذه الأوقات قد تُوصف بهذه المعاني مجازاً، وأما

(١) عن البدائع (١٠٨/٢).

(٢) في المصباح « قبل »: « وقَبِلَ العام والشهر قبولا - من باب قَعَدَ - فهو قَابِلٌ، خلاف دَبَرَ، وأقبل بالألِف أيضاً ».

(٣) في (أ، ب): « في ».

(٤) عن (ب).

(٥) يبدو أنه قد وقع سقط هنا؛ لأن المثال الذي سيذكره لم يقع فيه إخبار عن « الدهر ».

(٦) وهي أن « قبل » و « بعد » في معنى الصفة التي لا تتمكن ولا يُخبر عنها.

(٧) عن (ب).

في الحقيقة فالأوقات هي الفلك، والحركة لا تُوصف بصفة معنوية؛ لأن العَرَض لا يكون حاملاً للوصف.

* ومن هذا الفصل: « خرجت ذات يوم » و^(١) « ذات مرة »؛ لأن « ذات » في أصل وضعها وصفٌ للخرجة ونحوها، كأنك قلت: خرجت خُرْجَةً^(٢) ذات يوم؛ أي: لم تكن إلا في يوم واحد، فمن ثم لم يجوز فيها إلا النصب، ولم يجوز دخول الجار عليها، وكذلك: « ذا صباح » و « ذا مساء » في غير لغة خَثْعَم^(٣).

فإن قيل: فلم أعربها النحويون ظرفاً إذا كانت في الأصل مصدرًا؟

قلنا: لأنك إذا قلت: « ذات يوم »، عَلِمَ أنك تريد يومًا واحدًا، وقد اختزل المصدر، ولم يبقَ إلا لفظُ « اليوم » مع « الذات »، فمن ثم أعربوه ظرفًا، وسرّه في اللغة ما تقدم. وأما « مَرَّة » فإن أردت بها فَعْلَةً واحدة [٩٦] من مرور الزمان، فهي ظرف زمان، وإن أردت بها فَعْلَةً واحدة من المصدر مثل قولك: « لقيته (مرة) »؛ أي: لقيته^(٤) لُقْيَةً، فهي مصدر، وعَبَّرت عنها بالمرة؛ لأنك لما قطعت اللقاء، ولم

(١) سقط من (ب). (٢) عن (ب).

(٣) في الكتاب (١/ ١١٥، ١١٦): « وذو صباح بمنزلة ذات مرة، تقول: سير عليه ذا صباح. أخبرنا بذلك يونس عن العرب. إلا أنه قد جاء في لغة لخثعم مفارقة لذات مرة، وذات ليلة، وأما الجيدة العربية فإن يكون بمنزلتها. وقال رجل من خثعم:

عزمتُ على إقامة ذي صباح
شيء ما يسودُّ من يسودُّ

فهو على هذا يجوز فيه الرفع.

ويقول السهيلي في الروض (١/ ٢٢٠، ٢٢١): « وقول الخثعمي - واسمه أنس بن مُدْرِك -:

عزمتُ على إقامة ذي صباح

ليس هو عندي من هذا الباب، وإن كان سيبويه قد جعلها لغة لخثعم، ولكنه على معنى إقامة يوم، وكل يوم هو ذو صباح، كما تقول: ما كلمني ذو شفة؛ أي: متكلم. وما مررت بذئ نفس، فلا يكون من باب (ذات مرة) الذي لا يتمكن في الكلام.

وبعد ذلك يُشكك السهيلي في هذه اللغة التي نسبها سيبويه إلى خثعم، ثم يقول: « وما أظن خثعم ولا أحدًا من العرب يجيز التمكن في نحو هذا وإخراجه عن النصب ».

هذا ويبعد أن يكون الشاعر قد عنى ما رآه السهيلي، فمراده - كما نقله صاحب خزانة الأدب - البقاء إلى الصباح، وليس إلى اليوم كله، وهو فهم صاحب الكتاب، وعليه فليست « ذي » بمعنى صاحب، وإنما هي الصباح ذاته، وقد صرفها الشاعر فأضاف إليها، ثم إن الاستعمال العربي لا ينصره، فلم نسمعهم يُكنون عن « اليوم » بذئ صباح، ولم يستعملوه بهذا المعنى في أثر منقول عنهم.

(٤) عن (ب).

تصله بالدوام، صار بمنزلة شيء مررت به، ولم تُقَمَّ عنده. فإذا جعلت المرة ظرفاً فاللفظ حقيقة؛ لأنها من مرور الزمان، وإن جعلتها مصدرًا فاللفظ مجاز، إلا أن تقول: «مررت مرة»، فيكون حينئذ حقيقة.

فصل [آخر]

[في تعدي الفعل إلى الظرف]

* ومن هذا القبيل^(١): «جلستُ خلفَكَ وأمامَكَ». وكذلك: فوقُ وتحتُ وإزاء وتلقاءً وحذاء. وكذلك: قربَكَ وعندَكَ؛ لأن «عندَكَ» في معنى القُرب، وهي أيضًا من لفظ «العند»^(٢)؛ قال الراجز:

وكلُّ شيءٍ قديحٌ ولَدَه حتى الحُبَّارِ فتطيرَ عَنَدَه

أي: إلى جنبه. وهذه الألفاظ كلها ليس يخفى بأدنى نظر أنها مأخوذة من لفظ الفعل، فـ «خلف» من «خَلَفْتُ»، و «قُدَّام» من «تقدَّمت» [١٣١ب]، و «فوق» من «فُكْتُ»، و «أمام» من «أَمَمْتُ»؛ أي: قصدتُ. وكذلك سائرهما، إلا أنهم لم يستعملوا فعلاً من «تحت»، ولكنها مصدر في الأصل أُمِيَّتَ فعله.

وإذا كان الأمر فيها (كلها كذلك، فقد صارت كـ «قبل» و «بعد» في الزمان، وكـ «عشي» و «قريب»، وصار فيها)^(٣) كلها معنى الوصف. فلذلك عَمِلَ الفعلُ فيها بنفسه، كما يعمل فيما هو وصفٌ للمصدر أو وصفٌ للفاعل أو المفعول به؛ لأن الوصف هو الموصوف في المعنى، فلا يعمل الفعل إلا في هذه الثلاثة أو ما هو في معناها؛ (لأنه لا يدلُّ بلفظه)^(٤) إلا عليها كما تقدم.

فقد بان لك أنه لم يمتنع الإخبار عنها ولا دخول الجار عليها من جهة الإبهام، كما

(١) أي: الظروف المشتقة من الأفعال، والتي يتعدى الفعل إليها بنفسه.

(٢) في اللسان «عند»: «والعند: الاعتراض». وقوله:

يا قوم، مالي لا أحبُّ عَنَجَدَه؟ وكلُّ إنسانٍ يُحِبُّ وَلَدَه

حُبُّ الحُبَّارِ وَيَزِفُّ عَنَدَه

ويُروى: يَدُقُّ؛ أي: معارضة الولد، قال الأزهري: يُعارضه شفقةً عليه. وقيل: العند هنا: الجانب، قال ثعلب: هو الاعتراض، وقال: يُعلِّمه الطيران، كما يُعلِّم العصفور ولده.

(٣) سقط من (ب).

(٤) في (أ، ب)، والبدائع (٢/ ١٠٩): «لأنها لا تدل بلفظها».

قالوه^(١)؛ لأنه لا فرق بينها^(٢) وبين غير المبهم في انقطاع دلالة الفعل عنها؛ إذ لا يدلّ الفعل بلفظه على مبهمها ولا على محدودها ولا على حركة فلّك، وإنما يدلّ بلفظه على مصدره وفاعله إذا كان الفاعل مطلقاً، وعلى المفعول به كذلك.

فإن قيل: فأين لفظ الفعل في «ميل» و«فرسخ»؟ وأي معنى للوصف فيه، والفعل قد تعدّى إليه بغير حرف، وعمِلَ فيه بلا واسطة؟

قلنا: المراد بالميل والفرسخ تبين مقدار المشي لا تبين مقدار الأرض، فصار الميل عبارة عن عدة خطأ، فكأنك قلت: سرتُ خطأ عدتها كيت وكيت، فلم يتعدّ الفعل في الحقيقة إلا إلى المصدر المقدّر بعدد معلوم، كقولك: «ضربتُ ألف ضربة»، و«مشيتُ ألف خطوة».

ألا ترى أن «الميل» عندهم ثلاثة آلاف وخمسمائة، والفرسخ أضعاف ذلك ثلاث مرات^(٣)؟ فلم ينكسر ما أصلناه من أن الفعل لا يتعدّى إلا إلى^(٤) ما ذكرناه.

وإنما سمّوا هذا المقدار من الخطأ والأذرع ميلاً؛ لأنهم [كانوا]^(٥) ينصبون^(٦) في رأس ثلث كل فرسخ نصباً^(٧) كهيئة الميل الذي يكتحل به^(٨)، إلا أنه كبير، ثم يكتبون في رأسه عدد ما مشّوه، ومقدار ما تخطّوه؛ ذكر قاسم بن ثابت^(٩) أن هشام^(١٠) بن عبد الملك^(١١) مرّ في بعض أسفاره بميل، فأمر أعرابياً أن ينظر في الميل كم مكتوباً

(١) انظر: الكتاب (٤٤/٢)، والمقتضب (٣٤٦/٤).

(٢) في (أ، ب)، والبدائع (١٠٩/٢): «بينها».

(٣) في اللسان «ميل»: «الميل من الأرض: قدرُ منتهى البصر... وقيل للأعلام المبنية في طريق مكة أميال؛ لأنها بُنيت على مقادير مدى البصر من الميل إلى الميل». وهناك آراء في تحديد الميل، وفي تاج العروس «ميل»: «والصحيح أن الميل أربعة آلاف خطوة، وهي ذراع ونصف، فيكون ستة آلاف ذراع، والفرسخ ثلاثة أميال».

(٤) عن البدائع (١١٠/٢).

(٥) عن (ب).

(٦) سقط من (ب).

(٧) سقط من (ب).

(٨) سقط من (ب).

(٩) هو أبو محمد قاسم بن ثابت بن حزم، من أعلام الحديث واللغة. ويقال: إنه أول من أدخل إلى الأندلس كتاب العين، وكان متقدماً في النحو والغريب والشعر؛ ألف «الدلائل» في شرح الحديث، ومات قبل إكماله، فأكمّله أبوه. وتوفي سنة (٣٠٢ هـ). انظر: الإنباه (٢٦٢/١)، وبغية الوعاة (٢٥٢/٢)، والأعلام (٧/٦).

(١٠) عن (ب).

(١١) هو أبو الوليد هشام بن عبد الملك الخليفة الأموي. كانت خلافته عشرين سنة إلا ستة أشهر. وكان =

فيه؟ وكان الأعرابي أُمِّيًّا، فنظر فيه، ثم رجع إليه، فقال: « فيه مَحْبَجَن، وَحَلْقَة، وثلاثة كأطباء الكَلْبَة، وهامة كهامة القَطَا »^(١). فضحك هشام، وقال: معناه خمسة أميال.

فقد وضح لك أن الأميال مقادير المشي، والمشي مصدر، فمن ثم عمل فيه الفعل، ومن ثم عمل في المكان نحو: « جلستُ مكان زيد »؛ لأنه مَفْعَل من « الكون »، فهو في أصل وضعه مصدر عُبرَ به عن الموضع، و « الموضع » أيضًا من لفظ « الموضع »، (فلا يعمل الفعل في شيء من هذا القبيل بحرف)^(٢).

* والذي قلناه في « مكان » أنه من « الكون » هو قول الخليل في كتاب « العين »^(٣)، إلا أنهم شبهوا « الميم » بالحرف الأصلي للزومها، فقالوا في الجمع « أمكنة »، حتى كأنه على وزن « فَعَال »، وقد فعلوا ذلك في ألفاظ كثيرة، شبهوا الزائد بالأصلي نحو: « تندرع »^(٤) و « تمسكن »، ولهما نظائر.

* وأما: « جلستُ يمينك وشمالك »، فليس من هذا الفصل، ولكنه مما حُذف منه الجار لعلم السامع به^(٥)؛ أرادوا: عن يمينك وعن شمالك؛ أي: الجارِحتين، ثم حُذف الحرف الجار، فتعدى الفعل، فنصب، فهو من باب « أمرتُك الخير ». وإنما حُذف الحرف^(٦) لما تضمنه الفعل من معنى الناصب؛ لأنك إذا قلت: « جلستُ عن يمينك »، فمعنى الكلام: قابلتُ يمينك وحاذيته، ونحو ذلك.

= ذا رأي وحزم وحلم. ولد سنة (٧١)، وتوفي في ربيع الآخر سنة (١٢٥ هـ). انظر: العبر (١ / ١٦٠).
(١) في اللسان « حجن، طبي، هوم، قطا »: « المَحْجَن: العصا المعوجة. والطَّبِي والطَّبِي: حلقات الصُّرْع، وجمعه: أطباء. والهامة: الرأس. والقطة: طائر ».
(٢) في (أ، ب)، والبدايع (٢ / ١١٠): « فلا يعمل الفعل في شيء من هذا القبيل بغير حرف ». ولا يستقيم المعنى عليه.

(٣) في تاج العروس « كون »: « وقال الليث: المكان اشتقاقه من: كان يكون. ولكنه لما كثر في الكلام صارت الميم كأنها أصلية ».

(٤) في اللسان « درع »: « وَتَدَرَّعَ مِدْرَعَتَهُ، وَادَّرَعَهَا، وَتَمَدَّرَعَهَا؛ تَحَمَّلُوا مَا فِي تَبْقِيَةِ الزَائِدِ مَعَ الْأَصْلِ فِي حَالِ الْإِشْتِقَاقِ، تَوْفِيَةً لِلْمَعْنَى وَحِرَاسَةً لَهُ وَدَلَالَةً عَلَيْهِ؛ لَا تَرَى أَنَّهُمْ إِذَا قَالُوا: تَدَرَّعَ [فِي اللِّسَانِ وَالتَّاجِ: تَمَدَّرَعُ] وَإِنْ كَانَتْ أَقْوَى اللَّغَتَيْنِ، فَقَدْ عَرَضُوا أَنْفُسَهُمْ لِثَلَا يُعَرَفَ غَرَضُهُمْ: أَمِنْ الدَّرْعِ هُوَ أَمْ مِنَ الْمَدْرَعَةِ؟ وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى حَرَمَةِ الزَائِدِ فِي الْكَلِمَةِ عِنْدَهُمْ حَتَّى أَقْرَوْهُ إِقْرَارَ الْأَصُولِ، وَمِنْهُ: تَمَسَّكَنُ وَتَمَسَّلَمُ ». والمدرعة: ضرب من الثياب.
(٥، ٦) عن (ب) .

فصل

[في علاقة الفعل بالحال والمفعول لأجله]

* ومن هذا الأصل: تعدّي الفعل إلى الحال بنفسه. ونعني بالحال: صفة الفاعل التي فيها [١٣٢ب] ضميره، (أو صفة المفعول) ^(١)، أو صفة المصدر الذي ^(٢) عمِلَ فيها؛ لأن الصفة هي الموصوف من حيث كان فيها ^(٣) الضمير الذي هو الموصوف؛ وذلك نحو: «سرتُ سريعًا»، و«جاء زيد ضاحكًا»، و«ضربته قائمًا». فلم يعمل الفعل في هذا النحو من حيث كان حالًا؛ لأن الحال غير الاسم الذي يدلّ عليه الفعل. ألا ترى أنك لو صرّحتَ بلفظ الحال ^(٤) لم يعمل فيها الفعل ^(٥) إلا بواسطة الحرف نحو: «جاء زيد في حال ضحكك».

ولا تقول: «جاء زيدٌ حال ضحكك»؛ لأن الحال غير «زيد». وكذلك لا تقول: «جاء زيد ضحكًا»؛ لأن الضحك غير «زيد»، وغير المجيء، فلا يعمل «جاء» فيه إلا بواسطة.

فإذا قلت: «ضاحكًا» عمل فيه؛ لأن الضاحك هو زيد. وإذا قلت: «جاء زيدٌ مشيًا»، عمِلَ فيه أيضًا لا من حيث كان صفةً لزيد؛ لأنه لا ضمير فيه يعود على «زيد»، ولكن من حيث كان صفةً للمصدر الذي هو «المجيء»، فيعمل فيه «جاء» كما يعمل في المصدر.

* وأما عمله في المفعول من أجله، فإنه لم يعمل فيه بلفظه عندي، ولكنه دلّ على فعل باطن من أفعال النفس والقلب، أثار هذا الفعل الظاهر، وصار ذلك الفعل الباطن عاملاً في المصدر الذي هو [٩٧أ] المفعول من أجله في الحقيقة، والفعل الظاهر دالّ عليه؛ ولذلك لا يكون المفعول من أجله منصوبًا حتى يجتمع فيه ثلاثة شروط:

- الأول: أن يكون مصدرًا.

- والثاني: أن لا ^(٦) يكون من ^(٧) أفعال الجوارح الظاهرة.

(٤) في (ب): «الفعل».

(١-٣) سقط من (ب).

(٥، ٦) عن (ب).

(٧) من هنا انفردت (أ) بالنص، وينتهي في (ص ٤٠٣)، هامش (٦).

- والثالث: أن يكون من فعل الفاعل المتقدم ذكره.

نحو: « جاء زيد خوفاً »، و « رغبةً فيك »؛ فإن الخوف والرغبة من أفعال النفس الباطنة، وهو من فعل الفاعل المذكور في الجملة. فلو قلت: « جاء زيد قراءةً للعلم »، أو: « قتلاً للكافرين » - لم يجوز أن يجعل ذلك مفعولاً من أجله؛ لأنها أفعال ظاهرة؛ فقد بان لك أن المجيء إنما يظهر ما كان باطناً خفياً حتى كأنك قلت: جاء زيد [مُظهِراً] ^(١) بمجيئه الخوف أو الرغبة [أ] ^(٢) والحرص [أ] ^(٣) وأشباه ذلك.

فهذه الأفعال الظاهرة تُبدي لك الباطنة، فهي مفعولات في المعنى [و] ^(٤) الظاهرة دالة على ما ينصبها ^(٥). فإن جئت بمفعول من أجله من غير هذا القبيل الذي ذكرنا، لم يصل الفعل ^(٦) إليه إلا بحرف، نحو: « جئت لكذا »، أو: « من أجل كذا »، والله أعلم.

ثم نرجع إلى الحال، فنقول:

إذا كانت صفة لازمةً للاسم كان حملها عليه على جهة النعت أولى بها، وإذا كانت مساوية للفعل غير لازمة للاسم إلا في وقت الإخبار عنه بالفعل، صلح أن تكون حالاً؛ لأنها مشتقة من التحول، فلا تكون إلا صفة يتحول عنها، وكذلك لا تكون إلا مشتقة من فعل؛ لأن الفعل حركة غير ثابتة.

وقد تجيء غير مشتقة، ولكنها في المعنى كالمشتق، نحو قوله ﷺ: « يتمثل لي المَلِكُ رجلاً » ^(٧)؛ أي: يتحول عن حال إلى حال، ويرجع متصوراً في صورة الرجال. فصار قوله: « رجلاً » كقولك: « متصوراً على هذه الصورة، ومتحولاً إلى هذه الحال ».

وأما قولهم: « جاء زيد [رجلاً] ^(٨) صالحاً »، فالصفة وَطَأَتْ الاسم للحال، ولولا « صالحاً » ما كان « رجلاً » حالاً. وكذلك قوله تعالى: ﴿ لِسَانًا عَرَبِيًّا ﴾ [الأحقاف: ١٢].

فإن قيل: وما فائدة ذكر الاسم الجامد؟ وهلا اكتفى بصالح وعربي؟

قلنا: في ذكر الاسم موصوفاً بالصفة، في هذا الموطن، دليل على لزوم هذه الحال

(١-٤) عن البدائع (١١٢/٢). (٥) كذا في (أ). وفي البدائع: « تتضمنها ».

(٦) في (أ): « الحرف ».

(٧) أخرجه البخاري في حديث بدء الوحي (١/٣-٣). وانظر فيما يأتي المسألة رقم (٧٦).

(٨) عن البدائع (١١٣/٢).

لصاحبها، وأنها مستمرة له، وليس كقولك: « جاءني زيد صالحًا »؛ لأن « صالحًا » ليس فيه غير لفظ الفعل، والفعل غير دائم. وفي قولك: « رجلًا صالحًا » لفظ « رجل »، وهو دائم، فلذلك ذكر.

فإن قيل: فكيف يصح في قوله ﷺ: ﴿ لِسَانًا عَرَبِيًّا ﴾ أن يكون حالًا، والحال تعطي التحول والانتقال إليها عن حالة أخرى، وأنت لو قلت: « جاء زيد قرشيًا أو حبشيًا »، لم يجز؛ لأنه لم يزل كذلك؟

فالجواب: أن قوله ﷺ: ﴿ لِسَانًا عَرَبِيًّا ﴾ حال من ضمير في « مصدق »، لا من « كتاب »؛ [لأنه ^(١) نكرة، والعامل في الحال ما في « مصدق » من معنى الفعل، فصار المعنى: أنه مصدق لك في هذه الحال، والاسم - الذي هو صاحب الحال - قديم، وقد كان غير موصوف بهذه الصفة حين أنزل معناه لا لفظه على موسى وعيسى وداود ﷺ، وإنما كان عربيًا حين أنزل على محمد ﷺ مصدقًا له ولما بين يديه من [الكتاب] ^(٢)، فقد أوضحت فيه معنى الحال، وبرح الإشكال.

وأما قوله ﷺ: ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ [البقرة: ٩١]، فقد حكوا أنها حال مؤكدة، ومعنى الحال المؤكدة أن يكون معناها كمعنى الفعل؛ لأن التوكيد هو المؤكد في المعنى، وذلك نحو: « قم قائمًا »، و « مشيت ماشيًا »، و « أنا زيد معروفًا »؛ هذه [هي] ^(٣) الحال المؤكدة في الحقيقة.

وأما ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ فليست بحال مؤكدة؛ لأنه قال: ﴿ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ ﴾ [البقرة: ٩١]، وتصديقه ^(٤) لما معهم ليس في معنى الحق؛ إذ ليس من شروط الحق أن يكون مصدقًا لفلان ولا مكذبًا له، بل الحق في نفسه [حق] ^(٥)، وإن لم يكن مصدقًا لغيره.

ولكن ﴿ مُصَدِّقًا ﴾ ^(٦) ههنا حال من الاسم المجرور من قوله تعالى: ﴿ وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ ﴾ [البقرة: ٩١]، وقوله: ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ ﴾ جملة في معنى الحال أيضًا، والمعنى: كيف تكفرون بما وراءه وهو في هذه الحال؟ أعني مصدقًا لما معهم،

(١) عن البدائع (٢/ ١١٣).

(٢) عن البدائع (٢/ ١١٤).

(٤) في (أ): « وتصديقهم ». والمثبت عن بدائع الفوائد (٢/ ٥٧٣)، ط. عالم الفوائد [الناشر].

(٥) عن البدائع (٢/ ١١٤).

(٦) إلى هنا ينتهي ما انفردت به (أ).

كما تقول: أتشتم^(١) زيدًا وهو أمير محسنًا إليك؟! فالجملة حال، و « محسنًا » حال بعدها، والحكمة في تقديم الجملة التي في موضع الحال على قولك: « محسنًا » و ﴿ مُصَدِّقًا ﴾ - أنك لو أخرتها لتوهم أنها في موضع الحال من الضمير الذي في « محسن » و « مصدق ».

الأتري أنك لو قلت: « أتشتم زيدًا محسنًا إليك (وهو أمير؟) - لذهب الوهم إلى أنك تريد: محسنًا إليك »^(٢) في هذه (الحال؟) فلما قدّمته اتضح المراد، وارتفع اللبس. هذا وجه لا يبعد في^(٣) هذا الموضع.

ووجه آخر يطرد في هذه^(٤) الآية، وفي الأخرى التي في سورة فاطر، قوله^(٥): ﴿ وَالَّذِي أَرْحَمَنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ [فاطر: ٣١]، وهو أن يكون ﴿ مُصَدِّقًا ﴾ ههنا حالًا يعمل^(٦) فيها ما دلت عليه الإشارة المُنْبِئَة عنها « الألف واللام »؛ لأن « الألف واللام » قد تُنبئ عما تُنبئ عنه أسماء الإشارة.

حكى سيبويه: « لَمَنْ الدَّارُ مَفْتُوحًا بابها؟ »^(٧). (فقولك: مَفْتُوحًا بابها)^(٨) لا يعمل فيه الاستقرار الذي يتعلق به « لمن »؛ لأن ذلك خلاف المعنى المقصود، وتصحيح المعنى: لَمَنْ هذه الدار مَفْتُوحًا بابها؟ فاستغنى بذكر « الألف واللام »، وعلم المخاطب (أنه مشيرٌ، وَتَنَبَّهَ المخاطبُ)^(٩) بالإشارة إلى النظر، وصار ذلك المعنى المنبّه عليه عاملاً في الحال.

وكذلك قوله: ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾، كأنه يقول: هو ذلك الحق؛ لأن الحق قديم ومعروف بالعقول والكتب المتقدمة.

فلما أشار نَبَّهَتْ الإشارةُ على العامل في الحال، (كما إذا قلت: « هذا زيد قائمًا »، نبهت الإشارة المخاطب [٩٨أ] على النظر، فكأنك قلت: « انظر إلى زيد قائمًا »؛ لأن الاسم الذي هو « ذا » [ليس]^(١٠) هو العامل، ولكنه مُشْعِرٌ ومُنْبِئٌ على المعنى العامل

(١) في (أ، ب): « لا تشتم ». فاستبدلنا ب « لا » الهمزة، قياسًا على الآية، واعتمادًا على تفسيره التالي لهذا المثال.

(٢) سقط من (ب).

(٣) عن (ب).

(٤) في (أ، ب): « لا يعمل ».

(٥، ٤) سقط من (ب).

(٦) سقط من (ب).

(٧) انظر: المسألة رقم (٤١).

(٨، ٩) عن (ب).

(١٠) زدنا « ليس » ليستقيم السياق.

في الحال^(١)، وذلك المعنى هو « انظر ». وسنزيد هذا المعنى وضوحاً فيما بعد، إن شاء الله تعالى.

ومما أغنت فيه « الألف واللام » عن أسماء الإشارة قولهم: « اليوم قمْتُ »، و « الساعة تكلمْتُ »، و « الليلة فعلْتُ »، تريد: « هذا اليوم » و « هذه الليلة »، اكتفيت بالألف واللام عن أسماء الإشارة والإبهام، والله ولي التوفيق والإفهام^(٢) [١٣٣ ب].



(٧٦)

مسألة

[من باب الحال]

« هذا بُسْرًا أطيبُ منه رُطْبًا ».

فيها أسئلة:

- * أحدها: ما العامل في هاتين الحالين، هل [هو] ^(١) واحد أم لا؟
- * والثاني: متى يجوز أن يعمل عامل واحد في حالين؟ ومتى لا يجوز؟
- * الثالث: من أي اسم هي حال؟ أعني الأولى. ومن أي اسم هي - الثانية - حال؟ وهل هما حالان من اسم واحد أم لا؟
- * الرابع: هل يجوز التقديم والتأخير فيهما جميعاً أم لا؟
- * الخامس: كيف تُصوِّرت الحال في اسم غير مشتق، وهو « البسر » ونحوه؟
- * السادس: إلى أي شيء هي الإشارة في قولهم: هذا بَسْرًا؟
- * السابع: لم عوِّل في إعرابهما على الحال، واختاره « سيويو »، وعدلتم عن إضمار « كان »؟ وتركتم قول من قال: إن التقدير: هذا إذا كان بَسْرًا أطيبُ منه إذا كان رُطْبًا؟

* * *

* أما العامل في الحال الأولى فهو ما في « أطيب » من معنى الفعل؛ لأنك تريد: طيبُهُ في حال البُسْرِية يزيد على طيبِهِ في حال الرُّطْبِيَّة. فالطيب ^(٢) أمر واقع في هذه الحال؛ فلذلك قال سيويو: « هذا باب ما يُنصب من الأسماء على أنها أحوال وقعت فيها الأمور » ^(٣).

وأما الحال الثانية وهي « رُطْبًا »، فالعامل فيها معنى الفعل الذي تعلَّق به الجار في

(٢) عن (ب).

(١) زدنا « هو » ليستقيم النص.

(٣) نص الكتاب (١٩٩/١): « هذا باب ما ينتصب من الأسماء والصفات؛ لأنها أحوال تقع فيها الأمور، وذلك قولك: هذا بَسْرًا أطيبُ منه رُطْبًا ».

قولك: « منه »؛ لأن « منه » متعلق بمعنى غير الطيب؛ لأن « طاب يطيب » لا يتعدى بـ « من »، ولكن صيغة « أَفْعَل »^(١) تقتضي التفضيل بين شيئين^(٢) مشتركين في صفة واحدة، إلا أن أحدهما متميز من الآخر ومنفصل منه بزيادة في تلك الصفة، فمعنى التميز والانفصال الذي تضمنه « أَفْعَل » هو الذي تعلّق به حرف الجر (وهو الذي يعمل في الحال الثانية، كما عمل معنى الفعل الذي تعلّق به حرف الجر)^(٣) من قولك: « زيدٌ في الدار قائمًا » (في الحال التي هي قائمًا)^(٤).

* فإن قيل: فهلاً أعملُ فيهما جميعاً ما في « أَطِيبَ » من معنى الطَّيب؟

قلنا: لو تَجَرَّدَ ما فيه من معنى الطَّيب من معنى التفضيل فقلت: « هذا طَيِّبٌ بَسْرًا » لم يصح عمله إلا في حالٍ واحدة؛ لأن الفعل الواحد لا يقع في^(٥) حالتين ولا في ظرفين؛ لا تقول: « زيدٌ قائمٌ يومَ الجمعة يومَ الخميس ! ».

فإن قلت: « زيدٌ أقومُ يومَ الجمعة منه يومَ الخميس »، جاز؛ لأن العامل في أحد اليومين غير العامل في اليوم الثاني؛ لأنك فَضَّلْتَ حين قلت: « أقومُ »، قياماً على قيام آخر، وَفَضَّلْتَ حالاً من حال بمزية وزيادة. وكذلك حين قلت: « هذا بَسْرًا أَطِيبُ منه رُطْبًا ».

وليس يجوز أن يعمل عامل واحد في حالين ولا ظرفين، إلا أن يتداخلا، ويصح الجمعُ بينهما نحو قولك: « زيدٌ خارجٌ يومَ الجمعة ضَحْوَةً »؛ لأن الضحوة في يوم الجمعة. وكذلك « سرتُ راكبًا مسرعًا ».

ولو قلت: « مُسرِعًا مُبْطِئًا » لم يجز، لاستحالة الجمع بينهما. وكذلك: « بَسْرًا » و « رُطْبًا » يستحيل أن يعمل فيهما عاملٌ واحدٌ؛ لأنها غير متداخلين (كما سبق)^(٦)، وقد فرغنا من السؤال الثاني.

* وأما السؤال الثالث، وهو عن صاحب الحال (ههنا؛ فإن الاسم المضمَر في « أَطِيبَ » الذي هو راجع على المبتدأ من خبره هو صاحب الحال)^(٧) الأول، فـ « بَسْرًا » حال منه، و « رُطْبًا » حال من ضمير المجرور بـ « من » (وإن كان المجرور

(٢) عن (ب).

(٥) في (أ، ب): « لا يقع منه في ... ».

(١) في (أ، ب): « الفعل ».

(٣، ٤) عن (ب).

(٦، ٧) عن (ب).

بمن^(١) هو المرفوع المستتر في «أطيب» من جهة المعنى، ولكنه تنزل منزلة الأجنبي؛ ألا ترى أنك لو قلت: «زيدٌ قائماً أخطبُ من عمرو قاعداً»، لكان «قاعداً» حال من الاسم المخفوض بـ «من» - وهو عمرو - فكذلك «رطباً» حال من الاسم المضمر المجرور بـ «من».

* وأما السؤال الرابع - وهو جوازُ التقديم والتأخير - فإن الحال الأولى يجوز فيها ذلك: لأن العامل فيها لفظي [١٣٤ب]، وهو ما في «أطيب» من لفظ الفعل: فلك أن تقول: «هذا بُسراً أطيّبُ منه رطباً»، وأن تقول: «هذا أطيّبُ بُسراً منه رطباً»، وهو الأصل.

فإن قيل: فإذا كان هذا هو الأصل، فلم مثل «سيويه» بها مُقدّمة^(٢)، وكان ذلك أحسنَ عنده من أن يؤخّرها؟

فالجواب: أنه أراد تأكيد معنى الحال فيها؛ لأنه ترجم عن الحال، فلو أخرها لأشبهت التمييز؛ لأنك إذا قلت: «هذا الرجلُ أطيّبُ بُسراً من فلان»، فبُسرًا - لا محالة - (تمييزٌ، وإذا قدمت «بُسرًا» على «أطيب من كذا»، فبُسرًا - لا محالة -)^(٣) حال^(٤)، ولا يصح أن يُخبر بهذا الكلام عن رجل ولا عن شيء سوى التمر وما هو في معناه.

فإذا قلت: «هذا [أطيّبُ] بُسرًا»، احتمل الكلام قبل تمامه وقبل النظر في قرائن أحواله أن يكون «بُسرًا» تمييزًا، وأن يكون حالًا، وبينهما في المعنى فرقٌ عظيم؛ فافتضى تحصيلُ المعنى والحرصُ على البيان للمراد تقديمَ الحال الأولى على عاملها، ولو أُخّرت لجاز.

وأما الحال الثانية فلا سبيل إلى تقديمها على عاملها؛ لأنه معنوي، والعامل المعنوي لا يُتصوّر تقديم معموله عليه؛ لأن العامل اللفظي إذا تقدم عليه منصوبه الذي حقه التأخير، قلت فيه: «مقدم في اللفظ، مؤخر في المعنى»، فقسمت العبارة بين اللفظ والمعنى.

(٢) الكتاب (١/ ١٩٩).

(١) سقط من (ب).

(٣) عن (ب).

(٤) انظر: الكتاب (١/ ١٠٥)، والمتقضب (٣/ ٣٦).

(٥) زدنا ما بين القوسين ليستقيم بها المراد.

فإذا لم يكن للعامل وجود في اللفظ لم يُتصوّر تقديم المعمول (عليه؛ لأنه لا بد من تأخير المعمول)^(١) عن عامله في المعنى، فلا يوجد إلا بعده، وعامله (متقدم عليه)^(٢)؛ لأنه منويّ غير ملفوظ به^(٣)؛ فلا تذهب النية والوهم إلى غير موضعه، بخلاف اللفظي فإن محل اللفظ اللسان ومحل المعنى القلب؛ فإذا ذهب اللسان باللفظ إلى غير موضعه، لم يذهب القلب بالمعنى إلا إلى موضعه، وهو التقديم، فتأمل.

* وأما السؤال الخامس، وهو الاشتقاق، فإن الاشتقاق لا يلزم في الحال؛ إنما يلزم فيها أن تكون صفة [٩٩أ] مُتَحَوِّلة؛ لأن الحال مشتقة من التحوّل؛ فإذا كان صاحب الحال^(٤) قد أوقع الفعل في صفة غير لازمة للفعل، فلا تُبالِ أكانت مشتقة أم غير مشتقة.

فقد جاء في الحديث: « يَتَمَثَّلُ لِي الْمَلِكُ رَجُلًا »^(٥)؛ فرجلاً: حال؛ لأن صورة الرجل طارئة على الملك في حال التمثّل، وليست لازمة للملك إلا في وقت وقوع الفعل منه، وهو التمثّل؛ فهي إذاً حال؛ لأنه قد تحوّل إليها.

ومثله: ﴿ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ﴾ [غافر: ٦٧]. ومثله قولك: « مررتُ بهذا العود شجرةً، ثم مررتُ به رَمَادًا ».

فهذه كلها أحوال وإن كانت جامدة؛ لأنها صفاتٌ يَتَحَوَّلُ الفاعلُ إليها، وليس يلزم في الصفات أن تكون كلها فعلية، بل منها نفسية ومعنوية وعدمية، وهي صفة النفي وإضافية وفعلية، ولا يكون من جميعها حالاً إلا ما كان الفعل واقعاً فيه، وجاز خلوه عنها.

وأما ما كان لازماً للاسم مما لا يجوز خلوه عنه، فلا يكون حالاً منتصباً بالفعل، نحو قولك: « قرشياً » و « حبشياً » و « ابناً لزيد » و « أخاً لعمر »؛ فإذا أردت النسب لا يكون شيء من هذا كله حالاً، فافهمه.

* وأما السؤال السادس، وهو: ما^(٦) المشار إليه في قولك: « هذا بُسْرًا »، فهو

(١-٤) عن (ب).

(٥) انظر المسألة رقم (٧٥)، فصل « في علاقة الفعل بالحال والمفعول لأجله ».

(٦) سقط من (ب).

الشيء الذي تتعاقب عليه هذه الأحوال، وهو ما تُخرجه النخل من أكمامها، فيكون بَلَحًا، ثم سَيَابًا^(١)، ثم جَدَالًا، ثم بُسْرًا إلى أن يكون رُطْبًا.

ورأيت لبعض الأشياخ أنه قال: إذا قَدَّرته بـ « إذا » فالإشارة إلى « الجَدَال » [١٣٥ب]، والتقدير: هذا الجدال إذا كان بُسرًا. وإذا قَدَّرته بـ « إذ » فالإشارة إلى الرطب، والتقدير: هذا إذ كان بُسرًا. وهذا تكلف لا معنى له؛ لأننا سنُبطل إضمار « إذ » و « إذا » فيما بعد، وإضمار « كان »^(٢)، وهو السؤال السابع.

ووجه آخر يُبطل ما ذهب إليه هذا الشيخ، وهو أنه لا معنى لتخصيص « الجَدَال » و « الرُّطْب »؛ فإنها مسألة لا تختص بهذا المعنى؛ بل تقول: « زيدٌ قائمًا أخطبُ منه قاعدًا »، و « هو راكبًا أسرعُ منه ماشيًا »؛ فالإخبار إنما هو عن الاسم الحامل للصفة التي هي (حال، وقولك: « هذا » وأنت تشير إلى الجَدَال أو السَّيَاب، إن كنت تريد الصفة التي هي)^(٣) الجدالية فهو محال؛ لأن البُسرية ليست بصفة للجدالية، وإنما هي صفة وحال للجوهر الموصوف. فلم يبقَ إلا أن تكون الإشارة إلى الجوهر الذي تتعاقب عليه الأحوال.

وكذلك أيضًا يبطل قول من زعم أن معنى الإشارة في « هذا » هو العامل في « بُسرًا »؛ إذ لا تختص هذه^(٤) المسألة بهذه الصورة؛ بل قال ابن سَلَام لعثمان: « أنا خارجًا أنفعُ مني لك^(٥) داخلًا »، وكذلك: « زيدٌ فارسًا أشجعُ منه راجلًا »، لا إشارة ههنا ولا^(٦) معنى إشارة، فبطل هذا القول، ورأيتُه منسوبًا إلى « الفسوي »^(٧)، وليس بشيء، فافهم.

(١) في المخصص (١١/ ١٢٠، ١٢١): « وإذا انعقد الطلح حتى يصير بلحًا فهو السياب، الواحدة سيابة... أبو حنيفة: وهو السَّيَاب، الواحد: سيابة. أبو عبيد: فإذا اخضر واستدار قبل أن يشتد فهو الجَدَال. أبو حنيفة: وهي الجدالة... فإذا كبر شيئًا فهو البَقْو، فإذا خلق فيه النوى فهو المنوى، فإذا عظم فهو البسر. »
(٢) في المقتضب (٣/ ٢٥١): « ومثل هذا قولك: هذا بُسرًا أطيب منه تمرًا، فإن أومأت إليه وهو بسر، تريد: هذا إذ صار بُسرًا أطيب منه إذ صار تمرًا. وإن أومأت إليه، وهو تمر، قلت: بُسرًا أطيب منه تمرًا؛ أي: هذا إذ كان بُسرًا أطيب منه إذ صار تمرًا، فإنما على هذا يوجه؛ لأن الانتقال فيه موجود. »
(٣) سقط من (ب).
(٤) سقط من (ب).

(٦) سقط من (ب).
(٧) هو أبو علي الفارسي، نسبه إلى « فسا » مولده مُعرَّضًا به، وهي مدينة قريبة من شيراز. وفي شرح المفصل (٢/ ٦٠): « وذهب أبو علي إلى أن العامل في الحال الأول ما في (هذا) من معنى الإشارة والتنبيه، والعامل في الحال الثاني أَفْعَلُ. »

* وأما السؤال السابع - وهو اختيار نصبهما على الحال دون إضمار « كان » و « إذا » - فإن « كان » لا تُضمَر؛ قال سيبويه: « لو قلت: عبد الله المقتول (تريد: كن^(١) عبد الله المقتول)^(٢) لم يجوز^(٣) ».

وَبُرْهان قوله في ذلك أن « كان » الزمانية ليست عبارة عن الحدث^(٤)، وإنما هي عبارة عن الزمان، (والزمان لا يُضمَر، وإنما يُضمَر الحدث إذا كان في الكلام ما يدل عليه، وليس في الكلام ما يدل على الزمان)^(٥) الذي يُقَيَّد به الحدث، إلا أن يُلفَظ به، فإن لم يُلفَظ به لم يُعَقَل.

فإن قلت: تُضمَر « كان » التامة، وتكون « بُسْرًا » حالًا تعمل فيه « كان » التامة؟ قلنا: هذا كلام من لم يفهم « كان »؛ فإن « كان » الزمانية و « كان » التامة يرجعان إلى أصل واحد، (ولا يجوز إضمار واحد)^(٦) منهما. وكشف سرهما يطول، وليس هذا موضع ذكره.

وإذا لم يجوز إضمار « كان » على انفرادها فكيف يجوز إضمار « إذا » و « إذ » معها؟ وأنت لو قلت: « سأتيك جاء زيد »، تريد: إذا جاء زيد، كان خَلْفًا من الكلام بإجماع. وإذا كان كذلك كان من هذا الموطن أبعد^(٧)؛ فإنه لا يدري ههنا أ « إذ » تريد أم « إذا »؟ وفي قولك: « سأتيك » لا يحتمل إلا^(٨) أحدهما، بخلاف قولك: « زيد قائمًا أخطبُ منه قاعدًا ».

وإذا بُعدَ كُلُّ البعد إضمارُ الظرف ههنا فإضمارُه مع « كان » أبعدُ، ومن قدره من النحويين^(٩) فإنما أشار إلى شرح المعنى بضرب من التقريب على المبتدئين، والحمد لله رب العالمين.

(١) في الأصل: « كان ». وما أثبتته عن الكتاب.

(٢) سقط من (ب).

(٣) عبارة الكتاب (١٣٣ / ١) : « واعلم أنه لا يجوز لك أن تقول: عبد الله المقتول، وأنت تريد: كُن عبد الله المقتول؛ لأنه ليس فعلاً يصل من شيء إلى شيء، ولأنك لست تشير إلى أحد ».

(٤) في المقتضب (٣٣ / ٣) : « وليست فعلاً على الحقيقة؛ تقول: ضرب زيد عمرًا؛ فتخبر بأن فعلاً وصل من زيد إلى عمرو؛ فإذا قلت: كان زيد أخاك، لم تخبر أن زيدًا أوصل إلى الأخ شيئًا، ولكن زعمت أن زيدًا أخوه فيما خلا من الدهر ».

(٥،٧) سقط من (ب).

(٦،٥) عن (ب).

(٩) انظر: المقتضب (٢٥١ / ٣).

باب الابتداء

(٧٧)

[مسألة]

[من باب الابتداء]

[فصل]

[العامل في المبتدأ، وحركته]

الرافع للاسم المبتدأ كونه مُخْبَرًا عنه؛ [لأن كل مُخْبَر عنه ^(١) مُقَدَّم في الرتبة، فاستحقَّ من الحركات أثقلها؛ لأنَّ أوائل الألفاظ والكلام أولى بالثقل وأحمل له؛ ألا ترى أن الحذف والتغيرات إنما تلحق الأواخر تخفيفًا؟]

ووجه آخر في استحقاق ^(٢) المخبر عنه الرفع، وذلك أنه أقوى حظًا في الحديث من المفعولات والمجرورات، فلما كان حظه من الخبر أقوى، كان أولى الحركات به أقواها، وقوة الضمة وثقلها معلوم بالحسِّ وموجود بالضرورة، فاختيرت للمخبر عنه ليتشاكل اللفظ المقول، والمعنى المعقول ^(٣)، كما تقدم فيما مضى من الأصول.

فقد اشترك الفاعل والمبتدأ في استحقاق الرفع، إلا أن العامل في الفاعل [١٣٦ ب] لفظي، فلا يدخل عليه ما يزيله؛ لأن العامل اللفظي أقوى من المعنوي؛ إذ هو متضمن اللفظ والمعنى جميعًا بخلاف المعنوي.

ومن ثم يبطل الرفع في المبتدأ بدخول [١٠٠ أ] « إن » ^(٤) وأخواتها (وظننت وأخواتها) ^(٥). وقد تقدم في باب أقسام الأفعال ^(٦) في التعدي شرح عملها في المبتدأ، فأغنى عن إعادته ههنا.

فصل

[في تقديم الخبر]

وأما رفع الخبر فمن حيث كان هو الاسم الأول في المعنى، كما في النعت [والبدل،

(٣) في (أ، ب): « المنقول ».

(٦) انظر المسألة رقم (٦٩).

(٢، ١) سقط من (ب).

(٥، ٤) عن (ب).

ولذا كان [١] الجريان على المنعوت والمبدل منه وأتباعه في الإعراب لازماً. وإذا (٢) كان الأمر كذلك فالقول إذا (٣) ما قاله الخليل - رحمه الله تعالى - في امتناع تقديم الخبر عليه قياساً على النعت والبدل والتوكيد (٤).

إلا أن حال الخبر في التقديم أخف من تقديم التوابع؛ لأن التوابع من تمام الاسم المتبوع، وليس الخبر من تمام المبتدأ، ولكنه من تمام الكلام الذي فيه المبتدأ؛ ألا ترى أن النعت مع المنعوت لا يكون كلاماً كما يكون الخبر مع المبتدأ كلاماً؟! فقد صار النعت كجزء من الاسم المنعوت، فلا يتقدم عليه بإجماع، وخبر المبتدأ - وإن كان العامل فيه معنويًا - فالعامل المعنوي لا يتقدم معموله عليه للسر الذي ذكرناه في غير هذا الموضع، ولكنه يفارق النعت والبدل قليلاً بما قدمناه من الفرق.

فإن قيل: كيف يستقيم من الخليل منع (٥) تقديم الخبر مع كثرته في القرآن والكلام الفصيح نحو (٦) قوله تعالى: ﴿وَأَيُّهُمْ لَّهُمْ أَلِيلٌ﴾ [يس: ٣٧]، ونحو ما استشهد به سيبويه من قولهم: «مُسيءٌ أنت»، و«مسكينٌ فلان»؛ لا سيما، وفي الحديث: «مسكينٌ رجلٌ لا زوج له! مسكينةٌ امرأةٌ لا زوج لها!» (٧).

قلنا: لا يخفى على مثل (٨) الخليل مثل هذه الشواهد! ولكنه (٩) أراد منع (١٠) تقديم الخبر الذي هو خبر محض مجرد من المعاني التي هي نحو المدح والذم والترحم والتعظيم وغير ذلك؛ لأن تلك المعاني إذا دخلت في الكلام حسنت تأخير المبتدأ؛ لأنه قد صار بسببها مفعولاً في المعنى.

(١) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق.

(٢) في (ب): «وأما إذا...».

(٣) عن (ب).

(٤) عبارة سيبويه لا يفهم منها أن الخليل يمنع تقديم الخبر على المبتدأ؛ قال (٢٧٨/١): «وزعم الخليل أنه يستقبح أن يقول: قائم زيد، وذلك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ، كما تقدم وتؤخر فتقول: ضرب زيداً عمرو. وعمرو على (ضرب) مرتفع». وقد بين السيرافي وجه القبح فقال: «يريد أن قولك: (قائم زيد) قبيح إن أردت أن تجعل (قائم) المبتدأ و(زيد) خبره أو فاعله، وليس بقبيح أن تجعل (قائم) خبراً مقدماً، والنية فيه التأخير، كما تقول: ضرب زيداً عمرو، والنية تأخير (زيد) الذي هو المفعول، وتقديم (عمرو) الذي هو الفاعل». هذا إلا أن يكون للخليل في الكتاب نص غير هذا.

(٥) سقط من (ب).

(٦) أخرجه البيهقي عن أبي نجیح مرسلًا؛ انظر: منتخب كنز العمال (٦/٣٩٠).

(٧) سقط من (ب).

ألا ترى أنك إذا قلت: «حَسَنٌ زيدٌ!»، فإن المعنى: (أستحسنُ زيدًا؟! وإذا قلت: «مسيءٌ عمرو!»، فالمعنى: أذمُّ عمراً. وإذا^(١) قلت: «مسكين فلان!»، فالمعنى: أرحمُ فلانًا وأرقُّ له. وأشعرت هذه الصفاتُ كلها بهذا المعنى الذي لو لُفِظ به مُصرحاً لكان مُقدِّماً والاسم مُؤخراً، وذلك الاسم هو المبتدأ في اللفظ، وهو المذموم أو المرحوم في المعنى.

وأما إذا تجرَّد الخبر من هذه القرائن كلها مثل قولك: «قائمٌ زيدٌ»، و «ذاهبٌ عمرو»، و «خيَّاط أخوك» فهو الذي أراد الخليل أنه يقبح تقديمه، والله أعلم.

وأما ما حكاه سيويه من قولهم: «قائم أنا»^(٢)، فليس «أنا» مبتدأ، إنما هو تأكيد للمضمير في «قائم»؛ لأن «قائم» خبر ابتداء محذوف؛ وكأن قائلًا قال له: «ما أنت؟»، فقال: «قائم». ثم أكد بقوله: «أنا».

ولا يمنع الخليل مثل هذا؛ فقد يجوز على هذا: «قائمٌ زيدٌ» إذا سألك سائل أو توهمت منه إرادة السؤال عن «زيد»، فتقول: «قائم»؛ أي: «هو قائم»، فيكون حينئذ «زيد» بدلاً من الضمير المستتر في «قائم»، وذلك الضمير عائد على أول الكلام لا على «زيد». فإن عاد على «زيد» لا على شيء في أول الكلام فـ «زيد» مبتدأ و «قائم» خبر عنه مقدم، وهو الذي منعه الخليل.

فَقِفْ على هذا الأصل تُحْكِمْ جميعَ هذا الفصل - إن شاء الله تعالى - وأكثر هذا الكلام قد رأيته للأستاذ «أبي الحسين بن الطراوة» رحمه الله تعالى [١٣٧ ب].

فصل

[في مَسْوَغَاتِ الْإِبْتِدَاءِ بِالنَّكْرَةِ]

وَحَدُّ^(٣) المبتدأ: أن يكون معرفةً أو مخصوصاً، وإلا فلا فائدة في الإخبار عنه؛ فإن لم يكن منعوتاً ولا مخصوصاً ولا مُسْتَفْهَماً عنه^(٤) ولا منفيّاً نحو: ﴿لَا لَعَوْ فِيهَا﴾ [الطور: ٢٣]، فلا يُخبر عنه، إلا أن يكون الخبر مجروراً معرفةً مُقدِّماً عليه^(٥)؛ لأن الخبر إذا كان مقدماً ومعرفةً؛ فإن كان في اللفظ خَبَرَ المبتدأ فإنه في

(١) سقط من (ب).

(٢) حكى سيويه (٢٧٨/١): «تيمُّي أنا، ومَشْنُوَّة من يشنوك، ورجل عبدُ الله، وخَزْرٌ صُفَّتَكَ».

(٣) (٥، ٤) عن (ب).

(٤) في (أ): «وخبر».

المعنى مُخْبَر عنه؛ لأن التعريف والتقديم يَجْرَانُ إليه ذلك المعنى، فكأنك إذا قلت: «على زيد دَيْنٌ» إنما قلت: «زيدٌ مَدْيَانٌ»^(١). وإذا قلت: «في الدار امرأة» إنما أردت: الدار فيها امرأة.

فلذلك حَسَنَ الإخبارُ عن النكرة ههنا في اللفظ؛ لأنه ليس خبراً عنها في الحقيقة؛ ألا ترى أنك إذا قَدِّمْتَ الاسم المبتدأ فقلت: «رجل في الدار»، كيف يبقى الكلام ناقصاً؟! لأن النكرة تطلب الوصف طلباً حثيثاً، فيسبق إلى الوهم أن الجار والمجرور وصفٌ لها لا خَبَرٌ عنها؛ إذ ليس من عاداتها أن يُخْبَرَ عنها إلا بعد الوصف لها^(٢). فإذا قدمت الجار والمجرور عليها استحال أن يكون وصفاً لها^(٣)؛ لأن الوصف لا يتقدم الموصوف، فذهب^(٤) الوهم إلى أن الاسم المجرور المعرفة الذي هو في^(٥) موضع خبر عن النكرة هو المخبر عنه في المعنى وإن كان مجروراً في اللفظ.

فكم من مجرور في اللفظ مُخْبَر عنه في الحقيقة، مثل قولهم: «له صوتٌ صوتٌ»^(٦) حمار، ونظائره أكثر من أن تُحصى. فهذا موضع يكون المبتدأ فيه نكرة مع ما تقدم من ذكر المستفهم عنه^(٧) والمنفي.

وفي العربية أبواب رُفِعَتْ فيها النكرة بالابتداء سوى ما ذكرناه، ولكن لمعانٍ مازجت الكلام، وقرائن أحوال حسَّنت النظام. من ذلك التفضيل نحو قول عمر رضي الله عنه: «تمرَّةٌ خيرٌ من جَرَادَةٍ»، ونحو ما قدَّر «سيبويه» من قوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ [عمد: ٢١]؛ أي: طاعةٌ أمثلٌ، ولم يقل: «مَثِيلَةٌ» ولا «حسنة»؛ لأن النكرة لا يُخْبَر عنها كما تقدم إلا على الشروط المذكورة. أو تريد التفضيل فتقول: «تمرَّةٌ أفضلُ من كذا»، أو: «طاعةٌ (أفضلُ)»؛ لأنك حين قلت: (أفعلُ من كذا، علم أنك تريد أن تقول: أَفْضَلُ تمرَّةً، و: أُؤثِرُ [١٠١]) طاعةً، ونحو هذا المعنى. فخرجت النكرة عن أن تكون مبتدأً محضاً ومُخْبَرًا عنه حقيقة، (والله تعالى أعلم)^(٩).

(١) في اللسان «دين»: «ومدْيَانٌ: إذا كان من عاداته أن يأخذ بالدين ويستقرض.. ورجل مدْيَانٌ: يُقرض الناس». فهو من الأضداد.

(٢، ٣) سقط من (ب).

(٤، ٥) سقط من (ب).

فصل

[في المُسوِّغات، والمصادر النائية عن أفعالها]

ومما ابتُدئ به - وهو نكرة - ما دخله معنى الدعاء أو معنًى يُخرجه عن أن يكون الكلام خبرًا محضًا كما تقدم في التفضيل.

فمن ذلك ما أُريد به التزكية نحو قولهم: «أُمْتُ في الحَجَر لا فيكَ»^(١)؛ لأنهم لم يقولوا: «أُمْتُ في الحجر»، ويسكتوا ههنا حتى قَرَنوه بقول: «لا فيكَ»، فصار^(٢) معنى الكلام: إضافة «الأُمِّ» إلى «الحَجَر» أقرب من إضافته إليك، والأُمْتُ بالحجر أليقُّ به منك، ونحو هذا؛ لأنهم أرادوا تزكية المخاطب ونفي العيب عنه، ولم يريدوا الإخبار عن «أُمِّ» أنه في الحَجَر، بل هو في حكم النفي عن الحجر وعن المخاطب معًا، إلا أن نفيه عن المخاطب أوكد.

وإذا دخل الحديث معنى النفي فلا غرو أن يُبتدأ بالنكرات؛ فقد تقدم^(٣) حُسْنُ الإخبار عنها في النفي لما فيه من العموم والفائدة، وهو بديع لمن تأمله.

ويشبهه: «شَرٌّ ما جاء به»، و«شَرٌّ ما جاء به إلى مُخَّةِ عُرْقوب»^(٤)؛ لأن معنى الكلام: ما جاء به إلا شَرٌّ، فقامت «ما» الزائدة مقام شيئين: حرف النفي، وحرف [١٣٨ ب] الإيجاب، كما أدَّت هذين المعنيين في قولك: «إنما^(٥) زيد قائم»؛ أي: ما

(١) نصه في الكتاب (١/١٦٦): «أُمْتُ في حَجَر لا فيكَ». وكذلك في الخصائص (١/٣١٨)؛ يقول ابن جني: «أما قوله: سلام عليك، وويل له، وأُمْتُ في حجر لا فيكَ، فإنما جاز لأنه ليس في المعنى خبرًا، إنما هو دعاء ومسألة؛ أي ليسلم الله عليك، ويلزمه الويل، وليكن الأُمْتُ في الحجارة لا فيكَ، والأُمْتُ: الانخفاض والارتفاع والاختلاف؛ قال الله ﷻ: ﴿لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا﴾ [طه: ١٠٧]؛ أي: اختلافًا. ومعناه: أبقاك الله بعد فناء الحجارة، وهي مما تُوصف بالخلود والبقاء».

(٢) سقط من (ب). (٣) عن (ب).

(٤) كذا في (أ، ب)، وفي أساس البلاغة «مخخ»: «شر ما أجاءك». وفي مجمع الأمثال (١/٣٥٨): «يجيئك». ويروى: «والشين بدل من العجم. وهذه لغة تميم؛ يقال: أجأته إلى كذا: ألجأته. والمعنى: ما ألجأك إليها إلا شر؛ أي: فقر وفاقة؛ وذلك أن العرقوب لا مخخ له، وإنما يحوج إليه من لا يقدر على شيء. يُضْرَب للمضطر جدًا».

والعرقوب - كما في التاج «عرقب، مخخ» - : عصب غليظ مؤثّر فوق عقب الإنسان، ومن الدابة في رجليها بمنزلة الركبة في يدها. و«المخخ - بالضم - والقطعة منه مُخَّة: نقي العظم. وقيل: المُخَّة أخص منه. وفي التهذيب: نقي عظام القَصَب».

(٥) عن (ب).

زيد إلا قائم. وفي قوله ﷻ: ﴿ قَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة: ٨٨]؛ أي: ما يؤمنون إلا قليلاً، و﴿ بِمَا نَقُصُّهُمْ مَيِّثَقَهُمْ لَعَنَهُمْ ﴾ [المائدة: ١٣]؛ أي: ما لعنناهم إلا بنقض ميثاقهم.

فإن قيل: من أين أفادت « ما » الزائدة معنيين، وهي إذا كانت موضوعاً موضوعاً موضعها لا تفيد إلا معنى النفي وحده؟

قلنا: لم تُفد النفي والإيجاب بمجردهما، ولكن باجتماعهما مع القرائن المتصلة بها. أما في قولهم: « شرُّ ما جاء به » فبانظامها بالاسم النكرة، والنكرة لا يُبتدأ بها، فلما قُصِدَ إلى تقديمها عُلِمَ أن فائدة الخبر مخصوصةٌ بها، ووُكِّدَ ذلك التخصيصُ بـ « ما »، وانتفى الأمرُ عن غير الاسم المبتدأ أو لم يكن إلا له، وصار ذلك بمنزلة مَنْ يقول: « ما جاء إلا شرُّ ». واستغنياً بـ « ما » ههنا عن « ما » النافية، وبالابتداء بالنكرة عن « إلا ».

وأما قولك: « إنما زيد قائم » فقد انتظمت بـ « إن »، وامتزجت معها، وصارتا كلمةً واحدةً. و « إن » تُعطي الإيجاب الذي تعطيه « إلا »، و « ما » تعطي النفي، ولذلك جاز: « إنما يقوم (أنا) »، و « أنا » لا تكون فاعلة إلا إذا فُصِّلَتْ من الفعل بـ « إلا »، تقول: « ما يقوم ^(١) إلا أنا »، ولا تقول: « يقوم أنا »؛ فإذا قلت: « إنما »، صِرتَ كأنك (قد لفظت) ^(٢) بـ « ما » مع « إلا »؛ قال الشاعر ^(٣):

أدافعُ عن أعراضِ قومي وإنما يُدافعُ عن أعراضهم أنا أو مثلي

وكذلك فعَلت مع اتصالها بحرف الجر، نحو قوله تعالى: ﴿ فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَنتَ لَهُمْ ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وبالمنصوب نحو قوله: ﴿ قَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴾؛ دلت على النفي بلفظها، وعلى الإيجاب بتقدم ما حقه التأخير وارتباطها به، كما تقدم في قولهم: « شرُّ ما جاء به ».

وأما ما دخله معنى الدعاء فابتدئ به، وهو نكرة، فلا يكون إلا في معنى الأحداث والمصادر. فما ارتفع نحو: « سلامٌ عليكم »، و « ويلٌ له »، فإنما يرتفع لوجهين:

— أحدهما: أنك لما كنتَ داعياً، وكان الاسم المبتدأ النكرة هو المطلوب بالدعاء،

صار كالمفعول ووقع موقعه، كأنك قلت: أسأل الله سلاماً عليك، أو: أطلب منه ويلاً للكافرين.

- ولكنك لم تنصبه (كما نصبت) ^(١): سُقِيًّا وَرَعِيًّا وَجَدْعًا وَعَقْرًا؛ لأنك تريد أن تشوب الدعاء بالخبر، كأنك تريد: سلامٌ مني عليكم، فصار «السلام» في حكم المنعوت بقولك: «مني»، فَقَوِيَ الرفع فيه على الابتداء؛ لأن النكرة المنعوتة يُبتدأ بها، وهذا هو الوجه الثاني من الوجهين الْمُحَسِّنِينَ للابتداء بها والتقديم لها؛ ألا ترى أن كلَّ من يقول: «سلامٌ عليكم» إنما يريد أن يُشعر بأنه مُسَلِّمٌ ومُحَيٍّ؟! فالسلام صادر منه؛ لأنه في معنى التحية. وليس كذلك: سُقِيًّا وَجَدْعًا؛ لأن المتكلم بها ليس بساقٍ ولا جادعٍ ولا عاقِرٍ، وإنما هو طالبٌ من الله تعالى هذه الأشياء ^(٢)، فهي مفعولة.

وأما «خِيبةٌ له» و«وَيْحًا» و«وَيْسًا» و«وَيْلًا»، فيجوز فيها النصب؛ لأنها في حكم المطلوب بالدعاء، ويجوز فيها الرفع إذا كان المتكلم بها يريد أن يجعل لنفسه حظاً في هذه المعاني؛ فإذا قال السائل: «خِيبةٌ له»، فلا ^(٣) يريد محض الدعاء كما أراد بقوله: «عَقْرًا» و«جَدْعًا». ولكن يريد: تخييبٌ مني، كأنه يُخبر عن الخيبة وأنها صادرة منه ^(٤)، كما كان ذلك في السلام إذا أراد به التحية، ولو أراد به السلامة والعافية لقال: «سلامًا لك»، و«سلامةً لك» بالنصب؛ لأن سلامة المخاطب ليست من فعل المتكلم. وكذلك «السَّقْي» و«الرَّعْي» [١٣٩ب]، فلا بُدَّ من النصب على هذا الوجه، وأما «وَيْحٌ» و«وَيْلٌ» فترحُّمٌ واستقباحٌ، و«وَيْسٌ» ^(٥) استصغار،

(١) عن (ب).

(٢) في الكتاب (١/١٥٦، ١٥٧): «هذا باب ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره، وذلك قولك: سُقِيًّا وَرَعِيًّا، ونحو ذلك: خِيبةٌ ودَفْرًا.. وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذكر مذكور، فدعوت له أو عليه، على إضمار الفعل، كأنك قلت: سقاك الله سقِيًّا، ورعاك الله رَعِيًّا، وخيِّبك الله خِيبةً. فكل هذا وما أشبهه على هذا ينتصب».

(٣) في (أ): «ولا»، وفي (ب): «لا».

(٤) في الكتاب (١/١٥٧): «وقد رفعت الشعراءُ بعضَ هذا، فجعلوه مبتدأً، وجعلوا ما بعده مبنياً عليه، قال أبو زيد:

أقام وأقوى ذات يوم وخيبةً
أول من يلقي وشرُّ ميسرٍ

(٥) في تاج العروس «ويس»: «وَيْسٌ: كلمة تُستعمل في موضع رافة واستملاح للصبي، تقول له: وَيْسُهُ: ما أملكه. وقيل: الوَيْسُ والوَيْحُ بمنزلة الويل، ووَيْسٌ له: أي: وَيْلٌ وقيل: وَيْسٌ تصغير وتحقير. وقال أبو حاتم في كتابه: أما وَيْسَكَ فإنه لا يقال إلا للصبيان. وأما ويلك فكلام فيه غلظ وشم. وأما ويح فكلام لين حسن».

فتارة تكون نصبًا كما تكون « خيبة »، وذلك إذا أردت محض الدعاء، وإن أردت أن تشوب الدعاء بخبر عن نفسك رفعت كما رفعت « سلامٌ عليك » إذا أردت التسليم والتحية^(١)؛ لأنك مُترحمٌ كما أنك مُسلمٌ، فيكون التقدير: وَبِحُ مني لك، واستقباحٌ مني له؛ لأن الوَيْلَ قبوح^(٢)، (ولا يُتصوَر هذا)^(٣) في « تَبًّا له ». ولذلك منع « سيويه » الرفع في « تَبًّا »، وأنكر على من أجازه^(٤)، ولم يُبين العلة، ولا كشف السر لا هو ولا مَنْ شرح « الكتاب ».

وقس على هذا « مرحبًا بك » فإنه يجوز فيه الرفع والنصب؛ لأنك مُرحَّبٌ إذا رفعت، وإذا نصبت فإما سائل الرُّحْبَ وإما مُبَشِّر للضيف بأن قد صادفت الرُّحْبَ^(٥).

(١) في الكتاب (١٦٦/١): « هذا باب من النكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء؛ وذلك قولك: سلامٌ عليك ولبيك، وخيرٌ بين يديك، وويلٌ لك، وويحٌ لك، وويسٌ لك... فهذه الحروف كلها مبتدأة مبني عليها ما بعدها، والمعنى فيهن أنك ابتدأت شيئًا قد ثبت عندك، ولست في حال حديثك تعمل في إثباتها وتزجيتها، وفيها هذا المعنى كما أنَّ (حسبك) فيه معنى النهي، وكما أن (رحمة الله عليه) فيها معنى: رَحِمَهُ الله، فهذا المعنى فيها ».

وفي (١٦٧/١): « واعلم أن بعض العرب يقول: وَيْلًا له وَيْلَكْ وَعَوَّلْ، يجريها مجرى خيبة، من ذلك قول الشاعر:

كسنا اللؤمَ تيمًا خُضْرَةً في جُلودِها فَوَيْلًا لَتَيْمٍ من سَرابيلِها الخُضِرِ »

وانظر: المقتضب (٢٢٠/٣).

(٢) في اللسان « قبح »: « القبح: ضد الحسن. والفعل: قبح يقبح قُبْحًا وقُبُوحًا وقُبَاحًا ».

(٣) في (أ، ب): « ولا يتصور في هذا ». يريد السهيلي أنه لا يتصور المعنى على الرفع؛ لأن التَّبَّ بمعنى الهلاك والخسران لا يُسند إلى المتكلم.

(٤) في الكتاب (١٦٧/١، ١٦٨): « هذا باب استكرهه النحويون، وهو قبيح، فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب، وذلك قولك: ويحٌ له، وتبٌ، وتبًّا لك وويحًا، فجعلوا التَّبَّ بمنزلة الوَيْحِ، وجعلوا وَيْحَ بمنزلة التَّبَّ، فوضعوا كل واحد منهما في غير الموضع الذي وضعته العرب... فإذا قلت: وَيْحٌ له، ثم ألحقته التَّبَّ، فإن النصب فيه أحسن؛ لأن (تَبًّا) إذا نصبتها فهي مُستغنية عن (لك)، فإنما قطعها من أول الكلام، كأنك قلت: وتبًّا لك، فأجريتها على ما أجرت العرب.

فأما النحويون فيجعلونها بمنزلة « وَيْح » ولا تُشبهها؛ لأن (تَبًّا) تستغني عن (لك) ولا تستغني (ويح) عنها، فإذا قلت: تَبًّا له وَيْحٌ له، فالرفع ليس فيه كلام. ولا يختلف النحويون في نصب (التَّبَّ) إذا قلت: (ويح له) و (تَبًّا له)، فهذا يدل على أن النصب في (تَبًّا) فيما ذكرنا أحسن؛ لأن (له) لم يعمل في التَّبَّ ».

وانظر: المقتضب (٢٢١/٣).

(٥) في تاج العروس « رحب »: « وقولهم في تحية الوارد: أهلاً ومرحبًا وسهلاً... أي: صادفت. وفي =

فتأمل هذه [١٠٢أ] الدقائق، وتعرف هذه الحقائق، واللّه - تعالى - يهدينا لأحسن الطرائق، بمنّه وكرمه.

فصل

[في إعجاز آية الذريات]

مما يتصل بما تقدم قوله ﷺ: ﴿فَقَالُوا سَلَمًا قَالَ سَلَامٌ﴾ [الذريات: ٢٥]، نصب الأول؛ لأنه^(١) لم يقصد الحكاية. ولكنه جعله قولاً حسناً. وسماه سلاماً؛ لأنه يؤدي معنى السلام في رفع الوحشة ووقوع الأنس. وحكي عن إبراهيم عليه السلام قوله، فرُفع بالابتداء، وحصل من الفرق بين الكلامين في حكاية هذا ورفعته ونصب ذلك - إشارة لطيفة وفائدة شريفة، وهو أن السلام من دين الإسلام، والإسلام ملة إبراهيم عليه السلام، وقد أمرنا بالاتباع والافتداء به، فحكي لنا قوله، ولم يحك لنا قول أضيافه، إذا لا فائدة في تعريف كيفيته، وإنما الفائدة في تبين قول إبراهيم وكيفية تحيته. ليقع الاقتداء به، وأخبر عن قول الأضياف على الجملة (لا على التفصيل)^(٢)، وعن قول إبراهيم عليه السلام مفصلاً محكياً لهذه الحكمة، واللّه أعلم.

فصل

[في مواطن تعريف كلمة السلام]

* إدخال « الألف واللام » على « سلام » يشعر بذكر اللّه سبحانه؛ لأن « السلام » من أسمائه تعالى^(٣)، ويشعر أيضاً بطلب معنى السلامة منه؛ لأنك متى ذكرت اسماً من أسمائه فقد تعرّضت لطلب المعنى الذي اشتق ذلك الاسم منه.

ويشعر أيضاً - في بعض المواضع - بعموم التحية، وأنها غير مقصورة على المتكلم، فأتت ترى أنه ليس قولك: « سلام عليك »؛ أي: سلام مني، بمنزلة قولك:

=الصحاح: أتيت سعة، وأتيت أهلاً، فاستأنس ولا تستوحش. وقال الفراء: معناه: رحّب اللّه بك مرحباً، كأنه وُضع موضع الترحيب. قال الليث: معنى قول العرب: (مرحباً) : انزل في الرحب والسعة، وأقم فلك عندنا ذلك. وسئل الخليل عن نصب (مرحباً)، فقال: فيه كمين الفعل، أريد به: انزل أو أقم، فنُصب بفعل مضمر، فلما عُرف معناه المراد به أميت الفعل ».

(١) سقط من (ب).

(٢) عن (ب). وفي (أ): « على الجملة والتفصيل ».

(٣) انظر: الروض الأنف (١/ ١٦١). في تفسير هذا الاسم من أسمائه تعالى.

« السلام » في العموم.

فقف على هذا الأصل تُلَحُّ لك أسرار كثيرة؛ منها:

* إجماع الأمة على أن السلام من الصلاة بالآلف واللام؛ إذ الصلاة كلها ذكر لله - تعالى - فلا يُدْخَل فيها إلا باسم من أسمائه. قال الله سبحانه: ﴿ فَسَبِّحْ بِأَسْمِ رَبِّكَ ﴾ [الواقعة: ٧٤]، فسبح من « السُّبْحَة »^(١)، وهي الصلاة. وكذلك لا يخرج منها إلا باسم من أسمائه، وهو السلام مُعَرَّفًا بالآلف واللام؛ فاجتمع فيه الذكر والتحية معًا.

* ومن أسرار هذا الفصل أيضًا: حذف الآلف واللام في القرآن من قوله تعالى: ﴿ سَلَّمَ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [الصافات: ١٠٩] و ﴿ وَسَلَّمْ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ ﴾ [مريم: ١٥] و ﴿ سَلَّمَ عَلَىٰ نُوحٍ ﴾ [الصافات: ٧٩]؛ لاستغناء هذه المواطن عن الفوائد الثلاث التي تقدم ذكرها في « الآلف واللام »؛ لأن المتكلم ههنا هو الله سبحانه؛ فلم يقصد تبرُّكًا بذكر الاسم الذي هو السلام، ولا تعرُّضًا وطلبًا كما يقصده العبد، ولا عمومًا في التحية منه ومن غيره؛ لأن سلامًا منه - سبحانه - كافٍ من كل سلام، ومُغْنٍ عن كل تحية، ومُرَبِّ على كل أُمْنِيَّة، فلم يكن لذكر « الآلف واللام » معنى ههنا، كما كان لها في قول المسيح عليه السلام: ﴿ وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ ﴾ [مريم: ٣٣]؛ لأن هذا العبد الصالح يحتاج كلامه إلى هذه الفوائد الثلاث، وأوكدها كلها العموم^(٢)؛ لأنه مستحيل أن يقع [١٤٠ب] سلامه على نفسه خاصة، ويبعد أيضًا رغبته عن ذكر مولاه، وتركه التعرض لمعنى الاسم ومقتضاه!

* ومن فوائد هذا الأصل أيضًا إجماعهم في الردِّ على قولهم: [السلام عليك]^(٣): « عليك^(٤) السلام »، بالآلف واللام؛ لأنها لو سقطت ههنا لصار الكلام خبرًا محضًا كما تقدم في قوله: « عليك دَيْنٌ »، و « في الدار رجل »، أنه خبر عن المجرور في الحقيقة، وإذا صار خبرًا بطل معنى التحية والدعاء؛ لأن المسلم يبدأ بالأهم، وهو ذكر السلام، فليس بمُسلَّم من قال: « عليك^(٥) سلام »، إنما المسلم من

(١) انظر: المسألة رقم (١).

(٢) في (أ): « على العموم ».

(٣) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق.

(٤) سقط من (ب).

قال: « السلام^(١) عليك »؛ لأن موضوع السلام للأحياء إنما هو للأنس ورفع الوحشة والإشعار بسلامة الصدور، والدعاء لا بُدَّ فيه من ذكر المدعو، وهو السلام بالألف واللام، (فإن نكرته فليس باسم من أسمائه، فعُرِّف بالألف واللام)^(٢) إشعارًا بالدعاء للمخاطب وأنت رادُّ عليه التحية لا مخبر، فلم يكن بدُّ من « الألف واللام »، فاعرفه، واللَّه المستعان.

* وأما أوائل الرسائل فقد أُجمع على إسقاط الألف واللام فيها؛ إذ قد تقدَّم أنها مُشعرة بالعموم، والكاتب مؤكد لخصوص نفسه بالتسليم، مُشعر بسلامة وُدِّه للمكتوب إليه، لا سيما عند افتتاح الكلام، ليستشعر المكتوب إليه الأنس والسلامة من الكاتب على الخصوص من غير التفات إلى طلب العموم. وهذا المعنى كله إنما يحصل بإسقاط « الألف واللام ». فإذا ختم الرسالة قال: « والسلام عليك » مُعَرِّفًا، وذلك لثلاث فوائد:

- إحداها: أن الخصوص بسلام الكاتب قد حصل في أول الكتاب، ووقع الأنس به، فكان العموم هنا أبلغ في الدعاء؛ فإنه لا يخص نفسه، بل يجمع له سلامه وسلام غيره.

- والفائدة الثانية: أن يختم باسم من أسماء الله تعالى، كما فعل في الصلاة؛ طلبًا للأجر وتبرُّكًا بالذكر. واكتفى في أول الرسالة بـ « بسم الله الرحمن الرحيم »، وحسبك به ذكرًا.

- والفائدة الثالثة بديعة جدًا، وهي أنَّ « الواو » العاطفة تُوجب بناء الكلام على ما تقدم؛ لا نقول كما قال القُتَيْبِيُّ: « إنهم أرادوا السلام المتقدم عليكم »، لَمَّا رأى أن « الألف واللام » تكون للعهد؛ فإن في^(٣) ذلك نقصًا في الأدب، وشُحًا بسلام مُجَدَّد، وإخلالًا بمقاصد السلف؛ لأنهم لا يريدون: السلام المتقدم عليك. وهذا غَثٌّ^(٤) من القول! ولكن أشعرت « الواو » بعطف فصل على فصل من الكتاب، فلما [١٠٣ أ] فرغ منها قال: « والسلام »^(٥)، يريد: و^(٦) بعد هذا كله « السلام عليك »،

(١) في (أ، ب): « سلام »، فاستبدلنا به: « السلام ».

(٢) سقط من (ب).

(٣) عن (ب).

(٤) في (ب): « غناء ». وكلام غث: رديء.

(٥) في (أ): « والسلام عليك ».

(٦) سقط من (ب).

وقد تقدم أن « السلام » إذا انبنى على اسم مجرور قبله كان بالألف واللام، كقولك: « عليك السلام »، وإن لم يكن ههنا مجرور فالواو^(١) مُشعرة به ومُغنية عن ذكره. وهذا المعنى الذي لحظه كُتِّبُ السَّلَفِ وَقَلَّدَهُمْ فِيهِ الْخَلْفُ، بل ما نقولُ إلا أنها حكمة نبوية وفصاحة شرعية موروثة عن النبي ﷺ. والسعيد مَنْ فَهِمَ عَنْهُ، واقتبس العلم من لَدُنْهُ، والحمد لله.

فصل

[في استتار الضمير في الاسم المشتق]

خبر المبتدأ إذا كان جملة فلا بدَّ من مضمير يعود على المبتدأ؛ (لأن الجملة كلام مستقل بنفسه)^(٢)، وإلا انقطع الكلام منه، واستغنى عنه، فإن كان اسمًا مفردًا جامدًا لم يحتج إلى رابط يربطه بالأول؛ لأن المخاطب يعرف أنه مسند إليه من حيث كان^(٣) لا يقوم بنفسه، لا كما زعم المنطقيون أن الرابط بينهما لا بدَّ منه مضمراً أو مظهراً! وكيف يكون مضمراً ويدل على ارتباط أو غيره [١٤١ ب] والمخاطب لا يستدل إلا بلفظ يسمعه لا بشيء تضمّره في نفسه. ولو احتجنا إلى « هو » مضمرة أو مظهرة لاحتجنا إلى « هو » أخرى تربط الخبر بها، وذلك تسلسل!

فإن كان الخبر اسمًا مفردًا مشتقًا من فعل، كان فيه ضمير فاعل بذلك الفعل، لا من حيث كان (خبراً للمبتدأ، ولكن من حيث كان)^(٤) فيه معنى الفعل، والفعل لا بد له من فاعل.

فإن قيل: وما برهانه أن فيه ضميراً في اعتقاد^(٥) العرب؟

قلنا: تأكيدهم له وإبدالهم منه، وليس له ظهور في التثنية ولا في الجمع، أعني إذا كان اسمًا، إنما يكون له علامة في التثنية والجمع إذا كان فعلاً نحو: « يذهبان » و « يذهبون ». وأما « ذاهبان » و « ذاهبون »، فالواو والألف علامتا إعراب لا علامتا إضمار، فهما حرفان، وهما في الفعل اسمان.

برهان ذلك أنهما - أعني الواو والألف - إذا كانتا في الاسم انقلبتا « ياء » في

(٣، ٤) عن (ب).

(٢، ١) سقط من (ب).

(٥) في (ب): « فاعتقاد ».

التثنية والجمع في حال النصب والخفض، كما تنقلب فيما لا ضمير فيه، نحو: «الزيد» و«الرجلين»؛ ولو كانت هي ضمير الفاعل لبقيت على لفظ واحد، كما تقول في الفعل: «هؤلاء رجال يذهبون»، و«مررتُ برجال يذهبون»، (ورأيتُ رجالاً يذهبون)^(١)، فلا يتغير لفظها؛ لأنها هي الفاعل، وليست علامة إعراب للفعل.

فثبت بهذا صحة دعوى النحويين على العرب، حيث زعموا أن الضمير المستتر في الاسم المشتق لا يظهر في تثنية ولا جمع، وأن الضمير المستتر في الفعل يظهر في التثنية والجمع، ولولا الدليل المتقدم لما عُرف هذا أبداً؛ لأن العرب لم تُشافهنا بهذا مشافهة، ولا أفصحت عن أغراضها في هذا ونحوه إلا باستقراء كلامها والتبع لأنحائها ومقاصدها، الموصل إلى غرائب هذه اللغة وفرائدها^(٢).

فإن قيل: فقد عرفنا صحة دعوى النحويين في الفرق بين الموضعين، فما الحكمة التي من أجلها فرّق واضع اللغة بين الموضعين، فجعلها علامة إضمار في الأفعال، ولم يجعلها كذلك في الأسماء المشتقة من الأفعال؟ مع أن الضمير فيها في التثنية والجمع والإفراد، ولكن لا علامة له^(٣) في اللفظ، وإنما يُستدل عليه بالتوكيد والبدل والعطف؟

قلنا: الحكمة في ذلك بديعة، وهي أن الأسماء لما كان أصلها الإعراب، كانت أحوج إلى علامة إعراب منها إلى علامة إضمار، والأفعال أصلها البناء. و[لما]^(٤) لم يكن لها بدّ من الفاعل ضرورة، كانت أحوج إلى علامة إضمار^(٥) الفاعلين منها إلى علامة إعراب، مع أن هذه العلامة في الأسماء علامة تثنية وجمع وحرف إعراب أيضاً، والأفعال لا تُثنى ولا تُجمع؛ إذ هي مشتقة من المصدر، وهو لا يُثنى ولا يُجمع؛ لأنه يدل على القليل والكثير من جنسه. ولعلّة أخرى أصح منها وأدق وأجدر أن تكون هي الحقّ، ذكرناها في أول الكتاب، فلترها هنالك^(٦).

(٢) في (أ، ب): «وفوائدها».

(١) سقط من (ب).

(٤) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق.

(٣) سقط من (ب).

(٥) عن (ب).

(٦) لعله يعني ما ذكره في المسألة العاشرة مُعللاً لامتناع إضافة الفعل إلى الاسم، فقد قال هنالك: «يستحيل إضافة لفظ الفعل إلى الاسم، كما يستحيل إضافة الحرف؛ لأن المضاف هو الشيء بعينه، والفعل ليس هو الشيء بعينه، ولا يدل على معنى في نفسه، وإنما يدل على معنى في الفاعل، وهو كونه مخبراً عنه». وهذه العلة بعينها هي سرّ عدم تثنيته وجمعه.

وإذا ثبت أنها لا تُثنى ولا تُجمع، وعلامةُ التثنية والجمع هي حروف الإعراب، فلا تكون « الواوُ » و « الألف » إلا علامةً إضمار، ولا تكون في الأسماء - وإن احتملت الضمائر - إلا علامةً تثنية وجمع، أو حرفَ إعراب على قول سيبويه^(١)، أو هي إعراب على قول محمد بن المستنير^(٢)، أو دليلَ إعراب على قول سعيد^(٣)، ومحمد بن يزيد^(٤).

فصل

[في مُتعلّق الخبر إذا كان ظرفاً]

خبرُ المبتدأ إذا كان ظرفاً أو مجروراً يُعلّق بالفعل، ويُقدّر تقدير [١٤٢ ب] « مُستقر »، وكذلك إذا كان في موضع نعت أو حال أو صفة أو صلة، وكان في^(٥) ذلك الاستقرار ضميراً يعود على المبتدأ، كما يكون في « مستقر » إذا لُفّظ

(١) في الكتاب (٤ / ١): « واعلم أنك إذا ثبت الواحد لحقته زيادتان، الأولى منهما حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون ... ».

وفي المقتضب (٢ / ١٥٣، ١٥٤): « فأما سيبويه فيزعم أن الألف حرف الإعراب، وكذلك الياء في الخفض والنصب. وكان الجرمي يزعم أن الألف حرف إعراب، كما قال سيبويه، وكان يزعم أن انقلابها هو الإعراب. وكان غيرهما يزعم أن الألف والياء هما الإعراب. فإن قيل له: فأين حرف الإعراب؟ قال: إنما يكون الإعراب في الحرف إذا كان حركة، فأما إن كان حرفاً قام بنفسه.

والقول الذي نختاره - ونزعم أنه لا يجوز غيره - قولُ أبي الحسن الأخفش، وذلك أنه يزعم أن الألف إن كانت حرف إعراب فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها، كما كان في الدال من (زيد) ونحوها، ولكنها دليل الإعراب؛ لأنه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه، ولا يكون إعراب إلا في حرف ».

ثم قال المبرد في (٢ / ١٥٥): « وقولنا: دليل على الإعراب، إنما هو أنك تعلم أن الموضع موضع رفع إذا رأيت الألف، وموضع خفض ونصب إذا رأيت الياء، وكذلك الجمع بالواو والنون ... ». هذا وانظر: الإنصاف (ص ٢١).

(٢) هو أبو علي قطرب، صاحب سيبويه، له عدة تصانيف في العربية، ومنها « المثلث ». وتوفي سنة (٢٠٦ هـ). انظر: نزهة الألباء (ص ١١٩)، والوفيات (٣ / ٤٤١)، والإنباه (٣ / ٢١٩)، والعبر (١ / ٣٥٠).

(٣) هو أبو الحسن الأخفش. انظر المسألة رقم (٤٢).

(٤) هو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد البصري. كان إمام النحاة في زمانه، وله تصانيف مشهورة مذكورة، أخذ عن الجرمي والمازني وأبي حاتم السجستاني وغيرهم، وقد تصدر ببغداد؛ يقول عنه الذهبي: « وكان وسيماً، مليح الصورة، فصيحاً مفوهاً، إخبارياً ثقة ». وقد ولد سنة (٢١٠ هـ)، وتوفي في آخر سنة (٢٨٥ هـ). انظر: مقدمة المقتضب للأستاذ الشيخ عزيمة، ونزهة الألباء (ص ٢٧٩)، والإنباه (٣ / ٢٤١)، والعبر (٢ / ٧٤).

(٥) عن (ب).

به؛ لأن تعلّق الجارّ به يدل عليه دلالة اللفظ، لكنه لا يجري مجرى العوامل اللفظية في تقدّم الحال عليه، ولا في نصب المفعول معه.

فإن قيل: فهل تقديره تقديرُ الفعل المحض أو تقدير الاسم المشتق، من الفعل؟

فالجواب: أن النحويين إنما يُقدِّرونه تقديرَ الاسم المشتق؛ فيقولون: «زيد في الدار»؛ أي: مُستقرّ في الدار. وكان الظاهر أن يذكروا الفعل؛ لأنه [١٠٤أ] الأصل في تعلّق الجار به؛ لأن حرف الجرّ إنما تعلق بالاسم المشتق من حيث كان فيه معنى الفعل لا من حيث كان اسمًا.

وقد سأل ابن جني أبا علي عن^(١) هذه المسألة، فلم يُراجعه بجواب بَيِّن ولا شافٍ أكثر من أن قال له: «تقدير الاسم ههنا أولى؛ لأن خبر المبتدأ في أغلب أحواله اسم». ولم يُبيِّن ابنُ جني فيه شيئًا أيضًا!

والصحيح في التعليل والتقدير أن يقال: الجار هنا لا يُتصوّر تعلّقه بفعلٍ محضٍ؛ إذ الفعل المحض ما دلّ على حدث وزمان، ودلالته على الزمان^(٢) ببنيته؛ فإذا لم يكن له وجود في اللفظ لم يكن له بنية تدل على الزمان، (مع أن الجار لا تعلّق له بالزمان، ولا يدُلّ عليه، إنما هو في أصل وضعه)^(٣) (لتقييد الحدث وجرّه إلى الاسم على وجهه ما من الإضافة، ف)^(٤) لا تعلّق له إلا بالحدث، والحدث الذي هو المصدر لا يمكن تقديره ههنا؛ لأنه خبر المبتدأ، والمبتدأ ليس هو الحدث، فبطل أن يكون التقدير: (زيد استقرارًا في الدار. وبطل أيضًا أن يكون التقدير)^(٥): زيد استقرارًا في الدار؛ ألا ترى أنه يَقْبَحُ أن يُقال: «زيد في الدار أمس»، أو: «أول من أمس»؟! وإذا بطل القسمان، أعني إضمار المصدر وإضمار^(٦) الفعل، لم يبق إلا القسم الثالث، وهو إضمار اسم الفاعل لتصح الفائدتان:

(١) سقط من (ب).

(٢) ليس غريبًا أن يقول السهيلي ههنا بدلالة الفعل على الزمان ببنيته، وقد ذكر غير مرة أنه لا يدل على الزمان لا بلفظه ولا ببنيته، وإنما يدل على اختلاف أحوال الحدث، وهذا الذي قاله لا يخالفه فيه النحاة، فهم قد تسامحوا عندما قالوا بدلالة الفعل على الزمان؛ إذ هو يدل على هذا المعنى الفلسفي، وقد تسامح السهيلي مثلهم هنا عندما قال بدلالته على الزمان. انظر دراستنا عن السهيلي (ص ٢٨٠).

(٣) عن (ب).

(٤) سقط من (ب).

(٥) عن (ب).

(٦) في (ب): «وصاحبه».

- إحداهما: أن يكون خبرًا عن المبتدأ، ويضمَر فيه ما يعود عليه؛ إذ لا يمكن ذلك^(١) في المصدر.

- والثانية: أن يصحَّ تعلُّق الجار به؛ إذ مطلوبُه الحدث، واسم الفاعل متضمن للحدث لا للزمان، واللَّه المستعان.

فصل

[في إعراب الاسم المرفوع بعد الظرف]

إذا ثبت هذا فلا يصحَّ ارتفاع اسم بعد الظرف والمجرور بالاستقرار على أنه فاعل، وإن كان في موضع خبر أو نعت، وإنما يرتفع بالابتداء كما يرتفع في قولك: «قائمٌ زيدٌ» بالابتداء، لا بـ «قائم»، خلافاً للأخفش^(٢) على ما سيأتي برهانه، إن شاء الله تعالى.

فإن قيل: أليس قد يرتفع الاسم بـ «قائم» إذا كان «قائم» معتمداً على مبتدأ، أو كان^(٣) نعتاً، أو حالاً، أو كان قبله الاستفهام وما يطلبُ الفعل، فيرتفع أيضاً ههنا به؟ قلنا: قد توهم قوم^(٤) أن هذا هو مذهبُ سيبويه، وأنه يُجيز أن يرتفع بالظرف^(٥) إذا قلت: «زيد في الدار أبوه»، و«مررتُ برجل معه صقر». وليس هذا مذهب الرجل، وقد بين أبو سعيد السيرافي مراد سيبويه، وشرح وجه الغلط عليه بما فيه غنية.

والفرق بين الظرف وبين اسم الفاعل: أن اسم الفاعل مشتق، وفيه لفظُ الفعل موجود، فإذا اقترنت به أُلِف الاستفهام أو قرينة من القرائن المتقدمة التي يقوى بها معنى الفعل، عَمِلَ عَمَلُ الفعل. والظرف في قولك: «زيد في الدار أبوه» لا لفظ للفعل فيه، إنما هو معنى يتعلق به الحرف، ويدل عليه، فلم يكن في قُوَّة القرينة التي اعتمد عليها [٤٣ ب] أن تجعله كالفعل، كما لم يكن في قُوَّتِهِ إذا كان ملفوظاً به دون قرينة أن يكون كالفعل، حتى يجتمع الاعتماد^(٦) المقوي لمعنى (الفعل مع)^(٧)

(١) سقط من (ب).

(٢) في شرح المفصل (٦ / ٧٩) قال ابن يعيش: «وقد أجاز أبو الحسن أن يعمل من غير اعتماد، فتقول على مذهبه: قائم زيد، فيكون (قائم) مبتدأ، و (زيد) مرفوع بفعله، وقد سدَّ مسدَّ الخبر لحصول الفائدة به وتام الكلام، وذلك لقوة شبه اسم الفاعل بالفعل».

(٣) في (أ، ب): «وكان...».

(٤) عن (ب).

(٥) في (أ، ب): «الظرف».

(٦) عن (٧، ٦) عن (ب).

اللفظ المشتق من الفعل، فيعمل حيثئذ عمل الفعل، فتقول: «زيدٌ ذاهبٌ غلامه»، و«مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه».

(ووجه آخر من الفرق بين المسألتين، وهو أنك إذا قلتَ: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه^(١)، فالقيام - لا محالة - مسندٌ إلى «الأب» في المعنى، وهو في اللفظ جارٍ^(٢) على ما قبله، وفي المعنى مسند^(٣) إلى ما بعده؛ فأما الظرف والمجرور فليس للصفة المشتقة لفظ يجري على ما قبله، إنما هو معنى يتعلق به الجار، وذلك المعنى مسند إلى الاسم المرفوع وخبر عنه، فصح أنه مبتدأ والمجرور خبر عنه، والجملة في موضع نعت أو خبر.

فإن قيل: فيلزمكم إذا قدمتم الظرف في موضع الخبر، وقد رتم فيه ضميراً يعود على المبتدأ، أن تُجزوا: «في الدار نفسه زيدٌ»، و«فيها أجمعون إخوانك»! وهذا لا يجيزه أحد^(٤)، وفي هذا^(٥) حجة للأخفش ولمن رفعَ بالظرف^(٦).

قلنا: إنما قُبِحَ تأكيدُ المضمَر إذا كان الظرفُ خبراً مقدماً؛ لأن الظرف في الحقيقة ليس هو الحامل للضمير؛ (إنما هو متعلق بالاسم الحامل للضمير)^(٧)، وذلك الاسم غير موجود في اللفظ حتى يقال: إنه مقدّم في اللفظ مؤخر في المعنى، وإذا لم يكن ملفوظاً به فهو في^(٨) المعنى والرتبة بعد المبتدأ، والمجرور المقدم قبل المبتدأ دالٌّ عليه، والدالٌّ على الشيء غير الشيء، فلذلك قُبِحَ: «فيه أجمعون الزيدون»؛ لأن التوكيد لا يتقدّم على المؤكّد؛ ولذلك صحّ تقديم خبر «إنَّ» على اسمها إذا كان ظرفاً؛ لأن الظرف ليس هو الخبر في الحقيقة؛ إنما هو متعلق بالخبر، والخبر منويٌّ في موضعه مُقدّر في مكانه؛ ولذلك لم ينكسر أصلُ الخليل في منعه تقديم خبر المبتدأ مع كثرة هذا النحو في الكلام^(٩)، أعني: «في الدار زيد».

ولذلك عدلَ سيبويه في قولهم: «فيها قائماً رجلاً»، و«لميّة موحشاً طللًا»

(١) سقط من (ب). (٢) في (أ، ب): «جارياً».

(٣) في (أ، ب): «مسنداً». (٤) عن (ب).

(٥) سقط من (ب). (٦) انظر: الإنصاف (ص ٥١).

(٧، ٨) عن (ب).

(٩) انظر المسألة رقم (٧٧)، فصل «في تقديم الخبر».

إلى أن (جعلها حالاً من نكرة^(١)، ولم^(٢) يجعلها من الضمير الذي في الخبر؛ لأن الخبر مؤخرٌ في النية، وهو العامل في الحال، وهو معنوي، والحال لا تتقدم على العامل المعنوي.

فهذا كله يُنبئك أن الظرف والمجرور ليس هو الخبر في الحقيقة، ولا الحامل للضمير، ولا العامل في شيء من الأشياء، لا في حال، ولا في ظرف، ولا في فاعل. ومن^(٣) جهة العقل أن « الدار » إذا انفردت بلفظها^(٤) لم يصحَّ أن تكون خبراً عن « زيد »، ولا عاملة، ولا حاملة للضمير. وكذلك « في » و « من » وسائر حروف الجر لو انفردت لم يكن فيها شيءٌ من ذلك. فقد وضَّح لك أن الخبر هو غيرها، وموضعه موضعه، والحمد لله.

فصل

[في إعراب الوصف غير المعتمد]

[١٠٥أ] وأما ما حكاه الزجاجي^(٥) في هذا الباب عن بعض النحويين من قولهم: « قائمٌ زيدٌ »، أنَّ « قائمٌ » مبتدأ، و « زيدٌ » فاعل، فقد قدَّمنا أن هذا باطلٌ في القياس؛ لأن اسم الفاعل اسم محض، واشتقاقه من الفعل لا يُوجب له عمل الفعل؛ إذ كنا نُعمل كل اسم مشتق من الفعل كـ « مسجِدٍ »، و « مَرَقِدٍ »، و « مِرْوَحَةٍ »، و « مِغْرِفَةٍ ».

ولكن إنما نُعمل إذا تقدَّم ما يطلب الفعل، أو كان في موضع لا يدخل عليه العوامل اللفظية نحو النعت والخبر، فيقوى حينئذ [١٤٤ب] معنى الفعل فيه، ويُعَضَّدُ هذا من السماع أنهم لم يحكوا عن العرب: « قائمٌ الزيدان »، ولا: « ذاهبٌ إخوتك »، إلا على الشرط الذي ذكرناه. ولو وجد الأخفش و^(٦) من قال بقوله مسموعاً لا حتجوا به على الخليل وسيبويه، فإذا لم يكن مسموعاً، وكان بالقياس

(١) في الكتاب (٢٧٦ / ١) : « وحُمِلَ هذا النصب على جواز: فيها رجل قائماً ». انظر أيضاً في هذا الموضع شرح أبي سعيد السيرافي، وشرح الأعلام لبيت الكتاب:

وتحت العوالي في القنا مُسْتَظَلَّةٌ ظباء أعارتها العيون الجاذِرُ

(٢) عن (ب). (٣) في (ب) : « ولا من ... ».

(٤) في (أ) : « إذا انفردت في حال بلفظها ». (٥) الجمل (ص ٤٩ ، ٥٠).

(٦) سقط من (ب).

مدفوعاً، فَأَخْلِقَ به أن يكون باطلاً ممنوعاً!

فصل

[في إعراب الوصف المعتمد]

وإذا ثبتَ هذا فجائزُ أن يكونَ اسمُ الفاعل في حال الاعتماد على ما قبله، ومع القرائن المُقَوِّية رافعاً للفاعل، وخبراً مُقَدِّماً، والاسم بعده مبتدأ، الوجهان جائزان، نحو: « زيدٌ قائمٌ أخواه »، و« زيدٌ قائمان أخواه »، إلا في موضع واحد^(١)، وهو أن يكون الفاعل ضميراً منفصلاً، نحو: « زيدٌ قائمٌ أنت (إليه) »، و« أقائمٌ هو؟ »؛ فإن هذا لا يكون إلا مبتدأً وخبراً؛ لأن المنفصل لا يكون فاعلاً مع اتصاله بالعامل؛ إنما يكون فاعلاً إذا لم يمكن اتصاله به^(٢) نحو^(٣): « ما قائمٌ إلا أنت »، و^(٤) نحو: « الضاربه هو ».

ألا ترى إلى قوله ﷺ لَوَرْقَةَ بنِ نَوْفَلٍ: « أَوْ مُخْرِجِيَّ هُم »^(٥)؟! لم يَرَوْه أحدٌ إلا بتشديد « الياء »؛ لأنه خبر مقدم، و« هم » مبتدأ، فَجُمِعَ من أجل الضمير الذي في الخبر، وصار تقديره: أَوْ مُخْرِجُوِيَّ هُم، ثم أدغم « الواو » في « الياء »، ولو كان « هم » فاعلاً لقال: « أَوْ مُخْرِجِيَّ هُم؟ » بتخفيف الياء، كما تقول: « أضراربي إخوتك؟ ». فإن جعلته مبتدأً قلت: « أضراربي »، بالتشديد، والحمد لله.

فصل

[في عدم الإخبار بالزمان عن اسم العين]

ذكر: ظروف الزمان لا تكون أخباراً عن الجُثْث، ولكن تكون أخباراً عن المصادر^(٦).

ولم يُعَلَّلِ النحويون هذا الأصل بأكثر من أن قالوا: إنما لم يجوز ذلك؛ لأنه لا فائدة فيه^(٧)! ولم يكشفوا عن سر عدم الفائدة!

(٢) سقط من (ب).

(١) عن (ب).

(٤) سقط من (ب).

(٣) في (أ): « لا يجوز ».

(٥) أخرجه البخاري في حديث بدء الوحي (٤/١).

(٧) انظر: المقتضب (٤/١٣٢، ١٣٣).

(٦) الجمل (ص ٥٠).

وسرّه: أَنَّ الزمانَ لما كان أحداثًا تحدثُ (عن حركة الفلك، وكان البشر يحتاجون إلى تقييد أحداثهم وتاريخها)^(١) بأحداثٍ تقارنها معلومةً عند المخاطب، كما يقيدونها بالأماكن التي تقع فيها، جعل الله - تعالى - لهم في حركات الفلك حوادث تختلف بما يقارنها من النور والظلمة، وارتفاع الشمس وانحدارها؛ لأن الحركات لا تختلف لذواتها، ولا تتميز بأنفسها.

و [لَمَّا]^(٢) كانت هذه الحوادث التي هي أجزاء الزمان معلومةً عند جميع المخاطبين، جعلوها^(٣) تاريخًا وتقييدًا لأفعالهم وحياتهم وموتهم وجميع الأمور النازلة بهم، فلا معنى لوقت الفعل إلا أنه حادثٌ (يقارنه حادثٌ)^(٤) معلومٌ عند مَنْ^(٥) يخاطبه، فإذا أخبرته أن فعلك قارنَ ذلك الحادثَ المعلومَ عنده ثُوِّقَتْ له وتُقيَّد، فسميناه وقتًا، وهو في الأصل مصدر: « وَقَتُ الشيءَ أَقْتُهُ »^(٦)؛ إذا حَدَّدْتَهُ وقَدَّرْتَهُ.

ولو أمكن أن تُقيَّد وتُورَّخَ بما يقارن الفعل من الحوادث التي هي غير الزمان استغنيَتْ عن الزمان، تقول: « قمتُ عند خروج الأمير »، و « خرجتُ عند قدوم الحاج »، (أو: مع قدوم الحاج)^(٧)، لكان ذلك أيضًا توقيتًا وتاريخًا. ولكن الذي هو معلوم عند جميع المخاطبين إنما هي أجزاء الزمان كـ « الشهر » و « السنة » و « اليوم » وما دون ذلك.

وإذا كان الأمر كذلك فلا معنى لقولك: « زيدُ اليوم »، و « الغلامُ غداً »؛ لأن الجُثْثَ ليست بأحداث، فيحتاج إلى تقييدها بما يقارنها، وتاريخها بما يحدث معها. ولذلك تقول: إِنَّ أَوَّلَ مخلوقٍ خلقه الله - تعالى - لم يكن في وقت، ولو كان في وقت لافتقر ذلك الوقت إلى وقت، إلى غير نهاية، وهذا محال! فقد وضع لك أن ما^(٨) ليس بحدث فلا معنى لتقييده بالحدث الذي هو الزمان.

ومع هذا فإذا أردت حدوث الجُثَّة ووجودها فهو أيضًا حادث، فجائز أن تُخبر

(١) عن (ب). (٢) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق.

(٣) سقط من (ب). (٤) سقط من (ب).

(٦) في (أ، ب): « أوقته ». وفي المصباح « وقت »: « وَوَقَّتَ اللَّهُ الصَّلَاةَ تَوْقِيَّتًا، وَوَقَّتَهَا يَقِيَّتُهَا - من باب وَعَدَ - حَدَّدَ لها وَقْتًا ». (٧) عن (ب).

(٨، ٧) عن (ب).

عنه بالزمان إذا كان الزمان [١٤٥ب] يسع مدتها، مثل ما يقول: «نحن في زمان كذا»؛ و «كان الحجاج»^(١) في زمن بني أمية، وإن جهل المخاطب وجود زمن قيّدته بزمان يسعه.

فإن كان الزمان أقصر من مدة الوجود لم يجز في شيء من الحوادث، كما لا يجوز: «شَبَّ زيدٌ غُدُوَّةً» ولا: «شَاخَ ضَحْوَةً»؛ لأن الوقت أقل من المؤقت، كذلك لا تقول على هذا: «نحن يوم السبت»، ولا: «الحجاج يوم الخميس». **فإن قلت:** فقد قالوا: «زيدٌ حينَ بَقَلَ وجهُه»^(٢)؟

قلنا: إنما جاز ذلك لقريئة أخرجته عن معنى الظرف من الزمان إلى معنى الوصف بمقدار السنين، وهي إضافة «الوجه» إليه حين قلت: «بقَلَ وجهُه»، و «طَرَّ شارِبُه». ولو قلت: «زيدٌ حينَ بَقَلَ وجهُه»^(٣) عمرو «لم يجز، مع أنه أيضًا مخصوص بلفظة «حين».

ولو قلت: «يومَ بَقَلَ وجهُه»^(٤)، لم يجز، لما في «حين» من لفظ «حانَ يحينُ» الذي يصح أن يكون خبرًا عن «زيد».

فصل

[في دلالة نحو: سواء عليّ أقمّت أم قعدت]

ومما ألحق بهذا الفصل: قوله سبحانه: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكَ أَدَعَوْتُوهُمْ أَمْ أَنْتَدَّ صَحِثُوكَ﴾ [الأعراف: ١٩٣]، و ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦].

* زعم بعض النحويين^(٥) أن «سواء» خبر، وأن المبتدأ محذوف، وأن التقدير: سواءٌ عليهم الإنذارُ وتركه، ثم فسّرتَه الجملة المصدرة بألف الاستفهام.

(١) في (أ، ب): «الحاج».

(٢) في اللسان «بقل»: «وبَقَلَ وجهُ الغلام يَبْقُلُ بَقْلًا وبُقُولًا، وأَبْقَلَ، وبَقَلَ: خرجَ شعره. وفي حديث أبي بكر والتسابة: فقام إليه غلام من بني شيان حين بَقَلَ وجهُه؛ أي: أول ما نبئت لحيته». وانظر: خلق الإنسان لثابت (٢٠، ٢١).

(٣) في (أ، ب): «وجهه».

(٤) عن (ب).

(٥) في شرح المفصل (٩٣/١): «قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، الفعل ههنا في تأويل المصدر، والمعنى: سواء عليهم الإنذار وعدم الإنذار. فالإنذار وما عطف عليه مبتدأ في المعنى. وسواء: الخبر».

وصاحبُ هذا القول يلزمه أن يُجيز: « سواءٌ أقمّت أم قعدت »، دون أن يقول: « عليّ » أو « عليك ». ويلزمه أن يجيز: « سيّان أذهب زيدٌ^(١) أم جلس »، أو « مُتّفقان أقام زيدٌ أم قعد »، وما كان نحو هذا مما لا يجوز في الكلام ولا رُوي عن أحد!

* وقالت طائفة^(٢): « سواء » ههنا [١٠٦أ] مبتدأ، والجملة الاستفهامية في موضع الخبر:

وإنما قالوا هذا - وإن كان « سواء » نكرة - لأنّ الجُمْل لا تكون في موضع المبتدأ^(٣) أبداً ولا في موضع الفاعل. ثم لزمهم أن يكون في الجملة ضميرٌ يعود على « سواء »؛ إذ لا تكون جملةٌ في موضع خبر إلا وفيها عائِدٌ يعود على المبتدأ^(٤). فأجابوا عن هذا بأن قالوا: « سواءٌ » مبتدأ في اللفظ، وهو في المعنى خبر؛ لأنّ المعنى: سواءٌ عليهم الإنذارُ وتركه، ولا يلزم أن يعودَ من المبتدأ ضميرٌ على الخبر، فلما كان خبراً في المعنى دون اللفظ رُوعي ذلك المعنى، كما لم يعد على « ضربي » من قولك: « ضربي زيداً قائماً » ضميرٌ من الحال التي سدت مسدّ الخبر؛ لأنّ معناه: أضربُ زيداً، أو: ضربتُ زيداً؛ والفعل لا يعود عليه ضمير.

وكذلك: « قائمٌ أخوك »؛ لأنّ « أخوك »^(٥) وإن سدّ مسدّ الخبر فإنه فاعل في المعنى، و « قائمٌ » معناه كمعنى الفعل الرفع للفاعل، فَرُوِيت المعاني في هذه المواضع، وتُرِكَ حكم اللفظ إلا من جهة الرفع بالابتداء، فهي كلها مرفوعة بالابتداء متضمنة لمعنى يخالف معنى الابتداء المخبر عنه، فحُكِمَ لذلك المعنى، فلم يُعَدَّ على اللفظ ضمير.

وهذا كله حسنٌ؛ إلا أنه في هذه المسألة خاصة على خلاف ما قالوه؛ لأنّ العرب لم تنطق بمثل هذا في « سواء » حتى قرنته بالضمير المجرور بـ « على »، نحو: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ﴾، و « سواءٌ عليّ أقمّت أم قعدت »، ولا يقولون: « سيّان

(١) عن (ب).

(٢) في الحجة لأبي علي (٢٠٠/١): « فسواء في الآية مرتفع بالابتداء، وما بعده مما دخل عليه حرف الاستفهام في موضع الخبر ».

(٣) قال أبو علي أيضاً في الحجة (٢٠١/١): « فإن رفعته بأنه خبر لم يجز؛ لأنه ليس في الكلام مخبر عنه، فإذا لم يكن مخبر عنه بطل أن يكون خبراً؛ لأنّ الخبر إنما يكون عن مخبر عنه، فإذا فسد ذلك ثبت أنه مبتدأ ».

(٤) انظر: المرجع السابق والصفحة. (٥) سقط من (ب).

أَقَمْتُ أَمْ قَعَدْتُ «، ولا: «مِثْلَانِ»، ولا^(١): «شِبْهَانِ». ولا يقولون ذلك إلا في «سواء» مع المجرور بـ «على». فوجب البحث عن (السّر في ذلك، وعن)^(٢) مقصد القوم في هذا الكلام، وعن المساواة بين أيّ شيئين هي؟ وفي أيّ الصفات هي من الاسمين الموصوفين بالتساوي؟ فوجدنا معنى الكلام ومقصوده إنما هو تساوي^(٣) في عدم المبالاة بقيام [١٤٦ ب] أو قعود، أو إنذار أو ترك إنذار.

ولو أرادوا المساواة في صفة موجودة في الذات لقالوا: «سواء الإقامة والشخص». كما تقول: «سواء زيدٌ وعمرو». و«سَيَّانٍ» و«مِثْلَانِ» تعني استواءهما في صفة لذاتهما.

فإذا أردت أن تُسَوِّيَ بين أمرين في عدم المبالاة وترك الالتفات لهما، وأنهما قد هانا عليك وخَفَاً عليك، قلت: «سواء عليّ أفعَلُ أم لم يفعل»، كما تقول: «لا أبالي أفعَلُ أم لم يفعل»؛ لأن المبالاة فعل من أفعال القلب، وأفعال القلب تُلغى إذا وقعت بعدها الجملة المستفهم عنها أو المؤكدة باللام؛ تقول: «لا أدري أقام زيدٌ أم قعدَ»، و: «علمتُ ليقومَنَّ زيدٌ»، ولكن لا تُلغى هذه الأفعال القلبية حتى يُذكر فاعلها في اللفظ أو في المعنى، فتكون حينئذ في موضع المفعول بالعلم.

فصل

[في توضيح هذه الدلالة]

* فإذا ثبتَ هذا فـ «سواء» مبتدأ في اللفظ، و«عليّ» أو «عليهم» مجرور في اللفظ، وهو فاعل في المعنى المتضمّن في مقصود الكلام؛ إذ قولك: «سواء عليّ» في معنى: «لا أبالي»، (وفي أبالي)^(٤) فاعل، فذلك الضمير الفاعل هو المجرور بـ «على» في المعنى؛ لأن الأمرين إنما استويا عليك في عدم المبالاة، وإذا لم تُبالِ بهما لم تلتفتْ بقلبك إليهما، وإذا لم تلتفتْ فكأنك قلت: «لا أدري أقمتُ أم قعدتُ».

فلما صارت الجملة الاستفهامية (في معنى)^(٥) المفعول بفعل من أفعال القلب،

لم يلزم أن يكون فيها^(١) ضمير يعود على ما قبلها؛ إذ ليس قبلها في الحقيقة إلا معنى فعل يعمل فيها، و^(٢) كيف يعود من المفعول^(٣) ضمير يعود على عامله؟! ولولا قولك: «عليّ» و«عليهم» ما قوي ذلك المعنى، ولا عمل في الجملة. ولكن لما تعلّق الجارّ به صار في حكم المنطوق به، وصار المجرور هو الفاعل (في المعنى، كالفاعل)^(٤) في «علمتُ» و«دريتُ» و«بأليتُ» ونحو ذلك.

ألا ترى كيف صار المجرور في قولهم: «له صوتٌ صوتٌ غراب»، بمنزلة الفاعل في يُصوَّت؟! حتى كأنك (نطقَت بِصَوْتٍ)^(٥)، فنصبت «صوتٌ غراب» لذلك.

وإذا قلت: «عليه نَوْحٌ نَوْحُ الحَمَام»، رفعت: نوح الحَمَام؛ لأن الضمير المخفوض بـ «على» ليس هو الفاعل الذي يَنُوح، كما في مسألة: «له صوتٌ صوتٌ حمار».

وكذلك المجرور في ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾ هو الفاعل الذي في قولك: (لا يبالون)^(٦) ولا يلتفتون؛ إذ المساواة إنما هي في عدم المبالاة والالتفات، والمتكلم لا يريد غير هذا بوجه، فصار الفاعل مذكورًا، والمبالاة معقولة مُتصَوِّرة، فوقعت الجملة الاستفهامية مفعولًا لها.

* ونظير هذه المسألة - حَدِّثُوا النَّعْلَ بِالنَّعْلِ^(٧) - قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِن بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِنَا﴾ [يوسف: ٣٥]، بدا: فعل ماضٍ، فلا بدّ له من فاعل، والجملة المؤكدة^(٨) باللام^(٩) لا تكون في موضع فاعل أبدًا، وإنما تكون في موضع مفعول بـ «علمت» أو «علموا»، فهي ههنا في موضع المفعول، وإن لم يكن في اللفظ «علموا»، ففي اللفظ ما هو في معناه؛ لأن قوله: ﴿بَدَأْ﴾ معناه: ظهر للقلب^(١٠) لا للعين، وإذا ظهر الشيء للقلب فقد عُلِمَ. والمجرور من قوله: ﴿لَهُمْ﴾ هو الفاعل.

(١) في (أ، ب): «فيها».

(٢) سقط من (ب).

(٣) في (أ، ب): «المفعول فيه».

(٤) عن (٦-٤) (ب).

(٥) هذا مثَلٌ يُضرب في التسوية بين الشيئين. وحذوتُ النعل بالنعل؛ أي: قدَرْتُها بها، وقطعْتُها على مثالها وقدرها. انظر: مجمع الأمثال للميداني (١/ ١٩٥).

(٦) في (أ، ب): «المذكورة».

(٧) يعني قوله تعالى: ﴿لَيْسَ جُنَّتُهُ حَتَّى جِينِ﴾ [يوسف: ٣٥].

(٨) سقط من (ب).

فلما حصل معنى العلم وفاعله مُتَقَدِّمًا على الجملة المؤكدة باللام، صارت الجملة مفعولاً لذلك العلم، كما تقول: « علمتُ ليقومَنَّ زيدٌ »، و « لام » الابتداء و « ألف » الاستفهام يكون قبلهما أفعال القلب ملغاة، فكذلك: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ ﴾، وقعت الجملة الاستفهامية في المعنى بعد فعل من أفعال القلب وبعد فاعله، كما تقدم بيان ذلك، حين قدرناه بقولك: « لا يبالون ». فالواو^(١) في « يبالون » هو الفاعل، والضمير في ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ هو الفاعل في المعنى.

ألا ترى كيف اختصَّ بـ « على » من بين حروف الجر؟! لأن المعنى إذا كان يرجع إلى عدم المبالاة فقد هانَ عليك الأمران، وصارا أخفَّ شيءٍ على من لا يُبالِيهما، ولا^(٢) يلتفت إليهما.

فتأمله تجد المعاني صحيحةً والفوائد كثيرةً مزدحمةً تحت هذا اللفظ الوجيز؛ فلذلك نَبَتْ عنه كثيرٌ من الأفهام حتى تناقضت عليهم الأصول التي أصَّلوها، واضطربوا في الجواب عن الاعتراضات التي ألزموها [١٠٧أ]، مع ما غاب عنهم من فوائد هذه الآيات وإعجازها، وسَمَانَة^(٣) هذه الكلمات على إيجازها، وبالله التوفيق.

فصل

[في دلالة الاستفهام في هذا التركيب]

فإن قيل: فما بال الاستفهام في هذه الجملة، والكلام خبرٌ محضٌ؟

قلنا: الاستفهام مع « أم » يعطي معنى التسوية؛ فإذا قلت: « أقامَ زيدٌ أم قعدَ » فقد سَوَّيْتَ بينهما في علمك^(٤). فهذا جواب فيه^(٥) مَقْنَعٌ، وأما التحقيق في الجواب فإن تقول: ألف الاستفهام لم يُخْلَعْ منها ما وُضِعَتْ له ولا عُرِلَتْ عنه، وإنما معناه: علمتُ أقامَ زيدٌ أم قعدَ؟ أي: علمتُ ما كنتُ أقولُ فيه هذا القول، وأستفهمُ عنه بهذا اللفظ، فحكيتُ الكلامَ كما كان، ليعلمَ المخاطبُ أن ما كان مستفهمًا عنه

(١) في (أ، ب): « قالوا ».

(٢) عن (ب).

(٣) في (أ): « وسامهم ». وهي كلمة غير واضحة في (ب). وكلام سمين: جيد. وفي الأساس « سمن »:

ومن المجاز كلام غث وسمين. ويقال: سمن - كسمع - سمانة.

(٤) انظر: الحجة لأبي علي (١/ ١٩٨).

(٥) سقط من (ب).

معلومٌ كما تقول: « قام زيدٌ » فترفعه؛ لأنه فاعل، ثم تقول: « ما قام زيدٌ »، فيبقى الكلامُ كما كان، وتبقى الجملة محكيةً على أصلها^(١)، لتدل على أن ما كان خبراً متوهماً عند المخاطب فهو الذي نُفي بحرف النفي.

ولهذا نظائر يطول ذكرها، فكَذلك قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ﴾، لما لم يبالوا بالإنذار، ولا نفعهم ولا دخل في قلوبهم منه شيءٌ، صار في حكم المُستفهم عنه أكان أم لم يكن. فلا تُسمى « الألف » ألف التسوية، كما فعل بعضهم، ولكن « ألف » الاستفهام بالمعنى الذي وضعت له، ولم تُزل عنه.

فصل

[في سرّ التعبير بالفعل الماضي في هذا التركيب]

فإن قيل: فلم جاء بلفظ الماضي؛ أعني قوله: ﴿أُنذِرْتَهُمْ﴾، وكذلك: ﴿أَدْعَوْتُهُمْ أَمْ أَنْتَ صَمِيْتُ﴾ [الأعراف: ١٩٣]، و « أقام زيدٌ أم قعد » - ولم يجئ بلفظ الحال ولا المستقبل؟

فالجواب: من وجهين:

- أحدهما: أن في الكلام معنى الشرط، والشرط يقع بعده^(٢) المستقبل بلفظ الماضي، تقول: « إن قام زيدٌ غداً قمتُ »، وههنا يتقدّر ذلك المعنى؛ كأنك قلت: إن قام زيدٌ أو قعد لم أباليه^(٣)، و « لا ينفع القومُ إن أنذرتهم أو لم تنذرهم ». فلذلك جاء بلفظ الماضي.

وقد قال الفارسيُّ قولاً غير هذا، ولكنه^(٤) قريب منه في اللفظ؛ قال: « إن ألف الاستفهام تُضارع « أن » التي للجزاء؛ لأن الاستفهام غير واجب، كما أن الشرط ليس بحاصل إذا عُدِمَ المشروط »^(٥).

وهذه العبارة فاسدةٌ من وجوه يطول ذكرها، ولو راعى المعنى الذي قدّمناه لكان أشبه، على أنه عندي مدخولٌ أيضاً؛ لأن معنى الشرط يطلب الاستقبال خاصة دون الحال والمضي.

(٢) في (أ): « بعد ».

(١) في (أ): « لفظها ».

(٣) في المصباح « بلي »: « لا أباليه، ولا أبالي به؛ أي: لا أهتم به، ولا أكرث له »

(٤، ٥) انظر: الحجة (١/٢٠٢، ٢٠٣)

وقوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكَ أَدَعَوْتُوهُمْ﴾، و ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ﴾ لا يختص بالاستقبال، بل المساواة في عدم المبالاة موجودة في كل حال، بل هي أظهر في فعل الحال، ولا يقع بعد حرف الشرط فعل حال بوجه.

-والتحقيق في الجواب أن نقول: قد أصلنا في «نتائج الفكر»^(١) أصلاً، وهو أن الفعل لم يُشتق من المصدر مضافاً (إلا ليدل على كون الاسم مخبراً عنه - أعني الفاعل الذي كان المصدر مضافاً)^(٢) إليه - ولم^(٣) تختلف أبنيته بعدما اشتق من المصدر إلا لاختلاف أحوال الحدث من مضي أو استقبال.

فإن كان قصد [١٤٨ ب] المتكلم ألا يُقيّد الحدث بزمانٍ دون زمان، ولا بحال استقبال دون حال مضي؛ فليجعله^(٤) مطلقاً بلفظ الماضي الذي لا زوائد فيه^(٥)، ليكون أخفّ على اللسان وأقرب إلى لفظ الحدث المشتق منه.

ألا ترى أنهم يقولون: «لا أفعله ما لاح برق»، و «ما طار طائر»، بلفظ الماضي خاصة لما أرادوا مدةً مطلقةً غير مقيدة؟! وأنه لا يفعل هذا الشيء في مدة لوح البرق وطيران الطائر ونحو ذلك، فلم يُجاوز لفظ الماضي؛ لأنه لا يُريد استقبالا ولا حالا على الخصوص.

فإن قلت: ولا يريد أيضاً ماضياً، فكيف بلفظ الماضي؟!

قلنا: قد قرّن معه «لا أكلمه» و «لا أفعله»، فدلّ على أن قوله: «ما لاح برق» لا يريد به لوحاً قد انقضى وانقطع، وإنما يريد مقارنة الفعل المنفي للفعل الآخر في المدة على الإطلاق والدوام؛ فليس في قوله: «لاح» إلا معنى اللوح خاصة، غير أنه ترك لفظ المصدر ليكون «البرق» مخبراً عنه كما تقدم. فإذا^(٦) أردت هذا، ولم تُردّ تقييداً بزمان، فلفظ الماضي أخفّ وأولى.

وكذلك قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ﴾، أضاف الإنذار إلى المخاطب المُخبر عنه به، فاشتقّ من الإنذار الفعل ليدلّ على أن المخاطب هو فاعل الإنذار،

(١) انظر المسألة رقم (١٠).

(٢) سقط من (ب).

(٣) عن (ب).

(٤) في (أ، ب): «بل يجعله».

(٥) انظر أيضاً المسألة رقم (١٠).

(٦) في (أ): «فمتى».

وترك الفعل بلفظ الماضي؛ لأنه مطلق في الزمان كله، وأن القوم لم يُبالوا بهذا، ولا يبالون، ولا هم في حال مبالة، فلم يكن لإدخال الزوائد الأربع معنى؛ إذ ليس المراد تقييد الفعل بوقت ولا تخصيصه بحال.

فإن قلت: لفظ الماضي يُخصّصه بالانقطاع؟

قلنا: « حَدَّثَ حَدِيثَيْنِ امْرَأَةً! »^(١)، فيما قدمناه ما يُغني عن الجواب، مع ما في قوله: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ ﴾ من ثبوت هذه الصفة فيهم وحصولها في الحال وفي المآل، ولا تقول: « سواءٌ ثوباك أو غلاماك »، إذا كان الاستواء فيما مضى، وهما الآن مختلفان. فهذه القرينة تنفي الانقطاع الذي يتوهم في لفظ الماضي، كما كان لفظ الحال في قولك: « لا أكلّمه ما دامت السموات والأرض » ينفي الانقطاع المتوهم في « دام ».

وإذا انتفى الانقطاع وانتفت الزوائد الأربع بقي الحدث مطلقاً غير مُقيّد في المسألتين جميعاً. فتأمل هذا تجده صحيحاً، والحمد لله.

فصل

[في مسألة من باب الاشتغال]

ومن باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره، ربطوا في هذا الباب اختيار النصب على الرفع بالأمر والنهي والاستفهام والجحد والجزاء. وليس مقصوراً على هذه المواضع، بل كل موضع يكون القصد فيه إلى الفعل والفائدة في ذكره أقوى كان النصب فيه هو الوجه.

ألا ترى إلى^(٢) قوله [١٠٨] سبحانه: ﴿ إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْتُهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر: ٤٩] كيف أجمع القراء على نصبه^(٣)؟! ودل ذلك على قبح الرفع فيه؛ لأن مقصد الآية المدح بالفعل والاقتدار على خلق الأشياء وتقديرها، مع أنه لو قال: « إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ »، لذهب الوهم إلى الصفة لا إلى الخبر في قوله: ﴿ خَلَقْتُهُ ﴾، فكان يكون فيه للقدرة^(٤) متعلق

(١) تقدم هذا المثل في المسألة رقم (٧٣). (٢) عن (ب).

(٣) وردت قراءة بالرفع في غير السبعة تنسب إلى أبي السّمّال، وقد انتصر لها ابن جني. انظر: المحتسب

(٢/٣٠٠). وقد نبّه على هذه القراءة الزمخشري في كشافه (٤/٣٥٠)، وتعقبه صاحب الانتصاف.

(٤) يعني المعتزلة، فهم يُسمّون أصحاب العدل والتوحيد، ويُلقَّبون بالقدريّة والعدلية، ومن مذهبهم أن=

بأن يقولوا: « نعم، كل شيء خلقه فهو بقدر قدره، وكل شيء لم يخلقه فهو بخلاف ذلك »؛ لأن فعل الإنسان عندهم غير مخلوق للرب، تعالى عن قولهم.
وكذلك قول الشاعر^(١):

فَلَوْ أَنَّهَا إِيَّاكَ عَصَّتْكَ مِثْلُهَا
يُنْصَبُ؛ لأنه موضع يُقْصَد فيه إلى الفعل، والله أعلم.

فصل

[من باب الاشتغال أيضاً]

ومن هذا الباب ما ذكره سيويه على وجه ضرورة الشعر، ثم اعترف أنه في الكلام بمنزلته في الشعر؛ أي: أنه لو جاء على الأصل لم ينكسر الشعر^(٢)، وهو قولهم [١٤٩ ب]:

عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْ^(٣)
ثَلَاثُ كُلِّهِنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا^(٤)

جعله في القبح مثل: « زيدٌ ضربتُ »، برفع « زيد »، مع عدم الضمير. وليس مثله لوجوه:

- منها: أن الجملة ههنا في موضع صفة^(٥)، فلو نُصِبَ لَوَلِيَّ الاسم غير الصفة؛ لأن الفعل والفاعل والجملة هي الصفة، فإذا قَدِّمَتْ مفعولها^(٦) عليها لم تَلِ

= العبد خالقي لأفعاله خيرها وشرها.

(١) هو المزارع الأسدي. والبيت من شواهد الكتاب (٧٥ / ١)، وعجزه:

جَرَرْتُ عَلَى مَا شِئْتُ نَحْرًا وَكُلَّكَلا

(٢) انظر: الكتاب (٤٣ / ١)، والخزانة (١٧٣ / ١).

(٣) لأبي النجم العجلي، وقبله:

قَدْ أَصْبَحْتُ أُمَّ الْخِيَارِ تَدْعِي

انظر: الكتاب (٤٤ / ١، ٦٩، ٧٣).

(٤) من شواهد الكتاب (٤٤ / ١)، ولا يُعرف قائله، وعجزه:

فَأَخْزَى اللَّهُ رَابِعَةً تَعُودُ

وانظر: الخزانة (١٧٧ / ١).

(٦) سقط من (ب).

(٥) في (أ): « صفته ».

موصوفها، فإذا رفعت بابتداء وَلَيْتَ الجملة التي هي في موضع الصفة موصوفها.
- ووجه آخر: وهو أن «كُلًّا» يقبح أن يليه العوامل اللفظية؛ لأنه في الأصل
توكيد، والتوكيد لا يليه العوامل اللفظية^(١)، ويحسن رفعه بالابتداء؛ إذ الابتداء ليس
بعامل لفظي.

فأما ما^(٢) ذَكَرَ^(٣) من قولهم: «شَهْرٌ تَرَى، وشَهْرٌ تَرَى، وشَهْرٌ مَرَعَى»^(٤)، وجعلهُ
من هذا الباب بمنزلة «كُلُّهُ لم أصنع»، و«زَيْدٌ ضَرِبْتُ»^(٥)، فإِذَا بُعِدَ ما بينهما! هذا
نكرة، وما بعدها صفةٌ لها، لا خبرٌ عنها، فلم يصح نصبه بها؛ لأن الصفة لا تعمل
في الموصوف.

وَحَسُنَ حَذْفُ الضمير؛ لأن الحذف في الصفة أحسنُ منه في الخبر^(٦)؛ وزاده
حُسْنًا ههنا ازدواجُ الكلام وطلبُ السجع، فـ«شهر» في هذه الكلمات مبنيٌّ على
ما قبله، كأنه يقول: السنة شهر ترى، وشهر ترى. أو: من السنة. وكذلك ما بعده من
قولهم:

فَثَوْبٌ نَسِيتُ وَثَوْبٌ أَجَرَّ^(٧)

(والله أعلم)^(٨)

* * *
* *
*

(١) انظر: الأعلام في شرح شواهد الكتاب (١/ ٤٤).

(٢) عن (ب).

(٣) يعني سيبويه في الكتاب (١/ ٤٤).

(٤) هذا مثل؛ يقول الميداني في مجمع الأمثال (١/ ٣٧٠): «يعنون شهور الربيع؛ أي يمطر أولاً، ثم يطلع
النبات فتراه، ثم يطول فترعاه النَّعَم، وأرادوا: شهر تَرَى فيه، وشهر تَرَى فيه... وإِنَّا حَذَفَ التَّنْوِينَ مِنْ
تَرَى وَمَرَعَى فِي الْمَثَلِ لِمَتَابَعَةِ (تَرَى)، الَّذِي هُوَ الْفِعْلُ».

(٥) في (أ، ب): «ضربته».

(٦) في المغني (ص ٥٥٧): «والحذف من الصلة أقوى منه من الصفة، ومن الصفة أقوى منه من الخبر».

(٧) من شواهد الكتاب (١/ ٤٤)، وهو لامرئ القيس، وصدوره:

فَأَقْبَلْتُ رَحَقًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ

ورواية الكتاب: «فَثَوْبٌ عَلَيَّ». انظر: ديوان امرئ القيس (ص ١٥٩)، والخزانة (١/ ١٨٠).

(٨) عن (ب).

ختم المخطوطتين

نهاية المخطوطة (أ):

« انتهى الكلام في نتائج الفكر، والحمد لله حمداً كثيراً كما هو أهله، والصلاة والسلام الأطيبان الأكملان على سيد سائر خلقه، سيدنا محمد، صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وأزواجه وذريته، وسلم تسليمًا كثيراً، والحمد لله رب العالمين ».

نهاية المخطوطة (ب):

« انتهى الكلام في نتائج الفكر، والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ».

« وكان الفراغ منها في ربيع الأول من شهور سنة خمس وسبعين وثمانمائة بصالحة دمشق المحروسة. وكتبه حسن بن علي بن عبيد بن أحمد... المقدسي الحنبلي... عفا الله عنه ».



الفهارس العلمية

- ١ - فهرس الآيات القرآنية.
- ٢ - فهرس الأحاديث النبوية.
- ٣ - فهرس أقوال الصحابة.
- ٤ - فهرس الأمثال.
- ٥ - فهرس كلام العرب.
- ٦ - فهرس الشعر والرجز.
- ٧ - فهرس الأعلام.
- ٨ - فهرس القبائل والأمم والجماعات.
- ٩ - فهرس الأماكن.
- ١٠ - فهرس الكتب الواردة في النص.
- ١١ - الفهرس الموضوعي:
 - (أ) النحو.
 - (ب) الأدوات.
 - (ج) التصريف والأبنية والأصوات.
 - (د) اللغة والاشتقاق والدلالة.
 - (هـ) الحذف والزيادة.
 - (و) الإعجاز.
- ١٢ - فهرس مراجع التحقيق.

١ - فهرس الآيات القرآنية

الآية ورقمها	الصفحة	الآية ورقمها	الصفحة
﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ...﴾ (٦١)..... ٤٠٣		سُورَةُ الْبَقَرَةِ	
﴿وَأَسْرِبُوا فِي فُتُوهِمْ أَنِجَلْ﴾		﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ...﴾ (١)..... ٣٧٩	
﴿يَكْفُرْ مِنْ...﴾ (١٣)..... ٣٣٩		﴿الزَّمَنُ الرَّجِيحُ﴾ (٢)..... ٢٥٠	
﴿إِن كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ...﴾ (١٤)..... ١٤٥		﴿إِيَّاكَ تَبَدُّ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِثُ﴾ (٥)..... ٢١٠	
﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ...﴾ (١٥)..... ١٤٥		﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ (٦)	
﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ		صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ...﴾ (٧)..... ٣١٢، ٣٠٩	
وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ...﴾ (١٨)..... ٢٨١		﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ...﴾ (٩)..... ٣٠٩	
﴿كُلُّ لَهْ، فَتَبْنُونَ﴾ (١٦)..... ٢٩٢، ٢٩٠		﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ (١٠)..... ٢٧٠	
﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ...﴾ (١٧)..... ١٨٤		سُورَةُ الْبَقَرَةِ	
﴿أَن طَهَّرَا بَيْتَ لَطَائِفِينَ وَالْمَكِينِ		﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ	
وَالرُّكَّعِ الشُّجُودِ...﴾ (٢٥)..... ٢٨٣		تُنذِرْتَهُمْ...﴾ (٦)..... ٤٤١، ٤٤٠، ٤٣٥، ٨٥	
﴿الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ (١٩)..... ٢٥٠		﴿أَوْ كَصَيْبٍ مِنَ السَّمَاءِ...﴾ (١١)..... ٢٦٥	
﴿الْبَيْتِ وَالنَّهَارِ...﴾ (٢٤)..... ٢٧٧		﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ...﴾ (١٢)..... ٨٥	
﴿وَلَوْ رَىٰ الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرْوْنَ الْعَذَابَ...﴾ (٢٦)..... ١٤٩		﴿لَا يَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا...﴾ (١٨)..... ٣٠٨	
﴿عَقُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (٢٣)..... ٢٧٧		﴿وَإِذْ فَرَقْنَا...﴾ (٢٠)..... ٢٧٣	
﴿سَبِّحْ عِلْمُ﴾ (٢١)..... ٢٨١، ٢٧٧		﴿وَإِذْ قُلْنَا...﴾ (٢٨)..... ٢٧٣	
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ		﴿يُخْرِجَ لَنَا مِمَّا ثَلِثُ الْأَرْضِ مِنْ	
كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ		بَقِيلًا...﴾ (٣١)..... ٣٤٦	
لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (٢)..... ٣٩٢		﴿وَضُرِيتَ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ	
﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ		وَبَاءُ وَبَعْضُ مِنَ اللَّهِ...﴾ (٣١)..... ٣١٤	
الْقُرْءَانُ...﴾ (١٨)..... ٣٩١، ٣٩٠		﴿ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا...﴾ (٣١)..... ١٩٦	
﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ...﴾ (٢٣)..... ١١٠		﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ...﴾ (٣٥)..... ٣٤٩	
﴿فَمَنْ أَعَدَّى عَلَيْكُمْ فَأَعِدْوا عَلَيْهِ...﴾ (٣١)..... ١٩٣، ١٦١		﴿فَهِىَ كَالْجَحَارَةِ أَوْ أَشَدَّ قَسْوَةً...﴾ (٣٦)..... ٢٦٥	
﴿عَزِيزٌ حَكِيمٌ...﴾ (٣٠)..... ٢٧٧		﴿قَلِيلًا مَّا يُوْمِنُونَ﴾ (٣٨)..... ٤٢٠	
﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ		﴿وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ...﴾ (٣٩)..... ٤٠٣	
قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾ (٢٧)..... ٣٢١			

﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ (٣٦٦).....

سُورَةُ الْحُجُرَاتِ

﴿فَاعْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ
وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ (١)..... ٢٠٠
﴿فِيمَا نَقُضُهُمْ نَبِّئَهُمْ لَعْنُهُمْ﴾ (١٣)..... ٤٢٠
﴿ذَلِكَ كَثْرَةُ أَيْمَانِكُمْ﴾ (٨١)..... ٣٤٣
﴿إِنْ تَعَذَّبْتُمْ فَإِنَّهُمْ عَادَكُ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ
فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (١٨)..... ٢١٨، ١٦٢

سُورَةُ الْأَنْعَامِ

﴿الظُّلُمَتِ وَالنُّورُ...﴾ (١)..... ٢٧٧
﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَعُوا...﴾ (٣)..... ١٣٥
﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْعَدْوَى وَالْعَنَى...﴾ (٥٢)..... ٣٨٨
﴿لَا تَذَرِكُهُ إِلَّا بَصُرٌ﴾ (١٧)..... ١٤٦
﴿وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ (١٣)..... ٢٣٧
﴿الْإِنْسِ وَالْإِنِ...﴾ (١١)..... ٢٧٧
﴿أَوْمَنْ كَانَ مِثْلًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا
يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مِثْلُهُ فِي الظُّلُمَتِ
لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا...﴾ (١٢)..... ٤٧
﴿النَّارُ مَثْوًى مِنْكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا...﴾ (١٨)..... ٣٢٤
﴿الْجِنِّ وَالْإِنْسِ...﴾ (١٢)..... ٢٧٨، ٢٧٧

سُورَةُ الْأَنْعَامِ

﴿أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَ هَابُ اسْمَاءَ...﴾ (١)..... ٢٦٢
﴿وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ...﴾ (٣)..... ١٨٣، ١٨٢
﴿لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ (١١)..... ٢٢١
﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْآسَرُ﴾ (٥٤)..... ٢٣٧
﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ...﴾ (٥٧)..... ٢٨٩، ٢٨٨
﴿قَالَ أَلَمْأَلَّا الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ
لِلَّذِينَ اسْتَضَعُوا لِمَنْ آمَنَ...﴾ (٧٥)..... ٣٤٦
﴿لَنْ تَرْضَى...﴾ (١٣)..... ١٤٥

﴿يُحِبُّ النَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾ (٢٢٢)..... ٢٧٩
﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْصَنَ بَأْفُسِهِنَّ...﴾ (٢٨)..... ١٦٠
﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ...﴾ (٣٣)..... ١٦٠
﴿نُنَشِّرُهَا...﴾ (٣٨)..... ١٠٣
﴿وَيَكْفُرُ عَنْكُمْ مِنْ سَعْيِكُمْ﴾ (٧٧)..... ٣٤٣
﴿كُلُّ ءَامَنٍ بِاللَّهِ...﴾ (٥٨)..... ٢٩١، ٢٩٠
﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ...﴾ (٨١)..... ٣٦٢
﴿وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ...﴾ (٨١)..... ٣٦٢

سُورَةُ الْعَمَلِ

﴿رَأَى الْغَيْنِ...﴾ (١٢)..... ٣٨١
﴿حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ...﴾ (١١)..... ٢٨١
﴿وَيُحَذِّرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ...﴾ (١٨)..... ٣٠٣
﴿وَأَسْجُدِي وَأَرْكَبِي مَعَ الرَّاكِبِينَ﴾ (١٢)..... ٢٨٢، ٢٨١
﴿وَجِهَا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ مِنَ الْمُعْرِينَ﴾ (١٥).....
﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ...﴾ (١٦)..... ٣٢٦
﴿إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا...﴾ (٧٦)..... ٢٨٣
﴿بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (٨٠)..... ١٤٧
﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ
سَبِيلًا...﴾ (٧٧)..... ٣١٨
﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ...﴾ (١٢)..... ١٤١
﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا...﴾ (١٧)..... ٣٤٣
﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ...﴾ (١٧)..... ٤٢٠

سُورَةُ الْبَقَرَةِ

﴿مَنْ وَكَلْتُ وَرَيْعٌ...﴾ (٢)..... ٢٧٩
﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا...﴾ (٨)..... ١٣٦
﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ
جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ...﴾ (٧٧)..... ١٣٦
﴿مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ...﴾ (٢١)..... ٢٨٠
﴿وَكُنْ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ (٧١)..... ٣٦٣
﴿وَرَسُولًا قَدْ قَضَصْتَهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ...﴾ (١٧)..... ١٣٧

- ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا...﴾ ٣٤٠... ﴿١٥٥﴾
 - ﴿وَلَا يَنْدَعُوهُمْ إِلَىٰ الْهَدَىٰ لَا يَتَّبِعُوكُمْ سَوَاءَ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَمِتُونَ﴾ ٤٣٥، ٨٥... ﴿١٣٣﴾
 ٤٤٠، ٤٤١

سُورَةُ الْأَنْعَامِ

- ﴿وَمَا كَانَتْ أَلَهَ لِيَعْبُدَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ...﴾ ١٥٢... ﴿٢٣﴾
 - ﴿وَمَا كَانَتْ أَلَهَ مُعَدِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ ١٥٢... ﴿٢٣﴾
 - ﴿وَكُلُّ كَانُوا ظَالِمِينَ﴾ ٢٨٩... ﴿٥١﴾
 - ﴿وَمِنْ آخِرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمْ﴾ ٣٤٩... ﴿١٠﴾

سُورَةُ الْبَقَرَةِ

- ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ...﴾ ١٩٣، ١٦١... ﴿١٧﴾
 - ﴿وَعَادٍ وَثَمُودَ...﴾ ٢٧٨... ﴿٧٠﴾
 - ﴿يَكْذِبُونَ﴾ ١٩٦... ﴿٧٧﴾
 - ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ...﴾ ٢٧٦، ١٤٩... ﴿١٢﴾
 - ﴿تَوَلَّوْا وَأَعْيَيْنَهُمْ...﴾ ٢٧٦... ﴿١٢﴾
 - ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ مُنْفِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَىٰ الْإِثْقَالِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ...﴾ ٣٤٩... ﴿١١١﴾

سُورَةُ الْبَقَرَةِ

- ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ...﴾ ١٧٢... ﴿٢٠﴾
 - ﴿فَقِيْلُوا لِلَّهِ...﴾ ١٧٣... ﴿٢١﴾
 - ﴿وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ...﴾ ٢٨٠... ﴿١١﴾
 - ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ...﴾ ٢٨٠... ﴿١١﴾

سُورَةُ الْبَقَرَةِ

- ﴿وَأَصْنَعُ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا...﴾ ٣٠٢... ﴿٣٧﴾
 - ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْفَوِيُّ

- الْعَزِيزُ﴾ ١٨٢... ﴿١١١﴾
 - ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ...﴾ ١٨٢، ١٨٠... ﴿١٧﴾
 - ﴿وَهَذَا بَعْلَىٰ شَيْعًا...﴾ ٢٤١... ﴿٧٥﴾
 - ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ...﴾ ١٨٢... ﴿١١١﴾
 - ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَىٰ...﴾ ١٥٢... ﴿١٣٣﴾

سُورَةُ الْيُونُسَ

- ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِوَدْعِهِمْ وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ...﴾ ٢٧٣... ﴿١٥﴾
 - ﴿يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا...﴾ ٩٣... ﴿١١﴾
 - ﴿وَقَالَ يَسُوْفُ...﴾ ١٧٩... ﴿٣٠﴾
 - ﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِنَا...﴾ ٤٣٨... ﴿٢٥﴾
 - ﴿لَيْسَ جُنْدُهُ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ ٤٣٨... ﴿٢٥﴾
 - ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمِيَتْهُمَا...﴾ ٥٩... ﴿١٠١﴾
 - ﴿وَسَلَّى الْقُرْيَةَ...﴾ ٣٤٩... ﴿٨٢﴾
 - ﴿فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ...﴾ ١٤١... ﴿١١١﴾

سُورَةُ السَّجَدَةِ

- ﴿الطَّلُوتُ وَالنُّورُ...﴾ ٢٧٨... ﴿١١١﴾

سُورَةُ الْبَقَرَةِ

- ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُتَبَيَّنَ لَهُمْ...﴾ ٤٨... ﴿١٠١﴾
 - ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ...﴾ ١٦٣... ﴿٧٠﴾

سُورَةُ الْبَقَرَةِ

- ﴿رَبِّمَا يَوْذُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ ١٩٦... ﴿٢٠﴾

سُورَةُ الْبَقَرَةِ

- ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا...﴾ ١٨٣... ﴿١١١﴾
 - ﴿فَمِنْهُمْ مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ...﴾ ١٨٣، ١٨٢... ﴿٣٠﴾

﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي

- الْأَرْضِ... ﴿١١﴾ ٦٠
 ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ... ﴿٧﴾ ٢٨٩
 ﴿كُلٌّ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ... ﴿١٢﴾ ٢٨٩
 ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنْ
 السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ... ﴿١٣﴾ ٣٠٧
 ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ
 لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ
 وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ... ﴿١٤﴾ ٢٧٨
 ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ
 الرَّجِيمِ ﴿١٥﴾ ٢٦٢

سُورَةُ الْإِسْرَاءِ

- ﴿وَبَدَعَ الْإِنْسَانَ بِالْخَشْيَةِ... ﴿١١﴾ ٧١
 ﴿السَّمْعَ وَالْبَصَرَ... ﴿١٢﴾ ٢٧٧
 ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ
 كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴿١٣﴾ ٣٨٠
 ﴿سُجِّدَ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ... ﴿١٤﴾ ١٧٢
 ﴿إِنْ يَشَأْ يُرْسِلْكُمْ أَوْ إِنْ يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ... ﴿١٥﴾ ١٦٢
 ﴿أَرَأَيْتَ لَكَ هَذَا الْأَلْوَى كَرَّمْتَ عَلَى... ﴿١٦﴾ ٢٢٤
 ﴿لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْنًا خِلِيلًا ﴿١٧﴾ ٣٠٨
 ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ... ﴿١٨﴾ ٢٩٠
 ﴿وَلَكِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ... ﴿١٩﴾ ١٦٣
 ﴿لَئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ... ﴿٢٠﴾ ١٦٣

سُورَةُ الْكَافُرَاتِ

- ﴿أَمَرَ حَسِبْتَ أَنْ أَصْحَبَ الْكَافِرِ
 وَالرَّقِيمِ... ﴿١﴾ ٢٧٣
 ﴿وَنَائِمُهُمْ كَأَبْوَاهٍ... ﴿٢﴾ ٢٧٥
 ﴿كَلَّا الْبَنَاتَيْنِ إِنَّتُ أَكْثَمُ... ﴿٣﴾ ١٩٢

سُورَةُ الْبُرُوجِ

- ﴿وَسَلَّمَ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ... ﴿١٥﴾ ٤٢٤
 ﴿كَيْفَ تُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًا ﴿١٦﴾ ١٩٤
 ﴿وَالسَّلَامُ عَلَى يَوْمٍ وُلِدْتُ... ﴿١٧﴾ ٤٢٤
 ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًا ﴿١٨﴾ ٣٨٨
 ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴿١٩﴾ ٦٤
 ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ... ﴿٢٠﴾ ٢٠٧
 ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي
 الرَّحْمَنِ عَبْدًا ﴿٢١﴾ ٢٩٠

سُورَةُ الْأَنْعَامِ

- ﴿لَعَلَّيْ أَتَيْتُكُمْ مِنْهَا بِقَبَسٍ أَوْ أَجْدُ عَلَى النَّارِ
 هُدًى... ﴿١﴾ ٢٠٢
 ﴿وَلْيُصْنَعْ عَلَى عَيْنِي... ﴿٢﴾ ٣٠٢، ٣٠٠
 ﴿لَا تَرَى فِيهَا عِصْيًا وَلَا أُفًا ﴿٣﴾ ٤١٩
 ﴿وَقَدْ رَزَقَ رَبِّيَ غُلَامًا ﴿٤﴾ ٢٣٧
 ﴿قُلْ كُلٌّ مَتَرِعٌ... ﴿٥﴾ ٢٠٩

سُورَةُ الْأَنْعَامِ

- ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَيْدُهُمْ هَذَا... ﴿١﴾ ٢٢٥
 ﴿وَلَقَامَ الصَّلَوةَ وَرِثَاءَ الزَّكَاةِ... ﴿٢﴾ ٨٥
 ﴿كُلُّ إِلَهِنَا رَجُومٌ ﴿٣﴾ ٢٩٢، ٢٨٩

سُورَةُ الْحَجِّ

- ﴿وَطَهَّرَ بَنِي إِسْرَافِيلَ وَالْقَابِلِينَ
 وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ... ﴿١﴾ ٣١٣، ٢٨٢
 ﴿يَأْتُوكَ بِكَ لَا وَعَلَّ كُلِّ ضَامِرٍ... ﴿٢﴾ ٢٧٩
 ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا... ﴿٣﴾ ٣٣٨

سُورَةُ الْبَقَرَةِ

- ﴿كُلُّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ... ﴿١﴾ ٢٩٠

سُورَةُ الْفُرْقَانِ

- ﴿وَمَا الرَّحْمَنُ...﴾ (٦) ٦٦

سُورَةُ الشَّجَرَةِ

- ﴿وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِي﴾ (٧) ٣١٣

- ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِي﴾ (٨) ٣١٣

- ﴿يَلْسَانِي عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ (٩) ٤٨

- ﴿كُلُّ أَفَّاكٍ أَثِيمٌ﴾ (١٠) ٢٧٩

- ﴿وَسِعَ عِلْمُ اللَّهِ الْغُيُوبَ أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ (١١) ٢٠٨

سُورَةُ النَّازِعَاتِ

- ﴿نُودِيَ أَن بُورِكَ مَن فِي النَّارِ...﴾ (٨) ١٤٢

- ﴿مَا لَكَ لَا أَرَىٰ آلَهُمْ هَذَ...﴾

أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ ﴿٩﴾ ٢٧٣

- ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَذَا الْوَعْدُ...﴾ (١٠) ٣٦٣

- ﴿قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ رَدِفٌ لَّكُمْ...﴾ (١١) ٣٦٢

سُورَةُ الْقَصَصِ

- ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَذَابٌ...﴾ (٨) ١٥٣

فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ

هَذَا مِنْ شِيعَةِ هَٰذَا وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِ ﴿٩﴾ ١٣٥

- ﴿يَحَابِبُ الْعَرَبِيَّ...﴾ (١٠) ٥١

- ﴿وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَىٰ...﴾ (١١) ١٥٢

- ﴿قَالَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ...﴾ (١٢) ١٣٥

سُورَةُ الْجُنْدِ

- ﴿وَلَمَّا أَن جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا...﴾ (٣٧) ١٤١

سُورَةُ الرُّومِ

- ﴿فَسُبْحَنَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ

وَحِينَ تُمْضُونَ﴾ (١٧) ٩٥

سُورَةُ الْأَنْعَامِ

- ﴿وَتَطَعْنُونَ إِلَىٰ عِلْمِ الطَّاغُوتِ﴾ (١٠) ٣٨٢

سُورَةُ الْأَنْعَامِ

- ﴿وَهُوَ الرَّحِيمُ الْغَفُورُ﴾ (٢) ٢٨١، ٢٧٧

- ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ

فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ...﴾ (٣) ٢٨٠

- ﴿ذَوَاتِ أَكْبُلٍ...﴾ (٦) ١١٩

- ﴿قُلْ مَنْ بَرَّكُمْ مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ

قُلِ اللَّهُ...﴾ (١١) ١٧٣، ١٧٢

سُورَةُ فَطَرَ

- ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ...﴾ (٦) ١٨٦

- ﴿وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ

هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ...﴾ (٢١) ٤٠٤

- ﴿وَلَكِن رَّاكِنًا أَنْ تَنْسَكُهَا

مِنْ أَحَدٍ مِنْ عَادِهِ...﴾ (٢١) ١٦٣

سُورَةُ التِّيْنِ

- ﴿وَأَنبِئْهُمْ أَنِّي لَأَبْلُ...﴾ (٧) ٤١٦

- ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ (١٠) ٢٨٩

سُورَةُ الصَّافَّاتِ

- ﴿سَلَامٌ عَلَىٰ نُوحٍ...﴾ (٦) ٤٢٤

- ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْجُسُونَ﴾ (١٥) ٢٠١، ١٩٩

- ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ (٢١) ٢٠١، ٢٠٠، ١٩٨

- ﴿سَلَامٌ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ...﴾ (١٩) ٤٢٤

- ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِمَا مُحْسِنٌ

وظالمٌ لِنَفْسِهِ...﴾ (١٧) ٢٢٠

- ﴿قُلُوا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾ (١٢) ٥٩

- ﴿فَبَدَّلَتهُ بِالْعَرَّةِ وَهُوَ سَفِيرٌ﴾ (١٤) ٢٨٢

- ﴿إِن يَأْتِكُم مِّنْهُنَّ آيَةٌ أَوْ يَرْيَدُوكَ

وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّاتِئَةِ نَسَبًا...﴾ (١٥) ٢٨٠

- ﴿سُبْحَنَ اللَّهِ...﴾ (١٦) ١٥٩

سُورَةُ الْحَافِ

- ﴿وَالطَّيْرَ يَحْسُرُونَ كُلَّ لَهْ أَوَّابٍ﴾ (١١) ٢٩٠

- ﴿الْأَبْدَىٰ وَالْأَبْصَرِ﴾ (١٥) ٣٠٠

﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ

لِمَا خَلَقْتَ يَدَيَّ ... ﴾ (٥٥) ١٩٢، ١٩١

﴿ لِمَا خَلَقْتَ يَدَيَّ ... ﴾ (٥٥) ٣٠٠

سُورَةُ الزَّحَرِ

﴿ وَسَخَّرَ الشَّعْشَعُ وَالْقَمَرُ

كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ... ﴾ (٥٠) ٢٩٠

﴿ فِي ظُلُمْتٍ تَلْتَمِسُ ... ﴾ (٦) ٢٧٨

﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهَا وَقِفَتْ أَنْوُهَا ... ﴾ (٣٢) ٢٧٣

سُورَةُ الزُّمَرِ

﴿ نَزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْقَلِيمِ ... ﴾ (٢) ٢٥٠

﴿ غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ

ذِي الْقُلُوبِ ... ﴾ (٢) ٢٥١، ٢٥٠

﴿ وَقَالَ الَّذِينَ فِي النَّارِ ... ﴾ (٨٨) ١٣٥

﴿ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ... ﴾ (٧) ٤٠٩

سُورَةُ الشُّورِ

﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ... ﴾ (٥٦) ٣١١، ٣٠٩

سُورَةُ الْبُحُرِ

﴿ وَلَكِنْ يَفْعَلُكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ ... ﴾ (٣٨) ١٤٧

﴿ إِذْ ظَلَمْتُمْ ... ﴾ (٣٨) ١٤٨

﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَٰذَا الَّذِي ... ﴾ (٥٦) ٢٧٢

سُورَةُ الْاِنشَاءِ

﴿ قُلْ مَا كُنْتُ بِدَعَا مِنَ الرُّسُلِ ... ﴾ (١) ٣١٢

﴿ لِسَانًا عَرَبِيًّا ... ﴾ (١١) ٤٠٣، ٤٠٢، ٣٦٥، ٣٢٣

﴿ سَمِعْنَا كِتَابًا أُنزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَىٰ ... ﴾ (٣٢) ٣١٢

﴿ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ ... ﴾ (٣٢) ٣٠٩

﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُخْرِجَكُمْ ... ﴾ (٣٢) ٣٤٣

سُورَةُ مُحَمَّدٍ

﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ... ﴾ (١) ٤١٨

سُورَةُ الْفَتْحِ

﴿ وَهَدَيْكَ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا ... ﴾ (١) ٣١١، ٣٠٩

﴿ لَتَذْكُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ

إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَالِمِ الْغُيُوبِ ... ﴾ (٧) ١٦٢

﴿ تَرْتَبِعُهُمْ زَكَاةً وَسَبْحًا ... ﴾ (١٦) ٢٨٤، ٢٨٣

سُورَةُ الْحَجَرِ

﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ ... ﴾ (١١) ١٧٩

سُورَةُ قَافٍ

﴿ كُلُّ كَذَّابٍ أُرْسِلَ ... ﴾ (١٢) ٢٩١، ٢٩٠

﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلَهُ مَا تَوَسَّوَسُ بِهِ

نَفْسُهُ، وَحَرَّ قُرْبَ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ... ﴾ (٦) ٢٣٠

﴿ مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ ... ﴾ (٨) ٢٣٠

﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ... ﴾ (٢٥) ٢١٨

سُورَةُ الدَّحْرِ

﴿ قُرْبَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ... ﴾ (١٢) ١٧٢

﴿ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ ... ﴾ (١٥) ٤٢٣

سُورَةُ الطُّوْرِ

﴿ لَا تَقُوفِيهَا ... ﴾ (١٢) ٤١٧، ٩٢

﴿ لَا تَقُوفِيهَا وَلَا تَأْنِيهِ ... ﴾ (١٢) ٩٢

﴿ أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ ... ﴾ (٣٠) ٢٧٣

سُورَةُ الْغَاثِ

﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ... ﴾ (١٠) ٣٠٣، ٣٠٢

﴿ إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ... ﴾ (١٠) ٤٤٢

سُورَةُ الْحَجِّ

﴿ وَوَضَعَ الْمِيزَانَ ... ﴾ (٧) ١٤٢

﴿ أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ ... ﴾ (٨) ٢٩٠

﴿ كُلٌّ مِنْ عِنْدِنَا ... ﴾ (٦) ٢٨٠

﴿ لَا تَسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنِيسَ وَلَا جُنَّ ... ﴾ (٢٢) ١١٩

﴿ دَوَاتَا أَفْنَانٍ ... ﴾ (١٨) ٢٨١

﴿ فِيهَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرِيَّانٌ ... ﴾ (١٨) ٢٨٠

﴿ لَمْ يَطْمِئِنَّ إِلَيْهِمْ قَلْبُهُمْ وَلَا جَانٌ ... ﴾ (١٨) ٥٧

﴿ نَزَّلَكَ أَسْمَ رَبِّكَ ... ﴾ (١٨) ٥٧

سُورَةُ الرَّحْمَنِ

- ﴿ فَسَدْرُوتُنَّ شَرَبَ الْوَيْمِ ﴾ ٣٨٠
- ﴿ فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ ﴾ ٤٢٤، ٥٩

سُورَةُ الْحَاقَّةِ

- ﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ ... ﴾ ٢٥٠

سُورَةُ الْجَلَالَةِ

- ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ... ﴾ ٢٧٩

سُورَةُ الْاِنشَارِ

- ﴿ سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ ... ﴾ ٦٠
- ﴿ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ ... ﴾ ٢٥٠

سُورَةُ الصَّفَاتِ

- ﴿ يَقْفِزْ لَكُمْ دُوتِكُمْ ... ﴾ ٣٤٣

سُورَةُ الْاَمْجَادِ

- ﴿ اِنْ رَعَيْتُمْ اَنْكُمُ اُولَآئِهَا
لِلَّهِ مِنْ دُونِ النَّاسِ فَمَتَّوْا اَلْوَتَ ... ﴾ ١٤٥
- ﴿ وَلَا يَلْمِزُوْهُ اَبَدًا ... ﴾ ١٤٤

سُورَةُ النَّافِثَاتِ

- ﴿ هُمُ الْعَادُوْا فَاصْدَرْنَاهُمْ فَطَلَّهُمُ اللّٰهُ ... ﴾ ٢٥٧

سُورَةُ الطَّلَافِ

- ﴿ خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ ... ﴾ ١٧٢

سُورَةُ الْبَحْرِ

- ﴿ صَعَتْ قُلُوْبُهُمْ ... ﴾ ٢٩٣

سُورَةُ الْمَلِكِ

- ﴿ اٰمَنْتُمْ مِّنْ فِى السَّمٰوٰتِ ... ﴾ ١٧٢
- ﴿ صَفَّيْتِ وَيَقِيْضُنَّ ... ﴾ ٣٢٦، ٣٢٧

سُورَةُ الْفَجْرِ

- ﴿ هَمَّازٍ مَّشَامٍ بِنِيسٍ ﴾ ٢٧٩
- ﴿ مَنَاجٍ لِلْعَبْرِ مُعْتَدٍ ﴾ ٢٧٩

سُورَةُ الْحَاقَّةِ

- ﴿ الْحَاقَّةُ ١ مَا الْحَاقَّةُ ٢ ﴾ ٢١٠
- ﴿ عِشْرَةَ رَاضِيَةٍ ٥ ﴾ ٣٢١

سُورَةُ الْاَنْوَاعِ

- ﴿ يَقْفِزْ لَكُمْ دُوتِكُمْ وَيُخْرِجُكُمْ ... ﴾ ٣٤٣
- ﴿ وَاللّٰهُ اَنْتُمْ كَرَمٌ مِنَ الْاَرْضِ نَبَا ١٧ ﴾ ٣٤٤

سُورَةُ الْاَنْوَاعِ

- ﴿ وَاَنَا طَنَّا اَنْ لَّنْ نَقُولَ الْاِنْشِ
وَالْحِنْ عَلَى اللّٰهِ كَذِبًا ٥ ﴾ ٢٨٠

سُورَةُ الْمَرْكَاتِ

- ﴿ فِرَآئِلَ لَا قَلِيلًا ٢ ﴾ ٣٩٣
- ﴿ وَاذْكُرْ اِسْمَ رَبِّكَ ... ﴾ ٥٧

سُورَةُ الْفَيَاضِ

- ﴿ وَجَمِيعِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ ١ ﴾ ٢٦٢

سُورَةُ الْاَسْمَاءِ

- ﴿ لَا تَرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكْرًا ١ ﴾ ٣٧٢

سُورَةُ الْمَطْفِقَاتِ

- ﴿ اَتَحَالُوا عَلَى النَّاسِ ... ﴾ ٣٦٢
- ﴿ وَاِذَا كَالُوْهُمْ اَوْ وُزُوْهُمْ يُخْسِرُوْنَ ٢ ﴾ ٣٦٢
- ﴿ كُلُّ مُعْتَدٍ اٰثِمٍ ١٢ ﴾ ٢٧٩

سُورَةُ الْبُرُوجِ

- ﴿ قِيلَ اصْحَبِ الْاَحْدُوْدِ ٤ النَّارِ ذَاتِ الْوُجُوْدِ ٥ ﴾ ٣١٧

سُورَةُ الْاَعْلَى

- ﴿ سَبِّحْ اِسْمَ رَبِّكَ الْاَعْلَى ١ ﴾ ٥٩، ٥٨، ٥٧

سُورَةُ الْبَلَدِ

- ﴿لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ ١٥٤، ٩٢
 - ﴿فَلَا أَقْنَحُمُ الْعَقَبَةَ﴾ ١١٠ ١٥٤
 - ﴿أَوْ لَطَعَنَهُ فِي يَوْمٍ ذُو مَسْجَبٍ﴾ ١١١
 - ﴿يَتِيمًا ذَا مَقْرَبٍ﴾ ١١٢ ٣٠٨، ٨٥

سُورَةُ الْبَيْتَةِ

- ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ ١٩٢، ١٩١

سُورَةُ الْحَافِ

- ﴿لَتَنْفَعَنَا يَا نَاصِيَهُ﴾ ١٥٠ نَاصِيَهُ كَذِبِي ... ﴿١٦﴾ ٣٠٧

سُورَةُ الْقَطْرِ

- ﴿الْفَارِعَةُ﴾ ١٠١ مَا الْفَارِعَةُ ﴿٢﴾ ٢١٠

سُورَةُ التَّكْوِيْنِ

- ﴿عَلَّمَ الْيَقِيْنَ﴾ ٥٠ ٣٠٠
 - ﴿عَبَسَ الْيَقِيْنَ﴾ ٧٠ ٣٠٠

سُورَةُ الْكَافِرِيْنَ

- ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ ٢ ١٩٤
 - ﴿وَلَا أَنْتَ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ ٢ ١٩٣، ١٩١
 ١٩٤
 - ﴿وَلَا أَنْتَ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ ٢ ١٩٤
 - ﴿وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ﴾ ١ ١٩٥، ١٩٤

سُورَةُ الْاِخْلَافِ

- ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ ١ ٣٧٧، ٢١٧



٢ - فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة	الحديث	الصفحة	الحديث
٣٦٢	- صلى الصبح حين طلع الفجر.....	٢٨١	- أبعتك وجهًا يسلمك الله ويغنمك، وأزعب لك زعبةً من المال.....
٢٦٣	- صلى الظهر حين زالت الشمس.....	٢٩٠	- أحسنوا الملاء كلكم سيروى.....
٢٦٣	- صلى العصر حين صار ظل كل شيء مثله.....	٣٩٠	- إذا جاء رمضان فتحت أبواب الجنة.....
٢٤٥	- صلى خلفه رجال قيامًا.....	١٥٣	- أعنق ليموت.....
١٩٦	- صلوا كما رأيتموني أصلي.....	٢٨١	- أقرب ما يكون العبد إلى الله إذا كان ساجدًا.....
١٧١	- طوّقه يوم القيامة من سبع أرضين.....	٢٨١	- إن الله خلق عباده في ظلمة، ثم ألقى عليهم من نوره.....
٣٤٣	- فليكفر عن يمينه وليأت الذي هو خير.....	٢٥٠	- إن رحمتي غلبت غضبي.....
٣٧٧	- قد أجبْتُكَ.....	١٩٤	- إن فلانًا هجاني فاهجه اللهم.....
٣٠١	- قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن.....	١٩٧	- أن كما أنت.....
٢٢١	- الكافر يأكل في سبعة أمعاء.....	١٩٧	- أنت الحق، ووعدك الحق، ولقاؤك حق، والجنة حق، والنار حق.....
٢٩٠	- كلّمكم راع وكلّمكم مسئول عن رعيته.....	٣١١	- إنكم ترون ربكم يوم القيامة.....
١٥٥	- لا تراءى نارها.....	١٤٦	- أنهر الدم بما شئت.....
١٦٠	- لا يجني جان إلا على نفسه.....	٣٨٧	- إني لأنسى لأُسَنَّ.....
١٦٠	- لا يكون المؤمن لعانًا.....	١٥٣	- أو مُخْرِجِي هم؟.....
١٦٠	- لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين.....	٤٣٣	- ثلاث كذبات كلها في ذات الله.....
٥٤	- لي خمسة أسماء.....	٣٠٣	- خير نساء ركب الإبل صالح نساء قریش، أحناه على ولد في صغره، وأرعاه على زوج في ذات يده.....
	- مسكين رجل لا زوج له! مسكينة امرأة لا زوج لها.....	١٨٣	- الدعاء مخّ العبادة.....
٤١٦	- من صام رمضان إيمانًا واحتسابًا.....	٣١٠	- سبق رسول الله ﷺ وصلى أبو بكر.....
٣٩٠	- مهيم!.....	٧٠	- سمّوا باسمي ولا تكنوا بكنيتي.....
٢٠٦	- نظرت إلى جبريل كأنه حلس لا طيء، فعرُفْتُ فضل عمله علي.....	٥٤	- يمين الله في الأرض.....
٣١١	- هو الطهور ماؤه.....		
٣٢٢	- يتعاقبون فيكم ملائكة.....		
١٧٨	- يتمثل لي الملك رجلًا.....		
٤٠٩، ٤٠٢	- يمين الله في الأرض.....		

٣ - فهرس أقوال الصحابة

القول	الصفحة	القول	الصفحة
- إنها لإبل أم شاء؟	٢٧٢	- قول عائشة: إذا حاضت المرأة حُرْمُ	
- قال حذيفة: أن يخلق صانع الخزم		البحران	٦٧
وصنعتة	٢٠٠	- قول عمر: أو كل الناس يجد ثياباً	٢٩٠
- قول ابن سلام لعثمان: أنا خارجاً أنفع		- قول عمر: ثمرة خير من جرادة	٤١٨
مني لك داخلاً	٤١٠	- قول عمر: جمع رجل عليه ثيابه، صلى	
- قول ابن عباس: وِدِدْتُ أني حججت		رجل في إزارٍ ورداء	١٥٩
راجلاً؛ لأنَّ الله قدم الرجالة على الركبان		- قول عمر: لا نقضي ما تجانفنا فيه	
في القرآن	٢٧٩	لإثم	١٥٤
- قول ابن مسعود: دع ما حاك في		- قول عمر: لا يغرنك هذه	
نفسك، وإن أفتوك عنه وأفتوك	٣٧٣	التي أعجبها حسنها حُبَّ	
- قول الأنصارية: أجلييبٌ إنه!	٢٠٤	رسول الله ﷺ لها	٣٢١، ٢٧٦
- قول الحارث بن هشام: اتقى الله		- قول فاطمة: يا حسنان، يا حسينان	٦٧
امروء	٣٦٣، ١٥٩		

٤ - فهرس الأمثال

المَثَل	الصفحة	المَثَل	الصفحة
- استمجد المرخ والعَفَّار	٢١٨	- حَلَّتْ حَالَةٌ عَنْ كَوْعَهَا	١٥٩
- أمت في الحجر لا فيك	٤١٩	- شَرَّ مَا جَاءَ بِهِ إِلَى نَخْةٍ عَرْقُوبٍ	٤١٩
- أنجز حرَّ ما وعد	١٥٩	- شهر تری، وشهر ثری، وشهر مرعی	٤٤٤
- حَدَّثَ حَدِيثَيْنِ امْرَأَةً	٤٤٢، ٣٧٠	- عسى الغوير أبوساً	٢٧٢
- حذوك النعل بالنعل	١٣٧		

٥ - فهرس كلام العرب

الصفحة	الكلام	الصفحة	الكلام
٢٠٨.....	- اللهم اغفر لي أيها الرجل.....	١١١.....	- اذهب بذى تسلم.....
٣٤٥.....	- ما أقومه وأطوله!.....	٢٠٨.....	- ارحنا أيتها العصابة.....
٢٥٣.....	- مررت برجل أسد أبوه.....	١٧٨.....	- أكلوني البراغيث.....
٢٥٣.....	- مررتُ بسرج خزْ صُفَّتَه.....	٢١٨.....	- أجمد الناقة علفًا.....
٤١٦.....	- مسيء أنت.....	٢٣٦، ٢٠٦، ١١٤.....	- أيش.....
٢٠٦.....	- مَهَيْم!.....	٣٦٤.....	- حسبك ينم الناس.....
٣٦١.....	- نصحت له رأيه.....	٤١٧.....	- قائم أنا.....
٤٠٨، ٤٠٧، ٤٠٦.....	- هذا بُسْرًا أطيب منه رطبًا.....	١٣٩.....	- كنا أهل ثُمَّة ورُمَّة.....
٤١٠، ٤٠٩.....	- هو أحسن الفتیان وأجمله.....	٤٤١، ٨٥.....	- لا أفعله ما لاح برق.....
١٨٣.....	- هو أحسن الفتیان وأجمله.....	٤٠٤، ٢٤١.....	- لمن الدار مفتوحًا بابها؟.....



٦ - فهرس الشعر والرجز

البيت الشعري

الصفحة

حرف الهمزة

- لَيْتَ شُعْرِي وَأَيْنَ مِنِّي لَيْتُ إِنَّ لَيْتًا وَإِنَّ لَوًّا عَنَاءُ ٣٥٢
[الخفيف - أبو زيد الطائي]

حرف الباء

- وَأَسْمَرُ خَطِي كَانَ سَنَانُهُ شَهَابٌ غَضًا شَيْعَتُهُ فَتَلَّهَا ٢٢١
[الطويل - الأسود بن يعفر]
- كَانَ صَلاَ جَهِيْزَةً حِينَ تَمْشِي حَبَابُ الْمَاءِ يَتَّبِعُ الْحَبَابَا ٧٠
[الوافر -]
- مَجَلَّتْهُمْ ذَاتُ الْإِلَهِ وَدِينُهُمْ قَوِيْمٌ فَمَا يَرْجُونَ غَيْرَ الْعَوَاقِبِ ٣٠٤
[الطويل - النابغة]
- وَالْعِلْمُ فِي شُهْبِ الْأَرْمَاحِ لَامِعَةٌ بَيْنَ الْخَمِيْسِينَ لَا فِي السَّبْعَةِ الشُّهُبِ ٣٢٤
[البسيط - أبو تمام]
- كَانَ حَوَامِيَهُ مُذْبِرًا خُضِبْنَ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ تُخْضَبُ ٣٢٤، ٣٢٣
[المتقارب - النابغة الجعدي]
- فَإِنْ تَعْهَدِيْنِي وَلِي لَمَّةً فَإِنَّ الْحَوَاثِ أَوْدَى بِهَا ١٨٠
[المتقارب - الأعشى]

حرف التاء

- بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَا وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَا ٢٣٦
[الرجز - لقيم بن أوس]
- فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءٌ أَبِي وَجَدِّي وَبِئْرِي ذُو حَفْرَتُ وَذُو طَوِيْتُ ١٨٨
[الوافر - سنان الطائي]
- وَأَبْيَضَ كَالْمِخْرَاقِ بَلَيْتُ حَدَّهُ وَهَبَّتْهُ فِي السَّاقِ وَالْقَصْرَاتِ ٢٢١
[الطويل - امرؤ القيس]

حرف الجيم

- فَيَالَيْتِي إِذَا مَا كَانَ ذَاكُمْ شَهِدْتُ وَكُنْتُ أَوَّلَهُمْ وَلُوجَا ٢٠٢
[الوافر - ورقة بن نوفل]

حرف الدال

- وكلّ شيء قد يُجِبُّ ولده حتى الحبارى فتطير عنده ٣٩٨
[رجز -]
- بكل تدوينا فلم يشف ما بنا على أن قرب الدار خير من البعد ٢٩١
[الطويل - ابن الدمنية]
- وإن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد ١٨٩
[الطويل - الأشهب بن رميلة]
- شكّ الفريضة بالمدري فأنفذها طعن المبيطر إذ يشفي من العضة
٣٥٣، ٣٥٠

- [البسيط - النابغة]
- كأنه خارجاً من جنب صفحته سقود شرب نسوه عند مفتاد ٣٥٤
[البسيط - النابغة]
- ثلاث كلهن قتل عمداً فأخزي الله رابعة تعود ٤٤٣
[الوافر -]
- إن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد بعد ذلك جدّه ٢٦٢
[الخفيف - أبو نواس]

حرف الراء

- إلى الحول، ثم اسم السلام عليهما ومن يك حولاً كاملاً فقد اعتذر ٦٠
[الطويل - لبيد]
- قف بالديار وقوف زائر وتأي إنك غير صاغر ٢٠٩
[الكامل - الكميّ]
- فأقبلت زحفاً على الركبتين فثوب نسيث وثوب أجّر ٤٤٤
[المتقارب - امرؤ القيس]
- حوراء عينا من العين الجير ١٦١
[الرجز - منظور بن مرثد]
- بل بني النجار إن لنا فيهم قتل ولان تره ٢٦١
[المديد - خالد بن عبد العزى]
- وسحر من جنّ الملائك سبعة قياماً لديه يعملون بلا أجر ٢٨٠
[الطويل - الأعشى]
- تركت الرّمح يعمل في صلاه كأن سناناه خرطوم نسر ٧٠
[الوافر -]
- لا يبعدن قومي الذين همو سم العدة وآفة الجزر

النازلون بكل معتركٍ والطَّيِّبون معاقد الأزر

٢٥٦، ٢٥٢

[الكامل - الخرئق]

٣٩٢ - والشهر مثل قلامة الظفر

[الكامل -]

- وفي الجهل قبل الموت موتٌ لأهله
وإن امرأ لم يحي بالعلم ميّت
فأجسامهم قبل القبور قبورٌ
فليس له حتى النشور نشورٌ

٤٨

[الطويل -]

- وتحت العوالي والقنا مستكنّةٌ
ظباء أعارتها العيون الجآذرُ

٢٤٥

[الطويل - ذو الرمة]

- ولم يُقلِّب أرضها البيطارُ
ولا لحبليه بها حَبَارُ

١٦٩

[الوافر - حميد الأرقط]

حرف الزاي

- إن المعجوز خَبَّةٌ جروزا
تأكل كل ليلة قفيزا

٣٥٣

[الرجز -]

حرف السين

- قِفْ بالديار وقوف حابسٍ
وتأيّ إنك غير يائِس

٢٠٩

[الكامل - امرؤ القيس بن عابس]

- أعلاقة أمّ الوليد بعدما
أفنان رأسك كالشغام المخلص

١٩٧

[الكامل - المزار الفقسي]

- لقد رأيتُ عجباً مذ أمسى
عجائزاً مثل السعالي خمساً

١٣٠

[الرجز -]

حرف الطاء

- حتى إذا كاد الظلام يختلطُ
جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قطُ

٢١٠

[الرجز - العجاج]

حرف العين

- كلاً بلوت فلا النعماء تبطني
ولا تخشعت من لأوائها جرّعا

٢٩١

[البسيط -]

- عليك مثل الذي صلّيت فاغتمضي
نوماً فإن لجنب المرء مضطجعا

٧١

[البسيط - الأعشى]

- وذلك في ذات الإله وإن يشأ
يُبارك على أوصال شلوي ممزّع

٣٠٣

[الطويل - خبيب بن عدي]

- قد أصبحت أم الخيار تدعي علي ذنباً كله لم أصنع ٤٤٣
[الرجز - أبو النجم العجلي]
- منا الذي اختير الرجال ساحة وخيراً إذا هبّ الرياح الزعازعُ ٣٤١
[الطويل - الفرزدق]

حرف الفاء

- قلتُ لها: ففي فقالت: قاف - ٢٣٥
[الرجز - الوليد بن عقبة]
- للبسُ عباءة وتقرّ عيني أحبُّ إليّ من لبس الشفوف ٣٢٥
[الوافر - ميسون]

حرف القاف

- واقصد إلى الخير ولا توقّه وارزق عيال المسلمين رزقه ٣٠٨
[الرجز - عوف القوافي]
- رضيمي لبان ثدي أم تحالفا بأسحهم داج عَوْض لا نتفرق ٣١٧
[الطويل - الأعشى]

حرف اللام

- فلو أنها إياك عضتك مثلها جررت على ماشئت نحرًا وكلكلا ٤٤٣
[الطويل - المزار الأسدي]
- خرجنا من النقبين لحي مثلنا بآيتنا نزجي اللقاح المطافلا ٢٠٩
[الطويل - برج بن مسهر]
- فقلت: امكثي حتى يسار لعلنا نحجّ معاً. قالت: أعائنا وقابله ١٩٨
[الطويل -]
- رأى الأمر يفضي إلى آخر فصيّر آخره أولاً ١١٣
[المتقارب -]
- فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقاها ١٨٠
[المتقارب -]
- أذافع عن أعراض قومي وإنما يدافع عن أعراضهم أنا أو مثلي

٤٢٠، ١٨٦

- [الطويل - الفرزدق]
- ثلاثة أحباب فحبّ علاقة وحبّ تملّاق وحبّ هو القتل ٣٧٣
[الطويل -]
- بأن تجعلني بيني وبينك موعداً وأن تأمريني بالذي فيه أفعل ١١١
[الطويل - كثير]

- فقالوا لنا: ثنتان لا بدّ منهما
صدر رماح أشرعت أو سلاسلُ ٢٦٦
[الطويل - جعفر بن عتبة]
- لِمَيَّةٌ مُوجِحًا طلل
يلُوح كأنه خللُ ٢٤٥
[الوافر - كثير]
- إني لأمنحك الصدودَ وإنني
قَسَمًا إليك مع الصدود لأميلُ ٩٦
[الكامل - الأحوص بن محمد]

حرف الميم

- ويومًا توافينا بوجه مقسّم
كأن ظبية تعطو إلى وارق السلمُ ٢٦٨
[الطويل - اليشكري]
- وقابلها الريح في دثّها
وصلّى على دنها وارتسم ٧١
[المتقارب - الأعشى]
- فلسنا على الأعقاب تدمى كلومنا
ولكن على أقدامنا تقطر الدما ٣٧٥
[الطويل - الحصين بن الحزام]
- عسى وطن يدنو بهم ولعلّما
وإن تعتب الأيام فيهم فربّما ٣٥٢
[الطويل - أبو تمام]
- كلا يومي أمانة يومٌ صدّ
وإن لم نأتها إلا لماما ٢٩٢
[الوافر - جرير]
- ألا من مبلغٌ عني تمّيما
بآية ما يحبون الطعاما ١٠٩
[الوافر - يزيد بن عمرو]
- وأيّ عبد لك لا ألمّا
[الرجز - أمية بن أبي الصلت] ١٥٤
- تداعين باسم الشيب في متثلّم
جوانبه من بصرة وسلام ٦١
[الطويل - ذو الرمة]
- يَدَيْتُ على ابن حسحاس بن عمرو
بأسفل ذي الجذاة يد الكريم ٣٠١
[الوافر - عامر بن مؤالة]
- كيف أصبحت كيف أمّيت مما
يثبت الودّ في فؤاد الكريم ٢٧٥
[الوافر -]
- وأما الرياح فقد غادرت
رواكذ واستمتعت بالثمام ١٣٩
[المتقارب -]
- ومازلتُ في ليني له وتعطّفي
عليه، كما تحنو على الولد الأمُّ ٧٢
[الطويل - معن بن أوس]
- لا ينعش الطرف إلا ما تحوّنه
داع يناديه باسم الماء مبغومُ ٦٠
[البسيط - ذو الرمة]

حرف النون

- أَقْلِي اللُّومَ عَاذِلَ وَالْعَتَابَيْنِ وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ: لَقَدْ أَصَابَيْنِ ٢٠٣
[الوافر - جرير]
- ٢٠٣ - يَا صَاحَ مَا هَاجَ الدَّمُوعَ الذَّرْفَنُ
[الرجز - العجاج]
- وَيَقُلُّن: شَيْبٌ قَدَ عَلَا كَ وَ قَدَ كَبُرَتْ فَقُلْتُ: إِنَّهُ ٣٥٢
[الكامل: عبيد الله بن قيس]
- فلو أَنَا عَلَى جُحْرِ ذُبَحْنَا جَرَى الدَّمَيَّانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ ٣٧٥
[الوافر - علي بن بدال]



٧ - فهرس الأعلام (*)

العلم	الصفحة	العلم	الصفحة
حرف الألف		حرف الثاء	
- آدم.....	٣٠٢، ٣٠١، ١٢٢	- الثريا.....	١٣١
- إبراهيم عليه السلام	٤٢٣، ٣١٣، ٣٠٣، ٢١٨	حرف الجيم	
- ابن الأبرش.....	٢٧٦	- جرير.....	٢٩٢، ٢٠٣
- الأحوص بن محمد.....	٩٦	- جعفر بن علبة.....	٢٦٥
- الأخفش.....	٤٣٢، ٤٣١، ٤٣٠، ٤٢٨، ٢٤٧، ٢٤٦	- جُلَيْسِب.....	٢٠٤
- الأسود بن يعفر.....	٢٢١	- ابن جني.....	٤٢٩، ٢٢٠
- الأشهب بن رميلة.....	١٨٩	- أبو جهل.....	٣٠٧
- الأعشى.....	٣٢٤، ٣١٧، ٢٨٠، ٧١	حرف الحاء	
- أعشى باهلة.....	١١٠	- الحارث بن هشام.....	١٥٩
- الأعلم.....	٦٦	- الحجاج الثقفي.....	٤٣٥
- امرؤ القيس.....	٤٤٤، ٢٢١	- الحسن البصري.....	٢٦٦
- امرؤ القيس بن عابس.....	٢٠٩	- الحصين بن الحمام.....	٣٧٥
- أمية بن أبي الصلت.....	١٥٤	- حميد الأرقط.....	١٦٩
حرف الباء		حرف الخاء	
- باعث بن صريم الشكري.....	٢٦٨	- خالد بن صفوان.....	٣٣٢
- الباقلاني.....	٥٥	- خالد بن عبد العزى.....	٢٦١
- البخاري.....	٣٩١	- خبيب بن عدي.....	٣٠٣
- برج بن مسهر.....	٢٠٩	- الخرنق بنت هفان.....	٢٥٢
- بيهس (نعامة).....	٢٥٢	- الخطابي.....	٣٣٥
حرف التاء		- الخليل بن أحمد.....	٢٠٩، ٢٠٧، ١٤٣
- أبو تمام (حبيب بن أوس).....	٣٥٢، ٣٢٤	٤٣٢، ٤٣١، ٤١٧، ٤١٦، ٤٠٠، ٢٩٢	

حرف الدال

- الدَّبْرَان..... ٣٨٨، ٦٦

حرف الذال

- ذو الرمة..... ٢٤٥، ٦١، ٦٠

حرف الراء

- ابن الرَّمَاك..... ٢٦٩

حرف الزاي

- أبو زيد الطائي..... ٣٥٢

- الزجاج..... ٣٢٦، ٢٦٥، ١٩٥

- الزجاجي..... ٤٣٢، ٣٤٢، ٧٧

حرف السين

- ابن السراج..... ١٣٨

- ابن سلام..... ٤١٠

- سنان بن الفحل الطائي..... ١٨٨

- سيويه..... ١٠٨، ٩٢، ٨٢، ٧٩، ٧٧، ٦٤، ٥٤، ٣

..... ١١٠، ١١٣، ١١٤، ١٢٥، ١٣٨، ١٤٣، ١٤٧، ١٤٨

..... ٢٠٧، ٢١٩، ٢٤٢، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٣، ٢٧٧

..... ٢٩٢، ٢٩٣، ٣١٨، ٣٣١، ٣٣٧، ٣٤٢، ٣٥٨، ٣٥٩

..... ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٧٧، ٣٨٣، ٣٨٥، ٣٩٠

..... ٣٩١، ٣٩٥، ٤٠٤، ٤٠٦، ٤٠٨، ٤١١، ٤١٦، ٤١٧

..... ٤١٨، ٤٢٢، ٤٢٨، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٤٣، ٤٤٤

- ابن السَّيد..... ٥٢، ٦١، ٣١٨

- السيرافي..... ١١١، ١٣١، ٤٣٠

- ابن سيرين..... ٢٦٦

حرف الصاد

- الصيرفي (أبو بكر محمد بن عبد الله)..... ٢٧٠

- الصيمري..... ١٥١

حرف الطاء

- ابن الطراوة..... ٨٦، ١٠٨، ١٣٥، ١٣٦

..... ٢٤٤، ٣٦٦، ٤١٧

حرف العين

- عامر بن مؤألة..... ٣٠١

- عبد الله بن الدمينه..... ٢٩١، ٣٧٧

- عبد المطلب بن هاشم..... ٣٧٧

- عبيد الله بن قيس الرقيات..... ٣٥٢

- عثمان..... ٤١٠

- العجاج..... ٢٠٣، ٢١٠

- العزى..... ٥٩

- علي بن بدال..... ٣٧٥

- عمر بن الخطاب..... ١٥٤، ١٥٩، ٢٧٦

..... ٢٩٠، ٣٢١، ٤١٨

- عمر بن عبد العزيز..... ٣٠٨

- عمرو بن العاص..... ٢٨١

- عوف القوافي..... ٣٠٨

حرف الغين

- الغزالي (أبو حامد)..... ٥٢، ٥٧

حرف الفاء

- الفارسي (أبو علي)..... ١٣٨، ١٤١، ١٤٨، ٢٦٨

..... ٢٧٥، ٣١٧، ٤١٠، ٤٢٩، ٤٣٦، ٤٤٠

- فاطمة..... ٦٧

- الفرزدق..... ١٨٦، ٣٤١

- ابن فورك..... ٢٣٦

حرف القاف

- القُتَيْبِي..... ٦٧، ٢٠٠، ٣٦٦، ٤٢٥

- قطرب..... ٤٢٨

حرف الكاف

- كثير عزة..... ٣٢٣، ١١١
- كعب بن أرقم..... ٢٦٨
- الكميت..... ٢٠٩

حرف اللام

- اللات..... ٥٩
- لبيد..... ٦٣، ٦٢، ٦٠
- لقيم بن أوس..... ٢٣٦

حرف الميم

- المبرد..... ٤٢٨
- محمد بن عبد الله..... ٥٧، ٥٤، ٥٢، ٤٩، ٤٧
، ١٩٣، ١٧٣، ١٧٢، ١٣١، ١٠٧، ٧٣، ٧٠، ٦٩، ٥٨
، ٣٠٢، ٢٧٩، ٢٧٧، ٢٧٦، ٢١٨، ٢٠٦، ٢٠٣، ١٩٥
٤٠٣، ٣٧٧، ٣٢١، ٣١٤، ٣١١
- محمد بن إسحاق..... ٢٧٦
- محمد بن المستنير
(انظر: قطرب).
- المزار الأسدي..... ٤٤٣
- المزار الفقعي..... ١٩٧
- ابن مسعود..... ٢٧٣
- المسيح عليه السلام..... ٤٢٤، ٤٠٣، ٣٠٠، ٢١٨

حرف النون

- النابغة..... ٣٥٣، ٣٥٠، ٣٠٤
- النابغة الجعدي..... ٣٢٣
- أبو النجم العجلي..... ٤٤٣
- النحاس..... ٣٧٨
- النظام..... ١٢٦، ١٠٠
- النسوي..... ٣٩١
- أبو نواس..... ٢٦٢

حرف الهاء

- همام (انظر: الفرزدق)
- هشام بن عبد الملك..... ٣٩٩

حرف الواو

- ورقة بن نوفل..... ٤٣٣، ٢٠٢
- الوليد بن عقبة..... ٢٣٥

حرف الياء

- يزيد بن عمرو الكلبي..... ١٠٩
- يونس بن حبيب..... ٢٦٩، ٢٤٨، ٢٠٨



٨ - فهرس القبائل والأمم والجماعات

الصفحة	القبيلة/ الجماعة	الصفحة	القبيلة/ الجماعة
١٩٨، ٥٧، ٥٦.....	- أهل السنة.....	٣٣٥، ٢١٦، ٥٥.....	- الأشعرية.....
٧٠.....	- أهل اللغة.....	٢٧٠، ٥٢.....	- الأصوليون.....
١٦٥.....	- بنو الحارث بن كعب.....	١٩٢، ٢٣٨، ٩٣.....	- البصريون.....
٣٩٧، ٢٩٣، ١٦٥.....	- خثعم.....	٤٢٦، ٤٢٥، ٣٠١، ٢٣٦، ٥٩، ٥٨.....	- السلف.....
٢٧٨، ٦٠.....	- ربيعة.....	٢٧٠.....	- الشافعية.....
٢٩٣، ١٨٨، ١٦٥، ١١٩.....	- طيء.....	٧٩، ٧٧، ٧١، ٥٥، ٥٤، ٥٢، ٥١.....	- العرب.....
٣٣٥.....	- الفلاسفة.....	١٦٦، ١٦٥، ١٥٩، ١٤٦، ١٤٤، ١٠٧، ٩١، ٨٠.....	- الكوفيون.....
٢٩٢، ٢٦٧، ٨٨.....	- الكوفيون.....	٢٠٤، ١٩١، ١٨٨، ١٨٧، ١٨٣، ١٨٢، ١٧٩، ١٧٨.....	- المعتزلة.....
٣٦٦، ٢٠٠، ١٩٩، ١٩٨، ١٤٥، ٥٧، ٥٦.....	- المنزلة.....	٢٧٥، ٢٧٣، ٢٦٢، ٢٥٧، ٢٤٨، ٢٤٥، ٢٢٩، ٢١٦.....	- المنزلة.....
٣١٤، ٣١٠، ٣٠٩، ٣٠٠.....	- المنزلة.....	٣٧٢، ٣٦٤، ٣٥٣، ٣٠٤، ٣٠١، ٣٠٠، ٢٩٧، ٢٩٢.....	- المنزلة.....
٣١٤، ٣١٣، ٣١٠، ٣٠٩.....	- اليهود.....	٤٣٦، ٤٣٢، ٤٢٧، ٤٢٦، ٣٨٨.....	- اليهود.....
٢٩١.....	- قوم تبع.....	٣٠٣، ١٢٦.....	- المتكلمون.....
٢٧٨، ٦٠.....	- مضر.....	٣٠١.....	- أهل التشبيه والتجسيم.....

٩ - فهرس الأماكن

الصفحة	المكان	الصفحة	المكان
٣١١.....	- الحديبية.....	١٣٠.....	- أطرقا.....
١٧٨.....	- فلسطين.....	٣٢٠، ٣١٨، ٢٨٤، ٢٨٣.....	- البيت العتيق.....
١٧٨.....	- قنسرين.....	١٣٠، ٩١.....	- الحجاز.....



١٠ - فهرس الكتب الواردة في النص

الكتاب	الصفحة
- إصلاح الغلط لابن قتيبة.....	٢٠٠
- الإيضاح للفارسي.....	٣١٧
- الجامع الصحيح للبخاري.....	٢٧٦، ٢١٧، ١٨٣، ١٧٨
- الجمل للزجاجي.....	٤٨
- كتاب سيويه.....	٤٢٢، ٣٩٥، ٣٦٧، ٢٤٦، ١٤٨، ٨٢، ٥٤
- المعاني للزجاج.....	٣٢٦



١١ - الفهرس الموضوعي

(أ) النحو

الصفحة

الموضوع

حرف الألف

* الاستفهام:

- تقديره ٢٧٢ - ٢٧٤

- الاستفهام مع « أم » يعطي معنى التسوية ٤٣٩، ٤٤٠

* الاستمرار:

- اضرب زيدًا عمرًا خالدًا، ليس على إضمار العطف، وإلا لتعلق الفعل

بالمذكورين، وإنما المراد الاستمرار والإشارة إلى ما بعدهم ٢٧٥

* الاشتغال:

- متى يختار النصب؟ ٤٤٢

* الإضافة:

- أقسامها ٥١، ٥٢، ٢٥٦

- لماذا لم تدخل الأفعال؟ ١٠٩

- الإضافة إلى الجمل إضافة إلى الحدث ١٠٩

- الفرق بين دلالة: ليلة الصيام، وليلة صام زيد ١١٠

- ما يُضاف إلى الفعل من ظروف الزمان ١١٢

- الجملة المضاف إليها نعت في المعنى ١١٢

- لماذا لا يضاف مثني الظرف و « قبل » و « بعد » و « سحر » إلى الجملة؟ ١١٢

- المضاف يكتسب التعريف من المضاف إليه ٢٢٦، ٢٢٧

- نوع هذا التعريف ٢٢٧

- لِمَ لَمْ يكتسب المضاف إليه التنكير من المضاف؟ ٢٢٧

- إضافة المصدر إلى الفاعل - إذا وجد - أولى من إضافته إلى المفعول ٣١٩

- المسوغ لإضافة المصدر إلى المفعول ٣٢١

* الإعراب:

- إعراب « الرحمن » في البسملة ٦٦

- لماذا كان الإعراب محله أواخر الكلمة ٩٩

- إعراب الأسماء الخمسة..... ١١٩، ١١٨، ١١٤، ١١٣.....
- ليس في الكلام ما يكون حرف إعراب في حال الإفراد ولا يكون حرف إعراب في حال الإضافة..... ١١٥.....
- الألف والواو في الأفعال الخمسة أصل للألف والواو في المثنى والجمع المسلم..... ١٢١.....
- إعراب الأفعال الخمسة..... ١٢٤.....
- لا يكون إعراب شيء في غيره..... ١٢٥، ١٢٤.....
- فعل جماعة النساء معرب قبل علامة الإضمار..... ١٢٥، ١٢٤.....
- علامات الإعراب تسع..... ١٢٦.....
- لماذا أعرب المضارع؟..... ١٣٤، ٨٤.....
- إعراب « ما » الاستفهامية..... ٢٠٦، ٢٠٥.....
- إعراب المضاف إلى ياء المتكلم..... ٢٥٥، ٢٥٤.....
- إعراب الاسم الواقع بعد الظرف في: زيد في الدار أبوه، ومررتُ برجل معه صقر..... ٤٣٢ - ٤٣٠.....
- إعراب: سواء عليّ أقمّت أم قعدت..... ٤٣٧ - ٤٣٥.....
- إعراب الوصف غير المعتمد والمعتمد..... ٤٣٣، ٤٣٢.....

* الأمر:

- ورود الأمر بلفظ الخبر، ورأي المؤلف فيه..... ١٦٠، ١٥٩.....
- ورود المستقبل بلفظ الأمر والماضي..... ١٦٢ - ١٦٠.....

* الإنكار:

- علامته، وتفسير السهيلي لها في نحو: أزيدُ إنّه..... ٢٠٤، ٢٠٣.....

حرف الباء

* البذل:

- إعراب « الرحمن » بدلاً في التسمية..... ٦٦.....
- وظيفة البذل البيان..... ٦٦.....
- فائدة بدل النكرة من المعرفة..... ٣٠٧.....
- بدل البعض والاشتغال يرجعان إلى بدل المطابقة..... ٣١٦.....
- لا يكون بدل الاشتغال جوهراً..... ٣١٦.....
- اشتغال الزمان على الحدث..... ٣٢١.....
- المبدل منه في حكم الطرح..... ٣٨٤.....

* البناء:

- لماذا بني الماضي والأمر؟..... ٨٤.....

لماذا بني « أمس » وأعرب « غد »؟ ١٣٠، ١٢٩

حرف التاء

* التضمين:

- في نحو: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٣١] ٣٤٣

- ربما تضمن الفعل معنى فعل آخر فيسقط حرف الجر، وربما كان الفعل يتعدى بغير

حرف فيضمن ما يتعدى بالحرف، نحو: كلت زيدا، وسمع الله لمن حمده، و ﴿رَدِّفْ لَكُمْ﴾

[النمل: ٧٢]، وقرأت بأم القرآن، ﴿وَكُنْ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩] ٣٦٤ - ٣٦١

* التعدية: انظر: الفعل

* التعريف:

- التعريف قسمان: معنوي ولفظي، والمعنوي كالعلمية ٢١٥

- تعريف « سحر » بمعنى الإضافة، أو بالألف واللام ٣٨٥ - ٣٨٣

وانظر: أنا (في فهرس الأدوات)، وانظر هنا: الإضافة، والمبهات، والعلم، والحال، والمبتدأ، والتنوين

* التقديم:

- لا يتقدم النعت على المنعوت، وسر ذلك ٢٤٤ - ٢٤٢

- ما تقدم في الكلام فتقديمه في اللسان على حسب تقدم المعاني في الجنان ٢٨٤ - ٢٧٨

- تقديم الخبر ٤١٦، ٤١٥

- الخبر الممنوع تقديمه عند الخليل هو المجرد من المعاني نحو: المدح والذم والترحم ٤١٧، ٤١٦

- الاختيار تقديم المجرور في نحو: « اخترت من الرجال عشرة »، ووجوب تقديمه إذا

حذف الجار ٣٤١، ٣٤٠

- وربما جاز تقديمه في نحو: « اخترت الرجال زيدا » ٣٤١

- تأخير الاسم المسقط منه حرف الجر في نحو: « استغفر زيد ربه ذنبه » ٣٤٢

- يجوز تقديم المصدر وتأخيره عن الفعل إذا كان مفعولاً مطلقاً أو حالاً، ولا يجوز

تقديمه إذا كان توكيداً له ٣٦٥

وانظر: الفاعل، والمبتدأ، والحال

* التنوين:

- وظيفة التنوين التفرقة بين المنفصل والمتصل ٢٠٣، ١٤٧، ١٠٤، ١٠٣

- لماذا اختيرت النون؟ ١٠٥، ١٠٤

- التنوين لا يجتمع مع الألف واللام، ولا مع معناها، ولا مع معنى الإضافة ١٠٤، ١٠٣

وانظر: إذ، وإذن (في فهرس الأدوات)

* التوكيد:

- الأسماء التي يؤكد بها..... ٢٨٧
 - وظيفة « أجمع »..... ٢٩٥
 - « أجمع » معرفة بمعنى الإضافة..... ٢٩٥
 - لا يُثنى ولا يُجمع..... ٢٩٦
 - « أجمعون » ليس جمعاً له..... ٢٩٨، ٢٩٧
 - النفس والعين..... ٢٩٥ - ٢٩١
- وانظر: كل، وكلا (في فهرس الأدوات).

حرف الجيم

* الحزم: انظر الحركة (في فهرس التصريف والأبنية والأصوات)

* الجمع:

- لم يجمعوا بالواو والنون من الأسماء إلا ما كان فيه معنى الفعل..... ١٦٤، ١٢٣ - ١٢١
- لماذا جمع « سنة ومئة وأرض » على حدّ الثنية..... ١٧٣ - ١٦٧
- ما لا يُجمع جمع سلامة..... ١٧٥ - ١٧٣
- موازنة بين تغييرات التصغير والجمع..... ١٠٧، ١٠٦

حرف الحاء

* الحال:

- لا يصح أن يقال: « قائماً هذا زيد »، لا تعمل حروف المعاني في الأحوال والظروف..... ٢٤١، ٢٤٠
- « كأنَّ »..... ٢٤٥، ٢٤٤
- مجيء الحال من النكرة، ابن الطراوة يميزه..... ٢٤٥، ٢٤٤
- نعت النكرة إذا قدّم أعرب حالاً..... ٢٤٢
- لا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه..... ٣٢٤، ٣٢٣
- الحال صفة الفاعل أو المفعول أو المصدر..... ٤٠١
- إذا كانت الصفة غير لازمة للاسم إلا في وقت الإخبار عنه بالفعل صلح أن تكون حالاً..... ٤٠٢
- الحال الموطأة بالصفة..... ٤٠٤ - ٤٠٢
- الحال المؤكدة ومعناها..... ٤٠٣
- الاشتقاق لا يلزم في الحال إنما يلزم فيها أن تكون متحولة..... ٤٠٩
- تغليب حكم المعرفة على النكرة..... ٢٢٧

* الحدث:

- ٨٣..... الحدث حركة الفاعل
- ٨٤..... دلالة الفعل على الحدث بالتضمن
- ٨٦، ٨٥..... أُضْرِبُ الحدث

* الحرف:

- ٩٠، ٨٠..... مصطلح الحرف
- ٩٠..... الحروف الداخلة لمعنى في الجملة
- ١٣٦..... حروف المعاني التي لها صدر الكلام

* الحكاية:

- ١١١..... توجيه « اذهب بذى تسلم » عليها

حرف الخاء

* الخبر: انظر المبتدأ

حرف الراء

* الرفع:

- ٩٤..... الرفع للمخبر عنه
- ٩٤..... الفرق بين رفع المضارع ورفع المبتدأ

حرف الزاي

* الزمان:

- ٤٣٤، ٣٩٥..... الزمن حركة الفلك
- ١٢٩..... تمييز الزمن بالأعداد أو بالأحداث الكائنة فيه
- ٩٤..... النواصب والجوازم تخلص الفعل للاستقبال
- ١٣٦، ١٣٥..... المضارع يدل على الحال

حرف الضاد

* الضمير:

- ١٣٣..... علاقة أحرف المضارعة بالضمائر
- ١٣٣..... لا ضمير في فعل الغائب في أصل الكلام
- ١٧٧، ١٧٦..... الضمير مستتر في النفس لا في الفعل
- ١٨٣..... عود الضمير بحسب المعنى لا اللفظ في نحو: « هو أحسن شيء وأجمله »
- ٢٠٢..... ياء المتكلم في نحو « ضربني » هي الضمير، والنون زائدة، ودليل ذلك
- ٢١٠، ٢٠٩..... العلاقة بين لفظ « إيا » وبين وظيفتها

- الضمير إيحاء بأدنى لفظ إلى اسم ظاهر ٢٢٩
- المضمرات نحو من ستين ٢٢٩
- تعليل السهلي لوضع ضمير المتكلم والمخاطب والغائب ٢٢٩ - ٢٣٧
- المضمر لا تقتضي صيغته إلا تخصيص الخبر بما يعود عليه ٣٢١، ٣٢٢
- حذف الضمير من الصفة أحسن منه في الخبر ٤٤٤

حرف الظاء

* الظرف:

- الظروف تقيدها الأحداث ٦٢
- ظروف الزمان إنما تذكر من أجل الأحداث الواقعة فيها ٦٢، ١٠٩
- لماذا وضعوا هذه الظروف: أمس، واليوم، وغداً؟ ١٢٩، ١٣٠، ١٣١
- لماذا يُضاف « أمس وغداً »، ولا يضاف « اليوم » إذا كان ظرفاً؟ ١٣١
- لماذا جاز: غداً يقوم زيد، وامتنع: غداً سيقوم زيد؟ ١٣٦، ١٣٧
- ولماذا جاز: أمس قام زيد، وقبح: أمس قد قام زيد؟ ١٣٧
- متى تكون « سحر » ظرفاً، ومتى تكون بدلاً مما قبلها؟ ٣٨٣، ٣٨٤
- « ضحوة وعشية ومساء » غير متصرفة وغير معرفة ٣٨٥، ٣٨٦
- « غدوة وبكرة » علمان ٣٨٧ - ٣٨٩
- الفعل يقع في الظرف كله إذا كان علماً ٣٨٩ - ٣٩٠
- لماذا قالوا: سرتُ اليوم، وسرتُ في اليوم، ولم يقولوا: جلستُ الدار؟ ٣٩٥، ٣٩٦

حرف العين

* العامل:

- لماذا عمل الفعل والحرف؟ ٨٣، ٩٠
- أصل كل حرف أن يكون عاملاً ٩٠
- الحرف الذي لا يعمل ٩٠، ٩٣، ٩٤
- النصب بالقصد ٨٦، ٨٧، ٩٣
- التشبث أساس العمل ٩٠
- العمل في باب « ليس » أقوى منه في باب « ما » ٩١
- ليس من حروف العطف شيء عامل ٩١ - ٩٦
- حرف النداء لا يعمل ٩٣
- لماذا عملت النواصب والجوازم؟ ٩٣، ٩٤
- النواصب والجوازم دخلت لمعنى في الفعل ٩٤

- « إلا » في الاستثناء موصلة الفعل إلى العمل فيما بعدها كتوصيل واو المفعول معه ٩٥
- لماذا لم تعمل لام التوكيد؟ ٩٦، ٩٥
- والسين وسوف ١٣٨
- الصلة لا تعمل في الموصول ٢٠٥
- النعت لا يعمل في المنعوت ٢٤٣
- حرف التنبيه وسائر حروف المعاني لا تعمل معانيها في الأحوال والظروف ٢٤٠
- في نحو: « هذا زيدًا قائمًا »، العامل في الحال معنى الإشارة أو فعل مضمَر ٢٤١ - ٢٣٩
- العامل في النعت معنوي ودليله ٢٤٤ - ٢٤٢
- لا يلي العامل إلا ما عمل فيه ٢٤٣
- خبر « إن » المرفوع ليس بمعمول لـ « إن » ٢٤٣
- الفعل لا يعمل إلا بثلاثة أشياء: الفاعل و المفعول به و المفعول المطلق، وصفة كل ٢٤٤
- العامل في المعطوف مضمَر يدلّ عليه حرف العطف ٢٦١
- العامل في المفعول الثاني في نحو: « ألبستُ زيدًا الثوب » ٣٤٤
- مطلوبات « علم » ثلاثة أشياء ٣٤٨
- لماذا نصبت أفعال القلوب مفعولين؟ ٣٥٠، ٣٤٩
- ولماذا عملت « كان » وأخواتها، وإنَّ وأخواتها؟ ٣٥١، ٣٥٠
- لماذا عملت « كأن » دون أخواتها في الحال والظرف؟ ٣٥٤، ٣٥٣
- لا يجتمع عاملان في اسم واحد ٣٥٤، ٢٤٢، ١٦٣
- العامل في « أن » بعد « لو » في قولك: « لو أنك ذاهب فعلت » ٣٥٧
- « لا » حين ركبت مع « لو » عملت عمل الفعل ٣٥٨
- العامل في المصدر - إذا أردت معنى الحال - الفعلُ نفسه، وإذا كان مفعولًا مطلقًا ما تضمنه من معنى فَعَل ٣٦٦، ٣٦٥
- العامل في المصدر المؤكّد ٣٦٧
- يصل الفعل إلى ما عدا الفاعل والمفعول به والمفعول المطلق بالحرف، وقد يصل إلى الظرف بنفسه ٤٠٠ - ٣٩٦
- عمل الفعل في الحال ٤٠١
- العامل في المفعول لأجله فعل مضمَر ٤٠١
- العامل في الحاليّن في: « هذا بسرًا أطيبُ منه رطبًا » ٤٠٧، ٤٠٦
- العامل في المبتدأ معنوي وفي الفاعل لفظي ٤١٥

* العطف:

- الدعاء لا يُعطف على الخبر ٦٩
- لا يعطف الشيء على نفسه وإنما على غيره إلا إذا كان في الثاني زيادة فائدة... ٢٥٨، ٢٥٠، ٢٤٩
- لا يجوز إضمار حروف العطف ٢٧٦، ٢٧٥
- لا يُعطف الفعل على الاسم إلا إذا كان الاسم في معنى الفعل ٣٢٧ - ٣٢٥

* العلم:

- العلم يُنعت ولا يُنعت به ٦٦
- العلم إذا نقل من الأجناس لا تدخله الألف واللام، وتدخل المنقول من الصفة ٢٥٣، ٢٥٢
- «أمس» علم جنس ١٣٠

حرف الفاء

* الفاعل:

- مصطلح الفاعل ٧٩
- لغة «أكلوني البراغيث» ١٧٨
- تاء التأنيث ألزم للفعل من علامتي التثنية والجمع ١٧٨
- الأصل أن الفعل إذا اتصل بفاعل لحقته التاء علامة للتأنيث سواء أكان تأنيث الفاعل حقيقة أم مجازاً ١٨٠، ١٧٩
- لماذا لم تلحق التاء مع جمع المذكر؟ ١٨١
- مرتبة الفاعل قبل المفعول ١٨٤
- لماذا وجب تقديم الفاعل في: ضربَ القومُ بعضهم بعضاً، وفي: إنما يأكل زيد الخبز؟ ١٨٥، ١٨٤
- الفاعل أقوى اتصالاً بالفعل من المفعول به ٣٩٤

* الفعل:

- مصطلح الفعل ٨٠
- دلالة الفعل على الحدث والزمان ٨٢
- ليس للفعل معنى في نفسه ٩٠
- الفعل يدل على فاعل مطلق، ولا يدل على تثنيته ولا جمعه ١٧٦
- لماذا اشتقَّ الفعل من المصدر؟ ٨٥ - ٨٣
- لماذا لم يُعرَف الفعل، ولم يُشَنَّ لم يُجمع؟ ٨٤
- لا بد من ذكر الفاعل بعده ٨٥
- لماذا اختلفت صيغته؟ ٦٩

- متى يقتصر على صيغة الماضي؟ ٨٥، ٨٦، ٤٤٠ - ٤٤٢
- الفعل اللازم هو الذي لزم محله ٣٣١
- لماذا لم يتعدّ فعل المطاوعة، وكانت زوائده في أوله؟ ٣٣٤
- أثر التاء في « تفاعل » ٣٣٥
- الفرق بين « افعل » و « افعلّ » ٣٣٦، ٣٣٥
- تعدية الفعل ليست بقياس في جميع الأفعال ٣٣٧
- السهيلي يضع أصلاً للتعدية ٣٣٧ - ٣٣٩
- موازنة بين أفعال القلوب وبين « كان » و « إنّ » ٣٥٧
- لا يجوز الاقتصار على المفعول الأول من أفعال القلوب ٣٥٩
- يمتنع تعدية « ظن » بالهمزة ٣٥٩، ٣٦٠
- تعدية الفعل للمصدر على ثلاثة أنحاء ٣٦٥
- الفعل قسمان: خاصّ وعام ١٩٥، ١٩٦، ٣٦٩
- الأفعال العامة لا تتعدّى إلى الجواهر ٣٧١
- الفعل العام لا يؤكّد، ولا يُخبر عنه، ولا يأتي الحال منه ٣٦٩، ٣٧٦، ٣٧٧
- الفعل يدل بلفظه على المصدر والفاعل والمفعول به، وأقوى دلالة على المصدر،
ويليه الفاعل ثم المفعول به ٣٩٤ - ٣٩٦
- الفعل لا يدل على الفاعل والمفعول به معيّنًا ٣٩٥
- الفعل الواحد لا يقع في حالين ولا في وقتين إلا أن يتداخلا، لا تقول: « زيد قائم يوم
الجمعة يوم الخميس » ٤٠٧
- وانظر: الماضي، والمضارع، والأمر

حرف الكاف

* الكلم والكلام:

- أقسامهما ٧٧، ٧٨

حرف الميم

* الماضي:

- لا يجوز: « أن قمت خير من أن قعدت »، ويجوز ذلك مع المضارع ١٤٣
- سر العدول عن صيغة الماضي إلى المضارع بعد « لم » ١٥٥
- لماذا لا يجوز وقوعه حالاً، وجاز أن يكون صفة وخبراً؟ ١٥٦
- الماضي لا يقع بعد أحرف النهي ١٥٨
- سر وقوع الماضي بعد « لا » في الدعاء ١٥٨، ١٥٩

- وقوع المستقبل بلفظ الماضي ١٥٨ - ١٦٠
- متى يجوز وقوع الشرط ماضيًا؟ ١٦١ - ١٦٣

※ المبهمات:

- أسماء الإشارة لماذا سُميت مبهمات؟ ٢٣٨
- الاسم هو الذال، لماذا يؤتى باللام مع اسم الإشارة؟ ٢٣٨، ٢٣٩

※ المبتدأ والخبر:

- المعرفة أشد استبدادًا بأول الكلام، والنكرة أبعد في باب الابتداء من المعرفة ٩٢
- حق كل مخبر عنه أن يكون مرفوعًا ٩٤
- لا يكون المبتدأ مصدرًا مؤولًا بـ «أن» وخبره ظرف أو مجرور، أو ما يكون
- صفة للمصدر ١٤٣
- ويجوز أن يقال: «حسن أن تفعل» ١٤٣
- مسألة: «فيها قائمًا رجل»، وخلاف سيبويه والأخفش في إعراب «رجل» ٢٤٥، ٢٤٦
- تقديم الخبر ٣١٨
- القول ما قال الخليل في امتناع تقديم الخبر ٤١٥، ٤١٦
- ليس الخبر من تمام المبتدأ، ولكنه من تمام الكلام الذي فيه المبتدأ، أما التابع فهو
- من تمام المتبوع ٤١٦
- مسوِّغات الابتداء بالنكرة ٤١٧
- المخبر عنه في الحقيقة في نحو: «في الدار رجل» ٤١٨
- استتار الضمير في الخبر جملةً ومشتقًا ٤٢٦
- لماذا لا يُخبر بالزمان عن اسم العين؟ ٤٣٣

※ المتعلّق:

- حذف متعلّق الباء في البسمة ٦٨
- إضمار الفعل أكثر ما يكون في الأمر ٦٨
- المتعلّق بما فيه معنى الفعل ٣٢٠
- متعلّق الظرف إن كان خبرًا أو نعتًا أو حالًا أو صلة ٤٢٨

※ المشني:

- إعرابه ١٢١
- يستوي في المشني ما يعقل وما لا يعقل ١٢٢
- حق علامة التثنية أن تكون ألفًا في الرفع والنصب والخفض ١٦٥، ١٦٦

* المصدر المؤكد:

- لماذا يكون المصدر مؤكداً للفعل؟ ٣٦٦
- الأفعال العامة لا تؤكد ٣٦٩

* المضارع:

- لماذا أعرب؟ ١٥٧، ١٣٤ - ١٣٢، ٨٤
- وقوع المستقبل بلفظ الأمر: « قم أكرمك » ١٦٠
- متى يتعين وقوع الشرط بلفظ المضارع ١٦٣، ١٦٢
- لماذا زيدت أحرف المضارعة أو لا؟ ١٣٢
- ولماذا تعددت ولم تكن زائداً واحداً؟ ١٣٢

* المعاني النحوية:

- المعاني النحوية المدلول عليها في الأسماء والأفعال ١٠٨

* المعرفة: انظر: التعريف، والمبتدأ

* المفعول:

- مصطلح المفعول ٧٩

* المفعول المطلق:

- لا يكون المصدر مفعولاً مطلقاً حتى يكون منعوتاً أو في حكم المنعوت ٣٦٦
- لا يقع بعد « فعلت » إلا مفعول مطلق ٣٦٩

* المفعول لأجله:

- شروط نصبه ٤٠٢، ٤٠١

* منع الصرف:

- امتنع « سحر » من التنوين لمعنى الألف واللام ٣٨٣
- امتنع « غدوة » و « بكرة » للعلمية والتأنيث ٣٨٧
- وانظر: التنوين

* الموصول:

- الموصول وسيلة لوصف المعارف بالجملة ١٨٨، ١٨٧
- لماذا أعرب مثني؟ ١٨٩
- الاسم الموصول إذا عُني به المصدر لا يوصل بفعل مشتق من ذلك المصدر ٢٠٨
- وانظر « ما » الموصولة ٢٠١
- متى يقبح حذف ضمير الصلة؟ ٣٢٠، ٣١٩

حرف النون

* النصب:

- المقصود إلى ذكره منصوب..... ٩٣، ٨٦

* النعت:

- العلم يُنعت ولا يُنعت به..... ٦٦
- حذف المنعوت..... ١١٠
- العلاقة بين الإضافة والنعت..... ١١٢
- دخول الاستفهام على النعت..... ٢١١، ٢١٠
- النعت اسم للمنعوت به، ومثله التمييز والتوكيد..... ٢١٥
- أنواع النعت..... ٢١٨ - ٢١٦
- ما دل على معنى واحد لا يكون نعتاً نحو: العلم والقدرة..... ٢١٨
- الاسم أصل للفعل في باب النعت..... ٢١٩
- لا يُنعت النعت..... ٢١٩
- لا يُحذف المنعوت إلا إذا أجري النعت مجرى الاسم نحو: «ركبتُ فارهاً»..... ٢٢٠
- أحوال المنعوت بين الذكر والحذف خمسة..... ٢٢١
- صور النعت السببي..... ٢٢٢
- الضمير لا يُنعت به..... ٢٢٤
- قطع النعت وفائدته..... ٢٤٨
- عطف النعوت..... ٢٤٩
- المجوز للوصف بالجامد في: «مررتُ بسرج خَزْ صفته»، و«برجل أسد أبوه»..... ٢٥٣
- الصفة إذا كانت لازمة للاسم كان حملها على النعت أولى..... ٤٠٢

* النكرة:

- النكرة أبعد من باب الابتداء من المعرفة..... ٩٢
- وانظر: التعريف، والمبتدأ



(تابع)
١١ - الفهرس الموضوعي
(ب) الأدوات

الصفحة

الموضوع

حرف الألف

* الألف:

- لماذا كانت علامة تنثية؟ ١٢٣

* إذ:

- خروجها عن الاسمية، ونسبة ذلك إلى سيويه ١٤٧

- إذا نُوت فلا بد أن يكون مضافاً إليها ما قبلها ١٤٨

- اقترانها بواو العطف كثيراً في القرآن ٢٧٣

* إذن:

- أصلها « إذا » التي هي ظرف للمستقبل ١٤٧

- لماذا نصبت الفعل، ولماذا جاز إلغاؤها؟ ١٤٩

- الفرق بينها وبين « إذ » ١٥٠، ١٤٩

* أل:

- « أل » في لفظ الجلالة ٦٤

- قطع همزتها ٦٤

- الألف واللام إذا دخلت على اسم موصوف اقضت أنه أحقّ بتلك الصفة

من غيره ٣١١، ٣١٠

- الفرق بين « أل » الموصولة و« الذين » ٣١٤، ٣١٣

- « أل » قد تفيد ما تفيد أسماء الإشارة ٤٠٥، ٤٠٤

- مواطن تعريف كلمة « السلام » ٤٢٦ - ٤٢٣

* إلا:

- « إلا » في الاستثناء لا تعمل ٩٥

* أم:

- « أم » المعادلة، موقعها ٢٧٢

- كل « أم » وردت في القرآن الكريم فهي « أم » المعادلة ٢٧٣، ٢٧٢
- الاستفهام مع « أم » يعطي معنى التسوية ٤٤٠، ٤٣٩
- « أم » التي للإضراب، الفرق بينها وبين « بل » ٢٧٢
- لا ينبغي أن تكون في القرآن ٢٧٣، ٢٧٢

*** أنِ المصدرية:**

- أثر « أن » إذا دخلت على الفعل ١٤٠
- لم تُزد « أن » بعد ظرف سوى « لما » ١٤١
- لا تكون مبتدأة وخبرها ظرف أو مجرور، ولا ما هو صفة للمصدر ١٤٣
- شروط إضمار « أنْ » ٣٢٦، ٣٢٥
- الفرق بينها وبين « أنْ » المشددة ٣٥٦

*** أنِ التفسيرية:**

- تشارك المصدرية في بعض معانيها ١٤٢
- « أنِ » المُفسَّرة هي « أنِ » المصدرية ١٤٣، ١٤٢

*** إنِ الشرطية :**

- « إنِ » الشرطية أصل « إنِ » النافية ١٦٣
- في نحو: « إن لم تفعل »: « لم » هي الجازمة، و « إن » لتحويل الفعل إلى الاستقبال ١٦٣

*** إنَّ:**

- لماذا عملت « إنَّ » وأخواتها؟ ٩٣ - ٩٠
- دخول السين وسوف في خبر « إنَّ » ١٣٦
- « إنَّ وليت ولعل » لها الصدارة ٣٥٥، ٣٥٤

*** أو:**

- وظيفتها ترجع إلى القرائن ٢٦٦، ٢٦٥

*** أيّ الواقعة نعتاً**

- تدرجت إلى الصفة من باب الاستفهام ٢١١، ٢١٠

*** أيّ الاستفهامية:**

- لماذا أعربت دون أخواتها؟ ٢٠٦
- يعمل فيها ما بعدها، ولا يقع قبلها إلا ما يجوز إلغاؤه ٢٠٧، ٢٠٦
- الخلاف في نوع « أيّ » في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ [مريم: ٦٩] ٢٠٨ - ٢٠٧

*** أيّ الموصولة:**

- يعمل فيها ما قبلها ٢٠٧

- ترجيح السهيلي لمذهب الخليل في قوله تعالى:

﴿ثُمَّ لَنَزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩] ٢٠٧

- لا تكون بمعنى «الذي» حتى تُضاف إلى معرفة ٢٠٩، ٢٠٨

- «أي» وصلة لنداء ما فيه «أل»: لماذا اختيرت لهذا؟ ٢١٠

حرف الباء

* الباء:

- لم دخلت في قوله تعالى: ﴿فَسَيِّحُ بِأَسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ [الواقعة: ٧٤] ولم تدخل

في ﴿سَيِّحُ أَسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١] ٦٠، ٥٩

حرف التاء

* تاء التانيث: انظر الفاعل

حرف الثاء

* ثَمَّ:

- اشتقاقها ١٣٩، ١٣٨

حرف الحاء

* حتى:

- وظيفتها، الفرق بينها وبين «إلى» ٢٦٤

* حروف المعاني:

- حروف المعاني لا يجوز إضمارها، وهي كحروف النفي والتوكيد والتمني

والترجي، إلا أن حروف الاستفهام قد يسوغ إضمارها في بعض المواطن ٢٧٦، ٢٧٥

حرف السين

* السين وسوف:

- لا يتقدم الظرف عليها ١٣٦، ١٣٥

- يقبح أن يقال: «زيداً سأضرب، وزيد سيقوم» ١٣٦

- اشتقاق «سوف» ١٣٨

حرف الغين

* غير:

- الفرق بين «لا» و«غير» ٢٧١، ٢٧٠

حرف الفاء

* الفاء العاطفة:

- للتعقيب والتسبيب والترتيب ٢٦٢

حرف الكاف

* كَلَا:

- مذاهب النحاة فيها ٢٩٤ - ٢٩٢

* كُلَّ:

- الأصل أن يكون توكيدًا ٢٨٧

- الأولى إذا استعمل مضافًا غير توكيد أن يكون مضافًا إلى نكرة، فإذا أُضيف

إلى معرفة قبح إلّا في الابتداء ٢٨٨، ٢٨٧

- قطعها عن الإضافة، وحقها أن تكون في ابتداء الكلام ٢٨٩

* كان:

- الفرق بين « كان » التامة والناقصة ٨١

- « كان » ليست بفعل محض ٣٥٥

- « كان » - زمانية أو تامة - لا يجوز إضمارها ٤١١

* كَأَنَّ:

- هي الحرف الوحيد من حروف المعاني التي تعمل في الظروف والأحوال ٢٤٠

حرف اللام

* لام البعد:

- اللام مع اسم الإشارة فيها معنى الإضافة ٢٣٩

* لام الجحود:

- الفرق بينها وبين لام « كي » ١٥٢، ١٥١

* لام العاقبة:

- هي في الحقيقة لام « كي » ١٥٣

* لام كي:

- لا يكون ما قبلها إلا علة لما بعدها ١٥١

- الفرق بينها وبين لام الجحود ١٥٢، ١٥١

* لا العاطفة:

- لا تعمل ٩٢، ٩١

- موقعها ٢٧٠، ٢٦٩

- لماذا لا يُعطف بـ « لا » على الكلام المنفي ٢٧٠

- الفرق بين « لا » و « غير » ٢٧١، ٢٧٠

* لا النافية:

- لماذا لم تعمل في: « لا زيد قائم ولا عمرو »؟ ٩٢، ٩١
- « لا » يُنفى بها في أكثر الكلام ما قبلها ٩٢
- امتداد النفي مع « لا » ١٤٥، ١٤٤
- الأصل في نفي الماضي « لا »؛ لأنها أعم ١٥٤
- اختصاص « لا » بالتركيب مع « لو » ٣٥٨

* لا النافية للجنس:

- لماذا أعملوها؟ ٩٢

* لكن:

- تركيبها من: « لا، وإن، وكاف التشبيه » ٢٦٧
- موقعها ٢٦٨، ٢٦٧
- إلغاؤها ٢٦٩، ٢٦٨
- يونس أجاز إعمالها ٢٦٩
- دخول الواو عليها ٢٦٩

* لم:

- يغلب نفي الماضي بها ١٥٤

* لمّا:

- مركبة عند الفارسي من « لم »، و « ما » ١٤١

* لن:

- مركبة عند الخليل، كما ينبغي أن تكون جازمة، النفي جاءها من قبل « لا »، مضارعتها لـ « لم »، وتخلص الفعل للاستقبال، تنفي ما قرب ١٤٤، ١٤٣
- الفرق بينها وبين « لا » ١٤٥، ١٤٤
- العرب تنفي بها الممكن ١٤٦

* لولا:

- عمل « لا » بعدها عمل الفعل ٣٥٨

حرف الميم

* ما الاستفهامية:

- ليس لها صلة ٢٠٥
- لم تحذف ألفها في حال الخفض؟ ٢٠٦، ٢٠٥
- ربما حذفوا الألف في غير الخفض نحو: مه يا زيد؟، مهيم؟ ٢٠٦

* ما الحجازية:

- لِمَ أعملها الحجازيون؟ ٩١
- لِمَ لَمْ تعمل « ما » في: ما زيد إلا قائم، وفي: ما قائم زيد؟ ٩١
- لماذا قالوا: ما زيد قائم، ولم يقولوا: لا زيد قائم؟ ٩٢

* ما الكافة:

- تكفُّ في نحو: اجلس كما جلس زيد، وصلّوا كما رأيتموني أصلي، أن كما أنت ١٩٧، ١٩٦
- لماذا دخلت « ما » الكافة على « قبل » دون « بعد »؟ ١٩٨، ١٩٧

* ما الموصولة:

- الفرق بينها وبين « الذي »، العلاقة بين لفظ « ما » ومعناها ١٩٠
- هل جاءت لمن يعقل؟ ١٩١ - ١٩٥
- ما في نحو: سرتي ما فعلت - هي الموصولة ١٩٥
- متى يراد بـ « ما » المصدرية؟ ١٩٨ - ١٩٥
- « ما » المصدرية لا تكون صلتها فعلاً مشتقاً من هذا المصدر ١٩٧ - ١٩٥

* من الجارة:

- حذفها ٣٤٤ - ٣٤٢

* من الموصولة:

- لماذا خصّوها بمن يعقل؟ ١٩٠

حرف النون

* النون:

- لماذا ألحقت بحروف المدّ في الأفعال الخمسة، وحُذفت في النصب والجزم؟ ١٢٤، ١٢٣

* نون الترنم:

- لماذا زيدت؟ ٢٠٤، ٢٠٣

* نون الوقاية:

- وظيفتها ٢٠٢، ٢٠١

حرف الهاء

* هاء التنبيه:

- دخلت مع اسم الإشارة لاحتياج المخاطب إلى التنبيه ٢٤٠، ٢٣٩
- حرف التنبيه بمنزلة حرف النداء وسائر حروف المعاني لا يعمل ٢٤٠

* هل:

- لماذا لم تعمل؟ ٩٠

حرف الواو

* الواو:

- سر اختصاصها بجمع من يعقل في الأفعال الخمسة، وجمع المذكر، والعطف،

والقسم ١٦٦، ١٢٣، ١٢٢

* واو العطف:

- الفرق بين واو العطف والواو الجامعة ٢٦٢، ٢٦١

- علاقة واو «رُبَّ» بواو العطف ٢٧٣

- الواو لا تدل على الترتيب ولا التعقيب ٢٨٤ - ٢٧٧

* واو رُبَّ:

- وظيفتها، هي واو العطف في الحقيقة ٢٧٣

* واو المفعول معه:

- تُوصل الفعل للعمل فيما بعدها ٩٥

حرف الياء

* يا:

- تصويت بالمنادى ٩٣

* * *

* *

*

(تابع)

١١ - الفهرس الموضوعي

(ج) التصريف والأبنية والأصوات

الصفحة

الموضوع

حرف الألف

* الألف:

- الفرق بينها وبين الواو والياء ١٦٧، ١٦٦

* الإبدال:

- الفرق بينه وبين القلب ١٦٦

* الإعلال:

- الإعلال بالحذف في الأسماء الخمسة على غير قياس ١١٣ - ١١٥

- الإعلال في « أَطَالَ » و « أَقَامَ » مراعاةً لحكم الفعل قبل دخول الهمزة ٣٤٥، ٣٤٤

- لماذا لم يُعلِّوا فعل التعجب، و « استحوذ » و « استنوق » ٣٤٥

حرف التاء

* التصغير:

- لماذا هذه التغيرات الخاصة به؟ ١٠٦

وراجع: الجمع (في فهرس النحو)

حرف الحاء

* الحركة:

- محلّها، الحركة عرض، قولنا: حرف متحرك مجاز ١٠٠

- المراد بالضمّة والفتحة والسكون ١٠١، ١٠٠

- الضم والفتح والكسر والسكون من صفة العضو، والرفع والنصب والخفض

والجزم من صفة الصوت ١٠١

- لماذا ميّزوا حركات الإعراب والبناء بمصطلحات خاصة؟ ١٠٢، ١٠١

- الفتح يُنبئ عن السعة والكثرة، والضم يُنبئ عن القلة والحقارة ١٠٧، ١٠٦

- لماذا كسروا ما بعد ياء التصغير وألف الجمع الأقصى ١٠٧

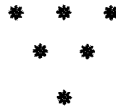
- الحركة بعض حرف المد ١٢٦

- وهي أضعف منه ٢٤٣
- الفتح أضعف الحركات ٢٥٥

حرف الميم

* المصدر:

- اسم كسائر الأسماء ٨٣
- مصطلح المصدر ٨٨
- المصدر - على الحقيقة - لا يُجمع ٣٧٤ - ٣٧١
- ما يحدد من المصادر بالهاء ٣٨٢ - ٣٧٨
- الفرق بين المصدر المؤول والصريح ١٤١، ١٤٠
- مصادر الأفعال اللازمة الثلاثية مثقلة ٣٣١
- دلالة هاء التانيث الداخلة على المصدر في نحو: ملاحه وفصاحة ٣٣٢
- من المصادر ما هو منقول عن أصل موضوعه ٣٣٣
- الأصل في مصدر «فَعَلَّ» - بضم العين - «فَعَالٌ» ٣٣٤ - ٣٣١



(تابع)

١١ - الفهرس الموضوعي
(د) اللغة والاشتقاق والدلالة

الصفحة

الموضوع

حرف الألف

* الاسم والمسمى والتسمية:

- الفرق بينها ٥٣ - ٦٣

* الاشتقاق:

- اشتقاق « الصلاة » ومعناه ٧٠ - ٧٣

- لفظ « ألف وياء مشددة » راجع إلى معنى التعيين والتمييز ٢٠٩ - ٢١١

- اشتقاق « حتى » ٢٦٤

- اشتقاق « كل » ٢٨٧

- اشتقاق « ثم » ١٣٨، ١٣٩

- « اليد » في قوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠] صفة ٣٠١، ٣٠٢

- اشتقاق « الصراط » ٣١٢

- المراد بـ « النفس » و « العين » ٢٩٩ - ٣٠٤

حرف التاء

* التدرج في اللغة: راجع: الاشتقاق، وراجع: النعت، والضمير (في فهرس النحو)،

وراجع: أي الواقعة نعتاً (في فهرس الأدوات)

* التراجع الخمس:

- الأشياء التي تكشف كلام النفس ١٤٢، ١٤٣

- لولا المخاطب ما احتيج إلى التعبير عن النفس ٢٢٩

حرف اللام

* اللفظ والمعنى:

- الأصل أن لا يختلف لفظان إلا لاختلاف معنى، ولا يحكم

باتحاد المعنى مع اختلاف اللفظ ٢٢٣

- إذا ذهب القلب إلى شيء ذهاباً معقولاً ذهب الجوارح نحو ذلك الشيء

حرف الميم

* المبالغة:

٦٧ - من أين دخلت المبالغة في صيغة « فَعْلان »؟

* * *
* *
*

(تابع)
 ١١ - الفهرس الموضوعي
 (هـ) الحذف والزيادة

الصفحة

الموضوع

* الحذف:

- الحذف لكثرة الاستعمال في نحو: أَيْش، ولم أَبَل ١١٤
- أصل يد، ودم، وابن، وأخ، وأب، وحم ١١٦
- التاء في «أخت وبنت» بدل من اللام المحذوفة ١١٧
- حذف اللام من «غد» ١٣٠، ١٣١
- حذف المنعوت ٢٢٠ - ٢٢٢
- حذف جواب الشرط قبل واو العطف ٢٧٣
- حذف المضاف ٣١٧
- حذف الجار في نحو: «اخترتُ الرجال زيِّداً» ٣٤٠
- حذف الجار وإثباته في نحو: «استغفرَ زيُّدُ ربه ذنبه» ٣٤٢
- شرط حذف الباء من: «أمرتُكَ الخير» ٣٤٦
- ولماذا لا يجوز حذف «عن» من: «نهيتُكَ عن الشر»؟ ٣٤٦، ٣٤٧
- تحليله لنحو: «نصحتُ زيِّداً»، بحذف المفعول وإسقاط الجار ٣٦١ - ٣٦٣
- حذف الضمير من الصفة أحسنُ منه في الخبر ٤٤٤

* الزيادة:

- لماذا زيدت الباء بعد «هل» وبعد النفي؟ ٩١
- الزيادة في اللفظ على حسب الزيادة في المعنى ١٠٦
- لماذا وُضع الزائد في الكلمة أولاً وآخرها؟ ١٣٢
- أصل الزيادة لحروف المد واللين ١٣٢، ١٣٣

* * *

* *

*

(تابع)
 ١١ - الفهرس الموضوعي
 (و) الإعجاز

الصفحة

الموضوع

- سرّ أفراد « الأرض »، وجمع « السماء » وإفرادها ١٧٣، ١٧٢
- سرّ إلحاق تاء التانيث في بعض الآي دون بعض ١٨٣، ١٨٢
- آيات « ما » التي وردت فيها لمن يعقل ١٩٥ - ١٩١
- الإعجاز في سورة « الكافرون » ١٩٥ - ١٩٣
- منهج القرآن في العطف بالواو ٢٨٤ - ٢٧٧
- نظم القرآن في استخدام « كل » ٢٩١ - ٢٨٨
- سرّ استخدام القرآن لـ « على » في قوله تعالى: ﴿ وَلِصْنَعِ عَلَى عَيْنِي ﴾ [طه: ٣٩] ٣٠٣، ٣٠٢
- أسرار النظم في الآيتين (٧، ٨) من سورة الفاتحة ٣١٥ - ٣٠٩
- أسرار النظم في قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٩٧] ٣٢٠ - ٣١٨
- أسرار النظم في قوله تعالى: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الثَّهْرِ الْحَرَامِ فَقَالَ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢١٧] ٣٢٢، ٣٢١
- أسرار دخول « من » بعد الفعل « غفر » في بعض الآي دون بعض ٣٤٣
- في إعجاز قوله تعالى: ﴿ قَالُوا سَلَمًا قَالَ سَلَمٌ ﴾ [هود: ٦٩] ٤٢٣



١٢ - فهرس مراجع التحقيق

المخطوطات والمصورات:

- ١ - ارتشاف الضرب، لأبي حيان، مخطوطة بدار الكتب المصرية، برقم (٨٢٨)، (١١٠٦ نحو).
- ٢ - إشارة التعيين إلى تراجم النحاة واللغويين، لأبي المحاسن عبد الباقي بن علي اليميني، نسخة مصورة بدار الكتب المصرية، برقم (١١٩٥٩ ح).
- ٣ - إصلاح الخلل الواقع في الجمل، لابن السّيد، مخطوطة بدار الكتب المصرية، برقم (١١١٠ نحو).
- ٤ - إصلاح الغلط، لابن قتيبة، مصورة بكلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، برقم (٥٨٢٠).
- ٥ - الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضاح، لابن الطّراوة، مصورة بمكتبتي عن الإسكوريال بإسبانيا.
- ٦ - إنباه الرواة على أنباء النحاة، مخطوطة بدار الكتب المصرية، برقم (٨٠١).
- ٧ - الإيضاح، لأبي علي الفارسي، مخطوطة بدار الكتب المصرية، برقم (١١٢٠ نحو).
- ٨ - تبصرة المتبدي وتذكرة المنتهي، لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، ميكرو فيلم بمعهد المخطوطات العربية، عن مكتبة الأمبروزيانا، بميلانو إيطاليا.
- ٩ - تفسير غريب الحديث، لأبي عبيدة، مصورة بمكتبة كلية اللغة العربية.
- ١٠ - التكميل والإتمام لكتاب التعريف والإعلام، لابن عسكر، مخطوطة بدار الكتب المصرية، برقم (٨٧).
- ١١ - شرح التسهيل، للمرادي، مخطوطة بدار الكتب، برقم (٦٣ نحو).
- ١٢ - شرح السيرافي للكتاب، مخطوطة بدار الكتب، برقم (١٣٧ نحو).
- ١٣ - طبقات ابن قاضي شعبة، مصورة بدار الكتب، برقم (١١٩٨٨ نحو).
- ١٤ - كتاب الفرائض وشرح آيات الوصية، للتسهيل، مصورة بمكتبتي عن المتحف البريطاني.
- ١٥ - اللباب، لأبي البقاء العكبري، مصورة بكلية اللغة العربية.
- ١٦ - المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ، مخطوطة بدار الكتب، برقم (٢٨١ نحو).

المطبوعات:

- ١ - أساس البلاغة للزمخشري، ط. دار الكتب.
- ٢ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، تحقيق علي محمد البجاوي، ط. نهضة مصر.
- ٣ - أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، ط. الترقى بدمشق.
- ٤ - الأشباه والنظائر للسيوطي، ط. حيدر آباد، الثانية (١٣٦٠ هـ).
- ٥ - الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، ط. مصطفى محمد (١٣٥٨ هـ/ ١٩٣٩ م).
- ٦ - الأصمعيات، تحقيق أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، ط. دار المعارف، الأولى.

- ٧ - الأصنام، للكلبي، تحقيق أحمد زكي، ط. دار الكتب.
- ٨ - أصول الدين، للبغدادى، ط. استانبول (١٣٤٦ هـ/ ١٩٢٨ م).
- ٩ - الأعلام، للزركلي، الطبعة الثانية. ١٠ - الأغاني، لأبي الفرج الأصبهاني، ط. التقدم.
- ١١ - الأغاني، لأبي الفرج الأصبهاني، ط. دار الكتب.
- ١٢ - الاقتضاب شرح أدب الكتاب لابن السّيد، ط. الأدبية، بيروت (١٩٠١ م).
- ١٣ - أمالي السهيلي، تحقيق محمد إبراهيم البناء، ط. السعادة (١٣٨٩ هـ/ ١٩٦٩ م).
- ١٤ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط. السعادة (١٣٨٠ هـ/ ١٩٦١ م).
- ١٥ - إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. دار الكتب (١٣٦٤ هـ/ ١٩٥٠ م).
- ١٦ - الانتصاف، للشيخ أحمد بن المنير، على الكشف، ط. الاستقامة (١٣٧٣ هـ/ ١٩٥٣ م).
- ١٧ - الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، تحقيق مازن المبارك، ط. المدني.
- ١٨ - البحر المحيط، لأبي حيان، ط. السعادة.
- ١٩ - بدائع الفوائد، لابن القيم، ط. المنيرية.
- ٢٠ - البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. دار إحياء الكتب العربية (١٣٧٦ هـ/ ١٩٥٧ م).
- ٢١ - بغية الملتمس، للضبي، ط. مجريط (١٨٨٤ م).
- ٢٢ - بغية الوعاة، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. عيسى البابي الحلبي (١٣٨٤ هـ/ ١٩٦٤ م).
- ٢٣ - البيان والتبيين، للجاحظ.
- ٢٤ - تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، ط. عيسى الحلبي (١٩٥٤ م).
- ٢٥ - تاج العروس، ط. الخيرية (١٣٠٦ هـ).
- ٢٦ - تحصيل عين الذهب، للأعلم، على الكتاب، ط. الأميرية (١٣١٦ هـ).
- ٢٧ - تسهيل الفوائد، لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي (١٣٨٨ هـ/ ١٩٦٨ م).
- ٢٨ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لابن جرير الطبري، ط. مصطفى البابي الحلبي الثانية، (١٣٧٣ هـ/ ١٩٥٤ م).
- ٢٩ - الجمل، للزجاجي، تحقيق ابن أبي شنب، ط. كلنسلريك بياريس (١٣٦٧ هـ/ ١٩٥٧ م).
- ٣٠ - حاشية يس على الألفية، ط. فاس.
- ٣١ - الحجة، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين. دار الكتاب العربي.
- ٣٢ - خزانة الأدب، للبغدادى، المطبعة الأميرية، ببولاق.
- ٣٣ - الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، ط. دار الكتب (١٣٧١ هـ/ ١٩٥٢ م).

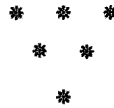
- ٣٤ - خلق الإنسان، لثابت، تحقيق عبد الستار فراج، ط. الكويت.
- ٣٥ - درة الغواص، للحريري، ط. الجوائب، قسطنطينية (١٢٩٩ هـ).
- ٣٦ - ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق محمد عبده عزام، دار المعارف بمصر.
- ٣٧ - ديوان الأعشى، تحقيق محمد حسين، ط. النموذجية.
- ٣٨ - ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف.
- ٣٩ - ديوان الفرزدق، جمع عبد الله الصاوي، ط. الصاوي.
- ٤٠ - ديوان أمية بن أبي الصلت، ط. بيروت.
- ٤١ - ديوان ابن الدمينه، تحقيق أحمد راتب النفاخ، ط. المدني (١٣٧٩ هـ).
- ٤٢ - ديوان ذي الرمة، ط. كمبريدج.
- ٤٣ - ديوان كُثير عزة، نشر هنري بيرس.
- ٤٤ - ديوان لبيد، ط. ليدن.
- ٤٥ - ديوان النابغة الجعدي، منشورات المكتب الإسلامي بدمشق.
- ٤٦ - روح المعاني، للألوسي، تحقيق طه الزيني، دار الزيني للطبع والنشر.
- ٤٧ - الروض الأنف والمشرع الرّوي، للسهيلى، ط. الجمالية بمصر (١٩١٤ هـ).
- ٤٨ - الزمان الوجودي، للدكتور أحمد بدوي، ط. ثانية، جرينبرغ بالقاهرة.
- ٤٩ - زهر الآداب وثمر الألباب، للحصري، تحقيق علي محمد البجاوي، ط. أولى، دار إحياء الكتب العربية.
- ٥٠ - سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، ط. مصطفى البابي الحلبي (١٩٥٤ م).
- ٥١ - سر الفصاحة، لابن سنان الخفاجي، تصحيح عبد المتعال الصعيدي، ط. محمد صبيح (١٩٥٣ م).
- ٥٢ - سنن أبي داود، ط. مصطفى الحلبي (١٣٧١ هـ / ١٩٥٢ م).
- ٥٣ - سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.
- ٥٤ - سنن الترمذي، الطبعة العصرية بالأزهر.
- ٥٥ - سنن النسائي، المطبعة الميمنية.
- ٥٦ - السيرة النبوية، لابن هشام، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، ط. ثانية، مصطفى البابي الحلبي.
- ٥٧ - شرح الحماسة، للتبريزي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط. حجازي بالقاهرة.
- ٥٨ - شرح درة الغواص في أوهام الخواص، للشهاب الخفاجي، ط. الجوائب قسطنطينية (١٢٩٩ هـ).
- ٥٩ - شرح ديوان لبيد، لإحسان عباس، ط. الكويت.
- ٦٠ - شرح الشافية، للرضي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، ط. حجازي بالقاهرة.
- ٦١ - شرح شواهد الشافية، للبغدادى، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، ط. حجازي بالقاهرة.

- ٦٢ - شرح فصيح ثعلب، للهروي، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، ط. النموذجية.
- ٦٣ - شرح الكافية، للرضي، ط (١٢٧٥ هـ).
- ٦٤ - شرح الكافية، لابن مالك، ط. فاس.
- ٦٥ - شرح المفصل، لابن يعيش، ط. المنيرية.
- ٦٦ - شرح المفضليات، لابن الأنباري، ط. الآباء اليسوعيين ببيروت (١٩٢٠ م).
- ٦٧ - الشعر والشعراء، لابن قتيبة، تحقيق أحمد محمد شاكر، ط. دار المعارف الثانية (١٩٦٦ م).
- ٦٨ - شواهد التوضيح، لابن مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط. لجنة البيان.
- ٦٩ - الصاحبي، لأحمد بن فارس، ط. المؤيد (١٣٢٨ هـ / ١٩١٠ م).
- ٧٠ - الصحاح، للجوهري، دار الكتاب العربي.
- ٧١ - صحيح البخاري، تصوير دار الشعب.
- ٧٢ - الطراز، ليحيى العلوي، ط. المقتطف (١٣٢٢ هـ / ١٩١٤ م).
- ٧٣ - العبر في خبر من غبر، للذهبي، تحقيق صلاح الدين المنجد، وفؤاد السيد، ط. الكويت (١٩٦٠ م).
- ٧٤ - العقد الفريد، لابن عبد ربه، تحقيق أحمد أمين وآخرين، ط. لجنة التأليف والترجمة والنشر.
- ٧٥ - الفاخر، لأبي طالب المفضل بن سلمة. تحقيق عبد العليم الطحاوي، دار إحياء الكتب العربية، ط. أولى.
- ٧٦ - الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير، للسيوطي، ط. مصطفى الحلبي.
- ٧٧ - الفلاكة والمفلوكون، ط. الشعب.
- ٧٨ - فهرسة ابن خير، منشورات المكتب التجاري ببيروت.
- ٧٩ - القاموس المحيط، للفيروزآبادي، ط. السعادة.
- ٨٠ - الكامل، للمبرد، ط. المكتبة التجارية.
- ٨١ - الكتاب، لسيبويه، ط. الأميرية (١٣١٦ هـ).
- ٨٢ - الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، دار القلم.
- ٨٣ - الكشف، للزنجشري، ط. الاستقامة الثانية (١٣٧٣ هـ / ١٩٥٣ م).
- ٨٤ - كشف الطرة على الغرة، لألوسي، ط. الحنفية بدمشق.
- ٨٥ - كشف الظنون، لحاجي خليفة، ط. استانبول (١٣٦٢ هـ / ١٩٤٣ م).
- ٨٦ - لسان العرب، لابن منظور، ط. الأميرية.
- ٨٧ - مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، ط. دار المعارف، الثانية.
- ٨٨ - مجمع الأمثال، للميداني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط. السنة المحمدية.
- ٨٩ - المحاسن والأضداد، للدجاط، تصحيح مصطفى السقا، ط. المعاهد (١٩٣٢ م).
- ٩٠ - المحتسب، لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، دار التحرير.

- ٩١ - مختار الصحاح، ط. الأميرية.
- ٩٢ - المخصص، لابن سيده، ط. الأميرية (١٣١٦ هـ).
- ٩٣ - مراتب النحويين، لأبي الطيب، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. نهضة مصر.
- ٩٤ - مراصد الاطلاع، لصفى الدين البغدادي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية.
- ٩٥ - المزهري، للسيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، دار إحياء الكتب العربية.
- ٩٦ - المستقصى في أمثال العرب، للزنجشري، ط. حيدر آباد الأولى (١٣٨١ هـ / ١٩٦٢ م).
- ٩٧ - مسند أحمد، ط. الميمنية بمصر.
- ٩٨ - المصباح المنير، ط. الأميرية السابعة (١٩٤٨ م).
- ٩٩ - المطرب من أشعار أهل المغرب، لابن دحية، تحقيق إبراهيم الإبياري وآخرين، ط. الأميرية (١٩٥٤ م).
- ١٠٠ - المغرب في حُلَى المغرب، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف بمصر.
- ١٠١ - المغني، لابن قدامة، تحقيق محمود فايد، ط. سجل العرب.
- ١٠٢ - مغني اللبيب، لابن هشام، تحقيق مازن المبارك وآخرين، دار الفكر، بيروت.
- ١٠٣ - مقدمة تأويل مشكل القرآن، للسيد أحمد صقر.
- ١٠٤ - مقدمة المقتضب، لمحمد عبد الخالق عضيمة.
- ١٠٥ - المقتضب، للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة.
- ١٠٦ - المقصد الأسنى، للغزالي، الطباعة الفنية المتحدة (١٩٦١ م).
- ١٠٧ - الملل والنحل للشهرستاني، تحقيق محمد بن فتح الله، بدران. ط. مخيمر.
- ١٠٨ - منتخب كنز العمال بهامش مسند أحمد، ط. الميمنية بمصر (١٣١٣ هـ).
- ١٠٩ - المنصف، لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وآخرين، ط. مصطفى الحلبي (١٩٥٤ م).
- ١١٠ - الموطأ، للإمام مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.
- ١١١ - نزاهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات، الأنباري ط. (١٢٩٤ هـ).
- ١١٢ - نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، لعلي سامي النشار، ط. دار المعارف، الثالثة.
- ١١٣ - نصب الرأية لأحاديث الهداية، للزيلعي، ط. دار المأمون بشبرا (١٣٥٧ هـ).
- ١١٤ - نهاية الإقدام في علم الكلام، للشهرستاني، تصحيح الفرد جيوم.
- ١١٥ - النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، تحقيق محمود الطناحي (١٣٨٣ هـ / ١٩٦٣ م).
- ١١٦ - النوادر، لأبي زيد، ط. الكتاب العربي ببيروت.
- ١١٧ - همع الهوامع، للسيوطي، ط. السعادة.
- ١١٨ - وفيات الأعيان لابن خلكان، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط. السعادة (١٩٤٨ م).

مراجع إضافية(*)

- ١ - أمالي القالي، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، ط. دار الكتب المصرية، الثانية (١٣٤٤ هـ / ١٩٢٦ م).
- ٢ - بدائع الفوائد، لابن القيم، تحقيق علي بن محمد العمران، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، ط. دار عالم الفوائد (١٤٢٤ هـ).
- ٣ - الجاسوس على القاموس، لأحمد فارس أفندي، ط. مطبعة الجوائب - قسطنطينية (١٢٩٩ هـ).
- ٤ - ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. الخامسة.
- ٥ - صحيح مسلم، مجموعة من المحققين، دار الجليل، بيروت، مصورة من الطبعة التركية المطبوعة في استانبول (١٣٣٤ هـ).
- ٦ - غريب الحديث، لابن الجوزي، تحقيق عبد المعطي أمين القلعجي، ط. دار الكتب العلمية، الأولى (١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م).
- ٧ - غريب الحديث، لابن قتيبة، تحقيق عبد الله الجبوري، ط. مطبعة العاني، بغداد، الأولى (١٣٩٧ هـ).
- ٨ - الفائق في غريب الحديث والأثر، للزمخشري، تحقيق علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. دار المعرفة، لبنان، ط. الثانية.
- ٩ - مسند أحمد، تحقيق شعيب الأرناؤوط، عادل مرشد، وآخرين، إشراف عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط. مؤسسة الرسالة، ط. الأولى (١٤٢١ هـ / ٢٠٠١ م).
- ١٠ - المعجم الأوسط، للطبراني، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين القاهرة.



السيرة الذاتية للمُحَقِّق

الأستاذ الدكتور / محمد إبراهيم عبد الرحمن البنا.

* ولد في السادس عشر من ذي الحجة لعام (١٣٥١) هجريًا، الموافق الحادي عشر من إبريل لعام (١٩٣٣) ميلاديًا، بمدينة المنزلة، محافظة الدقهلية، بين أربعة عشر ولدًا، أثر أبوهم أن يهبه لخدمة القرآن الكريم، فأتم حفظه في سن الحادية عشرة بكتاب المدينة.

* ثم التحق بالمعهد الديني الأزهرى بمدينة دمياط، وأتم به الدراسة الابتدائية، ودرس المذهب الحنفى.

* وظل يعاون والده المقاول الشهير في تجارة مواد البناء إلى أن التحق بالمعهد الدينى الثانوى الأزهرى بمدينة المنصورة.

* ثم درس بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقاهرة، وتخرج فيها بترتيب الثانى.

* ثم أدى الخدمة العسكرية بسلح المدفعية عام (١٩٦٠ - ١٩٦١ م)، ويذكر أنه لم تشغله حياته الحافلة عن الانضمام لقوافل الدعم المعنوي والديني للجنود المصريين خلال حرب الاستنزاف.

المؤهلات العلمية:

* حصل على الإجازة العالمية من كلية اللغة العربية عام (١٩٥٩ م).

* حصل على دبلومة الخط العربى وزخارفه، ونال المركز الثانى على مستوى جمهورية مصر العربية فى أواخر الخمسينيات.

* حصل على إجازة التدريس عام (١٩٦٠ م).

* حصل على دبلوم الدراسات العليا عام (١٩٦٥ م).

* حصل على درجة الماجستير عام (١٩٦٧ م).

* حصل على درجة الدكتوراه عام (١٩٧١ م) بدرجة امتياز مع مرتبة الشرف، بتوصية لطبع كتاب « نتائج الفكر » للسهيلى على نفقة الجامعة.

حياته العلمية وأثاره:

* بدأ حياته العملية مدرّسًا بالمعهد الدينى الأزهرى بأسوان عام (١٩٦١ - ١٩٦٢ م).

* عُيِّن معيدًا فى الكلية اعتبارًا من (١٥ / ٧ / ١٩٦٣ م) بقسم اللغويات العربية.

* عُيِّن مُدرّسًا فى الكلية فى (١٥ / ٩ / ١٩٧١ م) بقسم اللغويات العربية.

* رُقِّي إلى وظيفة أستاذ مساعد بقسم اللغويات العربية (١٣ / ١١ / ١٩٧٦ م).

* عمل فى جامعة قاريونس بليبيا من عام (١٩٧٣) إلى (١٩٧٧ م).

* عمل أستاذًا زائرًا فى جامعة أم درمان بالسودان عام (١٩٨٠ م).

* عُيِّن فى وظيفة أستاذ اللغويات فى كلية اللغة العربية بالقاهرة فى (١١ / ١١ / ١٩٨١ م).

* عمل أستاذًا فى جامعة أم القرى بمكة المكرمة عام (١٩٨١ - ١٩٩٦ م).

* عُيِّن عميدًا لكلية الدراسات الإسلامية والعربية بسوهاج عام (١٩٩٧ م).

* عمل أستاذًا متفرغًا بكلية اللغة العربية بالمنصورة، وكلية الدراسات الإسلامية ببور سعيد، وكلية القرآن الكريم بطنطا.

* عمل أستاذًا بكلية الآداب، جامعة البحرين.

* حاضرَ بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية.

* ناقشَ الكثير من الرسائل العلمية داخل مصر وخارجها.

* له الكثير من المقالات والكتب تحقيقًا وتأليفًا، وبرز دوره في أعمال تحقيق التراث.

* بعد بلوغه سنَّ المعاش عمل أستاذًا غير متفرغ في كلية اللغة العربية بالمنصورة.

إنتاجه العلمي:

- ١ - ابن كيسان النحوي (حياته - آثاره - آراؤه). ٢ - أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو.
- ٣ - أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي.
- ٤ - أخبار النحويين البصريين، للحسن السيرافي (تحقيق).
- ٥ - أخبار النحويين، لعبد الواحد المقرئ (تحقيق).
- ٦ - أخبار النحويين، للشيخ الفراء، أبي طاهر عبد الواحد بن عمر (تقديم وتحقيق).
- ٧ - أسد الغابة في معرفة أخبار الصحابة، لابن الأثير (تحقيق).
- ٨ - الإعراب سمة العربية الفصحى (دراسة تتناول وظيفته، وتقويمًا لمنابع بيانته، وعلاقته بالأداء).
- ٩ - الردُّ على النحاة، لابن مضاء (دراسة وتحقيق).
- ١٠ - الروض الأنف، للسهيلي. (قام بتحقيقه، ولم ينته من مراجعته لظروف مرضه ووفاته رحمته الله).
- ١١ - السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، لابن تيمية (تحقيق).
- ١٢ - الفرائض وشرح آيات الوصية، للسهيلي (تحقيق).
- ١٣ - المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، قام بتحقيق الأجزاء (الثاني، والرابع، والسابع، والثامن، والتاسع) بالاشتراك.
- ١٤ - أمالي السهيلي (تحقيق).
- ١٥ - تحليل الجملة الفعلية.
- ١٦ - تخريج النص.
- ١٧ - تفسير القرآن العظيم، لابن كثير (تحقيق).
- ١٨ - تفسير القرآن العظيم لابن كثير (قام بتحقيقه بالاشتراك).
- ١٩ - تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها، لابن كيسان (تحقيق).
- ٢٠ - فهرسة التراكيب.
- ٢١ - كتاب الخراج لأبي يوسف (تحقيق).
- ٢٢ - معلقة عمرو بن كلثوم بشرح أبي الحسن بن كيسان (دراسة وتحقيق).
- ٢٣ - نتائج الفكر للسهيلي (وهو الكتاب الذي بين يديك).
- ٢٤ - وصية أبي يوسف لهارون الرشيد.

* له مقالات عدة في مجالات علمية مختلفة.

* كما كان له عدة مقالات في صحيفة المدينة المنورة في الثمانينيات من القرن الماضي.

* قدم سلسلة حلقات في إذاعة القرآن الكريم (من بلاغة القرآن) في مكة المكرمة، تحدّث فيها عن استخدام الألفاظ والمترادفات في القرآن الكريم.

* ترك مكتبة علمية ودينية ضخمة.

* ساهم ضمن نخبة من أساتذة جامعة أم القرى في التفسير الميسر للقرآن الكريم، والذي قام مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بترجمته إلى لغات كثيرة.

وفاته:

توفي رَحِمَهُ اللهُ نهار الجمعة، الموافق السابع والعشرين من شوال لعام (١٤٣٣هـ)، الموافق الرابع عشر من سبتمبر لعام (٢٠١٢م)، ودُفن في مدينة المنزلة مسقط رأسه.

نسأل الله العزيز الحكيم

أن يرفع منزلته في جناته قدر كل حرف علّمه

* * *
* *
*

مِنْ إِصْدَارَات
خَزَارَةِ السَّلَامِ
الطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

الأصول في النحو

لِأَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدٍ بْنِ السَّرِيِّ بْنِ سَهْلٍ
الشَّهْرِيبَانِ السَّرَاجِ النَّحْوِيِّ (ت ٥٣١٦ هـ)

حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ
د. مُحَمَّدٌ عَاطِفُ الرَّاسِ

دكتوراه في العلوم اللغوية والنحوية
كلية الآداب، جامعة الإسكندرية

(١/٣ أجزاء)

مِنْ إِصْدَارَات

بُحَارِ السَّكَاةِ

للطبعة والنشر والتوزيع والترجمة

الموجز في النجوى

لِأَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ السَّرِيِّ بْنِ سَهْلٍ

الشَّهِيرِ بِأَبْنِ السَّرَّاجِ النَّجْوِيِّ (ت ٥٢١٦ هـ)

صَفَّقَهُ وَعَلَّنَ عَلَيْهِ

د. مُحَمَّدٌ عَاطِفُ التَّرَاسِ

دَكُورَاهُ فِي الْمُلُومِ اللَّغَوِيَّةِ وَالنَّجْوِيَّةِ

كُلِّيَّةُ الْأَدَابِ، جَامِعَةُ الْإِسْكَنْدَرِيَّةِ

مِنْ إِصْدَارَات

خَزَائِنُ السَّلَامَةِ

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

شَيْخُ التَّسْهِيلِ

الْمُسَكِّي

تَهْيِئَةُ الْقَوَاعِدِ لِلْبَيْتِ تَسْهِيلُ الْفَوَائِدِ

لِحَبِيبِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ أَحْمَدَ الْمَعْرُوفِ بِنَاظِرِ الْجَيْشِ

المتوفى سنة ٥٧٧٨ هـ

دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ

أ.و. إدريس محمد العيسى
كلية اللغة العربية بإسكندرية
جامعة الأزهر

أ.و. جابر محمد البرابعة
كلية اللغة العربية بالقاهرة
جامعة الأزهر

أ.و. علي محمد فاخر
كلية اللغة العربية بالمنصورة
جامعة الأزهر

أ.و. محمد رافع ززال
كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ.و. علي بن نوري محمد
كلية اللغة العربية بأسبوط
جامعة الأزهر

أ.و. جابر السيد مبارك
كلية الدراسات الإسلامية والعربية بالمنصورة
جامعة الأزهر

(١١ / ١ مجلدًا)

ISBN: 978-977-717-369-8



9 789777 173698 >

رقم الإيداع 2018 / 8704

الترقيم الدولي I. S. B. N 978 - 977 - 717 - 369 - 8



عزیزی القارئ الکریم:

نشكرك على اقتنائك كتابنا هذا، الذي بذلنا فيه جهداً نحسبه ممتازاً، كي نخرجه على الصورة التي نرضاها لكتبنا؛ فدائماً نحاول جهدنا في إخراج كتبنا بنهج دقيق متقن، وفي مراجعة الكتاب مراجعة دقيقة على ثلاث مراجعات قبل دفعه للطباعة. ويشاء العلي القدير الكامل أن يثبت للإنسان عجزه وضعفه أمام قدرته مهما أوتي الإنسان من العلم والخبرة والدقة تصديقاً لقوله تعالى:

﴿ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَوِّفَ عَنْكُمْ وَخُلُقَ الْإِنْسَانِ ضَعِيفًا ﴾ [النساء: ٢٨].

أخي العزيز، إن ظهر لك خطأ طباعي أثناء قراءتك للكتاب فلا تتوانَ في أن تسجله في هذا النموذج وترسله لنا فتداركه في الطبعة اللاحقة، وبهذا تكون قد شاركت معنا بجهد مشكور يتضافر مع جهدنا جميعاً في سيرنا نحو الأفضل.

[illegible]

شاكرين لكم حسن تعاونكم .. ،

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

www.moswarat.com

رَفَع

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com